تفسير القاضي البيضاوي

المُسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

طُبع محققاً على أربع نسخ خطّيّة نفيسة، بعضها بخط الإمامَين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخةٌ منقولةٌ عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخط المصنف، ومنها نسخةٌ مكتوبةٌ في حياة المؤلف رحمه الله

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

المُسمّاة

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

تُطبع كاملةً أول مرة محققةً على ثلاث نسخ خطّيّة
إحداها مكتوبةٌ في حياة المؤلف، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة

حقّقه وعلّق عليه

ماهر أديب حبّوش

المجلّد التاسع

(طه - النمل)

دار اللباب

مكتبة الإرشاد

حُقوقُ الطّبعِ مَحفُوظَة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرشاد
للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّد مَحفُوظ أُزدَمِير

هاتف: 08504804773 - 02126381633
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul
www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr
fb.com /irsadkitabevi
@irsadkitabevi
+90 (0) 5309109575

9 789933 935009

دار اللباب
للدراسات وتحقيق التراث
DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

سُورَةُ طه

سُورَةُ طه

مَكيَّةٌ، وهي مئةٌ وأربعٌ وثلاثونَ آيةً[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿طه﴾.

﴿طه﴾ فخَّمَهما قالونُ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ ويَعقوبُ على الأصلِ، وفخَّمَ الطَّاءَ وحدَهُ أبو عمرٍو وورشٌ لاستعلائِه، وأمالَهُما الباقونَ[2].

وهُمَا مِن أَسماءِ الحُروفِ.

وقيل: مَعناه: يا رجلُ على لُغَةِ عَكٍّ[3]، فإِنْ صَحَّ فلعلَّ أصلَه: يا هذا! فتصرَّفُوا فيه بالقلبِ والاختصارِ، والاستشهادُ بقولِه:

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٨٣)، وفيه: (مئة وثلاثون وآيتان بصري، وأربع مدنيان ومكي، وخمس كوفي، وأربعون شامي، اختلافها إحدى وعشرون آية...) ثم عدَّدها.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٠)، و«النشر» (٢/ ٦٨ و٧٠).

(٣) القول بأن المعنى: (يا رجل) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥ ـ ٧) عن ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة والحسن. وجاء في خبر سعيد بن جبير وقتادة: بالسريانية، وفي خبر ابن عباس وعكرمة والضحاك: بالنبطية، والقول بأن ذلك في لغة عكٍّ ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٣٨٩) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٤٩١) عن الكلبي، وقاله أيضاً الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٧)، ورجح بالاستناد إليه قول من قال: المعنى: (يا رجل)، فقال: والذي هو أولى بالصواب عندي من الأقوال فيه قول من قال: معناه: يا رجل، لأنها كلمة =

إِنَّ السَّفَاهَةَ طَاهَا فِي خَلَائِقِكُمْ   لَا قَدَّسَ اللهُ أَخْلَاقَ المَلَاعِينِ[1]

= ضَعيفٌ؛ لجَوازِ أَنْ يكونَ قَسَمًا كقوله: «حم لا يُنصَرُون».

سُورَةُ طه

قوله: «وقيل: مَعناه: يا رجلُ في لغَةِ عَكٍّ»:

قال الجوهريُّ: هو عَكُّ بن عدنانَ أخو مَعدٍّ وهو اليومَ في اليمنِ[2].

قوله: «فإن صَحَّ فلعلَّه: يا هذا، فتصرَّفُوا فيه بالقَلبِ والاختصارِ»:

عبارةُ «الكشاف»: ولعلَّ عكًّا تَصرَّفوا في (يا هذا) كأنَّهم في لُغَتِهم قالبونَ الياءَ طاءً؛ فقالوا في (يا): (طا)، واختصرَوا (هذا) واقتَصَروا على (ها)[3].

قال الطِّيبيُّ: قولُه: (تَصرَّفُوا في: يا هذا)؛ أي: في لفظِهِ، فقلبُوا حرفَ

= معروفة في علكّ فيما بلغني، وأن معناها فيهم: يا رجل. ثم استدل عليه بالبيت الآتي.

قال الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ١١٩): والزمخشري ما رضي بهذا القول حيث قال: والله أعلمُ بصحة ما يقال.

(١) البيت في «تفسير الطبري» (١٦/ ٧)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٤٠٤)، و«تفسير الثعلبي» (١٧/ ٤٩١)، و«النكت والعيون» (٣/ ٣٩٢)، و«البسيط» (١٤/ ٣٤٨). وعزاه الماوردي ليزيد بن مهلهل. ورواية عجزه عند الطبري:

لا بارَكَ اللهُ في القومِ المَلاعِينِ

قال الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٣٢٩): وأَثَرُ الصَّنعة ظَاهِرٌ لا يَخفى في البَيت.

وعزاه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٥/ ١١٤) إلى عقيل في قصة بينه وبين معاوية، والرواية فيه: «إن السفاهة قدماً...».

(٢) انظر: «الصحاح» مادة: (عكك).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٢٩).

النِّداءِ طاءً واختَصَروا لفظَ (هذا) بحذف الذالِ وقالوا: (طا ها)[١].

قال أبو حيَّان: تَخَرَّصَ على عَكٍّ بما لا يقولُه نحويٌّ أنَّهم قلبوا الياءَ طاءً، وهذا لا يوجَدُ في لسانِ العربِ قلبُ (يا) التي للنِّداءِ طاءً، وكذلك حذفُ اسمِ الإشارةِ في النِّداءِ وإفرادُ (ها) التي للتَّنبيه[٢].

قوله: «والاستشهادُ بقولِه:

إنَّ السَّفاهةَ طاهَا في خَلائِقِكُمْ لا قَدَّسَ اللهُ أَخْلَاقَ المَلَاعِينِ

= ضَعِيفٌ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ قَسَمًا كقولِه: حم لا يُنصرون»:

أخرجَ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ والحاكمُ وصَحَّحه عَن البراءِ بن عازبٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال ليلةَ الخندقِ: «إن بُيِّتُّم الليلةَ فقولوا: حم لا ينصرون»[٣].

وقُرِئَ: (طَهْ)[٤] على أنَّه أمرٌ للرَّسولِ بأَنْ يطَأَ الأرضَ بقدميه، فإنَّه كان يقومُ في

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٢٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٠).

(٣) رواه أبو داود (٢٥٩٧)، والترمذي (١٦٨٢)، من طريق المهلب بن أبي صفرة عمن سمع النبي ﷺ.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٥٤٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢٥١٥)، من حديث البراء رضي الله عنه، بلفظ: «إنكم ستلقون العدو غداً، وإن شعاركم حم لا ينصرون».

قال ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢/ ٥٧٣): قال أبو عبيدة: معناه: اللهم لا ينصرون، وقال ثعلب: هو إخبار معناه: والله لا ينصرون، قال: ولو كان دعاء لكان مجزوماً، وإنما جعله قسماً بالله لأن (حم) فيما يقال: اسم من أسماء الله، فكأنه قال: والله لا ينصرون.

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٧).

تَهجُّدِه على إحدى رِجلَيْهِ، وأنَّ أَصلَهُ: طَأْ، فقُلِبَت همزَتُه هاءً، أَوْ قُلِبَت في (يطأ) ألفًا كقولِه:

لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

ثمَّ بُنِيَ عليه الأمرُ وضُمَّ إليه هاءُ السَّكتِ، وعلى هذا يحتمِلُ أن يكونَ أَصلُ ﴿طه﴾: (طَأْهَا) والألِفُ مُبدلَةٌ مِن الهمزةِ والهاءُ كِنايةٌ عن الأرضِ، لكنْ يردُّ ذلك كِتْبتُهُما على صورةِ الحرفِ، وكذا التَّفسيرُ بـ: يا رجلُ، أو اكتفى بشَطْرَي الكَلِمتينِ وعبَّرَ عَنهُما باسمِهِما.

قوله: «وقُرِئَ: (طَهْ) على أنَّه أَمرٌ للرَّسولِ بأن يَطأَ الأرضَ بقَدميهِ فإنَّه كان يَقومُ في تَهجُّدِه على إحدى رِجلَيْه».

أخرجَه ابنُ مردويه في «تفسيره» عن عليٍّ قال: لَمَّا نزلَ على النَّبيِّ ﷺ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ١ ـ ٢] قامَ الليلَ حتى تورَّمَتْ قَدَماهُ فجعلَ يرفَعُ رِجلًا ويَضَعُ أُخرَى فهبطَ عليه جبريلُ فقال: ﴿طه﴾ طَأ الأرضَ بقَدميكَ يا مُحمَّدُ[1].

---

(١) رواه ابن مردويه في «تفسيره» كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٣٤٨)، وفيه محمد بن زكريا الغلابي كان يضع الحديث، وشعيب بن واقد الصفار واهٍ جداً، ضرب الفلاس على حديثه.

ورواه البزار في «مسنده» (٩٢٦) من وجه آخر عن عليٍّ رضي الله عنه قال: كان النبيُّ ﷺ يُراوحُ بين قدميه يقومُ على كلِّ رِجلٍ حتى نزلتْ: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٥٦): رواه البزار وفيه يزيد بن بلال، قال البخاري: فيه نظر. وكيسان أبو عمر، وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين، وبقية رجاله رجال الصحيح.

ورواه عبد بن حميد كما في «الكاف الشاف» (ص: ١٠٨) عن الربيع بن أنس مرسلاً.

قوله: «أَوْ قُلِبَت في (يَطَأ) ألفًا»:

قال الطِّيبيُّ: أي: قُلِبَت الهمزةُ في (يَطَأ) ألفًا وبُنِيَ الأمرُ عليه؛ كما قالوا في (هَنَأَكِ): (لا هَناكِ)، وإذا بُنيَ عليهِ الأَمرُ فيكونُ (طَ) كمَا يَكونُ الأَمرُ مِن يَرى: (رَ)، ثمَّ أُلحق هاءُ السَّكتِ فصارَ (طَهْ)[1].

قوله: «كقوله:

لا هَنـاكِ المَرْتَعُ»

أوَّلُه:

رَاحَــتْ بِمَسْــلَمَةَ البِغَــالُ عَشِــيَّةً فَارْعَيْ فَــزَارَةُ لَا هَنَــاكِ المَرْتَــعُ[2]

الرَّواحُ: نقيضُ الغُدوِّ، و«لَا هَنَاكِ» دعاءٌ على النَّاقةِ مِن الهنو؛ أي: لا هَنَأَكِ رَعْيُ هذا المرتعِ، «راحَتْ بمَسْلَمَةَ البغالُ» نحو: مرَّ بفلانٍ فلانٌ، وفزَارَةُ حيٌّ مِن غَطَفانَ، يخاطِبُ ناقتَهُ وقد رحلَ مسلمَةُ بالبغالِ عَشِيَّةً وقصدَ بني فزارة؛ أي: ما مُقامُكِ هاهنا ورعيُكِ، فاقصِدِي بني فزارَةَ وارْعَي مَرعاها[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١١٩).

(٢) وهو من جملة أبيات أنشدها لما عُزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق، وهو في «ديوانه» (١/ ٤٠٨)، و«العين» (٤/ ٩٤)، و«الكتاب» (٣/ ٥٥٤)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ٧٥) و(٣/ ٦٢)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٢٠٩)، وصدره في «العين» و«الديوان»:

ومَضَتْ لمسلمةَ الرِّكابُ مُوَدَّعاً

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١١٩)، وعنه نقل المصنف هذا الشرح، وخالفه الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٦/ ١٠٥) فقال: وفزارةُ منادى حذف منه حرف النداء؛ أي: يا فزارةُ، وليس خطاب «ارعي» لناقته؛ أي: اقصدي بني فزارة ومرعاها كما قيل.

قلت: فعلى ما قاله الطيبي (فزارة) منصوب على المفعولية لـ«ارعي»، وعلى ما ذكره الشهاب مبني =

قوله: «أو اكتفَى بشَطرَي الكَلِمتينِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: بنصفِ كلِّ واحدٍ مِن الطَّاءِ والهاءِ؛ لأنَّها أسماءٌ مُسمَّياتُها الحروفُ المَبسوطَةُ، فأُسقِطَت الأَلِفُ مِن كلِّ واحدٍ مِنهما فقيل: طه.

عَن نورِ الدِّينِ الحكيمِ: كأنَّه قصدَ بهذا الكلامِ الذبَّ عَن الحسنِ فإنَّه أَشْهَرَ القَولَ بأنَّ هذه السُّورةَ مِن السُّوَرِ الثَّمانِ والعشرينَ المُبتدأ فيها بفَواتحِ السُّوَرِ، فأرادَ أَنْ تَندَرِجَ (طه) بالفَواتحِ فقال: يجوزُ أن يُكتَفَى بشَطْرَي الاسمينِ؛ أي: بهذينِ الحَرفينِ مِن طاها اللَّذين هما اسمانِ مِن الفَواتحِ[1].

(٢ ـ ٣) ـ ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾.

﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ خبرُ ﴿طه﴾ إنْ جعلتَهُ مُبتدأً على أنَّه مُؤوَّلٌ بالسُّورةِ أو القرآنِ، والقرآنُ فيه واقِعٌ موقِعَ العائدِ، وجوابٌ إن جعلتَهُ مُقسَمًا به، ومُنادًى له إن جعلتَهُ نِداءً، واستئنافٌ إن كانَتْ جملةً فِعليَّةً أو اسميَّةً بإضمارِ مُبتدأٍ، أو طائفةً من الحروفِ محكيَّةً.

والمعنى: ما أنزلنا عليكَ القرآنَ لتَتْعَبَ بفَرْطِ تأسُّفِكَ على كُفرِ قُرَيشٍ إذ ما عليكَ إلَّا أَنْ تبلِّغَ، أو بكثرةِ الرِّياضةِ وكثرةِ التَّهجدِ والقيامِ على سَاقٍ، والشَّقاءُ شائِعٌ بمَعنى التَّعَبِ ومنه: (أَشْقَى مِن رائضِ المُهرِ)[2]

= على الضم، وهو عليه ذم لفزارة، وقد ولي بعد مسلمة عمر بن هبيرة الفزاري، فهجاهم الفرزدق، ودعا على قومه بأن لا تهناهم النعمة بولايته، وأراد بغال البريد التي قدمت بمسلمة عند عزله.

وقال السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٨٥): الشاهد في إبدال الهمزة في «لا هناكِ» ألفاً

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١١٩).

(٢) أي: أتعبُ. وهو بهذا اللفظ في «الكشاف» (٥/ ٣٣٠)، وبلفظ: «أتعب من...» في «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٢٨١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٤٨)، و«المستقصى في =

و: (سيِّدُ القَومِ أَشقاهُم)، ولعلَّهُ عدَلَ إليه للإشعارِ بأنَّه أُنزلَ عليه ليَسْعدَ.

وقيل: رَدٌّ وتَكذيبٌ للكَفرةِ، فإنَّهم لَمَّا رَأَوا كثرةَ عِبادَتِه قالوا: إنَّكَ لَتشقَى بتركِ دينِنَا، وإنَّ القُرآنَ أُنزِلَ عليكَ لِتَشقَى بِهِ.

قوله: «والقرآنُ فيه واقِعٌ مَوقِعَ العائدِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: (طه) إذا كان اسمًا للسُّورَةِ كانَ مُبتدأً خبرُه: ﴿مَآأَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾، ولا بُدَّ في الجُملَةِ إذا وقعَتْ خبرًا مِن عائدٍ، وهنا أُقيمَ مُقامَ العائدِ ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، وهو إمَّا اسمٌ للسُّورَةِ فاستُغْني عَن الضَّميرِ به إشعارًا بالعلِّيَّةِ، وإيذانًا بأنَّ ما هو رَحمَةٌ لك لا يكونُ إنزالُه لشَقَاوَتِكَ، أو القرآنُ كلُّه فاستُغْني عن الضَّميرِ بالعُمومِ كما في قولِكَ: نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ[١].

قوله: «ومنه: أَشْقَى مِن رَائِضِ المُهْرِ»:

قال الميدانيُّ: يريدُ أنَّ مُعالجَةَ المهارةِ شَقاوةٌ لِمَا فيها مِن التَّعبِ[٢].

﴿إِلَّا تَذۡكِرَةٗ﴾: لكنْ تذكيرًا، وانتصابُها على الاستثناءِ المُنقطعِ، ولا يَجوزُ أَنْ يكونَ بَدَلًا مِن محلِّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ لاختلافِ الجِنسَيْنِ، ولا مفعولًا له لـ﴿أَنزَلۡنَا﴾، فإنَّ الفعلَ الواحدَ لا يَتعدَّى إلى عِلَّتينِ.

وقيل: هو مَصدرٌ في مَوضِعِ الحالِ مِن الكافِ أو ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، أو مفعولٌ له

= الأمثال» (١/ ٣٥)، و«الكشاف» (٥/ ٣٣٠). قال الميداني: هذا كقولهم (لا يَعْدَمُ شَقِيٌّ مُهْرا) يعني: أن معالجة المِهارة شَقَاوة لما فيها من التعب.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (١/ ١٤٨).

على أنَّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ هو صِفَةُ ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾؛ أي: ما أنزلنا عليكَ القُرآنَ المُنزَلَ لتتعبَ[١] بتَبليغِهِ إلا تذكرةً.

﴿لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾: لِمَن في قلبِه خشيةٌ ورِقَّةٌ يتأثَّر بالإنذار، أو: لِمَن عَلِم اللهُ منه أنه يَخشى بالتخويفِ منه فإنه المنتفِعُ به.

قوله: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بَدَلًا مِن محلِّ ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ لاختلافِ الجنسِ»:

قال صاحبُ «التقريب»: لا يجوزُ البَدَلُ لاختلافِ الجِنسَيْنِ في الانتصابِ[٢].

وقال أبو حيَّان: يعني باختلافِ الجِنسينِ: أنَّ نصبَ ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ نصبةٌ صحيحَةٌ ليسَتْ بعارِضَةٍ، والنَّصبةُ التي تكونُ في ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ بعدَ نزعِ الخافضِ نصبةٌ عارِضَةٌ، والذي نقولُ: إنَّه ليسَ لهُ محلٌّ ألبتَّة، فيُتوهمُ البَدلُ مِنهُ[٣].

وقال الحَلَبِيُّ: ليسَ مُرادُ الزَّمخشريِّ باختلافِ الجنسينِ[٤] إلا ما ذكرتُهُ عَن الفارسِيِّ ردًّا على الزَّجَّاجِ، وأيُّ أثرٍ لاختلافِ النَّصبتينِ في ذلك[٥].

وقال السَّفاقُسيُّ: في هذا التَّفسيرِ نظرٌ، والذي يَظهَرُ في قولِه: (لاختلافِ الجِنسينِ) مِن جهةِ المعنى: أنَّ مَعنى (التَّذكِرَةِ) مُغايرٌ لِمَعنى ﴿لِتَشۡقَىٰٓ﴾ فلا ينطبِقُ عليه شَيءٌ مِن أَقسامِ البَدلِ.

---

(١) بعدها في (خ): «أي باحتمال متاعب تبليغه ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام وغير ذلك».

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ١٢٤) عنه.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٣).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٣٢).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٩). ولم أقف على قول الزجاج في المطبوع من «معاني القرآن».

وقال الطِّيبيُّ: الظَّاهرُ أنَّ مَقصودَ المُصنِّفِ مِن قولِه: (اختلافُ الجنسينِ) أنَّ التَّذكِرَةَ والشَّقاوةَ لا تَتَراءَى ناراهُما، ولو أبدَلْتَهُ منه لكنتَ قَدْ جعلتَ الشَّيءَ بَدَلًا ممَّا لا يُجانِسُه، والقائِمُ مقامَ الشَّيءِ لا بدَّ أن يكونَ بينَهُما مُجانسَةٌ، ولأنَّ البدلَ كالبيانِ للمبدلِ من حيثُ الإيضاحُ، وكالتَّأكيدِ له مِن حيثُ تكريرُ العاملِ، ولهذا جازَ أَنْ يكونَ استثناءً مُنقَطِعًا لأنَّ اختلافَ الجِنْسيَّةِ شرطٌ فيه: إمَّا تَحقيقًا نحو: ما جاءَني أحدٌ إلا حمارًا، أو تقديرًا نحو: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٨ ـ ٥٩].

ويؤيِّدُه ما ذكرَ صاحِبُ «الكشف»: لا يجوزُ البَدَلُ لأنَّ التَّذكِرَةَ ليسَتْ من الشِّقوَةِ في شيءٍ، ليسَ هو إياه ولا بعضَه ولا مُشتملًا عليه، انتهى[1].

(٤ ـ ٨) ـ ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

﴿تَنزِيلًا﴾ نصبٌ بإضمارِ فعلِه، أو بـ﴿يَخْشَىٰ﴾، أو على المدحِ، أو البدلِ مِن ﴿تَذْكِرَةً﴾ إن جُعِلَ حالًا، وإنْ جُعِلَ مَفعولًا له لفظًا أو معنًى فلا؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يُعلَّلُ بنفسِه ولا بنوعِه.

﴿مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ مع ما بعدَه إلى قولِه: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ تفخيمٌ لشأنِ المنزَلِ بغَرَضِ[2] تعظيمِ المنزِلِ بذكرِ أفعالِهِ وصفاتِه على التَّرتيبِ الذي

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٢٤).

(٢) في (خ): «يعرّض»، وفي (ت): «لغرض». وجاء في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٥/ ٢٩٦)، و«حاشية الشهاب» (٦/ ١٩٠)، و«حاشية القونوي» (١٢/ ٣١٣): «بعرض»، وعليه =

هو عندَ العقلِ، فبدأَ بخلقِ الأرضِ والسَّماواتِ التي هي أصولُ العالمِ، وقَدَّمَ الأرضَ لأنَّها أقربُ إلى الحسِّ وأظهَرُ عندَه مِن السَّماواتِ العُلَى، وهو جمعُ العُلْيا تأنيثِ الأعلى.

ثمَّ أشارَ إلى وجهِ إحداثِ الكائناتِ وتدبيرِ أمرِها بأَنْ قَصَدَ العَرْشَ فأَجْرَى منه الأحكامَ والتَّقاديرَ، وأنزلَ منه الأسبابَ على ترتيبٍ ومقاديرَ حَسْبَ ما اقتضَتْه حكمَتُه وتعلَّقَتْ به مَشيئَتُه، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ليدلَّ بذلك على كمالِ قُدرتِه وإرادتِه.

ولَمَّا كانَت القدرةُ تابعةً للإرادةِ وهي لا تنفَكُّ عن العلمِ عقَّبَ ذلك بإحاطةِ علمِهِ تَعالى بجليَّاتِ الأمورِ وخَفِيَّاتِها على سواءٍ[1]، فقال: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾؛ أي: وإنْ تَجْهَر بذكرِ اللهِ ودُعائِه فاعلَمْ أَنَّهُ غَنِيٌّ عن جهرِكَ فإنَّه يعلَمُ السرَّ وأَخْفَى منه، وهو ضَميرُ النَّفسِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ شَرْعَ الذِّكرِ والدُّعاءِ والجهرِ فيهِما ليسَ لإعلامِ اللهِ، بل لتَصويرِ النَّفسِ بالذِّكرِ[2] ورُسوخِهِ فيها، ومنعِها عن الاشتغالِ بغَيرِه، وهَضمِها بالتَّضرُّعِ والجُؤارِ.

= شرحوا، فقال شيخ زاده: «بعرض تعظيم المنزل»؛ أي: بإظهار ما يدل على تعظيمه، الجوهري: عرضت الشيء فأعرض؛ أي: أظهرته فظهر، وهو من النوادر.

وقال الشهاب: قوله: «بعرض» الظاهر أنه بضم فسكون بمعنى التعريض به على طريق الكناية كما في بعض الحواشي، والباء فيه للمصاحبة أو السببية، ومَن فسره بإظهار تعظيمه جعله بفتح العين وسكون الراء، والظاهر الأول.

ونحوه كلام القونوي لكنه قال: ولا يخفى أن الكناية هنا ليس بمناسب.

(١) في (خ): «السواء».

(٢) قوله: «لتصوير النفس بالذكر»؛ أي: لإثبات صورته في النفس. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٩٠ـ ١٩١).

ثـمَّ إنَّـه لَمَّا ظهـرَ بذلك أنَّه المسـتجمِعُ لصفـاتِ الألُوهيَّـةِ بيَّن أنَّه المتفـرِّدُ بها والمتوحِّدُ بمُقتضاهَا فقـال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.

و(مِن) في ﴿مِّمَّنۡ خَلَقَ﴾ صِلَةٌ لـ﴿تَنزِيلٗا﴾ أو صِفَةٌ له، والانتقالُ مِن التَّكلُّمِ إلى الغَيبةِ للتَّفنُّنِ في الكلامِ، وتَفخيمِ المُنزَّلِ من وَجهينِ:

إسنادِ إنزالِه إلى ضَميرِ الواحدِ العَظيمِ الشَّأنِ.

ونسبتِه إلى المختصِّ بصفاتِ الجلالِ والإكرامِ.

والتَّنبيـهِ[1] علـى أنَّـه واجِـبٌ الإيمـانُ بـه والانقيادُ لـه مِن حيـثُ إنَّـه كَلامُ مَن هذا شـأنُه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنزَلۡنَا﴾ حكايةَ كلامِ جِبريلَ والملائكةِ النَّازلينَ معه.

وقُـرِئَ: (الرحمـنِ) بالجرِّ[2] صِفَةً لِـ(مَـن خلقَ) فيكـونُ ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ خبـرَ مَحـذوفٍ، وكـذا إن رفـعَ (الرَّحمـن) علـى المـدحِ دونَ الابتـداءِ، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ خبـرًا ثانيًا.

و﴿ٱلثَّرَىٰ﴾: الطَّبقةُ التُّرابيَّةُ مِن الأرضِ وهي آخرُ طَبقاتِها.

و﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾: تَأنيثُ الأحسنِ، وفضلُ أَسماءِ اللهِ تَعالى على سائرِ الأسماءِ في الحُسنِ لدلالَتِها على معانٍ هيَ أشرَفُ المعاني وأَفضَلُها.

قوله: «﴿تَنزِيلٗا﴾ نصبٌ بإضمارِ فعلِه، أو بـ﴿يَخۡشَىٰ﴾، أو على المدحِ، أو البدلِ مِن ﴿تَذۡكِرَةٗ﴾ إن جُعِلَ حالًا»:

---

(١) قوله: «والتنبيه» عطف على «التفنُّن». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠) عن جناح بن حبيش.

قال أبو حيَّان: الأحسَنُ أنَّه مَنصوبٌ بـ(نُزِّل) مضمرةً، والباقي مُتكلَّفٌ، أمَّا نصبُه بـ﴿يَخۡشَىٰ﴾ ففي غاية البُعدِ؛ لأنَّ ﴿يَخۡشَىٰ﴾ رأسُ آيةٍ وفاصِلَةٌ فلا تُناسِبُ أَنْ يكونَ ﴿تَنزِيلًا﴾ مفعولًا به، وأمَّا نصبُه على المدحِ فبَعيدٌ، وأمَّا البَدلُ ففيه جَعلُ ﴿تَذۡكِرَةً﴾ و﴿تَنزِيلًا﴾ حالينِ وهما مَصدرانِ، وجَعلُ المصدَرِ حالًا لا ينقاسُ، وأيضًا فمدلولُ ﴿تَذۡكِرَةً﴾ ليسَ مدلولَ ﴿تَنزِيلًا﴾، ولا ﴿تَنزِيلًا﴾ بعضُ ﴿تَذۡكِرَةً﴾، فإنْ كانَ بدلًا فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مذهبِ مَن يرى أنَّ الثَّانيَ مُشتَمِلٌ على الأوَّلِ؛ لأنَّ التَّنزيلَ مُشتَمِلٌ على التَّذكِرَةِ وغيرِها[(١)].

وقال السَّفاقُسيُّ في الوجهِ الأوَّلِ: لا يمنعُ كونُ ﴿يَخۡشَىٰ﴾ رأسَ آيةٍ تعلُّقَه بما بعدَه، فقد أَجازوا في قولِه تعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ﴾ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] صفةً للمتَّقينَ، مع أنَّ المتَّقين رأسُ آيةٍ.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿أَنزَلۡنَا﴾ حكايةَ كلامِ جبريلَ»:

قال أبو حيَّان: هذا تجويزٌ بعيدٌ، بل الظَّاهِرُ أنَّه إخبارٌ مِن اللهِ تَعالى عَن نَفسِه[(٢)].

قوله: «وقُرِئَ: (الرَّحمنِ) على الجرِّ صفةً لـ«مَن خلق»»:

قال أبو حيَّان: يعني لـ(مَن) الموصولة، ومذهبُ الكوفيِّينَ أنَّ الأسماءَ النَّواقصَ التي لا تَتِمُّ إلا بصِلَاتها نحو (مَن) و(ما) لا يجوزُ نَعتُها إلا (الذي) و(التي) فيجوزُ نَعتُهُما، فعَلَى مَذهبِهِم لا يجوزُ أن يكونَ (الرحمنِ) صِفَةً لـ(مَن)، فالأحسَنُ أن يكونَ بَدلًا مِن (مَن)، وقد جَرى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في القُرآن مُجرى العَلَمِ في وِلايتِهِ العوامِلَ[(٣)].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٣ ـ ١٤).

(٢) المصدر السابق (١٥/ ١٥).

(٣) المصدر السابق.

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾.

﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ قفَّى تمهيدَ نُبوَّتِه بقصَّة موسى عليهِمَا السَّلامُ ليأتمَّ به في تحمُّلِ أعباءِ النبوَّةِ وتبليغِ الرِّسالةِ، والصَّبرِ على مُقاساةِ الشَّدائدِ، فإنَّ هذه السُّورةَ مِن أوائلِ ما نَزَل.

﴿إِذْ رَءَا نَارًا﴾ ظرفٌ للحَديثِ لأنه حَدَثٌ، أو مَفعولٌ لـ: اذكر.

قيل: إنَّه استأذنَ شُعيبًا عليهِمَا السَّلامُ في الخُروجِ إلى أمِّه، وخرجَ بأهلِهِ، فلَمَّا وافى واديَ طُوًى وفيه الطُّورُ وُلِدَ له ابنٌ في ليلةٍ شاتيَةٍ مظلمَةٍ مُثلِجَةٍ، وكانَتْ ليلَةَ الجمعةِ، وقد أضَلَّ الطَّريقَ وتفرَّقَت ماشِيَتُه؛ إذ رأى مِن جانبِ الطُّورِ نارًا[1].

﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾: أَقيموا مَكانَكُم. وقرأ حمزةُ: ﴿لأَهْلُهُ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ هنا وفي القصص [٢٩] بضمِّ الهاءِ في الوَصل، والباقون بكسرِها[2].

﴿إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾: أبصَرْتُها إبصارًا لا شبهةَ فيه، وقيل: الإيناسُ: إِبصارُ ما يؤنَسُ به.

﴿لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾: بشُعلَةٍ مِن النَّارِ، وقيل: جمرةٍ ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾: هاديًا يَدُلُّني على الطَّريقِ، أو يَهدِيْني أبوابَ الدِّينِ، فإنَّ أفكارَ الأبرارِ مائلةٌ إليها في كلِّ ما يَعِنُّ لهم، ولَمَّا كان حُصولُهُما مُترقَّبًا بنَى الأمرَ فيهِمَا على الرَّجاءِ، بخلافِ الإيناسِ فإنَّهُ كانَ مُتحققًا[3]، ولذلك حقَّقَهُ لهم بـ(إنَّ) ليوطِّنوا أنفُسَهُم عليه.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٤٤٢) عن مجاهد.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٧)، و«التيسير» (ص: ١٥٠).

(٣) في (ت): «محققًا».

ومَعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أنَّ أهلَها مُشرِفُونَ عليها، أو مُستَعْلُونَ المكانَ القريبَ مِنْها، كما قالَ سيبويه في (مررتُ بزَيْدٍ): إنَّه لُصوقٌ بمكانٍ يقربُ مِنه[١].

قوله: «أعباءِ النُّبوَّةِ»: جمعُ: عِبْءٍ ـ بالكسرِ ـ وهو الحِملُ[٢].

قوله: «ظرفٌ للحديثِ لأنَّهُ حدث»:

قال الطِّيبيُّ: أي: مَصدرٌ هنا بدليلِ قولِه تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ بخلافِ قوله: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] فإنه بمَعنى الخبرِ[٣].

قوله: «شَاتِيَة»: قال الطِّيبيُّ: قيل: هي مِن قَولِهم: شَتَوْتُ بموضِعِ كذا؛ أي: أَقَمْتُ به الشِّتاءَ[٤].

قوله: «مُثلِجَة»؛ أي: ذاتِ ثَلْجٍ.

قوله: «ومَعنى الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أنَّ أهلَها مُشرِفُونَ عليها»:

قال صاحِبُ «الفرائد»: ﴿عَلَى﴾ حرفُ جرٍّ لا بُدَّ له مِن مُتعلِّقٍ، فالتَّقديرُ: أو أجدُ ذَوِي هُدى مُشرفينَ على النَّارِ؛ لأنَّه لا بُدَّ في الاصطِلاءِ بالنَّارِ مِن أَنْ تكونَ النَّارُ تحتَ أذيالِهم[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «الصحاح» مادة: (عبأ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٣٤).

(٤) المصدر السابق (١٠/ ١٣٥).

(٥) المصدر السابق (١٠/ ١٣٦).

قوله: «أو مُستعلونَ المكانَ القريبَ منها، كما قالَ سيبويه في مَرَرْتُ بزَيدٍ: إنه لَصوقٌ بمكانٍ يقربُ منه»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: جعلَ استعلاءَ مكانٍ يَقْرُبُ منها بمثابةِ استِعلائِها كما جعلَ اللُّصوقَ بمكانٍ يَقرُبُ مِن زيدٍ بمثابةِ اللُّصوقِ بمَكانِ زَيدٍ[1].

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾.

﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا﴾: أتى النَّارَ وجدَ نارًا بيضاءَ تتَّقِدُ في شجرةٍ خضراءَ.

﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ فتحَهُ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو[2]؛ أي: بأنِّي، وكسرَهُ الباقونَ بإضمارِ القولِ، أو إجراءِ النِّداءِ مُجراه، وتكريرُ الضَّميرِ للتَّوكيدِ والتَّحقيقِ.

قيل: إنَّه لَمَّا نُودِيَ قال: مَن المُتكلِّمُ؟ قال: إنِّي أنا اللهُ، فوَسْوَسَ إليه إبليسُ: لعلَّكَ تسمَعُ كلامَ شَيطانٍ، فقال: أنا عَرفْتُ أنَّه كلامُ اللهِ فإنِّي أسمَعُهُ مِن جميعِ الجهاتِ وبجَميعِ الأَعضاءِ[3].

وهو إشارةٌ إلى أنَّه عليهِ السَّلامُ تلقَّى مِن ربِّهِ كلامَه تَلقِّيًا روحانيًّا، ثمَّ تمثَّلَ ذلكَ الكلامُ لبَدَنِه[4] وانتقلَ إلى الحسِّ المُشتَرَكِ فانتقَشَ بهِ مِن غيرِ اختِصاصٍ بعُضوٍ وجِهَةٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٣٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٧)، و«التيسير» (ص: ١٥٠).

(٣) قال الآلوسي في «روح المعاني» (١٦/ ٢٥٤): في صحة الخبر خفاء، ولم أر له سنداً يعول عليه.

(٤) في (ت): «ببدنه».

﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ أمرَهُ بذلك لأنَّ الحِفوةَ[١] تواضعٌ وأَدَبٌ، ولذلك طافَ السَّلفُ حافينَ[٢].

قوله: «الحِفْوَةُ»، هي مرادِفةٌ للحفاءِ بالمدِّ، وهو المشيُ بلا نَعلٍ ولا خُفٍّ[٣].

وقيل: لنَجاسةِ نَعْلَيهِ، فإنَّهما كانَتَا مِن جلدِ حِمارٍ غيرِ مَدبوغٍ[٤].

وقيل: مَعناهُ: فَرِّغْ قلبَكَ مِن الأَهلِ والمالِ[٥].

﴿إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾ تعليلٌ للأمرِ باحترامِ البُقعةِ، و﴿ٱلۡمُقَدَّسِ﴾ يَحتَمِلُ المَعنيين[٦].

---

(١) بكسر الحاء، وجوِّز ضمها. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ١٩٣).

(٢) وهذا استحباب؛ قال النووي في «روضة الطالبين» (٣/ ١١٨): «يستحب للحاج دخول البيت حافيًا ما لم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره»، وقد ثبت أن النبي ﷺ طاف راكباً، كما رواه البخاري (١٦١٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى على الركن أشار إليه).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٣٠٠).

(٤) قطعة من حديث رواه الترمذي (١٧٣٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «.. وكانت نعلاه من جلد حمار ميت»، وفي إسناده حميد بن علي الأعرج، قال عنه البخاري كما ذكر الترمذي: منكر الحديث.

ورواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩١٦) عن كعب الأحبار: أن رجلاً نزع نعليه، فقال: «لم خلعت نعليك؟ لعلك تأولت هذه الآية: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى﴾»، قال: ثم قال كعب للرجل: (أتدري ما كانت نعلا موسى؟) ـ قال مالك: لا أدري ما أجابه الرجل ـ فقال كعب: (كانتا من جلد حمار ميت).

(٥) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٥١٠) عن أهل الإشارة.

(٦) قوله: «والمقدس يحتمل المعنيين»: هما الاحترامُ، والتخلِّي من النجاسة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢).

﴿طُوًى﴾ عطفُ بيانٍ للوادي، ونوَّنَه ابنُ عامرٍ والكُوفيُّونَ[١] بتأويلِ المكانِ.

وقيل: هو[٢] كـ(ثُنًى) مِن الطَّيِّ مَصدرٌ لـ﴿نُودِىَ﴾ أو ﴿ٱلْمُقَدَّسِ﴾؛ أي: نُودِيَ نِداءَينِ، أو: قُدِّسَ مَرَّتينِ.

(١٣) ـ ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾.

﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾: اصطَفَيْتُكَ للنُّبوَّةِ، وقرأَ حمزةُ: ﴿وإنَّا اخْتَرْناكَ﴾[٣].

﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾: للَّذي يُوحَى إليكَ، أو: للوَحيِ، واللامُ تحتَمِلُ التَّعلُّقَ بكُلٍّ مِن الفِعْلَينِ.

قوله: «واللامُ تَحتَمِلُ التَّعلُّقَ بكُلٍّ مِن الفِعلَيْنِ».

قال أبو حيَّان: لا يجوزُ التَّعليقُ بـ﴿ٱخْتَرْتُكَ﴾ لأنَّه مِن بابِ الإعمالِ، فيَجِبُ أو يُختارُ إعادةُ الضَّميرِ مع الثَّاني، فكانَ يكونُ: فاستَمِع له لِمَا يُوحَى، فدَلَّ على أنَّه مِن إعمالِ الثَّاني[٤].

وقال الحَلَبيُّ: عَنَى المُصنِّفُ التَّعلُّقَ المَعنوِيَّ مِن حيثُ الصَّلاحيَةُ، وأمَّا تَقديرُ الصِّناعَةِ فلَم يَعنِه[٥].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٧)، و«التيسير» (ص: ١٥٠).

قال الجوهري في «الصحاح» (مادة: طوى): «طوى) اسم موضع بالشام، تكسر طاؤه وتضم، يصرف ولا يصرف. فمَن صرفه جعله اسم وادٍ ومكانٍ وجعله نكرة، ومن لم يصرفه جعله اسم بلدة وبقعة وجعله معرفة).

(٢) قوله: «هو»؛ أي: ﴿طُوًى﴾ بمعنى مرتين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٧)، و«التيسير» (ص: ١٥١).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٥).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ١٨). وفيه مكان «المصنف»: الزمخشري.

(١٤) ـ ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾.

﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ بدلٌ من (ما يُوحى) دالٌ على أنَّه مقصورٌ على تَقريرِ التَّوحيدِ الذي هو مُنتهَى العلمِ، والأمرِ بالعبادةِ التي هي كمالُ العَمَلِ.

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ خصَّهَا بالذِّكرِ وأَفْرَدَها بالأَمرِ للعِلَّةِ التي أناطَ بها إقامَتَها، وهو تذكُّرُ المَعبودِ وشَغلُ القلبِ واللسانِ بذكرِه.

وقيل: ﴿لِذِكْرِىٓ﴾: لأنِّي ذكَرْتُها في الكتبِ وأمرتُ بها، أو: لأنْ أُذكَرَ(١) بالثَّناءِ، أو: لذِكْرِي خاصةً لا تُرائي بها ولا تَشوبُها بذكرِ غيرِي.

وقيل: لأوقاتِ ذكرِي، وهي مَواقيتُ الصَّلاةِ.

أو: لذكرِ صَلاتِي، لِمَا رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «مَن نامَ عَن صلاةٍ أو نَسِيَها فليقضِها إذا ذكرَها، إنَّ اللهَ تَعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾».

قوله: «مَن نامَ عَن صلاةٍ أو نَسِيَها...» الحديث.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ أَنسٍ(٢).

---

(١) في (ض) و(ت): «أذكرك».

(٢) رواه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤)، من حديث أنس، ومسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

ولم يرتض الزمخشري هذا القول؛ لأنه كما قال: كان حقَّ العبارة أن يُقال: لذِكْرها؛ كما قال رَسُول الله ﷺ: «إذا ذكرها». يريد: أن حمل ﴿لِذِكْرِىٓ﴾ على ذكر الصلاة بعد نسيانها غير صحيح؛ لأنه لو أريد ذلك لقيل: أقم الصلاة لذكرها.

ثم قال: ومَن يَتمحَّلْ له يقول: إذا ذَكر الصلاةَ فقَد ذكَر الله، أو بتقدير حَذفِ المضاف؛ أي: لذِكر صَلاتي، أو لأنَّ الذِّكر والنسيَان من الله عزَّ وجلَّ في الحقيقة.

وتعقبه الجاربردي بأن ما رده هو الصواب، قال: والحق أن هذا التفسير تفسير صحيح لا يجوز رده =

(١٥ ـ ١٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ﴾.

﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾: كائنةٌ لا محالةَ ﴿أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾: أريدُ إخفاءَ وَقتِهَا، أو: أقرُبُ أَنْ أُخفِيَها فلا أقولَ: إنَّها آتِيَةٌ، ولَوْلا ما في الإخبارِ بإتيانِها مِن اللُّطفِ وقطعِ الأَعذارِ لَمَا أخبرتُ به.

أو: أكادُ أظهرُهَا، مِن أَخفاهُ: إذا سلبَ خفاءَهُ، ويُؤيِّدُه القراءةُ بالفَتحِ[1] مِن خَفاهُ: إذا أظهرَهُ.

﴿لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾، أو بـ﴿أُخۡفِيهَا﴾ على المَعنى الأَخيرِ.

﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا﴾: عَن تَصديقِ السَّاعةِ، أو عن الصَّلاةِ ﴿مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا﴾ نَهى الكافرَ أن يصدَّ مُوسى عَنْها والمرادُ نَهيُهُ أن ينصدَّ عَنْها؛ كقولِه: (لا أَرَيَنَّكَ هاهنا) تنبيهًا على أنَّ فِطرتَهُ السَّليمةَ لو خُلِّيت بحالِها اختارَها ولم يُعرِضْ عنها، وأنَّه يَنبَغِي أن يكونَ راسخًا في دينِهِ، فإنَّ صدَّ الكافرِ إنَّما يكونُ بسببِ ضعفِهِ فيه.

= ولا الطعن فيه ولا استبعاده، فإنه ثبت وصح نقل هذا التفسير عن رسول الله ﷺ.

قلت: يشير إلى حيث أنس وأبي هريرة المتقدمين.

ثم قال: إذا ثبت بالحديث الصحيح هذا التفسير فكيف يجوز رده بمجرد الاحتياج إلى الحذف أو غير ذلك مما ذكره، فإن الوجوه الثلاثة التي ذكرها في غاية الحسن، والعجب منه أنه جعلها من التمحل. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج٢/ و١٢٠ب).

(١) أي: (أَخفِيها)، نسبت لأبي الدرداء وسعيد بن جبير. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٧٦)، و«معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٠٢)، و«تفسير الطبري» (١٦/ ٣٦)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٥٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠)، و«المحتسب» (٢/ ٤٧).

﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾: ميلَ نفسِهِ إلى اللَّذاتِ المحسوسةِ المُخْدَجةِ، فقصرَ نظرَهُ عَن غيرِها.

﴿فَتَرْدَىٰ﴾: فتهْلِكَ بالانصدادِ بصدِّهِ.

قولـه: «ويُؤيِّـدُه القِـراءَةُ بالفَتحِ مِـن خفاهُ: إذا أَظهَـرَه»: قال ابـنُ جنِّي: أخفيتُ الشَّـيءَ: كتَمْتُـه وأظهَرْتُـه جميعًا، وخَفَيْتُهُ بِـلا أَلفٍ: أظهَرْتُـه أَلبتَّةَ(١).

قوله: «مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَاتِيَةٌ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: فيكونُ قولُه: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ مُعترضًا بينَ المُتعلِّقِ والمُتعلَّقِ مُؤكِّدًا لِمَعنى الإخفاءِ؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ دلَّ على الإخبارِ بإتيانِها مع تَعمِيَةِ وقتِها وبيانِ الحِكمَةِ فيها(٢).

قوله: «أو عَن الصَّلاة»:

قـال الطِّيبِـيُّ: هـذا هـو الوجـهُ، وعِلَّةُ تأليـفِ النَّظـمِ؛ لأنَّ قولَـه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ مِـن عَطـفِ الخـاصِّ علـى العـامِّ وهـو ﴿فَٱعْبُدْنِى﴾؛ أي: اعبُدْنـي وانظُرْ وقـتَ الجـزاءِ ولا تُقَصِّـرْ في العِبـادةِ فيلحقَكَ فيها فُتـورٌ؛ لأنَّكَ لا تـدرِي مَتى تَأتيك السَّـاعةُ كقولِـه: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] فـإن اعتـراكَ صـادٌّ يَصُـدُّكَ عَـن العبـادةِ فلا تلتفِـتْ إليه.

فعَلى هذا المرادُ بقوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾: أَدِمِ الصَّلاةَ لتكونَ ذاكرًا غيرَ ناسٍ، فعلَ المُخلصينَ في جَعلِهِم ذكرَ رَبِّهِم على بالٍ مِنْهم وتوكيلِ هِمَمِهم وأفكارِهِم به كما قالَ تَعالى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] يدُلُّ عليه

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٤٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٤٧).

سِياقُ الكَلامِ، وينطبقُ عليهِ تأويلُ نبيِّ اللهِ ﷺ: «مَن نَسِيَ صلاةً فليُصَلِّها إذا ذكرَها» يعني: دُوموا عَلى إقامةِ الصَّلاةِ، فإذا طرأَ النِّسيانُ الذي هو على خلافِ العادَةِ فارجِعوا إلى ما كُنْتُم عليهِ؛ لأنَّ الشَّرطَ تعليقٌ للحادثِ الطَّارئِ[1].

(١٧) - ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾.

﴿وَمَا تِلْكَ﴾ استفهامٌ يَتضمَّنَ استيقاظًا لِمَا يُريهِ فيها مِن العَجائبِ.

﴿بِيَمِينِكَ﴾ حالٌ مِن مَعنى الإشارةِ، وقيل: صِلَةُ ﴿تِلْكَ﴾.

﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ تكريرٌ لزيادةِ الاستئناسِ والتَّنبيهِ.

قوله: «وقيل: صلةُ ﴿تِلْكَ﴾»:

قال أبو حيَّان: لم يَذكُر ابنُ عَطِيَّةَ غيرَه[2]، وليس ذلك مَذهَبًا لبَصرِيٍّ، وإنَّما ذهبَ إليه الكوفِيُّونَ قالوا: يجوزُ أن يكونَ اسمُ الإشارةِ مَوْصولًا حيثُ يَتقدَّرُ بالموصولِ كأنَّه قيل: وما التي بيَمينِكَ، وعلى هذا فيكونُ العامِلُ في المجرورِ محذوفًا كأنَّه قيل: وما التي استقرَّتْ بيَمينِك[3].

(١٨) - ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾.

﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ وقُرِئَ: (عَصَيَّ)[4] على لغةِ هُذَيلٍ.

﴿أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾: أعتمدُ عليها إذا أَعييتُ، أو وقفتُ على رأسِ القَطيعِ.

﴿وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي﴾: وأخبطُ الورقَ بها على رؤوسِ غنمِي.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٤١)

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٤) نسبت لابن أبي إسحاق. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠).

وقُرِئَ: (أَهِشُّ)[1]، وكلاهُما مِن هشَّ الخبزُ يَهِشُّ: إذا انكسرَ لهشاشتِه.

وقُرِئَ بالسِّينِ من الهسِّ[2]، وهو زجرُ الغنمِ؛ أي: أُنْحِي عليهَا زاجِرًا لها.

﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾: حاجاتٌ أُخَرُ، مثل: أن كان إذا سارَ ألقاها على عاتقِهِ فعلَّقَ بها أدواتِه، وعرضَ الزَّندَيْنِ على شُعْبَتَيْها، وألقى عليها الكساءَ واستَظلَّ به، وإذا قَصُرَ الرِّشاءُ وصلَه بها، وإذا تعرَّضَت السِّباعُ لغنمِه قاتلَ بها.

وكأنَّه عليهِ السَّلامُ فهم أنَّ المقصودَ مِن السُّؤالِ أن يتذكَّرَ حقيقتَها أو ما[3] يرى من مَنافِعِها، حتَّى إذا رآها بعدَ ذلك على خلافِ تلكَ الحَقيقةِ، ووجدَ مِنْها خصائصَ أُخْرَى خارقةً للعادةِ مثل: أن تشتعلَ شُعبتاها بالليلِ كالشَّمعِ، وتَصِيرا دلواً عند الاستقاءِ، وتطولَ بطولِ البئرِ، وتحاربَ عنه إذا ظهرَ عدوٌّ، وينبعَ الماءُ بركزِهَا ويَنْضَبَ بنزعِها، وتُورقَ وتُثمِرَ إذا اشتَهى ثمرةً فركزَهَا= عَلِمَ أنَّ ذلك آياتٌ باهِرَةٌ ومُعجِزاتٌ قاهرةٌ أحدثَها اللهُ فيها لأجلِهِ وليسَتْ مِن خواصِّها، فذكرَ حقيقتَها

---

(١) نسبت للنخعي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠)، و«المحتسب» (٢/ ٥٠)، و«الكشاف» (٥/ ٣٤٧)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤١)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٣٥).

وقد قيدها ابن خالويه بضم الهمزة وكسر الهاء، ونقل ذلك عنه أبو حيان، ونقله عن الزمخشري أيضاً، وكذا ضبطت في نسخ «الكشاف»، وضبطناها: (أَهِش) بفتح الهمزة وكسر الهاء، لأنه هو المراد هاهنا على ما سيأتي من شرح المؤلف، وعليه شرح الطيبي والجاربردي، وكذا نقل أبو حيان عن أبي الفضل الرازي وابن عطية، وهو الظاهر من كلام ابن جني في شرحه للقراءة. وقد فصلنا القول فيها في تحقيق «الكشاف»، وانظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٥٢)، و«حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج٢/ و١٢١ب).

(٢) نسبت لعكرمة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠)، و«المحتسب» (٢/ ٥٠).

(٣) في (ض): «وما».

ومنافِعَها مُفصَّلًا ومُجمَلًا على معنى أنَّها مِن جنسِ العَصا تنفعُ مَنافِعَ أمثالِها؛ ليطابقَ جوابُهُ الغرضَ الذي فَهِمَه.

(١٩ ـ ٢١) ـ ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ۝١٩ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾.

﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ۝١٩ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ قيل: لَمَّا أَلقاها انقلبَتْ حيَّةً صفراءَ بغلظِ العصا، ثم تورَّمت وعَظُمَت، فلذلك سمَّاها جانًّا تارةً نظرًا إلى المبدأِ، وثُعبانًا مَرَّةً باعتبارِ المنتهى، وحيَّةً أُخرى بالاسمِ الذي يعمُّ الحالينِ.

وقيل: كانَت في ضَخامةِ الثُّعبانِ وجلادة الجانِّ، ولذلك قال: ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل: ١٠].

﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ فإنَّه لمَّا رآها حيَّةً تُسرِعُ وتَبتَلِعُ الحجرَ والشَّجرَ خافَ وهربَ مِنْها.

﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾: هيئتَها وحالتَها المتقدِّمَةَ، وهي فِعْلةٌ مِن السَّيرِ تُجوِّزُ بها للطريقَةِ والهيئةِ، وانتِصَابُها على نزعِ الخافضِ، أو على أنَّ (أعادَ) مَنقولٌ مِن (عادَهُ) بمَعنى: عادَ إليه، أو على الظَّرفِ؛ أي: سنُعِيدُها في طريقَتِها، أو على تَقديرِ فعلِها؛ أي: سنعيدُ العَصَا بعدَ ذَهابِها تسيرُ سيرَتَها الأولى فتَنتَفِعُ بها ما كنتَ تَنتَفِعُه قبلُ.

قوله: «أو على الظَّرفِ»:

قال ابنُ هشامٍ: هذا وهمٌ، وإنَّما يكونُ ظَرْفًا مَكانيًّا ما كانَ مُبْهماً، ويُعرفُ بكونِه صالحًا لكلِّ بقعةٍ كمكانٍ، والصَّوابُ نصبُهُ على إسقاطِ الجارِّ تَوسُّعًا، تقديرُه: سنُعيدُها إلى سِيرَتِها الأُولَى[1].

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧١٤).

قيل: لَمَّا قال له ربُّهُ ذلك اطمأنَّت نفسُهُ حتَّى أدخلَ يدَهُ في فَمِها وأخذَ بلَحيِها.

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾ لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾.

﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾: إلى جنبِكَ تحتَ العَضُدِ يقال: لكلِّ ناحِيتَينِ جناحانِ كجَناحَي العسكرِ استعارةً مِن جناحَي الطَّائرِ، سُمِّيا بذلك لأنَّه يُجْنِحُهما عندَ الطَّيرانِ.

﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾ كأنَّها مُشِعَّةٌ ﴿مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾: مِن غيرِ عابةٍ وقبحٍ، كنيَ به عن البَرَصِ كما كُني بالسَّوأةِ عَن العورةِ لأنَّ الطِّباعَ تَعافُه وتنفِرُ عنه.

﴿آيَةً أُخْرَىٰ﴾: مُعجِزَةً ثانيةً، وهي حالٌ مِن ضَميرِ ﴿تَخْرُجْ﴾ كـ﴿بَيْضَاءَ﴾، أو مِن ضَميرِهَا، أو مَفعولٌ بإضمارِ (خُذ) أو (دونَك).

﴿لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ مُتعلِّقٌ بهذا المضمرِ، أو بما دلَّ عليه ﴿آيَةً﴾، أو القصَّةُ؛ أي: دلَلْنا بها ـ أو: فعَلْنا ذلك ـ لنُريكَ.

و﴿الْكُبْرَى﴾ صِفَةُ ﴿آيَاتِنَا﴾، أو مفعولُ ﴿نريك﴾ و﴿مِنْ آيَاتِنَا﴾ حالٌ مِنْها.

قوله: «استعارةٌ مِن جناحَي الطَّائرِ»:

قال الطِّيبيُّ: هذه الاستعارَةُ غيرُ مسبوقةٍ بالتَّشبيهِ كاستعارةِ الأَسدِ للمِقدامِ، بل هيَ مِن المجازِ الخالي عَن الفائدَةِ نحو إطلاقِ المِرسَنِ على أنفِ الإنسانِ[1].

قوله: «أو مَفعولٌ بإضمارِ خُذْ أو دونَك»:

قال أبو حيَّان: أمَّا تَقديرُ «خُذْ» فسَائِغٌ، وأما «دُونَكَ» فلا يَسوغُ لأنَّه اسمُ فعلٍ مِن

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٥٧).

بابِ الإغراءِ ولا يجوزُ حَذفُه؛ لأَنَّه حُذِفَ مِنه في الأَصلِ العاملُ فيه ونابَ مَنابَه، فلا يجوزُ أَنْ يُحذَفَ النَّائِبُ والمَنوبُ عنه، ولذلك لم يجرِ مُجراهُ في جميعِ أَحكامِه[1].

وقال السَّفاقُسيُّ: هذا تقديرُ معنًى لا إعرابٍ، أو يكون ذهبَ إلى قولِ مَن يجيزُ تقديرَ الإغراءِ.

قولـه: «مُتعلِّقٌ بهـذا المُضمَرِ أو بمـا دَلَّ عليه ﴿ءَايَةً﴾ أو القصَّـة؛ أي: دَلَلْنَا بها أو فَعَلْنـا لنُريـكَ، و﴿ٱلْكُبْرَى﴾ صِفَـةُ ﴿ءَايَٰتِنَا﴾، أو مَفعـولُ (نريـك) و﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ حـالٌ مِنها»:

قال أبو حيَّان: يعني أنَّه أجازَ أن يكونَ مفعولُ ﴿لِنُرِيَكَ﴾ الثَّاني: ﴿ٱلْكُبْرَى﴾، أو يكونَ ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ في موضعِ المفعولِ الثَّاني، ويكونُ ﴿ٱلْكُبْرَى﴾ صِفَةً لـ﴿ءَايَٰتِنَا﴾ على حدِّ ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ و﴿مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ لجريانِ مثلِ هذا الجمعِ مجرى الواحدةِ المؤنَّثةِ، وأجازَ هذين الوَجهينِ مِن الإعرابِ الحُوفِيُّ وابنُ عَطِيَّةَ وأبو البقاءِ[2].

والذي نختارُه: أن يكونَ ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾ في مَوضعِ المفعولِ الثَّاني و﴿ٱلْكُبْرَى﴾ صِفةً لـ﴿ءَايَٰتِنَا﴾ لأَنَّه يلزَمُ مِن ذلك أن تكونَ آياتُه تعالى كلُّها الكبرى، وإذا جعلت ﴿ٱلْكُبْرَى﴾ مَفعولًا لم تَتَّصِفِ الآياتُ بالكُبرى.

وأيضًا إذا جُعِلَت ﴿ٱلْكُبْرَى﴾ مَفعولًا فلا يمكنُ أن تكونَ صِفَةً للعَصا واليدِ معًا؛ لأَنَّه كانَ يلزَمُ التَّثنيةُ في وَصفِهِما، فكان يكونُ التَّركيبُ: الكُبريينِ، ولا يمكنُ أَنْ يُخصَّ أَحدُهُما لأنَّ كَلاهما فيها معنى التَّفضيلِ[3].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٠).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٤٢)، و«التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٨٨٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤١).

(٢٤ ـ ٢٨) ـ ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾.

﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾ بهاتينِ الآيتينِ وادعُه إلى العِبادةِ ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾: عَصَى وتكبَّرَ.

﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ لمَّا أمرَهُ اللهُ بخَطْبٍ عَظيمٍ وأمرٍ جسيمٍ سألَهُ أن يشرحَ صدرَهُ ويَفسحَ قلبَه لتحمُّلِ أعبائِهِ والصَّبرِ على مشاقِّهِ والتَّلَقِّي لِمَا ينزلُ عليه، ويسهِّلَ الأمرَ عليه، بإحداثِ الأَسبابِ ورفعِ الموانعِ، وفائدَةُ ﴿لِي﴾ إبهامُ المشروحِ والميسَّرِ أَوَّلًا ثمَّ رفعُهُ بذكرِ الصَّدرِ والأمرِ تأكيدًا ومُبالغةً.

﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾ فإنَّما يحسُنُ التَّبليغُ مِن البليغِ، وكانَ في لسانِه رُتَّةٌ مِن جمرةٍ أَدخلَهَا فاهُ، وذلك أنَّ فِرعونَ حملَهُ يومًا فأخذَ لِحيتَهُ ونتفَها، فغَضِبَ فرعونُ وأمرَ بقتلِه، فقالَت آسيةُ: إنَّه صَبِيٌّ لا يفرِّقُ بين الجمرِ والياقوتِ، فأُحضِرَا بينَ يديه فأخذَ الجمرةَ ووضَعَها في فيه(١)، ولعلَّ تبييضَ يدِهِ كانَ لذلك.

وقيل: احترقَتْ يدُهُ واجتهدَ فرعونُ في عِلاجِها فلَمْ تَبْرَأ، ثمَّ لَمَّا دعاهُ قال: إلى أيِّ رَبٍّ تدعوني؟ قال: إلى الذي أبرَأَ يَدِي وقد عَجَزْتَ عنه(٢).

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥)، وروى نحو هذه القصة الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥٣ ـ ٥٤) عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن جريج والسدي، وورد معناها فيما رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٦٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٦١٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه أنها قالت: اجعلْ بيني وبينك أمرًا يُعْرَفُ فيه الحقُّ، ائتِ بجمرتين ولؤلؤتين فقرِّبْهنَّ إليه، فإنْ بَطَش باللُّؤلؤ واجْتَنَب الجمرتين عَرَفْتَ أنه يَعْقِلُ، وإنْ تناول الجمرتين ولمْ يُرِدِ اللُّؤلؤتين علمتَ أنَّ أحدًا لا يُؤْثِرُ الجمرتين على اللُّؤلؤتين وهو يَعقلُ، فقرَّب ذلك إليه فأخذ الجمرتين فانتزعوهما منه مخافة أن يحرقا يده. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٠٩): وهذا يدل على أنه لم يرفعهما إلى فيه. وهو أصح ما ورد في ذلك.

(٢) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٣٥٤)، والقرطبي في «تفسيره» (١١/ ١٩٢) دون نسبة.

واختُلفَ في زوالِ العقدةِ بكَمالِها:

فمَن قالَ به تمسَّكَ بقولِه: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ [طه: ٣٦].

ومَن لم يَقُل احتجَّ بقولِه: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤] وقولِه: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وأجابَ عن الأوَّلِ بأنه لم يَسأَلْ حلَّ عقدةِ لِسانِه مطلقًا، بل عقدةً تمنعُ الإفهامَ، ولذلك نكَّرَها وجعلَ ﴿يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ جوابَ الأمرِ.

و﴿مِن لِّسَانِي﴾ يحتمِلُ أن يكونَ صِفَةَ ﴿عُقْدَةً﴾ وأن يكونَ صِلَةَ (احْلُلْ).

(٢٩ ـ ٣٢) ـ ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾.

﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي﴾ يُعينُني على ما كَلَّفْتَني به، واشتقاقُ الوَزيرِ إمَّا من الوِزرِ لأنَّه يحملُ الثِّقْلَ عَن أميرِه، أو مِن الوَزَر وهو الملجأُ لأنَّ الأميرَ يَعتَصِمُ برَأيِه ويَلجَأُ[1] إليه في أُمورِه، ومنه: المُؤازرةُ.

وقيل: أصلُه: أَزِيرٌ، مِن الأزرِ بمَعنى القُوَّةِ، فَعِيلٌ بمَعنى مُفاعلٍ كالعَشيرِ والجَلِيسِ، قُلِبَت همزَتُها كقَلبِها في مُوَازِرٍ.

ومَفعولا (اجعل): ﴿وَزِيرًا﴾ و﴿هَارُونَ﴾ قُدِّمَ ثانيهِمَا للعنايةِ به، و﴿لِي﴾ صِلَةٌ أو حالٌ.

أو: ﴿لِّي وَزِيرًا﴾ و﴿هَارُونَ﴾ عطفُ بيانٍ للوزيرِ.

أو: ﴿وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ و﴿لِّي﴾ تبيينٌ كقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

و﴿أَخِي﴾ على الوجوهِ بدلٌ مِن ﴿هَارُونَ﴾، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي

(١) في (ت): «ويلتجئ».

﴿وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣١﴾ على لفظِ الأمرِ. وقرأَهُما ابنُ عامرٍ بلفظِ الخبرِ على أنَّهُما جوابُ الأمرِ[1].

قوله: «و﴿هَٰرُونَ﴾ عطفُ بيانٍ للوزيرِ»:

قال الحَلَبِيُّ: لم يُعقِّبْه أبو حيَّان بنكيرٍ، وهو عجيبٌ منه؛ فإنَّ عطفَ البَيانِ يُشترطُ فيه التَّوافُقُ تعريفًا وتنكيرًا، وقد عرفتَ أن ﴿وَزِيرٗا﴾ نكِرةٌ و﴿هَٰرُونَ﴾ مَعرِفةٌ[2].

قوله: «أو مُبتدأٌ خبرُه ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ﴾»:

زادَ في «الكشاف»: ويوقَفُ على ﴿هَٰرُونَ﴾[3].

قال أبو حيَّان: هو خِلافُ الظَّاهرِ، ولا يُصارُ إليه لغيرِ حاجةٍ[4].

(٣٣ ـ ٣٥) ـ ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ٣٤ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا﴾.

﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا﴾ فإنَّ التَّعاوُنَ يُهيِّجُ الرَّغباتِ، ويؤدِّي إلى تكاثُرِ الخيرِ وتزايُدِه ﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا﴾: عالِمًا بأحوالِنا، وأنَّ التَّعاوُنَ ممَّا يُصلِحُنا، وأنَّ هارونَ نِعْمَ المعينُ لي فيما أمرتَني به.

(٣٦ ـ ٣٨) ـ ﴿قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ ٣٦ وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَيۡكَ مَرَّةً أُخۡرَىٰٓ ٣٧ إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ﴾.

﴿قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾؛ أي: مَسؤولَكَ، فُعْلٌ بمعنى مفعولٍ؛ كالخُبْزِ والأُكْلِ بمَعنى المَخبوزِ والمأكولِ.

---

(١) أي: ﴿أَشْدُدْ﴾ و﴿أُشرِكْه﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤١٨)، و«التيسير» (ص: ١٥١).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٣١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٥٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٧).

﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ﴾: أنعمْنا عليكَ في وقتٍ آخرَ ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ﴾ بإلهامٍ أو في منامٍ، أو على لسانِ نبيٍّ في وَقتِها، أو ملَكٍ لا على وجهِ النبوَّةِ كما أُوحي إلى مريمَ.

﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ ما لا يُعلمُ إلا بالوحيِ، أو: ممَّا ينبَغِي أَنْ يُوحَى ولا يُخَلَّ به؛ لعظمِ شأنِه وفرطِ الاهتمامِ به.

قوله: «ما لا يُعلَمُ إلا بالوَحيِ»: قال الطِّيبيُّ: هذا يؤذِنُ أن الوحيَ الذي هو بمعنى الإلهامِ لا يكونُ إلا في أمرٍ يَعِزُّ على كلِّ أحدٍ[1].

قوله: «ولا يُخَلَّ به»: قال الطِّيبيُّ: بضمِّ الياءِ وفتحِ الخاءِ، مِن أَخَلَّ الفارِسُ بمركزِه: إذا تركَ مَوضِعَه الذي عيَّنَه الأَميرُ[2].

(٣٩) ـ ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ ۚ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾.

﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾: بأنِ اقذفِيه، أو: أي اقذفيه؛ لأنَّ الوحيَ بمَعنى القولِ ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ والقذفُ يقال للإلقاءِ وللوضعِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وكذلك الرَّميُ كقولِه:

غُـلامٌ رمـاهُ اللهُ بالحُسـنِ يَافِعـاً[3]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٦٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) صدر بيت لأسيد بن عنقاء الفزاري يمدح عميلة الفزاري حين قاسمه ماله. انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٢٢)، و«المقصور والممدود» لابن ولَّاد (ص: ٦٢)، و«الصحاح» (مادة: سوم)، و«زهر الآداب» للقيرواني (٤/ ١٠٢٨)، و«اللسان» (مادة: سوم). وهو دون نسبة في «عيون الأخبار» (٤/ ٢٧)، و«تفسير الطبري» (٦/ ٣٧)، و«ديوان المعاني» (١/ ٢٣). وعجزه: =

﴿فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ لَمَّا كانَ إلقاءُ البَحرِ إيَّاه بالسَّاحلِ[١] أمرًا واجبَ الحُصولِ لتَعلُّقِ الإرادةِ به، جُعِلَ البَحرُ كأنَّه ذو تَمييزٍ مُطيعٌ أمرَهُ بذلك، وأُخرجَ الجوابُ مُخرجَ الأمرِ، والأَوْلَى أن تُجعَلَ الضَّمائرُ كلُّها لِمُوسى مراعاةً للنَّظمِ، والمَقذوفُ في البحرِ والمُلقيُّ إلى السَّاحلِ وإن كانَ التَّابوتَ بالذَّاتِ فموسى بالعَرَضِ.

﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ جوابُ ﴿فَلْيُلْقِهِ﴾، وتَكريرُ ﴿عَدُوٌّ﴾ للمُبالغَةِ، ولأنَّ الأوَّلَ باعتبارِ الواقعِ والثَّاني باعتبارِ المتوقَّعِ، قيل: إنَّها جَعلَت في التَّابوتِ قُطنًا ووَضَعَتْهُ فيه، ثمَّ قَيَّرَتْهُ وأَلْقَتْهُ في اليَمِّ، وكانَ يَشْرَعُ منه إلى بُستانِ فِرعونَ نهرٌ، فدفعَهُ الماءُ إليه فأدَّاهُ إلى بِركةٍ في البستانِ، وكان فرعونُ جالسًا على رأسِها مع امرأتِه آسيةَ بنتِ مُزاحمٍ، فأَمَرَ بهِ فأُخرِجَ ففُتِحَ، فإذا[٢] صبيٌّ أصبحُ النَّاسِ وَجْهًا، فأحبَّهُ حُبًّا شَديدًا كما قال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾؛ أي: محبَّةً كائنةً مني قَدْ زَرَعْتُها في القُلوبِ بحيثُ لا يكادُ يصبرُ عنكَ مَن رآكَ فلذلك أحبَّكَ فِرعونُ.

ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ ﴿مِّنِّي﴾ بـ﴿أَلقيتُ﴾؛ أي: أحببْتُكَ، ومَن أحبَّهُ اللهُ أحبَّتْهُ القُلوبُ.

وظاهرُ اللفظِ: أنَّ اليَمَّ ألقاهُ بساحلِه ـ وهو شاطِئُه لأنَّ الماءَ يسحلُه ـ فالتُقِطَ منه، لكنْ لا يَبعُدُ أَنْ يؤوَّلَ السَّاحلُ بجنبِ[٣] فوَّهةِ نَهرِه.

= لَـهُ سِـيمِياءٌ لا تَشُـقُّ علـى البَصَـرْ

السيمياء: العلامة. قاله الطيبي.

(١) في (خ): «على الساحل»، وفي (ض) و(ت): «إلى الساحل».

(٢) في (ت): «فإذا هو».

(٣) في (خ) و(ض): «بحيث». وكتب فوقها في (ض): «مكان» وضبطت الكلمة التي بعدها ـ وهي «فوهة» ـ فيها بالرفع.

﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾: ولترَبَّى ويُحسَنَ إليك وأنا راعيكَ وراقِبُكَ، والعطفُ على عِلَّةٍ مُضمَرَةٍ مثل: ليُتعطَّفَ عليك، أو على الجملةِ السَّابقَةِ بإضمارِ فعلٍ مُعلَّلٍ مثل: فعلتُ ذلك[1].

وقُرِئَ: ﴿ولتُصْنَعْ﴾ بكسرِ اللامِ وسُكونِها والجزمِ على أنَّه أمرٌ[2].

و: (ولِتَصْنَعَ) بالنَّصبِ وفتحِ التَّاءِ[3]؛ أي: وليكونَ عَملُكَ على عينٍ مِنِّي لئلَّا تُخالِفَ بِهِ عَن أَمْرِي.

(٤٠) ـ ﴿إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ فَتَقُولُ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ مَن يَكۡفُلُهُۥۖ فَرَجَعۡنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَۚ وَقَتَلۡتَ نَفۡسٗا فَنَجَّيۡنَٰكَ مِنَ ٱلۡغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونٗاۚ فَلَبِثۡتَ سِنِينَ فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ ثُمَّ جِئۡتَ عَلَىٰ قَدَرٖ يَٰمُوسَىٰ﴾.

﴿إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ﴾ ظرفٌ لـ(ألقيتُ) أو لـ(تُصنعَ)، أو بدلٌ مِن ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ﴾ على أنَّ المرادَ بها وقتٌ مُتَّسعٌ.

قوله: «﴿إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ﴾ ظرفٌ لـ﴿أَلۡقَيۡتُ﴾ أو ﴿لِتُصۡنَعَ﴾».

قال ابنُ المُنيِّرِ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ أَوْلَى؛ لأنَّ مَعناه: إنَّك مَحفوظٌ مَكلوءٌ، وزمانُ التَّربيةِ [على هذه الحالةِ] هو زمانُ رَدِّهِ إلى أمِّه، وأمَّا إلقاءُ المحبَّةِ عليه فقيلَ: ذلك مِن أَوَّلِ ما أخذَه فِرعونُ[4].

---

(١) أي: «ولتصنع فعلت ذلك».

(٢) قرأ بسكون اللام والجزم أبو جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٠). والقراءة بكسر اللام والجزم ذكرها أبو حيان في «البحر» (١٤/ ٥٢) عن أبي جعفر أيضاً. والزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٣٥٩) دون نسبة.

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ٥١) عن أبي نهيك.

(٤) انظر: «الانتصاف» (٣/ ٦٤) وما بين معكوفتين منه، و«فتوح الغيب» (١٠/ ١٧٢) وعنه نقل المصنف.

وقال الطِّيبيُّ: الأَوْلى تَقديرُ (اذكر) لأنَّ كونَه مُراقَبًا محفوظًا قبل زمانِ رَدِّهِ إلى أمِّهِ مِن حينِ وجودِهِ وإلقائها في التابوت وفي اليمِّ وغيرِ ذلك، ولأنَّ الكلامَ سيقَ للامتنانِ، فاستِقلالُه بالذِّكرِ أَحْرَى[١].

قوله: «أو بدلٌ مِن ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ﴾ على أنَّ المرادَ بها وقتٌ متسعٌ»:

عبارةُ «الكشاف»: فإن قلتَ: كيفَ يَصِحُّ البدلُ والوَقتانِ مُختَلِفَان مُتباعِدان؟

قلتُ: كما يَصِحُّ إن اتَّسعَ الوَقتُ وتَباعدَ طرفاهُ أن يقولَ لكَ الرَّجلُ: (لقيتُ فُلانًا سنةَ كذا)، فتقولُ: (أنا لَقيتُه إذ ذاكَ) ورُبَّما لَقِيَه هو في أَوَّلِها وأنتَ في آخرِها[٢].

قال أبو حيَّان: وليسَ كما ذكرَ؛ لأنَّ السَّنةَ تقبلُ الاتِّساعَ، فإذَنْ وقعَ لقيهُما فيهَا، بخلافِ هذينِ الظَّرفينِ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما ضيِّقٌ ليسَ بمُتَّسِعٍ لتَخصيصِهما بما أُضيفا إليه، فَلا يمكنُ أَنْ يقَعَ الثَّاني في الظَّرفِ[٣] الذي وقعَ فيه الأوَّلُ؛ إذ الأوَّلُ ليسَ مُتَّسِعًا لوقوعِ الوَحيِ فيه ووقوعِ مَشيِ الأُختِ، فليسَ وقوعُ وقتِ الفعلِ مُشتَمِلًا على أَجزاءٍ وقعَ في بعضِها المشيُ، بخلافِ السَّنَةِ[٤].

وقال الحَلَبيُّ: هذا تحمُّلٌ منه عليه؛ فإنَّ زمنَ اللقاءِ أيضًا ضيِّقٌ لا يسعُ فعلَيهما[٥]، وإنَّما ذلك مبنيٌّ على التَّساهُلِ، إذ المرادُ أنَّ الزَّمانَ مُشتَمِلٌ على فِعلَيْهِما[٦].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٧٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٦٠).

(٣) في مطبوع «البحر المحيط»: «الطرف» بالطاء، وكذا «الطرفين» فيما تقدم.

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٥٣).

(٥) في (س): «فعلهما».

(٦) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٣٨).

قـال السَّفاقُسـيُّ: جوابُـه: أنَّ الظَّـرفَ قَد يكونُ أوسَـعَ مِن المَظـروفِ، فيُتَجوَّزُ فـي الأوَّلِ ويطلَـقُ على مـا يَسَـعُ الفِعلينِ، ويُخصَّـصُ بإضافَتِـه إلى الوَحـيِ لوُقوعِ الوَحـيِ فيه.

﴿فَنَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ وذلك أنَّه كان لا يَقبلُ ثديَ المراضعِ، فجاءَتْ أختُه مَريمُ مُتفحِّصةً خبرَهُ، فصادَفَتْهُم يطلبونَ له مُرضِعَةً يقبلُ ثديَها، فقالت: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ فجاءَتْ بأمِّه فقبِلَ ثديَها.

﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ﴾ وفاءً بقَوْلِنا: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾ [القصص: ٧] ﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ بلقائِك ﴿وَلَا تَحْزَنَ﴾ هي بفراقِكَ، وأنتَ[1] على فراقِها وفَقْدِ إشفاقِها.

﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾: نفـسَ القِبْطـيِّ الـذي اسـتغاثَهُ عليه الإسـرائيليُّ ﴿فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ﴾: غَـمِّ قتلِـهِ خوفًـا مِن عقـابِ اللهِ أو قصاصِ[2] فِرعـونَ، بالمغفـرةِ والأمنِ مِنْه بالهجرةِ إلـى مدينَ.

﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾: وابتلينـاكَ ابتـلاءً، أو: أنواعًـا مِـن الابتـلاءِ، على أنَّه جمـعُ فَتْنٍ، أو فِتْنـةٍ علـى تركِ الاعتـدادِ بالتَّاءِ كحُجُـوزٍ وبُدُورٍ في حُجـزَةٍ وبَـدْرَةٍ، فخلَّصْناكَ مرَّةً بعـدَ أخـرى، وهـو إجمـالٌ لِمَـا نالَـهُ في سـفرِه: مِـن الهجـرةِ عَـن الوطـنِ، ومفارقةِ الأُلَّاف، والمشـيِ راجِـلًا علـى حـذرٍ، وفقـدِ الـزَّادِ، وأجرِ نفسِـهِ، إلى غيـرِ ذلك، أو له ولِمَا سـبقَ ذكـرُه[3].

---

(١) في (ض) و(ت): «أو أنت».

(٢) في (خ) و(ض): «عقاب الله واقتصاص».

(٣) قوله: «له...» معطوف على «لما ناله»؛ أي: هو إجمال لما ناله في سفره، أو له ولغيره مما سبق ذكره.

﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾: لبثتَ فيهِمْ عشرَ سِنين قضاءً لأَوْفى الأَجَلينِ، ومَدينُ على ثماني مَراحِلَ مِن مصرَ.

﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ﴾ قدَّرْتُه لأَنْ أُكلِّمَكَ وأَستَنْبِئَكَ، غيرَ مُستقدِمٍ وقتَه المُعيَّنَ ولا مُستأخِرٍ، أو: على مِقدارٍ مِن السنِّ[1] يوحَى فيه إلى الأَنبياءِ.

﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ كرَّره عقيبَ ما هو غايةُ الحكايةِ للتَّنبيهِ على ذلك.

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾.

﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾: واصطفيتُكَ لِمَحبَّتي، مَثَّله فيما خوَّلَه مِن الكرامةِ بمَنْ قرَّبه المَلِكُ واستخلَصَه لنفسِه.

قوله: «مثَّلَه فيما خوَّلَه مِن الكَرامَةِ بِمَن قرَّبه المَلِكُ واستَخلَصَه لنَفسِه»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: قوله: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ لا يجوزُ أن يجري على ظاهِرِه لاستِغنائِه تَعالى عَن ذلك، فهوَ استِعارةٌ تَمثيليَّةٌ[2].

﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى﴾: بمُعجزاتي ﴿وَلَا تَنِيَا﴾: ولا تَفْتُرا ولا تُقَصِّرا، وقُرِئَ: (تِنِيَا) بكسرِ التَّاءِ[3] ﴿فِى ذِكْرِى﴾: لا تَنْسَياني حيثُما تَقَلَّبتُمَا.

وقيل: في تَبليغِ ذِكري[4] والدُّعاءِ إليَّ.

---

(١) بعدها في (ت): «فيما».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٧٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠)، وسقط اسم القارئ من مطبوعه، ونسبه أبو حيان في «البحر المحيط» (١٥/ ٦٠) إلى ابن وثاب، وهي في «الكشاف» (٥/ ٣٦٢) بلا نسبة.

(٤) بعدها في (ت): «ودعائي».

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾.

﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ أَمَرَ به أوَّلًا مُوسى وحدَهُ، وهاهنا إيَّاه وأخاه، فلا تكريرَ، قيل: أوحى إلى هارونَ أَنْ يتلقَّى مُوسَى، وقيل: سمعَ بمُقْبَلِه فاستقبلَه.

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا﴾ مثل: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى (١٨) وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ [النازعات: ١٨] فإنَّه دعوةٌ في صورةِ عَرْضٍ ومَشورةٍ؛ حذرًا أن تحملَهُ الحماقةُ على أن يَسطُوَ عليكُما، أو احترامًا لِمَا له من حقِّ التَّربيَةِ عليك(١).

وقيل: كَنِّيَاهُ(٢)، وكان له ثلاثُ كُنًى: أبو العبَّاسِ، وأبو الوليدِ، وأبو مرَّة(٣).

وقيل: عِدَاه شبابًا لا يَهْرَمُ بعدَه، وملكًا لا يزولُ إلَّا بالمَوتِ(٤).

---

(١) قوله: «حذراً... أو احتراماً» الأولى من هاتين العلتين أن يقال: إن القول اللين هو الأجدر بقبول كلام الداعي كما قال تعالى لنبيه: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. أما التعليل بالحذر من حماقته فهو منقوض بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا﴾ الآية [طه: ٤٦]، وأما التعليل بالاحترام لحق التربية فمنقوض بقول موسى عليه السلام: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] جواباً لقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨].

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٧٤) عن السدي، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٤٢٣) عن علي وسفيان.

(٣) هي أقوال في كنيته ذكرها الواحدي في «البسيط» (١٤/ ٤٠٩)، وزاد ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ١٦٠) نقلاً عن أبي سليمان الدمشقي كنية رابعة، وهي: أبو مصعب.

(٤) ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٤٠٠) عن السدي، وكذا رواه عنه الواحدي في «الوسيط» (٣/ ٢٠٧). وفيه نظر إذ هو مخالف لسنة الخلق وقواعد الإيمان والدعوة، فكيف يتصور أن يدعو موسى فرعون إلى الإيمان بالله على أساس هذه المرغبات، فمن ذا الذي يعطى الشباب بلا هرم والصحة بلا سقم؟! وأي إيمان هذا الذي بني على زهرة الحياة الدنيا التي هي فتنة للكفار وليست طريقاً للإيمان بالله سبحانه؟ كما قال: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ =

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱذْهَبَآ﴾ أو ﴿فَقُولَا﴾؛ أي: باشِرَا الأمرَ على رَجائِكُما وطَمعِكُمَا أنه يُثمِرُ ولا يخيبُ سعيُكُما، فإنَّ الرَّاجيَ مُجتَهِدٌ والآيسَ مُتكلِّفٌ.

والفائدةُ في إرسالِهما والمبالغةِ عليهما في الاجتهادِ مع علمِهِ بأنَّه لا يؤمنُ: إلزامُ الحُجَّةِ، وقَطعُ المعذرةِ، وإظهارُ ما حدثَ في تَضاعيفِ ذلك مِن الآياتِ.

والتَّذكُّرُ للمُتحقِّقِ والخشيةُ للمُتوهَّمِ، ولذلك قدَّمَ الأوَّلَ؛ أي: إن لَمْ يَتحقَّقْ صِدقَكُما ولم يَتذكَّرْ فلا أَقلَّ أَنْ يَتوهَّمَه فيَخشَى.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾.

﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾: أن يعجلَ علينا بالعُقوبةِ ولا يصبرَ إلى تمامِ[1] الدَّعوةِ وإظهارِ المعجزةِ، مِن فَرطَ: إذا تقدَّمَ، ومِنه: الفارِطُ، وفرسٌ فُرُطٌ: يسبقُ الخيلَ.

وقُرِئَ: (يُفْرَطَ)[2] مِن أَفرَطْتُه: إذا حمَلْتَه على العجلةِ؛ أي: نخافُ أن يحملَهُ حامِلٌ مِن استكبارٍ أو خوفٍ على الملكِ أو شيطانٍ إنسيٍّ أو جِنيٍّ على المعاجلةِ بالعقابِ.

و: (يُفْرِطَ)[3] من الإفراطِ في الأذِيَّةِ.

= ﴿ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١]، فأي ميزة لفرعون حتى يكون ما جعل لغيره فتنة سبيلاً له للإيمان؟

(١) في (ت): «إتمام».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠) عن ابن مسعود وأناس من أصحاب النبي ﷺ ويحيى والأعمش وسلام وأبي نوفل، و«المحتسب» (٢/ ٥٢) عن ابن محيصن.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠) عن ابن محيصن.

﴿أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾: أن يزدادَ طُغيانًا فيَتخطَّى إلى أَنْ يقولَ فيك ما لا يَنبَغِي لجُرأَتِه وقَساوَتِه، وإطلاقُه مِن حُسنِ الأَدبِ[1].

﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى﴾ في كلِّ حالٍ ﴿مَعَكُمَآ﴾ بالحفظِ والنُّصرةِ ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ما يجري بينكُما وبينَه مِن قَولٍ وفعلٍ، فأُحدِثُ في كلِّ حالٍ ما يَصرِفُ شرَّهُ عنكما ويُوجِبُ نُصرَتِي لكما.

ويجوزُ أَنْ لا يُقدَّرَ شَيءٌ على معنى: إِنَّني حافِظُكُما سامِعًا مُبصِرًا، والحافظُ إذا كانَ قادرًا سميعًا بصيرًا تمَّ الحِفظُ.

(٤٧ ـ ٤٨) ـ ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾.

﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أطلِقْهُم ﴿وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾ بالتَّكاليفِ الصَّعبةِ وقتلِ الولدانِ، فإنَّهُم كانوا في أَيدي القِبْطِ يَستَخدِمونَهُم ويُتعبونَهُم في العَملِ، ويقتلونَ ذكورَ أولادِهم في عامٍ دونَ عامٍ.

وتَعقيبُ الإتيانِ بذلك دليلٌ على أنَّ تخليصَ المؤمنينَ مِن الكفرةِ أهمُّ مِن دَعوتِهِم إلى الإيمانِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ للتَّدريجِ في الدَّعوةِ.

﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ جملةٌ مُقرِّرةٌ لِمَا تَضمَّنَه الكلامُ السَّابقُ مِن دَعوى الرِّسالةِ، وإنَّما وحَّدَ الآيةَ ـ وكان معه آيتانِ ـ لأنَّ المرادَ إثباتُ الدَّعوى ببُرهانِها، لا الإشارةُ إلى وحدةِ الحُجَّةِ وتَعدُّدِها، وكذلك قولُه: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠].

---

(١) حيث لم يقيد بقوله: «عليك» كما قيد بقوله: ﴿عَلَيْنَآ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (١٢/ ٣٥٥).

﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾: وسلامُ الملائكةِ وخَزَنةِ الجنَّةِ على المُهتدِينَ، أو: السَّلامةُ في الدَّارينِ لهم.

﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾؛ أي: أنَّ عذابَ المشركينَ على المكذِّبينَ(١) للرُّسلِ، ولعلَّ تغييرَ النَّظمِ والتَّصريحَ بالوَعيدِ والتَّوكيدَ فيه لأنَّ التَّهديدَ في أوَّلِ الأمرِ أهمُّ وأنجعُ وبالواقعِ أليَقُ.

(٤٩ ـ ٥٢) ـ ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ (٥٠) قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ (٥١) قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾.

﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ﴾؛ أي: بعدَمَا أَتَياه وقالا لَه ما أُمِرَا به، ولعلَّه حُذِفَ لدَلالَةِ الحالِ، فإنَّ المُطيعَ إذا أُمِرَ بشَيءٍ فعلَهُ لا محالةَ، وإنَّما خاطبَ الاثنينِ وخَصَّ مُوسَى بالنداء لأنَّه الأصلُ وهارونُ وزيرُه وتابعُه، أو لأنَّه عَرَفَ أنَّ له رُتَّةً ولأخيهِ فَصاحَةً فأرادَ أن يُفحِمَهُ، ويَدُلُّ عليهِ قولُه: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢].

---

(١) في (ض): «عذاب المنزلين على المكذبين»، وفي (ت): «أن العذاب المنزلين للمكذبين». قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٢٠٥): قوله: «أن عذاب المشركين..» في عبارته قلق وركاكة، وقد اختلفت النسخ في ضبطها، والمشهور فيها: «المشركين» بشينٍ معجمة وراءٍ مهملة وكافٍ جمع مشركٍ، والمراد به هنا: مطلق الكافر فإنه أحد معنييه، ومراده دفع ما يتوهم من حصر العذاب فيهم ـ مع أن غيرهم معذب ـ بأنه إنما يفيده إذا كان التعريف للجنس أو الاستغراق أما إذا كان للعهد والمراد به العذاب المعد للكفرة وهو المخلد فلا يفيده، ولو سلم فلا محذور فيه... ووقع في بعض النسخ: «المنزلين» بالنون والزاي المعجمة واللام، ففي بعض الحواشي: بالتثنية وفتح الميم تثنية مَنْزِل، والمراد بهما: الدنيا والآخرة... وظاهر كلام بعضهم أنه حينئذ: «مُنْزِل» بضم الميم؛ أي: مُنزِلي العذاب وهم خزنة النار لوقوعه في مقابلة خزنة الجنة وهو بعيد جدًّا، والمعوَّل على النسخة الأولى عندهم.

﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ﴾ مِن الأنواعِ ﴿خَلۡقَهُۥ﴾: صورتَهُ وشكلَهُ الذي يُطابقُ كمالَه المُمكِنَ له.

أو: أَعْطَى خليقتَهُ كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ويَرتفِقونَ به، فقُدِّمَ المفعولُ الثَّاني لأَنَّه المَقصودُ بيانُه.

وقيل: أَعْطَى كلَّ حيوانٍ نظيرَهُ في الخَلْقِ والصُّورةِ زوجًا.

وقُرِئَ: (خَلَقَه)[1] صِفةً للمُضافِ إليه، أو المضافِ على شُذوذٍ، فيكونُ المفعولُ الثَّاني مَحذوفًا؛ أي: أعطى كُلَّ مَخلوقٍ ما يُصلِحُه.

﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾: ثمَّ عرَّفَه كيفَ يَرتَفِقُ بما أُعطِيَ، وكيفَ يتوصَّلُ به إلى بقائِهِ وكمالِه اختيارًا أو طبعًا، وهو جوابٌ في غايةِ البَلاغةِ؛ لاختصارِه وإعرابِه عَن الموجوداتِ بأَسرِها على مَراتِبِها، ودَلالَتِه على أنَّ الغنيَّ القادرَ بالذَّاتِ المنعِمَ على الإطلاقِ هو اللهُ تَعالى، وأنَّ جميعَ ما عَداه مُفتقِرٌ إليه منعَمٌ عليه في حدِّ ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه، ولذلك بُهتَ الذي كفرَ وأُفحِمَ عَن الدَّخَلِ عليه، فلم يرَ إلا صرفَ الكَلامِ عَنه:

﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ﴾: فما حالُهُم بعدَ مَوتِهِم مِن السَّعادةِ والشَّقاوةِ؟

﴿قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّى﴾؛ أي: إنَّه غيبٌ لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ، وإنَّما أنا عبدٌ مثلُك لا أعلَمُ منه إلا ما أخبرَني به ﴿فِى كِتَٰبٍ﴾: مثبتٌ في اللوحِ المَحفوظِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ تَمثيلًا لتَمكُّنِه في عِلمِهِ بما استحفَظَه العالِمُ وقيَّدَه بالكِتْبةِ، ويؤيِّدُه:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٠) عن أبي نهيك ونصير عن الكسائي، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٠٧) عن الأعمش ونصير.

﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ والضَّلالُ: أَنْ تُخطِئَ الشَّيءَ في مَكانِه فلَمْ تَهتَدِ إليه، والنِّسيانُ: أَنْ تذهبَ عنه بحيثُ لا يخطرُ ببالِك، وهما محالانِ على العالمِ بالذَّاتِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ سُؤالُه دَخَلًا على إحاطةِ قُدرةِ اللهِ بالأشياءِ كلِّها، وتخصيصِه أبعاضَها بالصُّوَرِ والخواصِّ المُختَلِفَةِ، بأَنَّ ذلك يَستَدعِي عِلمَهُ بتَفاصيلِ الأَشياءِ وجُزئِيَّاتِها، والقُرونِ الخاليةِ مع كثرتِهم وتَمادِي مُدَّتِهم وتباعُدِ أَطرافِهم كيفَ أحاطَ عِلمُه بهم وبأَجزائِهم وأحوالِهم، فيكونُ مَعنى الجوابِ: أَنَّ علمَهُ تَعالى محيطٌ بذلك كلِّه وأَنَّه مُثبَتٌ عندَهُ[1] لا يَضِلُّ ولا يَنسى.

(٥٣ ـ ٥٤) ـ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾.

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَادًا﴾ مَرفوعٌ صِفةٌ لـ﴿رَبِّى﴾ أو خبرٌ لمَحذوفٍ، أو منصوبٌ على المدحِ.

وقرأَ الكوفِيُّونَ هنا وفي الزخرف: ﴿مَهْدًا﴾؛ أي: كالمهدِ تَتمهَّدونَها، وهو مَصدرٌ سُمِّيَ به، والباقونَ: ﴿مِهَادًا﴾[2]، وهو اسمُ ما يُمهَدُ كالفِراشِ، أو جمعُ مَهْدٍ[3].

﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾: وحصَّلَ[4] لكم فيها سبلًا بينَ الجبالِ والأودِيَةِ والبَراري تَسلكونَها مِن أرضٍ إلى أرضٍ لتَبلُغوا مَنافِعَها.

---

(١) بعدها في (خ): «وأنه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٨)، و«التيسير» (ص: ١٥١).

(٣) بعدها في (ت): «ولم يختلفوا في الذي في البناء».

(٤) في (خ) و(ت): «وجعل».

﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾: مَطرًا ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ عدلَ به مِن لفظِ الغيبةِ إلى صيغةِ التَّكلُّمِ على الحكايةِ لكَلامِ اللهِ عزَّ وجلَّ تنبيهًا على ظهورِ ما فيه مِن الدَّلالةِ على كمالِ القُدرةِ والحِكمةِ، وإيذانًا بأنَّه مُطاعٌ تَنقادُ الأشياءُ المُختَلفَةُ لِمَشيئتِه، وعلى هذا نظائرُهُ كقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧] ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

قوله: «﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾ عدلَ بِهِ عَن لفظِ الغيبَةِ إلى صيغة التَّكلُّمِ..» إلى آخره:

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا ليسَ بالتِفاتٍ؛ لأنَّ الالتفاتَ يكونُ في كلامِ مُتكلِّمٍ واحِدٍ، وهاهنا حَكَى اللهُ تعالى عَن مُوسى عليه السَّلامُ قولَه عندَ فِرعون[1]: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ إمَّا أَن يكونَ مِن كلامِ موسى فيكونُ ﴿أخرجنا﴾ كقولِ خواصِّ الملكِ: أَمَرْنا وفَعَلْنا، يريدونَ الملكَ، وليسَ بالتفاتٍ.

وإن كانَ اللهُ تعالى ابتدَأَ وَصْفَ ذاتِه فليس التفاتًا وهو انتقالٌ مِن حكايَةٍ إلى إنشاءِ خِطابٍ، وعلى هذا يُوقَفُ على قولِه: ﴿وَلَا يَنسَى﴾.

ويحتملُ أنَّ مُوسَى وصفَ اللهَ تعالى بهذهِ الصِّفَةِ على لفظِ الغَيبَةِ وقال: (فأخرجَ به أزواجًا) فلمَّا حكاه اللهُ تعالى عنه أسندَ الضَّميرَ إلى ذاتِه تَعالى؛ لأنَّ الحاكِيَ هو المَحكيُّ عنه فمَرجِعُ الضَّميرينِ واحِدٌ، انتهى[2].

وقال الطِّيبيُّ بعد حكايتِه: هذا الأخيرُ له وَجهٌ؛ لأنَّه إذا نُظرَ إلى أنَّ اللهَ تعالى

---

(١) في (ز): «قوله لفرعون».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٣/ ٦٨)، «فتوح الغيب» (١٠/ ١٨٤)، وعنه نقل المصنف.

حكى عنه وغيَّر العِبارةَ يكونُ التفاتًا، وإذا نُظرَ إلى أنَّ مُوسى عليه السَّلامُ سَمِعَ هذه الكلماتِ بعَينِها مِن اللهِ تَعالى فاقتبسَه وأدرجَ في كلامِهِ؛ كان التفاتًا أيضًا.

ونحوُهُ في الإدراجِ قولُه تعالى في الزُّخرفِ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ۝٩ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ٩] إلى قوله: ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] ومعنى: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ إلى آخره: لَيَنْسبُنَّ خلقَها إلى الذي وُصفَ بهذه الأوصافِ وقيلَ في حَقِّهِ تلك النُّعوتِ، انتهى(١).

﴿أَزْوَاجًا﴾: أصنافًا، سُمِّيَت بذلك لازدواجِها واقترانِ بَعضِها ببعضٍ.

﴿مِّن نَّبَاتٍ﴾ بيانٌ وصِفَةٌ لـ﴿أَزْوَاجًا﴾، وكذلك ﴿شَتَّى﴾، ويحتمِلُ أن يكونَ صفةً لـ﴿نَّبَاتٍ﴾ فإنَّه مِن حيثُ إنَّه مَصدرٌ في الأصلِ يَستَوِي فيه الواحِدُ والجَمعُ، وهو جمعُ شَتيتٍ كمَريضٍ ومَرْضَى؛ أي: مُتفرقاتٍ في الصُّوَرِ والأعراضِ والمنافعِ يصلحُ بعضُهَا للنَّاسِ وبعضُها للبهائمِ، فلذلك قال:

﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ﴾ وهو حالٌ مِن ضَميرِ ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ على إرادةِ القَولِ؛ أي: أخرجْنَا أصنافَ النَّباتِ قائلينَ: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا﴾، والمعنى: مُعِدِّينها لانتِفاعِكُم(٢) بالأكلِ والعلفِ آذنينَ فيه.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾: لذَوِي العقولِ النَّاهيَةِ عن اتِّباعِ الباطلِ وارتكابِ القَبائحِ، جمعُ: نُهْيَةٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٢) في (أ): وهامش (ت): «والمعنى ما هو إلا لانتفاعكم».

(٥٥) ـ ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾.

﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾ فإنَّ التُّرابَ أصلُ خلقةِ أولِ آبائِكُم، وأوَّلُ موادِّ أبدانِكُم.

﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ بالموتِ وتَفكيكِ الأَجزاءِ.

﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ بتأليفِ أَجزائِكُم المتفتِّتةِ المختلطةِ بالتُّرابِ على الصُّورةِ السَّابقَةِ وردِّ الأرواحِ إليها.

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾: بصَّرْناه إيَّاها أو عرَّفناه صِحَّتَها ﴿كُلَّهَا﴾ تأكيدٌ لشُمولِ الأنواعِ، أو لشُمولِ الأَفرادِ على أنَّ المُرادَ بـ﴿ءَايَٰتِنَا﴾: آياتٌ مَعهودةٌ هي الآياتُ التسعُ المُختصَّةُ بمُوسى، أو أنَّه عليهِ السَّلامُ أراه آياتِه وعدَّ عليه ما أُوتي غيرُهُ مِن المُعجزَات.

قوله: «بصَّرْناه إياها أو عرَّفناه صِحَّتَها»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: يجوزُ أن يكونَ ﴿أَرَيْنَٰهُ﴾ مِن الرُّؤيَةِ بمَعنى الإبصارِ، وأن يكونَ مِن الرُّؤيَةِ بمعنى المَعرِفَةِ، وعلى التَّقديرَيْنِ فهو مُتعَدٍّ إلى مَفعولينِ، وعلى الثَّاني المُضافُ مَحذوفٌ.

ولا يجوزُ أن يكونَ مِن الرُّؤيةِ بمعنى العلمِ لئلَّا يلزمَ حَذفُ المَفعولِ الثَّالثِ مِن الإعلامِ، وهوَ غيرُ جائزٍ[1].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٨٧).

﴿فَكَذَّبَ﴾ موسى مِن فَرْطِ عنادِه ﴿وَأَبَىٰ﴾ الإيمانَ والطَّاعةَ لعُتُوِّه.

﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا﴾: أرضِ مِصرَ ﴿بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ هذا تَعلُّلٌ وتحيُّرٌ، ودليلٌ على أنَّهُ عَلِمَ كونَهُ مُحِقًّا حتَّى خافَ منه على مُلكِه، فإنَّ ساحرًا لا يقدِرُ أن يُخرِجَ ملِكًا مِثلَه من أرضِه.

(٥٨ ـ ٥٩) ـ ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾.

﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ﴾: مثلِ سحرِك ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾: وعدًا؛ لقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ فإنَّ الإخلافَ لا يلائمُ الزَّمانَ والمكانَ.

وانتصابُ ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ بفعلٍ دلَّ عليه المصدَرُ، لا به فإنَّه مَوصوفٌ، أو بأنَّه بدلٌ مِن ﴿مَوْعِدًا﴾ على تقديرِ (مَكانَ) مُضافٍ إليه، وعلى هذا يكونُ طِباقُ الجَوابِ في قولِه: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ مِن حيثُ المعنى؛ فإنَّ يومَ الزِّينةِ يدلُّ على مَكانٍ مُشتهِرٍ باجتماعِ النَّاسِ فيه في ذلك اليومِ، أو بإضمارٍ مثلَ: مَكانُ مَوعِدِكُم مكانُ[1] يومِ الزِّينةِ، كما هو على الأوَّلِ، أو: وعدُكُم وعدُ يومِ الزِّينةِ.

وقُرِئَ: (يومَ) بالنَّصبِ[2]، وهو ظاهرٌ في أنَّ المرادَ بهما المصدَرُ.

---

(١) في (ض): «نادي» وكتب تحتها: «مجلس»، في (ت) زيادة: «وكان في يوم الزينة يوم عاشوراء ويوم نيروز ويوم عيد كان».

(٢) انظر: «المحتسب» (٢/ ٥٣) عن الحسن والأعمش والثقفي ورواية عن أبي عمرو، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٠٨) عن الحسن والأعمش، وهي رواية غير مشهورة عن حفص من طريق هبيرة. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٩٥)، و«جامع البيان في القراءات السبع» (٣/ ١٣٥٦).

ومعنى ﴿سِوًى﴾: مُنتصِفًا[١] يَستوِي مسافتُه إلينا وإليك، وهو في النَّعتِ كقولِهم: (قومٌ عِدًى) في الشُّذوذِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ ويَعقوبُ بالضمِّ[٢].

وقيل: يومُ الزِّينةِ: يومُ عاشوراءَ ويومُ النَّيروزِ ويومُ عيدٍ كان لهم في كلِّ عامٍ، وإنَّما عيَّنَه ليظهرَ الحقُّ ويزهقَ الباطلُ على رؤوسِ الأَشهادِ ويشيعَ ذلك في الأَقطارِ.

﴿وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ عطفٌ على اليومِ أو الزِّينةِ.

وقُرِئَ على بناءِ الفاعلِ بالتَّاءِ على خطابِ فِرعونَ، والياءِ[٣] على أنَّ فيه ضميرَ اليَومِ أو ضميرَ فرعونَ على كونِ[٤] الخطابِ لقَومِه.

قوله: «﴿مَوۡعِدًا﴾: وعدًا؛ لقولِه: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ فإنَّ الإخلافَ لا يلائِمُ المكانَ والزَّمان»:

قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: الظَّاهرُ أنَّ الموعِدَ الوعدُ؛ لأنَّه وُصِفَ بقولِه: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ والإخلافُ إنَّما يتعلَّقُ بالوعدِ ـ يقال: أخلَفَ وعدَهُ ـ لا بمكانِه ولا بزمانِه، ولو جعلَ مَكانًا أو زَمانًا لوقعَ الإخلافُ على غيرِ الوعدِ، وهو بَعيدٌ[٥].

---

(١) في (خ): «منصفاً».

(٢) أي: بضم السين من: (سوى)، وقرأ باقي العشرة بكسرها. انظر: «السبعة» (ص: ٤١٨)، و«التيسير» (ص: ١٥١)، و«النشر» (٢/ ٣٢٠).

(٣) أي: قرئ: (تَحْشُرَ)، و(يَحْشُرَ)، نسبت القراءتان لأبي عمران الجوني وأبي نهيك والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨٨)، و«المحتسب» (٢/ ٥٤).

(٤) في (ض): «أن».

(٥) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٤٦).

قوله: «وانتصابُ ﴿مَكَانًا سِوًى﴾ بفعلٍ دلَّ عليه لا به»:

خالفَ «الكشافَ» في القولِ بأنَّه المصدرُ[١]؛ لأنَّه تُعُقِّبَ بأنَّه ليسَ بجائزٍ؛ لأنَّه قَدْ وُصِفَ قبلَ العَملِ بقولِه: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾، والمصدَرُ إذا وُصِفَ قبلَ العملِ لم يَجُز أن يعملَ عِندَهُم، ذكَرَه أبو البقاءِ وصاحِبُ «التقريب» وابنُ الحاجبِ وابنُ المُنيِّرِ وأبو حيَّان وغيرُهُم[٢].

قوله: «أو بأنَّه بدلٌ مِن ﴿مَوْعِدًا﴾ على تقديرِ مَكانٍ مُضافٍ إليه»:

قال الطِّيبيُّ: وجازَ الإبدالُ لتَغايُرِهما بوصفِ الثَّاني بـ﴿سوًى﴾.

وقال ابنُ المُنَيِّرِ: يحتمِلُ أن يكونَ ﴿مَوْعِدًا﴾ اسمَ مكانٍ فيطابِقُ ﴿مَكَانًا﴾ والزَّمانَ بما ذكرَهُ[٣]، ويعودُ الضَّميرُ في ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ على المصدرِ المَفهومِ مِن اسمِ المكانِ إذ حُروفُهُ فيه، والموعدُ إذا كان اسمَ مَكانٍ حاصِلُه: مكانَ وعدٍ، وكذا إذا كان اسمَ زَمانٍ كانَ: زمانَ وعدٍ، وإذا جازَ عودُ الضَّميرِ إلى ما دَلَّ عليه قوةُ الكلامِ فرُجوعُه إلى ما هو كالمَنطوقِ بهِ أَوْلَى، قالوا: (مَن صَدَقَ كانَ خيرًا له)، فأعادوا الضَّميرَ على مصدرِ (صدق) لدلالةِ الفعلِ عليه.

ويكونُ على هذين التَّأويلينِ جوابُ مُوسى عليهِ السَّلامُ مِن جوامعِ الكَلِمِ، سَألوهُ مَكانًا فعلمَ أنَّ الزَّمانَ لا بُدَّ أَنْ يُسألَ عنه، فأجابَ بجوابٍ مُفرَدٍ كافٍ في الجَميعِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٧٣).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٨٩٣)، و«أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٤٧)، و«الانتصاف» (٣/ ٧٠)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٧٦).

(٣) قوله: «والزمان بما ذكره» كذا وقعت العبارة في «فتوح الغيب»، وعبارة «الانتصاف»: (فيطابق ﴿مَكَانًا﴾ ويكون بدلاً منه، ويطابق الجواب بالزمان بالتقرير الذي ذكره).

فإن قيل: المسؤولُ عنه جُعِلَ ضِمْنًا [وهو المكان]، وصرَّحَ بما لم يُطلَب مِنهُ وهو الزَّمانُ؟

فالجَوابُ: أنَّ قرينةَ سُؤَالِهم دلَّتْ على المُضمَّنِ، وما لم يَسأَلُوا عنه صُرِّحَ به إذ لا قرينةَ معه، انتهى(١).

وقال الطِّيبِيُّ: في قولِه: (يعودُ الضَّميرُ إلى المصدرِ المفهومِ مِن اسمِ المكانِ) نظرٌ؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَا نُخْلِفُهُۥ﴾ صفةٌ لـ﴿مَوْعِدًا﴾ والضَّميرُ فيه لا يرجعُ إلا إليهِ قطعًا(٢).

قولُه: «وعلى هذا يكونُ مطابقةُ الجواب في قولِه: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ من حيثُ المَعنى، فإنَّ ﴿يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ يدلُّ على مكانٍ مشتهرٍ باجتماعِ النَّاسِ فيه في ذلكَ اليومِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: تقرَّر أنَّه لا يجوزُ جَعلُ المَوعِدِ مَكانًا؛ لِمَا يلزَمُ منه عدَمُ المُطابقةِ بينَه وبينَ قولِه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾، وحين جُعِلَ مصدرًا على تقديرِ المُضافِ وقعَ فيما فرَّ مِنه؟

والجوابُ: أنَّه كانَ يلزمُ مِن الأوَّلِ مَحذورانِ: جعلُ المكانِ مخلَفًا، وعدمُ المطابقةِ، ومِن الثَّاني محذورٌ واحدٌ وهو عَدمُ المُطابقَةُ، فيُؤَوَّلُ كما أشارَ إليهِ، وذلك كما يقالُ لِمَن يقولُ لصاحبِه: (أينَ أراكَ يومَ عرفَةَ)؛ أي: في عرفاتٍ(٣).

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٣/ ٧٠)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ١٩١)، ما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ١٩١).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٦٠ ـ ٦١) ـ ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ۝٦٠ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾.

﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾: ما يُكادُ به، يعني: السَّحرةَ وآلاتِهم ﴿ثُمَّ أَتَىٰ﴾ بالموعدِ ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ بأَنْ تدَّعوا آياتِه سحرًا ﴿فيَسْحَتَكُم بِعذَابٍ﴾: فيُهلِكَكُم ويستأصِلكُم به.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ ويعقوبُ بالضمِّ[1] من الإسحاتِ، وهو لغةُ نَجدٍ وتميمٍ، والسَّحْتُ لغةُ الحجازِ.

﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ كما خابَ فِرعونُ، فإنَّه افترى واحتالَ ليَبْقَى الملكُ عليه فلَمْ يَنفَعْه.

(٦٢ ـ ٦٥) ـ ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ ۝٦٢ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ۝٦٣ فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ۚ وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ ۝٦٤ قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾.

﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: تنازعتِ السَّحَرةُ في أمرِ مُوسى حينَ سَمِعُوا كلامَه فقالَ بعضُهُم: ليسَ هذا مِن كلامِ السَّحَرةِ ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ﴾ بأنَّ موسى إنْ غَلَبَنا اتَّبعناه.

أو: تَنازَعُوا واختَلَفُوا فيما يعارضونَ به مُوسى وتشاوَرُوا في السرِّ.

وقيل: الضَّميرُ لفرعونَ وقومِه، وقولُه: ﴿قالوا إنَّ هذانِ لسَاحرانِ﴾ تفسيرٌ لـ(أسرُّوا النَّجوى)، كأنَّهم تَشاوَرُوا في تلفيقِه حذرًا أن يَغلِبا فيتَّبعَهما النَّاسُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٩)، و«التيسير» (ص: ١٥١)، و«النشر» (٢/ ٣٢٠)، وذكر أنها رواية رويس عن يعقوب.

و﴿هَٰذَٰنِ﴾ اسمُ ﴿إِنَّ﴾ على لغةِ بَلْحارثِ بن كعبٍ[١]، فإنَّهُم جعَلُوا الألفَ للتَّثنيةَ وأعربوا المثنَّى تَقديرًا[٢].

وقيل: اسمُها ضميرُ الشَّأنِ المحذوفُ، و﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبرُها.

وقيل: ﴿إِنَّ﴾ بمعنى: نَعَم، وما بعدَها مُبتدأٌ وخبرٌ.

وفيهِما: أنَّ اللامَ لا تدخلُ خبرَ المبتدأِ.

وقيل: أصلُه: (إنَّه[٣] هذانِ لهما ساحرانِ) فحُذِفَ الضَّميرُ، وفيه أنَّ المؤكَّد باللامِ لا يليقُ به الحذفُ.

وقرأ أبو عمرٍو: ﴿إنَّ هذينِ﴾ وهو ظاهرٌ.

---

(١) انظر: «معجم ديوان العرب» (٣/ ٢٦٠)، و«الحجة في القراءات السبع» لابن خالويه (ص: ٢٤٢)، و«الصحاح» (مادة: ذا) (٦/ ٢٥٥٠).

(٢) قوله: «فإنهم جعلوا الألف...»، يعني: أن هذه اللام عندهم علامة التثنية، لا علامة إعراب حتى تتغيرَ كغيرها، فأعربوه بحركات مقدرة كالمقصور. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢١٢).

(٣) في (خ): «إن»، وهو الموافق لما في «حاشية القونوي» و«حاشية ابن التمجيد» (١٢/ ٣٧٩)، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية شيخ زاده» (٥/ ٦٣٤) وكلٌّ شرح على حسب ما وقع عنده، فعلى اعتبار أن اللفظ «إنه» جعله شيخ زاده جواباً عما أورد على الوجهين الأخيرين؛ أي: الوجه الثاني والثالث، وجه الجواب: أن اللام ليست داخلة على الخبر وإنما على المبتدأ المقدر، وتقدير الكلام على الوجه الثاني: إن الشأن هذان لهما ساحران، وعلى الثالث: نعم هذان لهما ساحران.

أما على اعتبار ما وقع في النسخة (خ): «إن» فقال ابن التمجيد: قوله: «وقيل: أصلُه: إنَّ هذانِ لهما ساحرانِ» فيكون ﴿هَٰذَٰنِ﴾ اسم (إنَّ)، و(هما) مبتدأ دخل عليه لام الابتداء و﴿ساحران﴾ خبره، وهذا المبتدأ مع خبره خبر (إنَّ).

قلت: وعلى هذا فهو ليس جواباً عما اعترض به على القولين المذكورين، بل هو قول جديد، والله أعلم.

وابنُ كثيرٍ وحفصٌ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾ على أنَّها هي المخفَّفَةُ واللامُ هي الفارقةُ أو النَّافيةُ، واللامُ بمَعنى (إلا). وشدَّد ابنُ كثيرٍ نونَ ﴿هَٰذَانِ﴾[1].

﴿يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم﴾ بالاستيلاءِ عليها ﴿بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾: بمَذهَبِكُم الذي هو أفضَلُ المذاهبِ، بإظهارِ مَذهبِه وإعلاءِ دينِه؛ لقولِه[2]: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [غافر: ٢٦].

وقيل: أرادوا: أهلَ طَريقَتِكُم، وهم بنو إسرائيلَ فإنَّهُم كانوا أربابَ علمٍ فيما بينَهُم؛ لقولِ موسى عليهِ السَّلامُ: ﴿أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٧].

وقيل: الطَّريقَةُ اسمٌ لوُجوهِ القومِ وأَشرافِهِم مِن حيثُ إنَّهم قدوةٌ لغَيرِهِم.

﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾: فأزمِعُوه واجعَلُوه مُجمَعًا عليه لا يتخلَّفُ عنه واحدٌ مِنكم.

وقرأَ أبو عمرٍو: ﴿فاجمعُوا﴾[3]، ويعضُدُه قولُه: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه: ٦٠].

والضَّميرُ في ﴿قَالُوا﴾ إن كانَ للسَّحرَةِ فهو قولُ بعضِهِم لبَعضٍ.

﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾: مُصطَفِّينَ؛ لأنَّه أهيَبُ في صدورِ[4] الرَّائينَ؛ قيل: كانوا سبعينَ ألفًا مع كلٍّ منهم حبلٌ وعَصًا، وأقبَلُوا عليه إقبالَةً واحدَةً.

﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَىٰ﴾: فازَ بالمطلوبِ مَن غلبَ. وهو اعتراضٌ.

---

(١) فقرأ: ﴿هَذَانِّ﴾، والباقون يخففونها. انظر: «السبعة» (ص: ٤١٩)، و«التيسير» (ص: ١٥١).

(٢) في (ض): «كقوله».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤١٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٢).

(٤) بعدها في (ت): «الناس».

﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾؛ أي: بعدما أَتَوْا مُراعاةً للأدبِ، و﴿أَن﴾ بما بعدَهُ مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، أو مرفوعٌ بخبريَّةِ مَحذوفٍ؛ أي: اخترْ إلقاءَكَ أوَّلًا أو إلقاءَنا، أو: الأمرُ إلقاؤُكَ أو إلقاؤُنا.

قوله: «و﴿أَن﴾ بما بعدَها مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، أو مرفوعٌ بخبريةِ محذوفٍ؛ أي: اخترْ إلقاءكَ أوَّلاً أو إلقاءَنا، أو: الأمرُ إلقاؤُكَ أو إلقاؤُنا»:

قال أبو حيَّان: تَقديرُهُ النَّصبَ ـ أي: اخترْ إلقاءكَ ـ تفسيرُ مَعنًى لا تَفسيرُ إعرابٍ، وتَفسيرُ الإعرابِ: إمَّا تختارُ أَنْ تلقي، وجَعَلَه في الرَّفعِ خبرَ مُبتدأٍ مَحذوفٍ، وأختارُ أن يكونَ مُبتدأً والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: إلقاؤك أوَّلُ.

ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾ فتَحسُنُ المُقابلَةُ مِن حيثُ المَعنى وإن كانَ من حيثُ التَّركيبُ اللَّفظيُّ لَم تَحصُل المُقابلَةُ؛ لأنَّا قَدَّرنا: (إلقاؤُكَ أوَّلُ) ومُقابِلُه كونُهم يكونونَ أوَّلَ مَن ألقى، لكنَّه يَلزَمُ مِن ذلك أن يكونَ إلقاؤُهُم أوَّلَ، فهيَ مُقابلَةٌ مَعنويَّةٌ، وتقديرُ المصنفِ[1]: (الأمرُ إلقاؤُكَ) لا مقابلةَ فيه[2].

(٦٦) ـ ﴿قَالَ بَلۡ أَلۡقُواْۖ فَإِذَا حِبَالُهُمۡ وَعِصِيُّهُمۡ يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾.

﴿قَالَ بَلۡ أَلۡقُواْ﴾ مُقابلَةَ أدبٍ بأَدَبٍ، وعدمَ مُبالاةٍ بسِحرِهِم، وإسعافًا إلى ما أَوْهَموا مِن الميلِ إلى البدءِ بذكرِ الأوَّلِ في شقِّهم وتغييرِ النَّظمِ إلى وجهٍ أبلغَ[3]،

---

(١) أي: الزمخشري وتابعه البيضاوي.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٨٩).

(٣) قوله: «تغيير» عطف على «بذكر الأول...»، يعني: أمران يدلان على رغبتهم في البدء: ذكرُ الأول في شقهم، وتغييرُ النظم إلى وجه أبلغ من أصل النظم، فإن الأصل أن يقولوا: وإما أن نلقي. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٢/ ٣٧٩).

ولأَنْ يُبرزُوا ما مَعَهُم ويَستنفِدُوا أقصَى وسعِهم ثمَّ يُظهِرُ اللهُ سُلطانَه فيقذفُ بالحقِّ على الباطلِ فيَدمَغُه.

﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾؛ أي: فألقَوا فإذا حِبالُهُم، وهي للمُفاجأةِ، والتَّحقيقُ: أنَّها أيضًا ظَرفيَّةٌ تَستَدْعِي مُتعلَّقًا ينصبُها وجملةً تضافُ إليها، لكنَّها خُصَّتْ بأَنْ يكونَ المتعلَّقُ فعلَ المفاجأةِ، والجملةُ ابتدائيةً، والمعنى: فألقَوْا ففاجأَ موسى وقتَ تخييلِ سَعيِ حِبالِهم وعصيِّهم مِن سحرِهم، وذلكَ أنَّهم[1] لَطخُوها بالزِّئبقِ، فلَمَّا ضُرِبَت عليها الشَّمسُ اضطربَتْ فخُيِّلَ إليه أنَّها تتحرَّك[2].

وقرأ ابنُ عامرٍ ورَوْحٌ: ﴿تُخَيَّلُ﴾ بالتَّاءِ[3] على إسنادِهِ إلى ضَميرِ الحبالِ والعِصيِّ، وإبدالِ ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ منه بدلَ الاشتمالِ.

وقُرِئَ: (نُخَيِّلُ)[4] على إسنادِه إلى اللهِ تعالى، و: (تَخَيَّلُ)[5] بمعنى تَتَخَيَّلُ.

---

(١) في (ت): «بأنهم».

(٢) كذا جاء في هذه الرواية، وفيه نظر؛ فإنه لا يتصور أن تنطلي مثل هذه الحيلة على الناس الحاضرين جميعاً، وخصوصاً موسى عليه السلام وهو النبي الفطن الذي لا يتصور خداعه بالزئبق وأمثاله، وقد قال تعالى في موضع آخر: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وليس الطلي بالزئبق سحراً عظيماً، ولا يؤدي ذلك إلى تغيير الحبل بحيث يأخذ شكل الحية فالبون شاسع بين حبل مطلي بالزئبق وحية لها رأس وعينان وفم تتلوى وتتحرك.

(٣) وهي رواية ابن ذكوان عن ابن عامر وروح عن يعقوب. انظر: «التيسير» (ص: ١٥٢)، و«النشر» (٢/ ٣٢١).

(٤) نسبت لأبي حنيفة في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٠٩)، ونسبت لأبي حيوة في: «البحر المحيط» (١٥/ ٩١).

(٥) نسبت لأبي السمال. انظر: «البحر المحيط» (ص: ٩١)، وذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٣٧٩) وزاد قراءة أخرى وهي: (تُخَيِّلُ) على كون الحبال والعِصيِّ مُخَيِّلَةً سعيَها، ونسبت لأبي السمال أيضاً كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١).

قوله: «وهي للمُفاجأةِ، والتَّحقيقُ أنَّها أيضًا ظرفيَّةٌ»:

قال أبو حيَّان: هذا مَذهَبُ الرِّيَاشيِّ أنَّ (إذا) الفجائية ظَرفُ زمانٍ، وهو قولٌ مَرجوحٌ[١].

قوله: «والجُملَةُ ابتِدائيَّة»:

قال أبو حيَّان: هذا الحصرُ ليس بصَحيحٍ، بل قد نَصَّ الأخفَشُ في «الأوسطِ» على أنَّ الجُملةَ المَصحوبةَ بـ(قد) تَليها وهي فعليةٌ، تقول: خرجتُ وإذا قَدْ ضربَ زيدٌ عمرًا[٢].

قال السَّفاقُسيُّ: وهذا النَّقضُ صَحيحٌ، على أنَّ ابنَ عصفورٍ في «شرح المقرب» ذكرَ أنَّها إنَّما وقعَ بعدَها الفعلُ المقرونُ بـ(قد) لشَبَهِهِ بالجملَةِ الاسميَّةِ في دُخولِ واوِ الحالِ، تقول: (جاءَ زيدٌ وقَد ضَحِكَ)، كما تقول: (جاءَ زيدٌ وهو ضاحِكٌ)، ولا تقولُ: (جاءَ زَيدٌ وضَحِكَ) إلا إن جاءَ ضرورةً، ويكونُ بتقديرِ (قد)[٣]. على أنَّ كلامَ سيبويهِ يَقتَضِي أنَّ الأحسنَ وقوعُ المُبتدأِ بعدَها، وأطلقَ.

(٦٧ ـ ٦٩) ـ ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾.

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾: فأضمرَ فيها خوفًا مِن مُفاجأتِه على ما هو مُقتَضى الجبلَّةِ البشريَّةِ، أو من أن يخالجَ النَّاسَ شكٌّ فلا يتَّبعوهُ.

﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ﴾ ما توهَّمتَ ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ تعليلٌ للنَّهيِ وتقريرٌ لغَلَبتِهِ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٩٠).

(٢) المصدر السابق (١٥/ ٩٠).

(٣) انظر: «مثل المقرب» لابن عصفور (ص: ١٩٦).

مُؤَكَّدًا[١] بالاستئنافِ، وحـرفِ التَّحقيقِ، وتَكريرِ الضَّميرِ، وتَعريفِ الخبرِ، ولفظِ العُلُوِّ الدَّالِّ على الغلبةِ الظَّاهرةِ، وصيغةِ التَّفضيلِ.

﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ أبهمَهُ ولم يقُل: (عصاكَ) تَحقيرًا لها؛ أي: لا تُبالِ بكَثرةِ حِبالِهم وعصيِّهم وألقِ العُوَيدةَ التي في يَدِكَ، أو تَعظيمًا لها؛ أي: لا تحتَفِل بكَثرةِ هذه الأَجرامِ وعِظَمِها فإنَّ في يمينِكَ ما هو أعظَمُ منها أثرًا فألقِه.

﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾: تَبتَلِعه بقدرةِ اللهِ تَعالى، وأصلُه: تتلقَّفْ، فحُذِفَت إحدى التَّاءينِ، وتاءُ المضارعةِ تحتملُ التَّأنيثَ، والخطابَ على إسنادِ الفعلِ إلى المسبِّبِ[٢].

وقرأَ ابنُ عامرٍ بروايةِ ابنِ ذَكوان بالرَّفعِ على الحالِ أو الاستئنافِ، وحفصٌ بالجزمِ والتَّخفيفِ[٣] على أنَّه من لَقِفْتُهُ بمعنى: تَلقَّفْتُه.

﴿إِنَّمَا صَنَعُوٓاْ﴾: إنَّ[٤] الذي زوَّرُوا وافتعَلوا ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾، وقُـرِئَ بالنَّصبِ[٥] على أنَّ (ما) كافَّةٌ وهو مفعولُ ﴿صَنَعُوٓاْ﴾.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ﴿سِحْرٍ﴾[٦] بمعنى: ذي سِحرٍ، أو بتَسمِيَةِ السَّاحرِ سِحْرًا على المُبالغةِ، أو بإضافةِ الكَيدِ إلى السِّحرِ للبَيانِ كقولِهم: علمُ فقهٍ.

---

(١) في (ض): «مؤكد».

(٢) في هامش (ض): في نسخة: «إلى السبب».

(٣) وقرأ الباقون بالجزم وتشديد القاف، والبَزِّيُّ على أصله في تشديد التاء وصلاً. انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٠)، و«التيسير» (ص: ١١٢ و١٥٢).

(٤) في (ت): «أي».

(٥) الرفع قراءة الجمهور، والنصب ذكرها الهذلي في «الكامل» (ص: ٥٩٨) عن مجاهد وحميد، والكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٣٠٩) عن مجاهد.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢١)، و«التيسير» (ص: ١٥٢).

وإنَّما وُحِّدَ السَّاحرُ لأنَّ المرادَ بـه الجـنسُ المُطلقُ، وكذلك قال: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ﴾؛ أي: هذا الجنسُ، وتنكيرُ الأوَّلِ لتَنكيرِ المُضافِ كقولِ العَجَّاج:

يـومَ تَـرى النُّـفوسُ مـا أَعَـدَّتِ   في سَـعْيِ دُنْيَـا طَالَمَـا قَـدْ مُـدَّتِ[1]

كأنه قيل: إنَّما صَنعوا كيدٌ سِحرِيٌّ.

﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾: حيثُ كانَ وأينَ أقبَلَ.

قولُه: «كقولِ العَجَّاجِ:

يـومَ تَـرى النُّفُـوسُ مَـا أَعَـدَّتِ   فِي سَـعْيِ دُنْيَـا طَالَمَـا قَـدْ مُـدَّتِ»

وبَيْنَهما:

مِـنْ نُـزُلٍ إذ الأُمُـورِ غَبَّـتِ[2]

قال الطِّيبيُّ: «ما أَعدَّت»؛ أي: ما جَعلَتْه عُدَّةً، (غَبَّتِ الأُمورُ): إذا بلغَتْ أواخِرَها، (ما) في «طالما» كافَّةٌ أو مَصدريَّةٌ، «مُدَّت»؛ أي: أُمْهِلت في جمعِها وتهيئَةِ أَسبابِها.

وإنَّمـا نَكَّرَ «دُنْيَا» لتَنكيرِ السَّـعيِ؛ إذْ لَوْ عـرَّفَ الدُّنيا صارَ السَّـعيُ معرفةً والمرادُ تَنكيـرُه، المعنـى: فـي سَـعيٍ مّـا، فيُنـوَى[3]، قولُه: «في سـعي دنيـا» ظـرفُ (غبَّت)، يقـول: يـومَ القِيامَـةِ تـرى النُّفـوسُ ما جعلتـه عُـدَّةً مِن نُـزُلِ يـومِ القِيامَـةِ حيـنَ تَبلغُ الأُمـورُ أواخِرَها[4].

---

(١) انظر: «ديوان العجاج» (ص: ٢٦٢)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٣٥)، و«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣/ ٣٠١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٢٩٦).

(٢) انظر: «ديوان العجاج» (ص: ٢٦٢).

(٣) قوله: «في سعي ما فينوى» كذا في النسخ، وفي «فتوح الغيب»: «في سعي دنياوي».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٠٧).

وقال أبو حيَّان: قولُه: «في سعيِ دُنيا»؛ مَحمولٌ على الضَّرورةِ؛ إذ (دنيا) تأنيثُ الأَدْنى لا يُستعمَلُ إلَّا بالألفِ واللامِ أو بالإضافةِ.

وأمَّا قول عُمرَ: إنِّي لأكرَهُ أن أرى الرَّجلَ فارغًا لا في عملِ دُنيا ولا في عملِ آخرةٍ[1]، فيحتملُ أن يكونَ مِن تحريفِ الرُّواةِ[2].

(٧٠) ـ ﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾.

﴿فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا﴾؛ أي: فألقَى فتلَقَّفتْ، فتَحقَّقَ عندَ السَّحرَةِ أنَّه ليسَ بسِحرٍ، وإنَّما هو آيةٌ مِن آياتِ اللهِ، ومُعجِزَةٌ مِن مُعجِزاتِه، فألقاهُم ذلك على وُجوهِهم سُجَّدًا للهِ توبةً عمَّا صَنَعوا، وإعتابًا وتَعظيمًا لِمَا رَأَوا.

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ قُدِّمَ هارونُ لكِبَرِ سنِّه، أو لـرَوِيٍّ[3] الآيةِ، أو لأنَّ فِرعونَ ربَّى مُوسَى في صِغَرِه، فلو اقتُصرَ على مُوسى أو قُدِّمَ ذكرُه فربَّما تُوهِّمَ أنَّ المرادَ فرعونُ[4]، وذكرُ هارونَ على الاستتباعِ.

رُوِيَ أنَّهُم رَأَوا في سُجودِهِم الجنَّةَ ومَنازِلَهُم فيها[5].

---

(١) وجدته من قول ابن مسعود كما رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٣٠) بلفظه، ورواه بنحوه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٧٤١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٥٦٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٩٥).

(٣) في (ت): «برؤوس».

(٤) أي: أن المراد بـ(رب موسى): مَن رباه وهو فرعون.

(٥) رواه عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عكرمة كما في «الدر المنثور» (٥/ ٥٨٦)، وذكره الواحدي في «البسيط» (١٤/ ٤٦٥).

(٧١) ـ ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾.

﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾؛ أي: لِمُوسى ـ والـلامُ لتضـمينِ[1] الفعلِ مَعنى الاتِّباعِ[2] ـ ﴿قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ في الإيمانِ له.

﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ﴾: لَعَظيمُكُم في فَنِّكُم وأعلمُكُم به، أو: لأُستاذُكُم ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ وأنتُم تَواطَأْتُم على ما فَعَلْتُم.

﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ﴾: اليَدُ اليُمْنَى والرِّجلُ اليُسرَى، و﴿مِنْ﴾ ابتدائيَّةٌ كأنَّ القطعَ ابتدأَ مِن مُخالفةِ العُضوِ العُضْوَ، وهي مع المجرورِ بها في حيِّزِ النَّصبِ على الحالِ؛ أي: لأُقَطِّعَنَّها مُختَلِفَاتٍ.

وقُرِئَ: (لَأَقْطَعنَّ... ولأَصْلِبَنَّ) بالتَّخفيفِ[3].

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ شبَّهَ تمكُّنَ المَصلوبِ بالجذعِ بتَمكُّنِ المَظروفِ بالظَّرفِ[4]، وهو أوَّلُ مَن صَلَبَ.

قوله: «شبَّهَ تمكُّنَ المَصلوبِ بالجِذْعِ بتمَكُّنِ المَظروفِ بالظَّرفِ»:

قال الطِّيبيُّ: بيانٌ لِمَجازِ استعمالِ (في) موضِعَ (على)[5].

---

(١) في (أ) و(خ): «لتضمُّن».

(٢) كتب فوقها في (ض): «الأولى بمعنى التسليم لأن الاتباع متعد بنفسه فلا يحتاج إلى الصلة. سعدي».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١) عن ابن محيصن.

(٤) في (ت): «في الظرف».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٠٩).

﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ﴾ يريدُ نفسَهُ وموسى؛ لقولِه: ﴿ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾، واللامُ مع الإيمانِ في كتابِ اللهِ لغيرِ اللهِ، أرادَ بِهِ تَوضيعَ مُوسى والهزءَ بهِ؛ فإنَّه لم يَكُن مِن التَّعذيبِ في شَيءٍ.

وقيل: ربَّ موسى الذي آمَنُوا به[1].

﴿أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ﴾: وأدوَمُ عِقابًا.

قوله: «يريدُ نَفسَه ومُوسَى لقوله: ﴿ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: دَلَّ هذا على أنَّ المُرادَ مِن قولِه: ﴿أَيُّنَآ أَشَدُّ﴾ نفسَه وموسى؛ لأنَّ مَعنى ﴿ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾: آمنتُم لأجلِهِ وبسَبَبِه؛ لأنَّكم خِفتُم على أَنفُسِكُم أَنْ يُعذِّبَكُم إن لم تُؤمِنُوا له؛ استهزاءً بموسى لأنَّه لم يُعذِّبْ قطُّ[2].

(٧٢ ـ ٧٣) ـ ﴿قَالُواْ لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ ﴿٧٢﴾ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾.

﴿قَالُواْ لَن نُّؤۡثِرَكَ﴾: لَنْ نختارَكَ ﴿عَلَىٰ مَا جَآءَنَا﴾ موسى به، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ فيه لِـ﴿مَا﴾.

﴿مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: المُعجِزاتِ الواضِحاتِ ﴿وَٱلَّذِي فَطَرَنَا﴾ عطفٌ على ﴿مَا جَآءَنَا﴾ أو قَسمٌ ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾: ما أنتَ قاضيهِ؛ أي: صانِعُه أو[3] حاكمٌ بهِ

(١) قوله: «وقيل: رب موسى» معطوف على «موسى» بحسب المعنى؛ أي: المراد من الضمير نفسُه وربُّ موسى، وقد أشار لتضعيفه، ووجه ضعفه ما مر من أن التعدية باللام تكون لغير الله. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢١٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٠٩).

(٣) في (ض): «أي»، وفي الهامش كالمثبت نسخة.

﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾: إنَّما تصنعُ ما تَهواهُ، أو تَحكُمُ بما تَراهُ في هذه الدُّنيا، والآخرةُ[1] خيرٌ وأَبْقَى، فهو كالتَّعليلِ لِمَا قبلَهُ والتَّمهيدِ لِمَا بعدَه.

وقُرِئَ: (تُقْضَى هذه الحياةُ الدنيا)[2] كقولك: صِيمَ يَوْمُ الجُمعةِ.

﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا﴾ من الكفرِ والمَعاصي ﴿وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ مِن مُعارضةِ المُعجِزَةِ.

رُوِيَ أَنَّهم قالوا لِفرعونَ: أَرِنَا مُوسَى نائمًا، فوَجدوهُ تَحرُسُه العَصَا، فقالوا: ما هذا بسِحْرٍ فإنَّ السَّاحِرَ إذا نامَ بطلَ سِحرُهُ، فأبى إلا أَنْ يُعارِضُوه[3].

﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ جزاءً، أو: خَيرٌ ثوابًا وأبقى عِقابًا.

(٧٤ ـ ٧٦) ـ ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾.

﴿إِنَّهُۥ﴾: إنَّ الأمرَ ﴿مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ بأَنْ يموتَ على كُفرِهِ وعِصيانِه ﴿فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾ فيستريحَ ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ حياةً مهنَّأةً.

﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في الدُّنيا ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾: المنازلُ الرَّفيعةُ:

﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلدَّرَجَٰتُ﴾ ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ، والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، أو الاستقرارُ.

---

(١) في (ض) و(ت): «وللآخرة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١) عن أبي حيوة.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٣٢) عن عبد العزيز بن أبان.

﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾: تطهَّرَ مِن أدناسِ الكُفرِ والمَعاصِي.

والآياتُ الثَّلاثُ يحتملُ أن تكونَ مِن[1] كَلامِ السَّحرةِ، وأن تكونَ ابتداءَ كَلامٍ مِن اللهِ.

(٧٧) ـ ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾؛ أي: مِن مصرَ ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾: فاجعَلْ لهم؛ مِن قَولِهم: ضربَ له في مالِه سَهْمًا، أو[2]: فاتَّخِذْ؛ مِن ضَرَبَ اللَّبِنَ: إذا عَمِلَهُ.

﴿فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾: يابسًا، مَصدَرٌ وُصِفَ به؛ يقال: يَبِسَ يُبْسًا ويَبَسًا؛ كسَقِمَ سُقْمًا وسَقَمًا، ولذلك وُصِفَ به المؤنَّثُ، يقال[3]: (شاةٌ يَبَسٌ) لِلَّتي جفَّ لبنُها.

وقُرِئَ: (يَبْسًا)[4]، وهو: إما مخفَّفٌ منه، أو وصفٌ على فَعْلٍ كصَعْبٍ، أو جمعُ يابسٍ كصَحْبٍ؛ وُصِفَ به الواحدُ مُبالغةً كقولِه:

كَأَنَّ قُتُودَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ ... حَوَالِبَ غُرَّزًا ومِعًى جِيَاعَا[5]

---

(١) في (خ): «معنى».

(٢) في (خ): «أي».

(٣) في (ض) و(ت): «فقيل».

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١).

(٥) البيت للقطامي، وهو في «ديوانه» (ص: ٤١)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٣٩٧)، و«المقصور والممدود» للقالي (ص: ١٨٩)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ١٥٩)، وفي بعض المصادر بدل (قتود): (نسوع)، وهو جمع نِسْعٍ، وهو سَيرٌ يضفر على هيئة النعال تشد به الرحال، ويجمع على أنساعٍ ونِسَعٍ. والقطعة منه: نِسْعَةٌ.

أو لتَعدُّدِه مَعنًى، فإنَّه جَعَلَ لكلِّ سِبْطٍ مِنْهُم طريقًا.

قوله:

«كأنَّ قُتُودَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزًا وَمِعًى جِيَاعًا»

قال الطِّيبِيُّ: القُتُودُ: جمعُ القَتادِ، وهو خشبُ الرَّحلِ[1].

والحَالِبَانِ: عِرْقَانِ مُكتنفانِ بالسُّرَّةِ[2].

والغَارِزُ: النَّاقَةُ التي قَلَّ لَبَنُها والجَمعُ غُرَّزٌ[3].

و«حَوَالِب» خَبرُ «كأنَّ»، و«مِعًى» عطفٌ عليه، و«غُرَّزًا» و«جياعًا» حالان.

وقيل: خبرُ «كأنَّ» في البيتِ الذي يليهِ، و«حوالِبَ» مَفعولُ «ضمَّت»؛ أي: شُدَّتْ على حوالبِ ناقَتي.

قال الطِّيبِيُّ: والأَظهرُ أَنْ يُقدَّرَ مُضافٌ؛ أي: ذاتِ حوالِبَ، وهو مَفعولُ «ضَمَّت» بفتحِ الضَّادِ، فحُذِفَ المُضافُ وأقيمَ المُضافُ إليه مُقامَه، و«غُرَّزًا» صِفَةُ «حوالبَ»، و«مِعًى» مع صِفَتِه عطفٌ على «حَوَالِبَ»، وخبرُ «كأنَّ» قولُه بعدَه:

عَلَى وَحْشِيَّةٍ خذلتْ خلوجٍ وكانَ لَها طَلًا طفلٌ فَضَاعَا
فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا[4]

---

(١) انظر: «الصحاح» مادة: (قتد).

(٢) انظر: «الجراثيم» لابن قتيبة (٢/ ١١٧)، وفيه: «للسرة».

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (غرز).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢١١)، و«شرح أبيات سيبويه» لأبي محمد السيرافي (١/ ١٥)، وقال: هذا إنشاد سيبويه، وأنشد غير سيبويه: =

شبَّهَ حالَ قُتُودِ رَحْلِهِ حينَ وُضِعَت على ناقَةٍ مَوصوفةٍ بالضُّمورِ بحالةِ وَضعِها على وَحشِيَّةٍ فقدَتْ ولدَهَا، فحينئذٍ التَّشبيهُ مُركَّبٌ، فهذه الرِّوايَةُ أصَحُّ مَعْنًى وإِعْرَابًا، أَمَّا مِن حَيثُ المَعنى فلِأَنَّ غَرَضَ الشَّاعرِ تَشبيهُ ناقَتِهِ بالوَحْشِيَّةِ في الضُّمورِ والقُتُود، لا تشبيهُ القُتودِ بالحَوالبِ، وأمَّا مِن حيثُ الإعرابُ فلأنَّ «حَوَالِبَ» و«مِعًى» نكرتانِ فلا يَصِحُّ وقوعُهُما ذا الحالِ مُقدَّمًا.

والخلوجُ مِن النُّوقِ: التي اختلجَ عنها وَلدُها فقلَّ لذلك لَبنُها[١].

قال الأَصْمَعِيُّ: إذا تخلَّفَ الظبيُ عَن القَطيعِ قيلَ: خَذَلَ[٢]، انتهى.

﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾ حالٌ مِن المأمورِ؛ أي: آمنًا مِن أن يُدرِكَكُم العدوُّ، أو صِفةٌ ثانيةٌ والعائدُ مَحذوفٌ. وقرأَ حمزةُ ﴿لا تَخَفْ﴾[٣] على أنَّه جوابُ الأَمرِ، و﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ استئنافٌ؛ أي: وأنتَ لا تخشى، أو عطفٌ عليه والألِفُ فيه للإطلاقِ كقولِه:

= فكـرَّت عنـد فِيقتـها إليـه فألفتْ عنـد مصرعـه السـباعا

قلت: وهذه هي رواية الديوان. وقال السيرافي: «على وحشية» خبر «كأن»، والوحشية: بقرة، أراد على بقرة وحشية. يقول: كأن نسوع رحلي حين شدَدْتُ بها راحلتي قد شدَدْتُها على بقرة وحشية، يعني: أن راحلته تسرع في سيرها كما تسرع البقرة الوحشية في عدوها.

ومعنى «خَذَلَتْ»: تأخرت عن جماعة البقر، والخلوج: التي اختلج منها ولدها، أخذ منها، فهي تعود تبتغي ولدها، فصادفت السباع قد أكلته، وإنما ذكر أنها خذلت وأنها تبتغي ولدها؛ ليعظم أمر عَدْوها واجتهادها في شدته، لأنها تعدو حتى تدرك ولدها. والطلا: ولد الظبية والبقرة، والفيقة اجتماع اللبن. يريد أنه لما اجتمع اللبن؛ طلبت ولدها لترضعه بما اجتمع منه.

(١) انظر: «الصحاح» مادة: (خلج).

(٢) انظر: «الصحاح» مادة: (خذل). وانظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢١١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢١)، و«التيسير» (ص: ١٥٢).

﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] أو حالٌ بالواوِ، والمعنى: ولا تخشى الغرقَ[١].

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾.

﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ﴾ وذلك أنَّ مُوسى عليهِ السَّلامُ خرجَ بهم أوَّلَ الليلِ، فأُخبِرَ فرعونُ بذلك فقَصَّ أثَرَهُم، والمعنى: فأتبعَهُم فرعونُ نفسَهُ ومعه جُنودُهُ، فحُذِفَ المَفعولُ الثَّاني.

وقيل: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ بمَعنى: (فاتَّبَعهم)، ويؤيِّدُه القراءةُ به[٢].

والباءُ للتَّعدِيَةِ، وقيل: الباءُ مَزيدةٌ والمعنى: فأتبَعَهُم جنودَهُ وذادَهُم[٣] خَلفَهُم.

﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ الضَّميرُ لِـ﴿جُنودَه﴾ أو لـه ولَـهُم، وفـيه مُبالغةٌ ووجازةٌ؛ أي: غَشِيَهُم ما سمعتَ قصَّتَه ولا يَعرفُ كُنْهَه إلا الله.

وقُرِئَ: (فغَشَّاهم... ما غشَّاهُم)[٤]؛ أي: غطَّاهُم ما غطَّاهُم، والفاعلُ هو اللهُ تعالى أو (ما غشَّاهُم)، أو فرعونُ لأنَّه الذي وَرَّطَهُم للهَلاكِ.

﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾؛ أي: أضلَّهُم في الدِّينِ وما هداهُم، وهو تَهكُّمٌ به في قولِه: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، أو: أضلَّهُم في البَحرِ وما نَجا[٥].

---

(١) هذه الوجوه الثلاثة في ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ هي على قراءة حمزة، تعليلًا لإثبات الألف، أما على قراءة الجمهور فالأمر فيه سهل لا يحتاج لتأويل.

(٢) هي رواية عن أبي عمرو، كما في «السبعة» (ص: ٤٢٢)، و«الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٢٤٠).

(٣) أي: ساقهم.

(٤) نسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١).

(٥) في (ت) زيادة: «بهم».

قوله: «وهو تهكُّم به في قوله: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: فإن قلتَ: التَّهكُّمُ هو أَنْ تأتيَ بعِبارَةٍ والقصدُ ضِدُّ مُقتضاها، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، وأمَّا قوله: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ فهو إخبارٌ عَن حال فرعونَ بما هو حَقٌّ.

قلتُ: الأمرُ كذلك، لكنَّ العُرفَ في قولِك: (ما هدى زيدٌ عَمرًا): أنَّ زيدًا مُهتَدٍ عالمٌ بطَرِيقِ الهِدايةِ [ولكنه لم يهد عمراً]، وفرعونُ أضَلُّ الضَّالِّينَ فكيفَ يُتوهَّمُ أن يهديَ غيرَهُ؟ ولأنَّ فرعونَ قَد وُصِفَ بقولِه: ﴿وَأَضَلَّ﴾ وهو دالٌّ على المقصودِ مِن عدمِ الهِدايةِ، وزائدٌ عليه الإضْلالُ؛ فإنَّ مَن لا يهدي يجوزُ أن يكونَ غيرَ مُضلٍّ[١].

قال الطِّيبيُّ: وتوضيحُ مَعنى التَّهكُّمِ أنَّ قوله: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ من بابِ التَّلميحِ، وهو أَنْ يُشارَ في أثناءِ الكَلامِ إلى قصَّةٍ أو حالٍ؛ فإنَّ مَجيءَ (ما هدى) إشارةٌ إلى ادِّعاءِ اللَّعينِ إرشادَ القومِ في قوله: ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فهو كمَن ادَّعى دعوَى وبالغَ فيها فإذا جاءَ وَقتُها ولَمْ يأتِ بها قيلَ له: ما أتيتَ بمَا ادَّعيت، تهكُّمًا[٢].

(٨٠ ـ ٨٢) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ۝٨٠ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ ۝٨١ وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ خطابٌ لهم بعد إنجائِهم مِن البَحرِ وإهلاكِ فرعونَ على إضمارِ: قلنا، أو للَّذينَ مِنْهُم في عهدِ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ بما فُعلَ بآبائِهم.

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٣/ ٧٨) وما بين معكوفتين منه، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٢١٤) وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢١٤).

﴿قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾: فرعونَ وقومِه ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ لِمُناجاةِ موسى وإنزالِ التَّوراةِ عليه، وإنَّما عدَّى المواعَدةَ إليهم ـ وهي لِمُوسى، أو لهُ وللسَّبعينَ المُختارينَ ـ للمُلابسَةِ.

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ يعني: في التِّيهِ ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾: لذائذِه، أو: حلالاتِه.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿أَنْجَيتُكُم... وواعَدْتُكُم... ما رزقتُكُمْ﴾ على التَّاءِ[١].

وقُرِئَ: (ووعدْتُكم)[٢]، ﴿ووعَدْنَاكم﴾[٣]، و(الأَيمنِ) بالجرِّ[٤] على الجوارِ مثل: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

قوله: «و(الأيمن) بالجرِّ على الجوارِ مثل: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»:

قال أبو حيَّان: هذا مِن الشُّذوذِ والقِلَّةِ بحيثُ ينبغي أن لا تُخرَّجَ القِراءةُ عليه، والصَّحيحُ أنه نعتٌ للطورِ لِمَا فيهِ مِن اليُمنِ، أو لكَونِهِ عَن يمينِ مَن يستقبلُ الجبلَ[٥].

﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ﴾: فيما رَزَقناكُم بالإخلالِ بشُكرِهِ والتَّعدِّي لِمَا حدَّ اللهُ لَكُم فيه؛ كالسَّرَفِ والبَطَرِ والمنعِ عَن المُستَحِقِّ.

---

(١) وقرأ أبو عمرو: ﴿أَنْجَيْناكُمْ... ووَعَدْناكُمْ... ما رَزَقْناكُمْ﴾، والباقون: ﴿أَنْجَيْناكُمْ... وواعَدْناكُمْ... ما رَزَقْناكُمْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٢)، و«التيسير» (ص: ٧٣ و١٥٢)، و«النشر» (٢/ ٣٢١).

(٢) بغير ألف من وعد، هي رواية غير مشهورة عن أبي عمرو. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٠).

(٣) هي قراءة أبي عمرو، وتقدم ذكرها.

(٤) رويت عن أبي عمرو في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٠٦).

﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ فيلزمَكُم عذابي ويَجِبَ لكُم، مِن حلَّ الدَّينُ: إذا وجبَ أداؤُه.

﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ فقَدْ تَردَّى وهلكَ، وقيل: وقعَ في الهاويَةِ.

وقرأَ الكِسائيُّ: ﴿يَحُلَّ﴾ و﴿يَحْلُلْ﴾ بالضَّمِّ[1] مِن حَلَّ يَحُلُّ: إذا نزلَ.

﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ عَن الشِّركِ ﴿وَءَامَنَ﴾ بما يجبُ الإيمانُ به ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾: ثمَّ استقامَ على الهُدَى المَذكورِ.

(٨٣ ـ ٨٤) ـ ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾.

﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ سؤالٌ عَن سببِ العَجَلةِ يَتضمَّنُ إنكارَها مِن حَيثُ إنَّها نقيصةٌ في نفسِها انضَمَّ إليها إغفالُ القومِ وإيهامُ التَّعظُّمِ عليهِمْ، فلذلك أجابَ مُوسى عَن الأَمرينِ وقَدَّمَ جوابَ الإنكارِ لأنَّه أهَمُّ:

﴿قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾: ما تَقدَّمْتُهُم إلا بخُطًى يَسيرَةٍ لا يُعتَدُّ بها عادةً، وليسَ بيني وبينَهُم إلا مسافةٌ قَريبةٌ يتقدَّمُ بها الرُّفقةُ بَعضُهُم بعضًا.

﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ فإنَّ المُسارعةَ إلى امتثالِ أمرِكَ والوَفاءِ بعَهدِكَ تُوجِبُ مرضاتَكَ.

(٨٥ ـ ٨٦) ـ ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٥﴾ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٥٢).

﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ﴾: ابتَلَيْنَاهُم بعبادةِ العجلِ بعدَ خُروجِكَ مِن بَينِهِم، وهُم الذين خلَّفَهم مع هارونَ وكانوا ستَّ مئةِ ألفٍ ما نجا مِن عبادةِ العجلِ مِنْهُم إلا اثنا عشرَ ألْفًا.

﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ باتِّخاذِ العجلِ والدُّعاءِ إلى عبادتِه.

وقُرِئَ: (وأضلُّهُم)(١)؛ أي: أشدُّهُم ضلالَةً؛ لأنَّه كانَ ضَالًّا مُضِلًّا.

وإن صَحَّ أنَّهُم أقامُوا على الدِّينِ بعدَ ذَهابِه عشرينَ ليلَةً وحسَبوها بأيَّامِها أربعينَ، وقالوا: قد أكمَلْنَا العِدَّةَ، ثمَّ كانَ أمرُ العجلِ، وأن هذا الخطابَ كان له عند مقدَمِه إذ ليسَ في الآيةِ ما يدلُّ عليه= كان ذلك إخبارًا مِن اللهِ لهُ عَن المترقَّبِ بلفظِ الواقعِ على عادَتِه، فإنَّ أصلَ وُقوعِ الشَّيءِ أن يكونَ في علمِه ومُقتضى مَشيئَتِه.

والسَّامريُّ مَنسوبٌ إلى قبيلةٍ مِن بَنِي إسرائيلَ يقالُ لها: السَّامرةُ.

وقيل: كانَ عِلْجًا مِن كَرْمَانَ.

وقيل: مِن أهلِ باجَرْمَا(٢)، واسمُه: مُوسَى بنُ ظَفَر، وكان مُنافِقًا.

قوله: «وقيل: كانَ عِلْجًا»:

في «النهاية»: العِلْجُ: القَوِيُّ الضَّخمُ، والعِلْجُ: الرَّجلُ مِن كُفَّارِ العَجَمِ وغيرهم(٣).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١) عن أبي معاذ.

(٢) بفتح الجيم وسكون الراء: قرية من أعمال البليخ قرب الرّقّة من أرض الجزيرة. انظر: «معجم البلدان» (١/ ٣١٣).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الاثير (٣/ ٢٨٦) مادة: (علج).

قوله: «وقيل: هوَ مِن أَهلِ باجرما» هي قريةٌ مِن قُرَى المَوصلِ(١).

قوله: «واسمُهُ مُوسَى بنُ ظَفَر»: يُنشدُ هنا قولُ القائلِ:

شَتَّانَ ما بين...................... موسى بنِ عمرانَ ومُوسَى بن ظَفَر(٢)

﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾ بعدَما استَوْفَى الأَربعينَ وأخذَ التَّوراةَ ﴿غَضۡبَٰنَ﴾ عليهِم ﴿أَسِفٗا﴾: حزينًا بما فَعَلوا.

﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَمۡ يَعِدۡكُمۡ رَبُّكُمۡ وَعۡدًا حَسَنًا﴾ بأَنْ يُعطِيَكُم التَّوراةَ فيها هُدًى ونُورٌ ﴿أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ﴾؛ أي: الزَّمانُ، يعني: زمانَ مُفارقتِه لَهُم ﴿أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ﴾: يَجِبَ عليكُم ﴿غَضَبٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ بعبادةِ ما هو مَثَلٌ في الغباوةِ ﴿فَأَخۡلَفۡتُم مَّوۡعِدِي﴾: وعدَكُم إيَّايَ بالثَّباتِ على الإيمانِ باللهِ والقيامِ على ما أَمَرْتُكُم بهِ.

وقيل: هو مِن أَخلَفْتُ وعدَهُ: إذا وجدتَ الخُلفَ فيه؛ أي: فوجَدْتُم الخلفَ في وَعدِي لَكُم بالعَودِ بعدَ الأربعينَ، وهو لا يُناسِبُ التَّرتيبَ على التَّرديدِ، ولا على الشِّقِّ الذي يليه، ولا جوابَهُم له(٣).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٢٤).

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية، وفيه خلل واضطراب، ولعل المصنف يريد ما قاله الزمخشري في تعليقه على «كشافه» (٥/ ٣٩٢): قلتُ في مُسمَّيين بمكة حرسها الله:

سئلتُ عن موسى وموسى ما الخبر ... فقلتُ شيخانِ كقِسْمَي القَدَرْ

والفرقُ بين الموقيَيْنِ قد ظهر ... موسى بن عمرانَ وموسى بن ظَفَرْ

(٣) قوله: «وهو لا يناسب الترتيب»؛ أي: بالفاء «على الترديد»؛ أي: على كلا شقَّي الترديد بالهمزة و﴿أَمۡ﴾، ولا على الأخير؛ لأنه إما عليهما أو على الأخير منهما، وأما ترتبه على الأول وإن احتمل فلا يحسن مع الفاصل بينهما لأن طول العهد ومباشرة ما يقتضي غضب الله لا يترتب عليه وجدان خلفه للعهد، وكذا الأخير، وكذا قولهم في الجواب: ﴿بِمَلۡكِنَا﴾. فتأمل. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٢١).

(٨٧ ـ ٨٩) ـ ﴿قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ فَقَذَفۡنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ ﴿٨٧﴾ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾.

﴿قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمِلْكِنا﴾: بأَنْ مَلَكْنا أمرَنا، إذ لو خُلِّينا وأَمْرَنا ولم يُسوِّلْ لنا السَّامريُّ لَمَا أخلفناهُ.

وقرأَ نافعٌ وعاصِمٌ: ﴿بِمَلۡكِنَا﴾ بالفتحِ، وحمزةُ والكِسائيُّ بالضَّمِّ[1]، وثلاثتُها في الأصلِ لغاتٌ في مصدرِ مَلَكْتُ الشَّيءَ.

﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ﴾: أحمالًا مِن حُليِّ القبطِ التي استعَرْنَاها مِنْهُم حينَ هَمَمْنَا بالخُروجِ مِن مصرَ باسمِ العُرسِ[2].

وقيل: استعاروا لعيدٍ كانَ لَهُم ثمَّ لم يردُّوا عند الخروجِ مخافةَ أن يعلَمُوا به.

وقيل: هي ما ألقاه البحرُ على الساحلِ بعد إغراقِهم فأخذوه.

ولعلهم سمَّوها أوزاراً لأنها آثام، فإنَّ الغنائمَ لم تكن تحُلُّ بعدُ، ولأنهم كانوا مُستأمِنين وليس للمُستأمِن أن يأخذَ مالَ الحربي.

﴿فَقَذَفۡنَٰهَا﴾ في النَّارِ ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾؛ أي: ما كانَ معَهُ منها.

رُوِيَ أَنَّهم لَمَّا حَسِبُوا أنَّ العِدَّةَ قد كَمَلَتْ قال لهم السَّامريُّ: إنَّما أَخلفَ مُوسى ميعادَكُم لِمَا معكَم مِن حليِّ القَومِ وهو حرامٌ عليكُم، فالرَّأيُ أن نحفرَ حُفَيرةً ونُسجِّرَ فيها نارًا ونَقْذِفَ كلَّ ما معنا فيها، ففعَلُوا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٢)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

(٢) قوله: «باسم العرس» الباء للسببية و«اسم» إمّا مقحم، أو المراد: بتسمية العرس، بأن قالوا لهم: إن لنا عرسا فأعيروها لنا لنتزين بها فيه. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٢١).

وقرأ أبو عمرٍو وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ ورَوْحٌ: ﴿حَمَلْنَا﴾ بالفتحِ والتَّخفيفِ[1].

﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ مِن تلك الحليِّ المُذابةِ ﴿لَّهُۥ خُوَارٌ﴾: صوتُ العجلِ.

﴿فَقَالُوا۟﴾ يعني: السَّامريَّ ومَن افتتنَ به أوَّلَ ما رآه: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾؛ أي: فنَسِيَهُ موسى وذهبَ يطلبُه عندَ الطُّورِ، أو: فنَسِيَ السَّامريُّ؛ أي: تركَ ما كانَ عليه مِن إظهارِ الإيمانِ.

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾: أفلا يَعلمونَ ﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾: أنَّه لا يرجعُ إليهِمْ كلامًا ولا يردُّ عليهِم جوابًا.

وقُرِئَ: (يَرْجِعَ) بالنَّصبِ[2]، وفيه ضعفٌ لأنَّ (أنْ) النَّاصبةَ لا تقعُ بعدَ أفعالِ اليقينِ.

﴿وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾: ولا يقدرُ على إنفاعِهم وإضرارِهم[3].

(٩٠ ـ ٩١) ـ ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾.

﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ رجوعِ مُوسى عليهِ السَّلامُ، أو قولِ السامريِّ، كأنَّه أولَ ما وقعَ عليه بصرُهُ حين طلعَ مِن الحفرةِ توهَّمَ ذلك وبادرَ تَحذيرَهُم[4]:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٣)، و«التيسير» (ص: ١٥٣)، و«النشر» (٢/ ٣٢٢).

(٢) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩١ ـ ٩٢).

(٣) قوله: «على إنفاعهم وإضرارهم» قال الشهاب: لم يوجد في كتب اللغة (أنفع) وقد خطئ فيه المصنف رحمه الله، وكأنه لمشاكلة الإضرار هنا. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٢٢).

(٤) قوله: «أو قول السامري» هو قوله: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ وقوله: «توهم»؛ أي: تفرَّس ولو =

﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ﴾: بالعجلِ ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ لا غير ﴿فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾ في الثَّباتِ على الدِّينِ.

﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾: على العجلِ وعِبادَتِه ﴿عَٰكِفِينَ﴾: مقيمين ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ وهذا الجوابُ يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ(١).

(٩٢ ـ ٩٤) ـ ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴿٩٣﴾ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ۖ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾.

﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ﴾؛ أي: قالَ له موسى لَمَّا رجعَ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟﴾ بعبادةِ العجلِ ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾(٢): أَنْ تتَّبعني في الغضبِ للهِ والمقاتلةِ مع مَن كفرَ بهِ، أو أن تأتيَ عَقِبي وتَلحقَني، و﴿لَا﴾ مزيدةٌ كما في قولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ بالصَّلابةِ في الدِّينِ والمحاماةِ عليه.

﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ خصَّ الأمَّ استعطافًا وترقيقًا، وقيل: لأنَّه كان أخاهُ مِن الأمِّ، والجمهورُ على أنَّهما كانا مِن أبٍ وأُمٍّ.

﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾؛ أي: بشعرِ رَأسي، قبضَ عليهِمَا يجرُّهُ إليه مِن شدَّةِ

= بالظن؛ للقرائن المشاهَدة منهم، وإنما يكون هذا قبل قوله، وقوله: «وبادر تحذيرهم»؛ أي: إلى تحذيرهم. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٢٢).

(١) قوله: «وهذا الجواب يؤيد الوجه الأول» وهو تفسير قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾ بقوله: من قبل رجوع موسى. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٢٢).

(٢) كتبت في (أ): «تتبعني» بالياء، وهذه الياء أثبتها في الوصل دون الوقف نافع وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب، إلا أن أبا جعفر فتحها وصلاً. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٣).

غيظِهِ وفَرْطِ[1] غَضبهِ للهِ، وكانَ عليهِ السَّلامُ حَديدًا خَشِنًا مُتصلِّبًا في كلِّ شَيءٍ، فلَمْ يَتمالَكْ حينَ رآهُم يعبدونَ العِجلَ.

﴿إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لو قاتلتُ، أو: فارَقْتَ بعضَهُم ببَعضٍ[2].

﴿وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ حين قلتُ: ﴿ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فإنَّ الإصلاحَ كانَ في حفظِ الدَّهْماءِ والمداراةِ بهم إلى أَنْ ترجِعَ إِلَيْهِم فتُدارِكَ الأَمرِ برَأيِكَ.

(٩٥ ـ ٩٦) ـ ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ﴿٩٥﴾ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾.

﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ﴾؛ أي: ثمَّ أقبَلَ إليه[3] فقالَ لهُ مُنكِرًا: ما خطبُكَ؟ أي: ما طلبُكَ له، وما الذي حملكَ عليه؟ وهو مصدرُ خَطَبَ الشَّيءَ: إذا طَلَبَه.

﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ على الخطابِ[4]؛ أي: عَلِمتُ ما لم تعلموهُ وفَطِنْتُ لِمَا لم تفطَنُوا له، وهو أنَّ الرَّسولَ الذي جاءكَ روحانيٌّ محضٌ لا يُمَسُّ أثرُه شيئًا إلَّا أحياه، أو: رأيتُ ما لم ترَوْهُ، وهو أنَّ جبريلَ جاءكَ على فرسِ الحياةِ.

---

(١) في (أ): «وقوة».

(٢) عبارة «الكشاف» (٥/ ٣٩٧): «لو قاتلت بعضهم ببعض لتفرقوا وتفانوا».

(٣) في (ض): «عليه».

(٤) أي: ﴿تبصروا﴾ انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

قيل: إنَّما عرفَهُ لأنَّ أُمَّهُ ألقَتْهُ حينَ ولدَتْهُ خوفًا مِن فِرعونَ، وكانَ جِبريلُ يَغذوهُ حتَّى استَقلَّ[(١)].

﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ مِن تربةِ مَوْطِئِه[(٢)]، والقبضَةُ: المرَّةُ من القَبضِ، وأُطلِقَ على المقبوضِ كـ: ضَرْبِ الأميرِ.

وقُرِئَ بالصَّادِ[(٣)]، والأوَّلُ للأخذِ بجميعِ الكفِّ والثَّاني للأخذِ بأطرافِ الأصابعِ، ونحوُهما: الخَضْمُ والقَضْمُ[(٤)].

والرَّسولُ: جبريلُ عليهِ السَّلامُ، ولعلَّه لم يُسمِّهِ لأنَّه لم يعرِفْ أنَّه جبريلُ، أو أرادَ أَنْ ينبِّهَ على الوقتِ، وهو حينَ أرسلَ إليه ليذهبَ به إلى الطُّورِ.

﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ في الحليِّ المذابةِ[(٥)]، أو في جوفِ العجلِ حتى حَيِيَ.

﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾: زيَّنَتْهُ وحَسَّنَتْه إليَّ.

(٩٧) ـ ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾.

﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ عقوبةً على ما فعلتَ ﴿أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥) عن السدي.

(٢) في (ت): «من تربته التي وطئه فرسه».

(٣) أي: (فقَبَصْتُ قبْصَةً)، وفي قاف (قبصة) قراءتان: الضم والفتح، فقرأ بالضم الحسن بخلف، وبالفتح قرأ ابن مسعود وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب ونصر بن عاصم والحسن وقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٢)، و«المحتسب» (٢/ ٥٥).

(٤) قال في «الكشاف» (٥/ ٣٩٨): «الخاء بجميع الفم والقافُ بمُقَدَّمه».

(٥) في (ت): «المذاب».

خوفًا من أَن يمسَّكَ أحدٌ فتأخُذَكَ الحُمَّى ومَن مسَّكَ، فتُحامي النَّاسَ ويُحاموكَ، وتكونُ طريدًا وحيدًا كالوحشيِّ النافرِ.

وقُرِئَ: (لا مَسَاسِ) كفَجَارِ[١]، وهو علمٌ للمسَّةِ.

﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا﴾ في الآخرةِ ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾: لن يُخلِفَكَه اللهُ، ويُنجزُهُ لك في الآخرةِ بعدما عاقبَكَ في الدُّنيا.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ والبصريَّانِ بكسرِ اللامِ[٢]؛ أي: لَنْ تُخلِفَ الواعدَ إيَّاه وستأتيهِ لا محالةَ، فحُذِفَ المفعولُ الأوَّلُ لأنَّ المَقصودَ هو الموعدُ.

ويجوزُ أن يكونَ مِن أَخْلَفْتُ الوعدَ: إذا وجدتَه خُلْفًا.

وقُرِئَ بالنُّونِ[٣] على حكايةِ قولِ اللهِ تعالى.

﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾: ظَلِلْتَ على عِبادَتِه مُقيمًا، فحذفَ اللامَ الأولى تخفيفًا. وقُرِئَ بكَسرِ الظَّاءِ[٤] على نقلِ حركةِ اللامِ إلَيْها.

﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾؛ أي: بالنَّارِ، ويُؤيِّدُه قِراءةُ: ﴿لنُحْرِقَنَّه﴾[٥]، أو بالمِبْرَدِ على أنه مبالغةٌ في حَرَقَ: إذا بردَ بالمبردِ، ويعضدُهُ قراءةُ: ﴿لنَحْرُقَنَّه﴾[٦].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٥٦)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٢) عن أبي حيوة.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٣)، و«النشر» (٢/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٦٢)، عن الحسن.

(٤) نسبت لابن مسعود وقتادة والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٢).

(٥) قرأ بها أبو جعفر من رواية ابن جمَّاز، وقرأ من رواية ابن وردان: ﴿لَنَحْرُقَنَّهُۥ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٢).

(٦) تقدم أنها قراءة أبي جعفر في إحدى الروايتين عنه. وذكرها في «المحتسب» (٢/ ٥٨) عن علي وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ وعمرو بن فائد.

﴿ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾: ثم لنُذَرِّيَنَّهُ رمادًا أو مبرودًا، وقُرِئَ بضمِّ السِّينِ[١].

﴿فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفًا﴾ فلا يُصادَفُ منه شيءٌ، والمقصودُ من ذلك: زِيادةُ عُقوبَتِه، وإظهارُ غَباوَةِ المُفتَتنينَ بِهِ لِمَن لَهُ أَدْنَى نَظرٍ.

(٩٨) ـ ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًا﴾.

﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ﴾ المستحِقُّ لِعبادَتِكُم ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا أحدَ يُماثِلُه أو يُدانيهِ في كمالِ العلمِ والقُدرةِ ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًا﴾: وسعَ علمُه كلَّ ما يَصِحُّ أن يُعلمَ، لا العجلُ الذي يُصاغُ ويُحرقُ، وإن كانَ حَيًّا في نفسِهِ كانَ مَثلًا في الغباوةِ.

وقُرِئَ: (وَسَّعَ)[٢]، فيكونُ انتصابُ ﴿عِلۡمًا﴾ على المَفعوليَّةِ؛ لأنَّه وإن انتصبَ على التَّمييزِ في المَشهورةِ لكنَّه فاعِلٌ في المعنى، فلَمَّا عُدِّيَ الفعلُ بالتَّضعيفِ إلى مفعولينِ صارَ مَفعولًا.

(٩٩) ـ ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ مَا قَدۡ سَبَقَۚ وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرًا﴾.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك الاقتصاصِ ـ يَعني: اقتصاصَ قصَّةِ مُوسى عليهِ السَّلامُ ـ ﴿نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ مَا قَدۡ سَبَقَ﴾: مِن أخبارِ الأُمورِ الماضيةِ والأُمَمِ الدَّارجةِ؛ تبصرةً لك، وزيادةً في علمِكَ، وتكثيرًا لِمُعجزاتِكَ، وتَنبيهًا وتذكيرًا للمُستبصِرينَ مِن أُمَّتِك.

﴿وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرًا﴾: كتابًا مُشتَمِلًا على هذهِ الأقاصيصِ والأخبارِ، حَقيقًا بالتَّفكُّرِ والاعتبارِ، والتَّنكيرُ فيه للتَّعظيمِ.

---

(١) نسبت لعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٢).

(٢) نسبت لمجاهد وقتادة. انظر: «المحتسب» (٢/ ٥٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٢).

وقيل: ذكرًا جميلًا وصيتًا عظيمًا بينَ النَّاسِ.

(١٠٠ ـ ١٠١) ـ ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا (١٠٠) خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾.

﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ﴾: عَن الذِّكرِ الذي هو القُرآنُ الجامعُ لوُجوهِ السَّعادةِ والنَّجاةِ، وقيل: عـن اللهِ تعالى ﴿فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا﴾: عقوبةً ثقيلةً فادحةً على كُفرِهِ وذُنوبِه. سَمَّاهَا وزرًا تَشبيهًا لِثِقَلِها على المعاقَبِ وصعوبةِ احتمالِها بالحَمْلِ الذي يَفْدحُ الحاملَ ويَنقُضُ ظهرَهُ وزرًا.

أو: إثمًا عظيمًا.

﴿خَالِدِينَ فِيهِ﴾: في الوزرِ، أو في حَملِه، والجمعُ فيه والتَّوحيدُ في ﴿أَعْرَضَ﴾ للحملِ على المَعنَى واللفظِ.

﴿وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾؛ أي: بئسَ لَهُم، ففيه ضَميرٌ مُبهَمٌ يُفسِّرُه ﴿حِمْلًا﴾، والمخصوصُ بالذمِّ مَحذوفٌ؛ أي: ساءَ حملًا وزرُهُم، واللامُ فـي ﴿لَهُمْ﴾ للبَيانِ كما في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾.

ولو جُعلَ (ساءَ) بمَعنى: أحزنَ، والضَّميرُ الذي فيه لِلْوِزرِ، أشكلَ أمرُ اللامِ ونَصْبُ حملًا، ولم يُفِد مَزيدَ مَعْنًى.

(١٠٢) ـ ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾.

﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ وقرأَ أبو عَمرٍو بالنُّونِ(١) على إسنادِ النَّفخِ إلى الآمرِ بهِ تَعظيمًا له، أو للنَّافخ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

وقُرِئَ بالياءِ المفتوحةِ[1] على أنَّ فيهِ ضميرَ اللهِ، أو ضميرَ إسرافيلَ ـ وإن لم يجرِ ذِكرُهُ ـ لأنَّه المَشهورُ بذلك.

وقُرِئَ: (في الصُّوَرِ)[2] وهو جمعُ صورةٍ، وقد سبقَ بَيانُ ذلك.

﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ﴾ وقُرِئَ: (يُحْشَرُ المجرمونَ)[3].

﴿زُرْقًا﴾: زرقَ العيونِ، وُصِفُوا بذلك لأنَّ الزُّرقةَ أسوَأُ ألوانِ العينِ[4] وأبغَضُها إلى العربِ؛ لأنَّ الرُّومَ كانوا أعدى أَعدائِهِم وهم زُرْقٌ[5]، ولذلك قالوا في صفَةِ العَدُوِّ: أسوَدُ الكبدِ، أصهبُ السِّبالِ، أزرقُ العَينِ.

أو: عُميًا، فإنَّ حدقةَ الأعمى تَزْراقُّ.

(١٠٣ ـ ١٠٤) ـ ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾.

﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ﴾: يَخفِضُونَ أَصواتَهُم لِمَا يَملأُ صُدورَهُم مِن الرعبِ والهولِ، والخَفْتُ: خَفْضُ الصَّوتِ وإخفاؤُه.

---

(١) القراءة بلا نسبة في «الكشاف» (٥/ ٤٠٤)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٦٢)، وفي «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٣): وعن الأعرج ويعقوب والحسن: (يوم ينفخ) بفتح وضم.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٢)، و«المحتسب» (٢/ ٥٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٦٣)، و«البحر المحيط» (١٥/ ١٣٧)، عن الحسن.

(٣) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٩٩ ـ ٦٠٠) عن الحسن، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٦٢) دون نسبة. قال ابن عطية: وهي قراءة مخالفة لخط المصحف.

(٤) في (ت): «الألوان للعين».

(٥) أي: زرق العيون، كما يفهم من السياق.

﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾؛ أي: في الدُّنيا، يَستقصِرُونَ مُدَّةَ لُبثِهِم فيها لزَوالِها، أو لاستطالَتِهِم مدَّةَ الآخرةِ، أو لتأسُّفِهِم عليها لمَّا عايَنُوا الشَّدائدَ وعَلِمُوا أنَّهُم استَحقُّوهَا على إضاعَتِهَا في قضاءِ الأوطارِ واتِّباعِ الشَّهواتِ.

أو: في القبرِ؛ لقولِه: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ [الروم: ١٢] إلى آخرِ الآياتِ.

﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ وهو مُدَّةُ لُبثِهِم ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾: أعدلُهُم رأيًا أو عملًا: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ استرجاحٌ لقولِ مَن يكونُ أشدَّ تقالًّا مِنْهُم.

(١٠٥ ـ ١٠٧) ـ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا (١٠٥) فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا (١٠٦) لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾.

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾: عَن مآلِ أمرِهَا، وقد سأَلَ عنه رجلٌ مِن ثقيف[1] ﴿فَقُلْ﴾ لهم: ﴿يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾: يجعلُها كالرَّملِ ثمَّ يرسلُ عليها الرِّياح فتُفرِّقُها ﴿فَيَذَرُهَا﴾: فيذَرُ مقارَّها، أو الأرضَ وإضمارُها مِن غيرِ ذكرٍ لدلالةِ الجبالِ علَيها؛ كقولِه: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

﴿قَاعًا﴾: خاليًا ﴿صَفْصَفًا﴾: مُستوِيًا كأنَّ أجزاءها على صَفٍّ واحِدٍ ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾: اعوجاجًا ولا نُتوءًا إنْ تأمَّلْتَ فيها بالقياسِ الهَندَسِي.

وثلاثتُها أحوالٌ مُترتِّبَةٌ، فالأَولانِ باعتبارِ الإحساسِ، والثَّالثُ باعتبارِ القِياسِ، ولذلك ذَكَر العِوَجَ بالكَسرِ وهو يُخصُّ بالمعاني، والأَمْتَ وهو النُّتوءُ اليَسيرُ.

وقيل: ﴿لَّا تَرَىٰ﴾ استئنافٌ مُبيِّنٌ للحالَينِ.

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٤١)، وعزاه الواحدي في «البسيط» (١٤/ ٥٢١) لابن عباس على أن السائل رجال من ثقيف.

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾.

﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾؛ أي: يومَ إذ نُسِفَت، على إضافةِ اليَومِ إلى وقتِ النَّسفِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلًا ثانيًا مِن ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [طه: ١٠١].

﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ﴾: داعيَ اللهِ إلى المحشرِ، قيل: هو إسرافيلُ يَدْعُو النَّاسَ قائمًا على صَخرةِ بيتِ المقدسِ، فيُقبلونَ مِن كلِّ أَوْبٍ إلى صَوْبِه.

﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾: لا يعوجُّ له مَدعُوٌّ ولا يَعدلُ عنه.

﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾: خُفِضَت لِمَهابَتِه ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾: صوتًا خَفِيًّا، ومنه: الهَمِيسُ لصوت أَخفافِ الإبلِ، وقد فُسِّرَ الهمسُ بخفقِ أَقدامِهم ونقلِها إلى المحشرِ.

﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ الاستثناءُ مِن الشَّفاعةِ؛ أي: إلَّا شَفاعةَ مَن أذنَ، أو مِن أَعَمِّ المفاعيلِ؛ أي: إلَّا مَن أذنَ في أن يشفعَ له فإنَّ الشَّفاعةَ تنفعُهُ، فـ﴿مَنْ﴾ على الأوَّلِ مَرفوعٌ على البَدلِيَّةِ(١)، وعلى الثَّاني مَنصوبٌ على المَفعوليَّةِ.

و﴿أَذِنَ﴾ يحتمِلُ أن يكونَ مِن الإذنِ أو مِن الأَذَنِ.

﴿وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾؛ أي: ورضيَ لِمَكانِه عندَ اللهِ قولَه في الشَّفاعةِ، أو: رضيَ لأَجلِهِ قولَ الشَّافعِ في شأنِه، أو قولَهُ لأجلِه وفي شأنِه.

(١١٠) ـ ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾.

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾: ما تقدَّمَهم مِن الأحوالِ ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: وما بعدَهُم ممَّا يَستقبلونَه ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾: ولا يحيطُ عِلمُهُم بمَعلوماتِه، وقيل: بذاتِه.

---

(١) في (أ) و(ض): «بالبدلية».

وقيل: الضَّميرُ لأَحدِ المَوْصولَيْنِ، أو لِمَجموعِهِما، فإنَّهم لم يَعلَمُوا[1] جميعَ ذلك ولا تَفصيلَ ما علموا مِنه.

(١١١) ـ ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.

﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾: ذلَّتْ وخَضَعت له خُضوعَ العُناةِ، وهم الأُسارى في يدِ المَلِكِ القهَّارِ، وظاهِرُها يَقتَضِي العُمومَ.

ويَجوزُ أَن يُرادَ بها وجوهُ المُجرمينَ، فتكُونُ اللامُ بدلَ الإضافةِ، ويؤيِّدُه: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ وهو يحتمِلُ الحالَ، والاستئنافَ لبيانِ ما لأجلِهِ عَنَتْ وُجوهُهُم.

(١١٢ ـ ١١٣) ـ ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾.

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾: بعضَ الطَّاعاتِ ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ إذ الإيمانُ شرطٌ في صِحَّةِ الطَّاعاتِ وقَبولِ الخَيراتِ ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾: مَنْعَ ثوابٍ مُستحَقٍّ بالوَعدِ ﴿وَلَا هَضْمًا﴾: ولا كَسرًا مِنه بنُقصانٍ.

أو: جزاءَ ظُلمٍ وهَضمٍ؛ لأنَّه لم يَظلِمْ غيرَه ولم يَهضِم حقَّه.

وقُرِئَ: ﴿فلا يَخَفْ﴾ على النَّهيِ[2].

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ عطفٌ على ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ﴾ [طه: ٩٩]؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ، أو: مثلَ إنزالِ هذه الآياتِ المُتضمِّنَةِ للوَعيدِ ﴿أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ كلَّه على هذه الوَتيرةِ ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾: مُكرِّرينَ فيه آياتِ الوَعيدِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ المعاصيَ فتصيرَ

---

(١) في (خ): «لا يعلمون».

(٢) هي قراءة ابن كثير. انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

التَّقوى لَهُم مَلَكةً ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾: عِظةً واعتِبارًا حينَ يَسمَعونَها فتُثبِّطَهُم عنها، ولهذه النُّكتةِ أسندَ التَّقوى إليهم والإحداثَ إلى القُرآنِ.

(١١٤) ـ ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾.

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ﴾ في ذاتِه وصِفاتِه عن مُماثلَةِ المَخلوقينَ لا يُماثل كلامُه كلامَهُم كما لا تُماثِلُ ذاتُه ذاتَهم.

﴿ٱلْمَلِكُ﴾: النافِذُ أمرُه ونهيُه، الحقيقُ بأَنْ يُرجَى وعدُهُ ويُخشَى وَعيدُه.

﴿ٱلْحَقُّ﴾ في مَلَكوتِه يَستحقُّه لذاتِه، أو الثابتُ في ذاتِه وصفاته.

﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ نهيٌ عن الاستعجالِ في تَلَقّي الوحيِ مِن جبريلَ ومُساوقَتِهِ في القراءة[١] حتى يَتمَّ وحيُهُ ـ بعدَ ذكرِ الإنزالِ ـ على سَبيلِ الاستِطرادِ.

وقيل: نهيٌ عن تبليغِ ما كانَ مُجمَلًا قبلَ أَنْ يأتيَ بَيانُه.

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾؛ أي: سَلِ اللهَ زيادةَ العلمِ بدلَ الاستعجالِ، فإنَّ ما أُوحي إليك تنالُه لا محالةَ.

(١١٥) ـ ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾.

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ﴾: ولقَدْ أَمَرْناه، يقال: تقدَّمَ المَلِكُ إليه، وأوعزَ إليه، وعزَمَ عليه، وعَهِدَ إليه: إذا أمرَهُ، واللامُ جوابُ قسمٍ مَحذوفٍ، وإنَّما عَطَفَ قصَّةَ آدمَ على قولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾ للدَّلالةِ على أنَّ أساسَ بني آدمَ على العصيانِ، وعِرقَهُم راسخٌ في النِّسيانِ.

---

(١) في (أ) و(ت): «القرآن».

﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ هذا الزَّمانِ ﴿فَنَسِيَ﴾ العهدَ ولم يُعْنَ بِهِ حتَّى غَفَلَ عنه، أو: تَرَكَ ما وُصِّيَ به مِن الاحترازِ عن الشَّجرةِ.

﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ تصميمَ رأيٍ وثباتاً على الأَمرِ؛ إذ لو كان ذا عزيمةٍ وتَصلُّبٍ لم يُزِلَّهُ الشَّيطانُ ولم يَستَطِع تغريرَه، ولعلَّ ذلك كان في بدءِ أمرِهِ قبلَ أَنْ يُجرِّبَ الأمورَ ويذوقَ شَرْيَها وأَرْيَها، وعن النبيِّ ﷺ: «لو وُزِنَتْ أحلامُ بني آدمَ بحِلْمِ آدمَ لرجحَ حِلمُهُ» وقد قالَ الله تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾.

قوله: «وعَن النَّبيِّ ﷺ: لو وُزِنَت أحلامُ بني آدمَ بحلمِ آدمَ لرجَحَ حِلْمُه، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾».

أخرجَه سعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سننه» وابنُ جَريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ عَساكرَ عَن أبي أُمامةَ الباهليِّ رضيَ اللهُ عنه مَوقوفًا[١].

وقيل: عزمًا على الذَّنبِ؛ لأنَّه أخطأَ ولم يَتعمَّد.

و﴿لم نَجِد﴾ إن كانَ مِن الوجودِ الذي بمَعنى العلمِ فـ﴿لَهُۥ عَزْمًا﴾ مفعولاهُ، وإن كانَ مِن الوجودِ المناقِضِ للعدمِ فـ﴿لَهُۥ﴾ حالٌ مِن ﴿عَزْمًا﴾ أو مُتَعلِّقٌ بـ﴿نَجِدْ﴾.

(١١٦ ـ ١١٩) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكُرْ؛ أي: اذكُرْ حالَه في

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه ـ تكملة التفسير» (٦/ ٢٧٥) (١٤٣٦)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٨٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص: ٢٣)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٥١٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٤٤)، وابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٥/ ٦٠٣).

ذلك الوقتِ ليتبيَّنَ لك أنَّه نَسِيَ ولم يَكُن مِن أُولي العَزيمةِ والثَّباتِ.

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ قد سبقَ القولُ فيه ﴿أَبَىٰ﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ لبيانِ ما منعَهُ مِن السُّجودِ وهو الاستكبارُ، وعلى هذا لا يقدَّرُ له مَفعولٌ مثلَ (السُّجودَ) المدلولِ عليه بقولِه: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ لأنَّ المعنى: أظهرَ الإباءَ عَن المطاوعةِ.

﴿فَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوّٞ لَّكَ وَلِزَوۡجِكَ فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا﴾: فلا يكونَنَّ سَببًا لإخراجِكُما، والمرادُ: نهيُهُما مِن أن يكونا بحيثُ يَتسبَّبُ الشَّيطانُ إلى إخراجِهِما.

﴿مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾ أفردَهُ بإسنادِ الشَّقاءِ[1] إليه بعدَ إشراكِهِما في الخُروجِ اكتفاءً باستلزامِ شَقائِه شقاءَها مِن حيثُ إنَّه قيِّمٌ عليها، ومحافظةً على الفواصلِ.

أو لأنَّ المرادَ بالشَّقاءِ: التَّعبُ في طلبِ المعاشِ وذلك وظيفةُ الرِّجالِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ﴾ فإنَّه[2] بيانٌ وتَذكيرٌ لِمَا له في الجنَّةِ مِن أَسبابِ الكِفايةِ وأقطابِ الكَفافِ ـ التي هي: الشِّبَعُ والرِّيُّ والكِسوةُ والكِنُّ، مُستغنيًا عن اكتسابِها والسَّعي في تحصيلِ أعواضِ ما عَسى ينقطِعُ ويَزولُ منها ـ بذكرِ نَقائِضِها ليَطْرُقَ سمعَهُ بأصنافِ الشقوةِ المحذَّرِ منها.

والعاطفُ وإن نابَ عن (إنَّ) لكنَّه نابَ مِن حيثُ إنَّه حرفٌ عاملٌ لا مِن حيثُ إنَّه حَرفُ تحقيقٍ، فلا يمتنعُ دخولُهُ على (أنَّ) امتناعَ دُخولِ (إنَّ) عليه.

وقرأ نافعٌ وأبو بكر: ﴿وإِنَّكَ لا تَظْمَؤُاْ﴾ بكسر الهمزة، والباقون بفتحها[3].

---

(١) في (ت): «الشقاوة».

(٢) في (ت): «لأنه».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

(١٢٠ ـ ١٢٢) ـ ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾.

﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: فأنهى إليه وَسْوستَه ﴿يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ﴾: الشَّجرةِ التي مَن أكلَ مِنْها خَلَدَ ولَمْ يَمُت أصلًا، فأضافَها إلى الخُلدِ ـ وهو الخلودُ ـ لأنَّها سببُهُ بزَعمِه.

﴿وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾: لا يزولُ ولا يَضعُفُ.

﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾: أخذا يُلْزِقانِ الورقَ على سَوآتِهما للتَّستُّرِ، وهو ورقُ التِّينِ.

﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ بأكلِ الشَّجرةِ ﴿فَغَوَىٰ﴾: فضَلَّ عَن المَطلوبِ، وخابَ حيثُ طلبَ الخُلدَ بأكلِ الشَّجرةِ، أو: عَن المأمورِ بِه، أو: عن الرُّشدِ حيثُ اغترَّ بقولِ العَدُوِّ.

وقُرِئَ: (فغَوِيَ)[1] مِن غَوِيَ الفَصِيلُ: إذا أُتخمَ مِن اللَّبنِ.

وفي النَّعيِ عليه بالعِصيانِ والغوايةِ مع صِغَرِ زَلَّتِه تَعظيمٌ للزلَّةِ وزجرٌ بليغٌ لأولادِه عَنْها.

﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾: اصطفاهُ وقرَّبه بالحملِ على التَّوبةِ والتَّوفيقِ لها، مِن جُبِيَ إليَّ كذَا فاجتبَيْتُه، مثل: جُلِيَتْ عَليَّ العروسُ فاجتَلَيْتُها[2]، وأصلُ الكَلِمَةِ: الجمعُ.

---

(١) انظر: «التبيان» للعكبري (٢/ ٩٠٦)، وفيه: وقرئ شاذًّا بالياء وكسر الواو، وهو من غوي الفصيل: إذا بشم على اللبن، وليست بشيء.

(٢) قوله: «جُليت عليَّ العروسُ فاجتليتُها»؛ أي: نظرتُ إليها مجلوةً. انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٦٣).

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾: فقبِلَ توبتَهُ لَمَّا تابَ ﴿وَهَدَىٰ﴾ إلى الثَّباتِ على التَّوبةِ والتَّشبُّثِ بأسبابِ العِصمَةِ.

(١٢٣ ـ ١٢٦) ـ ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾.

﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢا﴾ الخطابُ لآدمَ وحوَّاءَ، أو لـه ولإبليسَ، ولَمَّا كانا أصلَ الذُّرِّيَّةِ خاطبَهُما مُخاطبتَهُم فقال: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ لأمرِ المَعاشِ[1] كما عليه النَّاسُ مِن التَّجاذُبِ والتَّحارُبِ، أو لاختلالِ حالِ كلٍّ مِن النَّوعينِ بواسطَةِ الآخرِ، ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُه:

﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾: كتابٌ ورسولٌ ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ﴾ في الدُّنيا ﴿وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ في الآخرةِ.

﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي﴾: عَن الهدى الذَّاكرِ لي والدَّاعي إلى عِبادَتي ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾: ضيِّقًا، مَصدرٌ وُصِفَ به ولذلك يَستَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

وقُرِئَ: (ضَنْكَى)[2] كسَكْرَى، وذلك لأنَّ مجامِعَ همِّهِ ومَطامِحَ نَظرِهِ تكونُ إلى أعراضِ الدُّنيا مُتهالكًا على ازديادِها خائفًا على انتقاصِها، بخلافِ المؤمنِ الطَّالبِ للآخرةِ، مع أنَّه تَعالى قد يُضيِّقُ بشُؤمِ الكُفرِ ويوسِّعُ ببركةِ الإيمانِ كما قال:

(١) أي: متعادين في أمر المعاش.

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٤)، وقيدها بالإمالة.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا﴾ [الأعراف: ٩٦] الآيات.

وقيل: هو الضَّريعُ والزَّقُّومُ في النَّارِ.

وقيل: عذابُ القبرِ.

﴿وَنَحْشُرُهُ﴾ قُرِئَ بسُكونِ الهاءِ على لَفظِ الوقفِ[١]، وبالجزمِ[٢] عَطفًا على محلِّ ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً﴾ لأنَّه جوابُ الشَّرطِ.

﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾: أعمَى البَصرِ، أو القَلبِ. ويؤيِّدُ الأوَّلَ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ وقد أمالَهُما حمزةُ والكِسائيُّ لأنَّ الأَلِفَ منقلبةٌ مِن الياءِ[٣]، وفرَّقَ أبو عَمرٍو[٤] بأنَّ الأوَّلَ رأسُ الآيةِ ومحلُّ الوَقفِ فهو جديرٌ بالتَّغييرِ.

﴿قَالَ كَذَلِكَ﴾؛ أي: مثلَ ذلك فعلتَ، ثم فسَّرَه فقال: ﴿أَتَتْكَ آيَاتُنَا﴾ واضحةً نيِّرةً، ﴿فَنَسِيتَهَا﴾ فعَمِيْتَ عَنْها وترَكْتَها غيرَ مَنظورٍ إليها.

﴿وَكَذَلِكَ﴾: ومثلَ تركِكَ إياها ﴿الْيَوْمَ تُنْسَى﴾: تُترَكُ في العَمَى والعَذابِ.

(١٢٧) - ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾.

﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ﴾ بالانهماكِ في الشَّهواتِ والإعراضِ عَن الآياتِ ﴿وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾ بل كذَّبها وخالَفَها.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ٤٢٠) دون نسبة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣) عن أبان بن تغلب مقيدةً بجزم الراء والهاء.

(٢) أي: (ونَحْشُرْه). انظر: «المحتسب» (٢/ ٦٠)، عن أبان بن تغلب. وهي في «الكشاف» (٥/ ٤٢٠) دون نسبة.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٥)، و«التيسير» (ص: ٤٦).

(٤) يعني: فرق بينهما بأن أمال الأولى، ولم يُمل الثانية. انظر: «التيسير» (ص: ٦٤)، و«النشر» (٢/ ٤٣).

﴿وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ وهو الحشرُ على العَمى، وقيل: عذابُ النَّارِ؛ أي: ولَلنَّارُ بعدَ ذلك ﴿أَشَدُّ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ مِن ضنكِ العَيشِ، أو: منهُ ومِن العَمى، ولعلَّه إذا دخلَ النَّارَ زال عَماهُ ليرَى محلَّهُ وحالَهُ.

أو: ممَّا فعلَهُ مِن تركِ الآياتِ والكُفرِ بها.

(١٢٨) - ﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾.

﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ﴾ مسندٌ إلى اللهِ، أو الرَّسولِ، أو ما دلَّ عليه: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ﴾؛ أي: إهلاكُنا إيَّاهُم، أو الجملةِ بمَضمونِها، والفِعلُ على الأوَّلَيْنِ معلقٌ يَجرِي مجرى (أَعْلَمَ) ويدلُّ عليه القِراءةُ بالنُّونِ[١].

﴿يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡ﴾ ويشاهدونَ آثارَ هَلاكِهِم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾: لذَوِي العقولِ النَّاهيَةِ عنِ التَّغافُلِ والتَّعامي[٢].

قوله: «﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ﴾ مُسندٌ إلى اللهِ تعالى»:

قال أبو حيَّان: هذا أحسَنُ التَّخاريجِ، وهو أن يكونَ الفاعِلُ ضَميرًا عائدًا إلى اللهِ تَعالى، كأنَّه قال: أفلَمْ يُبيِّن اللهُ، ومَفعولُ (يُبيِّن) محذوفٌ؛ أي: العِبرَ بإهلاكِ القُرونِ السَّالفَةِ[٣].

---

(١) أي: (نهدِ). انظر: «الكشاف» (٥/ ٤٢١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٦٩)، دون نسبة، و«البحر المحيط» (١٥/ ١٦٣) عن ابن عباس والسلمي.

(٢) في (أ) و(ت): «والمعاصي»، والمثبت من باقي النسخ ونسخة في هامش (أ) وعليها: «أصح».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٦٣).

قوله: «أو الجملةُ بمَضمَونِها»: قال أبو حيَّان: هذا مذهبٌ كوفيٌّ[١].

وقال صاحب «الكشف»: فاعلُ (لم يهدِ) مُضمَرٌ، والمعنى: أفلَم يُبيِّن لهم إهلاكُنا، ولا يكونُ ﴿كَمْ﴾ في ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ فاعلًا ولا مَفعولًا؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، لكنَّه مَنصوبٌ بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، فهو مفعولٌ مُقدَّمٌ؛ أي: وكثيرًا مِن القُرى أهلَكْنا، وإذا كانَ الضَّمير في ﴿يَهْدِ﴾ لله أو للرَّسولِ فـ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ الجملةُ في تأويلِ المَفعولِ[٢].

(١٢٩) ـ ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهي العِدَةُ بتَأخيرِ عذابِ هذه الأمَّةِ إلى الآخرةِ ﴿لَكَانَ لِزَامًا﴾: لكانَ مثلُ ما نزلَ بعادٍ وثَمودَ لازمًا لهؤلاءِ الكَفرةِ، وهو مصدرٌ وُصِفَ به، أو اسمُ آلةٍ سُمِّيَ به اللازمُ لفَرْطِ لُزومِه؛ كقَولِهم: لِزازُ خَصْمٍ.

﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ عطفٌ على ﴿كَلِمَةٌ﴾؛ أي: ولولا العِدَةُ بتأخيرِ العذابِ وأجلٌ مُسمًّى لأعمارِهم، أو لعَذابِهم وهو يومُ القيامَةِ أو يومُ بدرٍ = لكانَ العذابُ لِزامًا، والفصلُ للدَّلالةِ على استِقلالِ كلٍّ مِنْهُما بنفيِ لزومِ العَذابِ.

ويجوزُ عَطفُه على المُستكنِّ في (كان)؛ أي: لكانَ الأخذُ العاجِلُ وأجلٌ مُسمًّى لازِمَينِ له.

(١٣٠) ـ ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾.

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾: وصَلِّ وأنتَ حامِدٌ لربِّكَ على هِدايَتِه وتَوفيقِه، أو: نزِّهْهُ عن الشِّركِ وسائرِ ما يضيفونَ إليه مِن النقائصِ حامدًا

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٦٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٦٩).

له على ما ميَّزكَ بالهُدى مُعترفًا بأنَّه المُوْلي للنِّعَمِ كلِّها.

﴿قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ﴾ يعني: الفجرَ ﴿وَقَبۡلَ غُرُوبِهَا﴾ يعني: الظُّهرَ والعصرَ لأنَّهما في آخرِ النَّهارِ، أو العَصرَ وحدَه.

﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾: ومِن ساعاتِه، جمع إِنًى بالكسرِ والقصرِ، وأناءٍ بالفتحِ والمدِّ.

﴿فَسَبِّحۡ﴾ يعني: المغربَ والعِشاءَ، وإنَّما قُدِّمَ الزَّمانُ فيه لاختصاصِه بمَزيدِ الفَضلِ، فإنَّ القلبَ فيه أجمَعُ والنَّفسَ أميَلُ إلى الاستراحةِ فكانَتِ العبادةُ فيه أحمَزَ، ولذلك قالَ تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـٔٗا وَأَقۡوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦].

﴿وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ تكريرٌ لصَلاتَي الصُّبحِ والمَغربِ إرادةَ الاختصاصِ، ومجيئُهُ بلَفظِ الجمعِ لأمنِ الإلباسِ كقوله:

ظهراهمــا مثــلُ ظهــورِ التُّرسَــيْنِ[1]

أو: أمرٌ بصَلاةِ الظُّهرِ؛ فإنَّه نِهايةُ النِّصفِ الأوَّلِ مِن النَّهارِ وبِدايَةُ النِّصفِ الأَخيرِ، وجمعُه باعتبارِ النِّصفَيْنِ، أو لأنَّ النَّهارَ جِنسٌ. أو بالتَّطوُّعِ في أَجزاءِ النَّهارِ.

﴿لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ﴾ مُتعلِّقٌ بـ(سبِّحْ)؛ أي: سَبِّحْ في هذه الأوقاتِ طَمَعًا أن تنالَ عندَ اللهِ ما بهِ ترضَى نفسُكَ.

وقرأَ الكِسائيُّ وأبو بكرٍ بالبناءِ للمَفعولِ[2]؛ أي: يرضيكَ رَبُّكَ.

(١٣١) ـ ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا لِنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِۚ وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾.

---

(١) الرجز لخطام المجاشعي، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٨)، و«خزانة الأدب» (٢/ ٣١٤). ولهميان بن قحافة، كما في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٢٢)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٤٩٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾؛ أي: نظرَ عينيك ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ﴾ استحسانًا لهُ وتَمنيًا أن يكونَ لكَ مِثلُه.

﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾: أصنافًا مِن الكَفرةِ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الضَّميرِ والمَفعولُ ﴿مِّنْهُمْ﴾؛ أي: إلى الذي مَتَّعنا بهِ ـ وهو أصنافٌ ـ بعضَهُم وناسًا مِنهم.

﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ منصوبٌ بمَحذوفٍ دَلَّ عليه ﴿مَتَّعْنَا﴾، أو به على تضمينِه مَعنى: أعطينَا، أو بالبدلِ مِن مَحلِّ ﴿بِهِۦٓ﴾، أو مِن ﴿أَزْوَٰجًا﴾ بتقديرِ مُضافٍ ودونَه، أو بالذمِّ.

وهي الزِّينَةُ والبهجةُ، وقرأَ يَعقوبُ بالفَتحِ[1]، وهي لغَةٌ كالجَهَرَةِ في الجَهْرَةِ، أو جمعُ زاهرٍ وصفٌ لهم بأنَّهُم زاهِرُو الدُّنيا لتَنعُّمِهِم وبهاءِ زِيِّهِم، بخلافِ ما عليه المؤمنونَ الزُّهَّادُ.

﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾: لنَبْلُوَهم ونَختَبِرَهُم فيه، أو: لنُعَذِّبَهُم في الآخرةِ بسببِه.

﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ﴾: وما ادَّخرَ لكَ في الآخرةِ، أو: ما رزقكَ مِن الهُدَى والنُّبوَّةِ ﴿خَيْرٌ﴾ مما مَنَحَهم في الدُّنيا ﴿وَأَبْقَىٰ﴾ فإنَّه لا يَنقَطِعُ.

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الضَّميرِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: في ﴿بِهِۦٓ﴾[2].

قوله: «﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ مَنصوبٌ بمَحذوفٍ دلَّ عليه ﴿مَتَّعْنَا﴾...» إلى آخره:

قال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: الأظهَرُ أن يكونَ ﴿زَهْرَةَ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ دلَّ عليه الكلامُ؛ أي: (جَعلْنَا لهم أزواجًا)، أو: (آتيناهم)؛ لأنَّه إذا متَّعَهم بها جعَلَها لهم وآتاهم إيَّاها.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٧٤).

قال: ويجوزُ أَنْ يكونَ الفعلُ المُقدَّرُ قولُنا: (أعني)؛ بيانًا لِـ﴿مَا﴾، أو للضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾، أو لـ﴿أَزْوَٰجًا﴾، وهو الذي يُسمَّى نصبًا على الاختصاصِ.

وأَنْ يكونَ بدلًا مِن ﴿أَزْوَٰجًا﴾ على حَذفِ مُضافٍ؛ أي: أهلَ زهرةِ الدُّنيا، بدلَ الكُلِّ مِن الكُلِّ على المُبالغَةِ، كأنَّه جعَلَهم الزَّهرةَ على الحَقيقَةِ.

وجعلُهُ بدلًا مِن ﴿بِهِۦ﴾ ضَعيفٌ؛ لأنَّ الإبدالَ من الضَّميرِ العائدِ إلى الموصولِ يَجعلُه من بابِ قولِك: (زيدٌ رأيتُ غلامَه رَجُلًا صَالحًا)، وفي جوازِها قولانِ[1].

قال صاحبُ «الكشف»: هو عندي بدلٌ مِن موضعِ ﴿مَا﴾ في قولِه: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ﴾ لأنَّ موضِعَ الجارِّ والمَجرورِ نصبٌ كقولِه: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١] وقوله: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ [الحج: ٧٨] بعدَ قولِه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤]، وقوله: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٧٨][2].

قوله: «أو بِهِ على تَضمينِه مَعنى: أَعْطينا»:

قال صاحبُ «التقريب»: والباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ على هذا للآلةِ؛ أي: (إلى المالِ الذي أعطينا بسببِهِ الكفَّارَ زهرةً)، إذ لو كانَ صِلَةَ ﴿مَتَّعْنَا﴾ لزمَ أَنْ يكونَ له ثلاثةُ مَفاعيلَ[3].

قوله: «أَوْ مِن ﴿أَزْوَٰجًا﴾ بتقديرِ مُضافٍ ودونَه»:

قال الطِّيبيُّ: يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿زَهْرَةَ﴾ بدلًا من ﴿أَزْوَٰجًا﴾ على تقديرِ أن تكونَ حالًا مِن هاءِ الضَّميرِ فلا يحتاجُ إلى تقديرِ ذَوِي[4].

---

(١) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٣١)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٢٧٥) وعنه نقل المصنف.

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٧٥)، وما بين المعقوفين منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٧٥).

(٤) المصدر السابق (١٠/ ٢٧٦).

(١٣٢) ـ ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾ أمرَهُ بأَنْ يَأمُـرَ أهلَ بيتِه أو التَّابعينَ له مِن أُمَّتِه بالصَّلاةِ بعدما أمرَهُ بها؛ ليَتعاونوا على الاستعانةِ بها على خصاصَتِهِم، ولا يَهتَمُّوا بأَمرِ المعيشَةِ، ولا يلتَفِتُوا لفتَ أربابِ الثَّروَةِ.

﴿وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾: وداوِمْ عليهـا ﴿لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا﴾ أن تـرزُقَ نفسَـكَ ولا أهلَـكَ ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ وإيَّاهُـم، ففرِّغْ بالَكَ لأمرِ الآخـرةِ ﴿وَالْعَٰقِبَةُ﴾ المحمودةُ ﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾: لذَوِي التَّقوى.

رُوِيَ أنَّـه عليـهِ السَّـلامُ كان إذا أصابَ أهلَهُ ضـرٌّ[1] أمرَهُم بالصَّـلاةِ، وتلا هذه الآيةَ.

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ كانَ إذا أصابَ أهلَه ضرٌّ أمرَهُم بالصَّلاةِ وتلا هذه الآيةَ»:

أخرجَـه سـعيدُ بـنُ منصورٍ في «سـننه»، والطَّبرانـيُّ في «الأوسـط»، وأبو نُعيمٍ فـي «الحليـة»، والبَيهقـيُّ في «شـعب الإيمـان» مِن حَديثِ عبدِ اللهِ بن سـلامٍ بسـنَدٍ صَحيحٍ[2].

---

(١) في (خ): «شر».

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩١١)، من طريق سعيد بن منصور، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٧٦) من طريق الطبراني بسنده إلا أنه وقع في سنده سعيد بن سليمان بدلاً من سعيد بن منصور.

(١٣٣) - ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾.

﴿وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾: بآيةٍ تدلُّ على صِدقِه في ادِّعاءِ[1] النُّبوَّةِ، أو: بآيةٍ مُقترحةٍ إنكارًا لِمَا جاءَ به مِن الآياتِ أو للاعتدادِ به تعنُّتًا وعنادًا، فألزَمَهُم بإتيانِه بالقُرآنِ الذي هو أمُّ المُعجِزاتِ وأعظَمُها وأبقاها؛ لأنَّ حَقيقةَ المُعجزَةِ: اختصاصُ مُدَّعي النُّبوَّةِ بنَوعٍ مِن العلمِ أو العملِ على وجهٍ خارقٍ للعادةِ، ولا شَكَّ أنَّ العلمَ أَصلُ العَملِ وأعلى منه قَدْرًا وأبقى أثرًا، فكذا ما كانَ مِن هذا القَبيلِ.

ونَبَّهَهُم أيضًا على وجهٍ أبينَ مِن وُجوهِ إعجازِه المختصَّةِ بهذا البابِ فقال:

﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ مِن التَّوراةِ والإنجيلِ وسائرِ الكُتبِ السَّماويَّةِ؛ فإنَّ اشتمالَها على زبدةِ ما فيها من العَقائدِ والأحكامِ الكُلِّيَّةِ - مع أنَّ الآتيَ بها أُمِّيٌّ لم يَرَها ولم يَتعَلَّم ممَّنْ عَلِمَها - إعجازٌ بيِّنٌ، وفيه إشعارٌ بأنَّه كمَا يدلُّ على نُبوَّتِه برهانٌ لِمَا تَقدَّمَه مِن الكتبِ مِن حيثُ إنَّه مُعجِزٌ، وتلك ليسَتْ كذلك بل هيَ مُفتقِرَةٌ إلى ما يَشهدُ على صِحَّتِها.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرٍو وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ بالتاءِ، والباقون بالياء[2].

وقُرِئَ: (الصُّحْفَ) بالتَّخفيفِ[3].

(١) في (خ): «دعوى».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣) عن ابن عباس وجماعة.

(١٣٤ ـ ١٣٥) ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾ قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا۟ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِىِّ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾.

﴿ وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ ﴾: مِن قبلِ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، أو البيِّنةِ، والتَّذكيرُ لأنَّها في مَعنى البرهانِ، أو المرادُ بها القُرآنُ.

﴿لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ ﴾ بالقتلِ والسَّبيِ في الدُّنيا ﴿وَنَخْزَىٰ ﴾ بدخولِ النَّارِ يومَ القيامةِ، وقد قُرِئَا بالبناءِ للمَفعولِ[1].

﴿ قُلْ كُلٌّ ﴾: كلُّ واحدٍ مِنَّا ومِنْكُم ﴿مُّتَرَبِّصٌ ﴾: مُنتظِرٌ لِمَا يَؤُولُ إليهِ أمرُنا وأمرُكُم.

﴿فَتَرَبَّصُوا۟ ﴾ وقُرِئَ: (فتمتَّعُوا)[2].

﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِىِّ ﴾: المستقيمِ، وقُرِئَ: (السَّواءِ)؛ أي: الوسطِ الجيِّدِ، و: (السُّوأى)، و: (السَّوءِ)؛ أي: الشرِّ، و: (السُّوَيِّ) وهو تَصغيرُه[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣) عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية.

(٢) نسبت لأبي رافع. انظر: «الكشاف» (٥/ ٤٣٠)، وضبطت في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣): (فَيُمتَّعوا).

(٣) القراءات الأربع في «الكشاف» (٥/ ٤٢٩)، ونسبها في «البحر» (١٥/ ١٧٢ ـ ٧٣) الأولى لأبي مجلز وعمران بن حدير، والثانية للجحدري وابن يعمر، والثالثة لابن عباس، أما الرابعة فقد أوردها دون نسبة، ثم تعقب الزمخشري في قوله عنها: «تصغير السوء» بقوله: وليس بجيد؛ إذ لو كان تصغير (سَوْء) لثبتت همزته في التصغير، فكنت تقول: (سُوَيْء)، والأجودُ أن يكون تصغيرَ (سواء) كما قالوا في عطاء: عُطَيٌّ.

قلت: وعلى رسم (السويء) وردت في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣) عن يحيى بن يعمر.

﴿وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ مِن الضَّلالةِ.

و﴿مَن﴾ في الموضعينِ للاستفهامِ، ومحلُّها[١] الرَّفعُ بالابتداءِ، ويجوزُ أن تكونَ الثَّانيةُ موصولةً، بخلافِ الأولى لعدمِ العائدِ، فتكونُ مَعطوفةً على محلِّ الجُملةِ الاستفهاميَّةِ المعلَّقِ عنها الفعلُ على أنَّ العلمَ بمعنى المعرفَةِ، أو على ﴿أَصْحَٰبُ﴾، أو على ﴿ٱلصِّرَٰطِ﴾ على أنَّ المُرادَ بِهِ النَّبيُّ.

وعنه عليهِ السَّلامُ: «مَن قرأَ طه أُعطِيَ يومَ القِيامَةِ ثوابَ المُهاجرينَ والأنصارِ».

قوله: «**والسُوَيُّ**»: بضمِّ السِّينِ وفتحِ الواوِ وتَشديدِ الياءِ، «**وهو تصغيرُه**»؛ أي: تَصغيرُ السُّوءِ[٢].

قال أبو حيَّان: ليسَ بجيِّدٍ، إذ لو كان تصغيرَ سَوءٍ لثبتَتْ هَمزَتُه في التَّصغيرِ، فكنتَ تقولُ: (سُوَيء)، والأجودُ أن يكونَ تصغيرَ سواءٍ كما قالوا في عَطَاءٍ: عُطَيٌّ[٣].

وقال الحَلَبيُّ: إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ جازَ فلا إيرادَ[٤].

وقال السَّفاقُسيُّ: يمكنُ أن تكونَ قُلِبَت الهَمزةُ ياءً ثمَّ أُدغمَ الياءُ في الياءِ كما قُلِبَت الهَمزةُ أيضًا ياءً في سواءٍ وعَطاءٍ.

قوله: «**مَن قرأَ سورَةَ طه أُعطِيَ يومَ القيامَةِ ثَوابَ المُهاجرينَ والأَنصَارِ**»: موضوعٌ[٥]، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالى أعلَمُ.

***

---

(١) في (ت): «ومحلهما».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٤٢٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٧٣).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ١٢٧).

(٥) قطعة من حديث أبي الموضوع ـ كما قال المصنف ـ في فضائل السور. انظر: «الفتح السماوي» (٢/ ٨٢٥). وتقدم الكلام عليه مراراً.

سُورَةُ الأَنبِيَاءِ

سُورَةُ الأَنْبِيَاءِ

مَكيَّةٌ، وهي مئةٌ واثنَتا عشرَةَ آيةً[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ (١) مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾.

﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ بالإضافةِ إلى ما مَضى. أو: عندَ اللهِ؛ كقولِه[2]: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (٦) وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧]، وقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

أو لأنَّ كلَّ ما هو آتٍ قَريبٌ، وإنَّما البعيدَ ما انقرضَ ومَضى.

واللامُ صِلَةٌ لـ﴿اقْتَرَبَ﴾ أو تأكيدُ الإضافةِ، وأصلُه: اقتربَ حِسابُ النَّاسِ، ثمَّ: اقتربَ للنَّاسِ الحِسابُ، ثمَّ: اقتربَ للنَّاسِ حِسابُهُم.

وخُصَّ الناسُ بالكُفَّارِ لتَقييدِهم بقولِه:

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٨٧)، وفيه: وهي مئة واثنتا عشرة آية في الكوفي، وإحدَى عشرةَ في عدد الباقين، اختلافها آية ﴿مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦] عدَّها الكوفي ولم يعدَّها الباقون.

(٢) في (أ) و(خ): «لقوله».

﴿وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ﴾؛ أي: في غفلةٍ مِن الحسابِ مُعرِضونَ عَن التَّفكُّرِ فيهِ، وهمَا خبرانِ للضَّميرِ، ويجوزُ أن يكونَ الظَّرفُ حالًا مِن المستكنِّ في ﴿مُّعۡرِضُونَ﴾.

﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ﴾ يُنبِّهُهُم عَن سِنَةِ الغفلةِ والجَهالةِ ﴿مِّن رَّبِّهِم﴾ صفةٌ لـ﴿ذِكۡرٖ﴾ أو صلةٌ لـ﴿يَأۡتِيهِم﴾.

﴿مُّحۡدَثٍ﴾ تنزيلُهُ ليكرِّرَ على أسماعِهِم التَّنبيهَ كي يَتَّعِظُوا، وقُرِئَ بالرَّفعِ(١) حملًا على المحلِّ.

﴿إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾: يَستهزِئونَ به ويَستَسخِرُونَ منه؛ لتَناهي غَفْلَتِهم وفَرْطِ إعراضِهِم عن النَّظرِ في الأمورِ والتَّفكُّرِ في العواقبِ.

﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ حالٌ مِن الواوِ.

قوله: «واللامُ صِلَةٌ لـ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾».

قال أبو حيَّان: يعني بقوله: صلة أنَّها تتعلَّقُ بـ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾(٢).

قوله: «أو تأكيدُ الإضافةِ وأصلُه: اقتربَ حِسابُ النَّاسِ، ثمَّ اقتربَ للناسِ الحِسابُ، ثمَّ اقتربَ للناسِ حِسابُهُم».

قال الطِّيبِيُّ: الأَصلُ: اقتربَ حِسابُ النَّاسِ فقُدِّمَ المضافُ إليه، وعُرِّفَ الحِسابُ تَعريفَ الجنسِ ليفيدَ ضربًا من الإيهامِ والتَّبيينِ، وعندَ التَّقديمِ احتيجَ إلى تقديرِ مُضافٍ؛ لأنَّه ليسَ صِلةَ ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾، فصار مثل: حسابٌ للناسِ الحسابُ،

---

(١) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٠)، و«الكشاف» (٥/ ٤٣٥)، و«البحر» (١٥/ ١٧٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٧٨).

فحُـذِفَ المُفسَّـرُ لدلالةِ المفسِّـرِ عليه، ولَمَّـا كانَ الحِسـابُ لا يتعدَّاهُم جـيءَ بضَميرِ النَّـاسِ ليعـودَ إليهـم فيحصل تأكيـدٌ آخرَ.

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: اقتربَ لِمُجازاةِ النَّاسِ حِسابُهُم فيكونُ ﴿لِلنَّاسِ﴾ مفعولًا له كقولِكَ: جئتُكَ للسَّمْنِ؛ أي: لحصولِه.

وقيل: إذا جعلَ اللامَ صِلَةً كانَ المُقتربُ له ـ أي المدنوُّ منه ـ مذكورًا، أو إذا جعلَ تأكيدًا للإضافةِ لم يَكُن مَذكورًا، انتهى(١).

وقال أبو حيَّان: جعلُ اللامِ تأكيدًا لإضافةِ الحسابِ إليهِم مع تقدُّمِ اللامِ ودُخولِها على الاسمِ الظاهرِ، لا نعلَمُ أحدًا يقول ذلك.

وأيضًا فيحتاجُ إلى ما يَتعلَّقُ به، ولا يمكنُ تَعلُّقُها بـ﴿حِسَابُهُمْ﴾ لأنَّه مصدرٌ موصولٌ ولا يَتقدَّمُ مَعمولُه عليه.

وأيضًا فالتَّوكيدُ يكونُ متأخرًا عن المؤكَّدِ.

وأيضًا فلَو أُخِّرَ في هذا التَّركيبِ لم يَصِحَّ(٢).

(٣) ـ ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

وكذلك: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾؛ أي: استمَعُوهُ جامِعينَ بينَ الاستهزاءِ به، والتَّلهِّي والذُّهولِ عَن التَّفكُّرِ فيه. ويجوزُ أن يكونَ الحال مِن واو ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ١٧٨).

وقُرِئَتْ بالرَّفعِ[1] على أنَّه خبرٌ آخرُ للضَّميرِ.

﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾: بالَغُوا في إخفائِها، أو جعَلُوها بحيثُ خَفِيَ تَناجيهِم بها.

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بدلٌ مِن واوِ (أسرُّوا) للإيماءِ بأنَّهُم ظلمُوا[2] فيما أَسرُّوا به.

أو فاعلٌ له والواوُ لعلامةِ الجمعِ.

أو مبتدأٌ والجملةُ المتقدِّمَةُ خبرُه، وأصلُه: وهؤلاءِ أسرُّوا النَّجوى، فوضعَ المَوصولُ موضِعَهُ تَسجيلًا على فعلِهِم بأنَّه ظلمٌ.

أو منصوبٌ على الذمِّ.

﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ بأسرِهِ في مَوضِعِ النَّصبِ بدلًا مِن ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ أو مفعولًا لقولٍ مُقدَّرٍ؛ كأنَّهُم استَدلُّوا بكونِه بَشرًا على كَذبِهِ في ادِّعاءِ الرِّسالَةِ لاعتقادِهِم أَنَّ الرَّسولَ لا يَكونُ إلَّا مَلَكًا، واستلزَمُوا منه أنَّ ما جاءَ بِهِ مِن الخَوارِقِ كالقرآنِ سحرٌ فأنكرُوا حضورَهُ، وإنَّما أَسرُّوا به تشاورًا في استنباطِ ما يهدمُ أمرَهُ ويُظهرُ فسادَهُ للنَّاسِ عامةً.

(٤) ـ ﴿قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿قُل رَّبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ جهرًا كانَ أو سِرًّا فضلًا عمَّا أسرُّوا به، وهو آكدُ مِن قولِهِ: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦] ولذلك اختيرَ هاهنا وليطابقَ قولَه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٣) عن عيسى، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٠) عن ابن أبي عبلة، و«البحر المحيط» (١٥/ ١٧٩) عنهما.

(٢) في (ض): «ظالمون».

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿قَالَ﴾[1] بالإخبارِ عن الرَّسولِ.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ فلا يَخفَى عليه ما يُسِرُّونَ[2] ولا ما يُضمِرُونَ.

(٥) ـ ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾.

﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ إضرابٌ لهم عَن قَولِهِم: هو سِحرٌ، إلى أنَّه تخاليطُ الأحلامِ، ثمَّ إلى أنَّه كلامٌ افتراهُ، ثمَّ إلى أنه قولُ شاعرٍ.

والظَّاهرُ أنَّ (بل) الأولى لتَمامِ حكايةٍ والابتداءِ بأخرى، أو للإضرابِ عَن تَجاوُزِهم في شأنِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ وما ظهرَ عليهِ مِن الآياتِ إلى تَقاوُلِهم في أمرِ القُرآنِ، والثَّانيةُ والثالثةُ لإضرابِهم عن كونِه أباطيلَ خُيِّلَت إليه وخلَّطَتْ عليه إلى كونِه مفترياتٍ اختلقَها مِن تِلقاءِ نَفسِه، ثمَّ إلى أنَّه كلامٌ شِعريٌّ يُخَيِّلُ إلى السَّامعِ معانيَ لا حقيقةَ لها ويرغِّبُه فيها.

ويجوزُ أَنْ يكونَ الكلُّ مِن اللهِ تنزيلًا لأقوالِهم في دَرجِ الفَسادِ؛ لأنَّ كونَه شِعرًا أبعدُ مِن كونِه مُفترًى؛ لأنَّه مَشحونٌ بالحَقائقِ والحِكَمِ ليسَ فيه[3] ما يناسبُ قولَ الشُّعراءِ، وهو مِن كونِه أحلامًا؛ لأنَّه مُشتَمِلٌ على مغيباتٍ كَثيرةٍ طابقَت الواقعَ، والمُفتَرَى لا يكونُ كذلك بخلافِ الأحلامِ، ولأنَّهم جرَّبُوا رسولَ اللهِ ﷺ نَيِّفًا وأربعينَ سنةً وما سَمِعُوا منه كذبًا قطُّ، وهو مِن كونِه سحرًا لأنَّه يُجانِسُه مِن حيثُ إنَّهما مِن الخَوارقِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٥٤).

(٢) في (ض): «ما يبرزون».

(٣) في (أ) و(ت): «فيها».

﴿فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾؛ أي: كما أرسلَ به الأوَّلونَ مثلَ اليدِ البَيضاءِ والعَصَا وإبراءِ الأكمَهِ وإحياءِ المَوْتَى، وصِحَّةُ التَّشبيهِ مِن حيثُ إنَّ الإرسالَ يَتضمَّنُ الإتيانَ بالآيةِ.

قوله: «إضرابٌ لهم عَن قولهم: هو سحرٌ إلى أنه تخليطُ الأحلامِ..» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: الإضرابُ في الوجهِ الأوَّلِ واقعٌ في كلامِ الكَفَرةِ، فإنَّه تعالى حاكٍ إضرابَهُم الواقعَ في كلامِهِم.

وفي الثَّاني الإضرابُ واقِعٌ في كلامِ الله تعالى وأنَّه تَعالى يحكي كلامَهُم.

وفي الوجهِ الأوَّلِ إشكالٌ لأنَّه لو أُرِيدَ ذلك لقيل[1]: لقالوا: بَلْ أَضغاثُ أَحلامٍ.

ويمكنُ أَنْ يقالَ إنَّ (قالوا) زيادةُ تأكيدٍ لِمَا تضمَّنَ قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ من القولِ، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿قل رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ فإنَّه يدلُّ على أنَّه صدرَ مِنهُم قولًا سِرًّا لطولِ الكَلامِ[2].

(٦ ـ ٧) ـ ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ۝٦ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ﴾: مِن أهلِ قريةٍ ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ باقتراحِ الآياتِ لَمَّا جاءَتْهُم ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ لو جِئتَهُم بها وهم أَعتَى مِنهُم.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ عدمَ الإتيانِ بالمقترحِ للإبقاءِ عليهِم؛ إذ لو أَتَى به ولم يُؤمِنُوا استوجبوا عذابَ الاستئصالِ كمَنْ قبلَهُم.

---

(١) «لقيل» ليس في (ن).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٩٤).

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾

جوابٌ لقَولِهِم: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ فأمرَهُم أن يسألُوا أهلَ الكتابِ عَن حالِ الرُّسُلِ المُتقدِّمَةِ لتزولَ عَنْهُم الشُّبهَةُ، والإحالةُ إليهِم: إمَّا للإلزامِ فإنَّ المُشركينَ كانوا يُشاوِرُونَهُم في أمرِ النَّبيِّ ويَثِقونَ بقَولِهِم، أو لأنَّ[1] إخبارَ الجَمِّ الغَفيرِ يوجِبُ العلمَ وإن كانوا كفارًا.

وقرأ حفصٌ: ﴿نُوحِىٓ﴾ بالنُّونِ[2].

(٨ ـ ١٠) ـ ﴿ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ﴿٨﴾ ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ فَأَنجَيْنَٰهُمْ وَمَن نَّشَآءُ وَأَهْلَكْنَا ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٩﴾ لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾.

﴿ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ﴾ نفيٌ لِمَا اعتقَدُوا أنَّها مِن خواصِّ الملَكِ عَن الرسلِ؛ تَحقيقًا لأنَّهُم كانوا أبشارًا مِثلَهُم.

وقيلَ: جوابٌ لقَولِهِم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧]، ﴿وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ﴾ توكيدٌ وتقريرٌ له، فإنَّ التَّعيُّشَ بالطَّعامِ مِن تَوابعِ التَّحليلِ المؤدِّي إلى الفناءِ.

وتوحيدُ الجَسدِ لإرادةِ الجنسِ، أو لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ، أو على حذفِ المضافِ، أو تأويلِ الضَّميرِ بكلِّ واحدٍ، وهو جسمٌ ذو لونٍ ولذلك لا يطلَقُ على الماءِ والهواءِ، ومنه الجِسَادُ للزَّعفرانِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «أو أن».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٣٠).

وقيل: جسمٌ ذو تركيبٍ؛ لأنَّ أصلَهُ لجمعِ[1] الشَّيءِ واشتِدادِهِ.

﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾؛ أي: في الوعدِ ﴿فَأَنجَيْنَاهُمْ وَمَن نَّشَاءُ﴾ يعني: المؤمنينَ بهم، ومَن في إبقائِه حكمةٌ كمَن سيُؤمِنُ هو أو أحَدٌ من ذريتِه، ولذلك حُمِيَت العربُ من عذابِ الاستئصالِ.

﴿وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾ في الكفرِ والمَعاصِي.

﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ يا قُرَيشُ ﴿كِتَابًا﴾ يعني: القرآنَ ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾: صيتُكُم؛ كقَولِه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أو: مَوعِظَتُكُم، أو: ما تطلبونَ بهِ حُسْنَ[2] الذِّكرِ مِن مَكارِمِ الأَخلاقِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتُؤمِنُونَ.

(١١ - ١٣) - ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾.

﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ واردةٌ عَن غَضبٍ عَظيمٍ؛ لأنَّ القصمَ كسرٌ يُبِينُ تلاؤمَ الأجزاءِ، بخلافِ الفَصْمِ.

﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ صِفَةٌ لأَهلِها، وُصِفَت بها لَمَّا أُقِيمَت مقامَه.

﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا﴾: بعد إهلاكِ أَهلِها ﴿قَوْمًا آخَرِينَ﴾ مكانَهم.

﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا﴾: فلَمَّا أَدرَكُوا شدَّةَ عَذابِنَا إدراكَ المُشاهَدِ المحسوسِ،

---

(١) في (ض) و(ت): «تجمع».

(٢) في هامش (أ): «في نسخة: جنس».

والضَّميرُ للأهلِ المحذوفِ ﴿إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾: يَهربونَ مُسرعينَ راكِضين دوابَّهُم، أو مشبَّهينَ بهم من فرطِ إسراعِهم.

﴿لَا تَرْكُضُوا﴾ على إرادةِ القَولِ؛ أي: قيلَ لَهُم استهزاءً: ﴿لَا تَرْكُضُوا﴾ إمَّا بلِسانِ الحالِ أو المقالِ، والقائلُ مَلَكٌ، أو مَن ثَمَّ مِن المؤمنينَ.

﴿وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ﴾ مِن التَّنعُّمِ والتَّلذُّذِ، والإترافُ: إبطارُ النِّعمةِ ﴿وَمَسَاكِنِكُمْ﴾ التي كانَتْ لَكُم ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ غدًا عَن أَعمالِكُم، أو: تعذَّبونَ، فإنَّ السُّؤالَ مِن مقدِّماتِ العَذابِ، أو: تُقصدونَ للسُّؤالِ والتَّشاوُرِ في المهامِّ والنَّوازلِ.

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (١٤) فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾.

﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ لَمَّا رَأَوا العَذابَ ولم يروا وجهَ النَّجاةِ فلذلك لم يَنفَعْهُم.

وقيلَ: إنَّ أهلَ حَضُورَ[1] مِن قرى اليمنِ بُعثَ إليهِم نبيٌّ فقتلوهُ، فسلَّطَ اللهُ عليهِم بُخْتُنَصَّرَ فوضعَ السَّيفَ فيهم، فنَادَى مُنادٍ مِن السَّماءِ: يا لثاراتِ الأنبياءِ، فنَدِمُوا وقالوا ذلك[2].

﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾: فما زالوا يُردِّدُونَ ذلك، وإنَّما سَمَّاه دَعْوَى لأنَّ المُوَلوِلَ كأنَّه يدعو الويلَ ويقول: يا ويلُ تعالَ فهذا أوانُكَ، وكلٌّ مِن ﴿تِلْكَ﴾ و﴿دَعْوَاهُمْ﴾ يحتمِلُ الاسميَّةَ والخبريَّةَ[3].

---

(١) حضور: بالفتح ثم الضم وسكون الواو وراء، بلدة باليمن من أعمال زبيد. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٢٧٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٤٧) عن وهب.

(٣) قوله: «يحتمل الاسمية والخبرية»؛ أي: يحتملُ أن يكونَ اسم ﴿زَالَت﴾ أو خبرَها.

﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا﴾: مثلَ الحَصيدِ، وهو النَّبتُ المحصودُ ولذلك لم يُجمَع.
﴿خَٰمِدِينَ﴾: ميتينَ، مِن خَمَدَت النَّارُ، وهو مع ﴿حَصِيدًا﴾ بمنزلةِ المفعولِ الثَّاني كقَولِك: جعلتُه حلوًا حامضًا، إذ المعنى: وجَعَلْنَاهُم جامعينَ لِمُماثلةِ الحَصيدِ والخُمودِ، أو صفةٌ له(١)، أو حالٌ مِن ضَميرِه.

قوله: «يا لثاراتِ الأَنبياءِ».

في «النهاية»: أي: يا أهلَ ثاراتِهِم ويا أيُّها الطَّالبونَ بدَمِهم، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، فيكونُ قَد نادى طالِبِي الثَّأرِ ليُعينوهُ على استيفائِه وأَخذِه(٢).

قوله: «وقوله: وكلٌّ مِن ﴿تِّلْكَ﴾ و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ يحتمِلُ الاسميَّةَ والخَبريَّةَ».

قال الطِّيبيُّ: فيه نظرٌ، لأنَّ (تلك) اسمٌ لفظًا أو معنًى لأنَّ المعنى: لا زالت تلكَ الدَّعوى دعواهُم، ولأنَّ الاسمَ المُبهَمَ أشدُّ توغُّلًا في التَّعريفِ مِن الإضافةِ لأنَّه تقريبٌ(٣) مِن المُضمَرِ على أنَّه مُقدَّمٌ(٤).

قوله: «جامعينَ لمُماثلَةِ الحَصدِ والخُمودِ».

قال الطِّيبيُّ: يعني كما يجتمِعُ الحُلوُ والحامِضُ في مَعنًى واحدٍ وهو المُرُّ، كذلك الحَصدُ والخُمودُ؛ لأنَّ النَّارَ إذا خمدَتْ فصارَتْ رمادًا كانَتْ كالزرعِ المَحصودِ المدقوقِ(٥).

---

(١) قوله: «أو صفة له»؛ أي: أو ﴿خَٰمِدِينَ﴾ صفة لـ ﴿حَصِيدًا﴾.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (ثأر)، (١/ ٢٠٤).

(٣) في (ز) و(ن): «قريب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٠٥).

(٥) المصدر السابق (١٠/ ٣٠٥).

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾.

﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ وإنَّما خلَقْناها مَشحونةً بضُروبِ البَدائعِ تبصرةً للنُّظَّارِ، وتذكرةً لذَوِي الاعتبارِ، وتسبيبًا لِمَا ينتظِمُ به أمورُ العبادِ في المعاشِ والمعادِ، فيَنبَغِي أن يَتسلَّقُوا بها إلى تحصيلِ الكَمال، ولا يغترُّوا بزخارِفِها فإنَّها سريعةُ الزَّوالِ.

﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا ﴾ ما يُتلهَّى به ويُلعبُ ﴿ لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾: مِن جِهةِ قُدرَتِنا، أو: مِن عندِنَا ممَّا يَليقُ بحَضرَتِنَا مِن المُجرَّداتِ، لا مِن الأجسامِ المَرفوعةِ والأجرامِ المبسوطةِ كعادَتِكُم في رفعِ السُّقوفِ وتَزويقِهَا وتَسوِيَةِ الفُرشِ وتَزيينِها.

وقيل: اللهوُ: الولدُ بلغةِ اليَمنِ[١]، وقيل: الزَّوجةُ. والمرادُ الردُّ على النَّصارَى.

﴿ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ ذلك، ويدلُّ على جوابِه الجوابُ المُتقدِّمُ.

وقيل: ﴿ إِنْ ﴾ نافيةٌ والجملةُ كالنَّتيجةِ للشَّرطيَّةِ.

(١٨) ـ ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾.

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ ﴾ إضرابٌ عَن اتِّخاذِ اللَّهوِ[٢]، وتَنزيهٌ لذَاتِه عَن اللَّعبِ؛ أي: بل مِن شَأنِنا أنْ نُغلِّبَ الحَقَّ الذي مِن جُملَتِه الجَدُّ على الباطلِ الذي مِن عِدادِه اللهوُ.

(١) رواه الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٢٠٠) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (خ): «الولد».

﴿فَيَدۡمَغُهُۥ﴾: فيمحقُهُ، وإنَّما استعارَ لذلك القذفَ وهو الرَّميُ البَعيدُ المُستلزمُ لصَلابةِ المَرميِّ، والدَّمغُ الذي هو كسرُ الدِّماغِ بحيثُ يشقُّ غشاءه المؤدِّي إلى زهوقِ الرُّوحِ = تَصويرًا لإبطالِه ومُبالغَةً فيه.

وقُرِئَ: (فيَدْمَغَهُ) بالنَّصبِ(١) كقولِه:

سَـأَتْرُكُ مَنْزِلِـي لِبَـنِي تَـمِـيـمٍ ... وَأَلْـحَقَ بِالحِجَـازِ وَأَسْـتَرِيحَا(٢)

ووجهُهُ معَ بُعدِه: الحَملُ على المعنى، والعَطفُ(٣) على الحقِّ.

---

(١) نسبت لعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤).

(٢) البيت دون نسبة في «الكتاب» (٣/ ٣٩ و٩٢)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٧٣)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٥٦)، و«المحتسب» (١/ ١٩٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٥٢٢).

قال البغدادي: (والبيت لم يعزه أحدٌ من خَدَمة كتاب سيبويه إلى قائلٍ معين، ونسبه العينيُّ [في «المقاصد» (٤/ ١٨٧٢)] وتَبعهُ السيوطيّ في «أبيات المغني» [١/ ٤٩٧] إلى المغيرة بن حَبْناءَ بن عمرو بن ربيعة الحَنظلي التَّميمي، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه).

قال الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ٣١٢): قال النحاة: لا ينتصِب بإضمار (أن) بعد الكلام الموجَب، لا يقال: (يقومُ زيدٌ فيغضبَ) إلا في الضرورة كما في هذا البيت؛ لأن إضمار (أنْ) إنما يجبُ إذا لم يتَّسق الكلامُ بإدخال الثاني تحت حُكم الأول، فينصب الثاني إظهاراً لإرادة المخالفة، وفي الموجَب هما متحِدا الحكم، فكأن الشاعر توهَّم معنًى غيرَ الموجَب في الأول إما بالتمني أو بالشرط فنصب بعد الفاء.

قال: ووجه ضعفه: أنه ليس في جواب الستة، والعذر: أن فعل المضارع كالتمني والترجي في كونهما مترقَّبين.

(٣) قوله: «ووجهه مع ما بعده الحمل على المعنى، والعطف على الحق»؛ أي: أنْ يقال: بل نقذفُ بأنْ نُحِقَّ الحقَّ فيدمغَ الباطلَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٦٩).

﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ هالِكٌ، والزُّهوقُ: ذَهابُ الرُّوحِ، وذكرُه لتَرشيحِ المَجازِ(١).
﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾: ممَّا تَصِفُونَه به ممَّا لا يَجوزُ عليه، وهو في مَوضعِ الحالِ، و(ما) مصدريَّةٌ أو مَوصولَةٌ أو مَوصوفَةٌ.

قوله: «وإنَّما استعارَ لذلك القذفَ..» إلى آخره.

قال صاحِبُ «المفتاح»: أصلُ استعمالِ القَذفِ والدَّمغِ في الأجسامِ، ثمَّ استُعيرَ القَذفُ لإيرادِ الحَقِّ على الباطلِ، والدَّمغُ لإذهابِ الباطلِ، فالمستعارُ منه حِسيٌّ، والمستعار له عَقليٌّ(٢).

قوله: «ووَجهُهُ مع بُعدِه: الحَملُ على المَعنى».

قال الطِّيبيُّ: ووجهُ بعدِه: أنَّه ليس في جوانبِ الشَّبهِ والعُذرِ أن فعل المضارعِ كالتَّرجِّي والتَّمنِّي في كونهما مُترقِّبين(٣).

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾.

﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خلقًا ومُلكًا ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ يَعني: الملائكةَ المُنزَّلينَ مِنهُ ـ لكَرامَتِهم عليه ـ مَنزِلَةَ المُقرَّبينَ عندَ الملوكِ، وهو مَعطوفٌ على ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وإفرادُه للتَّعظيمِ، أو لأنَّه أعَمُّ منه مِن وَجهٍ، أو المرادُ به نَوعٌ مِن الملائكةِ مُتعالٍ عَن التَّبوُّؤِ في السَّماءِ والأَرضِ، أو مُبتَدأٌ خبرُه:

---

(١) قوله: «لترشيح المجاز»؛ أي: في إطلاقِ القذفِ على دحضِ الحقِّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٦٩).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٩٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣١٢).

﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ لا يَتعظَّمونَ عنها ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾: ولا يَعْيَوْنَ مِنها.

وإنَّما جِيءَ بالاستحسارِ الذي هو أبلَغُ مِن الحُسورِ تنبيهًا على أنَّ عِبادَتَهُم بثِقَلِها ودَوامِهَا حقيقةٌ بأَنْ يُستَحْسَرَ مِنْهَا ولا يَستحسِرونَ.

﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾: يُنزِّهونَهُ ويُعظِّمونَهُ دائمًا ﴿لَا يَفْتُرُونَ﴾ حالٌ مِن الواوِ في ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ وهو استئنافٌ أو حالٌ مِن ضميرٍ قبلَهُ(١).

قوله: «وإنَّما جيءَ بالاستحسارِ الذي هو أبلَغُ مِن الحسورِ..» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ السِّينَ فيه طلبُ الحسورِ(٢)، ولا طَلَبَ هنا، فدلَّ عَلى المُبالغةِ، فنَفيُ الأبلغِ لا يفيدُ نفيَ الأَدْوَنِ، فيفيدُ إثباتَ التَّعجُّبِ مطلقًا، والحالُ أنَّهم لا يَتعبونَ رأسًا.

وأجابَ أنَّ في بناءِ المُبالغةِ إشعاراً بأنَّ ما هم فيه من الطَّاعاتِ في غايةٍ من الثِّقَلِ والتَّعبِ، وإن كانوا لا يتعبونَ، نحو قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] في أحدِ وَجهَيهِ، وهو أنَّ الذَّنبَ في العِظَمِ بحيثُ إنَّ مَن نظرَ إلى العذابِ العظيمِ علمَ أنَّ الذَّنبَ ما هو، لأنَّ عِظَمَ العُقوبَةِ بحسبِ عِظَمِ الجِنايةِ(٣).

(٢١ ـ ٢٣) ـ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾.

﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً﴾: بل أتَّخذُوا، والهمزةُ لإنكارِ اتِّخاذِهِم.

---

(١) قوله: «أو حال من ضمير قبله»؛ أي: من ضمير ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ أو ﴿يَسْتَحْسِرُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٧٠).

(٢) كذا في (ن) و«فتوح الغيب»، وفي (ز) و(س): «الخسور».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ صفةٌ للآلهةِ[١]، أو متعلقةٌ بالفعلِ على مَعنى الابتداءِ، وفائِدَتُها: التَّحقيرُ دونَ التَّخصيصِ.

﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ المَوْتى، وهم وإن لم يُصَرِّحُوا به لكِنْ لزمَ ادِّعاؤهُم لها الإلهيةَ، فإنَّ مِن لوازِمِها الاقتدارُ على جميعِ المُمكِنَاتِ، والمرادُ به: تَجهيلُهُم والتَّهكُّمُ بهم، وللمُبالغةِ في ذلك زِيدَ الضَّميرُ الموهِمُ لاختصاصِ الإنشارِ بِهِم.

﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾: غيرُ اللهِ، وُصِفَ بـ﴿إِلَّا﴾ لَمَّا تَعذَّرَ الاستثناءُ؛ لعدمِ شُمولِ ما قبلَها لِمَا بعدَها، ودلالتِه على مُلازمةِ الفَسادِ لكونِ الآلهةِ فيهِمَا دونَهُ، والمرادُ: مُلازَمَتُه لكونِها مُطلقًا أو معَهُ، حملًا لها على (غيرٍ)[٢] كما استُثْنَى بـ(غير) حملًا عليهَا.

ولا يجوزُ الرَّفعُ على البَدلِ لأنَّه مُتفرِّعٌ على الاستثناءِ، ومَشروطٌ بأَنْ يكونَ في كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ.

---

(١) في (ت): «الآلهة».

(٢) قوله: «لعدم شمول ما قبلها لما بعدها»؛ أي: لكونه نكرةً في مقام الإيجاب «ودلالتِه»؛ أي: الاستثناءِ، وهو بالجرِّ عطف على (شمولِ). «على ملازمة الفساد» متعلق بـ (دلالتِه)؛ «لكون الآلهة» متعلق بـ(ملازمة) «فيهما»؛ أي: في السماوات والأرض «دونه»؛ أي: دون اللهِ؛ أي: وصف بـ ﴿إِلَّا﴾ عند تعذُّرِ الاستثناء؛ لعدم الشمولِ المذكورِ، وهو ظاهرٌ، ولعدم دلالة الاستثناء على ملازمة الفساد لوجود آلهةٍ فيهما غيرِ الله؛ إذ الاستثناءُ إنما يدلُّ على ضدِّ ذلك؛ إذ المعنى عليه: لو كان فيهما اللهُ لفسَدَتا، وهو فاسدٌ وإليه أشار بقوله: «والمراد»؛ أي: من الآيةِ شيئان: أحدهما: «ملازمته»؛ أي: الفسادِ «لكونها»؛ أي: الآلهةِ؛ أي: لوجودِها «مطلقاً»؛ أي: عن التقييدِ بكونِها معَ اللهِ، «أو معه»، وثانيهما: انتفاؤه؛ لوجودِه تعالى وحدَه «حملاً لها» تعليلٌ لقوله: «وصف بـ﴿إِلَّا﴾». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٧٠).

﴿لَفَسَدَتَا﴾: لبطلتَا؛ لِمَا يكونُ بينَهُما مِن الاختلافِ والتَّمانعِ، فإنَّها إنْ توافَقت في المرادِ تطاردَتْ عليه القُدَرُ، وإن تَخالَفَت فيه تَعاوَقَتْ عنهُ.

﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ المحيطِ بجَميعِ الأَجسامِ الذي هو محلُّ التَّدابيرِ ومَنشأُ المَقاديرِ.

﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ مِن اتِّخاذِ الشَّريكِ والصَّاحِبَةِ والولدِ.

﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لعَظمتِهِ وقوَّةِ سُلطانِهِ وتَفرُّدِه بالأُلوهيَّةِ والسَّلطنَةِ الذَّاتيَّةِ ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ لأنَّهم مَملوكونَ مُستَعْبدونَ، والضَّميرُ للآلهة أو للعِبادِ.

قوله: «وللمُبالغَةِ في ذلك زيدَ الضَّميرُ الموهمُ لاختصاصِ الإنشارِ بهم».

قال ابن المُنيِّرِ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ أداةَ الحصرِ مفقودةٌ، وليسَ مِن قبيلِ: صَديقِي زَيدٌ، فإنَّ المبتدأَ في الآيةِ أخَصُّ شيءٍ لأنَّه من جملةِ المبصراتِ[(١)].

وقال الطِّيبِيُّ: (هم) في قولِه: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ للدَّلالةِ على قوةِ أمرِهِم فيما أسندَ إليهم لا على الاختصاصِ[(٢)].

قوله: «ولا يجوزُ الرَّفعُ على البَدلِ لأنَّه مُتفرعٌ على الاستثناءِ، ومشروطٌ بأن يكونَ في كلامٍ غير موجَبٍ».

قال ابنُ الحاجبِ: (لو) بمنزلَةِ (إنْ) الكلامُ معه موجبٌ لأنَّ النَّفيَ المَعنويَّ لا يجري مجرى النَّفيِ اللَّفظيِّ، أَلَا ترى أنَّكَ تقولُ: (أتى القومُ إلا زيدًا) بالنَّصبِ ليس إلا، ولو كانَ النَّفيُ المَعنويُّ كاللفظيِّ لجازَ: (أتى القَومُ إلا زيدٌ) بالرَّفعِ، وكان

---

(١) في «الانتصاف»: «لأنه ضمير»، انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٠٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣١٦).

المختارُ وهاهنا أولى؛ إذ النَّفيُ في (أتى) محقَّقٌ غيرُ مقدَّرٍ وفي (لو) مقدرٌ[(١)].

وقال صاحبُ «الكشف»: وممَّا يدلُّ على بطلانِ القَوْلِ بالبدلِ: هو أنَّ قولكَ (ما جاءَني القومُ إلَّا زيدٌ) ونحوه ممَّا يكونُ ما بعدَ (إلا) بدلًا ممَّا قبلَها عائدًا إلى الإثباتِ فمَعنى: ما جاءَني القومُ إلَّا زيدٌ: جاءني زيدٌ. فكذلك هاهنا: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لو كان بدلًا لكانَ مَعناه: لو كانَ فيهِما اللهُ لفَسَدتا، فثبتَ أنَّ قولَه: (إلَّا اللهُ) بمَنزلَةِ الوَصفِ لـ﴿ءَالِهَةٌ﴾.

وقال ابنُ مالكٍ في «شرح التسهيل»: ولا يجوزُ أنْ يجعلَ (الله) بدلًا؛ لأنَّ مِن شرطِ البدلِ في الاستثناءِ صِحَّةُ الاستغناءِ به عن الأوَّلِ، وذلك ممتنعٌ بعدَ (لو) كما يمتنعُ بعدَ (إن)؛ فإنَّهُما حرفَا شرطٍ والكلامُ معهما مُوجَبٌ[(٢)].

(٢٤) - ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡۖ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّۖ فَهُم مُّعۡرِضُونَ﴾.

﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ كرَّره استعظامًا لكُفرِهم واستِفظاعًا لأَمرِهِم، وتَبكيتًا وإظهارًا لجَهْلِهم، أو ضَمًّا لإنكارِ ما يكونُ لَهُم سندًا مِن النَّقلِ إلى إنكارِ ما يكونُ لهم دليلًا مِن العَقلِ، على مَعنى: أَوَجَدُوا آلهةً يُنشِرونَ الموتى فاتَّخذوهُمْ آلهةً لِمَا وجدُوا فيهِمْ مِن خواصِّ الأُلوهيَّةِ، أو وجدُوا في الكتبِ الإلهيَّةِ الأمرَ بإشراكِهِم فاتَّخذوهُمْ مُتابعةً للأمرِ؟!! ويعضُدُ ذلك أنَّه رتَّبَ على الأوَّلِ ما يدلُّ على فسادِهِ عَقْلًا، وعلى الثَّاني ما يَدُلُّ على فسادِهِ نَقْلًا.

---

(١) انظر: «الإيضاح» لابن المفصل (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٩٨)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٣١٩ - ٣٢٠)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ على ذلك إمَّا مِن العَقلِ أو مِن النَّقلِ، فإنَّه لا يَصِحُّ القَولُ بما لا دَليلَ عليه، كيفَ وقد تَطابَقَتِ الحُجَجُ على بطلانِه عقلًا ونقلًا.

﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي﴾ مِن الكتبِ السَّماويَّةِ، فانظرُوا هل تجدونَ فيها إلَّا الأمرَ بالتَّوحيدِ والنَّهيَ عَن الإشراكِ؟

والتَّوحيدُ لمَّا لَمْ يَتوقَّفْ[1] على صِحَّتِه بعثةُ الرُّسلِ وإنزالُ الكتبِ صحَّ الاستدلالُ فيه بالنَّقلِ.

و﴿مَنْ مَعِيَ﴾: أمَّتُه، و﴿مَنْ قَبْلِي﴾: الأممُ المتقدِّمةُ، وإضافةُ الذِّكرِ إليهم لأنَّه عِظَتُهم.

وقُرِئَ بالتَّنوينِ والإعمالِ[2]، وبه وبـ(مِن) الجارَّةِ[3] على أنَّ (مع) اسمٌ هو ظرفٌ كـ: قَبلُ وبَعدُ وشِبْهِهما، وبِعَدَمِها[4].

---

(١) في (ض): «لما لم يكن متوقفاً» وفي الهامش كالمثبت وعليها «أصح».

(٢) أي: (ذكرٌ مَن معي وذكرٌ مَن قبلي) و(مَن) مفعولٌ مَنصوبٌ بالذِّكر كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥] وهو الأصل، والإضافةُ من إضافةِ المَصدر إلى المفعول. انظر: «الكشاف» (٥/ ٤٥٣) ولم ينسبها، وذكرها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٠٠) عن الأويسي عن أبي جعفر.

(٣) أي: (ذكرٌ مِن معي وذكرٌ مِن قبلي)، نسبت ليحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«المحتسب» (٢/ ٦١)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٠)، ودون نسبة في «الكشاف» (٥/ ٤٥٣).
قال الزمخشري: وإدخالُ الجارِّ على (مع) غريبٌ، والعُذرُ فيه: أنَّه اسمٌ هو ظرفٌ نحو: قبلُ وبعدُ وعندَ ولَدُنْ وما أشبَه ذلك، فدَخل عليه (مِن) كما يَدخل على أخواته.

(٤) أي: (ذكرٌ معي وذكرٌ قبلي). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن طلحة، ودون نسبة في «الكشاف» (٥/ ٤٥٤).

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ﴾ ولا يُميِّزونَ بينَهُ وبينَ الباطلِ.

وقُرِئَ: (الحَقُّ) بالرَّفعِ[1] على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ وُسِّطَ للتَّوكيدِ بينَ السَّببِ والمُسبَّبِ.

﴿فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ مِن التَّوحيدِ واتِّباعِ الرَّسولِ مِن أَجلِ ذلك.

قوله: «وقرئَ (الحقُّ) بالرَّفعِ على أنَّه خبرٌ مَحذوفٌ».

قال ابنُ جنِّي: هي قراءَةُ الحسنِ وابن مُحيصن[2].

قال صاحبُ «المرشد»: ويجوزُ حينئذٍ الوقفُ على قولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ ويبتدئ: (الحقُّ) بمعنى: هو الحق[3].

(٢٥ ـ ٢٧) ـ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا يُوحَى إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[4] تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ، فإنَّ ﴿ذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾ مِن حيثُ إنَّه خبرٌ لاسمِ الإشارةِ مخصوصٌ بالمَوجودِ بينَ أَظهُرِهم وهو الكتبُ الثَّلاثةُ.

وقرأ حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِ﴾ بالنون وكسر الحاء[5].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٦١)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٠)، عن الحسن وابن محيصن.

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٦١).

(٣) انظر: «المرشد في الوقف والابتداء» لأبي محمد الحسن بن علي العماني (ص: ٣٩٩).

(٤) قوله: ﴿يُوحَى﴾ من (ض)، وفي باقي النسخ: ﴿نُوحِيَ﴾ وهما سبعيتان كما سيأتي.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٥٤).

﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ نزلَتْ في خُزاعةَ حيثُ قالوا: الملائكةُ بناتُ اللهِ[1].

﴿سُبْحَانَهُ﴾ تنزيهٌ له عَن ذلك ﴿بَلْ عِبَادٌ﴾: بل هُم عبادٌ مِن حَيثُ إنَّهم مَخلوقونَ وليسوا بأَولادٍ ﴿مُكْرَمُونَ﴾: مُقرَّبونَ، وفيه تَنبيهٌ على مَدْحَضِ القومِ.

وقُرِئَ بالتَّشديدِ[2].

﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾: لا يَقولونَ شيئًا حتى يقولَه كمَا هو دَيدَنُ العَبيدِ المُؤدَّبين، وأصلُه: لا يسبقُ قولُهم قولَهُ، فنُسبَ السَّبْقُ إليهم[3] وجُعلَ القولُ محلَّهُ وأداتَهُ تَنبيهًا على استهجانِ السَّبقِ المعرَّضِ به للقائلينَ على اللهِ ما لم يَقُلْهُ، وأُنيبَ اللامُ عن الإضافةِ[4] اختصارًا وتَجافيًا عَن تَكريرِ الضَّميرِ.

وقُرِئَ: (لا يَسبُقُونَه) بالضمِّ[5] مِن سابَقْتُه[6] فسبقْتُه أَسْبُقُه.

﴿وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾: لا يعملونَ قَطُّ ما لم يَأمُرْهُم به.

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (٢٨) وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾.

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾: لا تَخْفَى عليه خافِيَةٌ ممَّا قدَّمُوا وأَخَّرُوا،

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٨/ ١١٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن عكرمة.

(٣) في (ت): «فنسب السبق إليه وإليهم»، وفي (ض): «فنسب السبق إليه إليهم».

(٤) قوله: «وأنيبت اللام»؛ أي: في ﴿بِالْقَوْلِ﴾ «عن الإضافة»؛ أي: بأن يقال: بقولهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٧٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن بعضهم.

(٦) كتب تحتها في (ت): «غالبته».

وهـو كالعِلَّـةِ لِمَا قبلَهُ والتَّمهيـدِ لِمَا بعدَهُ، فإنَّهُـم لإحاطَتِهِم بذلك يَضبِطُونَ أنفُسَـهُم ويراقبونَ أحوالَهُم.

﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ أنْ يُشـفعَ لـه مَهابـةً منـه ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ﴾: عَظَمتِـهِ ومَهابَتِـه ﴿مُشْفِقُونَ﴾: مُرتَعِـدُونَ.

وأصلُ الخَشيةِ: خوفٌ مَع تَعظيمٍ، ولذلك خُصَّ بها العُلماءُ، والإشفاقُ: خوفٌ مع اعتناءٍ، فإنْ عُدِّيَ بـ(مِن) فمَعنى الخوفِ فيه أظهَرُ، وإن عُدِّيَ بـ(على) فبالعكسِ.

﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ﴾: مِن الملائكةِ، أو: مِـن الخَلائقِ ﴿إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ يريدُ به نَفْيَ البُنوَّةِ[1] وادِّعاءِ ذلك عَن الملائكةِ، وتهديدَ المشركينَ بتَهديدِ مُدَّعي الرُّبوبيَّةِ.

﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: مَن ظَلَمَ بالإشراكِ وادِّعاءِ الرُّبوبيَّةِ.

(٣٠) - ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: أَوَلَمْ يَعْلَمُوا. وقرأ ابنُ كثيرٍ بغيرِ واوٍ[2].

﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا﴾: ذاتَ رتـقٍ، أو: مَرْتُوقَتَيْـنِ، وهـو الضـمُّ والالتحـامُ؛ أي: كانَتا شيئًا واحدًا وحقيقـةً مُتَّحدَّةً ﴿فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ بالتَّنويـعِ والتَّمييزِ.

أو كانت السَّماواتُ واحدةً ففُتِقَتْ بالتَّحريكاتِ المُختَلِفَةِ حتى صارَتْ أفلاكًا، وكانت الأرضونَ واحدةً فجُعِلَت باختلافِ كَيفيَّاتِها وأَحوالِها طَبقاتٍ وأَقاليمَ[3].

---

(١) في (خ): «الربوبية»، وفي (ض): «التفوه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٨)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٣) في (ض) و(ت): «أو أقاليم».

وقيل: كانتا بحيثُ لا فُرجَةَ بينَهُمَا ففُرِجَ.

وقيل: كانتَا رتقًا لا تمطِرُ ولا تنبتُ، ففتَقْنَاهما بالمطرِ والنَّباتِ، فيكونُ المرادُ بالسَّماواتِ سَماءَ الدُّنيَا وجمعُها باعتبارِ الآفاقِ، أو السَّماواتِ بأَسرِهَا على أنَّ لَها مَدخلًا مّا في الأمطارِ.

والكفرةُ وإنْ لَمْ يَعلَمُوا ذلك فهُمْ مُتمَكِّنُونَ مِن العلمِ بهِ نَظرًا ـ فإنَّ الفتقَ عارِضٌ مُفتَقِرٌ إلى مُؤثِّرٍ واجبٍ ابتداءً ـ أو بوسطٍ، أو استفسارًا مِن العُلَماءِ ومُطالعَةَ الكُتبِ، وإنَّما قال: ﴿كَانَتَا﴾ ولم يَقُل[1]: (كُنَّ) لأنَّ المُرادَ جماعةُ السَّماواتِ وجماعةُ الأَرضِ.

وقُرِئَ: (رَتَقًا) بالفتحِ[2] على تقديرِ: شيئًا رَتَقًا؛ أي: مَرتوقًا؛ كالرَّفَضِ بمَعنى المرفوضِ.

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾: وخَلَقنا مِن الماءِ كُلَّ حيوانٍ، كقولِه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، وذلك لأنَّه مِن أَعظَمِ موادِّهِ، ولفَرْطِ[3] احتياجِهِ إليه وانتِفَاعِهِ به بعينِهِ، أو: صَيَّرْنَا كلَّ شَيءٍ حيٍّ بسبَبٍ مِن الماءِ لا يَحْيَا دُونَه.

---

(١) في (ض): «كانتا دون».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«المحتسب» (٢/ ٦٢)، عن أبي حيوة، زاد ابن جني: الحسن وعيسى الثقفي.

(٣) في (ض): «أو لفرط». والمثبت من باقي النسخ، وهو ما رجحه الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٢٥٢) حيث قال: قوله: «ولفرط احتياجه إليه» يشير به وبعدم عطفه بـ(أو) ليظهر التخصيص؛ لأن التراب كذلك ولذا ورد: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وذكرُه في مقام آخر يقتضيه، فلا وجه لما قيل: إنّ الأولى أن يقول: (أو) مع أنه وقع «أو» في بعض النسخ أيضاً.

وقُرِئَ: (حَيًّا)[1] على أنَّه صِفَةُ ﴿كُلَّ﴾، أو مفعولٌ ثانٍ والظَّرفُ لَغْوٌ.

والشَّيءُ مَخصوصٌ بالحَيوانِ.

﴿أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ مع ظهورِ الآياتِ.

(٣١ ـ ٣٢) ـ ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾.

﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾: ثابتاتٍ، مِن رَسَا: إذا ثبتَ.

﴿أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾: كراهةَ أَنْ تَميلَ[2] بهم وتَضطَرِبَ[3].

وقيل: لأَنْ لا تميدَ، فحُذِفَ (لا) لأمنِ الإلباسِ.

﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا﴾: في الأرضِ أو الرَّواسي ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾: مسالكَ واسِعةً، وإنَّما قدَّمَ ﴿فِجَاجًا﴾ وهو وصفٌ له ليصيرَ حالًا فيدلَّ على أنه حينَ خلَقَها خلَقَها كذلكَ، أو ليُبدَلَ منها ﴿سُبُلًا﴾ فيدلَّ ضِمنًا على أنَّه خلقَها ووسَّعَها للسَّابلَةِ، مع ما يكونُ فيه مِن التَّوكيدِ.

﴿لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ إلى مَصالِحِهم.

﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ عَن الوقوعِ بقُدرَتِه، أو: الفسادِ والانحلالِ إلى الوَقتِ المَعلومِ بمَشيئَتِه، أو: استراقِ السَّمعِ بالشُّهُبِ.

---

(١) انظر: «زاد المسير» (٣/ ١٨٩) عن معاذ القارئ وابن أبي عبلة وحميد بن قيس، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٧) عن ابن أبي عبلة، و«البحر» (/ ١٥٥) عن حميد.

(٢) في (ت): «تميد».

(٣) في (ت): «أو تضطرب».

﴿وَهُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهَا﴾: أحوالِها الدَّالَّةِ على وُجودِ الصَّانعِ ووحدَتِه وكمالِ قُدرَتِه وتَناهي حِكمَتِه التي يُحَسُّ ببعضِها ويُبحَثُ عَن بعضِها في عِلمَي الطَّبيعَةِ والهيئةِ ﴿مُعۡرِضُونَ﴾ غيرُ مُتفكِّرينَ.

قوله: «كراهةَ أن تميد بهم وتضطربَ، وقيل: لأنْ لا تميد، فحُذِفَ (لا) لأمنِ الإلباس».

قال ابنُ المُنيِّرِ: أَوْلَى مِن هذينِ الوَجهينِ أن يكونَ مثل قولِك: أعددتُ هذه الخشبَةَ أن يميلَ الحائط[١].

قال سيبويه: أي: أدعمُ الحائطَ بها إذا مالَ، وقُدِّمَ ذكرُ المثلِ[٢] عنايةً بأمرِه ولأنَّه السَّببُ في الإدغامِ، والإدغامُ سببُ إعداد الخشبةِ، فعاملَ سببَ السببِ معاملةَ السببِ، وعليه حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فكذا هنا، أي: تثبتها إذا مادت[٣].

وهذا أقرَبُ من قولِ الزَّمخشريِّ: أن لا تميلَ[٤]؛ إذ معناه: كرمُ اللهُ لَكُم، ومكروهُ الله محالٌ أن يقعَ، ولأنَّ المُشاهَدَ خلافُه، فكم من زلزلةٍ أَمادت الأرضَ! وعلى تقديرِنا معناه: أنَّ اللهَ يثبتُ الأرضَ بالجبالِ إذا مادَتْ، وذلك لا يُنافي الميلَ[٥].

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١١٤).

(٢) في (ن): «الميل».

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٣).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٤٥٩)، ولفظه: «لأن لا تميد بهم».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٣٨ـ٣٣٩)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٣٣) ـ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾ بيانٌ لبعضِ تلك الآياتِ.

﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ ﴾؛ أي: كلُّ واحدٍ منْهما، والتَّنوينُ بَدلُ المُضافِ إليه، والمرادُ بالفَلَكِ الجنسُ؛ كقولِهم: كسَاهُم الأَميرُ حُلَّةً.

﴿ يَسْبَحُونَ ﴾: يُسرِعُونَ على سَطحِ الفَلَكِ إسراعَ السَّابحِ على سَطحِ الماءِ، وهو خبرُ ﴿ كُلٌّ ﴾ والجملةُ حالٌ مِن (الشَّمس والقَمر)، وجازَ انفِرادُهُما بها لعدمِ اللبسِ، والضَّميرُ لَهُما، وإنَّما جمعَ باعتبارِ المطالعِ، وجُعلَ واو العُقلاءِ لأنَّ السِّباحةَ فِعْلُهُم.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾.

﴿ جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ نزلَتْ حينَ قالوا: ﴿ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴾ [الطور: ٣٠]، وفي مَعناه قوله:

فَقُلْ لِلشَّامِتِينَ بِنَا أَفِيقُوا … سَيَلْقَى الشَّامِتُونَ كَمَا لَقِينَا[1]

---

(١) نسب للفرزدق في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ١٣١)، و«الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٨٤٨)، و«محاضرات الأدباء» للراغب (٢/ ٥٢٠)، و«التذكرة الحمدونية» (٤/ ٣٠٣).

وهو في «أمالي المرتضى» (١/ ٢٥١) منسوب لذي الإصبع العدواني.

ونسبه ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (١/ ٤٦٨) لخال الفرزدق وهو العلاء بن قرظة الضَّبِّيُّ، وكان شاعراً، قال: وكان الفرزدق يقول: إنما أتاني الشعر من قبل خالي، وخالي الذي يقول:

إذا ما الدَّهر جرَّ على أناس … حوادثه أناخ بآخرينا

فقل للشامتين.........

والفاءُ لتَعلُّقِ الشَّرطِ بما قبلَهُ والهمزةُ لإنكارِهِ بعدَما تقرَّر ذلك.

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾: ذائقةٌ مرارةَ مُفارَقتِها جسدَها، وهو برهانٌ على ما أنْكَرُوهُ.

﴿وَنَبْلُوكُم﴾ ونُعامِلُكُم مُعاملَةَ المختبرِ ﴿بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ﴾: بالبَلايا[1] والنِّعَمِ ﴿فِتْنَةً﴾: ابتلاءً، مصدرٌ من غيرِ لَفظِه.

﴿وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ فنُجازيكُمْ حسبَ ما يوجَدُ مِنْكُم مِن الصَّبرِ والشُّكرِ.

وفيه إيماءٌ بأنَّ المقصودَ مِن هذهِ الحياةِ: الابتلاءُ والتَّعريضُ للثَّوابِ والعقابِ تقريرًا لِمَا سبقَ.

قوله:

(فقُلْ للشَّامتينَ بنا أفيقوا ... سيَلْقَى الشَّامتونَ كما لَقِينا)

هو لفَروةَ بن مُسَيْكٍ المُراديِّ الصَّحابيِّ رضيَ الله عنه، وقبلَه:

إذا ما الدَّهرُ جرَّ على أُناسٍ ... كَلاكِلَهُ أناخَ بآخرينَا

(٣٦ ـ ٣٧) ـ ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ۝٣٦ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾.

﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾: ما يَتَّخذونكَ ﴿إِلَّا هُزُوًا﴾:

(١) في (ت): «بالبلاء».

مَهزوءًا به، ويقولون: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾؛ أي: بسُوءٍ، وإنَّما أطلقَهُ لدَلالةِ الحالِ، فإنَّ ذكرَ العَدُوِّ لا يكونُ إلا بسوءٍ.

﴿وَهُم بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ بالتَّوحيدِ، أو بإرشادِه الخلقَ ببعثِ الرسلِ وإنزالِ الكُتبِ رحمةً عليهِم، أو بالقرآنِ ﴿هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾: مُنكرونَ، فهُمْ أحقُّ أن يُهزأَ بهم.

وتكريرُ الضَّميرِ للتَّأكيدِ والتَّخصيصِ، ولحَيْلولَةِ الصِّلَةِ بينَهُ وبينَ الخبرِ.

﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍ﴾ كأنَّه خُلِقَ منه؛ لفَرْطِ استِعجالِه وقِلَّةِ ثَباتِه[1]؛ كقولِك: خُلِقَ زَيدٌ مِن الكرمِ، جُعل ما طُبعَ عليه بمنزلةِ المطبوعِ هو منه مبالغةً في لُزومِه له، ولذلك قيل: إنَّه على القلبِ. ومِن عَجَلتِه: مبادرتُهُ إلى الكُفرِ، واستعجالُ الوعد؛ رُوِيَ أنَّها نَزَلَت في النَّضرِ بن الحارثِ حينَ استعجلَ[2].

﴿سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي﴾: نقماتي في الدُّنيا كوقعةِ بَدرٍ، وفي الآخرةِ عذابَ النَّارِ.

﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ بالإتيانِ بها، والنَّهيُ عمَّا جُبِلَت عليه نُفوسُهُم ليُقعِدُوهَا عَن مُرادِها[3].

---

(١) في (ض) ونسخة في هامش (أ): «تأنيه».

(٢) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٥/ ٧٨) من رواية عطاء عن ابن عباس، وهذا الإسناد الذي يكثر عند الواحدي إسناد تالف وقد استوفينا الكلام عليه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

(٣) إقعادُ النفوس عن مرادها كنايةٌ زجرها وقمعها عنه. انظر: «حاشية ابن التمجيد على البيضاوي» (١٢/ ٥٢٢).

(٣٨ ـ ٤٠) ـ ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٣٩﴾ بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾.

﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ ﴾: وقتُ وعدِ العذابِ أو القيامةِ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ يَعنونَ النَّبيَّ وأصحابَه.

﴿ لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ محذوفُ الجَوابِ، و﴿حِينَ﴾ مفعولٌ به لـ﴿يَعْلَمُ﴾؛ أي: لو يعلمون الوقتَ الذي يَستعجلونَ منه بقَوْلِهم: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ وهو حينَ تُحيطُ بهم النَّارُ مِن كلِّ جانبٍ بحيثُ لا يقدرونَ على دَفعِها، ولا يجدونَ ناصرًا يمنَعُها= لَمَا استَعْجَلُوا.

ويجوزُ أن يُتركَ مَفعولُ ﴿يَعْلَمُ﴾ ويضمَرَ لـ﴿حِينَ﴾ فعلٌ بمعنى: لَوْ كانَ لَهُم علمٌ لَمَا استَعْجَلُوا، يعلمونَ بطلانَ ما هم عليه حين لا يكفُّون[1]، وإنَّما وُضِعَ الظَّاهرُ فيه موضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على ما أوجبَ لَهُم ذلك.

﴿ بَلْ تَأْتِيهِم ﴾ العِدَةُ، أو: النَّارُ، أو: السَّاعةُ ﴿بَغْتَةً ﴾: فجأةً، مَصدرٌ أو حالٌ. وقُرِئَ بفتحِ الغينِ[2].

﴿فَتَبْهَتُهُمْ ﴾: فتغلبُهُم، أو: تحيرُهُم.

---

(١) في (ت) و(خ) و(ض): «يعلمون بطلان ما عليهم حين لا يكفون». والمثبت من (أ)، ولم يقف الشهاب على هذه النسخة فلذلك قال: قوله: «يعلمون بطلان ما عليهم» بيان للمقدر، كذا في النسخ، والظاهر: ما هم عليه، ولذا قيل: إنه قلبٌ. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٥٥).

(٢) نسبت للأعمش. انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤).

وقُرِئَ الفِعلانِ بالياءِ(١)، والضَّميرُ للوَعدِ أو الحينِ، وكذا في قولِه: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ لأنَّ الوعدَ بمَعنى النَّارِ، أو العِدَةِ، والحينَ بمَعنى السَّاعةِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ للنَّارِ أو للبَغتَةِ.

﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾: يُمْهَلونَ، وفيه تذكيرٌ بإِمْهالِهم في الدُّنيَا.

قوله: «ويجوزُ أن يُتركَ مفعولُ: يعلم».

قال الطِّيبيُّ: عطفٌ على قولِه: ﴿حِينَ﴾ مفعولٌ به لـ: يعلمَ، أي يُترك مَفعولُه نَسْيًا مَنْسِيًّا، ومن ثمَّ قال: لو كانَ لَهُم علمٌ، فحينئذٍ لا بدَّ لقولِه: ﴿حِينَ﴾ مِن مُتعلِّقٍ، فيقدَّرُ ما دلَّ عليه بـ(يعلم) والجملَةُ مُستأنفَةٌ، كأنَّه لَمَّا قيل: لو وجدَ منهم علمٌ لَما استَعجَلُوا، اتَّجه لسائلٍ أن يقول: فحينَ لم يَحصُل لَهُم العِلمُ الآن فمَتَى يَحصل؟ فقيل: يعلمونَ حين لا يقدرونَ أن يدفَعُوا النَّارَ عَن أَنفُسِهم(٢).

(٤١ - ٤٢) - ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٤١﴾ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ بَلْ هُمْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِم مُّعْرِضُونَ﴾.

﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرَسولِ اللهِ عليهِ السَّلامُ ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ وعدٌ له بأَنَّ ما يَفعلونَه بـه يَحيقُ بـهم كما حاقَ بالمستهزئينَ بالأنبياءِ ما فعلوا، يعني: جزاءَه.

﴿قُلْ﴾ يا محمَّدُ للمُستهزئينَ: ﴿مَن يَكْلَؤُكُم﴾: يحفظُكُم ﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ

---

(١) نسبت للأعمش. انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٤٩).

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: مِن بَأسِهِ إن أرادَ بِكُم، وفي لفظِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ تَنبيهٌ على أنْ لا كالئَ غيرُ رَحمَتِه العامَّةِ، وأنَّ اندِفاعَهُ بمُهلَتِه(١).

﴿بَلۡ هُمۡ عَن ذِكۡرِ رَبِّهِم مُّعۡرِضُونَ﴾ لا يُخطِرونَهُ ببالِهِم فضلًا أَنْ يخافوا بأسَهُ، حتى إذا كُلِئوا منه عَرفُوا الكالِئَ وصَلَحوا للسُّؤالِ عنه.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَ أَنفُسِهِمۡ وَلَا هُم مِّنَّا يُصۡحَبُونَ ۝٤٣ بَلۡ مَتَّعۡنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۗ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَآۚ أَفَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾.

﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَا﴾: بَلْ أَلَهُم آلهةٌ تَمنَعُهُم مِن العَذابِ تتجاوزُ مَنْعَنا، أو: مِن عذابٍ يكونُ مِن عَندِنَا، والإضراباِنِ عَن الأمرِ بالسُّؤالِ على التَّرتيبِ، فإنَّه عَن المُعرِضِ الغافلِ عَن الشَّيءِ بَعيدٌ وعَن المعتقِدِ لنقيضِهِ أبعَدُ.

﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَ أَنفُسِهِمۡ وَلَا هُم مِّنَّا يُصۡحَبُونَ﴾ استئنافٌ بإبطالِ ما اعتقَدوه، فإنَّ ما لا يقدِرُ على نصرِ نفسِه ولا يَصحَبُه نَصرٌ مِن اللهِ كيفَ ينصرُ غيرَه؟

﴿بَلۡ مَتَّعۡنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ﴾ إضرابٌ عمَّا تَوهَّمُوا ببيانِ ما هو الدَّاعِي إلى حفظِهِم، وهو الاستدراجُ والتَّمتيعُ بما قدِّرَ لَهُم مِن الأعمارِ، أو عَن الدَّلالةِ على بطلانِه ببيانِ ما أوهمَهُم ذلك، وهو أنَّه تعالى مَتَّعَهم بالحياةِ الدُّنيا وأَمهَلَهُم حتى طالَت أَعمارُهُم فحَسِبُوا أن لا يَزالوا كذلك، وأنه بسببِ ما هم عليه، ولذلك عقَّبَه بما يدلُّ على أنَّه أمَلٌ كاذِبٌ فقال:

---

(١) في (ض): «بها»، وفي (ت): «بها مهلة».

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾: أرضَ الكَفرةِ ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ﴾ بتَسليطِ المُسلمينَ علَيْها، وهو تَصويرٌ لِمَا يُجريهِ اللهُ تَعالى على أَيدِي المسلمين.

﴿أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ رسولَ اللهِ والمُؤمنينَ.

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾ وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾: بما أُوحِيَ إليَّ ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾، وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾[١] على خطابِ النبيِّ، وقُرِئَ بالياءِ على أنَّ فيه ضَميرَه[٢].

وإنَّما سمَّاهُم الصُّمَّ ووضعَهُ موضعَ ضميرِهِم للدَّلالةِ على تَصامِّهِم وعدمِ انتِفاعِهِم بما يَسمَعونَ.

﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ منصوبٌ بـ﴿يَسْمَعُ﴾ أو بالدُّعاءِ، والتقييدُ به لأنَّ الكلامَ في الإنذارِ، أو للمُبالغَةِ في تَصامِّهِم وتَجاسُرِهِم.

﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ﴾: أَدْنى شَيءٍ، وفيه مُبالغاتٌ: ذكرُ المسِّ، وما في النَّفحةِ مِن مَعنى القِلَّةِ فإنَّ أصلَ النَّفحِ: هبوبُ رائحةِ الشَّيءِ، والبناءُ الدالُّ على المَرَّةِ.

﴿مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾: مِن الذي ينذرونَ به ﴿لَيَقُولُنَّ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾: لدَعَوْا على أَنفُسِهِم بالويلِ واعترَفُوا عليهَا بالظُّلمِ.

قولـه: «وفيـه مبالغاتٌ، ذكـرُ المسِّ، وما فـي النفخةِ مِن معنـى القِلَّـةِ.... والبناءُ الدَّالُّ علـى المرَّةِ».

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) هي قراءة الجماعة عدا ابن عامر.

زادَ صاحبُ «المفتاح» فيها التَّحقيرِ بواسطَةِ التَّنكيرِ[١].

اعترَضَ عليه صاحبُ «الإيضاح» بأنَّه مُستفادٌ مِن بناءِ المرَّةِ ومِن نَفسِ الكلمَةِ[٢].

قوله: «فإنَّ أصلَ النَّفح: هبوبُ رائحَةِ الشَّيءِ».

الراغبُ: النَّفح هبوبُ الخيرِ، وقد يُستعارُ[٣] للشَّرِّ، ومنه هذهِ الآيةُ[٤].

(٤٧) - ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾.

﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾: العدلَ، توزَنُ بها صحائفُ الأعمالِ.

وقيل: وضعُ الميزانِ[٥] تَمثيلٌ لإرصادِ الحسابِ السَّوِيِّ، والجزاءِ على حسبِ الأَعمالِ بالعَدلِ.

وإفرادُ (القسطِ) لأنَّه مَصدَرٌ وُصِفَ به للمُبالغةِ.

﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: لجزاءِ يومِ القِيامَةِ، أو لأَهلِهِ، أو فيه كقولِكَ: جئتُ لخَمْسٍ خَلَوْنَ مِن الشَّهرِ.

﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ مِن حَقِّهِ أو مِن الظُّلْمِ.

﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾؛ أي: وإن كانَ العَمَلُ أو الظُّلمُ مِقدارَ حَبَّةٍ.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ١٩٣).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٢/ ٣٨).

(٣) في (س) و(ز): «يستفاد».

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٨١٦).

(٥) في (ت): «الموازين».

ورفعَ نافعٌ: ﴿مثقالُ﴾[1] على (كان) التَّامَّةِ.

﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾: أحضرناها. وقُرِئَ: (آتينا)[2] بمَعنى: جازَيْنَا بها، مِن الإيتاءِ فإنَّه قَريبٌ مِن أَعْطينَا، أو مِن المؤاتاةِ فإنَّهُم أَتَوْهُ بالأعمالِ وأَتَاهُم بالجزاءِ.

و: (أَثَبْنَا) مِن الثَّوابِ، و: (جِئْنَا)[3].

والضَّميرُ للمِثقالِ، وتأنيثُه لإضافَتِه إلى الجنَّةِ.

﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ إذ لا مزيدَ على عِلْمِنَا وعَدْلِنَا.

قوله: «لجزاءِ يومِ القيامة أو لأهلِه».

قال صاحبُ «الفرائد»: والظاهِرُ أنَّ نحوَ هذا مفعولٌ له، كقولِك: جئتُكَ للسَّمنِ واللَّبنِ، ثم توسِّعَ في الاستعمالِ وأُجريَ ما يُغايِرُه في المعنى مُجراه لاختصاصِ المشتركِ بينَهُما[4].

قوله: «كقولِك: جئتُ لخمسٍ خلوَنَ مِن الشَّهرِ».

قال الطِّيبيُّ: قال بعضُهُم: مَعنى جئتُ لخمسِ ليالٍ: جعلت المجيءَ مختصًّا بخلوِّ خمسِ ليالٍ[5].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«المحتسب» (٢/ ٦٣) عن ابن عباس ومجاهد، وزاد ابن جني نسبتها لسعيد بن جبير والعلاء بن سيابة وجعفر بن محمد.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٥٧).

(٥) المصدر السابق.

(٤٨ ـ ٥٠) ـ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴿٤٩﴾ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾؛ أي: الكِتابَ الجامعَ لكونِه فارقًا بينَ الحَقِّ والباطلِ، وضياءً يُستضاءُ به في ظَلْماءِ[1] الحيرةِ والجهالةِ، وذِكرًا يتَّعِظُ به المتَّقونَ، أو ذِكْرَ ما يحتاجونَ إليه مِن الشَّرائعِ.

وقيل: (الفرقانُ): النَّصرُ، وقيل: فَلْقُ البَحرِ.

وقُرِئَ: (ضياءً) بغيرِ واوٍ[2] على أنَّه حالٌ من الفرقانِ.

﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم ﴾ صفةٌ لـ(المُتَّقينَ)، أو مدحٌ لَهُم منصوبٌ أو مرفوعٌ.

﴿ بِٱلْغَيْبِ ﴾ حالٌ مِن الفاعلِ أو المفعولِ ﴿ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾: خائفونَ، وفي تَصديرِ الضَّميرِ وبناءِ الحكمِ عليه مُبالغةٌ وتَعريضٌ.

﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ ﴾ يعني القُرآنَ ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾: كثيرٌ خَيرُه ﴿ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾ على محمَّدٍ ﴿ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ استفهامُ تَوبيخٍ.

(٥١ ـ ٥٣) ـ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَـٰبِدِينَ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ ﴾: الاهتداءَ لوُجوهِ الصَّلاحِ، وإضافَتُه ليدلَّ على أنَّه رشدُ مثلِه وأنَّ لَهُ شأنًا. وقُرِئَ: (رَشَدَه)[3]، وهو لغةٌ.

---

(١) في (ض): «ظلمات».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«المحتسب» (٢/ ٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وزاد ابن جني نسبتها لعكرمة والضحاك.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن عيسى.

﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ مُوسَى وهارونَ، أو محمَّد.

وقيل: مِن قبلِ استِنْبائِه أو بلوغِه حيثُ قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ﴾ [الأنعام: ٧٩].

﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ عَلِمْنَا أنَّه أهلٌ لِمَا آتيْنَاهُ، أو: جامعٌ لِمَحاسنِ الأَوصافِ ومكارمِ الخِصالِ.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ فعلَهُ تَعالى باختيارٍ وحِكمَةٍ، وأنَّه عالمٌ بالجُزئيَّاتِ.

﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَاتَيْنَآ﴾ أو بـ﴿رُشْدَهُۥ﴾ أو بمَحذوفٍ؛ أي: اذكُرْ مِن أوقاتِ رشدِهِ وقتَ قولِه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾، تحقيرٌ لشَأنِها وتوبيخٌ على إجلالِها فإنَّ التِّمثالَ صُورَةٌ لا روحَ فيها لا تضرُّ ولا تَنفَعُ، واللامُ للاختصاصِ لا للتَّعدِيَةِ، فإنَّ تَعديةَ العكوفِ بـ(على)، والمعنى: وأنتُمْ فاعلونَ العُكوفَ لها، ويجوزُ أنْ يؤوَّلَ بـ(عَلى) أو يُضمَّنُ العكوفُ مَعنى العبادةِ.

﴿قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ فقَلَّدْناهُم، وهو جوابٌ عمَّا لزمَ الاستفهامَ مِن السُّؤالِ عمَّا اقتَضى عبادَتَها وحملَهُم عليها.

قوله: «وإضافتُه ليدلَّ على أنَّه رشدُ مثلِه».

قال الطِّيبيُّ: مَعنى الإضافةِ فيه بمَعنى اللامِ والاختصاصِ، المعنى والله أعلَمُ: والله لقد آتينَا بجلالَتِنا وعظمِ شَأنِنَا إبراهيمَ رُشدًا يليقُ بمثلِه وبحالِ مَن انتصبَ للرِّسالةِ وخُلةِ الرَّحمنِ ولإرادةِ هذه الوَصفيَّةِ قال: (رشدُ مثلِه) على الكِنايَةِ[1].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٦٠).

(٥٤ ـ ٥٦) ـ ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾.

﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾: مُنخَرِطينَ[1] في سلكِ ضلالٍ لا يَخْفَى على عاقلٍ؛ لعدمِ استنادِ الفريقينِ إلى دليلٍ، والتَّقليدُ إنْ جازَ فإنَّما يجوزُ لِمَن عُلمَ في الجملةِ أنَّه على حَقٍّ.

﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ كأنَّهُم لاستبعادِهِم تضليلَ آبائِهِم ظنُّوا أنَّ ما قالَه: إنَّما قالَه على وجهِ المُلاعبَةِ، فقالوا: أَبِجِدٍّ تقولُه أم تلعبُ به[2].

﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ إضرابٌ عَن كونِه لاعبًا بإقامةِ البُرهانِ على ما ادَّعاه، و(هنَّ) لـ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أو لـ﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ وهو أدخَلُ في تَضليلِهِم وإلزامِ الحجَّةِ عليهِم.

﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم﴾ المذكورِ مِن التَّوحيدِ ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: مِن المُتحقِّقينَ له والمُبرهنينَ عليه، فإنَّ الشَّاهدَ مَن تَحقَّقَ الشَّيءَ وحَقَّقَه.

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَتَٱللَّهِ﴾ وقُرِئَ بالباءِ[3] وهـي الأصلُ، والتَّاءُ بدلٌ مِن الواوِ المبدلةِ منها، وفيها تَعجُّبٌ.

---

(١) في (أ) و(ت) و(خ): «منخرطون».

(٢) في (أ) و(خ): «أم بلعب تقوله»، وفي (ض): «فقالوا أتجدُّ بقولك أم تلعبُ به».

(٣) انظر: «الكشاف» (٥/ ٤٧٥) عن معاذ بن جبل، و«البحر» (١٥/ ٢٣٩) وزاد نسبتها للإمام أحمد بن حنبل.

﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾: لأجتَهِدَنَّ في كَسرِها، ولفظُ الكَيدِ وما في التَّاءِ مِن التَّعجُّبِ لِصُعوبةِ الأمرِ وتَوقُّفِه على نوعٍ مِن الحِيَلِ.

﴿بَعْدَ أَن تُوَلُّوا﴾ عَنْها ﴿مُدْبِرِينَ﴾ إلى عيدِكُم، ولعلَّه قال ذلك سِرًّا.

﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾: قُطَاعًا، فُعَالٌ بمَعْنَى مَفعولٍ كالحُطامِ، من الجَذِّ وهو القطعُ.

وقرأ الكِسائيُّ بالكسرِ[١] وهو لغَةٌ، أو جمعُ جَذيذٍ كخِفَافٍ وخَفيفٍ.

وقُرِئَ بالفَتحِ[٢]، و: (جُذُذًا) جمعُ جَذِيذٍ، و: (جُذَذًا) جمعُ جُذَّةٍ[٣].

﴿إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾: للأصنامِ، كسرَ غيرَهُ واستبقاهُ وجعلَ الفأسَ على عُنُقِه ﴿لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ لأنَّه غلَبَ على ظَنِّه أنَّهُم لا يرجعونَ إلا إليه؛ لتَفرُّدِه واشتِهارِه بعَداوَةِ آلِهَتِهِم، فيحاجُّهُم بقولِه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ فيَحجُّهُم، أو لأنَّهم يَرجِعونَ إلى الكبيرِ فيَسألونَهُ عن كاسِرِها؛ إذ مِن شأنِ المعبودِ أن يُرجَعَ إليه في حلِّ العُقَدِ فيبكتُهُم بذلك، أو إلى اللهِ؛ أي يرجعونَ إلى توحيدِه عندَ تحقُّقِهم عجزَ آلِهَتِهِم.

قوله: «والتاءُ بدلٌ من الواوِ المبدلَةِ منها».

قال أبو حيَّان: هذا قالَه كثيرٌ من النُّحاةِ ولا يقومُ عليه دليلٌ، وقد ردَّ هذا القولَ السُّهَيلِيُّ، والذي يقتضيه النَّظرُ أنَّه ليسَ شيءٌ مِنها أصلًا للآخرِ[٤].

قوله: «وفيها تعجُّبٌ».

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن أبي نهيك وأبي السمال.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«البحر» (١٥/ ٢٤٢)، عن يحيى بن وثاب.

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٤٠).

قال الطِّيبِيُّ: وذلكَ أنَّ المُقسمَ عليه بالياءِ يجبُ أن يكونَ نادرَ الوُقوعِ، فإنَّ الشَّيءَ المعجبَ لا يكثُرُ وقوعُهُ وإلَّا لم يَكُن مُعجِبًا، ومن ثمَّ قلَّ استعمالُ التَّاءِ إلا مع اسمِ اللهِ تعالى[١].

وقال أبو حيَّان: نصوصُ النُّحاةِ أنَّ التَّاءَ يجوزُ أَنْ يكونَ معها تعجُّبٌ ويجوزُ أن لا يكونَ، واللامُ هي التي يلزَمُها التَّعجُّبُ في القسمِ[٢].

(٥٩ ـ ٦١) ـ ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾.

﴿قَالُوا﴾ حينَ رَجَعُوا: ﴿مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ بجُرأَتِه على الآلهةِ الحقيقةِ بالإعظامِ، أو بإفراطِهِ في حَطْمِها، أو بتوريطِ[٣] نفسِهِ للهَلاكِ.

﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾: يَعيبُهُم، فلعلَّهُ فعَلَه، و(يذكرُ) ثاني مَفْعُولَيْ (سَمِعَ)، أو صفةٌ لِـ﴿فَتًى﴾ تُصحِّحُه لأنْ يَتعلَّقَ بِه السَّمعُ، وهو أبلَغُ في نِسبةِ الذِّكرِ إليه.

﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾: هو إبراهيمُ، ويجوز رفعُه بالفعلِ لأنَّ المرادَ به الاسمُ.

﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾: بمَرْأًى مِنْهُم بحيثُ تَتمكَّنُ صُورَتُه في أَعيُنِهم تَمكُّنَ الرَّاكبِ على المركوبِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ بفعلِه أو قولِه، أو: يَحْضُرونَ عُقوبَتَنا له.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٦٦ـ٣٦٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٤٠).

(٣) في (ت): «بتوسيط».

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾.

﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ حينَ أحضروه ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ أسندَ الفعلَ إليه تجوُّزًا؛ لأنَّ غيظَهُ ـ لمَّا رَأَى مِن زيادةِ تَعظيمِهِم له ـ تسبَّبَ لِمُباشرَتِه إيَّاه، أو تقريرًا لنَفيِهِ مع الاستهزاءِ والتَّبكيتِ على أسلوبٍ تَعريضيٍّ؛ كما لو قالَ لك مَن لا يُحسِنُ الخطَّ فيما كتبْتَه بخطٍّ رَشيقٍ: أأنتَ كتبْتَ هذا؟ فقلتَ: بَلْ كتبتَهُ أنتَ، أو حكايةً لِمَا يلزمُ مِن مَذهَبِهم جوازُه.

وقيل: إنَّه في المَعنَى مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ.

أو إلى ضميرِ ﴿فَتًى﴾[1]، أو ﴿إبراهيمَ﴾، وقولُه: ﴿كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ، ولذلك وُقفَ على ﴿فَعَلَهُۥ﴾، وما رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «لإبراهيمَ ثلاثُ كَذَباتٍ» تسميةٌ للمَعاريضِ كَذِبًا لمَّا شابَهَت صُورَتُها صورَتَه.

قوله: «وما رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قال: «لإبراهيمَ عليه السَّلامُ ثلاثُ كَذَباتٍ»».

أخرجَه أبو داودَ والتِّرمذِيُّ مِن حَديثِ أبي هُريرةَ[2].

(٦٤ ـ ٦٥) ـ ﴿ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾.

﴿ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ وراجَعُوا عقولَهُم ﴿فَقَالُوٓاْ﴾ فقالَ بعضُهُم لبَعضٍ:

---

(١) قوله: «أو إلى ضمير فتى» عطف على (إليه) في قوله: «أسند الفعل إليه».

(٢) رواه أبو داود (٢٢١٢)، والترمذي (٢٤٣٤). ورواه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ بهذا السُّؤالِ، أو بعبادةِ ما لا ينطقُ ولا يضرُّ ولا ينفعُ، لا من ظَلَمْتُموهُ بقولِكُم: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾: انقلبُوا إلى المُجادلَةِ بعدما استقامُوا بالمراجعةِ، شبَّه عَودَهُم إلى الباطلِ بصَيرورةِ أسفلِ الشَّيءِ مُستعليًا على أعلاه.

وقُرِئَ: (نكِّسُوا) بالتَّشديدِ[1]، و: (نكَسُوا)[2]؛ أي: نكَسوا أنفسَهُم.

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ فكيفَ تأمرُ بسُؤالِها؟! وهو على إرادةِ القَولِ.

(٦٦ ـ ٦٨) ـ ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾.

﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ إنكارٌ لعِبادَتِهِم لها بعدَ اعترافِهِم بأنَّها جماداتٌ لا تنفعُ ولا تضرُّ فإنَّه يُنافي الأُلوهيَّةَ.

﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تضجُّرٌ منه على إصرارِهِم بالباطلِ البيِّنِ، و(أف): صوتُ المُتضجِّرِ، ومعناه: قُبحًا ونَتْنًا، واللامُ لبيانِ المُتأفَّفِ له.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قُبحَ صَنيعِكُم.

﴿قَالُواْ﴾ أخذُوا[3] في المضارَّةِ لَمَّا عَجزُوا عن المحاجَّةِ: ﴿حَرِّقُوهُ﴾ فإنَّ النَّارَ أهوَلُ ما يعاقَبُ به ﴿وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمْ﴾ بالانتقامِ لها ﴿إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾: إنْ كُنْتُم

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن أبي حيوة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، و«الكشاف» (٥/ ٤٨١)، و«البحر» (١٥/ ٢٤٩)، عن رضوان بن عبد المعبود، ولم أقف لرضوان هذا على ترجمة.

(٣) في (خ): «أخذاً».

ناصرينَ لها(١) نصرًا مُؤَزَّرًا، والقائلُ فيهم رجلٌ مِن أكرادِ فارس اسمُه: هينون، خُسفَ به الأرض، وقيل: نُمروذُ.

(٦٩) ـ ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾.

﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾: ذاتَ بردٍ وسلامٍ؛ أي: ابْرُدي بردًا غيرَ ضارٍّ، وفيه مبالغاتٌ: جَعْلُ النَّارِ المُسخَّرةِ لقدرتِه مَأمورةً مُطيعةً(٢)، وإقامةُ (كوني ذاتَ بردٍ) مقامَ (ابرُدي)، ثمَّ حذفُ المضافِ وإقامةُ المُضافِ إليه مقامَه.

وقيل: نصبَ ﴿سلامًا﴾ بفعلِه؛ أي: وسلَّمْنَا سَلامًا عليه.

رُوِيَ أَنَّهُم بَنَوا حَظيرَةً بكُوثَى(٣)، وأَجَّجوا(٤) فيها نارًا عظيمَةً ثمَّ وَضعوهُ في المنجنيقِ مَغلولًا فرَمَوْا بِهِ فيها، فقالَ له جبريلُ: هَلْ لك حاجةٌ؟ فقال: أمَّا إليكَ فلا، قال: فسَلْ ربَّكَ، فقال: حَسْبِي مِن سُؤالي عِلمُهُ بحَالي(٥)، فجعلَ اللهُ ببركةِ قولِهِ

---

(١) في (ض): «ناصريها».

(٢) في (ض): «مأمورًا مطيعًا».

(٣) كُوثى: بلدة بالعراق إلى جانب بابل، وأخرى بمكة، والمقصود هنا التي بالعراق. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٨٧)، و«الروض المعطار» (ص: ٥٠٣).

(٤) في (أ) و(خ): «وجمعوا».

(٥) ذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٠) بلفظ: (علمه بحالي يغني عن سؤالي) ونقل عن ابن تيمية قوله: موضوع.

قلت: جاء في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/ ١٨٣) قوله: ليس له إسناد معروف، وهو باطل، بل الذي ثبت أنه قال: (حسبي الله ونعم الوكيل). رواه البخاري (٤٥٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: (حسبي الله ونعم الوكيل) قالها إبراهيمُ عليه السلام حين أُلقي في النار، وقالها محمدٌ ﷺ حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

الحَظيرةَ روضةً، ولم يحترِقْ مِنه إلا وِثاقُه، فاطَّلَعَ عليه نُمروذُ مِن الصَّرحِ فقال: إنِّي مقرِّبٌ إلى إلهكَ، فذبحَ أربعةَ آلافِ بقرةٍ وكفَّ عَن إبراهيمَ[1].

وكان إذ ذاكَ ابنَ ستَّةَ عشرَ سنةً.

وانقلابُ النارِ هواءً طيِّباً[2] ليس ببِدْعٍ، غيرَ أنَّه هكذا على خلافِ المُعتادِ، فهو إذَنْ مِن مُعجِزاتِه.

وقيل: كانَتِ النَّارُ بحالِها، لكنَّه تَعالى دفعَ عَنْهُ أَذِيَّتَها كما ترى في السَّمَنْدَرِ، ويُشعِرُ بِهِ قولُه: ﴿عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾.

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَخۡسَرِينَ ٧٠ وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ ﴾.

﴿وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا ﴾: مَكرًا في إضرارِه ﴿فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَخۡسَرِينَ ﴾: أخسَرَ مِن كلِّ خاسرٍ، عادَ سَعيُهُم بُرهانًا قاطِعًا على أنَّهم على الباطلِ وإبراهيمَ على الحقِّ، وموجِبًا لِمَزيدِ درجتِهِ واستحقاقِهِم أشدَّ العَذابِ.

﴿ وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ ﴾؛ أي: مِن العراقِ إلى الشَّامِ، وبركاتُهُ العامَّةُ: أنَّ أكثرَ الأنبياءِ بُعثوا فيه، فانتشرَتْ في العالَمينَ شَرائِعُهم التي هي مَبادئُ الكمالاتِ والخَيراتِ الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

وقيل: كثرَةُ النِّعَمِ والخِصبِ الغالبِ.

رُوِيَ أنَّه نزلَ بِفِلَسطينَ ولوطٌ[3] بالمؤتفكَةِ، وبينَهُمَا مَسيرَةُ يومٍ وليلَةٍ.

---

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(٢) في (أ) و(ت) و(خ): «طيبة».

(٣) في (خ): «ولوطاً».

(٧٢ - ٧٣) - ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾.

﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾: عطيَّةً، وهو حالٌ مِنْهُما، أو: ولدَ ولدٍ، أو: زيادةً على ما سألَ وهو إسحاقُ، فتختَصُّ بيعقوبَ ولا بأس للقرينَةِ.

﴿وَكُلًّا﴾ يعني: الأربعةَ ﴿جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ بأَنْ وَفَّقْناهُم للصَّلاحِ وحملناهُم عليه فصارُوا كامِلينَ.

﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ يُقتَدَى[1] بهم ﴿يَهْدُونَ ﴾ النَّاسَ إلى الحقِّ ﴿بِأَمْرِنَا﴾ لهم بذلك، وأرسَلْنَا إيَّاهُم حتى صارُوا مُكمَّلِينَ.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ليَحُثُّوهُم عليها فيَتِمَّ كمالُهُم بانضمامِ العَملِ إلى العلمِ، وأصلُهُ: أن تُفعلَ الخيراتُ، ثمَّ: فِعْلاً الخيراتِ، ثمَّ: فعلَ الخيراتِ، وكذلك قولُه: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ وهو مِن عطفِ الخاصِّ على العامِّ للتَّفضيلِ، وحذفُ تاءِ الإقامَةِ المعوَّضَةِ مِن إحدى الأَلِفَيْنِ لقيامِ المُضافِ إليه مقامَهَا.

﴿وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾: مُوَحِّدينَ مُخلصينَ في العبادةِ ولذلك قدَّمَ الصِّلَةَ.

قوله: «وأصلُهُ: أنْ تُفعلَ الخيراتُ، ثمَّ فعلَ الخيراتِ».

قال الطِّيبيُّ: أي الأصلُ في هذا أن يقال: وأَوْحَينا إليهِم أن تُفعلَ الخيراتُ وأن

---

(١) في (ت): «يهتدى».

تُقامَ الصَّلاةُ ثمَّ فعلَ الخيراتِ[١]؛ لأنَّه في مَعنى الأوَّلِ؛ لأنَّ (أن) مع الفعلِ في تأويلِ المَصدَرِ[٢].

وقال أبو حيَّان: كأنَّ الزَّمخشريَّ[٣] لَمَّا رأى أنَّ فعلَ الخيراتِ وإقامَ الصلاةِ وإيتاءَ الزَّكاةِ ليسَ مِن الأحكامِ المُختصَّةِ بالموحى إليهم بل هُم وغيرُهُم في ذلك مُشتركونَ، بنى الفعلَ للمَفعولِ حتَّى لا يكونَ المصدَرُ مُضافًا مِن حَيثُ المَعنى إلى ضَميرِ الموحَى إليهِمْ، فلَا يكونُ التَّقديرُ: فعلُهم الخَيراتِ وإقامُهم الصَّلاة وإيتاؤهُم الزَّكاةَ، ولا يلزمُ ذلك، إذ الفاعلُ معَ المَصدرِ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فعل المكلَّفينَ الخيراتِ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ مضافًا إلى ضَميرِ الموحَى إليهِم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ مُضافًا مِن حيثُ المعنى إلى ظاهرٍ مَحذوفٍ يَشمَلُ الموحى إليهِم وغيرَهُم، أي أن يفعَلُوا الخَيراتِ ويُقيموا الصَّلاةَ ويؤتوا الزَّكاةَ.

وإذا كانوا هم قَد أُوحِيَ إليهم ذلك، فأَتباعُهُم جَارونَ مجراهُم في ذلك، ولا يَلزَمُ اختِصاصُهُم به.

ثمَّ اعتقادُ بناءِ المَصدرِ للمَفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعِلُه مُختلَفٌ فيه، أجازَ ذلك الأخفَشُ، والصَّحيحُ منعُه، فليسَ ما اختارَهُ الزَّمخشريُّ مختارًا[٤].

وقال الحَلَبِيُّ: الذي يظهرُ أنَّ الزَّمخشريَّ لم يُقدِّر هذا التَّقديرَ لِمَا ذكرَهُ الشَّيخُ

---

(١) في «فتوح الغيب»: «ثم فعلاً للخيرات».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

حتَّى يلزمَه ما قاله، بل إنَّما قدَّر ذلك لأنَّ نفسَ الفعلِ الذي هو مَعنًى صادرٌ مِن فاعلِه لا يُوحَى، إنَّما يُوحى[1] ألفاظٌ تدلُّ عليه، وكأنَّه قيل: وأَوْحَينا هذا اللفظَ، وهو أَنْ يفعلَ الخَيراتِ ثمَّ صاغَ ذلك الحرفَ المَصدريَّ مع ما بعدَهُ مَصدرًا منوَّنًا ناصبًا لِمَا بعدَه، ثمَّ جعَلَه مَصدرًا مضافًا لِمَفعولِه[2].

(٧٤ - ٧٥) - ﴿ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ ﴿٧٤﴾ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾.

﴿ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا ﴾: حكمةً، أو نبوَّةً، أو فصلًا بين الخُصومِ ﴿وَعِلْمًا﴾ بما يَنبَغِي عِلمُه للأنبياءِ ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ مِن قريةِ سَدُوم ﴿ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ يعني: اللواطَ، وَصَفها بصِفَةِ أَهلِهَا وأسندَها إليها على حَذفِ المُضافِ وإقامَتِهَا مُقامَه، ويدلُّ عليه:

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ فإنَّه كالتَّعليلِ له.

﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ﴾: في أهلِ رَحْمَتِنا، أو في جَنَّتِنَا ﴿إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ الذين سَبقَتْ لَهُم مِنَّا الحُسْنَى.

(٧٦ - ٧٧) - ﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

﴿ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ ﴾: إذ دعا اللهَ سُبحانَهُ على قومِه بالهلاكِ ﴿مِن قَبْلُ﴾ من قبلِ

---

(١) في «البحر المحيط»: «بوحي إنما بوحي» بدل من «يُوحَى إنَّما يُوحى».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ١٨٢).

المذكورين ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ دعاءَهُ ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾: مِن الطُّوفانِ، أو أذى قومِهِ. والكربُ: الغَمُّ الشَّديدُ.

﴿وَنَصَرْنَٰهُ﴾ مُطاوعُ انتصَرَ؛ أي: جعلناهُ مُنتصِرًا ﴿مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ لاجتماعِ الأَمرَيْنِ: تكذيبِ الحقِّ، والانهماكِ في الشَّرِّ، فإنَّهما لم يجتَمِعَا في قومٍ إلَّا وأهلَكَهُم اللهُ.

قوله: «مُطاوعُ انتصَرَ».

قال الطِّيبيُّ: أي: عُدِّيَ بـ(من) كما عُدِّيَ: انتصرَ بها[1].

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾.

﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾: في الزَّرعِ، وقيل: في كرمٍ تدلَّتْ عَناقِيدُه.

﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾: رعتْهُ لَيْلًا ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾: لحكمِ الحاكِمَيْنِ والمُتحاكِمَيْنِ عالِمينَ.

﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ الضَّميرُ للحُكومَةِ أو الفَتوى، وقُرِئَ: (فَأَفْهَمْنَاها)[2].

رُوِيَ أنَّ داودَ عليهِ السَّلامُ حكمَ بالغنمِ لصَاحبِ الحرثِ[3]، فقال سُليمانُ وهو

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٨٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤) عن عكرمة.

(٣) في (خ): «الزرع».

ابنُ إحدَى عشرةَ سنةً: غيرُ هذا أرفقُ بهما، يُدفَعُ[1] الغنمُ إلى أهل الحرثِ فيَنتفعونَ بألبانِها وأولادِهَا وشعرِها[2]، والحرثُ إلى أربابِ الغَنمِ يَقومونَ عليه حتى يعودَ إلى ما كانَ، ثمَّ يَترادَّانِ[3].

ولعلَّهُما قالا اجتهادًا، والأوَّلُ نَظيرُ قولِ أبي حنيفةَ في العبدِ الجاني، والثَّاني مثلُ قولِ الشَّافعيِّ بغرمِ الحيلولَةِ للعَبدِ المغصوبِ إذا أَبَقَ، وحكمُهُ في شَرعِنَا عندَ الشَّافعيِّ: وجوبُ ضمانِ المُتلَفِ بالليلِ، إذ المعتادُ ضَبطُ الدَّوابِّ لَيْلًا، ولذلك قضى النَّبيُّ عليهِ السَّلامُ لَمَّا دخلَت ناقةُ البراءِ حائطًا وأفسدَتْهُ فقال: «على أَهلِ الأموالِ حِفظُهَا بالنَّهارِ وعلى أهلِ الماشِيَةِ حِفظُهَا باللَّيلِ».

وعندَ أبي حنيفةَ: لا ضمانَ إلَّا أَنْ يكونَ مَعَها حافظٌ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «جرحُ العَجْماءِ جُبارٌ».

﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ دليلٌ على أنَّ خطأَ المُجتهدِ لا يَقدحُ فيه.

وقيل: على أنَّ كلَّ مُجتهدٍ مصيبٌ، وهو مُخالفٌ مفهومَ قولِه تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ ولولا النَّقلُ لاحتملَ تَوافُقَهُما على أنَّ قولَهُ: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ لإظهارِ ما تفضَّلَ عليه في صِغَرِه.

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾: يُقدِّسْنَ اللهَ معَهُ: إمَّا بلِسانِ الحالِ، أو بصَوتٍ يتمثَّلُ لـه، أو بخلقِ اللهِ فيهـا. وقيـل: يَسِرْنَ مَعَـه، مِن السِّباحَةِ.

---

(١) في (خ) و(ت): «أمر بدفع».

(٢) في (خ): «وأشعارها».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٢٢) عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد والزهري وابن زيد وغيرهم.

وهو حالٌ، أو استئنافٌ لِبَيانِ وجهِ التَّسخيرِ، و﴿مَعَ﴾ مُتعلِّقَةٌ به أو بـ﴿سخرنا﴾[١].

﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلْجِبَالَ﴾، أو مفعولٌ معَه.

وقُرِئَ بالرَّفعِ على الابتداءِ، أو العطفِ على الضَّميرِ على ضعفٍ[٢].

﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ لأمثالِه، فليسَ ببِدْعٍ مِنَّا وإن كانَ عَجِيبًا عِندَكُم.

قوله: «وكذا قَضَى النبيُّ ﷺ لمَّا دخلَت ناقةُ البراءِ حائطًا وأفسَدَتْه فقال: عَلى أهلِ الأَموالِ حِفظُها بالنَّهارِ وعَلى أهلِ الماشيَةِ حِفظُها باللَّيلِ».

أخرجَه مالكٌ وأبو داودَ وابنُ ماجَه عَن حرامِ بنِ سعدِ بن مُحيِّصةَ[٣].

قوله: «جرحُ العَجْماءِ جُبَارٌ».

أخرجَه أحمَدُ والأَئمَّةُ السِّتَّةُ مِن حَديثِ أبي هُريرةَ[٤].

---

(١) في (أ) و(خ) و(ت): «و﴿مَعَ﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿سخرنا﴾ أو بـ﴿يُسَبِّحْنَ﴾»، والمثبت من (ض) والمعنى واحد.

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩٢٣)، وفيه: ويقرأ شاذًّا بالرفع عطفاً على الضمير في ﴿يُسَبِّحْنَ﴾. وأجازها الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٤٠٠) لغة، لكنه قال: ولا أعلم أحداً قرأ بها.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٤٧)، ومن طريقه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٦٩١)، عن حرام بن سعد بن محيصة، ورواه أيضاً ابن ماجه (٢٣٣٢)، وأبو داود (٣٥٧٠)، وهو مرسل، ورواه بعضهم موصولاً، لكن لم يتابع عليه، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ٨٢): هذا الحديث وإن كان مرسلاً، فهو حديث مشهور، أرسله الأئمة، وحدّث به الثقات، واستعمله فقهاء الحجاز، وتلقّوه بالقبول، وجرى في المدينة به العملُ.

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٧٧٠٤)، والبخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠)، وأبو داود (٤٥٩٣)، والترمذي (١٣٧٧)، والنسائي (٢٤٩٧)، وابن ماجه (٢٦٧٣).

قوله: «وقيل: يَسِرنَ معَه».

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا مُشكِلٌ لقولِه: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] وتَسييرُ الجبالِ ليسَ في القرآنِ، ولا ضرورةَ في حملِ التَّسبيحِ على السَّيرِ(١).

(٨٠) ـ ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾.

﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾: عملَ الدِّرعِ، وهو في الأصلِ: اللِّباسُ، قال:

اِلْبَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا ... إمَّا نعيمَها وإمَّا بوسَها

قيل: كانَتْ صفائحَ فحلَّقَها وسرَدَها(٢).

﴿لَكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ(علَّم) أو صِفَةٌ لـ﴿لَبُوسٍ﴾.

﴿لِيُحْصِنَكُم مِن بَأْسِكُمْ﴾ بدلٌ منه بدلَ الاشتمالِ بإعادةِ الجارِّ، والضَّميرُ لـ﴿دَاوُدَ﴾ أو لـ﴿لَبُوسٍ﴾.

وفي قراءةِ ابنِ عامرٍ وحَفصٍ بالتَّاءِ للصَّنعةِ أو للَّبوسِ على تأويلِ الدرعِ، وفي قراءةِ أبي بَكرٍ ورُوَيسٍ بالنُّونِ للهِ عزَّ وجلَّ(٣).

﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ ذلك، أمرٌ أخرجَهُ في صورةِ الاستفهامِ للمُبالغَةِ والتَّقريعِ(٤).

قوله:

(البَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَها)

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٨٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٢٩) عن قتادة.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٤) في (خ): «أو التقريع».

تمامه:

إِمَّــا نعيمَهــا وإِمَّــا بؤسَــها[١]

قـال الطِّيبِـيُّ: أي: البَـسْ لـكُلِّ حالةٍ مـا يصلحُ لها؛ يعنـي: اعدُد لـكلِّ زمانٍ ما يُشاكِلُه ويلائِمُه[٢].

(٨١ ـ ٨٢) ـ ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ ٨١ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ﴾.

﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾: وسَخَّرنا لهُ، ولعلَّ اللامَ فيه دونَ الأوَّلِ؛ لأنَّ الخارقَ فيه عائدٌ إلى سُلَيمانَ نافعٌ له وفي الأوَّلِ أمرٌ يظهَرُ في الجبالِ والطيرِ مع داودَ بالإضافةِ[٣] إليه.

﴿عَاصِفَةٗ﴾: شديدةَ الهبوبِ مِن حيثُ إنَّها تبعدُ بكُرسِيِّهِ في مدَّةٍ يَسيرَةٍ كما قال: ﴿غُدُوُّهَا شَهۡرٞ وَرَوَاحُهَا شَهۡرٞ﴾ [سبأ: ١٢] وكانَتْ رُخاءً في نفسِهَا طيِّبَةً.

وقيل: كانَتْ رخاءً تارةً وعاصفةً أخرى حسبَ إرادَتِه.

﴿تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ﴾: بمَشيئَتِه، حالٌ ثانيةٌ، أو بدلٌ مِن الأولى، أو حالٌ مِن ضَميرِها.

﴿إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا﴾: إلى الشَّامِ رَواحًا بعدما سارَت بِهِ منه بكرةً.

﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيۡءٍ عَٰلِمِينَ﴾ فنُجريهِ على ما تَقتضيهِ الحكمَةُ.

---

(١) الرجز لبيهس الفزاري؛ كما في «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ١١١)، و«الفاخر» للمفضل بن سلمة (ص: ٦٣)، ودون نسبة في «العين» (٧/ ٢٦٢)، و«إصلاح المنطق» (ص: ٢٣٦)، و«البسيط» للواحدي (١٥/ ١٤٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٨٥).

(٣) في (أ) و(ت): «وبالإضافة».

﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ﴾ في البحارِ ويُخرجونَ نفائِسَه، و﴿مَن﴾ عطفٌ على ﴿الرِّيحَ﴾ أو مبتدأٌ خبرُه ما قبلَهُ، وهي نكرةٌ موصوفةٌ.

﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾: ويتجاوزونَ ذلك إلى أعمالٍ أُخرَ كبناءِ المدنِ والقُصورِ واختراعِ الصَّنائعِ الغريبةِ كقولِه: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾ أن يزيغوا عن أمرِهِ أو يُفسدُوا على ما هو مُقتَضى جِبلَّتِهم.

(٨٣ - ٨٤) - ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾.

﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾: بأنِّي مَسَّني الضُّرُّ.

وقُرِئَ بالكسرِ(١) على إضمارِ القَوْلِ، أو تضمينِ النِّداءِ معناه.

والضَّرُّ بالفتحِ شائعٌ في كلِّ ضَررٍ، وبالضمِّ خاصٌّ بما في النَّفسِ كمَرَضٍ وهُزَالٍ.

﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ وصفَ ربَّهُ بغايَةِ الرَّحمَةِ بعدما ذكرَ نفسَهُ بما يوجِبُها، واكتفى بذلك عن عرضِ المطلوبِ لطفًا في السُّؤالِ، وكان رُومِيًّا مِن أَولادِ(٢) عيصِ

---

(١) نسبت لأبي عمران الجوني في «زاد المسير» (٣/ ٢٠٥)، وللكسائي عن أبي بكر وعن عيسى الكوفة في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣١٩)، ولعيسى بن عمر في «البحر المحيط» (١٥/ ٢٦٨).

(٢) في (ض) و(ت): «من ولد».

بنِ إسحاقَ، استنبأَهُ اللهُ وكَثُرَ أهلُهُ ومالُه، فابتلاهُ الله بهلاكِ أولادِهِ بهدمِ بيتٍ عليهِمْ وذَهابِ أَموالِهِ والمرضِ في بدَنِه ثَماني عشرةَ سنةً(١)، أو ثلاثَ عشرةَ سنةً(٢)، أو سبعًا وسبعةَ أشهُرٍ وسبعَ ساعاتٍ(٣).

رُوِيَ أنَّ امرأَتَهُ ماخيرَ بنتَ مَيْشَا بن يوسفَ ـ أو رحمةَ بنتِ إفرائيمَ بنِ يوسفَ ـ قالَتْ له يومًا: لَوْ دعوتَ اللهَ، فقال: كم كانَتْ مُدَّةُ الرَّخاءِ؟ فقالت: ثمانينَ سنةً، فقال: أَستَحْيِي مِن اللهِ أَنْ أَدعُوَهُ وما بلغَتْ مُدَّةُ بلائِي مُدَّةَ رخائِي(٤).

﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖ﴾ بالشِّفاءِ مِن مَرَضِه ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَهۡلَهُۥ وَمِثۡلَهُم مَّعَهُمۡ﴾ بأن ولدَ له ضعفُ ما كان، أو أُحيِيَ وُلْدُه وولدَ له منهم نوافِلُ.

﴿رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰبِدِينَ﴾: رحمةً على أيوبَ، وتَذكِرَةً لغيرِهِ مِن العابدينَ؛ ليصبرُوا كما صبرَ فيثابُوا كما أُثيبَ، أو: لرَحمَتِنا العابدينَ فإنَّا نَذكُرُهم بالإحسانِ ولا نَنساهُم(٥).

---

(١) قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٣٤ وما بعدها) عن وهب بن منبه. واختلف في مقدار لبثه في محنته، والذي رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٦٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٩٨)، ورواه أيضاً البزار (٢٣٥٧ ـ كشف)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦١٦)، والضياء في «المختارة» (٢٦١٧)، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ نبيَّ الله أيوبَ لَبِثَ به بلاؤهُ ثماني عشرة سنة، فرَفَضه القريبُ والبعيدُ إلا رجلانِ مِن إخوانه...» الحديث. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٨): رواه البزار وأبو يعلى ورجال البزار رجال الصحيح.

(٢) ذكر هذا القول الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٤٢١) من حديث أنس رضي الله عنه، وعزاه لابن أبي حاتم والطبري وابن حبان والحاكم.

(٣) هذا قول مقاتل. انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٦٤٨).

(٤) قطعة من خبر طويل رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣) عن الحسن.

(٥) قوله: «أو لرحمتنا للعابدين فإنا نذكرهم...» إشارة إلى أن ﴿رَحۡمَةٗ﴾ و﴿ذكرى﴾ تنازعا قوله: =

(٨٥ـ٨٦) ـ ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾ وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ﴾ يعني: إلياسَ، وقيل: يوشَعُ، وقيل: زكريَّا، سُمِّيَ به لأنَّه كانَ ذا حظٍّ مِن اللهِ، أو تكفُّلٍ منه، أو ضِعفِ[1] عملِ أنبياءِ زَمانِه وثَوابِهم، والكِفْلُ يجيءُ بمعنى النَّصيبِ والكَفالةِ والضِّعفِ.

﴿كُلٌّ﴾: كلُّ هؤلاء ﴿مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على مشاقِّ التَّكاليفِ وشَدائدِ النُّوَبِ.

﴿وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِى رَحْمَتِنَآ﴾ يعني: النُّبوَّةَ، أو نِعمةَ الآخرةِ ﴿إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: الكاملينَ في الصَّلاحِ، وهم الأنبياءُ، فإنَّ صَلاحَهُم مَعصومٌ عَن كَدرِ الفسادِ.

= ﴿لِلْعَٰبِدِينَ﴾ لا أنه متعلق بـ﴿ذكرى﴾ وحده كما في الوجه السابق، لكن قوله: «فإنا» بالفاء في أكثر النسخ، وهو في «الكشاف» وبعض النسخ بالواو، وهو الظاهر إذ لا وجه للتعليل كما قيل، ووجهه: أنّ مَن ذكره الله عنده بالخير علم أنه يجريه على عوائد برّه ورحمته. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٢٦٨).

قلت: وعبارة «الكشاف» (٥/ ٤٩٤): أي: لرحمتِنا العابدينَ وأنّا نَذكُرُهم بالإحسان لا نَنسَاهُمْ.

وقال ابن التمجيد في «الحاشية» (١٢/ ٥٧٠): قوله: «أو لرحمتنا للعابدين» هذا على تقدير جعل ﴿لِلْعَٰبِدِينَ﴾ صلة للرحمة، فيكون متعلق ﴿ذكرى﴾ محذوفا تقديره: رحمة للعابدين وذكرى لهم، ففسر (وذكرى لهم) بقوله: «وأنا نذكرهم بالإحسان لا ننساهم»، واللام في قوله: «لرحمتنا» إشارة إلى أن ﴿رَحْمَةً﴾ مفعول له لـ(آتينا)... إلى آخر ما قال.

قلت: وفي كلامه ما يدل على أن في نسخه (وأنا) بالواو كما في عبارة الزمخشري وكما رجحه الشهاب.

(١) قوله: «أو ضعف» هكذا جاءت في النسخ، وفي بعض الطبعات: «أو له ضعف». انظر: «حاشية القونوي» (١٢/ ٥٧٠). وهكذا عبارة «الكشاف»: وقيل: كان له ضِعْفُ عمل الأنبياء في زمانه وضِعْفُ ثوابهم.

(٨٧ ـ ٨٨) ـ ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾: وصاحبَ الحُوتِ يونسَ بنَ متَّى ﴿إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ لقومِه لَمَّا بَرِمَ لطولِ دعوَتِهم وشِدَّةِ شَكِيمَتِهم مُهاجرًا عنهم قبلَ أَنْ يُؤمَرَ.

وقيل: وعدَهُم بالعذابِ فلَمْ يَأتِهم لِمِيعادِهِم[١] بتَوْبَتِهم، ولم يَعرفِ الحالَ، فظنَّ أنَّه كذَبَهُم، وغَضِبَ مِن ذلك، وهو مِن بناءِ المغالبَةِ للمُبالغَةِ.

أو لأنَّه أَغضَبَهُم بالمُهاجرَةِ لخَوْفِهِم لُحوقَ العَذابِ عندَها.

وقُرِئَ: (مُغْضَبًا)[٢].

﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾: لَنْ نُضيِّقَ عليهِ، أو: لن نقضِيَ عليه بالعُقوبَةِ، مِن القَدْرِ، ويعضُدُه أنَّه قُرِئَ مُثقَّلًا[٣].

أو: لَنْ نُعمِلَ فيه قُدرتَنا.

وقيل: هو تَمثيلٌ لحالِهِ بحالِ مَن ظنَّ أن لَنْ نَقدِرَ[٤] عليه في مُراغمَتِهِ قومَهُ مِن غيرِ انتظارٍ لأَمرِنا، أو خَطْرةٌ شَيطانيَّةٌ سبقَتْ إلى وهمِهِ فسُمِّيَ ظَنًّا للمُبالغَةِ.

---

(١) أي: للوقتِ الذي وعدَهم بإتيانه فيه إن لم يتوبوا. وفي (ض): «الميعاده».

(٢) نسبت لأبي شرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥).

(٣) نسبت لابن أبي ليلى وأبي شرف والكلبي ويعقوب في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥).

(٤) في (ض): «أن لا يقدر».

وقُرِئَ بالياءِ، وقرأَ يعقوبُ على البناءِ للمَفعولِ، وقُرِئَ به مُثقَّلًا[١].

﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾: في الظُّلمَةِ الشَّديدةِ المُتكاثِفَةِ، أو ظلماتِ بطنِ الحُوتِ والبَحرِ والليلِ: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾: بأنَّهُ لا إلهَ إلَّا أنتَ ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ أن يُعجِزَكَ شيءٌ ﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لنفسِي بالمبادرةِ إلى المهاجرةِ، وعن النبيِّ ﷺ: «ما مِن مَكروبٍ يَدْعُو بهذا الدُّعاءِ إلا استُجيبَ له».

﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّ﴾ بأَنْ قَذفَهُ الحوتُ إلى السَّاحلِ بعدَ أربعِ ساعاتٍ كان في بَطنِه، وقيل: ثلاثةَ أيَّامٍ.

والغمُّ: غَمُّ الالتقام[٢]، وقيل: غمُّ الخَطيئَةِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ مِن غُمومٍ دَعَوا اللهَ فيها بالإخلاصِ.

وفي الإمامِ: ﴿نُجِّي﴾ فلذلك أخفى الجماعةُ النُّونَ الثَّانيةَ فإنَّها تَخْفَى مع حروفِ الفَمِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بتَشديدِ الجيمِ[٣] على أنَّ أصلَهُ: نُنَجِّي، فحُذِفَت النُّونُ الثَّانيةُ كما حُذِفَت التَّاءُ في ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وهي وإن كانَتْ فاءً فحَذفُهَا أوقَعُ مِن حَرفِ المُضارعَةِ التي لِمَعنًى، ولا يقدحُ فيه اختلافُ حَرَكتي النُّونَيْنِ، فإنَّ الدَّاعِيَ

---

(١) قرأ الجمهور: ﴿نَّقۡدِرَ﴾، ويعقوب: ﴿يُقۡدَرَ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٤). وقرأ عيسى: (يَقْدِرَ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥). وقرأ عبيد بن عمير وقتادة: (يُقَدَّرَ). انظر: «تفسير الثعلبي» (١٨/ ٢٣٨).

(٢) في (ت): «الانتقام».

(٣) أي: ﴿نجِّي﴾ بنون واحدة مشدَّدًا، والباقون بنونين مخففًا. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٠)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

إلى الحذفِ اجتماعُ المِثلَينِ مَع تَعذُّرِ الإدغامِ، وامتناعُ الحذفِ في ﴿ نَتَجَافَىٰ ﴾ [السجدة: ١٦] لخوفِ اللَّبسِ.

وقيل: هو ماضٍ مَجهولٌ أُسنِدَ إلى ضَميرِ المَصدَرِ وسَكَنَ آخِرُه تَخفيفًا.

ورُدَّ: بأنَّه لا يُسنَدُ إلى المصدرِ والمفعولُ مَذكورٌ، والماضي لا يُسَكَّنُ آخرُه.

قوله: «ما مِن مَكروبٍ يَدعو بهذا الدُّعاءِ إلا استُجيبَ له».

أخرجَه التِّرمذِيُّ والحاكمُ وصحَّحه مِن حَديثِ سعدِ بن أبي وقَّاصٍ بلفظ: «دَعْوةُ ذي النونِ إذ دعا وهوَ في بطنِ الحُوتِ: لا إله إلا أنتَ سُبحانكَ إنِّي كنتُ مِن الظَّالمينَ، فإنَّه لم يدعُ بها رجلٌ مُسلمٌ في شيءٍ قطُّ إلا استجابَ اللهُ له»(١).

وفي لفظٍ للحاكمِ: «أَلَا أُخبِرُكُم بشيءٍ إذا نزلَ بأحدٍ مِنكُم كربٌ أو بَلاءٌ فدَعا بهِ إلا فرَّجَ اللهُ عنه» قيل: بلى يا رَسولَ الله قال: «دعاءُ ذي النُّونِ لا إلهَ إلَّا أنتَ سُبحانكَ إنِّي كنتُ مِن الظَّالِمين»(٢).

(٨٩ ـ ٩٠) ـ ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾.

﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا﴾: وحيدًا بلا وَلدٍ يَرِثُني ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ فإنْ لَمْ تَرْزُقني مَن يرثُني فلا أُبالي به.

---

(١) رواه الترمذي في (٣٥٠٥)، وأحمد في «المسند» (١٤٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤١٧)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٦٥٥).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٨٦٣)، وسكت عنه الذهبي في «التلخيص».

﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾؛ أي: أصلَحْناهَا للـولادَةِ بعدَ عُقرِهَـا، أو لِزكريَّـا بتَحسـينِ خَلْقِها وكانَتْ حَـرِدَةً(١).

﴿إِنَّهُمْ﴾ يعني: المُتوالدينَ، أو المذكورينَ مِن الأنبياءِ ﴿كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾: يُبادِرُونَ إلى أبوابِ الخيرِ ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾: ذَوِي رَغَبٍ، أو: راغِبينَ في الثَّوابِ راجينَ الإجابَةَ، أو: في الطَّاعةِ وخائفينَ العقابَ أو المَعصِيَةَ.

﴿وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾: مُخبِتينَ، أو: دَائِبينَ(٢) الوجلَ.

والمعنى: أنَّهُم نالوا مِن اللهِ ما نَالوا بهذهِ الخصالِ.

(٩١-٩٢) - ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩١﴾ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾.

﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ مِن الحَلالِ والحرامِ، يعني: مريم ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾: في عيسى فيها؛ أي: أحيَيْناهُ في جَوفِها، وقيل: وفَعَلْنَا النَّفْخَ فيها.

﴿مِن رُّوحِنَا﴾: مِن الرُّوحِ الذي هو بأَمْرِنا وحدَهُ، أو مِن جهَةِ روحِنَا، يعني: جبريلَ.

﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ﴾؛ أي قِصَّتَهما، أو: حالَهُما، ولذلك وحَّدَ قوله: ﴿ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ فإنَّ مَن تأمَّلَ حالَهُما تحقَّقَ كمالَ قُدرَةِ الصَّانعِ تعالى.

---

(١) «حَرِدة» بمهملة وراء مكسورة؛ أي: سريعةَ الغضبِ. وقال الطبري في «التفسير» (١٦/ ٣٨٨): والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله أصلح لزكريا زوجه كما أخبر تعالى ذكرُه بأن جعلها ولوداً حسنة الخلق؛ لأن كل ذلك من معاني إصلاحه إياها، ولم يخصص الله جل ثناؤه بذلك بعضاً دون بعض في كتابه، ولا على لسان رسوله ﷺ، ولا وضع على خصوص ذلك دلالة، فهو على العموم، ما لم يأت ما يجب التسليم له بأن ذلك مراد به بعض دون بعض.

(٢) في (ض) و(ت): «دائمين».

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾: إنَّ مِلَّةَ التَّوحيدِ أو الإسلامِ ملَّتُكُم التي يجبُ عليكم أَنْ تَكونُوا عَلَيْها فكونوا عَلَيْها.

﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾: غيرَ مُختَلِفة فيما بين الأنبياءِ؛ إذ لا مُشاركَةَ لغيرِها[1] في صِحَّةِ الاتِّباعِ.

وقُرِئَ: (أُمَّتُكُم) بالنصبِ على البدلِ و: (أمةٌ) بالرَّفعِ على الخبرِ[2]، وقُرِئَا بالرَّفعِ على أَنَّهما خَبرانِ[3].

﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾ لا إله لَكُم غيري ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ لا غير.

قوله: «﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾، أي: ملةُ التَّوحيدِ».

قال الطِّيبِيُّ: أي: المشارُ إليه ما في الذِّهنِ[4].

قوله: «﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ غير مُختلفَة».

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: (واحدةً) صِفةٌ مؤكِّدَةٌ لِمَعنى الوحدةِ في مِلَّةٍ[5].

---

(١) في (ض): «الأنبياء ولا مشاركة بغيرها».

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥)، و«الكشاف» (٥/ ٥٠١)، و«البحر» (١٥/ ٢٧٦).

وكأن ابن جني لم تصله هذه القراءة كما يشير إليه قوله في «المحتسب» (٢/ ٦٥): ولو قرئ (أُمَّتَكُمْ) بالنصب بدلاً وتوضيحاً لـ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ ورفع (أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ) لأنه خبر ﴿إِنَّ﴾ لكان وجهاً جميلاً حسناً.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥)، و«المحتسب» (٢/ ٦٥)، و«البحر» (١٥/ ٢٧٦)، عن ابن أبي إسحاق والأشهب العقيلي وأبي حيوة وغيرهم.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٣٩٩).

(٥) المصدر السابق (١٠/ ٤٠٠).

(٩٣ ـ ٩٤) ـ ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣ فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾.

﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ صرفَهُ إلى الغَيبةِ التفاتًا ليَنْعَى على الذين تفرَّقُوا في الدِّينِ وجعلُوا أمرَهُ قطعًا مُوزَّعةً بقبيحِ[1] فعلِهم إلى غيرِهم.

﴿كُلٌّ﴾ مِن الفرقِ المُتحزِّبَةِ ﴿إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾ فنُجازِيهِمْ.

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ باللهِ ورُسُلِهِ ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾: فلا تَضييعَ لسَعْيِه، استُعيرَ لِمَنعِ الثَّوابِ كمَا استُعِيرَ الشُّكرُ لإعطائِه، ونُفِيَ نَفْيَ الجنسِ للمُبالغةِ.

﴿وَإِنَّا لَهُۥ﴾: لسَعْيِه ﴿كَٰتِبُونَ﴾: مُثبِتُونَ في صَحيفَةِ عَملِهِ لا نُضيِّعُ[2] بوَجهٍ ما.

قوله: «استُعيرَ لِمَنعِ الثَّوابِ كمَا استُعيرَ الشُّكرُ لإعطائِه».

قال الطِّيبيُّ: لأنَّ حقيقَةُ الشُّكرِ الثَّناءُ على المحسنِ بما أولاهُ مِن المَعروفِ[3]، وهذا في حقِّ اللهِ تَعالى مُحالٌ، فشَبَّهَ مُعاملتَهُ مع مَن أطاعَه وعمِلَ عملًا صالحًا بثناءِ مَن قَدْ أحسَنَ إليه غيرُه وأَوْلاهُ مِن مَعروفِه، ثمَّ استعملَ لجانبِ المشبَّهِ ما كانَ مُستعمَلًا في المُشبَّه به مِن لفظِ الشكورِ وفي عكسِه الكُفرانُ[4].

---

(١) في هامش (ض): في نسخة: «بقبح».

(٢) في (أ) و(ت): «لا يضيع».

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (شكر).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٠١ ـ ٤٠٢).

(٩٥) ـ ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ وممتنعٌ على أهلِهَا غيرُ مُتصوَّرٍ مِنْهُم.

وقرأ أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وحِرْمٌ﴾ بكسرِ الحاءِ وإسكانِ الرَّاءِ[١]. وقُرِئَ: (وحَرْمٌ)[٢].

﴿أَهْلَكْنَٰهَآ﴾: حَكَمْنَا بإهلاكِهَا، أو: وَجَدْنَاها هالِكَةً.

﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: رُجوعُهُم إلى التَّوبَةِ أو الحياةِ، و﴿لَا﴾ صِلَةٌ، أو: عدمُ رجوعِهِم للجَزاءِ.

وهو مُبتدَأٌ خبرُهُ: (حرامٌ)، أو فاعلٌ له سادٌّ مَسَدَّ خبرِهِ، أو دليلٌ عليه وتقديرُه: تَوْبَتُهُم أو حَيَاتُهُم أو عَدَمُ بَعثِهِم.

أو: لأنَّهُم لا يَرجِعُونَ ولا يُنيبونَ[٣]، و(حرامُ) خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: وحرامٌ عليها ذاك وهو المذكورُ في الآيةِ المتقدِّمَةِ، ويؤيِّدُه القِراءةُ بالكَسرِ[٤].

وقيل: (حرامٌ): عزمٌ ومُوجَبٌ عليهم أنَّهُم لا يرجعونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣١)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما بخلاف، ونسب إليه أيضاً: (وحَرُمَ)، وعنه أيضاً: (وحَرِمَ)، وعن عكرمة: (وحَرِمٌ)، وعن قتادة: (وحَرَمَ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥)، و«المحتسب» (٢/ ٦٥).

(٣) قوله: «أو لأنهم لا يرجعون» عطف في المعنى على «رجوعهم إلى التوبة»، والحاصلُ: أن جملةَ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ إما مبتدأٌ، أو سادٌّ مسدَّ الخبرِ، أو دالٌّ عليه، أو تعليلٌ لما قدَّره بعدُ من قوله: «وحرام عليها ذاك». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٩٨).

(٤) أي: (إنهم) بكسر الهمزة، وهي بلا نسبة في «الكشاف» (٥/ ٥٠٣)، و«البحر» (١٥/ ٢٧٦). وأجازها الزجاج في «معاني القرآن» (٤/ ٢٨٥) لغة دون التصريح بكونها قراءة، فقال: ويجوز: (إنهم لا يرجعون) بكسر (إن) ومعنى ذلك الاستئناف، المعنى: هم إليهم لا يرجعون.

(٩٦ ـ ٩٨) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ٩٧ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾ مُتَعلِّقٌ بـ(حرام)، أو بمحذوفٍ دَلَّ الكَلامُ عليهِ، أو بـ﴿لَا يَرۡجِعُونَ﴾؛ أي: يَستَمِرُّ الامتناعُ أو الهلاكُ أو عدمُ الرُّجوعِ إلى قيامِ السَّاعةِ وظُهورِ أَمارَاتِها وهو فَتحُ سدِّ يأجوجَ ومأجوجَ، وهي (حتَّى) التي يُحكَى الكلامُ بعدَها، والمَحكيُّ هي الجملَةُ الشَّرطيَّةُ.

وقرأ ابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿فُتِّحَت﴾ بالتَّشديدِ[١].

﴿وَهُم﴾ يعني: يأجوجَ ومأجوجَ، أو الناسَ كلَّهُم ﴿مِّن كُلِّ حَدَبٖ﴾: نَشَزٍ من الأرضِ، وقُرِئَ: (جَدَثٍ)[٢] وهو القبرُ ﴿يَنسِلُونَ﴾ يُسرِعونَ، مِن نَسَلانِ الذِّئبِ. وقُرِئَ بضمِّ السِّينِ[٣].

﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ وهو القيامَةُ ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ جوابُ الشَّرطِ، و﴿إِذَا﴾ للمفاجأةِ تَسُدُّ[٤] مَسدَّ الفاءِ الجَزائيَّةِ كقَوْلِه: ﴿إِذَا هُمۡ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣١)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥) عن ابن عباس والكلبي والضحاك، و«المحتسب» (٢/ ٦٥) عن ابن مسعود.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥) عن الضحاك، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢١) عن ابن أبي إسحاق وأبي السمال.

(٤) في (خ): «وتسد».

يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فإذا جاءت مَعَها تَظاهَرَتْ على وَصلِ الجَزاءِ بالشَّرطِ فيتأكَّدُ، والضَّميرُ للقصَّةِ، أو مُبهَمٌ يُفسِّرُه الأَبصارُ.

﴿يَٰوَيْلَنَا﴾ مُقدَّرٌ بالقولِ واقِعٌ موقِعَ الحالِ مِن المَوصولِ.

﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ لم نَعْلَم أنَّه حَقٌّ ﴿بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ لأَنفُسِنا بالإِخلالِ بالنَّظَرِ والاعتدادِ بالنُّذرِ.

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يحتَمِلُ الأَوثانَ، وإبليسَ وأَعْوانَه، لأَنَّهم بطاعتِهِم لهم في حُكمِ عبدَتِهم؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا تلا الآيَةَ على المشركينَ قال له ابنُ الزِّبَعْرَى: قَدْ خَصَمْتُكَ وربِّ الكعبَةِ، أليسَ اليَهودُ عَبدُوا عُزَيرًا، والنَّصارَى عبدُوا المسيحَ، وبنو مليحٍ عبدُوا الملائكةَ، فقال عليهِ السَّلامُ: «بل هُمْ عَبدُوا الشَّياطينَ التي أمرَتْهُم بذلكَ» فأنزلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠١][(١)].

وعلى هذا يعمُّ الخِطابُ، ويكونُ ﴿ما﴾ مؤوَّلًا بـ(مَن) أو بما يعمُّهُ، ويدلُّ عليه ما رُوِيَ: أنَّ ابنَ الزِّبَعْرَى قال: هذا شيءٌ لآلهتِنا خاصَّةً أو لكلِّ مَن عُبِدَ مِن دونِ اللهِ؟ فقال عليهِ السَّلامُ: «بل لكلِّ مَن عُبِدَ مِن دونِ اللهِ»[(٢)].

(١) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٥٨-٣٥٩) عن ابن إسحاق، ورواه عنه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤١٧ - ٤١٨)، ورواه مختصراً الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٧٣٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٦٩): فيه عاصم بن بهدلة وقد وثِّق وضعفه جماعة. ورواه بنحوه دون ذكر الآية الإمام أحمد في «المسند» (٢٩١٨).

(٢) رواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ١٦٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ١٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وتتمته كما في الخبر المتقدم.

ويكون قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ بيانًا للتَّجوُّزِ أو التَّخصيصِ تأخَّرَ عَن الخطابِ.

﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ ما يُرمَى[1] به إليها وتَهيجُ به، مِن حَصَبَه يَحْصِبُهُ: إذا رماهُ بالحَصباءِ.

وقُرِئَ بسُكونِ الصَّادِ[2] وَصفًا بالمَصدَرِ.

﴿أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ استئنافٌ، أو بَدلٌ مِن ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ واللامُ مُعوَّضةٌ مِن (على) للاختصاصِ والدَّلالةِ على أنَّ وُرودَهُم لأَجلِها.

قوله: «فإذا جاءَتْ معها تظاهَرَتْ على وصلِ الجَزاءِ بالشَّرطِ».

قال صاحبُ «الفرائد»: (إذ) المفاجأةُ بدلٌ من الفاءِ في الجوابِ، فكان هذا جمعًا بين البدلِ والمُبدلِ منه، ويمكنُ أن يكونَ جوابَ ﴿إِذَا فُتِحَتْ﴾: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾، أي: قالوا: يا ويلنا، وقيل: هو محذوفٌ؛ أي: نَدِمُوا[3].

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ لَمَّا تلا الآيةَ على المشركينَ قالَ لهُ ابنُ الزِّبَعْرَى...» إلى آخره.

أخرجَه الواحديُّ في «أسباب النزول» عن ابنِ عبَّاسٍ نحوَه[4].

(٩٩ ـ ١٠٠) ـ ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾.

﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ لأنَّ المؤاخَذَ المُعذَّبَ لا يكونُ إلهًا ﴿وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ لا خلاصَ لَهُم عنها.

---

(١) في (ت): «يؤمر».

(٢) نسبت لابن السميفع. انظر: «المحتسب» (٢/ ٦٦)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٠١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٠٦).

(٤) انظر تخريجه في الصفحة السابقة.

﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾: أَنِينٌ وتَنفُّسٌ شَديدٌ، وهو من إضافةِ فعلِ البَعضِ إلى الكلِّ للتَّغليبِ إنْ أُريدَ بما تعبدونَ الأصنامُ.

﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ مِن الهولِ وشِدَّةِ العَذابِ، وقيل: لا يسمَعونَ ما يَسُرُّهُم.

(١٠١ ـ ١٠٣) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾: الخَصْلَةُ الحُسنى، وهي السَّعادَةُ، أو التَّوفِيقُ للطَّاعَةِ، أو البُشرَى بالجنَّةِ.

﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ لأنَّهم يُرفَعونَ إلى أعلى عِلِّيِّينَ.

رُوِيَ: أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عنه خطَبَ وقرأَ هذهِ الآيَةَ ثمَّ قال: أنا مِنْهُم وأبو بكرٍ وعُمَرُ وعُثمانُ وطَلْحَةُ والزُّبَيْرُ وسَعْدٌ وسَعِيدٌ وعبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ وابنُ الجرَّاحِ، ثمَّ أُقيمَتِ الصَّلاةُ فقامَ يجرُّ رِداءَهُ ويقولُ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾.

وهو بدلٌ مِن ﴿مُبْعَدُونَ﴾، أو حالٌ مِن ضَميرِه سيقَ للمُبالغَةِ في إبعادِهم عَنْها.

والحسيسُ: صَوْتٌ يُحَسُّ به.

﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾: دائمونَ في غايةِ التَّنعُّمِ، وتقديمُ الظَّرفِ للاختصاصِ والاهتمامِ به.

﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾: النَّفخَةُ الأَخيرَةُ لقولِه: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧]، أو الانصرافُ إلى النَّارِ، أو حينَ يُطْبَقُ على النَّارِ، أو يُذبَحُ الموتُ.

﴿وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾: تستقبلُهم مهنِّئين: ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ﴾: يومُ ثوابِكم وهو مُقدَّرٌ بالقَولِ.

﴿الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ في الدُّنيا.

قوله: «رُوِيَ: أنَّ عَليًّا خطبَ وقرأَ هذه الآيةَ ثمَّ قال: أنا منهم..» إلى آخره.

أخرجَه ابنُ أبي حاتمٍ والثَّعلبيُّ وابنُ مردويه في «تفاسيرهم» وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل»(١).

(١٠٤) - ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ مُقدَّرٌ بـ: اذكُرْ، أو ظرفُ ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾، أو ﴿تَتَلَقَّاهم﴾، أو حالٌ مُقدَّرةٌ مِن العائدِ المَحذوفِ مِن ﴿تُوعَدُونَ﴾.

والطيُّ: ضِدُّ النَّشرِ، أو المحوُ مِن قولِك: (اطوِ عنِّي هذا الحديثَ)، وذلك لأنَّها نُشِرَت مُظِلَّةً لبني آدمَ، فإذا انتقَلُوا قُوِّضَت عَنْهُم.

وقُرِئَ بالياءِ(٢)، والتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ(٣).

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٦٩) (١٣٧٤٨)، والثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٢٦٩)، ، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٤)، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٥/ ٨٥) لابن مردويه عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٢) أي: (يطوِي السماءَ)، نسبت لمجاهد وشيبة. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٢). وأجازها الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٢١٣) لغة، وقال الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ٤٠٦): ولم يُقرأ بها.

(٣) أي: ﴿تُطْوَى السماءُ﴾، قرأ بها أبو جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٤٤).

﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلكِتَابِ﴾: طَيًّا كطَيِّ الطُّومارِ لأجلِ الكتابةِ، أو لِمَا يُكتَبُ أو كُتبَ فيه.

ويدلُّ عليهِ قراءَةُ حمزةَ والكِسائيِّ وحفصٍ على الجمعِ[1]، أي: للمَعاني الكثيرةِ المكتوبةِ فيه.

وقيل: السِّجلُّ: مَلَكٌ يطوِي كتبَ الأَعمالِ إذا رُفِعَت إليه[2]، أو كاتبٌ كانَ لِرَسولِ اللهِ ﷺ[3].

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿لِلْكُتُبِ﴾ على الجمع، وقرأ الباقون: ﴿للكتاب﴾ على الواحد. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣١)، و«التيسير» (ص: ١٥٥).

(٢) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٣٣)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٢٣) عن السدي.

(٣) رواه أبو داود (٢٩٣٥) عن ابن عباس رضي الله عنه، وفي سنده يزيد بن كعب العوذي، مجهول. وقد أنكر هذا الحديث أبو العباس ابن تيمية والمزي، نقل ذلك ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٣٤٠).

وهذا القول ضعفه بعض العلماء، قال ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٦٨): وذلك مدفوع؛ لأن كتابه معروفون.

ثم قال ابن جني عن هذا القول والذي قبله: ويشبه أن يكون هذان القولان إنما قاد إليهما توهُّمُ مَن ظن أن السجلَّ هنا فاعلٌ في المعنى، وإنما هو مفعولٌ في المعنى. وهو كقولك: كطي الكتاب للكتابة؛ أي: كطي الكتاب لأن يكتب فيه.

وقال الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٥٤٤): وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال: السجل في هذا الموضع الصحيفة، لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب، ولا يعرف لنبينا ﷺ كاتب كان اسمه السجلّ، ولا في الملائكة ملك ذلك اسمه.

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٤٣٧): وقد أنكر الثعلبي والسهيلي أن السجل اسم الكاتب بأنه لا يعرف في كتاب النبي ﷺ ولا في أصحابه من اسمه السجل، قال السهيلي: ولا وجد إلا في هذا الخبر، وهو حصر مردود فقد ذكره في الصحابة ابن منده وأبو نعيم [(٣٦٨٤)] وأوردا من =

وقُرِئَ: (السَّجْل) كالدَّلْوِ[١]، و: (السُّجُلّ) كالعُتُلّ[٢]، وهما لُغَتانِ فيه.

﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾؛ أي: نُعيدُ ما خَلَقْناهُ مُبتدأً إعادةً مثلَ بَدْئِنا إيَّاه في كونِهما إيجادًا عن العَدَمِ، أو جمعًا من الأجزاءِ المُتبدِّدَةِ.

والمقصودُ: بَيانُ صِحَّةِ الإعادةِ بالقِياسِ على الإبداءِ؛ لشُمُولِ الإمكانِ الذَّاتيِّ المصحِّحِ للمَقْدُورِيَّةِ، وتناوُلِ القدرَةِ القَديمَةِ لَهُما على السَّواءِ.

و(ما) كافَّةٌ أو مَصْدرِيَّةٌ، و﴿أَوَّلَ﴾ مفعولٌ لِـ﴿بَدَأْنَآ﴾، أو لفعلٍ[٣] يُفَسِّرُه ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أو موصولةٌ والكافُ مُتعلِّقَةٌ بمَحذوفٍ يُفَسِّرُه ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾؛ أي: نعيدُ مثلَ الذي بدَأْنَاهُ، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ ظرفٌ لـ﴿بَدَأْنَآ﴾، أو حالٌ مِن ضَميرِ المَوصولِ المحذوفِ.

﴿وَعْدًا﴾ مُقدَّرٌ بفعلِه تأكيدًا لـ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أو منتصِبٌ به لأنَّه عِدَةٌ بالإعادةِ.

﴿عَلَيْنَآ﴾؛ أي: عَلَيْنَا إنجازُه ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ ذلك لا محالةَ.

قوله: «أو ظرفٌ: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾ أو ﴿تتلقاهم﴾».

= طريق بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان للنبي ﷺ كاتب يقال له: سجل، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه.

وحديث ابن عمر هذا قال فيه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٣٤١): وهذا أيضاً منكر عن ابن عمر كما هو منكر عن ابن عباس، وقد ورد عن ابن عباس وابن عمر خلاف ذلك.

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٦٧) عن أبي السمال.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥) عن أبي هريرة، و«المحتسب» (٢/ ٦٧) عن أبي زرعة. قال ابن جني: وهذا أبو زرعة بن عمرو بن جرير، وكان قد قرأ على أبي هريرة.

(٣) في (خ) زيادة: «أو مفعول فعل».

أسقطَ مِن «الكشاف» قولَه: (أو الفزع)[1]، لأنَّه تُعُقِّبَ بأنَّه غيرُ جائزٍ؛ إذ هو مَصدرٌ وُصِفَ قبلَ أحدِ مَعمولَيْهِ فلا يَجوزُ إِعمالُه.

قوله: «و(ما) كافَّةٌ أو مَصدريَّةٌ» إلى آخره.

قال أبو حيَّان: الظَّاهرُ أنَّ الكافَ ليسَتْ مَكفوفَةً بل هي جارَّةٌ، و(ما) بعدها مَصدريَّةٌ يَنْسَبِكُ منها مع الفعلِ مصدرٌ هو في مَوضعِ جرٍّ بالكافِ، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مفعول ﴿بَدَأْنَآ﴾، والمعنى: نعيدُ أوَّلَ خلقٍ إعادةً مثلَ بَدئِنا له، أي: كما أبرَزْناهُ مِن العَدمِ إلى الوجودِ نُعيدُه مِن العَدمِ إلى الوُجودِ.

وفيمَا قَدَّرَه الزَّمخشرِيُّ[2] تهيئةُ ﴿بَدَأْنَآ﴾ لأنْ تَنصِبَ ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ على المَفعوليَّةِ، وقطعُه عنه مِن غيرِ ضَرورةٍ تَدعو إلى ذلك، وارتكابُ إضمارٍ بعيدٍ مفسرًا بـ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، وهي عُجمَةٌ في كتابِ اللهِ تعالى[3].

وقال الحَلَبِيُّ: كلُّ ما قدرَ، فهو جارٍ على القواعدِ المُنضبطَةِ وقادَه إلى ذلك المَعنى الصَّحيحُ؛ فلا مُؤاخذةَ عليه[4].

قوله: «أو (ما) مَوصولَةٌ، والكافُ مُتعلقَةٌ بمحذوفٍ يفسِّرُه[5]: نعيدُه؛ أي: نُعيدُ مثلَ الذي بدَأْنا».

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٥٠٩).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٥١٠ ـ ٥١١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٩١).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٢١٢).

(٥) في (ز) و(س): «تقديره»، والمثبت من (ن).

قال أبو حيَّان: هذا ضَعيفٌ جِدًّا لأنَّه مَبنيٌّ على أنَّ الكافَ اسمٌ لا حرفٌ، وليسَ مذهبَ الجمهورِ، وإنَّما ذهبَ إليه الأخفشُ[1].

(١٠٥ ـ ١٠٦) ـ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (١٠٥) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾: في كتابِ داودَ ﴿مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾؛ أي: التَّوراةِ.

وقيل: المرادُ بالزَّبورِ: جِنسُ الكُتُبِ المُنزلةِ، وبالذِّكرِ: اللوحُ المحفوظُ.

﴿أَنَّ الْأَرْضَ﴾: أرضَ الجنَّةِ، أو الأرضَ المقدَّسَةَ ﴿يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ يعني: عامَّةَ المُؤمنينَ، أو الذين كانوا يُستضعفونَ مَشارِقَ الأَرضِ ومغارِبَها، أو أُمَّةَ مُحمَّدٍ عليهِ الصَّلاةُ السَّلامُ.

﴿إِنَّ فِي هَذَا﴾؛ أي: فيما ذكرَ مِن الأخبارِ والمواعظِ والمواعيدِ ﴿لَبَلَاغًا﴾: لكفايَةً، أو: لسببُ بلوغٍ إلى البُغيَةِ ﴿لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ هَمُّهُم العبادَةُ دونَ العادةِ.

(١٠٧ ـ ١٠٨) ـ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ (١٠٧) قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ لأنَّ ما بُعثتَ به سَببٌ لإسعادِهم، ومُوجِبٌ لصَلاحِ مَعاشِهم ومَعادِهم.

وقيل: كونُه رحمةً للكُفَّارِ: أَمْنُهُم به من الخسفِ والمَسْخِ وعذابِ الاستئصالِ.

﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾؛ أي: ما يُوحَى إليَّ إلَّا أنَّه لا إلهَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٢٩١).

لَكُم إلا إلهٌ واحدٌ، وذلك لأنَّ المَقصودَ الأَصليَّ مِن بعثَتِه[١] مقصورٌ على التَّوحيدِ، فالأُولَى لقَصْرِ الحُكمِ على الشَّيءِ، والثَّانيَةُ على العكسِ.

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُخلِصُونَ العبادةَ للهِ على مُقتَضى الوحيِ المُصدَّقِ بالحُجَّةِ، وقد عرفتَ أنَّ التَّوحيدَ ممَّا يَصِحُّ إثباتُهُ بالسَّمعِ.

(١٠٩ ـ ١١١) ـ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴿١١٠﴾ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ عَن التَّوحيدِ ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ﴾: أعلَمْتُكُم ما أُمِرْتُ به، أو حَرْبِي لَكُم ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: مُسْتَوِينَ في الإعلامِ به، أو مُسْتَوِينَ أنا وأَنْتُم في العلمِ بما أعلَمْتُكُم بهِ أو في المعاداةِ. أو: إيذانًا على سواءٍ.

وقيل: أعلَمْتُكُم أَنِّي عَلى سواءٍ؛ أي: عدلٍ واستِقامَةِ رأيٍ بالبُرهانِ النَّيِّرِ.

﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ﴾: وما أدري ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ مِن غلبَةِ المُسلمينَ[٢]، أو الحشرِ، لكنَّه كائِنٌ لا مَحالةَ.

﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾: ما تُجاهِرُونَ بِه مِن الطَّعنِ في الإسلامِ.

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ﴾ مِن الإِحَنِ والأَحقادِ للمُسلمينَ فيُجازِيكُم عليه.

﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾: وما أدري لَعَلَّ تَأخيرَ جَزائِكُم استدراجٌ لَكُم وزيادةٌ في افتتانِكُم، أو امتحانٌ لينظرَ كيفَ تَعمَلُون.

(١) في (ت): «البعثة».

(٢) في (خ): «من غلبة الإسلام».

﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾: وتمتيعٌ إلى أجلٍ مُقدَّرٍ تَقتضيهِ مَشيئَتُه.

(١١٢) - ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾: اقضِ بينَنَا وبيـنَ أَهلِ مَكَّةَ بالعَدلِ المُقتَضِي لاستعجالِ العَذابِ والتَّشديدِ عَلَيهِم.

وقرأَ حَفْصٌ: ﴿قَٰلَ﴾[١] على حكايةِ قولِ رَسولِ اللهِ.

وقُرِئَ: ﴿رَبُّ﴾ بالضمِّ[٢] و: (رَبِّي أَحْكَمُ)[٣] على بناءِ التَّفضيلِ، و: (أَحْكَمَ) مِن الإحكامِ[٤].

﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ كثيرُ الرَّحمةِ على خلقِه ﴿ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ المطلوبُ مِنه المَعونَةُ.

﴿عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ مِن الحالِ بأَنَّ[٥] الشَّوكةَ تكونُ لَهُم، وأَنَّ رايةَ الإسلامِ تَخْفِقُ أيامًا ثمَّ تسكُنُ، وأنَّ المُوْعَدَ به لو كانَ حَقًّا لنزلَ بِهِم، فأجابَ اللهُ دعوةَ رَسُولِه عليهِ السَّلامُ فخيَّبَ أَمانِيَّهم ونصرَ رسولَه عليهِم.

وقُرِئَ بالياءِ[٦].

---

(١) قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿قَٰلَ رَبِّ﴾ خبراً عن النبي ﷺ أنه قال هذا الدعاء، وقرأ الباقون: ﴿قل﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣١ - ٤٣٢)، و«التيسير» (ص: ١٥٦).

(٢) هي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦)، و«المحتسب» (٢/ ٦٧)، و«البحر» (١٥/ ٢٩٥)، عن ابن عباس والجحدري وعكرمة والضحاك وابن محيصن.

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٤/ ٣٠٥) عن الجحدري، و«البحر» (١٥/ ٢٩٥) دون نسبة.

(٥) في (ض): «كإن» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٦) بالياء رواية ابن ذكوان عن ابن عامر بخلف عنه، ورواية المفضل عن عاصم، والباقون بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٢)، و«النشر» (٢/ ٣٢٥).

وعن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ ﴿ٱقْتَرَبَ﴾ حاسبَهُ اللهُ حِسابًا يَسيرًا، وصافَحَهُ وسَلَّمَ عليه كلُّ نبيٍّ ذُكِرَ اسمُهُ في القُرآنِ».

قوله: «مَن قَرَأَ: ﴿ٱقْتَرَبَ..﴾» إلى آخره.

موضوعٌ[1]، واللهُ سُبحانَه وتَعالى أعلَمُ.

* * *

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٩٤)، وابن مردويه كما في «الكافي الشاف» لابن حجر (ص: ١١٢).
وقال المناوي في «الفتح السماوي» (٢/ ٨٣٢): أخرجه الثَّعلبيّ وابن مردويه من حديث أبي بن كعب، وهو موضوع كما قال المصنف هنا.

سُورَةُ الحَجِّ

سُورَةُ الحَجِّ

مَكِّيَّةٌ، إلا ستَّ آياتٍ مِن ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ إلى ﴿صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾. وهي ثمانٍ وسبعونَ آيةً[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ﴾: تحريكَها للأشياءِ، على الإسنادِ المَجازِيِّ، أو: تحريكَ الأشياءِ فيها، فأُضِيفَت إلَيْها إضافةً مَعنويَّةً بتقديرِ (في)، أو إضافةِ المصدَرِ إلى الظَّرفِ على إجرائِه مُجرى المَفعولِ به.

وقيل: هي زلزلَةٌ تكونُ قُبيلَ طُلوعِ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها، وإضافتُها إلى السَّاعةِ لأنَّها من أشراطِها.

---

(١) في «البيان في عد أي القرآن» للداني (ص: ١٨٩): (وهي سبعون وأربع آيات في الشَّامي، وخمس في البَصري، وست في المدنيين، وسبع في المكِّي، وثمان في الكوفي، اختلافها خمس آيات...) ثم عددها.

أما ما جاء من استثناء المدني فذكره الداني غير أنه قال: (إلا أربع آيات وهن قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾) قال: (هذا قول ابن عباس وعطاء بن يسَار إلَّا أن ابن عباس لم يذكر إلى أين ينتهين وذكره عَطاء)، وأورد فيها أقوالاً أخر عن ابن عباس ومجاهد وقتادة تنظر ثمة.

﴿شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾: هائلٌ، علَّلَ أمرَهُم بالتَّقوَى بفظاعةِ السَّاعةِ ليَتصوَّرُوها بعُقولِهِم ويعلَمُوا أنَّه[1] لا يؤمِّنُهم منها سِوى التَّدرُّعِ بلباسِ التَّقوَى، فيُبْقُوا على أَنفُسِهِم ويتَّقُوها بملازمَةِ التَّقوَى.

(٢) - ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾.

﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ تصويرٌ لهَوْلِها، والضَّميرُ للزَّلزلَةِ.

و﴿يَوْمَ﴾ منصوبٌ بـ﴿تَذْهَلُ﴾.

وقُرِئَ: (تُذهَل) و: (تُذهِل) مجهولًا ومَعروفًا[2]؛ أي: تُذْهِلُها الزلزلةُ.

والذُّهولُ: الذَّهابُ عَن الأمرِ بدَهشةٍ، والمقصودُ: الدَّلالةُ على أنَّ هَوْلَها بحيثُ إذا دهشَتِ التي ألقمَتِ الرَّضيعَ ثديَها نزعَتْهُ عَن فيه وذهلَتْ عنه.

و(ما) موصولةٌ أو مصدريَّةٌ.

﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾: جنينَها ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾: كأنَّهُم سُكارَى ﴿وَمَا هُم بِسُكَارَى﴾ على الحقيقةِ.

﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ فأرهقَهُم هولُه بحيثُ طيَّرَ عُقولَهُم وأذهبَ تَمييزَهُم.

---

(١) في (خ): «أنهم».

(٢) القراءتان لابن أبي عبلة كما في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٤)، والثانية نسبت أيضاً لليماني. انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٢)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٠٦)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٣٠٦). واليماني هو محمد بن السميفع.

وقُرِئَ: (تُرَى) مِن (أُرِيتُكَ قائِمًا) أو: (رَأَيْتُكَ قائمًا) بنصبِ (النَّاس) ورفعِه[١] على أنَّه منابُ الفاعلِ، وتأنيثُه على تأويلِ الجَماعةِ، وإفرادُهُ بعدَ جَمعِهِ لأنَّ الزَّلزلةَ يراها الجميعُ[٢]، وأثرُ السُّكرِ إنَّما يراهُ كلُّ أحدٍ على غيرِه.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿سَكْرَى﴾[٣] كعَطْشَى؛ إجراءً للسُّكرِ مُجرَى العِلَلِ.

(٣ ـ ٤) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ۝٣ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ نزلَتْ في النَّضرِ بنِ الحارثِ وكان جَدِلًا

---

(١) نسبت لأبي هريرة وأبي زرعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٤)، وزاد في «البحر» (١٥/ ٣٠٦) نسبتها لأبي نهيك، وللزعفراني وعباس في اختياره. على أن الأخيرين قرأا: (الناسُ) بالرفع، والأولين: (الناسَ) بالنصب.

قوله: «من: أُريتك قائماً» على أن الفعلَ متعدٍّ إلى ثلاث، «أو: رأيتك قائماً» على أن الفعلَ متعدٍّ إلى اثنين، قيل: والرؤية فيهما بمعنى الظنِّ «بنصب الناس» راجعٌ إلى الأول، «ورفعه» راجعٌ إلى الثاني، والفعل في قراءة ضم التاء وكسر الراء مسندٌ إلى الزلزلة، أو الساعة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٠٦).

وقال الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٣١): إن كان (تُرى) مِن: أريتُك قائماً، فمعناهُ: تظنُّ أنت الناس سُكارى، أقيم الضميرُ مقام الفاعل، ونصب (النَّاسَ) و(سُكَارَى) على أنهما مفعولان؛ لأن أُريت مُتعدٍّ إلى ثلاثةٍ، وإن كان من: «رأيتُك قائماً»، فالمعنى: تُظَنُّ الناسُ سُكارى، أقيم (الناسُ) مُقام الفاعل، ونُصبَ (سُكَارَى) على المفعولية؛ لأن (رأيتُ) متعدٍّ إلى اثنين.

(٢) قوله: «وتأنيثه»؛ أي: (تُرَى الناسُ) في قراءة الرفع، «وإفراده»؛ أي: في (تُرى الناسُ) (بعد جمعه)؛ أي: في ﴿تَرَوۡنَهَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٠٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٦).

يقولُ: الملائكةُ بناتُ اللهِ، والقرآنُ أساطيرُ الأولينَ، ولا بعثَ بعدَ المَوتِ[1]. وهي تعمُّهُ وأضرابَهُ.

﴿وَيَتَّبِعُ﴾ في المجادلَةِ أو في عامَّةِ أحوالِه ﴿كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ مُتجرِّدٍ للفَسادِ، وأصلُه العُرْي[2].

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ﴾: على الشَّيطانِ ﴿أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾: تبعَهُ، والضَّميرُ للشَّأنِ[3].

﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ خبرٌ لِـ﴿مَن﴾ أو جوابٌ له، والمعنى: كُتبَ عليه إضلالُ مَن تَوَلَّاهُ لأنَّه جُبِلَ عليه.

وقُرِئَ بالفَتحِ على تقديرِ: فشَأنُه أَنْ يُضِلَّهُ، لا على العطفِ، فإنَّه يكونُ بعدَ تمامِ الكَلامِ.

وقُرِئَ بالكسرِ في الموضعَيْنِ[4] على حكايةِ المكتوبِ، أو إضمارِ القَوْلِ، أو تضمينِ الكَتْبِ معناه.

﴿وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ بالحملِ على ما يؤدِّي إليه.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٥٩) عن ابن جريج، وذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره الواحدي في «البسيط» (١٥/ ٢٧٧) عن الكلبي.

(٢) رملة مرداء: لا نبت فيها. وغصن أمرد: لا ورق عليه. وفرس أمرد: لا شعر على ثنته. وغلام أمرد بين المرد. انظر: «الصحاح» (مادة: مرد).

(٣) في (خ): «للشيطان».

(٤) بالفتح قراءة الجمهور، وبالكسر رويت عن أبي عمرو في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٠٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٥)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٣١٠).

سُورةُ الحَجِّ

قوله: «لا على العَطفِ، فإنَّه يكونُ بعدَ تمامِ الكلامِ».

ردٌّ لقولِ «الكشاف»: قُرِئَ: (كُتِبَ عليه أنَّه مَن تولاه فأنَّه يُضلُّه) بالفتح؛ لأنَّ الأوَّلَ فاعلٌ والثَّاني عطفٌ عليه[1]، وقد أطبقَ الناسُ على التَّعقُّبِ عليه.

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ لأنَّكَ إذا جعلتَ (فأنه) عطفًا على (أنه) بقيَتْ (أنه) بلا استيفاءِ خبرٍ لأنَّ ﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾ (مَن) فيه مُبتدأٌ، فإنْ قَدَّرتَها مَوصولةً فلا خبرَ لها حتَّى يَستَقِلَّ خبرًا لـ(أنه).

وإن جَعَلْتَها شرطيَّةً فلا جوابَ لها إذ جعلتَ (فأنه) عَطفًا على (أنه)[2].

قال الحَلَبيُّ: وهذا رَدٌّ واضِحٌ[3].

وقال الطِّيبيُّ: هذا موضِعٌ صَعْبٌ مِن جهَةِ الإعرابِ، وقد اختَلفَتْ آراءُ الأدباءِ فيه:

فقالَ الزَّجاجُ: (أنه) في مَوضعِ رفعٍ، و(فأنه) عطفٌ عليه[4].

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الإغفال»: إعرابُ هذه الآيةِ مُشكِلٌ، وأنا أشرَحُهُ وأُبيِّنُ السَّهوَ فيه: (أنه) في مَوضعِ رفعٍ، و(مَن) إمَّا شَرطيَّةٌ أو مَوصولَةٌ.

فإن جَعَلتَها شَرطيَّةً فالفاءُ للجزاءِ، وإن جعلتها مَوصولَةً فالفَاءُ هي الداخلَةُ في حيِّزِ المُبتدَأِ المتضمِّنِ للشَّرطِ، فعَلَى التَّقديرينِ لا تَكونُ عاطِفَةً.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٥٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣١٠).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٨/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤١١).

ثمَّ إنَّه في قولِه: ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ ليسَ بكَلامٍ تامٍّ لأنَّكَ تَقولُ: (أنك منطلق) بفتح (أن) فلا يكونُ ما بعدَها جُملةً، فينبغي أَنْ يُقدَّرَ: فشأنُه أنْ[1] يضلَّه أو أمرُه، فثبتَ أنَّ قولَ الزَّجاجِ (فأنه) عطفٌ على (أنه) خَطأٌ، انتهى[2].

قوله: «وقُرِئَ بالكَسرِ في المَوضعينِ على حكايةِ المَكتوبِ، أو إضمارِ القولِ، أو تَضمينِ الكَتْبِ معناه».

قال أبو حيَّان: أمَّا على تقديرِ: قيل، فتكونُ جملةُ ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ في مَوضعِ المَفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه لـ(قيلَ) المقدَّرةِ.

وهذا لا يجوزُ عندَ البَصريِّينَ؛ لأنَّ الفاعِلَ عندَهُم لا يكونُ جُملَةً وكذلكَ نائِبُهُ.

وأمَّا على أنَّ ﴿كُتِبَ﴾ فيه معنى القولِ فَلا يجوزُ أيضًا عندَهُم؛ لأنَّه لا يكسَرُ (أن) بعدَ ما هو بمعنى القولِ، بل بعدَ القَوْلِ صَرِيحًا[3].

(٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ﴾: مِن إمكانِه وكونِه مَقدورًا. وقُرِئَ: (مِن البَعَثِ) بالتَّحريكِ كالجَلَبِ[4].

---

(١) في (ن): «أنه».

(٢) انظر: «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٤٣٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣١٠).

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ١٠٧)، و«شواذ القراءات» (ص: ٣٢٥)، و«الكشاف» =

﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم﴾؛ أي: فانظرُوا في بدءِ خَلقِكُم فإنَّه يزيحُ رَيْبَكُم، فإنَّا خَلَقْناكُم ﴿مِّن تُرَابٍ﴾ إذ خُلقَ آدمُ منه، أو الأغذيةِ[1] التي يتكوَّنُ منها المنيُّ.

﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾: منيٍّ، مِن النَّطْفِ وهو الصَّبُّ.

﴿ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾: قطعةٍ مِن الدَّمِ جامدةٍ.

﴿ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾: قطعةٍ مِن اللَّحمِ[2] قَدْرَ ما يُمضَغُ.

﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾: مُسَوَّاةٍ لا نقصَ فيها ولا عيبَ، وغيرِ مُسوَّاةٍ، أو: تامَّةٍ وساقطَةٍ، أو: مصوَّرةٍ وغيرِ مُصوَّرةٍ.

﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ بهذا التَّدريجِ قُدرَتَنا وحِكمتَنَا، وأنَّ ما قَبِلَ التَّغيُّرَ والفَسادَ والتَّكوُّنَ مرَّةً قَبلَها أخرى، وأنَّ مَن قَدَرَ على تَغييرِهِ وتَصويرِهِ أوَّلًا قَدَرَ على ذلك ثانيًا، وحُذِفَ المفعولُ إيماءً إلى أنَّ أفعالَهُ هذه يتبيَّنُ بها من قُدرتِهِ وحكمَتِهِ ما لا يحيطُ به الذِّكرُ.

﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ أن نُقِرَّهُ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو وقتُ الوَضعِ، وأدناهُ بعدَ سِتَّةِ أَشهُرٍ، وأقصاهُ آخرُ أربعِ سِنينَ.

= (٥/ ٥٢٦)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٣١١). وجاء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦) عن الحسن: «يوم البعث بفتح الميم»، ولعلها مصحفة، والصواب: «من البعث بفتح العين».

(١) قوله: «أو الأغذية» قال الأنصاري: عطف على ضمير «منه»، والتقدير: بخلق آدمَ من الترابِ، وبخلقِ ذريَّته من الأغذية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٠٧).

وجعله ابن التمجيد والقونوي في «حاشيتيهما» (١٣/ ١٢) معطوفاً على «آدم»، قال ابن التمجيد: «الأغذية» عطف على «آدم» فمعناه: أو خلق منه الأغذية التي يتكون منها المني الذي خلق منه الإنسان غير آدم.

(٢) في (ت): «قطعة اللحم وهي في الأصل».

وقُـرِئَ: (ونُقِـرَّ) بالنَّصـبِ[1]، وكـذا قوله: «ثــم نُخْرِجَكم طفـلاً»[2] عطفًا على (نبيِّـنَ) كأنَّ خلقَهُـم مدرَّجًـا لغَرَضيـنِ: تبيينِ القُـدرَةِ، وتقريرِهِم فـي الأرحامِ حتَّى يولَـدُوا ويُنشَـؤوا ويبلغُوا حـدَّ التَّكليفِ.

وقُرِئَا بالياءِ رفعًا ونصبًا، و(يَقِرُّ) بالياءِ و(نَقُرُّ)[3] مِن قَرَرْتُ الماءَ: إذا صَببْتَه.

و﴿طِفۡلٗا﴾ حالٌ أُجرِيَت على تأويلِ كلِّ واحدٍ، أو الدلالةِ على الجنسِ، أو لأنَّهُ في الأصلِ مصدرٌ.

﴿ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ﴾: كمالَكُم فـي القوَّةِ والعقلِ، جمع شِدَّةٍ كالأَنْعُمِ جمعُ نِعمَةٍ، كأنَّها شِدَّةٌ في الأمورِ، ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ﴾ عندَ بُلوغِ الأَشُدِّ أو قبلَه. وقُرِئَ: (يَتَوَفَّى)[4] أي: يَتوفَّاهُ اللهُ.

---

(١) رواية المفضل عن عاصم، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «الوقف والابتداء» لابن الأنباري (٢/ ٧٨٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٦١)، و«جامع البيان في القراءات» (٣/ ١٣٧٦)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٣). ونقل النحاس عن أبي إسحاق أنه بالرفع لا غير؛ لأنه كما قال: ليس المعنى: فعلنا ذلك لنقرّ في الأرحام ما نشاء؛ لأن الله جل وعز لم يخلق الأنام ليقرّ في الأرحام ما يشاء، وإنّما خلقهم ليدلّهم على الرشد والصلاح.

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٥)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٣)، عن المفضل عن عاصم.

(٣) قرأ: (ويُقِرَّ) أبو حاتم، (ويُقِرُّ) ابن أبي عبلة، و(يُقَرُّ) ابن مسعود وأبو رجاء، و(نَقُرُّ) يعقوب في رواية. انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٣)، و«الكشاف» (٥/ ٥٢٧)، و«زاد المسير» (٥/ ٢٠٧)، و«البحر المحيط» (١٥/ ٣١٣)، و«الدر المصون» (١٠/ ٣٥٥).

(٤) حكاه أبو حاتم عن بعضهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦)، و«معاني القرآن» للنحاس (٤/ ٣٨٠)، وقال: ومعناه يستوفي أجله.

﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾ الهرمِ والخرفِ. وقُرِئَ بسكونِ الميمِ[1].

﴿لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـًٔا﴾: ليعودَ كهَيئتِه الأُولى في أوانِ الطُّفوليَّةِ مِن سَخافةِ العقلِ وقِلَّةِ الفهمِ، فيَنْسَى ما عَلِمَه وينكرُ ما عرفَهُ.

والآيةُ استدلالٌ ثانٍ على إمكانِ البَعثِ بما يَعترِي الإنسانَ في أَسنانِه مِن الأمورِ المختلفةِ والأحوالِ المتضادَّةِ، فإنَّ مَن قَدرَ على ذلك قَدرَ على نَظائرِه.

﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ﴾: ميتةً يابسَةً، من هَمَدَتِ النَّارُ: إذا صارَتْ رَمادًا.

﴿فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ﴾: تحرَّكَت بالنَّباتِ ﴿وَرَبَتۡ﴾: وانتفَخَتْ.

وقُرِئَ: ﴿وَرَبَأَتْ﴾[2]؛ أي: ارتفعَتْ.

﴿وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ﴾: مِن كلِّ صنفٍ ﴿بَهِيجٖ﴾: حَسَنٍ رائقٍ[3]، وهذه دلالةٌ ثالثةٌ كرَّرَها الله تعالى في كتابِه لظُهورِهَا وكونِها مُشاهدَةً.

قوله: «أي: فانظرُوا في بدءِ خلقِكُم فإنَّه يزيحُ ريبَكُم».

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾، وشرطُ الجَزاءِ أن يكونَ مُسببًا عن الشَّرطِ فلا بُدَّ هُنا مِن التَّأويلِ فيقال: كونُكُم في ريبٍ مِن البَعثِ سببٌ وحامِلٌ للتَّنبيهِ على النَّظرِ المُؤدِّي إلى مُزِيلِ الرَّيبِ

---

(١) نسبت لأبي عمرو في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦)، و«الكشاف» (٥/ ٥٢٩)، ولنافع في غير المشهور عنه. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٥).

(٢) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٥).

(٣) في (ت): «أنيق».

والإرشادِ إلى طريقِ[١] الحقِّ والصَّوابِ، وهو: ﴿إنا خَلَقْنَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ الآية[٢].

قوله: «جمعٌ لِغَرَضينِ».

قال الحَلَبِيُّ: تَسميَةُ مثلِ هذه الأفعالِ المسندَةِ إلى اللهِ تعالى غَرَضًا لا يجوزُ[٣].

قوله: «جمعُ شِدَّةٍ كالأَنْعُمِ جمعُ نِعمَةٍ».

قال السَّخاويُّ في «شرح المفصل»: قيل في (أَشُد) أَنَّه جمعٌ وأنه واحِدٌ، والقولُ بأَنَّه واحِدٌ يخالِفُ رأيَ البَصريِّينَ المُتقدِّمينَ، وحُجَّةُ مَن قالَ أَنَّه جمعُ شِدَّةٍ قولُ الشَّاعرِ:

قَدْ سَادَ وَهْوَ فَتًى حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ ... أَشُدَّهُ فَعَلَا فِي السِّنِّ واجْتَمَعَا[٤]

فالتَّأنيثُ يدلُّ على أَنَّه جمعٌ، وقال آخرُ:

بَلَغْتُهَا فاجْتَمَعَتْ أَشُدِّي[٥]

(٦ ـ ٧) ـ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ وَأَنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ مِن خلقِ الإنسانِ في أطوارٍ مُختَلِفَةٍ، وتحويلِه على أحوالٍ مُتضادَّةٍ، وإحياءِ الأرضِ بعدَ مَوْتِها، وهو مُبتدأٌ خبرُه:

---

(١) في (ز) و(س): «طرق».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٣٩).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٢٣٢).

(٤) البيت لابن الرقاع، وهو في «الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام (١/ ٣٩٣).

(٥) البيت من غير نسبة في «اللامع العزيزي» (ص: ٤١٦).

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾؛ أي: بسببِ أنَّه الثَّابتُ في نفسِه الذي به تتحقَّقُ[1] الأشياءُ.

﴿وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ وإلَّا لَمَا أحيَا النُّطفةَ والأرضَ الميتةَ.

﴿وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ لأنَّ قُدرتَـهُ لذاتِـه الذي[2] نسـبتُه إلى الكلِّ على سَـواءٍ، فلمَّـا دلَّـتِ المشـاهدةُ علـى قُدرَتِـه على إحيـاءِ بعـضِ الأمواتِ لـزمَ اقتـدارُهُ على إحيـاءِ كلِّها.

﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا﴾ فإنَّ التَّغيُّرَ من مُقدِّماتِ الانصرامِ وطَلائِعِه.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ بمُقتضى وَعدِهِ الذي لا يقبلُ الخُلْفَ.

(٨ ـ ١٠) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ٩ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ تكريـرٌ للتَّأكيـدِ، ولِمَـا نِيـطَ به مِـن الدَّلالةِ بقولـه: ﴿وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ علـى أنَّـه لا سـندَ لَـهُ مِـن اسـتدلالٍ أو وَحْـيٍ، أو الأوَّلُ فـي المقلِّديـنَ وهـذا في المقلَّديـنَ، والمرادُ بالعلـمِ: العِلمُ الفِطـريُّ؛ ليَصِحَّ عَطـفُ الهُـدى والكِتـابِ عليه.

﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾: مُتكبِّرًا، وثَنْيُ العِطْفِ كِنايةٌ عَن التَّكبُّرِ؛ كلَيِّ الجِيدِ، أو: مُعْرِضًا عن الحقِّ استخفافًا به. وقُرِئَ بفتحِ العينِ[3]، أي: مانعَ تعطُّفِه.

---

(١) في (ت): «تحقيق».

(٢) في (ت): «التي».

(٣) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦).

﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عِلَّةٌ للجِدالِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ورُوَيسٌ بفتحِ الياءِ(١) على أنَّ إعراضَه عن الهُدى المتمكِّنِ مِنه بالإقبالِ على الجدالِ الباطلِ خروجٌ مِن الهُدَى إلى الضلالِ، وأنَّه مِن حيثُ هو مؤدَّاه كالغَرضِ له.

﴿لَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ وهو ما أصابَهُ يومَ بَدرٍ ﴿وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾: المحرِقِ، وهو النَّارُ.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ على الالتفاتِ، أو إرادةِ القولِ؛ أي: يقالُ له يومَ القيامةِ: ذلك الخزيُ والتَّعذيبُ بسببِ ما اقترفْتَهُ من الكفرِ والمعاصِي.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ وإنَّما هو مُجازٍ لهم على أعمالِهِم، والمبالغةُ لكثرةِ العَبيدِ.

(١١) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾: على طرفٍ مِن الدِّينِ لا ثباتَ لَهُ فيه، كالذي يكونُ على طرفِ الجيشِ فإنْ أحسَّ بظَفَرٍ قرَّ وإلَّا فرَّ.

﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ رُوِيَ أنَّها نزلَتْ في أَعاريبَ قَدِمُوا إلى المدينةِ، فكان أحدُهُم إذا صحَّ بدنُه ونتجَتْ فرسُهُ مُهْرًا سَرِيًّا وولدَت امرأتُه غلامًا سَوِيًّا وكثُرَ مالُه وماشيتُهُ قال: ما أصبْتُ منذُ دخلْتُ في ديني هذا إلا خيرًا، واطمأنَّ، وإن كان الأمرُ بخلافِه قال: ما أصبْتُ إلا شرًّا، وانقلبَ(٢).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤)، و«النشر» (٢/ ٢٩٩).

(٢) رواه بنحوه البخاري (٤٧٤٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه الطبري في «تفسيره» =

وعن أبي سعيدٍ: أنَّ يهودِيًّا أسلمَ فأصابَتْه مصائبُ، فتَشاءَمَ بالإسلامِ فأتى النَّبيَّ ﷺ فقال: أَقِلْني، فقال: «إنَّ الإسلامَ لا يُقالُ» فنزَلَتْ.

﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾ بذهابِ عِصمَتِه وحبوطِ عَمَلِه بالارتدادِ.

وقُرِئَ: (خاسِرَ) بالنَّصبِ[١] على الحالِ، والرَّفعِ على الفاعليَّةِ[٢]، ووُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَ الضَّميرِ تَنصيصًا على خُسرانِه، أو على أنه خبرُ مَحذوفٍ.

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ إذ لا خُسرانَ مِثلَه.

قوله: «وعَن أبي سَعيدٍ: أنَّ يَهودِيًّا أسلَمَ فأصابَتْهُ مَصائِبُ، فتَشاءمَ بالإسلامِ فأتى النبيَّ ﷺ فقال: أَقِلْني، فقالَ: «إنَّ الإسلامَ لا يُقالُ»، فنزلت».

أخرجَه ابنُ مَردويهِ[٣].

قوله: «والرَّفعُ على الفاعليَّةِ، ووضعُ الظَّاهرِ موضِعَ المُضمَرِ تَنصيصًا على خسرانه».

= (١٦/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وقتادة.

(١) رواه الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٣٩٨) عن حميد الأعرج عن مجاهد أنه قرأ بها. وانظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢١٧)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٦ ـ ٩٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٦٣)، و«المحتسب» (٢/ ٧٥).

وذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٣٠٦) رواية عن يعقوب.

(٢) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٥٣٣)، وأبو حيان في «البحر» (١٥/ ٣٢٠) دون نسبة.

(٣) هكذا ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠٧) لكن بغير إسناد. وأخرجه ابن مردويه من رواية عطية عن أبي سعيد بنحوه، قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١١٢): وإسناده ضعيف.

وأخرج العقيلي نحوه في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٨) من رواية عنبسة بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر ولم يذكر فيه نزول الآية. قال الحافظ: وعنبسة ضعيف جدًّا.

قال الطِّيبيُّ: لأنَّ في (انقلب) الضَّميرُ المَرفوعُ الرَّاجعُ إلى (مَن)، فإذا جعلَ خاسرَ الدُّنيا والآخرةِ فاعلًا له وانقلبَ المستترُ بارزًا ظاهرًا؛ فقد آذنَ بأنَّ مَن يعبدُ اللهَ على حرفٍ هو الخاسرُ[1].

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنفَعُهُ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾.

﴿يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنفَعُهُ﴾: يعبدُ جَمادًا لا يَضرُّ بنفسِه ولا يَنفَعُ ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ عَن المقصدِ، مُستعارٌ مِن[2] ضَلالِ مَن أبعدَ في التِّيهِ ضَلالًا.

﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ﴾ بكونِه مَعبودًا؛ لأنَّه يوجبُ القتلَ في الدُّنيا والعذابَ في الآخرةِ.

﴿أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾ الذي يُتوقعُ بعبادتِه، وهو الشَّفاعةُ والتَّوسُّلُ بها إلى اللهِ تعالى.

واللامُ مُعلَّقةٌ لـ﴿يدعو﴾ مِن حيثُ إنه بمَعنى: يزعُمُ، والزَّعمُ قولٌ مع اعتقادٍ، أو داخلةٌ على الجملةِ الواقعةِ مَقولًا إجراءً له مُجرى (يقول)؛ أي: يقولُ الكافر ذلك بدُعاءٍ وصُراخٍ حين يرى استضرارَهُ به، أو مُستأنفةٌ على أنَّ (يدعو) تكريرٌ للأوَّلِ، و(مَن) مبتدأٌ خبره:

﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ﴾: الناصرُ ﴿وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾: الصَّاحِبُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٥٠).

(٢) في (ت): «عن».

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ۝١٤ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ مِن إثابةِ المُوحِّدِ الصَّالحِ وعقاب المشركِ، لا دافعَ له ولا مانعَ.

﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ كلامٌ فيه اختصارٌ، والمعنى: أنَّ اللهَ ناصرٌ رسولَهُ في الدُّنيا والآخرةِ، فمَنْ كانَ يَظُنُّ خلافَ ذلك ويَتوقَّعُه مِن غَيظِهِ، وقيل: المرادُ بالنَّصرِ الرِّزقُ، والضَّميرُ لـ﴿مَن﴾.

﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾: فلْيَستَقْصِ في إزالَةِ غيظِه أو جَزَعِه بأَنْ يفعلَ كُلَّ ما يفعَلُهُ المُمتَلِئُ غَضَبًا، أو المبالغُ جَزَعًا، حتى يمدَّ حبلًا إلى سماءِ بيتِه فيَختنقَ، مِن قطعَ: إذا اختنقَ، فإنَّ المختنِقَ يقطعُ نَفَسَهُ بحبسِ مجاريهِ.

أو: فليَمدُدْ حَبْلًا إلى سماءِ الدُّنيا، ثمَّ ليَقْطعْ به المسافةَ حتى يبلغَ عنانَهُ فيجتهدَ في دفعِ نَصرِهِ أو تحصيلِ رزقِه.

وقرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر: ﴿لِيَقْطَعْ﴾ بكسر اللام[1].

﴿فَلۡيَنظُرۡ﴾: فليُصوِّر في نفسِه ﴿هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ﴾: فعلُه ذلك، وسمَّاه على الأوَّلِ كيدًا لأنَّه مُنتهَى ما يقدرُ عليه ﴿مَا يَغِيظُ﴾: غيظَه، أو الذي يغيظُه من نصرِ اللهِ.

وقيل: نزلَتْ في قومٍ مُسلمينَ استَبطَؤوا نصرَ اللهَ لاستِعجالِهم وشِدَّةِ غيظِهم على المُشركينَ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٧ و٤٣٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٦).

(٢) ذكره ابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص: ٢١١)، وعنه أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» =

قوله: «كلامٌ فيه اختِصارٌ».

قال الطِّيبيُّ: يعني قولـه: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ﴾ يَستدعي كلامًا يذكرُ فيهِ أنَّ اللهَ ينصرُ رَسولَهُ في الدُّنيا والآخرةِ، ومُنكِرًا ينكرُهُ؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿يَنصُرَهُ﴾ يطلبُ مَرجوعًا إليه و﴿لَّن يَنصُرَهُ﴾ يوجبُ كَلامًا أنكرَ فيه ما يصحُّ أن يكونَ هذا ردَّهُ كما تَقرَّرَ أنَّكَ تقولُ لصاحبِك: لا أقيمُ غدًا وإن أنكرَ عليك قلتُ: لَنْ أقيمَ غدًا[١].

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ ﴿١٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومثلَ ذلك الإنزالِ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: أنزلنا القُرآنَ كُلَّه ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ واضحاتٍ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى﴾: ولأنَّ الله يهدي به[٢]، أو: يثبِّتُ على الهُدَى ﴿مَن يُرِيدُ﴾ هِدايتَهُ، أو ثباتَهُ، أنزلَه كذلك[٣] مبيَّنًا.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ بالحكومَةِ بينَهُم، وإظهارِ المحقِّ منهم عن المُبطلِ، أو: الجزاءِ فيُجازي كُلًّا ما يليقُ به، ويُدخلُه المحلَّ المُعدَّ له، وإنَّما دخلَتْ ﴿إِنَّ﴾ على كلِّ واحدٍ مِن طَرَفي الجملةِ لِمَزيدِ التَّأكيد.

= (٢/ ٤٥٢)، والواحدي في «البسيط» (١٥/ ٣١٠).

(١) المصدر السابق (١٠/ ٤٥٣).

(٢) «به» من (ت).

(٣) في (أ) و(ت): «لذلك».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ شَهِيدٌ﴾: عالمٌ به مُراقِبٌ لأحوالِه.

(١٨) - ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يتسَخَّرُ لقُدرَتِه ولا يتأتَّى عَن تَدبيرِه، أو يدلُّ بذلِّه على عظمَةِ مُدبِّرِه، و(مَن) يجوزُ أن يَعُمَّ أولي العقلِ وغيرَهُم على التَّغليبِ، فيكونُ قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾ إفرادًا لها بالذِّكرِ لشُهرَتِها واستبعادِ ذلك منها.

وقُرِئَ: (والدَّوابُ) بالتخفيفِ[1] كراهةَ التَّضعيفِ، أو الجمعِ بين السَّاكِنَينِ.

﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ عطفٌ عليها إن جُوِّزَ إعمالُ اللفظِ الواحدِ في كلِّ واحدٍ مِن مَفهومَيْهِ، وإسنادُه باعتبارِ أحدِهما إلى أمرٍ وباعتبارِ الآخرِ إلى آخرَ، فإنَّ تخصيصَ الكثيرِ يدلُّ على خُصوصِ المعنى المسنَدِ إليهِمْ.

أو مُبتدأٌ خبرُهُ مَحذوفٌ دلَّ عليه خبرُ قسيمِهِ، نحو: حقَّ له الثَّوابُ.

أو فاعلُ فعلٍ مُضمَرٍ، أي: ويسجُدُ له كثيرٌ من النَّاسِ سجودَ طاعةٍ.

﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ بكُفرِهِ وإبائِه عن الطَّاعةِ.

ويجوزُ أن يُجْعَلَ ﴿وَكَثِيرٌ﴾ تكريرًا للأوَّلِ مبالغةً في تكثيرِ المَحقوقينَ بالعذابِ، وأن يعطفَ به على السَّاجدينَ بالمعنى العامِّ موصوفًا بما بعدَه.

(١) نسبت للزهري. انظر: «المحتسب» (٢/ ٧٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٦).

وقُرِئَ: (حُقَّ) بالضمِّ[١]، و: (حقًّا) بإضمارِ فعلِه[٢].

﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ﴾ بالشَّقاوةِ ﴿فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ يُكرِمُهُ بالسَّعادةِ، وقُرِئَ بالفتحِ بمعنى الإكرامِ[٣] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ مِن الإكرامِ والإهانَةِ.

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ﴾.

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾؛ أي: فوجانِ مُختَصِمانِ، ولذلك قال: ﴿ٱخْتَصَمُوا۟﴾ حملًا على المَعنى، ولو عكسَ جازَ، والمرادُ بهما: المؤمنونَ والكافِرونَ.

﴿فِى رَبِّهِمْ﴾: في دينِه، أو في ذاتِه وصِفاتِه.

وقيل: تخاصَمَت اليَهودُ والمُؤمنونَ فقالت[٤] اليَهودُ: نحنُ أحقُّ باللهِ وأقدَمُ مِنكُم كتابًا، ونَبِيُّنا قبلَ نَبيِّكُم، وقالَ المؤمنونَ: نحنُ أحَقُّ باللهِ آمنَّا بمُحمدٍ وبنبيِّكُم وبما أنزلَ اللهُ مِن كتابٍ، وأنتُم تَعرِفُونَ كتابنَا ونبيَّنا، ثمَّ كَفَرْتُم بهِ حسَدًا، فنزلَتْ[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٥/ ٥٣٨)، و«البحر» (١٥/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن ابن جبير، و«الكشاف» (٥/ ٥٣٨)، و«البحر» (١٥/ ٣٣٠) دون نسبة. وذكر ابن خالويه أيضًا: (وكثير حقٌّ) بالتنوين والرفع عن جناح بن حبيش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن أبي معاذ.

(٤) في (ض) و(ت): «فقال».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٩١) عن ابن عباس بإسناد ضعيف. وروى البخاري (٣٩٦٩)، ومسلم (٣٠٣٣) عن قيس بن عباد، قال: سمعت أبا ذر، يقسم قسمًا: إن هذه الآية: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ نزلت في الذين برزوا يوم بدر: حمزة، وعلي، وعبيدة بن الحارث، وعتبة، وشيبة، ابني ربيعة، والوليد بن عتبة.

﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فصلٌ لخصومَتِهِم، وهو المعنيُّ بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج: ١٧] ﴿قُطِّعَتْ لَهُمْ﴾: قُدِّرَت على مَقاديرِ جُثَثِهِم. وقُرِئَ بالتَّخفيفِ(١).

﴿ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾: نيرانٌ تحيطُ بهم إحاطةَ الثِّيابِ ﴿يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿لَهُمْ﴾ أو خبرٌ ثانٍ، والحميمُ: الماءُ الحارُّ.

﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ﴾؛ أي: يؤثِّرُ مِن فَرْطِ حَرارَتِه في باطِنِهِم تأثيرَهُ في ظاهرِهِم، فيذابُ به أحشاؤُهُم كما يُذابُ به جلودُهُم، والجملَةُ حالٌ مِن ﴿ٱلْحَمِيمُ﴾ أو ضَميرِهِم.

وقُرِئَ بالتَّشديدِ للتَّكثيرِ(٢).

(٢١ - ٢٢) - ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ۝٢١ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾.

﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾: سياطٌ مِنه يجلدونَ بها، جمعُ مِقْمَعَةٍ، وحقيقتُها: ما يُقمَعُ به؛ أي: يُكَفُّ بعُنفٍ.

﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾: مِن النَّارِ ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ مِن غُمومِها، بدلٌ من الهاءِ بإعادةِ الجَارِّ ﴿أُعِيدُواْ فِيهَا﴾؛ أي: فخرَجُوا أُعِيدُوا؛ لأنَّ الإعادةَ لا تكونُ إلا بعدَ الخُروجِ.

---

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦٠٣) عن الزعفراني.

(٢) أي: (يصهِّرُ) بتشديد الهاء. نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧).

وقيل: يَضرِبُهُم لَهيبُ النَّارِ فيَرمِيهِم[١] إلى أعلاها فيُضرَبُونَ بالمقامعِ فيَهوُونَ فيها[٢].

﴿وَذُوقُواْ﴾؛ أي: وقيلَ لهم: ذُوقُوا ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾: النَّارِ البالغةِ في الإحراقِ.

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ غيَّرَ الأسلوبَ فيه، وأسندَ الإدخالَ إلى اللهِ تعالى، وأكَّدَه بـ﴿إِنَّ﴾؛ إحمادًا لحالِ المؤمنينَ وتعظيمًا لشَأنِهم.

﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ مِن حُلِّيَتِ المَرأةُ: إذا لَبِسَتِ الحليَ. وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[٣]، والمَعنى واحدٌ.

﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ صفةُ مَفعولٍ مَحذوفٍ، و﴿أَسَاوِرَ﴾ جمعُ أَسْوِرَةٍ، وهي جمعُ سِوَارٍ ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ بيانٌ له ﴿ولؤلؤٍ﴾ عطفٌ عليها، لا على ﴿ذَهَبٍ﴾؛ لأنَّه لم يُعهَد السِّوارُ مِنهُ، إلا أن يرادَ المُرصَّعةُ به.

ونصبَهُ نافعٌ وعاصِمٌ عطفًا على محلِّها، أو إضمارًا لناصبٍ مثلَ: ويؤتَونَ،

---

(١) في (أ): «فترميهم»، وفي (ض): «فترفعهم»، وفي (ت): «فيدفعهم».

(٢) رواه نعيم في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (٣٣٩) من طريق رجل عن الحسن. وبنحوه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٩٨) من قول أبي ظبيان.

(٣) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧)، و«المحتسب» (٢/ ٧٧).

وروى حفصٌ بهمزتينِ، وترك أبو بكرٍ والسوسيُّ عن أبي عمرو الهمزةَ الأولى[١]، وقُرِئَ: (لُؤْلُوًا) فقُلِبَت الثَّانيةُ واوًا[٢]، و: (لُولِيًا) بقلبِهما واوينِ ثمَّ قُلِبَت الثَّانيةُ ياءً[٣]، و(لِيلِيًا) بقلبِهمَا ياءَينِ[٤] و(لولٍ) كأدلٍ[٥].

﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ غيَّرَ أسلوبَ الكلامِ فيه للدَّلالةِ على أنَّ الحريرَ ثيابُهم المعتادةُ، أو للمحافظةِ على هيئةِ الفَواصِلِ.

﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ وهو قولُهُم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، أو: كلمةُ التَّوحيدِ.

﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾: المحمودِ نفسُه أو عاقبَتُه، وهو الجنَّةُ أو الحقُّ، أو: المستحِقِّ لذاتِه الحمدَ[٦]، وهو اللهُ تَعالى، وصراطُه الإسلامُ.

---

(١) نافع وعاصم: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنصب والباقون بالخفض، وترك أبو بكر وأبو عمرو إذا خفَّف الهمزة الأولى، وحمزة إذا وقف سهَّل الهمزتين على أصله، وهشام يسهل الثانية في غير النصب على أصله، والباقون يحققونهما. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٦).

(٢) هي رواية المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم كما في «السبعة» (ص: ٤٣٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧)، وقال ابن مجاهد: وهذا غلط.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن الفياض.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧)، و«الكشاف» (٥/ ٥٤٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) نسبت لطلحة في «البحر» (١٥/ ٣٣٦)، ودون نسبة في «الكشاف» (٥/ ٥٤٢)، ووقع في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن طلحة: (ولوليَ).

(٦) قوله: «وهو الجنة» ناظر إلى «المحمود نفسه»، وقوله: «أو الحق» ـ وهو الإسلام ـ ناظرٌ إلى «المحمود عاقبته»، ففي الكلام لفٌّ ونشر مرتب، كأنه قيل: وهدوا إلى صراط الجنة المحمودة نفسها، أو إلى صراط الحق المحمود عاقبته، أو إلى صراط الله تعالى المستحِق لذاته الحمد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٦/ ١٠٠)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٤٠).

(٢٥) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ لا يريدُ بهِ حالًا ولا استقبالًا، وإنَّما يريدُ استمرارَ الصَّدِّ مِنْهُم[1] كقولِهِم: فلانٌ يُعطِي ويمنَعُ، ولذلك حَسُن عطفُه على الماضي.

وقيل: هو حالٌ مِن فاعلِ ﴿كَفَرُواْ﴾.

وخبرُ ﴿إِنَّ﴾ محذوفٌ دلَّ عليه آخِرُ الآيةِ؛ أي: مُعذَّبُون.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عطفٌ على اسمِ اللهِ، وأوَّلَه الحنفيَّةُ بمكَّةَ، واستشهَدُوا بقولِه: ﴿الذي جَعَلْناه للناسِ سَواءٌ العاكفُ فيهِ والبادِ﴾؛ أي: المقيمُ والطَّارئُ، على عدمِ جوازِ بيعِ دُورِها وإجارتِها، وهو مَع ضعفِه مُعارَضٌ بقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾ [الحج: ٤٠]، وشراءِ عُمرَ دارَ السجنِ فيها مِن غيرِ نكيرٍ[2].

و﴿سواءٌ﴾ خبرٌ مُقدَّمٌ، والجملةُ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ إنْ جُعِل ﴿لِلنَّاسِ﴾ حالاً من الهاء[3]،..........

---

(١) في (أ) و(خ): «استمرار الصدود منهم»، وفي (ت): «استمرار الصد فيهم». والصد والصدود كلاهما مصدر: صدَّ، لكن الأول متعد والثاني لازم. ولعل المراد هنا المتعدي كما أثبتناه؛ لتمثيله بالإعطاء والمنع وكلاهما متعدٍّ.

(٢) علقه البخاري قبل حديث (٢٤٢٣)، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٢١٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٢٠١) عن ابن جريج، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١١٨٠) عن عبد الرحمن بن فروخ.

(٣) في (أ) و(ت): «والجملة مفعول ثان لـ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ ويكونُ ﴿لِلنَّاسِ﴾ حالاً»، وفي (ت) زيادة: «من الهاء».

وإلَّا فحالٌ مِن المستكِنِّ فيه، ونصَبَهُ حفصٌ[١] على أنَّه المفعولُ أو الحالُ، و﴿ٱلْعَـٰكِفُ﴾ مرتفعٌ بهِ.

وقُرِئَ: (العاكفِ) بالجرِّ[٢] على أنَّه بدلٌ مِن (النَّاس).

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ﴾ ممَّا تُرِكَ مفعولُه ليتناولَ كلَّ مُتناوَلٍ.

وقُرِئَ بالفَتحِ مِن الورودِ[٣].

﴿بِإِلْحَادٍ﴾: عدولٌ عن القصدِ ﴿بِظُلْمٍ﴾: بغيرِ حَقٍّ، وهما حَالانِ مُترادفانِ، أو الثَّاني بدلٌ مِن الأوَّلِ بإعادةِ الجارِّ، أو صِلَةٌ له[٤]؛ أي: مُلحدًا بسببِ الظُّلمِ؛ كالإشراكِ واقترافِ الآثامِ.

﴿نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ جوابٌ لِـ(مَن).

قوله: «وخبرُ (إنَّ) محذوفٌ دلَّ عليه آخرُ الآيةِ أي: مُعذَّبون».

قال أبو حيَّان: قدَّرَ ابنُ عَطِيَّةَ الخبرَ بعد ﴿وَٱلْبَادِ﴾[٥]، ولا يَصِحُّ تَقديرُه قبلَهُ: لئلَّا يلزَمَ الفَصلُ بأجنبيٍّ وهو خبرُ (إن)[٦].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

(٢) انظر: «الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري (٢/ ٧٨٣) عن بعض القراء. ونسبت للأعمش. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٧).

(٣) حكاها الكسائي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧)، ونسبت لطاوس في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٧).

(٤) «له»: ليست في (ت).

(٥) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ١١٥)، وتقديره: خسروا أو هلكوا.

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣٣٨).

(٢٦) ـ ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾؛ أي: واذكُر إذ عينَّاه وجعلناه له مباءةً.

وقيل: اللامُ زائدةٌ و﴿مَكَانَ﴾ ظرفٌ؛ أي: وإذ أَنزَلْنا فيه.

قيل: رُفِعَ البيتَ إلى السَّماءِ أو انطمسَ أيَّام الطوفانِ، فأعلمَ اللهُ مكانَهُ بريحٍ أرسلَها فكنسَتْ ما حولَهُ، فبناهُ على أُسِّه القَديمِ[1].

﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ ﴿أَنْ﴾ مُفسِّرةٌ لـ﴿بَوَّأْنَا﴾ مِن حَيثُ إنَّه تَضمَّنَ مَعنى: تَعبَّدنا؛ لأنَّ التَّبوِئَةَ مِن أجلِ العبادةِ، أو مَصدريَّةٌ مَوصولةٌ بالنَّهيِ؛ أي: فعَلْنا ذلك لئلَّا تُشرِكَ بعِبادَتِي وتُطهِّرَ بيتي مِن الأَوثانِ والأقذارِ لِمَن يَطوفُ بهِ ويُصلِّي فيه.

ولعلَّه عبَّرَ عَن الصَّلاةِ بأركانِها للدَّلالةِ على أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْها مُستقلٌّ باقتضاءِ ذلك، كيفَ وقد اجتمعَتْ.

وقُرِئَ: (يُشْرِك) بالياءِ[2].

(٢٧ ـ ٢٨) ـ ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (٢٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥١٢) عن السدي. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٢٢).
في (أ) و(خ): «بنائه القديم».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن أبي نهيك وعكرمة.

﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ﴾: نـادِ فيهـم، وقُـرِئَ: (وآذِنْ)[١] ﴿بِٱلْحَجِّ﴾: بدعـوةِ الحـجِّ والأمرِ بـــه.

رُوِيَ: أنَّه صَعِدَ أبا قبيسٍ فقال: يا أيُّها النَّاسُ! حُجُّوا بيتَ رَبِّكُم، فأسمعَهُ اللهُ مَن في أصلابِ الرِّجالِ وأرحامِ النِّساءِ فيما بينَ المشرقِ والمغربِ ممَّنْ سبقَ في علمِه أن يَحُجَّ[٢].

وقيل: الخِطابُ لرَسولِ اللهِ ﷺ أُمر بذلك في حجةِ الوداعِ[٣].

---

(١) نسبت لابن محيصن. انظر: «شواذ القراءات» (ص: ٣٢٧)، و«الكشاف» (٥/ ٥٤٦)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١١٧)، و«البحر» (١٥/ ٣٤٣).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٨١٨)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٦٤) وصححه، من طريق قابوس عن أبيه عن ابن عباس.
ورواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٢٦) وصححه، من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.
ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٠٩٩) عن علي رضي الله عنه.
وليس فيها «صعد أبا قبيس»، وجاءت تسمية جبل أبي قبيس فيما رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٨٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٣٤٢)، والواحدي في «البسيط» (١٥/ ٣٥٨)، والبغوي في «تفسيره» (٥/ ٣٧٩)، عن الحسن، وقد أشاروا إلى تفرد الحسن بهذا القول المخالف لظاهر الآيات، لكن ذكره النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن مقاتل.
وقال محمد علي السايس في «تفسير آيات الأحكام» (ص: ٤٩٥) في تعقب هذا القول: ولكنك ترى أنّ في الآية الأولى أوامر ونواهيَ كلها متوجهة إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فالظاهر أنّ الأمر بالتأذين أيضاً لإبراهيم، إذ الغرض من تطهير البيت إعدادُه للطائفين والقائمين والركع السجود، فيكون دعاؤه الناس بعد ذلك للحج متناسباً غاية التناسب مع إعداد البيت وتطهيره.
قال: وبعض العلماء ردّ احتمال توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ بأن سورة الحج مكية، فنزولها قبل =

﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾: مشاةً، جمعُ راجلٍ كقائمٍ وقِيَامٍ.

وقُرِئَ بضمِّ الرَّاءِ مُخفَّفَ الجيمِ ومُثقَّلَه(١)، و: (رُجَالَى) كعُجَالَى(٢).

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾؛ أي: وركبانًا على كلِّ بعيرٍ مَهزولٍ أتعبهُ بُعْدُ السَّفرِ فهَزَلَه.

﴿يَأْتِينَ﴾ صفةٌ لـ﴿ضَامِرٍ﴾ محمولةٌ على معناهُ، وقُرِئَ: (يأتونَ)(٣) صفةً للرِّجالِ والرُّكبانِ، أو استئنافٌ فيكونُ الضَّميرُ لـ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

﴿مِن كُلِّ فَجٍّ﴾: طريقٍ ﴿عَمِيقٍ﴾: بعيدٍ، وقُرِئَ: (مَعِيق)(٤)؛ يقال: بئرٌ بعيدةُ العَمْقِ والمَعْقِ بمَعنًى.

﴿لِّيَشْهَدُواْ﴾: ليَحْضُرُوا ﴿مَنَٰفِعَ لَهُمْ﴾ دينيَّةً ودُنيويَّةً، وتنكيرُها لأنَّ المُرادَ بها نوعٌ مِن المنافعِ مَخصوصٌ بهذهِ العِبادَةِ.

﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ عندَ إعدادِ الهدايا والضَّحايا وذبحِها.

وقيل: كنَى بالذِّكْرِ عن النَّحرِ؛ لأنَّ ذبحَ المسلمينَ لا ينفكُّ عنه؛ تنبيهًا على أنَّه المقصودُ ممَّا يُتقرَّبُ بِهِ إلى اللهِ تعالى.

= حجة الوداع بالضرورة، فلا يستقيم أن يكون المأمور بالدعاء هو النبي ﷺ.

(١) بتخفيف الجيم نسبها ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٧٩) لعكرمة وابن أبي إسحاق وأبي مجلز والحسن والزهري. وبتشديد الجيم نسبها ابن جني لابن عباس وعكرمة وأبي مجلز والحسن ومجاهد وجعفر بن محمد، واقتصر ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) على عكرمة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن ابن عباس وعطاء وابن جبير، و«المحتسب» (٢/ ٧٩) عن عكرمة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) انظر: «البحر» (١٥/ ٣٤٣). ونقل الأزهري في «تهذيب اللغة» (١/ ١٩١) عن الفراء قوله: لغة أهل الحجاز عميق، وبنو تميم يقولون: معيق.

﴿فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ﴾ هي عشرُ ذي الحجَّةِ، وقيل: أيَّامُ النَّحرِ.

﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ علَّقَ الفِعلَ بالمرزوقِ وبيَّنَهُ بالبهيمةِ؛ تحريضًا على التَّقرُّبِ، وتنبيهًا على مُقتضى الذِّكرِ.

﴿فَكُلُواْ مِنۡهَا﴾: مِن لُحومِها، أَمرَ[1] بذلك إباحةً وإزاحةً لِمَا عليه أهلُ الجاهليَّةِ مِنَ التَّحرُّجِ فيه، أو ندبًا إلى مُواساةِ الفُقَراءِ ومُساواتهم، وهذا في المتطوَّعِ به دونَ الواجبِ.

﴿وَأَطۡعِمُواْ ٱلۡبَآئِسَ﴾: الذي أصابَهُ بؤسٌ؛ أي: شِدَّةٌ ﴿ٱلۡفَقِيرَ﴾: المحتاجَ، والأمرُ فيه للوجوبِ، وقد قيلَ بهِ في الأوَّلِ.

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾.

﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾: ثمَّ ليُزيلوا وَسَخَهُم بقصِّ الشَّاربِ والأظفارِ ونتفِ الإبطِ والاستحدادِ عندَ الإحلالِ.

﴿وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾: ما ينذرونَ مِن البرِّ في حَجِّهِم، وقيل: مَواجبَ الحجِّ[2].

وقرأ أبو بكرٍ بفتحِ الواو وتشديدِ الفاء[3].

---

(١) في (ض): «والأمر».

(٢) في (ت) زيادة: «وقرأ أبو بكر بفتح الواو وتشديد الفاء».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٦).

﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ طوافَ الرُّكنِ الذي به تمامُ التَّحليلِ(١)، فإنَّه قرينةُ قضاءِ التَّفَثِ.

وقيل: طوافَ الوداعِ.

﴿بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾: القديمِ؛ لأنَّه أوَّلُ بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ، أو المعتَقُ مِن تَسلُّطِ الجَبابِرَةِ، فكَمْ مِن جَبَّارٍ سارَ إليه ليهدِمَهُ فمنعَهُ الله، وأمَّا الحَجَّاج فإنما قصدَ إخراجَ ابنِ الزُّبَيرِ منه دونَ التَّسلُّطِ عليه.

﴿ذَٰلِكَ﴾ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: الأمرُ ذلك، وهو وأمثالُه يطلَقُ للفصلِ بينَ كلامَينِ.

﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ﴾: أحكامَه وسائرَ ما لا يَحِلُّ هَتكُه، أو: الحرمَ وما يَتعلَّقُ بالحجِّ مِن التَّكاليفِ، وقيل: الكعبةُ والمسجِدُ الحرامُ والبلدُ الحرامُ والشَّهرُ الحرامُ والمُحرَّمُ.

﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾: فالتَّعظيمُ خيرٌ له ﴿عِندَ رَبِّهِ﴾ ثوابًا.

﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾: إلا المتلوَّ عليكُم تحريمُه، وهو ما حرَّمَ منها لعارضٍ كالميتةِ، وما أُهِلَّ بهِ لغيرِ اللهِ، فلا تحرِّموا منها غيرَ ما حرَّمَهُ اللهُ كالبَحيرةِ والسَّائبةِ.

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾: فاجتَنِبُوا الرِّجسَ الذي هو الأوثانُ كما تُجتَنَبُ الأنجاسُ، وهو غايةُ المُبالغةِ في النَّهيِ عَن تَعظيمِها والتَّنفيرِ عَن عبادَتِها.

﴿وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ؛ فإنَّ عبادةَ الأوثانِ رأسُ الزُّورِ، كأنَّه لَمَّا حثَّ على تعظيمِ الحُرماتِ أتبعَهُ ذلك ردًّا لِمَا كانت الكَفرةُ عليه من تحريمِ البَحائرِ والسَّوائبِ وتَعظيمِ الأوثانِ، والافتراءِ على اللهِ بأنَّه حكَمَ بذلك.

---

(١) في (ض) و(ت): «التحلل».

وقيل: شهادةَ الزُّورِ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قال: «عَدَلَتْ شهادةُ الزُّورِ الإشراكَ باللهِ» ثلاثًا، وتلا هذه الآيةَ.

والزُّورُ مِن الزَّوْرِ، وهو الانحرافُ؛ كما أنَّ الإفكَ مِن الأَفْكِ، وهو الصَّرْفُ، فإن الكذبَ مُنحرفٌ مَصروفٌ عن الواقعِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قال: «عَدَلَت شَهادَةُ الزُّورِ الإشراكَ باللهِ» ثلاثًا، وتلا هذه الآية».

أخرجَه أبو داودَ مِن حديثِ خُريمِ بنِ فاتِكٍ، والتِّرمذِيُّ مِن حَديثِ أيمنَ بنِ خُرَيمٍ[1].

(٣١ ـ ٣٢) ـ ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيۡرَ مُشۡرِكِينَ بِهِۦۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ ۝٣١ ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾.

﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ﴾: مخلصينَ له ﴿غَيۡرَ مُشۡرِكِينَ بِهِۦ﴾ وهما حالان من الواو ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٩)، والترمذي (٢٣٠٠)، وابن ماجه (٢٣٧٢)، من طريق محمد بن عُبيد، عن سفيان بن زياد العُصْفُرِيِّ، عن أبيه، عن حبيب بن النُّعمان الأسدي عن خُريمِ بنِ فاتكٍ، عن النبي ﷺ. قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤٩): إسناده مجهول.

قلت: زيادٌ أبو سفيان العصفري وحبيب بن النعمان مجهولان.

ورواه الترمذي (٢٢٩٩) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن سفيان العصفري، عن فاتك بن فضالة، عن أيمن بن خُريم مرفوعاً. وقال: (هذا حديث غريب، إنما نعرفه من حديث سفيان بن زياد، واختلفوا في رواية هذا الحديث عن سفيان بن زياد، ولا نعرف لأيمن بن خريم سماعاً من النبي ﷺ). قلنا: وفاتِكُ بنُ فضالة مجهول.

وفي الباب ما يغني عنه عن أبي بكرة عند البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧)، ولفظه: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ـ ثلاثاً ـ : الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، أو قول الزور».

بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لأنَّه سقطَ من أَوْجِ الإيمانِ إلى حضيضِ الكُفْرِ ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ فإنَّ الأهواءَ المُرْدِيَةَ توزِّعُ أفكارَهُ.

﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾: بعيدٍ؛ فإنَّ الشَّيطانَ قد طوَّحَ به في الضَّلالةِ.

و﴿أَوْ﴾ للتَّخييرِ كما في قَولِه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]، أو للتَّنويعِ؛ فإنَّ مِن المشركينَ مَن لا خلاصَ لهُ أَصلًا، ومِنْهُم مَن يمكنُ خلاصُه بالتَّوبةِ ولكنْ على بعدٍ.

ويجوزُ أَنْ يكونَ[1] مِن التَّشبيهاتِ المركَّبَةِ فيكونُ المَعنى: ومَن يُشرِك باللهِ فقد هَلكَتْ نَفسُهُ هَلاكًا يُشبِهُ أَحَدَ الهَلاكَيْنِ[2].

وقرأ نافع: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ بفتح الخاء وتشديد الطاء[3].

﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾: دينَ اللهِ، أو فرائضَ الحَجِّ ومواضعَ نسكِه، أو الهدايا؛ لأنَّها مِن مَعالِمِ الحَجِّ، وهو أوفَقُ لظاهرِ ما بعدَهُ، وتعظيمُهَا أن تُختارَ جِساماً سِمانًا غاليةَ الأثمانِ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أهدى مئةَ بدنةٍ فيها جملٌ لأبي جَهلٍ في أنفهِ بُرَةٌ مِن ذهبٍ.

وأنَّ عُمرَ أهدى نَجيبةً طُلِبَت مِنه بثَلاثِ مئةِ دينارٍ.

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾: فإنَّ تعظيمَهَا مِـن أَفعالِ ذَوِي تَقوَى القُلوبِ، فحُذِفَت هذه المُضافاتُ والعائدُ إلى ﴿مَن﴾، وذكَر القلوبَ لأنَّها مَنشأُ التَّقوَى والفُجورِ والآمرةُ بهما.

قوله: «و(أو) للتَّخييرِ كما في قولِه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾».

---

(١) في (ض): «يكونا».

(٢) في (ت): «الهالكين».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

قـال الطِّيبِـيُّ: هذا هو المُختارُ؛ لأنَّ المشـبَّهَ هو المشـرِكُ والمُشـبَّهَ به ﴿مِن خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، ثـمَّ هذا الشَّـخصُ المَخرورُ مِنهـا بين حالينِ: إمَّا أن تخطفَـهُ الطَّيرُ، أو تهـوي بِهِ الرِّيـحُ، فإنَّ (أو تهـوي) عَطفٌ على قولِـه: ﴿فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ﴾، وهو عطفٌ على (خرّ).

وإذا حملَ (أو) على التَّخييرِ يمكنُ أن يحملَ على الأمرينِ كمَا في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ معناه أنَّ كيفيَّةَ قصَّةِ المُنافقينَ مشبهةٌ بكيفيَّةِ هاتينِ القصَّتينِ؛ فإنَّ هاتينِ القِصَّتينِ سواءٌ في استقلالِ كلِّ واحدٍ مِنْهُما بوجهِ التَّمثيلِ، فأيُّهما مَثَّلتَ بهما فأنتَ مُصيبٌ، وإن مَثَّلتها بهما جميعًا فكذلك[١].

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ مِن التَّشبيهاتِ المُركَّبَةِ»

هو أن يؤخذَ الزبدةُ والخُلاصةُ من كلِّ واحدٍ مِن المَعطوفِ والمعطوفِ عليه.

قوله: «رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ أَهْدَى مئةَ بدنةٍ فيها جملٌ لأَبِي جهلٍ في أنفِه بُرَةٌ مِن ذهَبٍ».

أخرجَه البزَّارُ في «مسنده» من حديثِ عليٍّ[٢].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٥١)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٨١)، والبزار في «مسنده» (٦١٧)، من حديث علي رضي الله عنه. ولم يسق أحمد لفظه.

وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٣٨٥): ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» وقال: «برة من فضَّة».

وكذلك رواه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» بسند ابن راهويه ومتنه ونقل عن الأصمعي أنه قال: البرة: الحَلْقة تُجْعَل فِي أنف البعير.

ولـه شاهد من حديث ابن عباس رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٢٨)، وأبو داود (١٧٤٩)، =

قوله: «وأنَّ عُمرَ أهدى نَجيبةً طُلِبَت منه بثَلاثِ مئةِ دينارٍ».

أخرجَه [......][(١)].

قوله: «مِن أفعالِ ذَوِي تَقوى القُلوبِ».

قال صاحبُ «التَّقريب»: إنَّما يَحتاجُ إلى هذهِ المُضمَراتِ إذا جعلت من للتَّبعيضِ، فإنْ جُعِلَت للابتداءِ لم يَحْتَجْ إلى إضمارِ (أفعال) ولا (ذوي)، إذ المعنى: فإنَّ تَعظيمَها ناشئٌ مِن تَقوَى القُلوبِ[(٢)].

(٣٣) - ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾.

﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾؛ أي: لَكُم فيها مَنافِعُ: دَرُّها ونَسلُها وصوفُها وظَهرُها إلى أن تُنحَر، ثمَّ وقتَ نَحرِها مُنتهيَةً إلى البيتِ؛ أي: ما يليهِ مِن الحرمِ.

= وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٩٨). وعندهم أيضا: «برة من فضة»، إلا في رواية ثانية للحديث عند أبي داود جاء فيها: «بُرَةٌ مِن ذهب».

(١) بياض في النسخ، والحديث رواه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦٣٢٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣٠)، وأبو داود (١٧٥٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٩١١)، من طريق جَهمِ بن الجارود عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: (أهدَى عمَرُ...) الحديث. وإسناده ضعيف؛ جهم بن الجارود قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣٠): لا يُعرف لجهم سماع من سالم. وقال الذهبي في«الميزان»: فيه جهالة.

وتتمة الخبر: أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني أهديت نجيباً فأعطيت بها ثلاث مئة دينار، أفأبيعها وأشتري بثمنها بُدنا، قال: (لا انحرها إياها). قال أبو داود: هذا لأنه كان أشعرها.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٤٨٣).

و﴿ثُمَّ﴾ تحتمِلُ التَّراخِيَ في الوقتِ والتَّراخِيَ في الرُّتبةِ؛ أي: لَكُم فيها منافعُ دُنيويَّةٌ إلى وقتِ النَّحرِ، وبعدَهُ مَنافعُ دينيَّةٌ أعظَمُ منها.

وهو على الأوَّلَينِ: إمَّا مُتَّصِلٌ بحديثِ الأنعامِ والضَّميرُ فيه لها.

أو المرادُ على الأوَّلِ: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ دينيَّةٌ تنتفِعونَ بها ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو الموتُ ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ﴾ منتهيةً ﴿إِلَى ٱلْبَيْتِ﴾ الذي تُرفَعُ إليه الأعمالُ، أو يكونُ فيه ثوابُها، وهو البيتُ المعمورُ أو الجنَّةُ.

وعلى الثَّاني: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾: التِّجاراتُ في الأسواقِ إلى وقتِ المراجعَةِ، ثمَّ وقتَ الخروجِ منها منتهيةً إلى الكعبةِ بالإحلالِ بطوافِ الزِّيارَةِ.

(٣٤ ـ ٣٥) ـ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ﴾: ولكُلِّ أهلِ دينٍ ﴿جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ مُتعبَّدًا، أو قُربانًا يتقرَّبون به إلى اللهِ تَعالى. وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالكَسرِ[1]؛ أي: مَوضِعَ نسكٍ.

﴿لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ دونَ غيرِه ويجعَلُوا نسكَهُم[2] لوَجهِهِ، علَّلَ الجعلَ به تنبيهًا على أنَّ المقصودَ مِن المَناسكِ تذكُّرُ المَعبودِ.

﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ عندَ ذَبحِها، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ القُربانَ يجبُ أَنْ يكونَ نعَمًا.

﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟﴾: أخلِصُوا التَّقرُّبَ أو الذِّكرَ ولا تَشُوبوه

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

(٢) في (ض): «نسيكتهم».

بالإشراكِ ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾ المُتواضِعينَ، أو المُخلِصين فإنَّ الإخباتَ صِفتُهُم.

﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ هيبةً مِنه لإشراقِ أشعَّةِ جلالِه علَيْها.

﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ﴾ مِن المَصائبِ والكلفِ ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ في أوقاتِها.

وقُرِئَ: (والمقيمينَ الصلاةَ) على الأصلِ[1].

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ في وجوهِ الخَيرِ.

(٣٦) ـ ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿وَٱلْبُدْنَ﴾: جمعُ بَدَنةٍ، كخُشْبٍ وخَشَبَةٍ، وأصلهُ الضمُّ وقد قُرِئَ به[2]، وإنَّما سُمِّيَت بها الإبلُ لعِظَمِ بَدَنِها، مأخوذةٌ مِن بَدُنَ بَدانَةً، ولا يلزَمُ مِن مُشارَكَةِ البَقرِ لها في إجزائِها عَن سبعةٍ بقولِه عليه السَّلامُ: «البَدَنةُ عَن سبعةٍ والبَقَرَةُ عَن سبعةٍ» تناولُ اسمِ البَدَنةِ لها شرعًا، بل الحديثُ يمنَعُ ذلك.

وانتصابُهُ بفعلٍ يُفَسِّرُه: ﴿جَعَلْنَٰهَا لَكُم﴾ ومَن رَفَعَهُ[3] جعَلَه مُبتدأً.

﴿مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾: مِن أعلامِ دينِه التي شرعَهَا الله.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٢٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧).

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧).

(٣) قراءة الرفع في «الكشاف» (٥/ ٥٦١)، و«البحر» (١٥/ ٣٥٩) بلا نسبة.

﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾: مَنافِعُ دِينيَّةٌ ودُنيَوِيَّةٌ.

﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ بأَنْ تَقولُوا عندَ ذَبحِها: اللهُ أكبرُ، لا إله إلا اللهُ، والله أكبرُ، اللهمَّ منكَ وإليك.

﴿صَوَافَّ﴾: قائماتٍ قَدْ صَفَفْنَ أيديَهُنَّ وأَرجُلَهُنَّ.

وقُرِئَ: (صَوَافِنَ)(١) مِن صَفَنَ الفرسُ: إذا قامَ على ثلاثٍ وطرفِ سُنْبُكِ الرَّابعةِ؛ لأنَّ البدنةَ تُعقَلُ إحدى يَدَيْهَا فتقومُ على ثلاثٍ.

و: (صَوافِنًا)(٢) بإبدالِ التَّنوينِ حرفَ الإطلاقِ عندَ الوَقفِ.

و: (صَوَافي)(٣)؛ أي: خوالِصَ لوجهِ اللهِ.

و: (صَوَافيْ)(٤) على لغةِ مَن يُسكِّنُ الياء مطلقًا كقولِهم: (أَعطِ القَوْسَ بَارِيْهَا)(٥).

﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾: سقطَتْ على الأرضِ، وهو كنايةٌ عَن الموتِ.

---

(١) نسبت لابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧ ـ ٩٨)، و«المحتسب» (٢/ ٨١)، و«البحر» (١٥/ ٣٦٠).

(٢) كذا بالنون نسبها في «الكشاف» (٥/ ٥٦٢) لعمرو بن عبيد، والذي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٢٩)، و«البحر» (١٥/ ٣٥٩)، عن عمرو بن عبيد: (صوافياً) بتنوين الياء.

(٣) نسبت لأبي موسى الأشعري والحسن وزيد بن أسلم وجمع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٧) و«المحتسب» (٢/ ٨١)، و«البحر» (١٥/ ٣٥٩).

(٤) نسبت للحسن أيضاً. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٥)، و«البحر» (١٥/ ٣٦٠).

(٥) قطعة من بيت كما في «جمهرة الأمثال» (١/ ٧٦)، وتمامه:

يا باريَ القوسِ بريًا لسْتَ تُحْكِمُه   لا تظلمِ القوسَ أعطِ القوسَ باريها

﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ﴾: الرَّاضي بمَا عِنـدَهُ وبما يعطَى من غيرِ مَسـألةٍ، ويؤيِّـدُه أنـه قُـرِئَ: (القَنِـعَ)[١]، أو: السـائلَ، مِـن قَنِعْتُ إليـه قنوعًـا: إذا خَضَعتُ له في السُّـؤالِ.

﴿وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ والمتعرِّض بالسُّؤالِ[٢].

وقُرِئَ: (والمُعْتَرِي)[٣]، يقال: عرَّهُ وعَرَاهُ واعْتَرَّهُ واعْتَرَاهُ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ما وصَفْنا مِن نَحرِها قِيامًا ﴿سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ﴾ مع عِظَمِها وقُوَّتها، حتى تأخذوهَا مُنقادةً فتَعْقِلوهَا وتحبِسُوها صافَّةً قوائِمَها ثمَّ تطعُنونَ في لَبَّاتِها.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ إِنعامَنا عليكُم بالتَّقرُّبِ والإخلاصِ.

قوله: «البدنَةُ عَن سبعَةٍ، والبقرةُ عَن سبعَةٍ».

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٨٢) عن أبي رجاء.

(٢) في (أ) و(ت) و(خ): «والمعترض بالسؤال»، والمثبت من (ض)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٥/ ٥٦٣).

وثمة إيراد هنا على المؤلف رحمه الله، وهو أنه فسر القانع بوجهين والمعتر بوجه واحد، والثاني من معنيي القانع ـ وهو أنه بمعنى: السائل ـ موافق لما فسر به المعتر، فيكون في اعتباره تكرارٌ ينزه عنه القرآن، أما «الكشاف» فقد سلم من هذا الإشكال، حيث فسر كل واحد منهما بوجهين:

الأول: أن (القانع): السَّائل، من قَنَعْتُ إليه: إذا خَضعْتَ له وسَألته، و(المعترَّ): المُتعرِّض بغير سؤالٍ.

والثاني: (القانعُ): الراضي بما عنده وبما يُعطَى من غير سؤالٍ من قَنِعْتُ قَنَعاً وقَناعةً، و(المعترُّ): المتعرِّضُ بالسؤال.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن الحسن، و«المحتسب» (٢/ ٨٢) عن أبي رجاء وعمرو بن عبيد.

أخرجه أبو داودَ مِن حديثِ جابرٍ[١].

قوله: «كقولهم: أَعْطِ القَوْسَ باريهَا».

قال المَيدانيُّ: أي: استعِنْ عَلَى عَمَلِكَ بأَهلِ المَعرفَةِ والحِذْقِ فيه، وينشدُ:

يَـا بـارِيَ القَوْسِ بَرْيًا لَسْـتَ تُحْسِـنُهَا ... لَا تُفْـسِدَنْهَا وَأَعْـطِ القَـوْسَ بَارِيهَا[٢]

(٣٧) ـ ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.

﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ ﴾: لـن يُصيـبَ رضـاه ولـن يقَـعَ مِنـه موقِـعَ القَبـولِ ﴿لُحُومُهَا﴾ المتصـدَّقُ بهـا ﴿وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ المُهراقـةُ بالنَّحـرِ مـن حيـثُ إنَّهـا لحـومٌ ودِمـاءٌ.

﴿وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾: ولكنْ يُصيبُه ما يَصحَبُه مِن تَقوى قُلوبِكُم التي تَدْعُوكُم إلى تعظيمِ أَمرِ اللهِ والتَّقرُّبِ إليه والإخلاصِ له.

وقيل: كان أَهلُ الجاهلِيَّةِ إذا ذبحوا القرابينَ لطخُوا الكعبةَ بدِمائِها قربةً إلى اللهِ فهَمَّ به المسلمونَ فنزلَتْ[٣].

﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾: كرَّرَه تذكيرًا للنِّعمةِ، وتَعليلًا له بقوله: ﴿لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ﴾؛ أي: لتَعرِفُوا عظمَتَه باقتدارِهِ على ما لا يقدرُ عليه غيرُه فتُوَحِّدُوهُ بالكبرياءِ.

---

(١) رواه أبو داود (٢٨٠٩). ورواه مسلم (١٣١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما بلفظ: (نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (٢/ ١٩)، وانظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ٧٦).

(٣) رواه ابن المنذر وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٦/ ٥٥ ـ ٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٧٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٤٩٥) عن ابن جريج. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٢٩)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٤٦١)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٣٦٩).

وقيل: هو التَّكبيرُ عندَ الإحلالِ أو الذَّبحِ.

﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾: أرشدَكُم إلى طريقِ تَسخيرِهَا وكيفيَّةِ التَّقرُّبِ بها.

و﴿مَا﴾ تحتملُ المَصدريَّةَ والخبريَّةَ و﴿عَلَىٰ﴾ مُتعلِّقةٌ بـ(تُكبِّروا) لتَضمُّنِه معنى الشُّكرِ.

﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: المُخلِصينَ فيمَا يأتونَهُ ويَذَرُونَه.

(٣٨) - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾.

﴿إنَّ اللهَ يَدْفَعُ عَنِ الذينَ آمَنُوا﴾ غائلةَ المُشركينَ، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ والكوفيونَ: ﴿يُدَٰفِعُ﴾[1]؛ أي: يُبالِغُ في الدَّفعِ مُبالغةَ مَن يُغالِبُ فيه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ﴾ في أمانةِ اللهِ ﴿كَفُورٍ﴾ لنِعمَتِه، كمَن يَتقرَّبُ إلى الأصنامِ بذَبِيحَتِه، فلا يَرتَضِي فعلَهُم ولا ينصرُهُم فيه[2].

(٣٩) - ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾.

﴿أُذِنَ﴾: رُخِّصَ، وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ على البناءِ للفاعلِ[3] وهو الله.

﴿للذين يُقاتِلون﴾ المشركينَ، والمأذونُ فيه مَحذوفٌ لدلالتِه عليه[4].

---

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿إنَّ اللهَ يُدافِعُ.. ولولا دَفْعُ الله الناسَ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إنَّ اللهَ يَدْفَعُ.. ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾، وقرأ نافع: ﴿إنَّ اللهَ يُدافِعُ.. ولولا دفاعُ اللهِ الناسَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

(٢) «فيه»: ليست في (ت).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٧)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

(٤) قوله: «والمأذون فيه محذوف»؛ أي: في القتالِ؛ «لدلالته»؛ أي: لدلالةِ ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢٦).

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ بفتحِ التَّاءِ[١]؛ أي: للَّذين يُقاتِلُهم المُشركون.

﴿بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾: بسببِ أنَّهم ظُلِمُوا، وهُم أَصحابُ رَسولِ اللهِ ﷺ، كانَ المُشرِكُونَ يُؤذونَهُم، وكانوا يأتونَهُ مِن بينِ مَضروبٍ ومَشجوجٍ يَتظلَّمُونَ إليه، فيقولُ لهم: «اصبِرُوا فإنِّي لم أؤمَرْ بالقتالِ» حتى هاجرَ، فأُنزِلَت[٢].

وهي أوَّلُ آيةٍ نَزَلَتْ في القتالِ[٣] بعدما نُهِيَ عنه في نَيِّفٍ وسبعينَ آيةً.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ وَعَدَ لهم بالنَّصرِ كما وَعَدَ بدفعِ أَذى الكُفَّارِ عنهم.

(٤٠) ـ ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم﴾ يعني: مكَّةَ ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: بغيرِ موجبٍ استَحقُّوا به ﴿إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا اللَّهُ﴾ على طريقةِ قولِ النَّابغةِ:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهم ... بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[٤]

وقيل: مُنقَطِعٌ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٧)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٨/ ٢٥) وعزاه للمفسرين، وذكره ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٩١٨) عن قتادة ومقاتل.

(٣) قطعة من خبر رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٤٠٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٦٥)، والترمذي (٣١٧١) وحسنه، والنسائي (٣٠٨٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. ولم ترد هذه القطعة في رواية الترمذي.

(٤) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٥)، وتقدم مراراً.

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ بتسليطِ المؤمنينَ مِنْهُم على الكافرين ﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ لخُرِّبَتْ باستيلاءِ المُشركينَ على أهلِ المِلَلِ.

وقرأ نافعٌ: ﴿دِفَاع﴾[1]، وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ: ﴿لهُدِمَت﴾ بالتَّخفيفِ[2].

﴿صَوَٰمِعُ﴾: صوامعُ الرَّهبانيَّةِ ﴿وَبِيَعٌ﴾: وبِيَعُ النَّصارَى ﴿وَصَلَوَٰتٌ﴾: وكنائسُ اليهودِ، وسُمِّيَتْ بها لأنَّها يُصَلَّى فيها، وقيل: أَصْلُها: (صَلُوتا) بالعبريَّةِ فعُرِّبَت.

﴿وَمَسَٰجِدُ﴾: ومساجدُ المسلمينَ.

﴿يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ صفةٌ للأربعِ، أو لـ﴿مَساجدُ﴾ خُصَّتْ بها تَفضيلًا.

﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾: مَن يَنصُرُ دينَهُ، وقد أنجزَ وعدَهُ بأَنْ سلَّطَ المهاجرينَ والأنصارَ على صناديدِ العَربِ وأكاسِرَةِ العَجمِ وقياصِرَتِهم، وأورثَهم أرضَهم ودِيارَهم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ﴾ على نَصرِهِم ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يُمانِعُه شيءٌ.

(٤١) ـ ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وصفٌ للَّذينَ أُخرِجُوا، وهو ثناءٌ قبلَ بلاءٍ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٧)، و«التيسير» (ص: ٨٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٨)، و«التيسير» (ص: ١٥٧).

(٣) «وهو ثناء قبل بلاء» رواه خليفة بن خياط في «تاريخه» (ص: ١٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٣٤٧)، عن عثمانَ رضي الله عنه؛ يريدُ: أنَّ الله قد أثنى عليهم قبلَ أن يُحدِثُوا من الخيرِ ما أحدَثُوا. انظر: «الكشاف» (٥/ ٥٦٧).

وفيه دَليلٌ على صِحَّةِ أَمرِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ؛ إِذْ لم يَستجمِعْ ذلك[1] غيرُهُم مِن المهاجرينَ.

وقيل: بدلٌ مِن ﴿مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾.

﴿وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ فإنَّ مَرجِعَها إلى حُكمِه، وفيه تأكيدٌ لِمَا وعدَهُ.

(٤٢ ـ ٤٤) ـ ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾.

﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ﴾ تسليةٌ له بأنَّ قومَهُ إن كذَّبوه فهو ليسَ بأَوْحَدِيٍّ في التَّكذيبِ، فإنَّ هؤلاء قد كذَّبوا رُسلَهُم قبلَ قومِه.

﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ غيَّرَ فيه النَّظمَ وبَنى الفعلَ للمفعولِ لأنَّ قومَهُ بنو إسرائيلَ ولم يُكَذِّبوهُ، وإنَّما كَذَّبه القِبطُ، ولأنَّ[2] تكذيبَهُ كانَ أشنعَ، وآياتِه كانَتْ أعظمَ وأَشيَعَ.

﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ﴾: فأَمْهَلْتُهم حتى انصرمَتْ آجالُهم المُقدَّرةُ ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾: إنكاري عليهم: بتَغييرِ النِّعمةِ محنةً، والحياةِ هلاكًا، والعمارةِ خرابًا.

(٤٥) ـ ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾.

﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ بإهلاكِ أَهلِها. وقرأ البَصريَّانِ بغير لفظِ التَّعظيم[3].

---

(١) بعدها في (خ): «في».

(٢) في (خ): «أو لأن».

(٣) أي: ﴿أهلَكْتُها﴾. انظر: «التيسير» (ص: ٤٣٨)، و«النشر» (٢/ ٣٢٧).

﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾؛ أي: أهلُها ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾: ساقطةٌ حيطانُها على سُقوفِها، بأَنْ تَعطَّلَ بنيانُها فخَرَّت سُقوفُها، ثمَّ تهدَّمَت حِيطانُها فسقطَتْ فوقَ السُّقوفِ.

أو: خاليةٌ مَع بقاءِ عُروشِها وسَلامَتِها. فيكونُ الجارُّ مُتعلِّقًا بـ﴿خَاوِيَةٌ﴾[1].

ويجوزُ أن يكونَ خبرًا بعدَ خَبرٍ؛ أي: هي خاليةٌ وهي على عُروشِها؛ أي: مُظِلَّةٌ[2] عليها بأن سقطَتْ وبقيَتِ الحيطانُ مائلةً[3] مشرِفةً عليها.

والجملةُ مَعطوفةٌ على ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، لا على ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ فإنَّها حالٌ والإهلاكُ ليسَ حالَ خَوائها[4]، فلا محلَّ لها إن نَصبْتَ ﴿كأين﴾ بمُقدَّرٍ يفسِّرُه ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، وإنْ رفَعْتَه بالابتداءِ فمَحلُّها الرَّفعُ[5].

﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ عطفٌ على ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ أي: وكَمْ بئرٍ عامِرَةٍ في البَوادِي تُركَت لا يُستقَى مِنْها لهلاكِ أهلِها. وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[6] مِن أعطلَهُ بمَعنى: عَطَّلَه.

---

(١) قوله: «فيكون الجار متعلقاً بـ ﴿خَاوِيَةٌ﴾» تفريع على القولين قبلَه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢٨).

(٢) في هامش (ض): «في نسخة: مطلة».

(٣) في هامش (ض): «في نسخة: ماثلة».

(٤) في (أ) و(خ): «خرابها»، وفي هامش (أ) كالمثبت نسخة.

(٥) قوله: «وفي ﴿تَعْمَى﴾»؛ أي: والضميرُ فيه (راجع إليه)؛ أي: إلى المُبهَمِ، «أو الظاهر»؛ أي: وهو ﴿الْأَبْصَارُ﴾ «أقيم مقامه»؛ أي: مقام الضمير في ﴿تَعْمَى﴾ وإن كان الظاهرُ مفسِّراً للمُبهَم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢٩).

(٦) أي: (مُعْطَلَةٍ). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن الجحدري.

﴿وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ﴾: مرفوعٍ أو مُجصَّصٍ أَخْلَيْناهُ عَن ساكنيهِ، وذلك يُقَوِّي أنَّ مَعنى ﴿خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾: خاليةٌ مع بقاءِ عُروشِها.

وقيل: المرادُ بـ(بئرٍ): بئرٌ في سفحِ جبلٍ بحَضرموتَ، وبـ(قصرٍ): قصرٌ مشرفٌ على قُلَّتِه، كانا لقومِ حنظلةَ بنِ صفوانَ مِن بقايَا قومِ صالحٍ، فلَمَّا قَتلوهُ أهلَكَهُم اللهُ وعَطَّلَهُما[1].

قوله: «فَلا مَحلَّ لها إن نصبتَ ﴿كأين﴾ بمقدَّرٍ يُفسِّرُه ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾»: لأنَّ الجُملَةَ المُفسِّرَةَ لا محلَّ لها، فكذلك المعطوفةُ عليها[2].

قوله: «وإن رفعتَها بالابتداءِ فمَحلُّهُ الرَّفعُ»؛ أي: على الخبرِ.

(٤٦) ـ ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾.

﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ حثٌّ لَهُم على أَنْ يُسافِرُوا ليَرَوْا مَصارِعَ المُهْلَكِينَ[3] فيَعتَبِرُوا، وهُم وإن كانُوا قد سافروا لم يُسافِرُوا لذلك.

﴿فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ﴾: ما يجبُ أن يُعقَلَ مِن التَّوحيدِ بما حصلَ لَهُم مِن الاستبصارِ والاستدلالِ.

﴿أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَا﴾ ما يجبُ أَنْ يُسمعَ مِن الوَحيِ، والتَّذكيرِ بحالِ مَن شاهدَ آثارَهُم.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٤) عن سعيد بن جبير والكلبي والخليل.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣٧٦).

(٣) في (ت): «المهلكات».

﴿فَإِنَّهَا﴾ الضَّميرُ للقِصَّةِ، أو مُبهَمٌ يُفَسِّرُه ﴿ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ وفي ﴿تَعْمَى﴾ راجعٌ إليه، أو الظاهرُ أقيمَ مُقامَه[1].

﴿لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ عن الاعتبارِ؛ أي: ليسَ الخَلَلُ في مشاعِرِهم، وإنَّما إِيفَتْ[2] عُقُولُهُم[3] باتِّباعِ الهَوَى والانهماكِ في التَّقليدِ، وذكرُ الصُّدورِ للتَّأكيدِ ونَفيِ التَّجوُّزِ، وفضلِ التَّنبيهِ على أنَّ العَمَى الحَقيقيَّ ليسَ المتعارفَ الذي يخصُّ البصرَ.

قيل: لَمَّا نزلَ ﴿وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ قال ابنُ أمِّ مَكتومٍ: يا رسولَ اللهِ! أنا في الدُّنيا أَعمَى أفأَكونُ في الآخرةِ أَعْمَى؟ فنزلت[4].

قوله: «أو مُبهَمٌ يُفسِّرُه ﴿ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾».

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الذي يُفسِّرُه ما بعدَه مَحصورٌ في مواضِعَ ليسَ هذا واحدًا منها، وهي بابُ رُبَّ، وبابُ نِعْمَ، وبابُ الإعمالِ، وبابُ النِّداءِ، وبابُ المُبتدَأِ، وبابُ ضَميرِ الشَّأنِ، وهذا ليسَ واحدًا من هذهِ السِّتَّةِ فوجبَ اطِّراحُه[5].

---

(١) قوله: «فلا محل لها»؛ أي: لجملة ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ «إن نصبت كأيِّن»؛ لأنها تكون حينئذ معطوفةٌ على جملة ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا﴾، وهي مفسِّرةٌ لا محلَّ لها «وإن رفعته»؛ أي: (كأيِّن) «فمحلها الرفع» خبراً ثانياً لـ(كأيِّن)، والخبرُ الأولُ ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٢٦).

(٢) بالبناء للمجهول، أي أصابتها آفة.

(٣) في هامش (ض): «في نسخة: قلوبهم».

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٣٨٣) عن ابن عباس ومقاتل، وصدره المصنف بقوله: (قيل) علامة على تضعيفه، فقال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٠٣): لعل تمريضه لعدم ثبوته عنده؛ لأنّ ابن أم مكتوم رضي الله عنه لا يخفى عليه مثله.

(٥) المصدر السابق (١٥/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

وقال الحَلَبِيُّ: بَلْ هذا مِن المَواضعِ المَذكورةِ، وهو بابُ المُبتدَأ، غايتُه أنَّه دخلَ عليه ناسخٌ وهو (أن) ولا أثرَ له، وقد عَجِبتُ مِن غَفلَةِ الشَّيخِ عَن ذلك[1].

(٤٧ ـ ٤٨) ـ ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾.

﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ المتوعَّدِ به ﴿وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ لامتناعِ الخُلفِ في خبرِه، فيصيبُهم ما أوعدَهُم به ولو بعدَ حينٍ، لكنَّه صَبورٌ لا يُعجِّلُ بالعقوبَةِ.

﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ بيانٌ لتَناهي صَبرِه وتَأنِّيه حتى استقصَرَ المُدَدَ الطِّوالَ، أو لتَمادِي عذابِه وطولِ أيَّامِه حقيقةً، أو مِن حيثُ إنَّ أيَّامَ الشَّدائدِ مُستطالةٌ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكسائيُّ بالياء[2].

﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾: وكم مِن أَهلِ قريةٍ، فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المُضافُ إليه مُقامَهُ في الإعرابِ ورَجْعِ الضَّمائرِ والأحكامِ مبالغةً في التَّعميمِ والتَّهويلِ.

وإنَّما عَطَفَ الأولى بالفاءِ وهذه بالواوِ لأنَّ الأولى بدلٌ عَن قولِه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾، وهذه في حُكمِ ما تَقدَّمَها مِن الجُملتَينِ لبيانِ أنَّ المتوعَّدَ به يَحيقُ بهم لا مَحالةَ وأن تأخيرَه[3] لعادَتِه تعالى.

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٢٨٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٣) في (أ) و(خ): «وإن تأخر».

﴿أَمْلَيْتُ لَهَا﴾ كما أمهلتُكم ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ مثلكم ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ بالعذابِ ﴿وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾: وإلى حكمِي مرجعُ الجميعِ.

(٤٩ ـ ٥١) ـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٤٩﴾ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٠﴾ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ أُوَضِّحُ لكم ما أُنذِرُكم به، والاقتصارُ على الإنذارِ مع عمومِ الخطابِ وذكرِ الفريقينِ لأنَّ صدرَ[1] الكلامِ ومساقَه للمُشركين، وإنَّما ذُكِرَ المؤمنونَ وثوابُهم زيادةً في غيظِهِم.

﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لِمَا بَدَرَ مِنهم[2] ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ هي الجنَّةُ، والكريمُ مِن كلِّ نوعٍ: ما يجمَعُ فَضائِلَه.

﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا﴾ بالردِّ والإبطالِ ﴿مُعَاجِزِينَ﴾: مُسابقينَ مُشاقِّينَ للسَّاعينَ فيها بالقَبولِ والتَّحقيقِ، مِن عَاجَزَهُ فأعجزَهُ وعَجَّزَهُ: إذا سابقَهُ فسبقَهُ؛ لأنَّ كُلًّا مِن المتسابقَينِ يطلُبُ إعجازَ الآخرِ عَن اللَّحاقِ به.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿مُعجِّزينَ﴾[3] على أنَّه حالٌ مُقدَّرةٌ.

﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾: النَّارِ الموقدةِ، وقيل: اسمُ دركةٍ.

---

(١) في (ت): «صدور».

(٢) في (خ) و(ض): «لما ندر منهم»، وفي (ت) زيادة: «أي من الصالحات».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٣٩)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٥٢) ـ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾.

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الرَّسولُ: مَن بعثَهُ اللهُ بشَريعَةٍ مُجدَّدةٍ يدعو النَّاسَ إليها، والنبيُّ يَعمُّهُ ومَن بعثَهُ[1] لتقريرِ شرعٍ سابقٍ كأنبياءِ بني إسرائيلَ الذين كانوا بينَ مُوسى وعيسى عليهِم السَّلام، ولذلك شبَّهَ النَّبيُّ ﷺ عُلماءَ أُمَّتِه بهم[2].

فالنبيُّ أعمُّ مِن الرَّسولِ، ويدلُّ عليه أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ عَن الأنبياءِ فقال: «مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرونَ ألفًا»، قيل: فكَم الرُّسلُ مِنْهُم؟ قال: «ثلاثُ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ جَمًّا غَفِيرًا».

وقيل: الرَّسولُ: مَن جمعَ إلى المُعجِزَةِ كتابًا منزلًا عليه، والنَّبيُّ غيرُ الرَّسولِ: مَن لا كتابَ له.

وقيل: الرَّسولُ: مَن يأتيهِ الملكُ بالوَحي، والنَّبيُّ يقالُ له ولِمَن يوحَى إليه في المَنامِ.

﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾: إذا زوَّرَ في نفسِهِ ما يَهواه ﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ في تَشَهِّيهِ ما يوجبُ اشتغالَهُ بالدُّنيا، كما قالَ عليهِ السَّلامُ «وإنَّه لَيُغانُ على قلبي فأستغفرُ اللهَ في اليومِ سَبعينَ مَرَّةً».

---

(١) في (ض): «بعثه الله».

(٢) يشير إلى حديث: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، قال الزركشي في «التذكرة» (ص: ١٦٦): لا يعرف له أصل، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٤٥٩): قال شيخنا ـ أي ابن حجر ـ ومن قبله الدميري والزركشي: إنه لا أصل له، زاد بعضهم: ولا يعرف في كتاب معتبر، ولأبي نعيم في فضل العالم العفيف بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه: أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد.

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: فيُبْطِلُه ويذهَبُ به بعِصمَتِه عن الركونِ إليه، والإرشادِ إلى ما يزيحُه، ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾: ثم يُثبت آياتِه الداعيةَ إلى الاستغراقِ في أمرِ الآخرة.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِ النَّاسِ ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يَفعَلُه بهم(١).

قيل: حَدَّثَ نفسَهُ بزوالِ المسكنَةِ فنزلَتْ(٢).

وقيل: تَمنَّى لحرصِه على إيمانِ قومِه أن ينزلَ عليه ما يقرِّبُهم إليه، واستمرَّ به ذلك حتى كانَ في ناديهِمْ فنزلَتْ عليهِ سُورةُ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ فأخذَ يقرَؤُها فلَمَّا بلغَ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] وسوسَ إليه الشَّيطانُ حتَّى سبقَ لِسانُه سهوًا إلى أَنْ قال: (تلك الغرانيقُ العلى وإنَّ شَفاعَتَهُنَّ لتُرتَجَى) ففرِحَ به المشركونَ حتَّى شايَعُوه بالسُّجودِ لَمَّا سجدَ في آخرِها بحيثُ لم يبقَ في المسجدِ مُؤمِنٌ ولا مُشرِكٌ إلا سجدَ، ثمَّ نَبَّهَه جبريلُ فاغتمَّ به، فعزَّاهُ اللهُ بهذه الآيةِ(٣).

---

(١) «بهم»: ليست في (ت).

(٢) قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٦/ ٣٠٥): ضعفه لأنه لا يلائم قوله: ﴿فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾.

(٣) قصة الغرانيق معروفة، ولا يصح فيها شيء، فقد رويت فيها مرسلات عن قتادة والضحاك وأبي العالية وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وغيرهم، وروي فيها خبر من طريق عطية العوفي عن ابن عباس، لكن إسناده ضعيف جدًّا. وتنظر هذه الأخبار في «تفسير الطبري» (١٦/ ٦٠٤ ـ ٦١٢).

وقد تكلم العلماء المحققون في توهين ما روي في هذه القصة وردها عقلاً ونقلاً فلا داعي للإطالة في ذلك، وسيأتي في كلام الإمام السيوطي نقول العلماء في ذلك.

وممن تكلم في توهين هذه القصة الإمام أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، فذكر ثلاثة وجوه في إبطالها بحيث لا يبقى شك في ذلك لمن طالع كلامه. ثم ختم ذلك بقوله: فبَطَلت الوجوه كلُّها، ولم يبقَ إلا وجهٌ واحد، وهو أن النبي ﷺ سكت عند قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ =

وهو مردودٌ عند المحقِّقينَ، وإن صَحَّ فابتلاءٌ يتميَّزُ به الثَّابتُ على الإيمانِ عَنِ المُتزلزلِ فيه.

وقيل: ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾: قرأَ، كقولِه:

تَمَنَّى كتابَ اللهِ أَوَّلَ ليلِهِ تَمَنِّيَ داودَ الزَّبُورَ عَلَى رِسْلِ(١)

وأُمنيَّتُه: قِراءَتُه، وإلقاءُ الشَّيطانِ فيها: أن تكلَّمَ بذلك رافعًا صوتَهُ بحيثُ ظَنَّ السَّامعونَ أنَّه مِن قراءةِ النَّبيِّ.

= ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ والشيطانُ حاضرٌ، فتكلَّم الشيطان بهذه الكلمات متَّصلاً بقراءة النبيِّ ﷺ، فوقع عند بعضهم أن النبيَّ ﷺ هو الذي تكلَّم بها، ويكون هذا إلقاءً في قراءة النبي ﷺ، وكان الشيطان يتكلَّم في زمن النبي ﷺ ويُسمَع كلامه؛ كما ذُكر عنه في اليوم الذي مكَروا بالنبيِّ ﷺ في دار الندوة، وإبليس ظهر يوم أحدٍ على صورة شيخ نجديٍّ... إلى آخر ما قال.

(١) البيت برواية المؤلف دون نسبة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥١)، و«تفسير القرآن» لابن أبي زمنين (٣/ ١٨٩)، و«الغريبين» للهروي (مادة: منا)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١). وعزاه الآلوسي في «روح المعاني» (١٧/ ٣٦٠) لحسان، وليس في ديوانه.
و«رِسْل» بكسر فسكون بمعنى: تؤدة وهينة.
وذكروا بيتاً آخر بهذا الصدر والعجزُ مختلف، كما في «العين» (٨/ ٣٩٠)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٣٨)، و«المنجد في اللغة» لكراع النمل (ص: ١٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٥)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ١٥٠)، و«أمالي الزجاجي» (ص: ٢٠)، و«تفسير السمرقندي» (٢/ ٤٦٤)، و«الوجوه والنظائر» لأبي هلال العسكري (ص: ١٥٠)، و«الغريبين» للهروي (مادة: منا)، و«تفسير الثعلبي» (١٨/ ٣٢٢)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٥١١)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٢٨). وعجزه:

وآخرَه لاقَى حِمَامَ المَقَادِرِ

وذكر بعضهم كابن الأنباري والهروي والثعلبي أنه في رثاء عثمان رضي الله عنه.

وقد رُدَّ بأنَّه أيضًا يُخلُّ بالوثوقِ على القرآنِ، ولا يَندَفِعُ بقولِه: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] لأنَّه أيضًا يحتَمِلُه.

والآيةُ تدلُّ على جوازِ السَّهوِ على الأنبياءِ وتطرُّقِ الوَسوَسَةِ إليهِم.

قوله: «ويدلُّ عليه: أنَّه عليهِ السَّلامُ سُئِلَ عَن الأنبياءِ فقال: «مئةُ ألفٍ وأربعَةٌ وعِشرونَ ألفًا»، قيل: فكم الرُّسُل مِنهُم؟ قال: «ثلاثُ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ جمًّا غَفِيرًا»».

أخرجه أحمدُ وابنُ راهويه في «مسنديهما» مِن حَديثِ أبي أمامةَ، وأخرجَه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» والحاكِمُ في «مستدركه» من حديثِ أبي ذرٍّ(١).

قوله: «إنه ليُغانُ على قلبي..» الحديث.

أخرجَه مُسلمٌ مِن حديثِ الأغرِّ المُزَنيِّ(٢).

قوله: «نَزَلَت عليهِ سُورةُ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ فأخذَ يَقرؤها... إلى قوله: وهو مردودٌ عند المحققينَ».

---

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ١٥٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وجاء فيه عندهما عدد الأنبياء: «مئة ألف وعشرون ألفًا»، والحديث ضعيف جدًّا بسبب إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٨٨) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف جدًّا أيضاً من أجل علي بن يزيد الألهاني.

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٢٧٠٢) عن الأغر المزني رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»، ولفظ مسلم: «إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة».

هذه القصَّةُ رواها البزَّارُ والطَّبرانيُّ بسندٍ صحيحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ، ووردَتْ مِن طرقٍ كثيرةٍ مُرسلَةٍ[(١)].

وقال البَيهقيُّ: هذه القصَّةُ غيرُ ثابتَةٍ مِن جهَةِ النَّقلِ[(٢)].

وقال القاضي عِياضٌ في «الشفا»: يكفيكَ في تَوهينِ هذا الحديثِ أنَّه لم يُخرِّجْهُ أحَدٌ مِن أهلِ الصِّحَّةِ، ولا رَواهُ ثِقَةٌ بسندٍ صَحيحٍ سَليمٍ مُتَّصلٍ، وإنَّما أُولِعَ به وبمثلِه المُفسِّرونَ والمُؤرِّخونَ المولَعونُ بكلِّ غريبِ المُتلقِّفونَ مِن الصُّحُفِ كلَّ صَحيحٍ وسَقيمٍ[(٣)].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرح البخاري»: قد وَرَدَت هذه القِصَّةُ مِن طرقٍ كثيرةٍ، وكَثرَةُ الطُّرُقِ تدلُّ على أنَّ للقِصَّةِ أَصْلًا مع أنَّ لها طريقًا مُتَّصِلًا بسندٍ صَحيحٍ أخرجَهُ البَزَّارُ، وطريقينِ آخرينِ مُرسَلَينِ رِجالُهُما على شرطِ الصَّحيحينِ[(٤)]:

أخرجَه الطَّبريُّ مِن طريقِ يونسَ بن يزيدَ، عن ابن شهابٍ: حَدَّثني أبو بكر بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ، فذكرَ نحوَه[(٥)].

---

(١) رواه البزار كما في «كشف الأستار» للهيثمي (٣/ ٧٢) وقال ـ أي البزار ـ: لا نعلمه يروى بإسناد متصل يجوز ذكره إلا بهذا الإسناد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٤٥٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٥): رجالهما رجال الصحيح إلا أن الطبراني قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وقد تقدم حديث مرسل في الحج أطول من هذا ولكنه ضعيف الإسناد.

(٢) كذا ذكره عنه الرازي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٣٧)، وذكر أيضاً عن ابن خزيمة: أن هذه القصة من وضع الزنادقة وصنف فيها كتاباً.

(٣) انظر: «الشفا» للقاضي عياض بحاشية الشمني (٢/ ١٢٥).

(٤) في (ن): «الصحيح».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٦٠٨).

والثاني: أيضًا ما أخرجهُ مِن طَريقِ المُعتمرِ بن سُليمانَ وحمَّادِ بنِ سلمَةَ فوقَهُما، عن داودَ بن أبي هندٍ، عن أبي العاليَةِ[١].

قال: وقَد تجرَّأَ أبو بكر بنُ العَرَبيِّ كعادتِه، فقال: ذكرَ الطَّبريُّ في ذلك رواياتٍ كثيرةً باطلَةً لا أصلَ لها، وهو إطلاقٌ مردودٌ عليه.

وكذا قولُ عياضٍ: هذا الحديثُ لَمْ يُخرِّجْهُ أحدٌ مِن أهلِ الصِّحَّةِ ولا رَواهُ ثِقَةٌ بسندٍ سَالمٍ[٢] مُتَّصلٍ مع ضعفِ نَقَلَتِه واضطرابِ رِواياتِه وانقِطاعِ إسنادِه.

وكذا قوله: ومَن حُمِلَت عنه هذه القِصَّةُ مِن التَّابعينَ والمُفسِّرينَ لم يُسنِدْها أَحَدٌ مِنْهُم ولا رَفَعَها إلى صاحبِه، وأكثَرُ الطُّرُقِ عَنْهُم في ذلك ضَعيفَةٌ واهِيَةٌ، ثمَّ ردَّهُ مِن طريقِ النَّظرِ بأنَّ ذلك لو وقعَ لارتَدَّ كثيرٌ مِمَّنْ أَسلَمَ، قال: ولم يُنْقَل ذلك، انتهى[٣].

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: وجميعُ ذلك لا يتمشى على القَواعدِ؛ فإنَّ الطُّرُقَ إذا كَثُرَت وتبايَنَتْ مَخارِجُها دَلَّ ذلك على أنَّ لها أَصْلًا، وقَدْ ذَكَرْنَا أنَّ ثلاثَةَ أَسانيدَ مِنْها عَلَى شَرطِ الصَّحيحِ منها مُرسَلَانِ يَحتَجُّ بمِثْلِهِما مَن يحتَجُّ بالمُرسَلِ، وكذا مَن لا يحتجُّ به؛ لاعتِضادِ بَعضِها ببَعضٍ.

قال: وإذا تَقرَّرَ ذلك تعيَّنَ تَأويلُ ما وقعَ فيها ممَّا يُستَنْكَرُ وهو قَولُه: (أَلْقَى الشَّيطانُ على لسانِه: تلكَ الغرانيقَ العُلى وإنَّ شَفاعتَهُنَّ لتُرْتَجَى)، فإنَّ ذلك لا يجوزُ حَملُهُ على ظاهرِه؛ لأنَّه[٤] يَستحيلُ عليهِ ﷺ أن يزيدَ في القُرآنِ عَمْدًا ما

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٦٠٦).

(٢) في (ن): «سليم».

(٣) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ١٢٥ - ١٢٦).

(٤) في (ز): «فإنه».

ليـسَ مِنـه وكذا سـهوًا إذا كانَ مُغايِـرًا لِمَا جـاءَ به مِن التَّوحيـدِ لِمَـكانِ عِصْمَتِهِ.

وقَدْ سَلَكَ العُلماءُ في ذلك مَسالِكَ:

فقيل: جرى ذلك على لسانِهِ حينَ أصابَتْهُ سِنَةٌ وهو لا يَشعُرُ، فلمَّا أُعلِمَ بذلكَ أحْكَمَ اللهُ آياتِه، وهذا أخرجَه الطَّبريُّ عَن قتادةَ[١].

وردَّهُ عِياضٌ بأنَّه لا يَصِحُّ لكونِه لا يجوزُ عليهِ الغين[٢] ولا ولايةَ للشَّيطانِ عليه في النَّومِ[٣].

وقيل: إنَّ الشَّيطانَ ألجَأَهُ إلى أَنْ قالَ ذلكَ بغيرِ اختيارِه.

وردَّه ابنُ العربيِّ بقولِه تَعالى حِكايَةً عن الشَّيطانِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ الآية، قال: فَلَو كانَ للشَّيطانِ قُوَّةٌ على ذلك لَما بقيَ لأحدٍ قُوَّةٌ في طاعَةٍ.

وقيل: إنَّ المشركينَ كانوا إذا ذكروا آلهتَهُم وَصَفُوهُم بذلك فعَلَقَ ذلك بحفظِ النَّبيِّ ﷺ فجَرَى على لسانِهِ لما ذكرَهُم سَهْوًا.

وقد رَدَّ ذلك عِياضٌ فأَجادَ[٤].

وقيل: لَعلَّهُ قَالَها تَوْبِيخًا للكُفَّارِ.

قال عياضٌ: وهذا جائزٌ إذا كانَت هناك قرينَةٌ تدلُّ على المُرادِ لا سِيَّمَا وقد كانَ الكَلامُ في ذلكِ الوَقتِ في الصَّلاةِ جائزًا، وإلى هذا نَحا البَاقِلَّانيُّ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٦١٢).

(٢) في (ز) و(ن): «يجوز على النبي ذلك».

(٣) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ١٢٩).

(٤) قـال القاضـي في «الشـفا» (٢/ ١٣٠): وهذا السـهو فـي القراءة إنمـا يصح فيما ليـس طريقه تغيير المعاني وتبديـل الألفاظ.

وقيل: إنَّه لَمَّا وصلَ إلى قولِه: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ خَشِيَ المُشرِكُونَ أن يأتيَ بعدَها بشَيءٍ يذمُّ آلِهَتَهُم به، فبادَرُوا إلى ذلكَ الكَلامِ فخَلَطوهُ في تَلاوةِ النَّبيِّ ﷺ على عادَتِهم في قَولِهم: ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ﴾، ونُسِبَ ذلك للشَّيطانِ للقرينَةِ الحامِلَةِ على ذلك، أو المرادُ بالشَّيطانِ شَيطانُ الإنسِ.

وقيل: كانَ النَّبيُّ ﷺ يُرتِّلُ القرآنَ فارتصدَهُ الشَّيطانُ في سَكتَةٍ مِن السَّكتاتِ وتغنَّى[1] بتلكَ الكلماتِ مُحاكِيًا نغمَتَه بحيثُ يَسمَعُه مَن دنا إليه فظنَّها مِن قولِه وأَشاعَها.

قال: وهذا مِن أَحسَنِ الوُجوهِ.

واستحسَنَ ابنُ العَربيِّ هذا التَّأويلَ وقالَ قبلَه: إنَّ هذه الآيَةَ نَصٌّ في براءةِ النَّبِيِّ ﷺ ممَّا نُسِبَ إليه.

قال: ومعنى قولِه: ﴿فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ أي: في تلاوتِه، فأخبرَ تَعالى في هذهِ الآيةِ أنَّ سُنَّتَه في رُسُلِه إذا قالوا قَوْلًا زادَ الشَّيطانُ فيه مِن قِبَلِ نَفسِهِ، فهذا نَصٌّ في أنَّ الشَّيطانَ زادَه في قولِ النَّبيِّ ﷺ، لا أَنَّ النبيَّ ﷺ قاله.

قال: وقَدْ سبقَ إلى ذلك الطَّبريُّ بجلالَةِ قَدرِهِ وسَعةِ علمِهِ وشِدَّةِ ساعِدِهِ في النَّظرِ، فصَوَّبَ على هذا المعنى وحَوَّم عليه، انتهى[2].

قوله:

(تَمَنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ   تَمَنِّيَ دَاوُدَ الزَّبُورَ عَلَى رِسْلِ)

قال الطِّيبيُّ: أي: على تأنٍّ وتَمَهُّلٍ[3].

---

(١) في (ز) و(ن): «ونطق».

(٢) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٣/ ٣٠٦-٣٠٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٤٣٩-٤٤٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥١٣).

وأَوْرَدَهُ الإمامُ بلفظِ:

تَمَنَّـــى كِتَـــابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِـــهِ وآخِـــرَهُ لاقَـــى حِمَـــامَ المَقَادِرِ

وعزاهُ لحسَّان(١).

(٥٣ ـ ٥٤) ـ ﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾.

﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ عِلَّةٌ لتمكينِ الشَّيطانِ مِنْه، وذلك يَدُلُّ على أنَّ المَلقِيَّ أمرٌ ظاهِرٌ عرفَهُ المحِقُّ والمُبطِلُ.

﴿فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾: شَكٌّ ونفاقٌ ﴿وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾: المشركينَ.

﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ يعني: الفريقينِ، فوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوضِعَ ضَميرِهِم قضاءً عليهِمْ بالظُّلمِ.

﴿لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ عَنِ الحقِّ، أو عَنِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ والمؤمنينَ(٢).

﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾: أنَّ القُرآنَ هو الحقُّ النَّازلُ مِن عندِ اللهِ، أو: تمكينُ الشيطانِ مِن الإلقاءِ هو الحَقُّ الصَّادرُ مِن اللهِ؛ لأنَّه ممَّا جرَتْ به عادَتُه في جنسِ الإنسِ مِن لدن آدمَ.

﴿فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ ﴾: بالقُرآنِ، أو: باللهِ ﴿فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ﴾ بالانقيادِ والخَشيَةِ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾ فيما أَشْكلَ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ هو نظرٌ صَحيحٌ يُوصِلُهُم إلى ما هوَ الحَقُّ فيه.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (٢٣/ ٢٣٨).

(٢) في (خ): «وعن المؤمنين».

قوله: «فوضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ ضَميرِهِم قضاءً عَليهِم بالظُّلمِ».

قال الطِّيبيُّ: أي إنَّ المُنافقينَ بتلك الفِتنَةِ واضِعونَ الشَّيءَ في غيرِ مَوضِعِه، وهم فيه في شِقَاقٍ بَعيدٍ.

وكذلك: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ أصلُه: وإن الله لهاديهم، فقوبِلَ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وقولُه: ﴿لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾ بقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1].

(٥٥ ـ ٥٧) ـ ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ ۝٥٥ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٥٦ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾.

﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ﴾: في شَكٍّ ﴿مِّنۡهُ﴾: مِن القُرآنِ، أو الرَّسُولِ، أو: ممَّا أَلقَى الشَّيطانُ في أُمنيَّتِه، يقولون: ما بالُه ذكرَهَا بخيرٍ ثمَّ ارتدَّ عنه؟!

﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾: القيامَةُ، أو أشراطُها، أو الموتُ ﴿بَغۡتَةً﴾: فجأةً ﴿أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾: يومِ حربٍ يُقْتَلونَ فيه كيومِ بدرٍ، سُمِّيَ به لأنَّ أولادَ النِّساءِ يُقتَلُونَ فيه فيَصِرْنَ كالعُقُمِ، أو لأنَّ المقاتلينَ أبناءُ الحربِ فإذا قُتِلُوا صارَتْ عَقِيمًا، فوُصفَ اليومَ بوَصفِهَا اتِّساعًا، أو لأنَّهُ لا خيرَ لَهُم فيه، ومنه: الرِّيحُ العقيمُ، لِمَا لم تُنْشِئ مَطَرًا ولم تُلقِحْ شَجَرًا، أو لأنَّه لا مثلَ له لقتالِ الملائكةِ فيه.

أو: يومِ القيامةِ على أنَّ المُرادَ بالسَّاعةِ غيرُه، أو على وَضعِهِ مَوضِعَ ضَميرِهَا للتَّهويلِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥١٣ ـ ٥١٤).

﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ التَّنوينُ فيه مَنوبٌ عَن الجُملَةِ التي دلَّتْ عليه الغايةُ؛ أي: يومَ تَزولُ مِرْيَتُهُم ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ بالمجازاةِ، والضَّميرُ يَعُمُّ المُؤمنينَ والكافرينَ لتَفصيلِه بقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٥٦ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الثَّاني دونَ الأوَّلِ تَنبيهٌ على أنَّ إثابةَ المؤمنينَ بالجَنَّاتِ تفضُّلٌ مِن اللهِ تَعالى، وأنَّ عِقابَ الكافرِين مُسَبَّبٌ مِن أَعمالِهِم، ولذلك قالَ: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ﴾ ولم يَقُل: هم في عذابٍ.

قوله: «سُمِّيَ به لأنَّ أولادَ النِّساءِ يُقتلون فيه فيَصِرْنَ كالعُقمِ...» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: عَلَّلَ وصفَ اليَومِ بالعقيمِ على وُجوهٍ:

أحدها: أنَّه على الإسنادِ المَجازِيِّ، أسندَ العَقيمَ إلى اليومِ لكَونِه صِفَتَه على نحوِ قولِه: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ أصلُه: يجعَلُ اللهُ تَعالى الوِلدانَ في ذلكَ اليَومِ شِيبًا، والمعنى: يومٌ يُعقِمُ اللهُ النِّساءَ فيه، أي: يَصِرْنَ ثَكْلَى فأسندَ العقمَ إلى اليومِ مبالغَةً كقولِكَ: نَهارُهُ صائِمٌ وليلُه قائِمٌ، ولَمَّا أن كانَ العقيمُ بمَعنى ثَكْلَى في هذا الوَجهِ قيلَ: كالعُقْم.

وثانيها: أنَّه مِن الاستعارةِ المَكنيَّةِ، والمُستعارُ له اليومُ، والمُستعارُ مِنه المرأةُ، والجامِعُ فُقدانُ النَّتيجَةِ، وكما أنَّ الوالدةَ[1] إذا فَقَدَت الولدَ وُصِفَت بالعُقْمِ إلى الثُّكلِ كذلكَ اليومُ إذا فُقِدَ فيه المحاربونَ يُوصَفُ بالعُقْمِ كأنَّه أُمُّهُم، ومثلُه قولُهم: ابنُ اليَومِ وأَبناءُ الزَّمانِ وأبناءُ الحَربِ، والاستعارةُ واقِعَةٌ في اليَومِ بأن شبَّهَ اليومَ بالمَرأةِ في فُقدانِ مُشتمِلِه تَشبيهًا بليغًا، ثم توَهَّم أنَّ اليومَ هيَ المَرأةُ على

---

(١) في (ز) و(س): «المرأة».

سَبيلِ التَّخييلِ، ثمَّ أطلَقَ اليومَ الذي هو اسمُ المُشبَّهِ وأُريدَ به اليومُ المُتخيَّلُ، والقرينةُ نسبةُ العُقمِ إليه.

وثالثُها: أنَّه مِن التَّبعيَّةِ، فالمُستعارُ مِنه ما في المرأةِ مِن الصِّفَةِ التي تمنَعُ مِن الحملِ، ثمَّ سَرَى مِن المصدَرِ إلى الصِّفَةِ المُشبَّهَةِ، كقولِ قومِ شُعيبٍ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] فالاستعارةٌ واقعَةٌ في العَقِيمِ.

ورابعها: أَنْ يُكْنَى بجَميعِ قَولِه: ﴿يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾ عَن شِدَّتِه وفَظاعَتِه، كما يُقالُ: إنَّ النِّساءَ بمثلِه عُقُمُ(١).

(٥٨ ـ ٥٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝٥٨ لَيُدۡخِلَنَّهُم مُّدۡخَلٗا يَرۡضَوۡنَهُۥۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ﴾ في الجهادِ ﴿أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنٗا﴾: الجنَّةَ ونَعيمَها، وإنَّما سَوَّى بينَ مَن قُتِلَ في الجِهادِ ومَن ماتَ حتفَ أنفِهِ في الوَعدِ؛ لاستِوائِهما في القصدِ وأَصلِ العَمَلِ.

رُوِيَ أنَّ بعضَ الصَّحابةِ قالوا: يا نَبيَّ اللهِ! هؤلاءِ الذين قُتِلوا قد عَلِمْنَا ما أعطاهُم اللهُ مِن الخيرِ، ونحنُ نجاهِدُ معكَ كما جاهَدُوا، فما لنا إنْ مُتنَا؟ فنزلَتْ(٢).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥١٤ ـ ٥١٥). وفيه: «عقيم» بدل «عقم»، وفيه أيضاً: «قال الحماسيُّ:

عَقِمَ النساءُ أن يلدنَ بمثلِهِ   إن النساءَ بمثله لعقيمُ

(٢) انظر: «الكشاف» (٥/ ٥٧٩ ـ ٥٨٠)، ولم أجده في كتب المتقدمين، وإنما ذكره تُبّاع الزمخشري في تفاسيرهم؛ كالفخر الرازي والنسفي وأبي حيان وأبي السعود والآلوسي. وذكر نحوه مقاتل بن =

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ فإنَّه يرزُقُ بغيرِ حِسابٍ.

﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ هو الجنَّةُ فيها ما يحبُّونه ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ﴾ بأحوالِهِم وأحوالِ مَعادِهِم[1] ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يُعاجِلُ في العقوبَةِ.

(٦٠ ـ ٦٢) ـ ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ۝٦٠ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝٦١ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الأمرُ ذلك ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾ ولم يَزِد في الاقتصاصِ، وإنَّما سُمِّيَ الابتداءُ بالعقابِ الذي هو الجَزاءُ للازدواجِ، أو لأنَّه سببُه.

﴿ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ﴾ بالمعاودَةِ إلى العُقوبَةِ ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ لا محالةَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ للمُنتَصِرِ حيثُ اتَّبعَ هواه في الانتقامِ وأعرضَ عمَّا نَدبَ اللهُ إليه بقولِه: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] وفيه تعريضٌ بالحثِّ على العفوِ والمَغفِرَةِ، فإنَّه تَعالى مع كمالِ قُدرَتِه[2] وتعالي شأنِه لَمَّا كانَ يعفو ويَغفِرُ فغيرُهُ بذلك أَوْلَى، وتنبيهٌ على أنه قادِرٌ على العقوبَةِ إذ لا يُوصَفُ بالعفوِ إلا القادِرُ على ضِدِّه.

= سليمان في «تفسيره» (٣/ ١٣٤) ولفظه: وذلك أن نفراً من المسلمين قالوا للنبي ﷺ: نحن نقاتل المشركين فنقتل منهم ولا نستشهد، فما لنا شهادة فأشركهم الله عز وجل جميعًا في الجنة، فنزلت فيهم. وانظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ٦١٩)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٩٢٢).

(١) في (ض): «معاديهم».

(٢) في (خ): «مع كماله».

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ذلكَ النَّصرُ ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾: بسببِ أنَّ اللهَ قادِرٌ على تغليبِ بعضِ الأمورِ على بعضٍ، جارٍ عادتُه على المداولةِ بينَ الأشياءِ المُتعانِدَةِ، ومن ذلك إيلاجُ أحدِ المَلَوينِ في الآخرِ بأَنْ يزيدَ فيه ما يَنقصُ منه، أو بتَحصيلِ ظُلْمَةِ الليلِ في مكانِ ضوءِ النَّهارِ بتَغييبِ الشَّمسِ وعكسِ ذلك باطلاعِها.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ﴾ يسمَعُ قولَ المعاقِبِ والمعاقَبِ ﴿بَصِيرٌ﴾ يَرَى أفعالَهُما فلا يُهمِلُهُما.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الوصفُ بكمالِ القُدرَةِ والعلمِ ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ الثَّابِتُ في نفسِهِ الواجبُ لذاتِه وحدَه، فإنَّ وُجوبَ وُجودِه ووحدتَهُ يَقتضِيَانِ أن يكونَ مبدأً لكلِّ ما يوجَدُ سواهُ، عالِمًا بذاتِه وبما عداهُ.

أو: الثابتُ الإلهيَّةِ، ولا يصلحُ لها إلَّا مَن كانَ قادِرًا عالِمًا.

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ إلهًا، وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالتَّاءِ(١) على مخاطبةِ المشركينَ.

وقُرِئَ بالبناءِ للمَفعولِ(٢) فتكونُ الواوُ لـ﴿مَا﴾ فإنه في مَعنى الآلهةِ(٣).

﴿هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾: المعدومُ في حَدِّ ذاتِه، أو باطلُ الأُلوهيَّةِ.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ﴾ على الأشياءِ ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ عَن أَنْ يكونَ له شريكٌ، لا شيءَ أَعْلَى منه شأنًا وأكبرَ سُلطانًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٠)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن أبي حيوة.

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: الإلهية».

قوله: «وإنَّما سُمِّي الابتداءُ بالعقابِ الذي هو الجزاءُ».

قال الطِّيبِيُّ: المرادُ بالابتداءِ قولُه: ﴿مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾ لأنَّ ابتداءَ الفعلِ لا يُسمَّى عِقابًا لأنَّ العقابَ من العقبِ وهو أن يَعقبَ الفعلَ الأولَ، ونحوه قولُهُم: كما تَدِينُ تُدانُ؛ أي: كما تفعلُ تُجَازَى.

قال الزَّجَّاجُ: الأوَّلُ لم يَكُن عقوبةً، وإنَّما العُقوبَةُ الجزاءُ، ولكنَّه سُمِّيَ به عُقوبَةً لأنَّ الفعلَ الذي هو عُقوبَةٌ كان جزاءً فسُمِّيَ الأوَّلُ الذي جوزِيَ به عُقوبةً لاستواءِ الفِعلينِ في جنسِ المَكروهِ كقَولِه تَعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾، فالأوَّلُ سَيِّئَةٌ والمُجازاة عليها حَسَنةٌ، إلا أنَّها سُمِّيَت سيئَةً بأنَّها وقعَتْ إساءةً بالمَفعولِ به؛ لأنَّه فعل به ما يَسوءُه[1].

قوله: «إذ لا يوصَفُ بالعَفوِ إلا القادرُ على ضدِّه».

قال الطِّيبِيُّ: يعني: لا يقال: رَحِمَ فُلانٌ أو غَفَرَ فلانٌ إلا لِمَن له القدرةُ على العقوبةِ والانتقامِ لا للعاجزِ الضَّعيفِ، وأنشدَ لابن هانِئ:

فعَفَوْتَ عَنِّي عَفْوَ مُقْتَدِرٍ حَلَّتْ لَهُ نِقَمٌ فَأَلْغَاهَا[2]

قوله: «أَحَدُ المَلَوينِ».

قال الجَوهَريُّ: المَلَوَانِ: الليلُ والنَّهارُ، الواحدُ (مَلا) مَقصورٌ[3].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٥).

(٢) البيت عزاه ابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (٣/ ١٩٠) لأبي نواس، انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٧٦).

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (ملا).

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ استفهامُ تَقريرٍ ولذلك رُفعَ ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ عطفًا على ﴿أَنزَلَ﴾؛ إذ لو نُصبَ جوابًا لَدَلَّ على نفيِ الاخضرارِ كما في قولِك: (أَلَمْ تَرَ أَنِّي جِئتُكَ فتُكرِمَني)، والمقصودُ إثباتُه، وإنَّما عُدلَ بِهِ عَن صيغَةِ الماضي للدَّلالةِ على بقاءِ أثرِ المَطرِ زمانًا بعدَ زمانٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾ يصلُ عِلمُهُ ولطفُه إلى كلِّ ما جَلَّ ودَقَّ ﴿خَبِيرٌ﴾ بالتَّدابيرِ الظَّاهرةِ والباطِنَةِ.

﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ خَلْقًا ومُلكًا ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ في ذاتِه عَن كُلِّ شَيءٍ ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾: المستوجِبُ للحَمدِ بصِفاتِه وأَفعالِه.

قوله: «إذ لو نُصِبَ جوابًا لدَلَّ على نَفْيِ الاخضرارِ كمَا في قولِكَ: أَلَمْ تَرَ أَنِّي جِئْتُكَ فتُكرِمَني، والمُقصودُ إِثباتُه».

قال صاحبُ «التقريب»: هو مثلُ قَولِكَ: أَلَمْ أُكْرِمْكَ فتَشْكُرُ، رفعُه يُثبِتُ الشُّكرَ، ونَصبُه ينفيهِ؛ لأنَّ النَّصبَ بتَقديرِ (إن) وهو عَلَمٌ للاستقبالِ فيجعلُه مُترقَّبًا والرفعُ جزمٌ بإخبارِه، تَلخيصُه: أن الرَّفعَ جزمٌ بإثباتِه والنَّصبُ ليسَ جزمًا بإثباتِه لا أَنَّهُ جزمٌ بنفيِه.

وقال صاحبُ «الفرائد»: لا وجهَ لِمَا ذكرَه صاحبُ «الكشاف»[1]، ولا يلزَمُ المعنى الذي ذكر، بل يلزَمُ مِن نصبِه أن يكون مشاركًا لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تابعًا له ولم يَكُن تابعًا لـ﴿أَنزَلَ﴾ ويكونُ مع ناصبِه مصدرًا معطوفًا على المصدرِ الذي تضمَّنَه ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ وهو الرؤيَةُ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٥٨٣).

والتَّقدير: ألم يَكُن لكَ رُؤيَةُ إنزالِ الماءِ مِن السَّماءِ وإِصباحِ الأَرضِ مُخضَرَّةً، وهذا غيرُ مُرادٍ من الآيةِ، بل المرادُ أَنْ يكونَ إصباحُ الأَرضِ مُخضرَّةً بإنزالِ الماءِ، فيكونُ حُصولُ اخضرارِ الأَرضِ تابعًا للإنزالِ فلا يكونُ له جوابٌ.

والثاني: أنَّ ما بعدَ الفاءِ ينتصبُ إذا كانَ المستفهَمُ[1] عنه سببًا له، ورؤيته لإنزالِ الماءِ لا يُوجِبُ اخضرارَ الأرضِ، إنَّما يجبُ عن الماءِ.

ورَوَى الزَّجَّاجُ عن سيبويهِ القراءةَ بالرَّفعِ لا غير، قال: سألتُ الخَليلَ عَن هذا فقال: هذا واجِبٌ، ومعناه التَّنبيهُ، كأَنَّه قال: أَلَمْ تَسْمَعْ إِنزالَ اللهِ مِن السَّماءِ ماءً فكانَ كذا وكذا[2].

وقال أبو حيَّان: إنَّما امتَنعَ النَّصبُ جَوابًا للاستفهامِ هُنا؛ لأنَّ النَّفيَ إذا دخلَ عليه الاستفهامُ وإن كانَ يَقتَضِي تَقريرًا في بعضِ الكلامِ هُو مُعامَلٌ معاملةَ النَّفيِ المَحضِ في الجوابِ، ألَا ترى إلى قوله تعالى ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وكذلك في الجواب بالفَاءِ إذا أجبتَ النفيَ كانَ على معنيينِ في كلٍّ[3] مِنْهُما يَنتفي الجَوابُ، فإذا قلتَ: ما تأتينَا فتُحَدِّثَنَا بالنَّصبِ فالمعنى: ما تَأتينَا مُحدِّثًا إنَّما تأتي ولا تُحَدِّثُ، ويجوزُ أن يكونَ المعنى: أنَّكَ لا تأتي فكَيْفَ تُحَدِّثُ، فالحَديثُ مُنتَفٍ في الحالتينِ.

والتَّقريرُ بأداةِ الاستفهامِ كالنَّفْيِ المَحضِ في الجَوابِ يُثبِتُ ما دَخَلَتْهُ همزَةُ الاستفهامِ، ويَنْتَفِي الجوابُ.

فيلـزَمُ مِـن هذا الـذي قرَّرْنـاه: إثبـاتُ الرُّؤيَةِ وانتفـاءُ الاخضـرارِ، وهو خلافُ المَقصودِ.

---

(١) في (ن): «المنتصب».

(٢) انظر: «معاني القرآن» (٣/ ٤٣٦)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٥٢١ ـ ٥٢٢).

(٣) في (ن): «فبكل».

وأيضًا فإنَّ جوابَ الاستفهامِ يَنعقِدُ منه معَ الاستفهامِ السَّابقِ شَرطٌ وجَزاءٌ، فقَولُه:

أَلَمْ تَسْأَلْ فتُخْبِرَكَ الرُّسومُ[1]

يتقدَّرُ: إن تسألْ تخبرْكَ الرُّسومُ، وهنا لا يَتقدَّرُ: إن تَرى إنزالَ المطرِ تُصبح الأرضُ مُخضرَّةً؛ لأنَّ اخضرارَها ليسَ مُترتبًا على علمكَ أو رؤيتِكَ، إنَّما هو مُترتِّبٌ على الإنزالِ[2].

وقال أبو البقاءِ: إنَّما رُفِعَ الفِعلُ هنا وإن كان قبلَهُ استفهامٌ لأمرينِ:

أحدُهما: أنَّه استفهامٌ بمَعنى الخَبرِ، أي: قد رأيتَ فلا يكونُ له جوابٌ.

والثَّاني: أنَّ ما بعدَ الفاءِ ينصَبُ إذا كانَ المُستفهَمُ عنه سببًا له، ورؤيتُه لإنزالِ الماءِ لا يوجِبُ اخضرارَ الأرضِ، وإنَّما يجبُ عن الماءِ[3].

(٦٥ ـ ٦٦) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: جعلَها مُذلَّلةً لَكُم معدَّةً لِمَنافِعِكُم.

---

(١) صدر بيت ذكره سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٣٤)، وعزاه السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (٢/ ١٤٩) للبرج بن مسهر، وعجزه:

علـى فرتـاج والطلـل القديـم

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣٩٧).

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٩٤٧).

﴿وَالْفُلْكَ﴾ عطفٌ على ﴿ما﴾ أو على اسمِ ﴿أَنَّ﴾، وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على الابتداءِ.

﴿تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ حالٌ مِنْها أو خبرٌ.

﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾: مِن أَنْ تقعَ، أو: كراهةَ أَنْ تقعَ، بأَنْ خلَقَها على صُورةٍ مُتداعيَةٍ إلى الاستمساكِ.

﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾: إلا بمَشيئَتِه، وذلك يومَ القِيامَةِ، وفيه رَدٌّ لاستِمساكِها بذاتِها فإنَّها مُساوِيَةٌ لسائرِ الأجسامِ في الجِسمِيَّةِ، فتكونُ قابلةً للمَيْلِ الهابطِ قبولَ غيرِها.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ حيثُ هَيَّأَ لَهُم أسبابَ الاستدلالِ، وفتحَ لَهُم[2] أبوابَ المنافعِ، ودفعَ عَنْهُم أنواعَ[3] المَضارِّ.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ﴾ بعدَ أَنْ كُنْتُم جمادًا عناصرَ ونُطَفًا ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ إذا جاءَ أَجَلُكُم ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ في الآخرةِ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ﴾ لجَحُودٍ للنِّعَمِ مع ظُهورِها.

(٦٧) - ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ﴾: أهلِ دينٍ ﴿جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾: متعبَّدًا أو شَريعةً تُعُبِّدُوا بها، وقيل: عيدًا ﴿هُمْ نَاسِكُوهُ﴾: ينسكونَه ﴿فَلَا يُنَازِعُنَّكَ﴾ سائرُ أربابِ المِلَلِ ﴿فِي الْأَمْرِ﴾: في أمرِ الدِّينِ أو النَّسائكِ؛ لأنَّهُم بين جُهَّالٍ وأهلِ عِنادٍ، أو لأنَّ أمرَ دينِكَ أظهَرُ مِن أَنْ يقبلَ النِّزاعَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن الأعرج والسلمي.

(٢) في (ت): «عليهم».

(٣) في (ت): «أبواب».

وقيل: المرادُ نَهْيُ الرَّسولِ عليه السَّلامُ عَن الالتفاتِ إلى قولِهم وتمكينِهم مِن المناظرةِ المُؤدِّيةِ إلى نزاعِهِم، فإنَّها إنَّما تنفعُ طالِبَ الحقِّ وهؤلاءِ أهلُ مِراءٍ، أو عَن مُنازَعَتِهِم كقولِك: (لا يضاربنَّكَ زَيدٌ)، وهذا إنَّما يَجوزُ في أفعالِ المُغالبةِ للتَّلازُمِ.

وقيل: نزلَتْ في كُفَّارِ خزاعةَ قالوا للمُسلمينَ: ما لكم تأكلونَ ما قتلتُمْ ولا تأكلونَ ما قتلَهُ اللهُ[1]؟!

وقُرِئَ: (فَلَا يَنْزِعُنَّكَ)[2] على تهييجِ الرَّسولِ والمبالغةِ في تَثبيتِه على دينِه، على أنَّه مِن نازَعْتُه فنزَعْتُه: إذا غَلَبْتُه.

﴿وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾: إلى تَوحيدِه وعِبادَتِه ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾: طريقٍ إلى الحَقِّ سَوِيٍّ.

قوله: «وقيل: المرادُ نَهْيُ الرَّسولِ».

قال الطِّيبيُّ: هو مِن بابِ قَولِهِم: لا أُرينَّكَ هاهنا[3].

قال ابنُ جنِّي: إذا رَأَوْكَ كذلك أَمْسَكُوا عنكَ (ولا يُنازِعُنَّكَ)[4]، فلفظُ

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٨/ ٤٠٣) ولم يذكر له سنداً ولا راوياً. وروي نحو هذا في نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]. رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٨٥٠) عن قتادة، ورواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٢٢ ـ ٥٢٦) عن ابن عباس وعكرمة وقتادة ومجاهد والضحاك وغيرهم.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨) عن لاحق بن حميد، و«المحتسب» (٢/ ٨٥) عن أبي مجلز، وهي كنية لاحق بن حميد. وهي في «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٧) دون نسبة.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (١٠/ ٥٢٣).

(٤) في «المحتسب»: «حتى إذا رأوك كذلك أمسكوا عنك ولم ينازعوك، فلفظ النهي لهم ومعناه له، ﷺ».

النَّهـيِ لهـم ومَعنـاه لـه، صلـواتُ اللهِ وسَـلامُه عليـه[١].

قوله: «أو عَن مُنازَعَتِهِم كقَولِك: لا يُضارِبَنَّكَ زيدٌ، وهذا إنَّما يَجوزُ في أفعالِ المغالبَةِ للتَّلازُمِ».

قال الزَّجَّاجُ: المَعنى أنَّه نهيٌ له صلواتُ اللهِ عليه عَن منازعتِهِم كما تقولُ: لا يخاصِمنَّك فلانٌ في هذا أبدًا.

وهذا جائزٌ في الفعلِ الذي لا يكونُ إلا بينَ اثنينِ لأنَّ المُجادلَةَ والمُخاصمَةَ لا تكونُ إلا باثنينِ، فإذا قلت: لا يُجادِلَنَّكَ فلانٌ فهوَ بمنزلَةِ لا تُجادلَنَّهُ، ولا يجوزُ هذا في قولِك: لا يضربنَّكَ فلانٌ وأنتَ تُريدُ لا تضربنَّه، ولكِن لو قلتُ: لا يُضاربنَّكَ فلانٌ، لكانَ كقولِكَ: لا تُضارِبَنَّ فلانًا[٢].

قال الطِّيبيُّ: الفرقُ بينَ التَّفسيرينِ[٣] هو أنَّ الأوَّلَ نهيٌ عن الكينونَةِ على وصفٍ يَكونُ سببًا لِمُنازعَتِهِم، وهذا نهيٌ عَن المنازعةِ نفسِها فكِلاهُما كِنايتانِ[٤].

(٦٨ ـ ٦٩) ـ ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٦٨﴾ ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾.

﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ﴾ وقد ظهرَ الحقُّ ولَزِمَتِ الحُجَّةُ ﴿فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ مِن المُجادلَةِ الباطِلَةِ وغيرِها فيجازِيكُم عليها، وهو وَعيدٌ فيه رِفقٌ.

﴿ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾: يفصلُ بين المؤمنينَ مِنْكُم والكافرينَ بالثَّوابِ والعقابِ

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٨٦).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٤٣٧).

(٣) في (ن): «بين التعبيرين».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٢٤).

﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ كما فصلَ في الدُّنيا بالحجَجِ والآياتِ ﴿فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ مِن أَمْرِ الدِّينِ.

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَـٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ ۗ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فلا يَخفَى عليهِ شَيءٌ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَـٰبٍ﴾ هو اللوحُ كتبَهُ فيه قبلَ حُدوثِه[1]، فلا يُهِمَّنَّك أمرُهُم مع عِلمِنَا به وحِفظِنا له.

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾: إنَّ الإحاطةَ به وإثباتَهُ في اللوحِ، أو: الحكمَ بينكُم ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ لأنَّ عِلمَهُ مُقتضَى ذاتِه المتعلِّقُ بكلِّ المعلوماتِ على سَواءٍ.

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾: حجَّةً تَدُلُّ على جوازِ عِبادَتِه ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ حصلَ لَهُم مِن ضَرورَةِ العَقلِ أو استدلالِه.

﴿وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ﴾: وما للَّذينَ ارتَكبُوا مثلَ هذا الظُّلمِ ﴿مِن نَّصِيرٍ﴾ يقرِّرُ مذهبَهُم، أو يدفَعُ العذابَ عَنْهُم.

(٧٢) ـ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا﴾ مِن القُرآنِ ﴿بَيِّنَـٰتٍ﴾ واضحاتِ الدَّلالةِ على العقائدِ الحقَّةِ والأحكامِ الإلهيَّةِ.

---

(١) في (ت): «وجوده».

﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ﴾: الإنكارَ لفَرطِ نكيرِهِم للحَقِّ وغيظِهِم لأَباطيلَ أَخَذُوهَا تقليدًا، وهذا منتهَى الجَهالَةِ، وللإشعارِ بذلك وضعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ، أو: ما يقصدونَه مِن الشَّرِّ[1].

﴿يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ﴾: يَثِبُونَ ويَبطشونَ بهم.

﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ﴾: مِن غَيظِكُم على التَّالينَ وسَطْوَتِكُم عليهِمْ، أو مِمَّا أصابَكُم مِن الضَّجرِ بسببِ ما تَلَوْا عَلَيكُم:

﴿ٱلنَّارُ﴾؛ أي: هو النَّارُ، كأنَّه جوابُ سائلٍ قال: ما هو؟ ويجوزُ أن يكونَ مُبتدأً خبرُه: ﴿وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾ وقُرِئَ بالنَّصبِ على الاختصاصِ، وبالجرِّ[2] بدلًا مِن (شرٍّ) فتكونُ الجملَةُ استئنافًا كما إذا رُفِعَتَ خبرًا أو حالًا مِنْها[3].

﴿وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ النارُ.

(٧٣) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ﴾: بُيِّنَ لكُمْ حالٌ مُستغرَبةٌ أو قصةٌ رائعةٌ ولذلك سمَّاها مَثَلًا، أو: جُعِلَ للهِ مثلٌ؛ أي: مثلٌ في استحقاقِ العبادةِ.

---

(١) قوله: «أو ما يقصدونه من الشر» عطف على «الإنكارَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٤٠).

(٢) قرأ بالنصب الضحاك وابن أبي عبلة، وبالجر إبراهيم بن نوح عن قتيبة. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٣٢). وزاد نسبتها في «البحر» (١٥/ ٤٠٤) بالنصب للأعشى وزيد بن علي، وبالجر لابن أبي إسحاق.

(٣) قوله: «فتكون الجملة»؛ أي: جملةُ ﴿وَعَدَهَا ٱللَّهُ﴾، «أو حالًا منها» عطف على «استئنافاً». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٤٠).

﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾: للمثلِ، أو: لبيانِه، استماعَ تَدبُّرٍ وتفكُّرٍ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: الأصنامَ، وقرأ يعقوبُ بالياءِ[1]، وقُرِئَ بهِ مَبنيًّا للمَفعولِ[2]، والراجِعُ إلى الموصولِ مَحذوفٌ على الأوَّلَينِ.

﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾: لا يقدرونَ على خَلقِهِ مع صِغَرِه؛ لأنَّ (لن) بما فيها مِن تأكيدِ النَّفي دالَّةٌ على منافاةِ ما بين المنفيِّ والمنفيِّ عنه. والذُّبابُ مِن الذَّبِّ لأنَّه يُذَبُّ، وجمعُهُ: أَذِبَّةٌ وذُبَّانٌ.

﴿وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ بجوابه المقدَّرِ في مَوضعِ حالٍ جيءَ بها للمُبالغَةِ؛ أي: لا يقدرونَ على خلقِهِ مُجتَمِعِينَ له مُتعاوِنينَ عليه، فكيفَ إذا كانوا مُنفَرِدينَ؟!

﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ جهَّلَهُم غايةَ التَّجهيلِ بأَنْ أشرَكُوا إلهًا قَدِرَ على المقدوراتِ كلِّها، وتفرَّدَ بإيجادِ الموجوداتِ بأَسرِهَا، تماثيلَ هي أعجَزُ الأشياءِ، وبيَّنَ ذلك بأنَّها لا تَقدِرُ على خلقِ أقلِّ الأحياءِ وأذلِّها ولو اجتمَعُوا له، بل لا تَقْوَى على مُقاومَةِ هذا الأقلِّ الأذَلِّ، وتَعْجَزُ عن ذبِّه عَن نفسِهَا واستنقاذِ ما يختَطِفُه مِن عندِها.

قيل: كانوا يَطلونَها بالطِّيبِ والعَسَلِ ويُغلقونَ عليها الأبوابَ، فيدخلُ الذُّبابُ مِن الكُوَى فيأكلُه.

﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾: عابِدُ الصَّنَمِ ومَعبودُه، أو: الذُّبابُ يطلبُ ما يسلبُ عَن الصَّنمِ مِن الطِّيبِ والصَّنمُ يطلبُ الذُّبابُ منه السَّلبَ، أو الصَّنمُ والذُّبابُ كأنه يطلبُه ليستنقذَ منه ما يسلبُه، فلو حقَّقْتَ وجَدْتَ الصَّنمَ أضعفَ بدَرجاتٍ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٧).

(٢) نسبت لليماني وموسى الأسواري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩).

(٧٤ ـ ٧٦) ـ ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٧٥﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: ما عَرَفُوه حقَّ مَعرِفَتِه حيثُ أَشرَكُوا به وسَمَّوْا باسمِه ما هو أبعَدُ الأشياءِ عنه مُناسبَةً.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ﴾ على خلقِ الممكناتِ بأَسرِها ﴿عَزِيزٌ﴾ لا يغلبُه شيءٌ، وآلهتُهُم التي يَدْعونَها عَجزةٌ عن أقلِّها مَقهورَةٌ مِن أذلِّها.

﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ يتوسَّطونَ بينَه وبينَ الأنبياءِ بالوحيِ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ يَدْعونَ سائرَهُم إلى الحقِّ ويبلِّغونَ إليهم ما نزلَ عليهم، كأنَّه لَمَّا قرَّرَ وَحدانيَّتَه في الألوهيَّةِ ونفى أَنْ يُشارِكَه غيرُهُ في صِفَاتِها؛ بيَّنَ أنَّ لَهُ عِبادًا مُصطَفَيْنَ للرِّسالَةِ يُتوسَّلُ بإجابَتِهِم والاقتداءِ بهم إلى عبادةِ الله سُبحانَه، وهو أعلى المَراتبِ ومُنتَهى الدَّرجاتِ لِمَن عداه مِن الموجوداتِ؛ تقريرًا للنُّبوَّةِ وتَزييفًا لقولِهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، و: (الملائكةُ بناتُ اللهِ) ونحو ذلك.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾: مُدرِكٌ للأشياءِ كُلِّها.

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: عالمٌ بواقِعِها ومُترقَّبِها.

﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾: وإليه مَرجِعُ الأمورِ كُلِّها لأنَّه مالِكُها بالذَّاتِ، لا يُسأَلُ عمَّا يفعَلُ مِن الاصطفاءِ وغيرِه وهُم يُسأَلُون.

(٧٧) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ في صَلاتِكُم، أمرَهُم بهما لأنَّهُم

ما كانوا يَفعَلُونَهُما أَوَّلَ الإسلامِ، أو: صَلُّوا، وعَبَّرَ عن الصَّلاةِ بهما لأَنَّهُما أعظَمُ أركانِها، أو: اخضَعُوا للهِ وخُرُّوا له سُجَّدًا.

﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ بسائرِ ما تَعبَّدَكُم به ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾: وتحرَّوْا ما هُوَ خيرٌ وأصلَحُ فيما تأتونَ وتَذَرونَ؛ كنَوافلِ الطَّاعاتِ، وصِلَةِ الأرحامِ، ومَكارمِ الأخلاقِ.

﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾؛ أي: افعَلُوا هذه كلَّها وأَنتُم راجونَ الفلاحَ غيرُ مُتيقِّنينَ له واثقينَ على أعمالِكُم.

والآيةُ آيةُ سَجدَةٍ عندَنا؛ لظاهرِ ما فيها من الأمرِ بالسُّجودِ، ولقولِه عليه السَّلامُ «فُضِّلَتْ سورةُ الحجِّ بسَجدَتَينِ مَن لَمْ يَسجُدْهُمَا فلا يَقْرَأْهَا».

قوله: «فُضِّلَت سورةُ الحجِّ بسَجدتينِ مَن لَمْ يَسْجُدْهُما فلَا يَقرَأْهُمَا».

أخرجَه التِّرمذيُّ مِن حديثِ عقبةَ بن عامرٍ، وضعَّفَه[1].

(٧٨) ـ ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾.

﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ﴾: للهِ ومِن أَجلِهِ أعداءَ دينِه: الظَّاهرةِ كأَهلِ الزَّيغِ، والباطنَةِ كالهوى والنَّفسِ، وعنه عليه السَّلامُ: أنه رَجَعَ عَن غزوةِ تبوكَ فقال: «رَجَعْنَا مِن الجهادِ الأصغَرِ إلى الجهادِ الأكبَرِ».

(١) رواه أبو داود (١٤٠٢)، والترمذي (٥٧٨)، وفيهما: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قلت لرسول الله ﷺ: أفي سورة الحج سجدتان؟ قال: «نعم، ومَن لم يسجدهما فلا يقرأهما»، قال الترمذي: إسناده ليس بذاك القوي، واختلف أهل العلم في هذا، فروي عن عمر بن الخطاب، وابن عمر، أنهما قالا: (فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين).

﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾؛ أي: جِهادًا فيه حَقًّا خالِصًا لوَجهِهِ، فعكسَ، وأُضيفَ الحَقُّ إلى الجهادِ مُبالغَةً كقولِك: هو حقُّ عالمٍ، وأضيفَ الجهادُ إلى الضَّميرِ اتِّساعًا، أو لأَنَّهُ مُختصٌّ باللهِ مِن حيثُ إنَّه مَفعولٌ لوجهِ اللهِ ومِن أَجلِه.

﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾: اختارَكُم لدينِه ولنُصرَتِه، وفيه تَنبيهٌ على المُقتضي للجِهادِ والدَّاعي إليه.

وفي قولِه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾؛ أي: ضِيقٍ بتكليفِ ما يشتَدُّ القيامُ به عليكُمْ؛ إشارةٌ إلى أنَّه لا مانِعَ لَهُم عنه ولا عُذرَ لَهُم في تركِه، أو إلى الرُّخصَةِ في إغفالِ بعضِ ما أمرَهُم بهِ مِن حَيثُ شَقَّ عليهِم؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ «إذا أَمَرْتُكُم بشَيءٍ فَأْتُوا منه ما اسْتَطعْتُم».

وقيل: ذلك بأنْ جعلَ لهم مِن كُلِّ ذَنبٍ مخرجًا، بأَنْ رَخَّصَ لهم في المضايقِ وفتحَ عليهِمْ بابَ التَّوبَةِ، وشرعَ لَهُم الكَفَّاراتِ في حقوقِه، والأُروشَ والدِّياتِ في حقوقِ العِبادِ.

﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ مُنتصبةٌ على المصدرِ لفعلٍ دَلَّ عليهِ مَضمونُ ما قبلَها بحذفِ المُضافِ؛ أي: وسَّعَ دينكُم توسِعَةَ مِلَّةِ أبيكُمْ، أو على الإغراءِ، أو الاختصاصِ.

وإنَّما جعلَهُ أباهم لأنَّه أبو رسولِ اللهِ ﷺ، وهو كالأَبِ لأُمَّتِه مِن حيثُ إنَّه سببٌ لحَيَاتِهم الأبديَّةِ ووُجودِهِم على الوَجهِ المُعتَدِّ به في الآخرَةِ، أو لأَنَّ أكثرَ العَربِ كانُوا مِن ذُرِّيَّتِه فغُلِّبُوا على غيرِهِم.

﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾: مِن قبلِ القرآنِ في الكتبِ المُتقدِّمَةِ ﴿وَفِى هَٰذَا﴾:

وفي القرآنِ، والضَّميرُ للهِ، ويَـدُلُّ عليه أنَّـه قُـرِئَ: (اللهُ سَمَّاكُم)[1]، أو: لإبراهيمَ، وتَسمِيَتُهُم مسلمينَ في القرآنِ وإنْ لَمْ تَكُن منه كانَتْ بسببِ تَسمِيَتِه مِن قَبلُ في قولِه: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسۡلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقيل: ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ تقديرُه: وفي هذا بيانُ تَسمِيَتِه إيَّاكُم مُسلمينَ.

﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ﴾ يومَ القيامَةِ، مُتعلِّقٌ بـ﴿سَمَّىٰكُمُ﴾.

﴿شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ﴾ بأنَّه بَلَّغَكُم، فيدلُّ على قَبولِ شَهادَتِه لنَفسِه اعتمادًا على عِصمَتِه، أو: بطاعةِ مَن أطاعَ وعِصيانِ مَن عَصى.

﴿وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بتَبليغِ الرُّسُلِ إليهِم.

﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾: فتقَرَّبُـوا إلـى اللهِ بأنواعِ الطَّاعـاتِ لِمَا خصَّكُم بهذا الفَضلِ والشَّـرفِ.

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ﴾: وثِقُـوا به في مجامِـعِ أُمورِكُم، ولا تَطلُبُـوا الإعانَةَ والنُّصرَةَ إلَّا مِنهُ.

﴿هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡ﴾: ناصِرُكُم ومُتَولِّي أُمورِكُم ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ هو، إذْ لا مِثْلَ لَهُ في الوِلايَةِ والنُّصرَةِ، بَلْ لا مَوْلَى ولا نَصِيرَ سِواهُ في الحقيقَةِ.

عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورَةَ الحَجِّ أُعطِيَ من الأجر كحَجَّةٍ حجَّها وعُمرةٍ[2] اعتمرَهَا بعددِ مَن حَجَّ واعتمرَ فيما مَضَى وفيمَا بَقِيَ».

قولـه: «وعنـه عليه السَّـلامُ: أنَّه رجـعَ مِن غَزوَةِ تبـوك فقال: رَجَعنـا مِن الجهادِ الأَصغَرِ إلى الجهـادِ الأكبرِ».

---

(١) نسبت لأُبي بن كعب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩).

(٢) في (ت): «أو عمرة».

البَيهقيُّ في «الزهد» عن جابرٍ قال: قَدِمَ على رَسولِ اللهِ ﷺ قومٌ غُزاةٌ فقال: «قَدِمْتُم خيرَ مَقدَمٍ مِن الجهادِ الأَصْغرِ إلى الجهادِ الأكبرِ»، قيل: وما الجهادُ الأكبَرُ؟ قال: «مجاهدةُ العبدِ هَواه»، قالَ البَيهَقِيُّ: هذا إسنادٌ فيه ضَعفٌ(١).

قولـه: «حقَّ جِهـادِه؛ أي: جهادًا فيه حقًّـا خالصًا لوجهِه فعكـسَ، وأضيفَ الحقُّ إلى الجهـادِ مبالغةً».

قال الطِّيبِيُّ: يعني: أصلُ المعنى: وجاهدُوا في الله جِهادًا حَقًّا، فهو يفيدُ أنَّ هناكَ جِهادًا واجِبًا والمطلوبُ مِنهُم الإتيانُ به، فإذا عكسَ وأضيفَ الصِّفةُ إلى المؤمنين(٢) بعدَ الإضافةِ إلى اللهِ تَعالى؛ أفادَ إثباتَ جهادٍ مُختَصٍّ باللهِ، والمطلوبُ القِيامُ بواجبِهِ وشَرائِطِه على وجهِ التَّمامِ والكَمالِ بقدرِ الوسعِ والطَّاقةِ(٣).

قوله: «إذا أَمَرْتُكُم بشيءٍ فأْتَوْا مِنه ما استَطَعْتُم».

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ أَبِي هُريرَةَ(٤).

قوله: «مِن قرأَ سورةَ الحَجِّ أعطي مِن الأجرِ كحجَّةٍ...» إلى آخره.

موضوعٌ(٥).

* * *

(١) انظر: «الزهد» للبيهقي (٣٧٣). ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٢٣).

(٢) في (ز) و(ن): «إلى الموصوف».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٣٦).

(٤) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

سُورَةُ المُؤْمِنُونَ

سُورَةُ المؤْمِنُونَ

مَكِّيَّةٌ، وهي مئةٌ وتسعَ عشرةَ آيةً عندَ البَصريِّينَ، وثماني عشرَةَ عندَ الكوفيِّينَ[1].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾.

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾: قد فازوا بأَمانيهِم، و(قد) تُثبِتُ المُتوقَّع كما أنَّ (لَمَّا) تَنفيهِ، وتدلُّ على ثباتِه إذا دخلَت على[2] الماضي، ولذلك تقرِّبُه من الحالِ، ولَمَّا كان المؤمنونَ مُتوقِّعينَ ذلك مِن فضلِ اللهِ صُدِّرَت بها بِشارَتُهم.

وقرأ وَرشٌ عَن نافعٍ: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ بإلقاءِ حركةِ الهمزَةِ على الدَّالِ وحَذفِها[3].

وقُرِئَ: (أَفْلَحُوا) على: (أَكَلُوني البَراغِيثُ)، أو على الإبهامِ والتَّفسيرِ، و: (أفلَحُ) اجتزاءً بالضمَّةِ عَن الواوِ، و: (أُفْلِحَ) على البناءِ للمَفعولِ[4].

---

(١) انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩١)، وفيه: هي مئة وثماني عشرة آية في الكوفي، وتسع عشرة آية في عدد الباقين، اختلافُها آية ﴿وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥] لم يعدَّها الكوفي وعدَّها الباقون.

(٢) «على»: ليس في (ض) و(ت).

(٣) هذا من أصول رواية ورش ينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، فيحركه بحركتها ويسقط الهمزة وصلاً إلا أن يكون الساكن الذي قبل الهمزة أحد حروف المد واللين أو هاء السكت فإنه لا ينقل إليها حركة الهمزة. انظر: «العنوان في القراءات السبع» للسرقسطي (ص: ١٤٨).

(٤) القراءات الثلاث عن طلحة بن مصرف في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩).

﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾: خائفونَ مِن اللهِ، مُتذلِّلونَ له، مُلزِمُون أبصارَهُم مَساجِدَهُم، رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كان يُصلِّي رافعًا بصرَهُ إلى السَّماءِ، فلَمَّا نَزَلَتْ رمَى ببصرِهِ نحوَ مَسجِدِهِ.

وأنَّه رأى رَجُلًا يعبثُ بلحيتِه فقال: «لو خَشَعَ قلبُ هذا لخشَعَتْ جوارِحُه».

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كانَ يُصلِّي رافعًا بصرَهُ إلى السَّماءِ، فلمَّا نَزلَتْ رَمَى ببصرِهِ نحوَ مَسجِدِه».

أخرجَه الحاكمُ في «مستدركه» مِن حَديثِ أبي هريرةَ بلفظ: كانَ إذا صلَّى رفعَ بصرَهُ إلى السَّماءِ، فنزلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ فطأطأَ رأسَهُ. وقال: صحيحٌ على شَرطِ الشَّيخينِ[١].

قوله: «وأنه رأى رَجُلًا يعبَثُ بلِحيَتِه، فقال: «لو خشَعَ قلبُ هذا لخَشَعَتْ جوارِحُه»».

أخرجَه الحَكيمُ التِّرمِذيُّ في «نوادر الأصول» بسندٍ ضَعيفٍ مِن حَديثِ أَبي هريرةَ[٢].

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٤٨٣)، من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين لولا خلاف فيه على محمد فقد قيل عنه مرسلاً ولم يخرجاه، وقال الذهبي في «التلخيص»: الصحيح مرسل.

والمرسل رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٢٦١)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٥)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٨٣) وقال: هذا هو المحفوظ مرسل.

(٢) رواه الترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» (٣/ ٢١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وسنده ضعيف كما قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٥).

قلت: فيه سليمان بن عمرو، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٠٠): سليمان بن =

(٣ ـ ٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ﴾: عمَّا لا يَعنيهِمْ مِن قَوْلٍ وفِعْلٍ ﴿مُعْرِضُونَ﴾ لِمَا بهم مِن الجِدِّ ما شَغَلَهُم عنه.

وهو أبلَغُ من: (الذين لا يلهونَ) مِن وجوهٍ: جَعلُ الجملةِ اسميَّةً، وبناءُ الحكمِ على الضَّميرِ، والتَّعبيرُ عنه بالاسمِ، وتَقديمُ الصِّلَةِ عليه[1]، وإقامَةُ الإعراضِ مُقامَ التَّركِ لِيَدُلَّ على بُعدِهِم عنه رأسًا: مُباشَرَةً وتَسبُّبًا، وميلًا وحُضورًا، فإنَّ أصلَهُ أن يكونَ في عُرْضٍ غيرِ عُرْضِه، وكذلك قولُه:

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ وَصَفَهُم بذلك بعدَ وَصفِهِم بالخُشوعِ في الصَّلاةِ لِيَدُلَّ على أَنَّهُم بلَغُوا الغايةَ في القيامِ على الطَّاعاتِ البَدنيَّةِ والماليَّةِ، والتَّجنُّبِ عَن المُحرَّماتِ وسائرِ ما تُوجِبُ المُروءةُ اجتنابَه.

= عمرو هذا يشبه أن يكون هو أبو داود النخعي فإني لم أجد أحداً في هذه الطبقة غيره، وقد اتفقوا على ضعفه، قال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث.

وقال العراقي: والمعروف أنه من قول سعيد بن المسيب.

قلت: روى هذه القصة عن سعيد بن المسيب: ابنُ المبارك في «الزهد» (١١٨٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٣٣٠٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٧٨٧)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٥١).

وروى مثله المروزي أيضاً (١٥٠) عن حذيفة رضي الله عنه.

(١) قوله: «والتعبير عنه»؛ أي: عن الحكمِ «بالاسم» وهو ﴿مُعْرِضُونَ﴾، «وتقديم الصلة»؛ أي: وهو ﴿عَنِ ٱللَّغْوِ﴾ (عليه)؛ أي: على الاسم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٤٦).

والزَّكاةُ تقَعُ على المعنى والعينِ، والمرادُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الفاعلَ فاعلُ الحَدثِ لا المحلِّ الذي هو موقِعُه، أو الثَّاني على تقديرِ مُضافٍ.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ لا يبذُلونها ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾: زَوجاتهم أو سُرِّيَّاتهم.

و(على) صِلَةٌ لـ﴿حَافِظُونَ﴾[1]، مِن قَولِك: (احفَظْ عليَّ عِنانَ فَرَسِي)، أو حالٌ؛ أي: حَفِظُوها في كافَّةِ الأحوالِ إلا في حال التَّزوُّجِ أو التَّسرِّي.

وإنَّما قال ﴿مَا﴾ إجراءً للمَماليكِ مُجرى غيرِ العُقَلاء، إذ المِلْكُ أصلٌ شائعٌ فيه.

وإفرادُ ذلك بعدَ تَعميمِ قولِه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ لأنَّ المُباشرةَ أشهى الملاهِي إلى النَّفسِ وأعظَمُها خطَرًا.

﴿فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ الضَّميرُ لـ﴿حَافِظُونَ﴾، أو لِمَن دلَّ عليه الاستثناءُ؛ أي: فَإِنْ بَذَلُوها لأزواجِهِم أو إمائِهِم فإنَّهُم غيرُ مَلُومينَ على ذلك.

﴿فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ﴾ المستثنى ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾: الكاملونَ في العُدوانِ.

قوله: «والزَّكاةُ تقَعُ على المعنى».

زادَ في «الكشاف» وهو فعلُ المُزَكِّي الذي هو التَّزكِيَةُ[2].

قوله: «والعينُ».

زادَ في «الكشاف»: وهو القَدرُ المُخْرَجُ[3].

---

(١) في (ت): «الحافظين».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٠١).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٦٠٠).

قوله: «أو الثَّاني على تقديرِ مُضافٍ».

زاد في «الكشاف»: وهو الأَداءُ(١).

قوله: «لا يَبتَذِلونَها».

قال صاحبُ «المغرب»: الحفظُ خِلافُ النِّسيانِ، وقَد يُجعَلُ عِبارةً عَن الصَّونِ وتَركِ الابتذالِ، يقال: فلانٌ يحفَظُ نفسَه ولِسانَه؛ أي: لا يَبتذِلُه فيمَا لا يعنيه(٢).

قوله: «وإنَّما قالَ ﴿مَا﴾ إجراءً للمماليكِ مُجرى غيرِ العُقلاءِ».

قال صاحب «المطلع»: لنقصانِ عَقلِهنَّ وعِلمِهنَّ وامتهانهن في خساسِ الأُمورِ وأنَّها تُباعُ وتُشتَرى كسائرِ الحيواناتِ(٣).

(٨-٩)- ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ﴾: لِمَا يُؤتَمنونَ عليه ويُعاهَدونَ مِن جهَةِ الحَقِّ أو الخلقِ ﴿رَٰعُونَ﴾: قائمونَ بحِفْظِها وإصلاحِها.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ هنا وفي المعارج: ﴿لأمانَتِهم﴾ على الإفرادِ(٤) لأمن الإلباسِ، أو لأنَّها في الأصلِ مَصدَرٌ.

﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾: يُواظِبُونَ عليها ويُؤدُّونَها في أوقاتِها، ولفظُ الفعلِ فيه لِمَا للصَّلاةِ مِن التَّجدُّدِ والتَّكرُّرِ، ولذلك جمعَهُ غيرُ حمزةَ والكِسائيِّ(٥).

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٠١).

(٢) انظر: «المغرب» للمطرزي (١/ ١٢٢) مادة: (حفظ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٥٠).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

وليس ذلك تكريرًا لِمَا وَصَفَهُم به أوّلًا، فإنَّ الخشوعَ في الصَّلاةِ غيرُ المُحافظةِ عليها.

وفي تَصديرِ الأوصافِ وختمِها بأمرِ الصَّلاةِ تعظيمٌ لشَأنِها.

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ الجامعونَ لهذه الصِّفاتِ ﴿هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾: الأحقَّاءُ بأَنْ يُسَمَّوْا وُرَّاثًا دونَ غيرِهم ﴿ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ ﴾ بيانٌ لِمَا يَرثونَهُ، وتقييدٌ للوِراثةِ بعد إطلاقِها؛ تفخيمًا لها وتأكيدًا، وهي مستعارةٌ لاستِحقاقِهم الفردوسَ مِن أَعمالِهم وإن كانَ بمُقتَضَى وَعدِه مبالغةً فيه.

وقيل: إنَّهُم يَرثونَ من الكفَّارِ مَنازِلَهُم فيها حيثُ فوَّتُوهَا على أنفُسِهم؛ لأنَّه تعالى خلقَ لكُلِّ إنسانٍ مَنزِلًا في الجنَّةِ ومَنزِلًا في النَّارِ[1].

﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ أنَّثَ الضَّميرَ لأنَّه اسمٌ للجنَّةِ أو لطَبَقتِها الأعلى.

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ ﴾: مِن خُلاصَةٍ سُلَّتْ مِن بينِ الكَدَرِ ﴿مِّن طِينٍ ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ لأنَّه صِفَةٌ لـ﴿سُلَٰلَةٍ ﴾، أو ﴿مِن﴾ بيانيةٌ[2]،..................

---

(١) وقد روي هذا مرفوعاً، روى ابن ماجه (٤٣٤١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا له منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾». وصحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٤٢).

(٢) قوله: «متعلق بمحذوف...» فـ﴿مِن﴾ تبعيضية ـ لأن ما أخرج من الشيء يكون بعضاً منه لا محالة ـ أو ابتدائية، ولم يصرّح به لظهوره ولمقابلته بقوله: «أو ﴿مِّن﴾ بيانية»، وكونها بيانية يعني أن المراد =

أو: بمَعنى ﴿سُلَٰلَةٍ﴾[١] لأنَّها في مَعنى: مَسلولةٍ، فتكونُ ابتدائيَّةً كالأولى.

والإنسانُ: آدمُ، خُلِقَ مِن صفوَةٍ سُلَّتْ مِن الطِّينِ، أو الجنسُ فإنَّهُم خُلِقُوا مِن سُلالاتٍ جُعِلَت نُطفًا بعدَ أَدوارٍ.

وقيل: المرادُ بالطِّينِ: آدمُ؛ لأنَّه خُلِقَ مِنْه، والسُّلالةُ: نُطفَتُه.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ﴾: ثمَّ جَعَلنا نسلَهُ ـ فحُذِفَ المُضافُ ـ ﴿نُطْفَةً﴾ بأَنْ خَلَقْناه منها، أو: ثمَّ جَعَلْنَا السُّلالةَ نُطفَةً، وتذكيرُ الضَّميرِ على تأويلِ الجَوْهَرِ أو المسلولِ أو الماءِ.

﴿فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ مُستَقرٌّ حَصِينٍ، يعني: الرَّحِمَ، وهو في الأصلِ صِفَةٌ للمستقِرِّ وُصِفَ به المحلُّ مُبالغَةً كما عبَّرَ عنه بالقرارِ.

قوله: «أو ﴿مِن﴾ بيانيَّة».

قال أبو حيَّان: لا تكونُ بيانيَّةً إلا على تقديرِ أَنْ تكونَ السُّلالَةُ هيَ الطِّينُ، أمَّا إذا قُلنا إنَّها ما انسلَّ مِن الطِّينِ فيكونُ لابتداءِ الغايةِ[٢].

قوله: «وهو في الأَصلِ صِفَةٌ للمُستقِرِّ وُصِفَ به المحلُّ للمُبالغَةِ».

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ بقولِه ﴿مَّكِينٍ﴾ صِفَةٌ للنُّطفةِ في الأصلِ، وقد أُجرِيَ على مَكانِها ومُستَقرِّها وهو الرَّحِمُ على الإسنادِ المجازيِّ نحو: طريقٌ سائرٌ للمُبالَغَةِ[٣].

= بالطين هو نفس السلالة لا ما أخرجت عنه السلالة. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٢٢)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ١٤٥).

(١) قوله: «أو بمعنى سلالة» معطوف على قوله: «بمحذوف» أي: أو متعلقٌ بمعنى ﴿سُلَٰلَةٍ﴾، وهو ما بيَّنه بقوله: «لأنها في معنى: مسلولة» فهو متعلق به بلا تقدير، «فتكون»؛ أي: ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن طِينٍ﴾ «ابتدائية كالأولى»؛ أي: كـ﴿مِن﴾ الأولى في قوله: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٤٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٢٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٥٧).

(١٤ ـ ١٦) ـ ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾.

﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ بأنْ أَحلْنا[١] النُّطفةَ البيضاءَ علقةً حمراءَ.

﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾: فصيَّرْناها قِطعةَ لَحْمٍ.

﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا ﴾ بأنْ صلَّبْناها.

﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ ممَّا بَقِيَ مِن المُضغَةِ، أو ممَّا أَنْبَتْنا عليها ممَّا يَصِلُ إليها.

واختلافُ العواطفِ لتفاوُتِ الاستحالاتِ، والجمعُ لاختلافِها في الهيئةِ والصَّلابةِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ على التَّوحيدِ[٢] فيهما اكتفاءً باسمِ الجنسِ عن الجَمعِ، وقُرِئَ بإفرادِ أحدِهما وجَمعِ الآخرِ[٣].

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ هو صُورَةُ البَدَنِ، أو الرُّوحُ، أو القُوَى بنَفخِه فيه، أو المَجموعُ، و﴿ثُمَّ﴾ لِمَا بينَ الخَلقَيْنِ مِن التَّفاوُتِ، واحتجَّ به أبو حنيفةَ على أنَّ مَن غصبَ بيضَةً فأفرخَتْ عِندَهُ لَزِمَه ضمانُ البيضَةِ لا الفرخِ لأنَّه خلقٌ آخرُ.

﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾: فتعالى شأنُهُ في قُدرَتِه وحِكمَتِه ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾: المُقدِّرينَ تقديرًا، فحُذِفَ المميِّزُ لدلالةِ ﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ عليه.

---

(١) في (ت): «بأن خلقنا».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٤)، و«التيسير» (ص: ١٥٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ٨٧) عن مجاهد بجمع الأول وإفراد الثاني، وعن السلمي وقتادة والأعرج والأعمش بعكسها.

﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾: لَصائِرونَ إلى الموتِ لا محالةَ، ولذلك ذُكِرَ النَّعتُ الذي للثُّبوتِ دونَ اسمِ الفاعلِ، وقد قُرِئَ به(١).

﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ للمُحاسبَةِ والمجازاةِ.

قوله: «واحتجَّ به أبو حَنيفَةَ على أنَّ مَن غصَبَ بيضَةً فأفرَختْ عندَهُ لزِمَهُ ضمانُ البيضَةِ لا الفرخِ لأنَّه خلقٌ آخرُ».

قال صاحِبُ «التَّقريب» فيه نظرٌ؛ لأنَّ تَضمينَهُ الفرخَ لكونِه جزءًا من المغصوبِ لا لكونِه عينَه أو مُسمًّى باسمِه(٢).

قوله: «المقدِّرينَ تَقديرًا».

قال الطِّيبيُّ: يريد أنَّ الخلقَ هنا بمَعنى التَّقديرِ كقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ أي: تقدرُ لِمَا سبقَ مِن الأطوارِ المُتباينَةِ، وقولُه: (تقديرًا)(٣) تمييزٌ وليسَ بتأكيدٍ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ إنَّما ينصبُ النَّكِراتِ على التَّمييزِ خاصَّةً كقولِهم: هذا أكبرُ منه سِنًّا(٤).

(١٧) ـ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ ﴾: سماواتٍ؛ لأنَّها طُورِقَ بَعضُها فوقَ بعضٍ

---

(١) أي (لَمَائتُون)، عن عيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩)، ونسب لابن أبي عبلة وابن محيصن في «الكامل في القراءات» (ص: ٦٠٥)، و«الكشاف» (٥/ ٦٠٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٥٨)، وهذه مسألة تغيير العين المغصوبة بفعل الغاصب، وقد أفرد الإمام القدوري في كتابه «التجريد» (٧/ ٣٣٦٦) فصلاً مطولاً في مناقشتها فراجعه ثمَّ.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٠٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٥٩).

مُطارقَةَ النَّعلِ، وكلُّ ما فوقَهُ مثلُه فهو طريقةٌ، أو لأنَّها طرقُ الملائكةِ أو الكواكبِ فيها مَسيرُها.

﴿وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ﴾: عن ذلك المَخلوقِ الذي هو السَّماواتُ، أو عن جميعِ المَخلوقاتِ.

﴿غَٰفِلِينَ﴾: مُهمِلينَ أَمْرَها، بل نحفَظُها عن الزَّوالِ والاختلالِ، ونُدبِّرُ أمرَها حتَّى تَبلُغَ مُنتهى ما قدِّرَ لها من الكمالِ حَسْبَما اقتضَتْهُ الحِكمَةُ وتعلَّقَتْ به المَشيئَةُ.

قوله: «لأنَّها طورِقَ بعضُها فوقَ بعضٍ مُطارقَةَ الفعلِ».

في «النهاية»: طارَقَ الفِعلَ إذا صيرَّها طاقًا فوقَ طاقٍ ورَكَّبَ بعضَها فوقَ بعضٍ[1].

قال الطِّيبيُّ: والتَّشبيه هُنا واقعٌ في مُجرَّدِ تَصييرِها[2] طاقًا فوقَ طاقٍ دونَ اللُّصوقِ[3].

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ﴿١٨﴾ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾: بتقديرٍ يكثُرُ نفعُهُ ويُقِلُّ ضرَّهُ، أو: بمقدارِ ما عَلِمْنا مِن صَلاحِهِم.

﴿فَأَسْكَنَّٰهُ﴾: فجعلناه ثابتًا مُستَقِرًّا ﴿فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ﴾: على إزالَتِه بالإفسادِ، أو التَّصعيدِ، أو التعميق بحيثُ يتعذَّرُ استِنباطُه ﴿لَقَٰدِرُونَ﴾ كما كُنَّا قادرينَ على إنزالِه.

---

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير مادة: (طرق) (٢/ ١٢٢).

(٢) في (ن): «تصيرها».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٦٣) وعنه نقل المصنف ما سبق.

وفي تنكيرِ ﴿ذَهَابِۭ﴾ إيماءٌ إلى كثرةِ طُرقِه، ومُبالغةٌ في الإيعادِ به[1]، فلذلك جُعِلَ أبلغَ مِن قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ﴾ [الملك: ٣٠].

﴿فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ﴾: بالماءِ ﴿جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا﴾: في الجنَّاتِ ﴿فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ تتفكَّهُون بها ﴿وَمِنْهَا﴾: مِن الجنَّاتِ ثمارَها وزُروعَها ﴿تَأْكُلُونَ﴾ تغذِّيًا، أو تَرتزِقونَ فتحصِّلُونَ[2] مَعايِشَكُم مِن قَولِهم: فلانٌ يأكلُ مِن حِرفَتِه.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرانِ للنَّخيلِ والأعنابِ؛ أي: لَكُم في ثَمرتِهمَا أنواعٌ مِن الفَواكِهِ: الرُّطَبُ والعنبُ والتَّمرُ والزَّبيبُ والعصيرُ والدبسُ، وغيرُ ذلك وطعامٌ تأكلونَه.

(٢٠) - ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْـَٔاكِلِينَ﴾.

﴿وَشَجَرَةً﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّٰتٍ﴾، وقُرِئَ بالرَّفعِ[3] على الابتداءِ؛ أي: وممَّا أنشأَ لَكُم به شجرةٌ.

---

(١) في (ض) و(ت): «في الإبعاد به» وفي هامش (ض) كالمثبت نسخة. ومثله في «تفسير البيضاوي» مع حواشي كل من شيخ زاده والشهاب الخفاجي والقونوي: (في الإبعاد به) بالباء، وعليه شرحوا، وكذا جاء في «تفسير أبي السعود» (٦/ ١٢٨)، و«محاسن التأويل» للقاسمي (٧/ ٢٨٥). والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٥/)، و«البحر» (١٥/ ٤٣٣).
قلت: وكلا اللفظين يحتملهما السياق، ولعلنا لو جمعنا بينهما لم نُبعد، لأن في المبالغة بالإبعاد إيعاد لهم شديد، وقد يكون الآلوسي في «روح المعاني» (١٨/ ٤٧) أشار لهذا في درج كلامه معدداً وجوه أبلغية هذه الآية على آية الملك، فذكر من هذه الوجوه: (تضمين الإيعاد هنا إيعادَهم بالإبعاد عن رحمة الله تعالى؛ لأن (ذهب به) يستلزم مصاحبة الفاعل المفعولَ، وذهاب الله تعالى عنهم مع الماء بمعنى ذهاب رحمته سبحانه عنهم ولعنهم وطردهم عنها).

(٢) في (أ) و(ت) و(خ): «ترزقون وتحصلون».

(٣) نسبت لعاصم ونافع في رواية، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩). والمشهور عنهما النصب كالجماعة.

﴿تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ﴾ جبلِ مُوسى بينَ مِصرَ وأَيْلةَ، وقيل: بفِلَسْطينَ، وقد يقال لهُ: طُورُ سِينِين، ولا يخلو من أن يكونَ الطُّورُ للجَبلِ و﴿سِيْناءَ﴾ اسمُ بُقعَةٍ أضيفَ إليها، أو المركَّبُ منهما عَلَمٌ له كامرئِ القيسِ، ومُنِعَ صرفُه للتَّعريفِ والعُجمَةِ، أو التَّأنيثِ على تأويلِ البُقعَةِ، لا للألفِ لأنَّه فِيعَالٌ كدِيمَاسٍ، مِن السَّناءِ بالمدِّ وهو الرِّفعَةِ، أو بالقَصرِ وهو النُّورُ، أو ملحَقٌ بفِعْلَالٍ كعِلْبَاءَ مِن السِّينِ إذ لا فِعْلاءَ بألفِ التَّأنيثِ، بخلافِ ﴿سَيْنَآءَ﴾ على قراءةِ الكوفِيِّينَ والشَّاميِّ ويعقوبَ[1] فإنَّه فَيْعَالٌ ككَيْسَانَ، أو فَعلاءُ كصَحراءُ، لا فَعْلالٌ إذ ليس في كلامِهِم، وقُرِئَ بالكسرِ والقَصرِ[2].

﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾؛ أي: تنبتُ ملتبسًا بالدُّهنِ ومُستصحبًا له، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ صِلةً مُعدِّيَةً لـ(تنبت) كما في قولِك: ذهبتُ بزَيْدٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ في روايةٍ: ﴿تُنْبِتُ﴾[3]، وهو إمَّا مِن أنبتَ بمعنى: نَبَتَ كقولِ زهيرٍ:

رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ عندَ بُيوتِهِم قَطِينًا لَهُم حَتَّى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ

أو على تقديرِ: تُنْبِتُ زَيتونَها مُلتبِسًا بالدهنِ.

وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ[4] وهو كالأوَّلِ، و: (تُثْمِرُ بالدُّهْنِ)[5]،........

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٤، ٤٤٥)، و«النشر» (٢/ ٣٢٨).

(٢) أي: (سينا). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٩)، و«النشر» (٢/ ٣٢٨).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩) عن عامر بن قيس، و«المحتسب» (٢/ ٨٨) عن الزهري والحسن والأعرج.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩) عن أبي بن كعب.

و: (تَخْرُجُ بالدُّهْنِ)[١]، و: (تُخرِجُ الدُّهنَ)[٢]، و(تَنبُتُ بالدِّهَان)[٣].

﴿وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ معطوفٌ على (الدهنِ) جارٍ على إعرابِه، عَطْفَ أحدِ وَصفَي الشَّيءِ على الآخرِ، أي: تَنْبُتُ بالشَّيءِ الجامعِ بينَ كونِه دُهنًا يُدهَنُ به ويُسرَجُ منه، وكونِه إدامًا يُصبغُ فيه الخبزُ؛ أي: يُغمَسُ فيه للائتدامِ.

وقُرِئَ: (وصِبَاغٍ)[٤]؛ كدِبَاغٍ في دِبْغ[٥].

قوله: «كقَوْلِ زُهيرٍ:

رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ حَوْلَ بُيوتِهِم ... قطينًا لهُم حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ البَقْلُ»[٦]

هو مِن قَصيدَةٍ يمدَحُ بها سِنانَ بنَ أبي حارثَةَ، وأولها:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَانَ لَا يَسْلُو ... وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ فالثقْلُ

وقبلَ هذا البيتِ:

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ٨٨)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٤٠)، عن ابن مسعود.

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٣٣)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩). وفي المصدر الأخير: (يخرج بالدهن) بالياء.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٤٠)، عن سليمان بن عبد الملك والأشهب.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩) عن عامر بن عبد الله.

(٥) في (ت): «كالدباغ في الدبغ».

(٦) انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ٢٢)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٣٣)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٣)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ١٠)، و«معاني القرآن» للنحاس (٤/ ٤٥٣)، و«المحتسب» (٢/ ٨٩).

إِذَا السَّنَةُ الشَّهْبَاءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ وَنَالَ كِرَامَ المَالِ فِي الجحرَةِ الأَكْلُ

قوله: (رأيتُ) جوابُ (إذا)، ويُروى بفتحِ التاء وضَمِّها، وصحَّحَ الصَّغَانيُّ الفتحَ على الخطابِ.

والقَطِينُ: الحشمُ والأَهلُ والجمعُ قط(١)، يقول: يَلْزمونَهم(٢) حتى يَسْمَنُوا، ذكرَه ابنُ قتيبةَ في «أبيات المعاني»(٣).

وقال الطِّيبيُّ: ذوو الحاجاتِ: الفقراءُ والمساكينُ، قطينًا أي: مقيمًا جمعُ: قاطِنٍ، تقول: رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ مُقيمينَ حولَ بُيوتِهم لقَضاءِ حوائِجِهم حتى إذا نبتَ البقلُ وظهرَ الخصبُ فيَنتَجِعُونَ ويَنفضُّون مِن حَولِها(٤).

(٢١ ـ ٢٢) ـ ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٢١) وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ تَعتَبرونَ بحالِها وتَستَدِلُّون بها ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ مِن الألبانِ أو مِن العلفِ فإنَّ اللبنَ يَتكوَّنُ منه، فـ(مِن) للتَّبعيضِ أو الابتداءِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ ويعقوبُ: ﴿نَسْقِيكُم﴾ بفتحِ النونِ(٥).

---

(١) في (ن): «قطن».

(٢) في (س) و(ن): «يكرمونهم» والمثبت من (ز) و«المعاني الكبير».

(٣) انظر: «المعاني الكبير» لابن قتيبة (١/ ٥٣٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٦٧)، وعنه نقل المصنف تصحيح الصغاني.

(٥) بفتح النون من السَّقي، والباقون بضم النون من الإسقاء، وقرأ أبو جعفر: ﴿تَسْقِيكُم﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٣٨)، و«النشر» (٢/ ٣٠٤).

﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ﴾: فـي ظُهورِهـا وأصوافِهـا وشُـعورِها ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ فتَنْتَفِعُـونَ بأَعيانِهـا.

﴿وَعَلَيْهَا﴾: وعلى الأنعامِ، فإنَّ مِنْها ما يُحمَلُ عليه كالإبلِ والبَقرِ.

وقيل: المرادُ الإبلُ؛ لأنَّها هي المحمولُ عليها عِندَهُم، والمناسبُ للفُلْكِ فإنَّها سَفائِنُ البرِّ، قال ذو الرُّمَّةِ:

سَـفِينَةُ بَـرٍّ تَحْـتَ خَـدِّي زِمَامُهَـا[1]

فيكونُ الضَّميرُ فيه كالضَّميرِ في ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

﴿وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ في البرِّ والبَحرِ.

(٢٣ ـ ٢٥) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٢٣) فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ (٢٤) إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ إلى آخرِ القصصِ، مَسوقٌ لبيانِ كُفرانِ النَّاسِ ما عدَّدَ عليهِمْ مِن النِّعَمِ المتلاحقةِ وما حاقَهُم مِن زَوالِها.

---

(١) انظر: «ديوان ذي الرمة» (٢/ ١٠٠٤)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٤٢٠). وصدره:

طُروقاً وجِلْـبُ الرَّحْـلِ مشـدودةٌ بـه

قال البغدادي: الطروق: مصدر طرق؛ أي: أَتى لَيْلًا. «وجلب الرحل»: بكسر الجيم وضمِّها: عيدانه وخشبه، وهو مبتدأ و«مشدودةٌ» خبرُه، و«سفينة» نائب فاعل الخبر، و«به»؛ أي: بالجلب. وأراد بسفينة البرّ: النَّاقة، و«زمامها» مبتدأ، و«تحت خدّي» خبره. والجملة: صفة «سفينة»، يُريد: أنه كان نزل عن ناقته آخِرَ الليل وجعل زمامَها تحت خدِّه ونام.

﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ استئنافٌ لتعليلِ الأمرِ بالعبادةِ، وقرئ: ﴿غيرِه﴾ بالجرِّ على اللفظِ[1].

﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تخافونَ أن يزيلَ عَنكُم نِعمَهُ فيُهلِككُم ويُعذِّبكُم برَفضِكُم عِبادَتَهُ إلى عبادةِ غيرِه، وكفرانِكُم نِعمَهُ التي لا تُحصونَها.

﴿فَقَالَ الْمَلَأُ﴾: الأشرافُ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ﴾ لعوامِّهم: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾: أن يطلبَ الفضلَ عَليكُم ويَسُودكُم.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ أن يُرسِلَ رَسولًا ﴿لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ رُسُلًا ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ يعنون: نوحًا؛ أي: ما سَمِعْنا به أنَّه نَبيٌّ، أو ما كلَّمَهُم بهِ مِن الحثِّ على عبادةِ اللهِ ونفيِ إلهٍ غيرِه أو مِن دَعوَى النُّبوَّةِ، وذلك إمَّا مِن فَرطِ عِنادِهِم، أو لأنَّهُم كانوا في فترةٍ مُتطاوِلَةٍ.

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ﴾؛ أي: جنونٌ؛ ولأجلِه يقولُ ذلك ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ﴾: فاحتَمِلُوه وانتَظِروا ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ لعلَّه يُفيقُ مِن جُنونِه.

قوله: «استئنافٌ لتَعليلِ الأَمرِ بالعِبادَةِ».

قالَ الطِّيبيُّ: وذلكَ أنَّه لَمَّا قالَ: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أي: خُصُّوه بالعبادةِ، قالوا: لم يأمُرْ بعبادَتِه وحدَه، قال: لأنَّه قال: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ فدَلَّ اختصاصُ الجَوابِ على اختصاصِ ما بُنِيَ له الكَلامُ، وأنَّ مقامَ الخِطابِ مع المُشرِكينَ استَدْعَى الاختِصاصَ[2].

---

(١) قرأ بها الكسائي، وباقي السبعة بالرفع. انظر: «التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٧٠).

(٢٦ ـ ٢٧) ـ ﴿ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴿٢٦﴾ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾.

﴿قَالَ﴾ بعدَما أَيِسَ مِن إيمانِهِم: ﴿رَبِّ انصُرْنِي﴾ بإهلاكِهِم، أو بإنجازِ ما وعدتُهُم من العَذابِ ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾: بدلَ تَكذيبِهِم إيَّايَ، أو: بسببِه.

﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾: بحفظِنا، نحفظُه أن تُخطِئَ فيه، أو يُفسِدَ عليك مفسِدٌ ﴿وَوَحْيِنَا﴾: وأمرِنا وتعليمِنا كيفَ تُصنَعُ.

﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ بالرُّكوبِ، أو نزولِ العَذابِ ﴿وَفَارَ التَّنُّورُ﴾ رُوِيَ أنَّه قيلَ لنُوحٍ عليهِ السَّلامُ: إذا فارَ الماءُ مِن التَّنُّورِ اركَبْ أنتَ ومَن معكَ، فلَمَّا نبعَ الماءُ منه أخبرَتْه امرأتُه فركِبَ[1].

ومحلُّهُ في مَسجدِ الكُوفَةِ عَن يمينِ الدَّاخلِ ممَّا يَلِي بابَ كِنْدَةَ[2].

وقيل: عَيْنُ وردَةَ مِن الشَّامِ[3].

---

(١) روى الطبري نحوه في «تفسيره» (١٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن ومجاهد.

(٢) ذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٣٦٠) عن الشعبي.
ورواه عنه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٤٠٥): أنه كان يحلف بالله ما فار التَّنُّور إلا من ناحية الكوفة.
ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ٢٠٢٨) عن محمد بن علي بلفظ: فار التَّنُّورُ مِن مسجدِ الكوفة مِن قِبَلِ أبوابِ كِنْدَةَ. وقال: وروي عن حذيفة والشعبي ومجاهد نحو ذلك، وقد روي عن علي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ٢٠٢٩) من طريق عكرمة عن ابن عباس: أنه العين التي بالجزيرة عين الوردة. ورواه أيضاً عن قتادة. قلت: وعين الوردة هو رأس عين المدينة المشهورة بالجزيرة. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٧ و١٨٠).

وفيه وجوهٌ أُخَرُ ذكرتُها في (هود).

﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا﴾: فأدخِلْ فيها، يقال: سلكَ فيه وسلكَ غيرَهُ، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢].

﴿من كلِّ زَوْجَينِ اثنين﴾ مِن كلِّ أُمَّتَي الذَّكرِ والأنثى واحدَينِ مُزدوجَينِ.

وقرأ حفصٌ: ﴿مِن كُلٍّ﴾ بالتَّنوينِ[1]؛ أي: مِن كلِّ نوعٍ زَوْجَينِ، و﴿ٱثْنَيْنِ﴾ تأكيدٌ.

﴿وَأَهْلَكَ﴾: وأهلَ بيتِكَ، أو: مَن آمنَ مَعَك.

﴿إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾؛ أي: القولُ مِن اللهِ بإهلاكِه لكفرِه[2]، وإنَّما جِيءَ بـ(عَلى) لأنَّ السَّابِقَ ضارٌّ؛ كما جيءَ باللامِ حيثُ كان نافعًا في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ بالدُّعاءِ لهم بالإنجاءِ ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ لا محالةَ؛ لظُلمِهم بالإشراكِ والمَعاصي، ومَن هذا شَأنُه لا يُشفَعُ له ولا يشفَّعُ فيه، كيفَ وقَدْ أمرَهُ بالحمدِ على النَّجاةِ مِنْهُم بهلاكِهِمْ بقولِه:

قوله: «رَبِّ انصُرْني بإهلاكِهِم أو بإنجازِ ما أَوْعَدتَهُم مِن العَذابِ».

قال الطِّيبِيُّ: فعَلَى هذا مُتعلَّقُ ﴿ٱنصُرْنِى﴾ مَحذوفٌ[3].

قوله: «﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: بحفظِنا».

قال الطِّيبيُّ: يعني: استعيرَ لهذه الكلمَةِ تلكَ الكلمَةُ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٢٤).

(٢) في (ض): «بهلاكه لكفره»، وفي (أ): «بإهلاكه الكفره».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٧٢).

(٤) المصدر السابق (١٠/ ٥٧٢).

(٢٨ ـ ٣٠) ـ ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٨﴾ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴿٢٩﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾.

﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ كقوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى﴾ فـي السَّفينةِ أو في الأرضِ ﴿مَنْزِلاً مُبارَكاً﴾ يتسبَّبُ لِمَزيدِ الخيرِ في الدَّارينِ.

وقرأ غيرُ أبي بكرٍ: ﴿مُنزَلًا﴾[١] بمعنى: إنزالاً، أو: موضعَ إنزالٍ.

﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ ثناءٌ مُطابِقٌ لدُعائِه أمرَهُ بأَنْ يَشفَعَهُ به مبالغةً فيه وتوسُّلًا به إلى الإجابةِ، وإنَّما أفردَه بالأمرِ ـ والمعلَّق به أن يستويَ هو ومَن معَهُ ـ إظهارًا لفَضلِه، وإشعارًا بأنَّ في دُعائِه مندوحةً عَن دُعائِهم فإنَّه يُحيطُ بِهِم.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ﴾: فيمـا فُعِـلَ بنُـوحٍ وقومِـه ﴿لَءَايَٰتٍ﴾ يَسـتدِلُّ بهـا ويَعتبِـرُ أولـو الاسـتبصارِ[٢] والاعتبـارِ ﴿وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾: لمصيبيـنَ قـومَ نُـوحٍ ببـلاءٍ عَظيـمٍ، أو: ممتحنيـنَ عبادَنـا بهـذه الآيـاتِ.

و(إنْ) هي المُخفَّفَةُ واللامُ هي الفارقَةُ.

(٣١ ـ ٣٢) ـ ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴿٣١﴾ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٥٩).

(٢) في (أ): «الأبصار»، وفي الهامش كالمثبت نسخة.

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ هم عادٌ أو ثمودُ[١] ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ هو هودٌ أو صالحٌ[٢].

وإنَّما جعلَ القرنَ مَوضِعَ الإرسالِ ليَدُلَّ على أنَّه[٣] لم يأتِهم مِن مَكانٍ غيرِ مَكانِهم، وإنَّما أُوحِيَ إليه وهو بينَ أَظهُرِهم.

﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ تفسيرٌ لـ(أرسلنا)؛ أي: قُلْنا لهم على لسانِ الرَّسولِ: اعبدوا اللهَ ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذابَ اللهِ.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ لعلَّهُ ذكرَ بالواو لأنَّ كلامَهُم لم يتَّصِل بكَلامِ الرَّسولِ بخلافِ كلام[٤] قومِ نوحٍ، وحيثُ استُؤنِفَ به فعلى تَقديرِ سُؤالٍ.

﴿وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾: بلقاءِ ما فيها مِن الثَّوابِ والعقابِ، أو بمَعادِهم إلى الحياةِ الثَّانيةِ بالبعثِ ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ﴾: ونعَّمْناهُم ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بكثرةِ الأموالِ والأولادِ.

﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ في الصِّفةِ والحالِ ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ تقريرٌ للمُماثلةِ، و(ما) خبريَّةٌ، والعائدُ إلى الثَّاني منصوبٌ مَحذوفٌ، أو مَجرورٌ حُذِفَ مع الجارِّ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه.

---

(١) في (أ) و(خ) و(ت): «وثمود».

(٢) في (ت): «وصالح».

(٣) في (خ): «أنهم».

(٤) في (أ) و(ض): «قول».

﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ﴾ فيما يأمُرُكم ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ حيث أَذْلَلْتُم أنفُسَكُم، و﴿إِذًا﴾ جزاءٌ للشَّرطِ وجَوابٌ للَّذينَ قاوَلُوهُم مِن قَومِهم[1].

قوله: «و﴿إِذًا﴾ جزاءُ الشَّرطِ».

قال أبو حيَّان: ليسَ (إِذًا) واقِعًا في جزاءِ الشَّرطِ، بل واقعًا بين ﴿إِنَّكُمْ﴾ والخبرِ، و﴿إِنَّكُمْ﴾ والخبرُ ليسَ جزاءً للشَّرطِ، بل هو جوابٌ للقَسَمِ المَحذوفِ قبلَ (إن) الشَّرطيَّةِ، ولو كانَت ﴿إِنَّكُمْ﴾ والخبرُ جوابًا لَزِمَت الفاءُ في ﴿إِنَّكُمْ﴾[2].

قال الحَلَبيُّ: يعني: أنَّه إذا توالى شرطٌ وقَسَمٌ أُجيبَ سابقُهُما[3]، والقَسَمُ هُنا مُتقدِّمٌ فالجوابُ لهُ لا للشَّرطِ، ولو أجيبَ الشَّرطُ لاختلَّت القاعِدَةُ[4].

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ مجردةً عَن اللُّحومِ والأَعصابِ ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ مِن الأَجداثِ، أو مِن العَدمِ تارةً أخرى إلى الوُجودِ، و﴿أَنَّكُم﴾ تكريرٌ للأَوَّلِ أكِّدَ به لَمَّا طالَ الفَصلُ بينَهُ وبينَ خبرِهِ.

أو: ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ مُبتدأٌ خبرُه الظَّرفُ المُقدَّمُ، أو فاعلٌ للفعلِ المقدَّرِ جَوابًا للشَّرطِ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ؛ أي: أَنَّكم إخراجُكُم إذا مُتُّم، أو: أَنَّكُم إذا مُتُّم وقعَ إخراجُكُم.

---

(١) في (أ) و(خ) و(ض): «قومه».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٤٣).

(٣) في (ن): «سالفهما».

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٣٣٣).

ويجـوزَ أن يكـونَ خبـرُ الأولِ مَحذوفًـا لدلالـةِ خبرِ الثَّانـي عليـه، لا أَنْ يكونَ الظَّـرفَ لأنَّ اسـمَهُ جثَّةٌ.

﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾: بَعُدَ التَّصديقُ، أو الصِّحَّةُ ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ أو: بَعُدَ ما توعدونَ، واللامُ للبيانِ كما في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، كأنَّهم لَمَّا صوَّتُوا بكَلِمَةِ الاستبعادِ قيل: فمَا له هذا الاستبعادُ؟ قالوا: لِمَا توعدونَ.

وقيل: ﴿هَيْهَاتَ﴾ بمَعنى: البعدُ، وهو مُبتدأٌ خبرُهُ: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

وقُـرِئَ بالفَتـحِ مُنوَّنًا للتَّنكيـرِ، وبالضمِّ مُنوَّنًا علـى أنَّه جمعُ هَيْهَـةٍ، وغيرَ مُنوَّنٍ تَشـبيهًا بقَبْـلُ، وبالكسرِ علـى الوجهيـنِ، وبالسـكونِ على لفـظِ الوقـفِ، وبإبدالِ التَّـاءِ هاءً(١).

قوله: «وقُرِئَ بالفَتحِ مُنوَّنًا».

قال الزَّجَّاجُ: أمَّا التَّنوينُ والفَتحُ فلا أعلَمُ أحدًا قرأَ بها(٢).

---

(١) قـرأ بالفتـح بـلا تنويـن جمهور العشـرة، وبالكسـر بـلا تنويـن أبو جعفـر المدنـي. انظر: «النشـر» (٢/ ٣٢٨). ووقف الكسائي والبزي عليها بالهاء. انظر: «التيسير» (ص: ٦٠).

وقرأ بالضم بلا تنوين أبو حيوة، وأبو المتوكل الناجي، وسعيد بن جبير، وعكرمة.

وقرأ أبيّ بن كعب، وأبو مجلز، وهارون عن أبي عمرو: (هيهاتاً هيهاتاً) بالنصب والتنوين.

وقرأ ابن مسعود، وعاصمٌ الجحدري، وأبو حيوة الحضرمي، وابن السميفع: (هيهاتٌ هيهاتٌ) بالرفع والتنوين.

وقرأ أبو العالية وقتادة وعيسى بن عمر وخالد بن إلياس: (هيهاتٍ هيهاتٍ) بالخفض والتنوين.

وبالسكون قرأ معاذ القارئ وابن يعمر وأبو رجاء، وخارجة عن أبي عمرو، وأبو حيوة والأحمر.

انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٩)، و«المحتسب» (٢/ ٩٠)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٤٣)، و«زاد المسير» (٣/ ٢٦١)، و«البحر» (١٥/ ٤٤٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ١٢).

قوله: «وبالضمِّ مُنوَّنًا على أنَّه جمعُ هَيْهَةٍ».

قال الزجَّاجُ: وإن لم يُنطَق به مثل عَرَفَة وعَرَفَات[1].

(٣٧-٣٨) - ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ أصلُه: إن الحَياةُ إلَّا حياتُنا الدُّنيا، فأقيمَ الضَّميرُ مُقامَ الأولى لدَلالةِ الثَّانيَةِ عليها؛ حذرًا عن التَّكريرِ، وإشعارًا بأنَّ تعيُّنَها مُغنٍ عَن التَّصريحِ بها كقولِه:

هــي النَّفــسُ مــا حَمَّلْتَهــا تَتَحَمَّلُ ... وللدَّهْــرِ أيَّــامٌ تجــورُ وتعــدِلُ

ومعنـاه: لا حيـاةَ إلَّا هـذه الحَيـاةَ؛ لأنَّ ﴿إِنْ﴾ نافيـةٌ دخلَتْ علـى ﴿هِىَ﴾ التي فـي مَعنـى الحيـاةِ الدَّالَّـةِ على الجنسِ، فكانَتْ مثـلَ (لا) التـي تَنْفِي مـا بعدَهَا نفيَ الجنسِ[2].

﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾: يموتُ بَعضُنَا ويولدُ بعضٌ ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ بعدَ المَوتِ.

﴿إِنْ هُوَ﴾: ما هو ﴿إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ فيما يدَّعيهِ مِن إرسالِه له[3]، وفيما يَعِدُنا من البعثِ ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾: بمُصدِّقينَ.

قوله: «كقوله:

هــيَ النَّفــسُ مَــا حَمَّلْتَهــا تَتَحَمَّــلُ»

---

(١) انظر: «معاني القرآن» (٤/ ١٣)، وفيه: «عرقة وعرقات»، بدل من «عرفة وعرفات».

(٢) قوله: «فكانت مثل (لا)... » جاء بدلًا منه في (ت): «فهي مثل (لا) التي لنفي الجنس».

(٣) «له»: ليس في (خ) و(ت).

تمامُه:

وللدَّهْــرِ أَيَّــامٌ تَجُــورُ وتَعْــدِلُ(١)

قـال صاحبُ «الفرائـد»: ليسَ البيتُ كالآيةِ؛ لأنَّـه يَصِحُّ أن يقال: الحيـاةُ حيَاتُنَا الدُّنيـا، ولا يَصِـحُّ: النَّفْسُ النَّفْسُ مـا حَمَّلْتَها تَتحَمَّـلُ(٢)، على أنَّ النَّفـسَ الثَّانيَةَ خبرٌ للنَّفـسِ الأُولَـى، فـلا يَصِـحُّ أَنْ تكـونَ الثَّانيَـةَ مبينـةً للأولـى مِنهمـا(٣)؛ فـلا بُـدَّ مِن اعتبـارِ شَـيءٍ يرجِـعُ إليـه الضَّميـرُ، والـذي تقـدَّمَ لفظُ الحيـاةِ فـي قولِه: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

وأجـابَ الطِّيبيُّ بأنَّ استشـهادَه لِمُجـرَّدِ البَيانِ لأنَّ الضَّميرَ فـي قولِه: هي النَّفسُ ضميـرُ القِصَّـةِ والجُملَـةُ مُفسِّـرَةٌ نحـو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي: القِصَّـةُ هـذه، وهـي أنَّ النفـسَ مـا حَمَّلْتَهـا تتحمَّـل، علـى أنـه يَصِحُّ أنْ يقـالَ: النفسُ النفسُ مـا حمَّلْتها تَتحمَّلُ علـى طَريقَةِ:

أنــا أَبُــو النَّجْــمِ وشِــعْرِي شِــعْرِي

وتكونُ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مُبيِّنَةً للأُولَى.

---

(١) لعلي بن الجهم في «ديوانه» (ص: ١٦٢)، و«روضة العقلاء» (ص: ١٤٥)، و«معجم الشعراء» للمرزباني (ص: ٢٨٦).

(٢) في النسخ هنا زيادة: «على أنّه صحّ أنْ يقال: النَّفْسُ النَّفْسُ ما حَمَّلْتَها تَتحَمَّلُ»، وليس هنا موضعها، وإنما موضعها في الفقرة التالية عند الطيبي.

(٣) عبارة صاحب «الفرائد» كما نقلها الطيبي في «فتوح الغيب»: ولا يصح: النفسُ النفسُ ما حملتها تتحملُ، والنفس الثانية: خبرٌ للنفس الأولى، وكذا القول في: هي العرب، فلا يصح أن تكون الثانية مبينة للأولى فيهما.

وأمَّا قَولُه: الضَّميرُ راجِعٌ إلى لفظِ الحَياةِ في قولِه: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ فبَعيدٌ جِدًّا؛ لأنَّ تلك الحياةَ واقعةٌ في كلامِ اللهِ تَعالى، وهذه في أثناءِ كلامِ القومِ لأنَّه تَعالى حكى كلامَهُم مِن قولِه: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1].

(٣٩ ـ ٤١) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ ۝٣٩ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً ۚ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى﴾ عليهِم وانتَقِمْ لي مِنْهُم ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾: بسببِ تكذيبِهِم إيَّاي.

﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾: عَن زَمانٍ قليلٍ، و(ما) صِلَةٌ لتَوكيدِ معنى القِلَّةِ، أو نكِرَةٌ مَوصوفَةٌ.

﴿لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ على التَّكذيبِ إذا عاينوا العَذابَ.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾: صَيحَةُ جِبريلَ، صاحَ عَلَيهِم صيحةً هائلةً تَصدَّعَتْ مِنْها قُلوبُهُم فمَاتُوا، واستدلَّ بهِ على أنَّ القرنَ قومُ صالحٍ.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾: بالوجهِ الثَّابتِ الذي لا دافِعَ له، أو: بالعدلِ مِن اللهِ كقولِك: فلانٌ يَقْضِي بالحقِّ، أو: بالوعدِ الصِّدقِ.

﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً﴾ شبَّهَهُم في دَمارِهِم بغثاءِ السَّيلِ وهو حَمِيلُه؛ كقولِ العربِ: (سالَ به الوادِي) لِمَن هلَكَ.

﴿فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يحتمِلُ الإخبارَ والدُّعاءَ.

و(بُعْدًا) مصدَرُ بَعِدَ: إذا هلكَ، وهو مِن المصادرِ التي تُنصَبُ بأَفعالٍ لا يُستعمَلُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٨٣).

إظهارُهَا، واللامُ لبيانِ مَن دُعِيَ عليه بالبُعدِ، ووُضِعَ الظَّاهِرُ موضِعَ ضَميرِهِم للتَّعليلِ.

(٤٢ ـ ٤٤) ـ ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ ﴿٤٢﴾ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴿٤٣﴾ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ ﴾ يعني: قومَ صَالحٍ ولوطٍ وشُعَيبٍ وغيرِهِم.

﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾: الوقتَ الذي حُدَّ لهَلاكِها، و﴿مِنْ﴾ مزيدةٌ للاستغراقِ.

﴿وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ الأجلَ.

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾: مُتواترينَ واحدًا بعد واحدٍ، من الوِترِ وهو الفردُ، والتَّاءُ بدلٌ مِن الواوِ كتَوْلَجٍ وتَيْقُورٍ، والألفُ للتَّأنيثِ لأنَّ الرُّسُلَ جماعَةٌ.

وقرأ أبو عَمرٍو وابن كثير بالتَّنوينِ(١) على أنَّه مَصدَرٌ بمعنى المواترَةِ وقعَ حالًا.

﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ أضافَ الرَّسولَ مع الإرسالِ إلى المرسِلِ ومعَ المجيءِ إلى المرسَلِ إليهم؛ لأنَّ الإرسالَ الذي هو مبدأُ الأمرِ منه والمجيءَ هو الذي هو منتهاهُ إليهم.

﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا﴾ في الإهلاكِ ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ﴾: لم نُبْقِ مِنْهُم إلا حِكاياتٍ يُسمَرُ بها، وهو اسمُ جمعٍ للحَديثِ، أو جمعُ أُحدوثَةٍ، وهي ما يُتحدَّثُ به تَلَهِّيًا ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

قوله: «كتَوْلَج».

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٩).

قال الجَوْهرِيُّ: هو كناسُ الوَحْشِ الذي تولج فيه(١).

قال سيبويه: التَّاءُ مُبدلَةٌ مِن الواوِ وهو فَوْعَلٌ لأنَّك لا تكادُ تَجِدُ في الكَلامِ تَفْعَل اسمًا، وفَوْعَل كثيرٌ(٢).

قوله: «وتَيْقُور».

هو الوقارُ، وأصلُه: وَيْقُور قُلِبَت الواوُ تاءً(٣).

قوله: «وهو اسمُ جمعٍ للحديثِ».

قال أبو حيَّان: أَفَاعِيلُ ليسَ مِن أبنيةِ اسمِ الجمعِ، والصَّحيحُ أنَّه جمعُ تكسيرٍ خُصوصًا، وقد لُفِظَ له بواحِدٍ وهو حَديثٌ(٤).

(٤٥ ـ ٤٦) ـ ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ﴾.

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بالآياتِ التِّسعِ ﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾: وحُجَّةٍ واضِحَةٍ ملزِمَةٍ للخَصمِ، ويجوزُ أَنْ يرادَ به العصا، وإفرادُها لأَنَّها أَوَّلُ المعجزاتِ وأُمُّها؛ تَعلَّقَت بها مُعجِزاتٌ شتَّى؛ كانقلابِها حيَّةً، وتلقُّفِها ما أفكَتْه السَّحرَةُ، وانفلاقِ البَحرِ وانفجارِ العُيونِ من الحجرِ بضربِهما بها، وحراسَتِها، ومَصيرِها شمعَةً وشجرةً خَضراءَ مُثمِرَةً ورشاءً ودلوًا.

---

(١) انظر: «الصحاح» مادة: (ولج).

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣٣٣)، وهو في «الصحاح» أيضاً.

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (وقر).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٣٧٦) وفيه: «... وهو لم يُلفظ له بواحد، فأحرى (أحاديث) وقد لُفظ له وهو حديث».

وأن يرادَ به المعجزاتُ وبالآياتِ الحُجَجُ، وأن يرادَ بهما المُعجِزاتُ فإنَّها آياتٌ للنبوَّةِ وحُجَّةٌ بيِّنَةٌ على ما يدَّعيهِ النَّبيُّ.

﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن الإيمانِ والمتابعَةِ ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ﴾: مُتكبِّرينَ.

قوله: «ما أفكَتْهُ السَّحَرَةُ».

أي: صَرَفَتْهُ وقلبَتْه[1].

(٤٧ ـ ٤٨) ـ ﴿فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَـٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾ فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْلَكِينَ﴾.

﴿فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ ثنَّى البشرَ لأنَّه يطلقُ للواحدِ كقوله: ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] كما يُطلَقُ للجمعِ كقولِه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ولم يثنِّ المثلَ لأنَّه في حكمِ المَصدَرِ.

وهذه القصصُ كما ترى تشهدُ بأنَّ قُصارَى شبهةِ[2] المنكِرينَ للنُّبوَّةِ: قياسُ حالِ الأنبياءِ على أَحْوالِهِم لِمَا بينَهُم مِن المماثلَةِ في الحقيقَةِ، وفسادُهُ يظهَرُ للمُستَبْصِرِ بأَدْنَى تأمُّلٍ؛ فإنَّ النُّفوسَ البَشريَّةَ وإن تشارَكَت في أصلِ القُوَى والإدراكِ لكنَّها مُتبايِنَةُ الأقدامِ فيهما، وكما ترى في جانبِ النُّقصانِ أغبياءَ لا يعودُ عليهم التفكُّر برادَّةٍ، يمكنُ أن يكونَ في طرفِ الزِّيادَةِ أغنياءُ عن التعلُّمِ والتَّفكُّرِ في أكثرِ الأشياءِ وأغلبِ الأحوالِ، فيدركونَ ما لا يدرِكُ غيرُهم، ويعلمون ما لا يَنتَهِي إليه عِلْمُهم، وإليه أشارَ بقولِه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

---

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: أفك).

(٢) في (ت): «شبه».

﴿وَقَوْمُهُمَا﴾ يعني: بني إسرائيلَ ﴿لَنَا عَابِدُونَ﴾ خادمونَ مُنقادونَ كالعبادِ.

﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ﴾ بالغرقِ في بحرِ قُلْزُم.

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ (٤٩) وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾.

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ التَّوراةَ ﴿لَعَلَّهُمْ﴾: لعلَّ بَني إسرائيلَ، ولا يجوزُ عودُ الضَّميرِ إلى فرعونَ وقومِه؛ لأنَّ التَّوراةَ نَزَلَتْ بعدَ إغراقِهم.

﴿يَهْتَدُونَ﴾ إلى المعارفِ والأحكامِ.

﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ بولادتِها[1] إيَّاه مِن غيرِ مَسيسٍ، فالآيةُ أمرٌ واحِدٌ مُضافٌ إليهما، أو جعَلْنَا ابنَ مريمَ آيةً بأن تكلَّمَ في المهدِ وظهر منه مُعجِزاتٌ أُخَرُ، وأمَّهُ آيةً بأَنْ ولدَتْ مِن غيرِ مسيسٍ، فحُذِفَت الأُولى لدَلالَةِ الثَّانيةِ علَيْها.

﴿وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾: أرضِ بيتِ المقدسِ[2] فإنَّها مُرتَفِعَةٌ، أو: دمشقَ[3]،

---

(١) في (ض): «لولادتها».

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٩٦٨)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٥)، من طريق معمر عن قتادة. ورواه ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٦٦) من طريق عطاء بن معبد عن قتادة عن الحسن.

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٩٦٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٤٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٤)، عن سعيد بن المسيب.

وروى ابن عساكر في «تاريخه» (١/ ٢٠٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنه قال: هي أرض ذات أشجار وأنهار، يعني: أرض دمشق.

ومن طريق سعيد بن بشير عن قتادة عنه قال: ذات ثمار وكثرة ماء، هي دمشق

ومن طريق شيبان بن عبد الرحمن التميمي عَن قتادة عنه قال: ذات عيشة تقوتهم وتحملهم وماء جار، قال: هي الربوة، هي دمشق. =

أو: رملةِ فِلَسْطينَ[١]، أو: مِصرَ؛ فإنَّ قُراها على الرُّبى[٢].

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ بفَتحِ الرَّاءِ[٣]، وقُرِئَ: (رباوَةٍ) بالضمِّ والكسرِ[٤].

﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾: مُستقَرٍّ مِن أرضٍ مُنبسطَةٍ.

وقيل: ذاتِ ثمارٍ وزروعٍ، فإنَّ ساكنيها يَستَقِرُّونَ فيها لأجلِها.

﴿وَمَعِينٍ﴾: وماءٍ مَعينٍ ظاهرٍ جارٍ، فَعيلٌ مِن مَعَنَ الماءُ: إذا جرى، وأصلُه: الإبعادُ في الشَّيءِ، أو من الماعونِ وهو المَنفعَةُ لأنَّه نفَّاعٌ، أو مفعولٌ مِن عانَهُ: إذا أدركَهُ بعينِه لأنَّه لظُهورِهِ مُدرَكٌ بالعُيونِ.

وُصِفَ ماؤهما بذلك لأنَّه الجامِعُ لأَسبابِ التَّنزُّهِ وطيبِ المكانِ.

(٥١) - ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ﴾ نداءٌ وخِطابٌ لجَميعِ الأَنبِياءِ، لا على أنَّهُم خوطِبُوا بذلك دفعَةً؛ لأنَّهم أُرسِلُوا في أَزمِنَةٍ مُختَلِفَةٍ، بل على معنى أنَّ كُلًّا

= ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو عنه: أنها دمشق.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: الزمُوا هذه الرَّملةَ التي بفِلَسطينَ فإنها الرَّبوةُ التي قال اللهُ: ﴿إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾.

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٩٧٢)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٤)، مختصراً بلفظ: هي الرَّملة من فلسطين.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٥) عن ابن زيد قال: إلى ربوة من رُبا مصر، قال: وليس الرُّبَا إلا في مصر، والماء حين يُرسَل تكون الربا عليها القرى، لولا الربَا لغرقت تلك القرى.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٦)، و«التيسير» (ص: ٨٣).

(٤) بالضم عن القورسي، وميمونة عن أبي جعفر انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٠٩).

وبالكسر عن ابن أبي إسحاق انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠).

مِنْهُم خوطِبَ به في زمانِه[١]، فيدخلُ تحتَه عيسى دخولًا أوَّلِيًّا.

أو يكونُ[٢] ابتداءَ كَلامٍ ذُكِرَ تنبيهًا على أنَّ تَهيِئَةَ أسبابِ التَّنعُّمِ لَمْ تَكُن له خاصَّةً، وأنَّ إباحَةَ الطَّيِّباتِ للأنبياءِ شَرعٌ قَديمٌ، واحتجاجًا على الرَّهابِنَةِ في رفضِ الطَّيِّباتِ.

أو حكايةً[٣] لِمَا ذكرَ لعيسى وأمِّهِ عندَ إيوائِهما إلى الرَّبوةِ لِيَقتَدِيَا[٤] بالرُّسُلِ في تناوُلِ ما رُزِقا.

---

(١) في هامش (أ): «تبع في ذلك الزمخشري، وهي نزغة اعتزالية لأنه تعالى في الأزل متكلم آمر وناه، ولا يشترط في الأمر وجود المأمورين، بل الخطاب أزلًا على تقدير وجود المخاطبين، والمعتزلة أنكروا قدم الكلام فحملوا الآية على خلاف ظاهرها، وأنت خبير بأن عدم اشتراط ذلك إنما هو في التعلق المعنوي لا التنجيزي الذي الكلام فيه فإنه مشروط فيه ذلك».

(٢) في (أ) و(خ) و(ض): «وحكاية»، والمثبت من (خ)، وهو الذي بدأ به الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٣٥)، فقال: قوله: «أو يكون ابتداء كلام...» بالعطف بـ«أو» الفاصلة؛ أي: من غير تقدير، فهو استئناف نحويٌّ أو بيانيٌّ بتقدير هل هذه التهيئة مخصوصةٌ بعيسى عليه الصلاة والسلام أو لا؟... وفي نسخة: «ويكون» بالواو على أنه ابتداء كلام مع النبي ﷺ؛ أي: وقلنا: يا محمد إنا قلنا للرسل.. الخ، فهو معطوف على ما قبله، وهو مع ما قبله كلام واحد، أو هو جواب سؤال مقدر كما مرّ، قيل: وهو الوجه.

(٣) في (أ) و(ت): «حكاية» دون «أو». والمثبت من (خ) و(ض)، وهو الذي رجحه الشهاب فقال في «الحاشية» (٦/ ٣٣٥): قوله: «أو حكاية...» معطوف على قوله: «ابتداء كلام»، وقيل: على قوله: «نداء»، وفي نسخة بدون «أو» فهو تتميم لقوله: «احتجاجا على الرهبانية» التي ابتدعتها النصارى، والصحيح في النسخ الأولى، وهو متصل حينئذ بما قبله لا ابتداءُ كلام، والتقدير: آويناهما وقلنا لهما هذا؛ أي: أعلمناهما أنَّ الرسل عليهم الصلاة والسلام كلَّهم خوطبوا بهذا فكلا واعملا اقتداء بهم، هذا على تقدير وجود العاطف، ويحتمل أن يكون حالاً؛ أي: نوحي إليهما أو قائلين لهما.

(٤) في (ض): «ليقيد» وفي الهامش: في نسخة: «ليقتديا».

وقيل: النِّداءُ له ولفظُ الجمعِ للتَّعظيمِ.

و(الطيبات): ما يُستلَذُّ من المباحاتِ، وقيل: الحلالُ الصَّافِي القِوامِ، فالحلالُ: ما لا يُعصَى اللهُ فيه، والصَّافِي: ما لا يُنسَى اللهُ فيه، والقِوامُ: ما يمسكُ النَّفسَ ويحفظُ العقلَ.

﴿وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ فإنَّه المَقصودُ مِنكُم والنَّافعُ عندَ رَبِّكُم ﴿إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ فأُجازِيكُم عليه.

قوله: «نداء وخطابٍ لجميعِ الأنبياءِ لا على أنَّهم خُوطِبُوا بذلك دفعَةً لأنَّهم أُرسِلُوا في أزمنَةٍ مُختلفَةٍ، بل على معَنى أنَّ كلًّا مِنهم خوطِبَ به في زمانِه».

تبعَ في ذلك صاحِبَ «الكشاف»(١).

وقد قالَ صاحِبُ «الانتصاف» وتبعَه الطِّيبِيُّ: هذه نفحَةٌ اعتزاليَّةٌ، فمَذهَبُنا أنَّ اللهَ تَعالى في الأزلِ مُتكَلِّمٌ آمرٌ ناهٍ، ولا يشترطُ في الأَمرِ وُجودُ المَأمورينَ بل الخطابُ أزلاً على تقديرِ وُجودِ المخاطبينَ به، والمعتزلَةُ أنكرُوا قِدَمَ الكَلامِ فحَملوا الآيَةَ على خلافِ ظاهِرِها وما ذكروهُ جارٍ في جميعِ الأَوامِرِ العامَّةِ للأُمَّةِ(٢).

(٥٢) ـ ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾.

﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾؛ أي: ولأنَّ هذه، والمُعلَّلُ به ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، أو: واعلَمُوا أنَّ هذه.

وقيل: إنَّه معطوف على (ما تعملونَ).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٣٣).

(٢) في (ز): «للآية»، انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٩٠)، و«فتوح الغيب» (١٠/ ٥٩١).

وقرأ ابنُ عامرٍ بالتَّخفيفِ، والكوفِيُّونَ بالكسرِ على الاستئنافِ[١].

﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: مِلَّتُكُم مِلَّةً واحِدَةً؛ أي: مُتَّحِدَةً في العقائدِ وأُصولِ الشَّرائعِ، أو: جماعتُكُم جماعةً واحِدَةً مُتَّفِقَةً على الإيمانِ والتَّوحيدِ في العبادةِ، ونصبُ ﴿أُمَّةً﴾ على الحالِ.

﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ في شَقِّ العَصا ومخالفَةِ الكلمةِ.

(٥٣ ـ ٥٤) ـ ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾: فتقطَّعُوا أمرَ دينِهم وجَعلوهُ أديانًا مُختَلِفةً، أو: فتفرَّقُوا وتحزَّبُوا، و﴿أَمْرَهُم﴾ منصوبٌ بنَزعِ الخافضِ أو التَّمييزِ[٢]، والضَّميرُ لِمَا دَلَّ عليه الأمَّةُ مِن أَربابِها أو لها.

﴿زُبُرًا﴾: قطعًا، جمعُ زبورٍ الذي بمَعنى الفِرقَةِ، ويؤيِّدُه القراءةُ بفَتحِ الباءِ[٣] فإنَّه جمعُ زُبْرةٍ، وهو حالٌ مِن ﴿أَمْرَهُم﴾ أو مِن الواوِ، أو مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿تَقَطَّعُوا﴾، فإنَّه يَتضمَّنُ[٤] مَعنى (جَعَلَ).

---

(١) قرأ الكوفيون حمزة والكسائي وعاصم بكسر الألف، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافعٌ بفتحها، وخفف ابن عامر النُّون مع فتح الهمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٩).

(٢) في هامش (أ): «المحولِ عن الفاعلِ؛ أي: وتقطع أمرُهم، وهذا على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين؛ لأنهم يشترطون تنكيره، و﴿أَمْرَهُم﴾ معرفة، وجوِّز فيه وجه ثالث: أن يكون مفعولًا به بجَعْلِ (تقطعوا) بمعنى: قطعوا.

(٣) نسبها الداني في «جامع البيان» لابن عامر (٢/ ٣٠٣) لكن بخلاف بين أصحاب هشام راوية ابن عامر، ونسبت لأبي عمرو في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١).

(٤) في (ت): «مضمن».

وقيل: كُتُبًا، مِن زَبَرْتُ الكتابَ، فيكونُ مَفعولًا ثانيًا أو حالٌ مِن ﴿أَمْرَهُم﴾ على تقديرِ: مِثْلَ كتبٍ[1].

وقُرِئَ بتَخفيفِ الباءِ[2] كرُسْلٍ ورُسُلٍ[3].

﴿كُلُّ حِزْبٍ﴾ مِن المتحزبينَ ﴿بِمَا لَدَيْهِمْ﴾ مِن الدِّينِ ﴿فَرِحُونَ﴾: مُعجَبونَ مُعتقِدونَ أَنَّهُم على الحَقِّ.

﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ في جَهالَتِهِم، شَبَّهَها بالماءِ الذي يغمُرُ القامةَ لأَنَّهُم مَغمورونَ فيها أو لاعبونَ بها. وقُرِئَ: (في غَمَراتِهِم)[4] ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ إلى أن يُقتَلُوا أو يَموتُوا.

قوله: «شبَّهها بالماءِ الذي يَغمُرُ القامَةَ لأَنَّهم مغمورونَ فيها أو لاعبونَ بها».

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ استعارَةٌ، شبَّهَ جَهلَهُم بغَمرَةِ الماءِ إذا وقعَ فيها الشَّخصِ فلا يَدري كيفَ يَتخلَّص منها، والجامعُ: الوُقوعُ في ورطَةِ الهَلاكِ، ثمَّ كَثُرَ استِعمَالُها في هذا المعنى حتَّى صارَ كالمَثَلِ السَّائرِ في الشُّهرَةِ، أو

---

(١) قوله: «وقيل: كتباً» جمع زَبور بمعنى الكتاب، و«زبرت» بمعنى: كتبت، وزَبورٌ فعولٌ بمعنى مفعولٍ كرسولٍ، وقوله: «مفعولاً ثانياً»؛ أي: لـ(تَقَطَّعوا) المتعدِّي بمعنى الجعل؛ «أو حال» على لزومه، والمعنى على الأول: جعلوا أمر دينهم كتبا مختلفة، والمراد بالكتب: ما كتبوه بأيديهم، فمآله: جعلوه أدياناً مختلفة، وكونه على تقدير مضاف؛ أي: جعلوا أمر دينهم مثلَ كتب سماوية، فيه تكلف. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٣٦)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ١٩٠).

(٢) نسبت لأبي عمرو أيضًا. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١).

(٣) في (ض): «في رسل».

(٤) نسبت لأبي حيوة في «الكامل في القراءات» (ص: ٦٠٦)، ونسبت للسلمي وأبي البرهسم في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٣٥).

قولُه: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ تمثيلٌ، شبَّه حالَ هؤلاءِ مع ما هُم عليه مِن مَحاولَةِ الباطلِ والانغماسِ فيه بحالِ مَن يَدخلُ في الماءِ الغامرِ للَّعبِ، والجامعُ: تَضييعُ السَّعيِ بعدَ الكَدحِ في العَمَلِ، وهذا الوجهُ مُوافِقٌ لِمَا قبلَهُ وهو قولُهُ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1].

(٥٥ ـ ٥٦) ـ ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾: أنَّ ما نعطيهِم ونجعَلُه مددًا لهم ﴿مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ بيانٌ لِـ(ما) وليسَ خبرًا له، فإنَّه غيرُ مُعابٍ عليه، وإنَّما المُعابُ عليه اعتقادُهُم أنَّ ذلك خيرٌ لَهُم، فخبرُه:

﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ والرَّاجعُ مَحذوفٌ، والمعنى: أيَحْسَبونَ أنَّ الذي نَمُدُّهُم به نُسارِعُ بِهِ لهم فيما فيه خَيرُهُم وإكرامُهُم.

﴿بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾: بَلْ هُم كالبَهائمِ لا فطنةَ لَهُم[2] ولا شعورَ ليَتَأمَّلُوا فيَعْلَمُوا أنَّ ذلك الإمدادَ استِدراجٌ لا مُسارعةٌ في الخيرِ.

وقُرِئَ: (يُمِدُّهُم) على الغيبةِ[3]، وكذلك: (يُسارِعُ) و: (يُسرِعُ)[4]، ويحتمِلُ أَنْ يكونَ فيهِمَا ضَميرُ المُمَدِّ به، و: (يُسارَعُ) مبنيًا للمفعولِ[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤).

(٢) في (ض): «بهم».

(٣) هي رواية عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠).

(٤) انظر: في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠)، و«المحتسب» (٢/ ٩٤)، الأولى عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، والثانية عن الحر النحوي.

(٥) انظر: «المحتسب» (٢/ ٩٤) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أيضاً.

(٥٧ ـ ٦١) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم﴾: مِن خَوفِ عَذابِه ﴿مُّشْفِقُونَ﴾: حَذِرُونَ.

﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ المنصوبةِ والمنزلةِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بتَصديقِ مَدلُولِها.

﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ شركًا جَليًّا ولا خَفِيًّا.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا﴾: يُعْطُونَ ما أُعطَوه[1] مِن الصَّدقاتِ، وقُرِئَ: (يَأْتُونَ ما أَتَوْا)[2]؛ أي: يفعلونَ ما فَعَلُوا مِن الطَّاعاتِ.

﴿وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾: خائفةٌ أَنْ لا يُقبَلَ مِنْهُم ولا[3] يقعَ على الوجهِ اللائقِ فيؤاخَذَ بهِ.

﴿أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾: لأنَّ مَرجِعَهُم إليه، أو: مِن أنَّ مَرجِعَهُم إليه، وهو يعلمُ ما يَخْفى عليهم.

﴿أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾: يرغبونَ في الطَّاعاتِ أَشَدَّ الرَّغبَةِ فيُبادِرُونَها، أو: يُسارِعُونَ في نيلِ الخَيراتِ الدُّنيَوِيَّةِ الموعودةِ على صالحِ الأعمالِ بالمُبادرَةِ إليها؛ لقولِه: ﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤٨]، فيكونُ إثباتًا لهم ما نُفِيَ عن أضدادِهِم.

---

(١) في (ت): «أعطوا».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠)، و«المحتسب» (٢/ ٩٥) عن عائشة وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ وقتادة والأعمش. وروى الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٦٤١) عنها: أنها قراءة النبي ﷺ.

(٣) في (ض) و(ت): «وأن لا».

﴿وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾: لأجلِها فاعلونَ السَّبقَ، أو: سابقونَ النَّاسَ إلى الطَّاعَةِ أو الثَّوابِ أو الجَنَّةِ، أو: سابِقُونَها؛ أي: يَنالُونَها قبلَ الآخرةِ حيثُ عُجِّلَت لهم في الدُّنيَا؛ كقولِه تعالى: ﴿هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾.

قوله: «لأجلِها فاعلونَ السَّبقَ، أو سابقونَ النَّاسَ إلى الطَّاعاتِ».

قال أبو حيَّان: هذانِ القولانِ عندي واحِدٌ[1].

قال الحَلَبِيُّ: ليسا بواحدٍ إذ مرادُه بالتَّقديرِ الأوَّلِ أن لا يقدر للسَّبقِ مفعولٌ ألبتَّةَ، وإنَّما الغرضُ الإعلامُ بوقوعِ السَّبقِ مِنهم مِن غَيرِ نَظرٍ إلى مَن سَبقوهُ كقولِه: يحيي ويُميتُ ويُعطي ويَمنَعُ.

وغرضُه في الثَّاني تَقديرُ مَفعولٍ حُذِفَ للدَّلالةِ[2].

ولذا قال الطِّيبِيُّ: ﴿سَٰبِقُونَ﴾ إمَّا أن يجريَ مجرى اللَّازمِ فلا يتقدَّرُ مفعوله وإليه الإشارة بقوله: «أي: فاعلون السبق لأجلها»، أو يقدر له مفعولٌ وهو المرادُ مِن قوله: سابقونَ النَّاسَ[3].

قوله: «أو سابقونَها؛ أي: ينالونَها قبلَ الآخرةِ حيثُ عُجِّلَت لهم في الدُّنيا».

قال أبو حيَّان: لا يدلُّ لَفظُ: ﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ فكيفَ يقال: وهُم يَسبقونَ الخيرات، هذا لا يَصِحُّ[4].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٦٢).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٣٥٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٩٨ ـ ٥٩٩).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٣٦٣).

وقال السَّفاقُسيُّ: هذا لا يَرِدُ لأنَّه استَعمَلَ المُسابقَةَ في هذا الوجهِ بمَعنى المُبادرَةِ؛ أي: يُبادِرونَها قبلَ الآخرةِ.

قال: وعلى هذا فيكونُ ﴿لَهَا﴾ مفعولًا لـ﴿سَٰبِقُونَ﴾ واللامُ للتَّقوِيَةِ.

وكذا قالَ الطِّيبِيُّ: اللامُ على هذا تَقوِيَةٌ لضَعفِ عملِ اسمِ الفاعلِ، نحو: ضارِبٌ لزيدٍ، وعلى الأوَّلِ اللامُ بمَعنى: لأجلِ(١).

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾.

﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: قَدْرَ طاقَتِها، يريدُ به التَّحريضَ على ما وصفَ به الصَّالحينَ وتسهيلَهُ على النُّفوسِ.

﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ﴾ يعني: اللوحَ أو صحيفةَ الأعمالِ ﴿يَنطِقُ بِالْحَقِّ﴾: بالصِّدقِ لا يوجَدُ فيه ما يخالِفُ الواقِعَ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بزيادةِ عِقابٍ أو نقصانِ ثوابٍ.

﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ﴾: قلوبُ الكَفرةِ ﴿فِي غَمْرَةٍ﴾: في غَفلَةٍ غامرَةٍ لها ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ مِن الذي وُصِفَ به هؤلاءِ، أو مِن كتابِ الحَفظَةِ.

﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ﴾ خبيثَةٌ ﴿مِّن دُونِ ذَٰلِكَ﴾: مُتجاوزَةٌ لِمَا وصفُوا به، أو مُتخطِّيَةٌ عمَّا هم عليهِ من الشِّركِ ﴿هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾: مُعتادونَ فِعلَها.

قوله: «مُتجاوزةٌ لِمَا وُصِفوا به».

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٥٩٨).

قال الطِّيبيُّ: يشيرُ إلى أنَّ مَعنى ﴿دُونِ﴾ في الآيةِ التَّجاوزُ والتَّخطِّي عَن حدِّ أَعمالِ المُؤمنينَ(١).

(٦٤ ـ ٦٥) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم بِٱلۡعَذَابِ إِذَا هُمۡ يَجۡـَٔرُونَ ۝٦٤ لَا تَجۡـَٔرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم﴾: مُتنعِّميهِم ﴿بِٱلۡعَذَابِ﴾ يعني: القتلَ يومَ بَدرٍ، أو الجوعَ حينَ دَعا عليهِم الرَّسولُ ﷺ فقال: «اللهمَّ اشدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَر، واجعَلْها عليهِم سِنينَ كسِني يوسُفَ»، فقُحطُوا حتَّى أكَلُوا الكلابَ والجِيَفَ والعِظامَ المُحترِقةَ(٢).

﴿إِذَا هُمۡ يَجۡـَٔرُونَ﴾: فاجؤوا الصُّراخَ بالاستغاثةِ، وهو جوابُ الشَّرطِ والجملَةُ مُبتدأَةٌ بعدَ (حتَّى)، ويجوزُ أَنْ يكونَ الجَوابُ: ﴿لَا تَجۡـَٔرُواْ ٱلۡيَوۡمَ﴾ فإنَّه مُقدَّرٌ بالقولِ؛ أي: قيلَ لَهم لا تَجْأَرُوا ﴿إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾ تَعليلٌ للنَّهيِ؛ أي: لا تجأَرُوا فإنَّه لا يَنفَعُكُم إذ لا تُمنَعُونَ مِنَّا، أو لا يلحَقُكُم نَصرٌ ومَعونَةٌ مِن جِهَتِنا.

قوله: «اللهمَّ اشدُدْ وطأَتَكَ على مُضَرَ..» الحديث.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ ابنِ مَسعودٍ(٣).

قوله: «أو لا تُمنعونَ مِنَّا أو لا يلحَقُكُم نصرٌ ومَعونَةٌ مِن جِهَتِنا».

قالَ الطِّيبيُّ: يَعني (مَن) إمَّا صِلَةٌ و﴿تُنصَرُونَ﴾ مِن نَصَرَ الَّذي مطاوعُه انتَصَرَ،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٠١).

(٢) رواه البخاري (١٠٠٧) من حديث ابن مسعود بلفظ: «اللَّهُمَّ سَبْعٌ كسَبعِ يوسفَ»، فأَخذتْهم سَنةٌ حَصَّتْ كلَّ شيءٍ، حتى أكلوا الجلودَ والمَيْتةَ والجِيَفَ...، الحديث.

(٣) رواه البخاري (٢٩٣٢)، ومسلم (٦٧٥) لكن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهو المرادُ مِن قولِه[١]: لا تُمنَعون مِنَّا، أو ابتدائيَّةٌ وتُنصَرُونَ مِن نَصَرَ وهو مَعْنَى: مِن جِهَتِنا[٢].

(٦٦ - ٦٧) - ﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾.

﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ يعني: القرآنَ ﴿فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ﴾: تُعرِضونَ مُدْبِرينَ عَن سَماعِها وتَصديقِها والعملِ[٣] بها، والنُّكوصُ: الرُّجوعُ قَهْقَرى.

﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ﴾ الضَّميرُ للبيتِ، وشُهرَةُ استكبارِهِم وافتخارِهم بأنَّهُم قُوَّامُه أغنَتْ عَن سبقِ ذكرِه، أو لـ﴿ءَايَٰتِي﴾ فإنَّها بمعنى: كتابي، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ لأنَّه بمَعنى: مُكذِّبينَ، أو لأنَّ استكبارَهُم على المسلمينَ حدثَ بسببِ استِماعِه، أو بقولِه: ﴿سَٰمِرًا﴾؛ أي: يسمُرونَ بذكرِ القُرآنِ والطَّعنِ فيه، وهو في الأصلِ مَصدرٌ جارٍ[٤] على لفظِ الفاعلِ كالعافِيَةِ.

وقُرِئَ: (سُمَّرًا)[٥] جمعُ سامرٍ.

﴿تَهْجُرُونَ﴾ من الهَجْرِ بالفتحِ: إمَّا بمعنى القَطيعَةِ، أو الهذيانِ، أي: تعرضونَ

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٣٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٠٢).

(٣) في (خ): «أو العمل».

(٤) في (ت): «جاء».

(٥) نسبت لابن مسعود وابن عباس وعكرمة وابن محيصن وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠)، و«المحتسب» (٢/ ٩٦).

عَن القُرآنِ، أو تهذونَ في شَأنِه، أو: الهُجْرِ بالضمِّ: الفُحْشُ، ويؤيِّدُ الثَّاني قراءةُ نافعٍ: ﴿تُهْجِرُون﴾[1] مِن أَهْجَر.

وقُرِئَ: (تُهَجِّرُون)[2] على المبالغةِ.

(٦٨ ـ ٧٠) ـ ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾.

﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾؛ أي: القرآنَ ليعلَمُوا أنَّه الحَقُّ مِن رَبِّهم بإعجازِ لَفظِه ووُضوحِ مَدلولِه ﴿أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ مِن الرَّسولِ والكِتابِ، أو مِن الأمنِ مِن عَذابِ الله، فلَمْ يَخافُوا كما خافَ آباؤُهُم الأقدمونَ ـ كإسماعيلَ وأعقابِه ـ فآمَنُوا به وبكُتبِهِ ورُسلِهِ وأطاعوه.

﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ﴾ بالأمانةِ والصِّدقِ وحسنِ الخلقِ وكمالِ العِلْمِ مع عدمِ التَّعلُّمِ إلى غيرِ ذلك مما هو صِفَةُ الأَنبياءِ ﴿فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ دَعواه لأَحدِ هذه الوُجوهِ؛ إذ لا وجهَ لهُ غيرُها، فإنَّ إنكارَ الشَّيءِ قطعًا أو ظنًّا إنَّما يَتَّجِهُ إذا ظهرَ امتِناعُهُ بحسبِ النَّوعِ أو الشَّخصِ، أو بُحِثَ عمَّا يَدُلُّ عليه أقصَى ما يمكنُ فلَمْ يوجَد.

﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ فلا يُبالونَ بقولِه، وكانوا يعلمونَ بأنَّه أرجَحُهُم عقلاً وأثقبهم نظرًا.

﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ لأنَّه يُخالِفُ شَهواتِهِم وأهواءَهُم فلذلك

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٥٩).

(٢) نسبت لابن مسعود وابن عباس وعكرمة وزيد بن علي وأبي نهيك وابن محيصن وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠)، وجاءت في «المحتسب» (٢/ ٩٦): (يُهَجِّرون) بالياء.

أنكَرُوهُ، وإنَّما قيَّدَ الحُكمَ بالأكثرِ لأنَّه كانَ مِنهُم مَن تركَ الإيمانَ استنكافًا مِن توبيخِ قَومِه، أو لقِلَّةِ فِطنَتِه وعَدمِ فكرَتِه، لا كراهةً للحَقِّ(١).

قوله: «وإنَّما قَيَّدَ الحُكمَ بالأكثرِ لأنَّه كانَ مِنْهُم مِن تركَ الإيمانَ استنكافًا مِن توبيخِ قَومِهِ أو لقِلَّةِ فِطنَتِه وعدمِ فِكرَتِه لا لِكراهَةِ الحَقِّ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: أحسَنُ مِن هذا أن يعودَ ضَميرُ ﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ على الجنسِ بجُملَتِه، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ويحتملُ أن يرادَ بالأكثرِ الكلُّ كما حُمِلَ القَليلُ على النَّفيِ(٢).

قال الطِّيبِيُّ: وهذا أقربُ والأَوَّلُ مَردودٌ لِمَا يلزَمُ مِنه الاختلافُ في الضَّمائرِ، وأيضًا الأُسلوبُ الذي ذهبَ إليهِ تَذييلٌ، فلا بُدَّ مِن إقامَةِ الظَّاهرِ فيه مَوضِعَ المُضمَرِ وهو أَنْ يرادَ بالأَكثَرِ الكُلُّ(٣).

(٧١) ـ ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾.

﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ﴾ بأَنْ كانَ في الواقعِ آلهةٌ شَتَّى ﴿لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ كما سبقَ تقريرُهُ في قولِه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢١].

وقيل: لو اتَّبَعَ الحقُّ أهواءَهُم وانقلبَ باطِلًا لذهبَ ما قامَ به العالمُ فلا يبقى.

أو: لو اتَّبعَ الحقُّ الذي جاءَ به مُحمَّدٌ أهواءَهُم وانقلبَ شِركًا لجاءَ اللهُ بالقيامَةِ وأهلكَ العالَمَ مِن فَرْطِ غَضبِه.

---

(١) في (ت) و(ض): «لا لكراهة الحق».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٩٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٠٧) وعنه نقل المصنف ما سبق.

أو: لو اتَّبعَ اللهُ أهواءَهُم بأَنْ أنزلَ ما يشتهونه مِن الشِّركِ والمعاصي لخرجَ عَن الأُلوهيَّةِ ولم يقدر أن يمسِكَ السَّماواتِ والأرضِ، وهو على أصلِ المُعتزِلَةِ.

﴿أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ﴾: بالكتابِ الذي هو ذِكْرُهُم؛ أي: وَعظُهُم أو صِيتُهم[1].

أو: الذِّكرِ الذي تَمنَّوْهُ بقَوْلِهم: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

وقُرِئَ: (بذِكراهُم)[2].

﴿فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾[3] لا يلتفتونَ إليه.

(٧٢ ـ ٧٤) ـ ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٧٢﴾ وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾.

﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ﴾ قيل: إنَّه قَسِيمُ قولِه: ﴿أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨].

﴿خَرْجًا﴾: أجرًا على أداءِ الرِّسالَةِ ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾: رزقُه في الدُّنيا، أو ثوابُهُ في العُقْبَى ﴿خَيْرٌ﴾ لسَعتِهِ ودَوامِهِ، ففيهِ مَندوحَةٌ لك عَن عَطائِهِم.

والخَرْجُ بإزاءِ الدَّخْلِ، يقالُ لكلِّ ما تُخرِجُه إلى غيرِكَ، والخراجُ غالبٌ في الضَّريبَةِ على الأرضِ، ففيه إشعارٌ بالكَثرةِ واللُّزومِ فيكونُ أبلغَ، ولذلكَ عبَّرَ به عَن عطاءِ اللهِ إيَّاه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿خَرْجًا فخَرْجُ﴾، وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿خَرَاجًا فخَرَاجُ﴾[4] للمزاوجَةِ.

---

(١) في (أ): «أو وصيتهم». قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٤١): والصيت هو الذكر الجميل والفخر، وفي نسخة: «ووصيتهم» والأُولى أَولى وأصح.

(٢) نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠)، و«البحر» (١٥/ ٤٧٢).

(٣) في (خ): «فهم عن ذكر ربهم معرضون».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٤٦).

﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ تقريرٌ لخيريَّةِ خراجِه.

﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تشهدُ العقولُ السَّليمةُ على استقامتِه، لا عِوَجَ فيه يوجبُ اتهامَهم له.

واعلَمْ أنَّه سبحانه ألزمهم الحجَّةَ وأزاحَ العلَّةَ في هذه الآياتِ بأنْ حصَرَ أقسامَ ما يؤدِّي إلى الإنكار والاتِّهام وبيَّنَ انتفاءها، ما عدا كراهةَ الحقِّ وقلَّةَ الفِطْنة.

﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ﴾: عَن الصِّراطِ السَّوِيِّ ﴿لَنَاكِبُونَ﴾: لَعادِلونَ عنه، فإنَّ خوفَ الآخرةِ أقوى البَواعثِ على طلبِ الحقِّ وسُلوكِ طريقِه.

(٧٥) ـ ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾ يعني: القحطَ ﴿لَلَجُّوا﴾: لثبَتُوا، واللَّجاجُ: التَّمادِي في الشَّيءِ[١] ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ﴾: إفراطِهم في الكُفرِ والاستكبارِ عن الحقِّ وعَداوةِ الرَّسولِ والمؤمنينَ ﴿يَعْمَهُونَ﴾ عَن الهُدَى.

رُوِيَ أنَّهم قُحِطُوا حتَّى أكَلُوا العِلْهِزَ، فجاءَ أبو سفيانَ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقال: أَنْشُدُكَ اللهَ والرَّحِمَ، ألستَ تزعُمُ أنَّكَ بُعِثْتَ رحمَةً للعالمينَ؟ قتلْتَ الآباءَ بالسَّيفِ والأبناءَ بالجُوعِ، فنزَلَتْ[٢].

قوله: «رُوِيَ أنَّهم قَحطُوا حتى أكَلُوا العِلْهِزَ...» الحديث.

---

(١) في (ض): «في الغي».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٩٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه عنه بنحوه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٦٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٢٩)، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩).

أخرجَه النَّسائِيُّ والبَيْهَقِيُّ في «الدلائل» مِن حَديثِ ابنِ عَبَّاسٍ[١].

قال في «النهاية»: العِلْهِزُ شَيْءٌ يَتَّخِذُونَه في المَجاعةِ: يَخلِطونَ الدَّمَ بأَوبارِ الإبلِ ثمَّ يَشوُونَه بالنَّارِ ويَأكُلونَه، وقيل: هو شَيءٌ يَنبُتُ ببلادِ بني سُلَيمٍ له أَصلٌ كأَصلِ البرديِّ[٢].

(٧٦ ـ ٧٧) ـ ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ﴾ يعني: القتلَ يومَ بَدرٍ ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ بَلْ أَقامُوا على عُتُوِّهِم واستِكبارِهِم.

واستكانَ: استَفْعَلَ مِن الكَونِ؛ لأنَّ المفتقِرَ انتقَلَ مِن كَونٍ إلى كَوْنٍ، أو افتَعَلَ مِن السُّكونِ أُشبِعَتْ فَتحَتُه، وليسَ مِن عادَتِهِم التَّضرُّعُ، وهو استشهادٌ على ما قبلَهُ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ يعني: الجوعَ فإنَّه أَشدُّ مِن الأسرِ والقَتلِ ﴿إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾: مُتحَيِّرُونَ آيِسُونَ مِن كُلِّ خَيرٍ، حتَّى جاءكَ أَعْتاهُم يَستَعْطِفُك.

قوله: «واستكانَ: استَفْعَلَ مِن الكَوْنِ».

قال في «الانتصاف»: هذا أحسَنُ مِن القَوْلِ الثَّاني، وهو أن (افتعل) مِن السُّكونِ وأُشْبِعَت فتحَتُهُ فتولَّدَت الألِفُ مِن إشباعِها.

قال العَلَمُ العِراقِيُّ: فإنَّه غيرُ فَصيحٍ وهو مِن ضَرورَةِ الشِّعرِ.

ثم قال في «الانتصاف»: وكانَ جَدِّي أبو العبَّاسِ بنُ فارسٍ دخلَ بغدادَ في

---

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٨٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٢٨).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير مادة: (علهز) (٣/ ٢٩٣).

زمنِ النَّاصرِ فجُمِعَ العلماءُ لِمُناظرَتِه فجَرَى الكلامُ في هذا فقال: هو مُشتَقٌّ مِن قولِ العَرَبِ: كنتُ لكَ إذا خضَعتُ، وهي لُغَةُ هُذيلٍ، وذكرَها أَبُو عُبيدٍ في «الغريبين»[1] وهيَ أَحسَنُ مَحامِلِ الآيةِ[2].

(٧٨ ـ ٨٠) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ لتحسُّوا بها ما نصبَ مِن الآياتِ ﴿وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ لتتفكَّرُوا فيها وتَستدلُّوا بها[3]، إلى غيرِ ذلك مِن المَنافعِ الدِّينيَّةِ والدُّنيَوِيَّةِ.

﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾: تَشكُرونَها شُكرًا قَليلًا؛ لأنَّ العُمدَةَ في شُكرِهَا استِعْمَالُها فيما خُلِقَت لأجلِه، والإذعانُ لِمَانحِها مِن غَيرِ إشراكٍ، و﴿ما﴾ صِلَةٌ للتَّأكيدِ.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: خلقَكُم وبثَّكُم فيها بالتَّناسُلِ ﴿وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾: تُجمَعُونَ يومَ القِيامَةِ بعدَ تَفرُّقِكُم.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخْتِلَٰفُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾: ومُختَصٌّ به تَعاقُبُهما لا يقدرُ عليه غيرُه، فيكونُ رَدًّا لِنسبَتِه إلى الشَّمسِ حقيقةً، أو: ولأمرِه وقضائِهِ تَعاقُبُهُما، أو انتقاصُ أحدِهما وازديادُ الآخرِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ بالنَّظرِ والتَّأمُّلِ أنَّ الكُلَّ مِنَّا، وأنَّ قُدرَتَنا تعمُّ المُمكِنَاتِ كلَّها،

(١) انظر: «الغريبين» لأبي عبيد الهروي (٣/ ٩١١).

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، ولكن لم يبين علم الدين العراقي في «الإنصاف» كلامه كما هي العادة في بقية كتابه بـ «قلت».

(٣) في (ت): «ليُتفكر فيها ويُستدل بها»، وفي (ض): «لتتفكر فيها وتستدل بها».

وأنَّ البعثَ مِن جُملَتِها. وقُرِئَ بالياءِ[1] على أنَّ الخِطابَ السَّابقَ لتَغليبِ المُؤمِنينَ.

(٨١ ـ ٨٣) ـ ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ۝٨١ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٨٢ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَـٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

﴿ بَلْ قَالُوا۟ ﴾؛ أي: كُفَّارُ مَكَّةَ ﴿مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾: آباؤهُم ومَن دانَ بدِينِهِم.

﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ استبعادًا، ولم يتأمَّلُوا أنَّهم كانوا قبلَ ذلكَ أيضًا ترابًا فخُلِقُوا.

﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَـٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: إلا أكاذيبُهُم التي كَتَبُوها، جمعُ أُسطورَةٍ لأنَّه يُستعمَلُ فيما يُتلهَّى به كالأعاجيبِ والأَضاحيكِ.

وقيل: جمع أَسْطَارٍ جمعُ سَطْرٍ.

قوله: «وقيل: جمعُ أَسْطَارٍ جمعُ سَطْرٍ»، كسَبَبٍ وأَسْبَابٍ.

(٨٤ ـ ٨٥) ـ ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾.

﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾: إنْ كُنْتُم مِن أَهلِ العلمِ، أو مِن العالِمينَ بذلك، فيكونُ استهانَةً بهم وتقريرًا لفَرْطِ جَهالَتِهِم حتى جَهِلُوا مثلَ هذا الجليِّ الواضحِ، وإلزامًا بما لا يُمكِنُ لِمَن له مُسْكَةٌ مِن العلمِ إنكارُه، ولذلك أخبرَ عَن جوابِهِم قبلَ أنْ يُجيبُوا فقال:

﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ لأنَّ العقلَ الصَّريحَ قَد اضطرَّهُم بأدنى نظرٍ إلى الإقرارِ بأنَّه خالِقُها.

---

(١) رواية غير المشهورة عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨).

﴿قُلْ﴾؛ أي: بعدَما قالوه: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فتعلَمُوا أنَّ مَن فطرَ الأرضَ ومَن فيها ابتداءً قَدَرَ على إيجادِها ثانيًا، فإنَّ بدءَ الخلقِ ليسَ أهوَنَ مِن إعادَتِه.

وقُرِئَ: (تتذكرون) على الأصلِ[1].

(٨٦ ـ ٨٩) ـ ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٨٧) قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾.

﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فإنَّها أعظَمُ مِن ذلك ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ قرأَ أبو عمرٍو ويَعقوبُ بغيرِ لامٍ فيه وفيما بعدَهُ[2] على ما يقتضيهِ لَفظُ السُّؤالِ.

﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ عقابَهُ فلا تُشرِكُوا به بعضَ مَخلوقَاتِه ولا تُنكِرُوا قُدرَتَهُ على بعضِ مَقدورَاتِه.

﴿قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: مُلكُه غايةُ ما يُمكِنُ، وقيل: خَزائِنُه ﴿وَهُوَ يُجِيرُ﴾: يغيثُ مَن يَشاءُ ويَحرُسُه ﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾: ولا يُغاثُ أَحَدٌ ولا يُمنَعُ منه، وتَعدِيَتُه بـ(على) لتَضمينِ مَعنى النُّصرَةِ ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾: فمِنْ أينَ تُخْدَعونَ فتُصرفونَ عَنِ الرُّشدِ مع ظُهورِ الأمرِ وتَظاهُرِ الأَدلَّةِ؟

---

(١) لم أجدها، وقرأ حفص وحمزة والكسائي: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، والباقون: ﴿تَذَّكَّرون﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٠)، و«النشر» (٢/ ٣٢٩).

(٩٠ ـ ٩٢) ـ ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٩٠﴾ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ﴾ مِن التَّوحيدِ والوَعدِ بالنُّشورِ ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ حيثُ أنكَرُوا ذلك.

﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ لتقدُّسِه عَن مُماثلَةِ أَحدٍ ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ يُساهِمُه في الأُلوهيَّةِ.

﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ جوابُ محاجَّتِهم وجزاءُ شرطٍ حُذِفَ لدلالةِ ما قبلَه عليه؛ أي: لو كانَ معَهُ آلهةٌ كما تقولونَ لَذهَبَ كلُّ واحدٍ مِنْهُم بما خلقَهُ واستبَدَّ بِهِ وامتازَ ملكُهُ عَن ملكِ الآخرينَ، ولظهرَ[1] بينَهُم التَّحازبُ[2] والتَّغالُبُ كما هو حالُ مُلوكِ الدُّنْيا، فلَمْ يَكُن بيدِهِ وحدَهُ مَلَكوتُ كلِّ شَيءٍ، واللازمُ باطِلٌ بالإجماعِ والاستقراءِ، وقيامِ البُرهانِ على استنادِ جميعِ المُمكِنَاتِ إلى واجبٍ واحدٍ[3].

﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ مِن الوَلدِ والشَّريكِ؛ لِمَا سبَقَ مِن الدَّليلِ على فَسادِه.

﴿عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ، وقد جرَّهُ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ

---

(١) في (ت) و(ض): «ووقع».

(٢) في (ض): «التحارب».

(٣) في (أ): «إلى واجب الوجود».

وأبو عمرٍو ويعقوبُ وحَفصٌ على الصِّفَةِ[1]، وهو دليلٌ آخرُ على نفيِ الشَّريكِ بناءً على تَوافُقِهِم في أنَّه المُتفرِّدُ بذلك، ولهذا رتَّبَ عليه: ﴿فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بالفاءِ.

(٩٣ ـ ٩٥) ـ ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٤﴾ وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَٰدِرُونَ﴾.

﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي﴾ إنْ كانَ لا بُدَّ مِن أنْ تُرِيَني؛ لأنَّ (ما) والنُّونَ للتَّأكيدِ، ﴿مَا يُوعَدُونَ﴾ مِن العَذابِ في الدُّنيا والآخرةِ.

﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: قرينًا لَهُم في العَذابِ، وهو: إمَّا لهَضمِ النَّفسِ، أو لأنَّ شؤمَ الظَّلَمَةِ قد يَحيقُ بمَنْ وراءَهُم كقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

عن الحَسَنِ: إنَّه تعالى أخبرَ نَبيَّهُ أنَّ له في أُمَّتِه نقمَةً ولم يُطلِعْه على وقتِها، فأمرَهُ بهذا الدُّعاءِ[2].

وتَكريرُ النِّداءِ وتَصديرُ كُلِّ واحدٍ مِن الشَّرط والجزاءِ بِهِ فَضْلُ تَضرُّعٍ وجُؤارٍ[3].

﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَٰدِرُونَ﴾ لكنَّا نُؤَخِّرُه عِلمًا بأَنَّ بَعضَهُم أو بعضَ أَعْقابِهِم يؤمنونَ، أو لأنَّا لا نُعَذِّبُهم وأنتَ فيهم، ولعلَّه رَدٌّ لإنكارِهِم الموعودَ واستِعجالِهِم له استهزاءً به.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٠)، و«النشر» (٢/ ٣٢٩).

(٢) ذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢/ ٣٥٩)، وتاج القراء الكرماني في «غرائب التفسير» (٢/ ٧٨٢)، والزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٦٥٣).

(٣) قوله: «وتكرير النداء...» لعل في العبارة نقصاً، ففي «الكشاف» (٥/ ٦٤٥): (وقولهُ: ﴿رَبِّ﴾ مَرَّتَيْن قَبْلَ الشرط وقَبْلَ الجزاء حَثٌّ على فَضلِ تَضرُّعٍ وجُؤارٍ). فسقط عند المصنف ذكر الحث، ولم أجد من نبه عليه من أصحاب الحواشي.

وقيل: قد أراهُ، وهو قتلُ بدر، أو فتحُ مَكَّةَ.

(٩٦ ـ ٩٨) ـ ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾.

﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ﴾ وهو الصَّفحُ عنها والإحسانُ في مُقابلَتِها، لكنْ بحيثُ لم يؤدِّ إلى وهنٍ في الدِّينِ.

وقيل: هي كَلِمةُ التَّوحيدِ، والسَّيِّئةُ: الشِّركُ.

وقيل: هو الأمرُ بالمعروفِ، والسَّيِّئةُ المُنكَرُ.

وهو أبلَغُ مِن: ادفَعْ بالحُسنة[1] السَّيِّئةَ؛ لِمَا فيه مِن التَّنصيصِ على التَّفضيلِ.

﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾: بما يَصِفونكَ به، أو بوَصْفِهِم إيَّاكَ على خلافِ حالِكَ، وأقدَرُ على جَزائِهم فكِلْ إلينا أَمْرَهُم.

﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾: وَساوِسِهم، وأَصلُ الهمزِ: النَّخسُ، ومنهُ: مِهْمَازُ الرَّائضِ، شبَّه حثَّهُم النَّاسَ على المعاصي بهَمْزِ الرَّاضَةِ الدَّوابَّ على المشيِ، والجمعُ للمرَّاتِ، أو لتنوُّعِ الوَساوِسِ، أو لتَعدُّدِ المُضافِ إليه.

﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ فيَحومُوا حَوْلِي في شَيءٍ مِن الأَحوالِ، وتَخصيصُ حالِ الصَّلاةِ وقراءةِ القرآنِ وحُلولِ الأَجَلِ لأنَّها أَحْرَى الأحوالِ بأَنْ يُخافَ عليه.

قوله: «وهو أَبلَغُ مِن: ادفَعْ بالحَسَنةِ السَّيِّئَةَ؛ لِمَا فيه مِن التَّنصيصِ على التَّفضيلِ».

قال في «الانتصاف»: هذا يَقتَضي مُفاضَلَةً بينَ الحَسَنةِ والسَّيِّئةِ، ولا مُشاركَةَ بينَهُما فكيفَ يقَعُ تَفاضُلٌ إلَّا أنْ يُرادَ المُفاضَلَةُ بينَ الحَسَناتِ؛ فإنَّها قد تُدفَعُ بصَفحٍ

---

(١) في (أ) و(ت) و(خ): «بالحسنى».

وإغضاءٍ وقد تُدفَعُ بإحسانٍ وقد تبلغُ في الإحسانِ غايةَ الاستطاعةِ، وهذه أنواعٌ كلُّها دَفْعٌ وبعضُها أَحسَنُ، فأُمِرْنَا بالأخذِ بالأحسنِ منها في دَفعِ السَّيِّئةِ، فتَجرِي المفاضلَةُ على حَقيقَتِها(١).

قال الطِّيبِيُّ: لم يُرِد المُصنِّفُ إلا هذا(٢).

قوله: «مِهْمَازُ الرَّائضِ».

قال الجَوهرِيُّ: هو حَدِيدَةٌ تَكونُ في مُؤخَّرِ الخُفِّ(٣).

(٩٩ ـ ١٠٠) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿يَصِفُونَ﴾، وما بينَهُما اعتراضٌ لتَأكيدِ الإغضاءِ بالاستعاذةِ باللهِ مِن الشَّيطانِ أن يزلَّهُ عَن الحلمِ ويُغرِيَه على الانتقامِ، أو بقولِه: ﴿إنَّهم لَكَٰذِبُونَ﴾.

﴿قَالَ﴾ تَحسُّرًا على ما فرَّطَ فيه مِن الإيمانِ والطَّاعةِ لَمَّا اطَّلعَ على الأمرِ: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾: رُدُّوني إلى الدُّنيَا، والواوُ لتَعظيمِ المُخاطَبِ، وقيل: لتكريرِ قولِه: (ارجعنِي) كمَا قيل في: قِفَا وأَطرِقَا.

﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ في الإيمانِ الذي تَركْتُه؛ أي: لعلِّي آتي الإيمانَ وأعمَلُ فيه، وقيل: في المالِ أو في الدُّنْيَا. وعنه عليه السَّلامُ: «إذا عايَنَ المُؤمِنُ

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٣/ ٢٠١)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (٢/ ١٠٦) بلفظه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٢٤).

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (همز).

المَلائكَـةَ قالـوا: أَنُرْجِعـكَ إلى الدُّنيا؟ فيقول: إلـى دارِ الهمومِ والأَحـزان؟ بل قدومًا إلـى اللهِ تعالى، وأمَّا الكافِـرُ فيقول: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾».

﴿كَلَّآۚ﴾ ردعٌ عَن طلبِ الرَّجعَةِ واستبعادٌ لها.

﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ يعني: قـولَه: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ إلى آخرِه، والكَلِمَةُ: الطَّائفَةُ مِن الكلامِ المُنتظِمِ بعضُها مَع بعضٍ.

﴿هُوَ قَآئِلُهَا﴾ لا محالةَ لتَسلُّطِ الحسرةِ عليه.

﴿وَمِن وَرَآئِهِم﴾: أمامَهُم، والضَّميرُ للجَماعةِ ﴿بَرۡزَخٌ﴾: حائلٌ بينَهُم وبينَ الرَّجعَةِ ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾: يومِ القِيامَةِ، وهو إقناطٌ كُلِّيٌّ عَن الرُّجوعِ إلى الدُّنيا لِمَا عُلِمَ أنَّه لا رجعةَ يومَ البَعثِ إلى الدُّنيا، وإنَّما الرُّجوعُ فيه[1] إلى حياةٍ تكونُ في الآخرةِ.

قوله: «إذا عاينَ المُؤمِنُ المَلائِكَةَ قالوا: نُرْجِعُكَ إلى الدُّنيَا...» الحديث.

أخرجَه ابنُ جَريرٍ مِن حَديثِ ابنِ جُرَيجٍ مُرسلًا[2].

(١٠١ ـ ١٠٣) ـ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ١٠١ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٢ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾.

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ لِقيامِ السَّاعةِ، والقِراءةُ بفتحِ الواوِ، وبه وبكسرِ الصَّادِ[3]، تؤيِّد أنَّ الصُّوَرَ أيضًا جمعُ الصُّورَةِ.

---

(١) «فيه»: ليس في (خ).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ١٠٧) من رواية ابن جريج عن النبي ﷺ، وهو معضل، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٥٥٤) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً من غير سند.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٠) الأولى عن ابن عياض والحسن، والثانية عن أبي رزين.

﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ تنفعُهُم؛ لِزَوالِ التَّعاطُفِ والتَّراحُمِ مِن فرطِ الحيرَةِ واستيلاءِ الدَّهشَةِ بحيثُ يَفِرُّ المَرءُ مِن أَخيهِ وأُمِّه وأَبيهِ وصاحِبَتِه وبنيه، أو: يَفتَخِرُونَ بها.

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ كما يفعلونَ اليومَ ﴿وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾: ولا يَسأَلُ بَعضُهُم بَعضًا لاشتغالِهِ بنَفسِهِ.

وهو لا يُناقِضُ قولَه: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧] لأَنَّه عندَ النَّفخَةِ، وذلك بعدَ المُحاسبَةِ أو دخولِ أهلِ الجنَّةِ الجنَّةَ والنَّارِ النَّارَ.

﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾: موزوناتُ عَقائدِهِ وأَعمالِه؛ أي: ومَن كانَتْ لَهُ عَقائِدُ وأَعمالٌ صالحةٌ يكونُ لها وزنٌ عندَ اللهِ وقَدْرٌ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالنَّجاةِ والدَّرجاتِ.

﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾: ومَن لَمْ يَكُن له ما يكونُ له وزنٌ ـ وهُم الكُفَّارُ لقولِه: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] ـ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: غبنوها حيثُ ضَيَّعُوا زمانَ استِكْمَالِها وأبطَلُوا استعدادَها لنيلِ كَمالِها.

﴿فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ بَدَلٌ مِن الصِّلَةِ، أو خبرٌ ثانٍ لـ(أولئك).

قوله: «موزوناتِ عَقائِدِه وأَعمالِه».

قال الطِّيبِيُّ: هذا أَحَدُ وَجهَيْنِ:

ما ذكَرَهُ في الأعرافِ عندَ قولِه: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾.

والوجهُ الآخرُ: المَوازينُ: ما يُوزَنُ بِهِ حسناتِهم، وهذا هو الحَقُّ الذي لا محيدَ لأهلِ الحَقِّ عنه[1].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٠/ ٦٢٩).

قوله: «﴿فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ **بدلٌ مِن الصِّلَةِ**».

قال أبو حيَّان: هذا بَدلٌ غَريبٌ، وحَقيقَتُه أن يكونَ البَدلُ الفعلَ الذي يتعلَّقُ به ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ أي: استقرُّوا في جهنَّمَ، وكأنَّه مِن بَدلِ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، وهما لِمُسَمًّى واحدٍ عَلى سَبيلِ المَجازِ لأنَّ مَن خَسِرَ نفسَهُ استقرَّ في جَهنَّمَ[1].

قال الحَلَبِيُّ: فجعلَ الجارَّ والمَجرورَ البَدلَ دونَ ﴿خَٰلِدُونَ﴾، والزَّمخشرِيُّ جعلَ جميعَ ذلك بدلًا بدليلِ قولِه: أو خبرٌ بعدَ خبرٍ لـ﴿أولئك﴾ أو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ[2]، وهذانِ إنَّما يَلتقيانِ بـ﴿خَٰلِدُونَ﴾، وأمَّا ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ فمُتعلِّقٌ به، فيحتاجُ كَلامُ الزَّمخشَرِيِّ إلى جَوابٍ، وأيضًا فيصيرُ ﴿خَٰلِدُونَ﴾ مُفْلَتًا[3].

(١٠٤ ـ ١٠٦) ـ ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾ قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾.

﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾: تحرقُها، واللَّفحُ كالنَّفحِ إلَّا أنَّه أشَدُّ تأثيرًا ﴿وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ﴾ مِن شِدَّةِ الاحتراقِ. والكُلوحُ: تَقلُّصُ الشَّفتينِ عَن الأسنانِ.

وقُرِئَ: (كَلِحُون)[4].

﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ على إِضمارِ القَولِ؛ أي: يقالُ لَهُم: ألم تكن ﴿فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ تأنيبٌ وتَذكيرٌ لهم بما استَحقُّوا هذا العذابَ لأَجْلِه.

﴿قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾: مَلَكَتْنا بحيثُ صَارَتْ أحوالُنا مُؤدِّيَةً إلى سوءِ العاقِبَةِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٨٨).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٦٦٠).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٣٦٩).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١) عن أبي حيوة.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿شَقاوَتُنا﴾ بالفتح كالسَّعادَةِ[1]، وقُرِئَ بالكسرِ كالكِتابَةِ[2].

﴿وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ عن الحقِّ.

(١٠٧ ـ ١٠٨) ـ ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾.

﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾: مِن النَّارِ ﴿فَإِنْ عُدْنَا﴾ إلى التَّكذيبِ ﴿فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ﴾ لأنفُسِنا.

﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا﴾: اسكُتوا سُكوتَ هَوانٍ، فإنَّها ليسَتْ مقامَ سُؤالٍ، مِن خَسَأْتُ الكلبَ: إذا زَجَرْتُه فخَسَأَ ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ في رفعِ العَذابِ، أو: لا تكلمونِ رأسًا.

قيل: إنَّ أَهلَ النَّارِ يقولونَ ألفَ سنَةٍ: ﴿رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾ [السجدة: ١٢]، فيُجابونَ: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣]، فيقولونَ ألفًا: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، فيُجابونَ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ...﴾ [غافر: ١٢]، فيقولونَ ألفًا: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيجابونَ: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيقولونَ ألفًا: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ﴾ [إبراهيم: ٤٤] فيُجابونَ: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، فيقولونَ ألفًا: ﴿أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [فاطر: ٣٧]، فيُجابونَ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧]، فيقولونَ ألفًا: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾، فيُجابونَ: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا﴾، ثمَّ لا يكونُ لهم فيها إلا زَفيرٌ وشَهيقٌ وعواءٌ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

(٢) نسبت لقتادة ورواية عن الحسن. انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٧)، و«البحر» (١٥/ ٤٨٩).

(٣) رواه بنحوه سعيد بن منصور كما في «الدر المنثور» (٦/ ١١٩)، ومن طريقه البيهقي في «البعث» (٦٠١)، عن محمد بن كعب القرظي.

ورواه عنه أيضاً ابن المبارك في الزهد (٣١٩ ـ زوائد نعيم)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (٢٥١)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ١١٩)، وقد سقط من مطبوع «الزهد» بعضه لسقط في =

(١٠٩ ـ ١١١) ـ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا
وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّى
جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

﴿إِنَّهُۥ﴾: إنَّ الشَّأنَ، وقُـرِئَ بالفَتحِ[١]؛ أي: لأنَّـه ﴿كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى﴾ يعني: المؤمنينَ، وقيل: الصَّحابة، وقيل: أهل الصُّفَّةِ.

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ هزؤاً، وقرأ نافِعٌ وحمزَةُ والكِسائيُّ هاهنا وفي (ص) بالضمِّ[٢]، وهما مَصدرَا: سَخِرَ، زِيدَت فيهِمَا ياءُ النَّسَبِ للمُبالغَةِ، وعندَ الكوفيِّينَ المَكسورُ بمعنى الهُزْءِ، والمضمومُ مِن السُّخرَةِ بمعنى الانقيادِ والعُبودِيَّةِ.

﴿حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى﴾ من فرطِ تَشاغُلِكُم بالاستهزاءِ به فلَمْ تَخافوني في أَوْلِيائي.

﴿وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ استهزاءً بهم.

﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟﴾ على أذاكُم ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾: فوزَهُم بمَجامِعِ مُراداتِهِم مَخصوصينَ بِهِ، وهو[٣] ثاني مَفعولَيْ ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالكَسرِ استِئنافًا[٤].

= المخطوط نبه إليه المحقق. وجاء في آخره: (فانقطع عند ذلك الدعاء والرجاء منهم. وأقبل بعضهم ينبح في وجه بعض، فأطبقت عليهم).

(١) نسبت لأبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١)، و«المحتسب» (٢/ ٩٨).

(٢) أي: بضم السين، والباقون بكسرها. انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

(٣) في (ض): «وهذا».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٨ ـ ٤٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

قوله: «وهو ثاني مفعولَيْ ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾».

قال أبو حيَّان: الظَّاهِرُ أنَّه تعليلٌ، أي: جزيتهم لأنَّهم[1].

(١١٢ ـ ١١٤) ـ ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿قَٰلَ﴾؛ أي: اللهُ، أو المَلَكُ المأمورُ بسُؤالِهِم.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ على الأمرِ[2] للمَلَكِ أو لبعضِ رُؤساءِ أهلِ النَّارِ.

﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أحياءً، أو أمواتًا في القُبورِ ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ تمييزٌ لـ﴿كَمْ﴾.

﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ استِقصارًا لِمُدة لبثِهم فيها بالنِّسبَةِ إلى خُلودِهِم في النَّارِ، أو لأنَّها كانَتْ أيامَ سُرورِهِم وأيامُ السُّرورِ قِصَارٌ، أو لأنَّها مُنقَضِيَةٌ والمُنقَضِي في حُكمِ المَعدُومِ.

﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾ الذينَ يَتمكَّنُونَ مِن عَدِّ أيَّامِها إن أردتَ تَحقيقَها، فإنَّا لِمَا نحنُ فيه من العَذابِ مَشغولونَ عَن تَذكُّرِها وإحصائِها، أو: الملائكةَ الذين يعدُّونَ أعمارَ النَّاسِ ويحصونَ أعمالَهُم.

وقُرِئَ: (العَادِينَ) بالتَّخفيفِ[3]؛ أي: الظَّلَمَةَ فإنَّهُم يقولونَ ما نقولُ، و: (العَادِيِّينَ)[4]؛ أي: القُدماءَ المُعمَّرينَ فإنَّهُم أيضًا يَستقصِرُونَ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٥/ ٤٩٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

(٣) نسبت للحسن ورواية عن الكسائي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١).

(٤) انظر: «الكشاف» (٥/ ٦٦٦) دون نسبة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١)، عقب القراءة السابقة على أنها لغة فقال: (ولغةٌ أخرى: العاديِّين؛ أي: القدماء).

﴿قَالَ﴾ وفي قراءةِ حمزة والكسائي: ﴿قل﴾[1]: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ تَصديقٌ لهم في مَقالِهم[2].

(١١٥) - ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾.

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ توبيخٌ على تغافُلِهم، و﴿عَبَثًا﴾ حالٌ بمعنى: عابثينَ، أو مَفعولٌ لَهُ؛ أي: لم نَخْلُقكُم تَلَهِّيًا بكم وإنَّما خَلقناكُم لنَتعبَّدَكُم ونُجازِيَكُم على أعمالِكُم، وهو كالدَّليلِ على البَعثِ.

﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ معطوفٌ على ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ أو ﴿عَبَثًا﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ بفَتحِ التَّاءِ وكسرِ الجِيمِ[3].

(١١٦ - ١١٨) - ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ
(١١٦) وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ
(١١٧) وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾.

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ الذي يحقُّ له الملكُ مُطلقًا، فإنَّ مَن عَداهُ مَملوكٌ بالذَّاتِ مالكٌ بالعَرَضِ، مِن وجهٍ دونَ وَجهٍ، وفي حالٍ دونَ حالٍ.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فإنَّ ما عَداهُ عَبيدٌ.

﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ الذي يُحيطُ بالأَجرامِ، وينزلُ منه محكَماتِ الأَقضِيَةِ والأَحكامِ، ولذلك وصفَهُ بالكرمِ، أو لنِسبَتِه إلى أكرَمِ الأكرَمِينَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٠).

(٢) في (ض): «تقالّهم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٠)، و«النشر» (٢/ ٢٠٩).

وقُرِئَ بالرَّفعِ[١] على أنَّه صِفَةُ الرَّبِّ.

﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾: يعبدْهُ إفرادًا أو إشراكًا ﴿لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ صِفَةٌ أُخرَى لـ﴿إِلَٰهًا﴾ لازمةٌ لَهُ؛ فإنَّ الباطِلَ لا بُرهانَ به، جِيءَ بها للتَّأكيدِ وبناءِ الحُكمِ عليه؛ تنبيهًا على أنَّ التَّديُّنَ بما لا دليلَ عليه ممنوعٌ فضلًا عمَّا دلَّ الدَّليلُ على خلافِه، أو اعتراضٌ بينَ الشَّرطِ والجَزاءِ لذلك.

﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ فهو مُجازٍ له مقدارَ ما يَستَحِقُّه.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: إنَّ الشَّأنَ. وقُرِئَ بالفَتحِ[٢] على التَّعليلِ، أو الخبرِ؛ أي: حسابُهُ عدمُ الفلاحِ.

بدأَ السُّورَةَ بتقريرِ فَلاحِ المؤمنينَ وختَمَها بنَفيِ الفَلاحِ عَن الكافِرينَ، ثمَّ أمرَ رَسُولَهُ بأَنْ يَستغفِرَهُ ويَستَرْحِمَه فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورةَ المؤمنينَ بشَّرتْهُ الملائكةُ بالرَّوحِ والرَّيحانِ وما تَقَرُّ به عينُهُ عندَ نُزولِ ملكِ المَوتِ».

وعنه عليه السَّلامُ أنه قال: «لقد أُنزِلَتْ عليَّ عَشرُ آياتٍ مَن أَقامَهُنَّ دخلَ الجنَّةَ»، ثمَّ قرأَ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ حتى ختمَ العشرَ.

ورُوِيَ: أنَّ أوَّلَها وآخرَهَا مِن كُنوزِ الجنَّةِ، مَن عَمِلَ بثلاثِ آياتٍ مِن أوَّلِها واتَّعظَ بأربعٍ مِن آخرِهَا فقدْ نَجا وأَفْلَحَ.

---

(١) نسبت لأبان بن تغلب وابن محيصن وأبي جعفر المدني وإسماعيل عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ١٠١).

(٢) نسبت لقتادة وعيسى والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩٨)، و«المحتسب» (٢/ ٩٨).

قوله: «مَن قَرَأَ سُورَةَ المُؤمنينَ بَشَّرَتْه المَلائِكَةُ..» إلى آخره.

موضوعٌ[١].

قولـه: «لَقَـد أُنزِلَـت عَلَـيَّ عَشـرُ آياتٍ مَـن أَقامَهُـنَّ دَخَـلَ الجنَّةَ» ثمَّ قـرأَ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ حتـى ختَـمَ العَشـرَ».

أخرجَهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ مِن حَديثِ عُمَرَ، وقال النَّسائيُّ: مُنْكَرٌ، وأخرجَهُ الحاكِمُ وصَحَّحَه، وتعقَّبَه الذَّهبيُّ في «مختصر المُستدرك»[٢].

قوله: «رُوِيَ أنَّ أَوَّلَها وآخرَهَا مِن كُنوزِ الجَنَّةِ، مَن عَمِلَ بثَلاثِ آياتٍ مِن أوَّلِها واتَّعظَ بأربَعٍ مِن آخرِهَا فقَدْ نَجا وأَفلَحَ».

قال الشَّيخُ وَلِيُّ الدِّينِ: لَمْ أَقِفْ عليه[٣].

* * *

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٨/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

(٢) رواه الترمذي (٣١٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٤٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٦١) من حديث عمر رضي الله عنه. قال النسائي: هذا حديث منكر، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سُليم، ويونس بن سُليم لا نعرفه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: سئل عبد الرزاق عن شيخه ذا (يعني يونس بن سليم) فقال: أظنه لا شيء.

(٣) وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٠٩): غريب جدًّا. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١١٦): لم أجده.

سُورَةُ النُّورِ

سُورَةُ النُّورِ

مَدنِيَّةٌ، وهي ثنتانِ أو أربعٌ وستُّونَ آيةً[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) ـ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿سُورَةٌ﴾؛ أي: هذه سُورةٌ، أو: فيما أوحينا إليكَ سُورَةٌ ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ صِفتُها، ومَن نصبَها[2] جعلَهُ مُفسِّرًا لناصبِها، فلا يكونُ له مَحلٌّ إلَّا إذا قُدِّرَ: اتلُ، أو دونَك، ونحوُه.

﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾: وفَرَضْنا ما فيها مِن الأحكامِ، وشدَّدَه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو[3] لكَثْرةِ فَرائِضِها أو المفروضِ علَيْهم، أو للمُبالغَةِ في إيجابِها.

﴿وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾: واضحاتِ الدَّلالةِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَّكَّرون﴾ فتتَّقونَ المحارمَ، وقُرِئَ بتَخفيفِ الذَّالِ[4].

---

(١) هي ستون وآيتان في المدنيين والمكي، وأربع في عدد الباقين. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩٣).

(٢) نسبت لأم الدرداء وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني وعمر بن عبد العزيز ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠١)، و«المحتسب» (٢/ ٩٩).

(٣) أي: ﴿فرَّضناها﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٤) هي قراءة حفص وحمزة والكسائي، والباقون بالتشديد. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٨).

قوله: «إلَّا إذا قُدِّرَ: اتلُ، أو دونَك».

قال أبو حيَّان: لا يَصِحُّ جعلُه مَنصوبًا على الإغراءِ؛ لأنَّ حذفَ أداةِ الإغراءِ لا يَجوزُ[1].

(٢) ـ ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾؛ أي: فيما فَرَضْنا أو أَنْزَلْنا حُكْمَهُما وهو الجَلْدُ، ويجوزُ أن يُرفعَا بالابتداءِ، والخبرُ: ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾، والفاءُ لتَضمُّنِهما مَعنى الشَّرطِ؛ إذ اللامُ بمَعنى (الذي).

وقُرِئَا بالنَّصبِ[2] على إضمارِ فعلٍ يُفَسِّرُه الظَّاهِرُ، وهو أحسَنُ مِن نصبِ (سورةً) لأجل الأمرِ.

و: (الزَّانِ) بلا ياءٍ[3].

وإنَّما قدَّمَ الزَّانيةَ لأنَّ الزِّنا في الأغلبِ يكونُ بتعرُّضِها للرَّجلِ وعَرْضِ نَفسِها عليه، ولأنَّ مَفسدَتَه تتحقَّقُ بالإضافةِ إليها.

والجَلْدُ: ضربُ الجِلْدِ، وهو حُكمٌ يُخَصُّ بمَنْ ليسَ بمُحصَنٍ؛ لِمَا دلَّ على أنَّ حدَّ المُحصَنِ هو الرَّجمُ، وزادَ الشَّافِعيُّ عليه تَغريبَ الحُرِّ سنَةً لقولِه عليه السَّلامُ: «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلدُ مئةٍ وتغريبُ عامٍ»، وليس في الآيةِ ما يدفعُه لِينسخَ أحدُهما الآخرَ نسخًا مَقبولًا أو مَردودًا.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٨).

(٢) نسبت لعمرو بن فائد وعيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وجمع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٠٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢) عن ابن مسعود.

وله في العَبدِ ثلاثةُ أقوالٍ[١].

والإحصانُ: بالحُرِّيَّةِ، والبُلوغِ، والعَقلِ، والإصابةِ في نكاحٍ صحيحٍ، واعتبرَت الحَنفيَّةُ الإسلامَ أيضًا، وهو مَردودٌ برَجمِه عليه السَّلامُ يَهوديَّينِ، ولا يُعارِضُه: «مَن أشركَ باللهِ فليسَ بمُحصَنٍ» إذ المرادُ: المُحصَنُ الذي يُقتصُّ له مِن المُسلِمِ.

قوله: «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئةٍ وتَغريبُ عامٍ».

أخرجَه مُسلِمٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ مِن حَديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ[٢].

قوله: «برجمِه عليهِ السَّلامُ يَهوديَّينِ».

أخرجَه الأئمَّةُ السِّتَّةُ من حديثِ ابنِ عُمرَ[٣].

قوله: «مَن أشرَكَ باللهِ فليسَ بمُحصَنٍ».

---

(١) أصحُّها: أنه يُغرَّبُ نصفَ سنةٍ، وثانيها: سنةً، وثالثها: لا يُغرَّبُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨١).

(٢) رواه مسلم (١٦٩٠)، وأبو داود (٤٤١٥)، والترمذي (١٤٣٤).

(٣) رواه البخاري (٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩)، وأبو داود (٤٤٤٦)، والترمذي (١٤٣٦)، وابن ماجه (٢٥٥٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٧٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وأجاب القدوري رحمه الله عن هذا الحديث حيث قال في «التجريد» (١١/ ٥٨٧٩): قلنا: رجمهما قبل كون الإحصان شرط بدلالة أنه ﷺ سئل عن إحصانهما، وبدليل أنه روي عن ابن عمر أنه رجمهما أول ما دخل المدينة، ولأن ابن عمر قال: من أشرك بالله فليس بمحصن، فدل أنه عرف بغير هذا الحكم، وقد ناقش الإمام القدوري رحمه الله هذه المسألة مناقشة مفصلة في كتابه «التجريد» (١١/ ٥٨٧٦) في مسألة: «هل الإسلام شرط في الإحصان» فراجعها.

أخرجَه ابنُ راهَويه في «مسنده» والدَّارقطنيُّ في «سننه» مِـن حَديثِ ابنِ عُمَرَ، وصوَّبَ الدَّارقطنيُّ وقفَه[1].

﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾: رحمةٌ ﴿فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾: في طاعَتِه وإقامةِ حَدِّه فتُعَطِّلوه أو تُسامِحُوا فيه، ولذلك قال عليهِ السَّلامُ: «لو سَرَقَت فاطمَةُ بنتُ مُحمَّدٍ لقَطَعْتُ يَدها».

وقرأ ابنُ كثيرٍ بفَتحِ الهمزةِ[2]، وقُرِئَت بالمَدِّ[3] على فَعالَة.

﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ فإنَّ الإيمانَ يَقتَضِي الجِدَّ في طَاعَةِ اللهِ والاجتهادَ في إقامَةِ أَحكامِه، وهو مِن بابِ التَّهييجِ.

﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ زيادةً في التَّنكيلِ، فإنَّ التَّفضيحَ قد يُنكِّلُ أكثرَ ما يُنكِّلُ التَّعذيبُ.

والطَّائفَةُ: فرقَةٌ يمكنُ أَنْ تكونَ حافَّةً حولَ شَيءٍ مِن الطَّوفِ، وأقلُّها ثلاثةٌ، وقيل: واحدٌ أو اثنانِ، والمرادُ: جمعٌ يحصُلُ بهِ التَّشهيرُ.

قوله: «لو سَرَقَتْ فاطمَةُ...» الحديث.

أخرجَه الأئمَّةُ السِّتَّةُ مِن حَديثِ عائشَةَ[4].

---

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٣٢٩٤) من حديث ابن عمر موقوفاً، ورواه أيضاً (٣٢٩٥) من طريق إسحاق بن راهويه، عن ابن عمر مرفوعاً، ثم قال: ولم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عنه والصواب موقوف.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢) عن ابن جريج.

(٤) رواه البخاري (٦٧٨٨)، ومسلم (١٦٨٩)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والترمذي (١٤٣٠)، والنسائي (٤٨٩٩)، وابن ماجه (٢٥٤٧).

(٣) ـ ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ إذ الغالبُ أنَّ المائلَ إلى الزِّنا لا يرغبُ في نِكاحِ الصَّوالحِ، والمُسافِحَةُ لا يرغبُ فيها الصُّلَحاءُ، فإنَّ المُشاكلةَ عِلَّةُ الأُلفَةِ والتَّضامِّ، والمُخالفَةَ سببٌ للنُّفرةِ والافتراقِ.

وكان حقَّ المقابلةِ أَنْ يقال: (والزَّانِيَةُ لا تُنكَحُ إلا مِن زانٍ أو مُشركٍ)، لكنَّ المرادَ بيانُ أحوالِ الرِّجالِ في الرَّغبَةِ فيهِنَّ، لأنَّ الآيةَ نَزَلَت في ضَعَفَةِ المُهاجِرينَ لَمَّا هَمُّوا أن يَتزوَّجُوا بَغايَا يُكْرِيْنَ أَنفُسَهُنَّ ليُنفِقْنَ عليهم مِن أكسابهنَّ على عادةِ الجاهليَّةِ[1]، ولذلك قدَّمَ الزَّانِي.

﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنَّه تشبُّهٌ بالفُسَّاقِ، وتعرُّضٌ للتُّهمَةِ، وتَسبُّبٌ لسوءِ القالَةِ والطَّعنِ في النَّسبِ، وغير ذلك مِن المَفاسِدِ، ولذلك عبَّرَ عَن التَّنزيهِ بالتَّحريمِ مُبالغَةً.

وقيل: النَّفيُ بمَعنى النَّهيِ، وقد قُرِئَ به[2]، والحُرمَةُ على ظاهِرِها؛ أي: لا تُحمَلُ على التَّنزيه[3]، والحكمُ مَخصوصٌ بالسَّببِ الذي وردَ فيه، أو مَنسوخٌ بقولِه:

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ١٥٠) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، و(١٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٢٢)، عن مجاهد. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٢٣) عن مقاتل بن حيان مطولاً.

(٢) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٧) عن أبي البرهسم. واسمه: عمران بن عثمان الحمصي، كما جاء في «الكامل» (ص: ٢٤٢).

(٣) «أي لا تحمل على التنزيه» من (ت).

﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ﴾ [النور: ٣٢] فإنَّه يَتناوَلُ المُسافِحاتِ، ويؤيِّدُه أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ عَن ذلك فقال: «أوَّلُه سِفاحٌ، وآخِرُهُ نِكاحٌ، والحرامُ لا يُحَرِّمُ الحلالَ».

وقيل: المرادُ بالنِّكاحِ: الوطءُ، فيَؤولُ إلى نهيِ الزَّانِي عن الزِّنا إلَّا بزانِيَةٍ، والزَّانِيَةِ أن يزنيَ بها إلا زانٍ، وهو فاسِدٌ.

قوله: «لأنَّ الآيَةَ نَزَلَت في ضَعَفَةِ المُهاجرينَ لَمَّا هَمُّوا أن يَتزوَّجُوا بَغايَا».

أخرجَه ابنُ أبي شَيبةَ في «المصنف» مِن مُرسَلِ سعيدِ بنِ جُبيرٍ[(١)].

قوله: «ويؤيِّدُه أنَّه عليه السَّلامُ سئلَ عن ذلك فقال: «أوَّلُه سِفَاحٌ، وآخرُه نِكَاحٌ، والحَرامُ لا يُحرِّمُ الحَلالَ».

الطَّبرانيُّ والدارقطنيُّ مِن حديثِ عائشةَ قالت: سُئِلَ رَسولُ اللهِ ﷺ عَن رَجُلٍ زَنى بامرأةٍ وأرادَ أَنْ يَتزوَّجَها فقال: «الحرامُ لا يُحرِّمُ الحلالَ»[(٢)].

وفي «مصنَّفَي عبد الرزاقِ وابن أبي شيبةَ»: سُئِلَ ابنُ عباسٍ عَن الرَّجلِ يُصيبُ من المرأةِ حرامًا ثمَّ يبدو له أَنْ يتزوَّجَ بها قال: أوَّلُه سِفاحٌ، وآخِرُه نِكاحٌ[(٣)].

قوله: «وقيل: المرادُ بالنِّكاحِ الوطء، فيؤولُ إلى نهيِ الزَّاني عَن الزِّنَا إلا بزانِيَةٍ، والزانيةِ أن يَزنيَ بها إلا زانٍ، وهو فاسدٌ».

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٩٣٢).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٢٤)، والدارقطني في «سننه» (٣٦٨٠)، من طريق عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٩): فيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، وهو متروك.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٧٨٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦٧٩٦).

قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ فسادُه لأنَّه بيانٌ للواضحاتِ، بل لأنَّهُ غيرُ مُسلَّمٍ؛ إذ قَد يَزْني الزَّاني بغيرِ زانيةٍ لعلمِ أَحدِهما بالزِّنَا، والآخرُ جاهِلٌ بهِ يظنُّ الحِلَّ[1].

(٤ ـ ٥) ـ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾: يَقذِفونَهُنَّ بالزِّنَا؛ لوَصفِ المَقذوفاتِ بالإحصانِ، وذكرِهنَّ عَقِيبَ الزَّواني، واعتبارِ أربعةِ شُهداءَ بقولِه: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

والقَذفُ بغيرِه مثلَ: يا فاسِق، ويا شارِبَ الخمرِ، يوجِبُ التَّعزيرَ كقَذفِ غيرِ المُحصَنِ.

والإحصانُ هاهنا: بالحريَّةِ والبُلوغِ والعَقلِ والإسلامِ والعِفَّةِ عَن الزِّنَا، ولا فرقَ فيه بينَ الذَّكرِ والأنثى، وتخصيصُ المُحصناتِ لِخُصوصِ الواقعَةِ، أو لأنَّ قذفَ النساءِ أغلَبُ وأشنَعُ.

ولا يُشترَطُ اجتِماعُ الشُّهودِ عندَ الأَداءِ[2]، ولا تُعتبَرُ شَهادَةُ زوجِ المَقذوفَةِ خلافًا لأبي حَنيفَةَ.

ولْيَكُنْ ضَرْبُه أخفَّ مِن ضَربِ الزِّنَا؛ لضعفِ سَبَبِه واحتِمالِه، ولذلك نقصَ عددُه.

﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾ أيَّ شَهادةٍ كانَتْ لأنَّه مُفترٍ، وقيل: شهادَتَهُم في القذفِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٦).

(٢) يعني: عند الشافعية، أما عند الجمهور فيشترط اجتماعهم عند الأداء. انظر: «المبسوط» للسرخسي (٩/ ٩٠)، و«الحاوي الكبير» للماوردي (١٣/ ٢٢٩)، و«المغني» لابن قدامة (٩/ ٦٦).

ولا يتوقَّفُ ذلك على استيفاءِ الجَلدِ[١]، خلافًا لأبي حنيفةَ، فإنَّ الأَمرَ بالجَلدِ والنَّهيَ عَن القَبُولِ سِيَّانِ في وُقوعِهما جوابًا للشَّرطِ، لا ترتيبَ بينَهُمَا، فيترتَّبانِ عليه دُفعةً، كيف وحالُه قبلَ الجلدِ[٢] أسوَأُ ممَّا بعدَه؟

﴿أَبَدًا﴾ ما لَمْ يَتُب، وعندَ أبي حنيفةَ: إلى آخرِ عمرِهِ.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ المحكومُ بفِسْقِهِم ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ عَن القَذفِ ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ أعمالَهُم بالتَّدارُكِ، ومنه الاستسلامُ للحَدِّ، أو الاستحلالُ من المَقذوفِ.

والاستثناءُ راجعٌ إلى أصلِ الحُكمِ، وهو اقتضاءُ الشَّرطِ لهذه الأمورِ[٣]، ولا يلزَمُه سقوطُ الحدِّ به كما قيل؛ لأنَّ مِن تَمامِ التَّوبَةِ الاستسلامُ له أو الاستحلالُ، ومحلُّ المُستثنى النَّصبُ على الاستثناءِ.

وقيل: إلى النَّهيِ، ومحلُّه الجَرُّ على البدلِ مِن (هم) في ﴿لَهُمْ﴾.

وقيل: إلى الأخيرةِ، ومحلُّهُ النَّصبُ لأنَّه عن موجَبٍ.

وقيل: مُنقَطِعٌ مُتَّصِلٌ بما بعدَه[٤].

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ عِلَّةٌ للاستثناءِ.

(٦ ـ ٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

---

(١) في (ض): «الحد».

(٢) في (ض): «الحد».

(٣) في (أ): «لهذا الأمر».

(٤) قوله: «وقيل: منقطع» مقابلٌ للمتصل المتبادرِ من قوله: «والاستثناء راجع...»؛ إذ معناه: (والاستثناءُ متصلٌ راجعٌ...) إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨٤).

﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾ نزلَتْ في هِلالِ بن أُميَّةَ، رأى رَجُلًا على فراشِه[1].

و﴿أَنفُسُهُمۡ﴾ بدلٌ مِن ﴿شُهَدَآءُ﴾ أو صفةٌ لهم على أنَّ ﴿إِلَّآ﴾ بمَعنى غير.

﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أربعَ شَهَٰدَٰتِۭ﴾: فالواجبُ شهادةُ أَحدِهِم، أو: فعَلَيْهِم شَهادَةُ أحدِهِم، و﴿أَرۡبَعَ﴾[2] نصبٌ على المصدرِ[3]، وقد رفعَهُ حمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ[4] على أنَّه خبرُ ﴿شهادةُ﴾.

﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿شَهَٰدَٰتِۭ﴾ لأنَّها أقربُ، وقيل: بـ(شهادةُ) لتَقدُّمِها.

﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾؛ أي: فيما رَماها به مِن الزِّنا، وأصلُه: على أنَّه، فحُذِفَ الجارُّ وكُسِرَت (إنَّ) وعُلِّقَ العاملُ عنه باللامِ تأكيدًا.

﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾: والشَّهادةُ الخامسةُ ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ في الرَّمي.

وقرأَ نافعٌ ويَعقوبُ بالتَّخفيفِ في الموضِعَينِ[5].

هـذا لِعـانُ الرَّجُلِ، وحكمُهُ: سُـقوطُ حدِّ القَـذْفِ عنه، وحصولُ الفُرقَـةِ بينَهُما

---

(١) رواه البخاري (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (ت) زيادة: «شهادات».

(٣) في (ض): «على أنه مصدر».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٢)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٥) بعدها في (ت): «ورفع اللعنة والغضب» ورفع الغضب عند يعقوب فقط:

فقد قرأ: ﴿أنْ لعنتُ الله﴾ نافع ويعقوب، وقرأ باقي العشرة: ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ﴾.

وقـرأ: ﴿أنْ غَضَـبُ الله﴾ يعقـوب، وباقـي العشـرة عدا نافعـاً: ﴿أنَّ غَضَـبَ اللهِ﴾، وقـرأ نافع: ﴿أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ﴾.

انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٣)، و«التيسير» (ص: ١٦١)، و«النشر» (٢/ ٣٣٠).

ـ بنفسِه[١] فُرقَةَ فسخٍ عندَنا لقولِه عليه السَّلامُ: «المُتلاعِنانِ لا يَجتَمِعَانِ أبدًا»، وبتفريقِ الحاكمِ فرقةَ طلاقٍ عندَ أبي حنيفةَ ـ، ونفيُ الوَلدِ أن تُعُرِّضَ له فيه، وثبوتُ حَدِّ الزِّنا على المرأةِ لقولِه:

قوله: «المُتلاعِنانِ لا يَجتَمِعانِ أبدًا».

أخرجَهُ الدَّارقطنيُّ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ[٢].

(٨ ـ ١٠) ـ ﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٨ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٩ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾؛ أي: الحدَّ ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ فيمَا رَماني به ﴿والخامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في ذلك.

ورفعُ (الخامسَةُ) بالابتداءِ وما بعدَها الخبرُ، أو بالعَطفِ على ﴿أَن تَشْهَدَ﴾، ونَصبَها حفصٌ عطفًا على ﴿أَرْبَعَ﴾، وقرأ نافِعٌ: ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ﴾ بكسرِ الضادِ وفتحِ الباءِ ورفعِ ﴿اللهُ﴾[٣].

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ متروكُ الجَوابِ للتَّعظيمِ؛ أي: لفَضَحَكُم وعاجَلَكُم بالعُقوبَةِ.

---

(١) أي: بنفس اللعان من غير احتياج إلى تفريق الحاكم أو القاضي.

(٢) روى نحوه الدارقطني في «سننه» (٣٧٠٤، ٣٧٠٥، ٣٧٠٦) عن سهل بن سعد وابن عمر رضي الله عنهم، وروى أبو داود (٢٢٥٠) نحوه عن سهل وفيه: «فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ، فأنفذه رسول الله ﷺ، وكان ما صنع عند النبي ﷺ سنة، قال سهل: حضرت هذا عند رسول الله ﷺ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدًا».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٣)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(١١) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ﴾: بأبلغِ ما يكونُ مِن الكَذبِ، مِن الأَفْكِ وهو الصَّرفُ؛ لأنَّه قولٌ مَأفوكٌ عَن وَجهِهِ.

والمرادُ: ما أُفِكَ به على عائشةَ رضيَ اللهُ عَنْها، وذلك أنَّه - عليهِ السَّلامُ - استَصْحَبَها في بعضِ الغَزواتِ، فآذَنَ ليلةً في القُفولِ بالرَّحيلِ، فمَشَتْ لقَضاءِ حاجةٍ ثمَّ عادَتْ إلى الرَّحلِ، فلَمَسَتْ صدرَهَا فإذا عِقدٌ مِن جَزْعِ ظَفَارٍ قد انقطعَ، فرَجعَتْ لتَلْتَمِسَه، فظنَّ الذي كان يرحلُها أنَّها دَخلَت الهودَجَ، فرحلَهُ على مطيَّتِهَا وسارَ، فلَمَّا عادَتْ إلى مَنزِلِها لم تَجِدْ ثمَّةَ أحدًا، فجلسَت كي يرجعَ إليها مُنشدٌ، وكان صَفوانُ بن المُعطَّلِ السُّلَمِيُّ قد عرَّسَ وراءَ الجَيشِ فادَّلَجَ، فأصبحَ عندَ مَنزِلِها فعرفَها، فأناخَ راحلتَهُ فرَكِبَتْها، فقادَها حتى أَتَيا الجيشَ، فاتُّهِمَتْ به[1].

﴿عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾: جَماعةٌ مِنْكُم، وهي مِن العشرةِ إلى الأربعينَ، وكذلك العِصابَةُ، يريدُ: عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ وزيدَ بن رِفاعةَ وحسَّانَ بنَ ثابتٍ ومِسطَحَ بنَ أُثاثةَ وحَمْنَةَ بنت جَحشٍ ومَن ساعدَهُم.

وهي خبرُ ﴿إِنَّ﴾، وقوله: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ مُستأنَفٌ، والخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ وأبي بكرٍ وعائشَةَ وصفوانَ[2]، والهاءُ للإفكِ.

---

(١) رواه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) قوله: «والخطابُ للرَّسولِ عليه السَّلامُ وأبي بكرٍ وعائشَةَ وصفوانَ». لعل الأولى منه عبارة «الكشاف» (٦/ ٢٦): والخطابُ لمَنْ ساءهُ ذلك من المؤمنينَ وخَاصَّةً رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعائشةُ وصفوانُ.

﴿بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لاكتسابِكُم به الثَّوابَ العظيمَ، وظهورِ كَرامَتِكُم على اللهِ بإنزالِ ثماني عشرةَ آيةً في بَراءَتِكُم وتعظيمِ شَأنِكُم، وتهويلِ الوَعيدِ لِمَن تكلَّم فيكم، والثَّناءِ على مَن ظنَّ بِكُم خيرًا.

﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ﴾ لكلٍّ جَزاءُ ما اكتسبَ بقَدْرِ ما خاضَ فيه مختصًّا به ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ﴾: تعظُّمَه(١)، وقرأ يعقوبُ بالضمِّ(٢)، وهو لُغَةٌ فيه.

﴿مِنْهُمْ﴾: مِن الخائضينَ، وهو ابنُ أُبَيٍّ، فإنَّه بدأَ به وأذاعَهُ عداوةً لرَسُولِ اللهِ، أو هو وحسَّانُ ومِسْطَحٌ فإنَّهما شايَعاهُ بالتَّصريحِ بِهِ، و(الذي) بمعنى: الذين.

﴿لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ في الآخرة، أو: في الدنيا بأنْ جُلدوا(٣)، وصار ابنُ أُبَيٍّ مطرودًا مشهورًا بالنِّفاق، وحسانٌ أعمى أشلَّ اليدين(٤)، ومسطحٌ مكفوفَ البصر.

---

(١) في (ض) و(ت): «معظمه».

(٢) أي: ﴿كُبْرَهُ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣١).

(٣) قوله: «جلدوا» روي جلد حسان ومسطح وحمنة بأسانيد حسنة، أما جلد ابن أبي فلم يثبت، وقد استوفينا الكلام عليه في تحقيق «الكشاف» (٦/ ٣٢).

(٤) لم أقف على أنه كان أشل اليدين، وأما كونه أعمى فقد ثبت في البخاري (٤١٤٦) عن مسروق قال: دخلنا على عائشة رضي الله عنها، وعندها حسان بن ثابت ينشدها شعراً، يشبب بأبيات له: وقال:

حَصَانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ ... وتصبحُ غَرْثَى من لحومِ الغَوافِلِ

فقالت له عائشة: لكنك لست كذلك، قال مسروق: فقلت لها: لمَ تأذنين له أن يدخل عليك وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾؟ فقالت: وأي عذاب أشد من العمى؟ قالت له: إنه كان ينافح ـ أو: يهاجي ـ عن رسول الله ﷺ.

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿لَّوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ ظَنَّ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمۡ خَيۡرٗا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفۡكٞ مُّبِينٞ ١٢ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾.

﴿لَّوۡلَآ﴾: هلَّا ﴿إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ ظَنَّ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمۡ خَيۡرٗا﴾: بالذينَ مِنهم مِن المؤمنينَ والمؤمناتِ؛ كقولِه: ﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [الحجرات: ١١]، وإنَّما عدلَ فيه مِن الخطابِ إلى الغَيبةِ مُبالغَةً في التَّوبيخِ، وإشعارًا بأنَّ الإيمانَ يَقتَضِي ظَنَّ الخيرِ بالمُؤمنينَ، والكَفَّ عَن الطَّعنِ فيهم، وذبَّ الطَّاعنينَ عَنْهُم كما يَذُبُّونَهُم عَن أَنفُسِهِم.

وإنَّما جازَ الفَصلُ بين (لولا) وفعلِه بالظَّرفِ؛ لأنَّه مُنزَّلٌ مَنزِلَته مِن حيثُ إنَّه لا يَنفَكُّ عنه، ولذلك يُتَّسَعُ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيرِه، وذلك لأنَّ ذكرَ الظَّرفِ أهَمُّ، فإنَّ التَّحضيضَ على أن لا يُخلُّوا بأوَّلِه.

﴿وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفۡكٞ مُّبِينٞ﴾ كما يقولُ المُتيقِّنُ[1] المُطَّلِعُ على الحالِ.

﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ مِن جُملَةِ المقولِ تقريرًا لكونِه كذبًا، فإنَّ ما لا حُجَّةَ عليه مُكذَّبٌ عندَ اللهِ؛ أي: في حكمِه، ولذلك رتَّبَ الحدَّ عليه.

قوله: «وإنَّما جازَ الفَصلُ بين لولا وفِعلِه بالظَّرفِ..» إلى آخره.

قال أبو حيَّان: هذا يُوهِمُ أنَّ ذلك مُختَصٌّ بالظَّرفِ وليس كذلك، بل يجوزُ تَقديمُ المَفعولِ به على الفِعلِ نحو: لولا زَيدًا ضربتُ[2].

---

(١) في (ض) و(ت): «المستيقن».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٣).

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ ﴿لولا﴾ هذهِ لامتناعِ الشَّيءِ لوجودِ غيرِه، والمعنى: لَوْلَا فضلُ اللهِ عَلَيكُم في الدُّنيَا بأنواعِ النِّعَمِ التي مِن جُمْلَتِها الإمهالُ للتَّوبَةِ ورَحمتُهُ في الآخرَةِ بالعَفوِ والمَغفِرَةِ المُقدَّرانِ لَكُم ﴿لَمَسَّكُمْ﴾ عاجِلًا ﴿فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾: خُضتُم فيه ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ يُستحقَرُ دونَه اللَّومُ والجلدُ.

﴿إِذْ﴾ ظرفٌ لـ(مسَّكم) أو (أفضتم) ﴿تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ يأخذُه بَعضُكم مِن بَعضٍ بالسُّؤالِ عنه، يقال: تلقَّى القولَ وتَلقَّفَه وتلقَّنَه.

وقُرِئَ: (تَتلقَّوْنَه) على الأصلِ، و: ﴿إِذ تَّلَقَّونه﴾ بإدغامِ الذَّالِ في التَّاء، و: (تَلْقَوْنَه) من لَقِيَه: إذا لَقِفَه، و: (تِلْقُونَه) بكسرِ حرفِ المضارعةِ، و: (تُلْقُونَه) من إلقائِه بَعضِهم على بَعضٍ، و: (تَلِقُونَه) و: (تَأْلِقُونَه) من الوَلْقِ والأَلْقِ وهو الكَذِبُ، و: (تَثْقَفُونَه) مِن ثَقِفْتُه: إذا طلبتَه فوَجدتَه[1].

و: (تُقَفُّونَه)[2]؛ أي: تتَبَّعُونه.

---

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٠٤)، و«الكشاف» (٦/ ٢٩).

قال ابن خالويه: وفي هذا الحرف عشر قراءات، انتهى. قلت: وكلها من الشواذ سوى إدغام الذَّالِ في التَّاء فهي رواية البزي عن ابن كثير. انظر: «التيسير» (ص: ٨٣).

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٤٠) عن مجاهد عن أم سفيان بن عيينة، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩٦٧) بلا نسبة.

﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ أي: وتقولون كلامًا مُختصًّا بالأفواهِ بلا مُساعدةٍ من القلوبِ؛ لأنَّه ليس تعبيرًا عن علمٍ به في قُلوبِكُم؛ كقولِه: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا﴾ سهلًا لا تبعةَ له ﴿وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ في الوزرِ واستجرارِ العذابِ.

فهذه ثلاثةُ آثامٍ مُترتِّبَةٌ عُلِّقَ بها مَسُّ العذابِ العَظيمِ: تَلَقِّي الإفكِ بألسِنَتِهم، والتَّحدُّثُ به مِن غيرِ تَحقُّقٍ[1]، واستِصغارُهُم لذلك وهو عندَ اللهِ عَظيمٌ.

(١٦ ـ ١٨) ـ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ﴾: ما يَنبغي وما يَصِحُّ لنا ﴿أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ يجوزُ أن تكونَ الإشارةُ إلى القولِ المَخصوصِ، وأن تكونَ إلى نوعِه، فإنَّ قذفَ آحادِ النَّاسِ مُحرَّمٌ شَرعًا فضلًا عَن تَعرُّضِ الصِّدِّيقَةِ ابنةِ الصِّدِّيقِ حُرْمَةِ رسولِ اللهِ.

﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ تعجُّبٌ ممَّن يقولُ ذلك، وأصلُهُ: أنَّه يذكرُ عندَ كلِّ مُتعجَّبٍ تنزيهًا للهِ تعالى مِن أَنْ يَصعبَ عليه مثلُه، ثمَّ كَثُرَ فاستُعمِلَ لكلِّ مُتعجَّبٍ، أو تنزيهٌ للهِ مِن أن تكونَ حرمَةُ نَبيِّهِ فاجِرَةً، فإنَّ فُجورَهَا تَنفيرٌ عنه، ويُخلُّ بمَقصودِ الزَّواجِ، بخِلافِ كُفرِهَا، فيكونُ تقريرًا لِمَا قبلَه وتمهيدًا لقولِه:

﴿هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ لعظمَةِ المبهوتِ عليه؛ فإنَّ حقارةَ الذُّنوبِ وعِظمَهَا باعتبارِ مُتعلَّقاتِها.

---

(١) في (ت): «تحقيق».

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟﴾: كراهةَ أَنْ تعودوا، أو: في أَنْ تَعودوا ﴿لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ ما دُمْتُم أحياءَ مُكلَّفِين ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ يمنَعُ عنه وفيه تَهييجٌ وتَقريعٌ.

﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ الدَّالةَ على الشَّرائعِ ومحاسنِ الآدابِ كي تَتَّعظُوا وتتأدَّبُوا.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بالأحوالِ كُلِّها ﴿حَكِيمٌ﴾ في تَدابيرِه، ولا يجوِّزُ الكشخنَةَ[1] على نبيِّه، ولا تقريرَهُ عليها.

(١٩ ـ ٢٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ﴾: يريدونَ ﴿أَن تَشِيعَ﴾: أن تنتشِرَ ﴿ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ بالحدِّ والسَّعيرِ إلى غيرِ ذلك.

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما في الضَّمائرِ ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فعاقِبوا في الدُّنيا على ما دلَّ عليه الظَّاهِرُ، واللهُ سُبحانَه يُعاقبُ على ما[2] في القلوبِ مِن حُبِّ الإشاعةِ.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ تكريرٌ للمِنَّةِ بتركِ المعاجلَةِ بالعقابِ؛ للدلالَةِ على عظمِ الجريمَةِ، وكذا عطفُ قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ على حصولِ فَضلِه ورَحمَتِه عليهم، وحُذفَ الجوابُ وهو مُستغنًى عنه بذكرِه مَرَّةً.

---

(١) «الكشخنة» بالشين والخاء المعجمتين: الدِّياثةُ، والكشخانُ: الدَّيُّوثُ الذي لا غيرةَ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ١٨٩).

(٢) بعدها في (خ): «وقع».

(٢١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ بإشاعةِ الفاحِشَةِ.

وقرأ نافعٌ والبزِّيُّ وأبو عمروٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ بسكونها[1].

وقُرِئَ بفتحِ الطَّاءِ وسكونها[2].

﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ بيانٌ لعِلَّةِ النَّهيِ عَن اتِّباعِه.

والفَحشاءُ: ما أفرطَ قبحُهُ، والمنكرُ: ما أنكرَهُ الشَّرعُ.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتَوفيقِ التَّوبةِ الماحيةِ للذُّنوبِ، وشرعِ الحُدودِ المُكفِّرَةِ لها.

﴿مَا زَكَىٰ﴾ ما طهرَ مِن دَنَسِها ﴿مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ آخرَ الدَّهرِ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ بحملِه على التَّوبةِ وقبولِها ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَقالِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِهم.

(٢٢) ـ ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾: ولا يَحلِفْ، افتِعَالٌ مِنَ الأَلِيَّةِ، أو: ولا يُقصِّرْ، مِنَ الألوِ، ويؤيِّدُ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«النشر» (٢/ ٢١٦) وذكر خلافاً عن البزي.

(٢) قرئ بفتح الخاء والطاء، وبفتح الخاء مع تسكين الطاء، وهما من الشواذ. وقرئ في السبعة بضم الطاء وبإسكانه، كلاهما مع ضم الخاء، وقد تقدمت هذه القراءات عند تفسير الآية (١٦٨) من سورة البقرة.

الأولَ أنه قُرِئَ: ﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾[١]، وأنَّه نزلَ في أبي بكرٍ وقد حلفَ أن لا ينفقَ على مِسطَحٍ بعدُ، وكان ابنَ خالَتِه، وكان مِن فقراءِ المُهاجرينَ.

﴿أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ في الدِّينِ ﴿وَٱلسَّعَةِ﴾ في المالِ، وفيه دليلٌ على فضلِ أبي بكرٍ وشرفِهِ رضيَ اللهُ عنه.

﴿أَن يُؤْتُوٓاْ﴾: على أَنْ لا يؤتوا، أو: في أَنْ يؤتوا، وقُرِئَ بالتَّاءِ[٢] على الالتفاتِ.

﴿أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صفاتٌ لِمَوصوفٍ واحدٍ؛ أي: ناسًا جامِعينَ لها؛ لأنَّ الكَلامَ فيمَنْ كان كذلك، أو لِمَوصوفاتٍ أُقيمَتْ مُقامَها فيكونُ أبلَغَ في تعليلِ المَقصودِ.

﴿وَلْيَعْفُواْ﴾ ما فَرَطَ مِنْهم ﴿وَلْيَصْفَحُوٓاْ﴾ بالإغماضِ[٣] عنه، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ على عَفوِكُم وصَفْحِكُم وإحسانِكُم إلى مَن أساءَ إِلَيكُم ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مع كَمالِ قُدرَتِه فتَخلَّقُوا بأخلاقِه.

رُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ قرأَها على أبي بكر فقال: بَلى أُحِبُّ، ورجَعَ إلى مِسْطَحٍ نفقتَه[٤].

قوله: «نزلَ في أبي بكرٍ وقد حلَفَ أنْ لا يُنفِقَ على مِسْطَحٍ.. » الحديث.

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ عائشةَ[٥].

---

(١) قرأ بها أبو جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣١). وهذا مضارع تألَّى بمعنى: حَلَف.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) عن أبي حيوة وابن قطيب وأبي البرهسم.

(٣) في (ت): «بالإعراض».

(٤) قطعة من حديث الإفك الطويل المتقدم عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) رواه البخاري (٦٦٧٩) مختصراً، ومسلم (٢٧٧٠) في حديث الإفك مطولًا.

(٢٣ ـ ٢٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾ يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ العفائفَ ﴿ٱلۡغَٰفِلَٰتِ﴾ ممَّا قُذِفْن به ﴿ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ باللهِ ورسولِه؛ استباحةً لعرضِهنَّ وطعنًا في الرَّسولِ والمؤمنينَ كابنِ أُبَيٍّ.

﴿لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ لِمَا[1] طعنُوا فيهنَّ ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ لعِظَمِ ذُنوبِهم.

وقيل: هو حكمُ كلِّ قاذفٍ ما لم يَتُب.

وقيل: مَخصوصٌ بمَنْ قذفَ أزواجَ النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، ولذلك قال ابنُ عبَّاسٍ: لا توبةَ له.

ولو فتَّشْتَ وَعيداتِ القرآنِ لم تَجِد أغلظَ ممَّا نزَلَ في إفكِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها.

﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ﴾ ظرفٌ لِمَا في (لهم) مِن مَعنى الاستقرارِ، لا للعَذابِ لأنَّه مَوصوفٌ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ[2] للتَّقدُّمِ والفصلِ.

﴿أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾: يَعترفونَ بها بإنطاقِ اللهِ إيَّاها بغيرِ اختيارِهم، أو بظهورِ آثارِه عليها، وفي ذلك مَزيدُ تَهويلٍ للعَذابِ.

﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ﴾: جزاءَهُم المُستحقَّ ﴿وَيَعۡلَمُونَ﴾ لِمُعايَنتِهم الأمرَ

---

(١) في (ض) و(ت): «كما».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾: الثَّابتُ بذاتِه الظَّاهرُ أُلوهيَّته، لا يُشارِكُه في ذلك غيرُه، ولا يقدرُ على الثَّوابِ والعِقابِ سِواه، أو: ذو الحقِّ البيِّنِ؛ أي: العادلُ الظَّاهرُ عدلُه، ومَن كانَ هذا شَأنُه ينتقِمُ مِن الظَّالمِ للمَظلومِ لا محالةَ.

قوله: «ولذلك قالَ ابنُ عبَّاسٍ: لا توبةَ له».

أخرجَه الطَّبرانيُّ وابنُ مَردويه(١).

(٢٦) ـ ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾؛ أي: الخبائِثُ يتزوَّجْنَ الخِباثَ وبالعكسِ، وكذلك أهلُ الطيبِ، فيكونُ كالدَّليلِ على قولِه:

﴿أُولَئِكَ﴾ يعني: أهلَ بيتِ النَّبي، أو الرَّسولَ وعائشةَ وصَفْوانَ ﴿مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ إذ لو صدقَ لَمْ تَكُن زوجتَه ولم يقرَّر عليهِ.

وقيل: الخبيثاتُ والطَّيِّباتُ من الأقوالِ، والإشارةُ إلى الطَّيِّبينَ، والضَّمير في ﴿يَقُولُونَ﴾ للآفكينَ؛ أي: مُبرَّؤونَ ممَّا يقولونَ فيهم، أو للخبيثينَ والخَبيثاتِ؛ أي: مُبرَّؤونَ مِن أَنْ يقولوا مثلَ قَولِهم.

﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ يعني: الجنَّةَ.

ولقد برَّأَ اللهُ أربعةً بأربعةٍ، برَّأ يوسُفَ عليه السَّلامُ بشاهِدٍ مِن أهلِها، وموسى

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٥٣) رقم (٢٣٤)، وابن مردويه كما ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٢٤)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٣٨).

عليه السَّلامُ مِن قولِ اليهودِ فيه بالحَجَرِ الذي ذهبَ بثوبِه[١]، ومريمَ بإنطاقِ وَلدِها، وعائشةَ بهذه الآياتِ مع هذه المُبالغاتِ، وما ذلك إلَّا لإظهارِ مَنصبِ الرَّسولِ وإعلاءِ مَنزِلَتِه.

(٢٧) - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَاۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ التي تَسكنونَها؛ فإنَّ الآجرَ والمعيرَ أيضًا لا يَدخُلانِ إلا بإذنٍ.

﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾: تَستأذِنُوا، من الاستئناسِ بمعنى الاستعلامِ، مِن آنسَ الشَّيءَ: إذا أبصرَهُ، فإنَّ المستأذِنَ مُستعلِمٌ للحالِ مُستكشِفٌ أنَّه: هل يرادُ دخولُه أو يؤذَنُ له؟

أو مِن الاستئناسِ الذي هو خلافُ الاستيحاشِ، فإنَّ المستأذِنَ مُستوحِشٌ[٢] خائفٌ أن لا يؤذنَ، فإذا أُذنَ استأنَسَ.

أو: تتعرَّفُوا هل ثَمَّ إنسانٌ؟ مِن الإنسِ.

﴿وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ بأن تقولوا: السَّلامُ عليكم أأَدْخُل؟ وعنه عليه السَّلامُ: «التَّسليمُ أَنْ يقولَ: السَّلامُ عليكم أأدخُلُ؟ ثلاث مَرَّاتٍ، فإن أذنَ له دخلَ وإلا رَجَعَ».

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ أي: الاستئذانُ والتَّسليمُ خيرٌ لَكُم من أَنْ تَدخلُوا بَغتةً، أو مِن تحيةِ الجاهليَّةِ، كان الرَّجلُ منهم إذا دخلَ بيتًا غيرَ بيتِه قال: (حُيِّيتُمْ صَباحًا)

(١) رواه البخاري (٣٤٠٤)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (أ) و(خ) و(ض): «متوحش».

و(حُيِّتُم مساءً) ودخلَ، فرُبَّما أصابَ الرَّجُلَ مع امرأتِه في لحافٍ(١).

ورُوِيَ أنَّ رجلًا قال للنبيِّ ﷺ: أأستأذِنُ على أُمِّي؟ قال: «نعم» قال: لا خادمَ لها غيري، أأستأذِنُ عليها كلَّما دخلتُ؟ قال: «أتُحِبُّ أن تَرَاها عُريانةً؟» قال: لا، قال: «فاستأذِنْ».

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: أنزلَ عليكُم ـ أو: قيلَ لكم هذا ـ إرادةَ أن تذكرُوا وتعمَلُوا بما هو أَصلَحُ لَكُم.

قوله: «التَّسليمُ أن يقولَ: السَّلامُ عَلَيكُم أأدخلُ؟ ثلاثَ مرَّاتٍ، فإنْ أُذِنَ له وإلا رَجَع».

أخرجَه ابنُ ماجَه مِن حديثِ أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ(٢).

قوله: «ورُوِيَ أنَّ رَجُلًا قالَ للنبيِّ ﷺ: أستأذِنُ على أُمِّي...» الحديث.

أخرجَه مالكٌ في «الموطأ» وأبو داودَ في «المراسيل» وابنُ جَريرٍ في «تفسيره» مِن حَديثِ عطاءِ بن يسارٍ مُرسَلًا(٣).

---

(١) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٦٥) عن مقاتل بن حيان.

(٢) رواه ابن ماجه (٣٧٠٦) لكن من حديث أبي سعيد الخدري: أن أبا موسى استأذن على عمر... الحديث بطوله ثم روى ابن ماجه عقبه الحديث رقم (٣٧٠٧) عن أبي أيوب الأنصاري قال: قلنا يا رسول الله! هذا السلام فما الاستئذان؟ قال: «يتكلم الرجل تسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحنح ويؤذن أهل البيت». فلعل المصنف ـ رحمه الله ـ انتقل نظره إلى هذا الحديث فعزاه إلى أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، والصواب ما سقناه هنا، والله أعلم.
وأصل الحديث رواه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٦٣)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٨٨)، والطبري في =

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨﴾ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾.

﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ يأذَنُ لَكُم ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾: حتَّى يأتِيَ مَن يأذَنُ لَكُم، فإنَّ المانعَ مِن الدُّمور[1] ليس الاطِّلاعَ على العوراتِ فقَطْ، بَلْ وعلى ما يخفيهِ النَّاسُ عادةً، مع أنَّ التَّصرُّفَ في ملكِ الغيرِ بغيرِ إذنِه محظورٌ، واستُثني ما إذا عَرَضَ فيه حَرْقٌ، أو غَرَقٌ، أو كانَ فيه مُنكَرٌ، ونحوها.

﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ ولا تُلِحُّوا ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ الرُّجوعُ أطهَرُ لَكُم عمَّا لا يخلو الإلحاحُ والوُقوفُ على البابِ عَنْه مِن الكراهةِ وتركِ المُروءةِ، أو: أنفَعُ لدِينِكُم ودُنياكُم.

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾ فيعلَمُ ما تأتونَ وما تَذَرونَ ممَّا خُوطِبْتُم به فيُجازِيكُم عليه.

﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ كالرُّبُطِ والخاناتِ والحوانيتِ.

= «تفسيره» (١٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، عن عطاء بن يسار مرسلاً، قال ابن عبد البرّ في «التمهيد» (١٦/ ٢٢٩): هذا الحديث لا أعلم يستند من وجه صحيح بهذا اللفظ، وهو مرسل صحيح مجتمع على صحة معناه.

(١) في (أ) و(خ) و(ض): «الدخول». والمثبت من (ت)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٦/ ٤٥)، وفيه: وهُو الدُّخولُ بغَيرِ إذْنٍ، واشتِقاقُه من الدَّمارِ وهو الهلاكُ؛ كأنَّ صَاحبَه دَامِرٌ لِعظَمِ ما ارتكبَ.

﴿فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾: استمتاعٌ لَكُم؛ كالاستكنانِ من الحرِّ والبَردِ، وإيواءِ الأَمْتِعَةِ، والجلوسِ للمُعاملَةِ(١)، وذلك استِثناءٌ مِن الحُكمِ السَّابقِ لشُمولِهِ البيوتَ المَسكونةَ وغيرَها.

﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ وَعِيدٌ لِمَن دخلَ مدخلًا لفسادٍ أو تطلَّعَ على عوراتٍ.

قوله: «واستُثْنيَ ما إذا عرضَ فيه حرقٌ.. » إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: دليلُه: الضَّروراتُ تُبيحُ المَحظوراتِ، وفي كلامِ الفُقهاءِ: مواضعُ الضَّرورةِ مُستثناةٌ مِن قَواعدِ الشَّرعِ(٢).

(٣٠) ـ ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾.

﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾؛ أي: ما يكونُ نحوَ مُحرَّمٍ ﴿وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾ إلَّا على أزواجِهم أو ما مَلَكتْ أَيْمانُهم، ولَمَّا كانَ المُستثنى منه كالشَّاذِّ النَّادرِ بخلافِ الغَضِّ أطلقَهُ وقيَّدَ الغضَّ بحرفِ التَّبعيضِ.

وقيل: حفظُ الفُروجِ هاهنا خاصَّةً: سَترُها.

﴿ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾: أنفعُ لهم، أو: أطهَرُ؛ لِمَا فيه مِن البُعدِ عن الرِّيبةِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾: لا يَخْفَى عليه إجالةُ أَبصارِهم، واستعمالُ سائرِ حَواسِّهِم، وتحريكُ جوارِحِهم وما يقصدونَ بها، فليكونوا على حَذرٍ منه في كلِّ حركةٍ وسُكونٍ.

---

(١) في (ت): «للمعاملات».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٩).

(٣١) - ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾.

﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ فلا يَنْظُرْن إلى ما لا يَحِلُّ لَهُنَّ النَّظرُ إليه مِن الرِّجالِ.

﴿ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ بالتَّستُّرِ، أو التَّحفُّظِ عن الزِّنا؛ وتَقديمُ الغَضِّ؛ لأنَّ النَّظرَ بَرِيدُ الزِّنا.

﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ كالحلي والثِّيابِ والأَصباغِ فضلًا عَن مَواضِعِها لِمَن لا يَحِلُّ أن تُبدى له.

﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ عندَ مزاولةِ الأَشياءِ كالثِّيابِ والخاتمِ فإنَّ في سترِها حرَجًا.

وقيل: المرادُ بالزِّينَةِ: مَواقِعُها[1] على حذفِ المضافِ، أو ما يعمُّ المحاسِنَ الخَلْقيَّةَ والتَّزيُّنيَّةَ، والمُستثنى هو الوجهُ والكفَّانِ لأنَّها ليسَتْ بعورَةٍ، والأظهَرُ أنَّ هذا في الصَّلاةِ لا في النَّظرِ؛ فإنَّ كُلَّ بدنِ الحُرَّةِ عورَةٌ لا يَحِلُّ لغيرِ الزَّوجِ والمَحْرَمِ النَّظرُ إلى شيءٍ مِنْها إلا لضَرورةٍ كالمعالجةِ وتَحمُّلِ الشَّهادةِ.

---

(١) في (ت): «مواضعها».

﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ سَتْراً لأعناقِهِنَّ، وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وهشام بضم الجيم[1].

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ كرَّره لبيانِ مَن يَحِلُّ له الإبداءُ ومَن لا يَحِلُّ له.

﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ فإنَّهُم المقصودونَ بالزِّينَةِ، ولهم أن ينظُروا إلى جميعِ بدنهنَّ حتَّى الفرجِ بكُرهٍ.

﴿أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ لكثرةِ مُداخلَتِهم عليهنَّ، واحتياجِهِنَّ إلى مُداخَلَتِهم، وقلَّةِ توقُّعِ الفتنةِ مِن قبلِهم؛ لِمَا في الطِّباعِ مِن النَّفرَةِ عن مُماسَّةِ القرائبِ، ولهم أن ينظروا مِنهنَّ إلى ما يبدو عندَ المِهنةِ والخدمةِ، وإنَّما لم يذكُر الأعمامَ والأخوالَ لأنَّهُم في مَعنى الإخوانِ، أو لأنَّ الأحوطَ أن يَتستَّرْنَ عنهم حَذرًا أَنْ يصفوهنَّ لأبنائِهم.

﴿أَوْ نِسَآئِهِنَّ﴾ يعني: المؤمناتِ، فإنَّ الكافراتِ لا يَتحرَّجْنَ عن وَصفِهِنَّ للرِّجالِ، أو النِّساءِ كلِّهنَّ، وللعلماءِ في ذلك خِلافٌ.

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ﴾ يعمُّ الإماءَ والعَبيدَ، لِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أتى فاطمةَ بعبدٍ وهبَهُ لها وعليها ثوبٌ إذا قنعَتْ[2] به رأسَها لم يبلُغ رِجلَيْها، وإذا غطَّتْ رِجلَيْهَا لم يَبلُغْ رأسَها، فقالَ عليه السَّلامُ: «إنَّه ليسَ عليكِ بأسٌ إنَّما هو أبوكِ وغُلامُكِ».

وقيل: المرادُ بها الإماءُ، وعبدُ المرأةِ كالأَجنَبِيِّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٧٨ ـ ١٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٢) في (خ): «تقنعت».

﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾؛ أي: أولي الحاجةِ إلى النِّساءِ، وهم الشُّيوخُ[١] الهِمُّ، والممسوحونَ، وفي المجبوبِ والخَصِيِّ خلافٌ.

وقيل: البُلْهُ[٢] الذين يتبعونَ النَّاسَ لفضلِ طعامِهِم ولا يعرفونَ شيئًا مِن أُمورِ النِّساءِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿غيرَ﴾ بالنَّصبِ على الحَالِ[٣].

﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ لعَدمِ التَّمييزِ[٤]، مِن الظُّهورِ بمَعْنَى الاطِّلاعِ، أو لعدمِ بُلوغِهِم حَدَّ الشَّهوَةِ مِن الظُّهورِ بمعنى الغلبَةِ.

و﴿الطِّفْلِ﴾ جِنسٌ وُضِعَ مَوضِعَ الجَمعِ اكتفاءً بدلالةِ الوَصفِ.

﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ ليَتَقَعْقَعَ خَلْخالُها فيُعلمَ أنَّها ذاتُ خَلخالٍ، فإنَّ ذلك يُورِثُ مَيْلًا في الرِّجالِ، وهو أبلَغُ مِن النَّهيِ عَن إظهارِ الزِّينَةِ، وأدلُّ على المنعِ مِن رَفعِ الصَّوتِ.

﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إذ لا يكادُ يخلو أحدُكُم[٥] مِن تَفريطٍ سِيَّما في الكفِّ عن الشَّهواتِ.

وقيل: توبوا ممَّا كُنتُم تَفعلونَه في الجاهليَّةِ، فإنَّه وإن جُبَّ بالإسلامِ لكنَّه يجبُ النَّدَمُ عليه، والعزمُ على الكفِّ عنه كلَّما يتذكَّرُ.

﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بسَعادةِ الدَّارَينِ.

---

(١) في (ض): «الشيخ».

(٢) في (ت): «والبله».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦١).

(٤) في (خ) و(ض) و(ت): «تمييزهم».

(٥) في (ت): «إذ لا يخلو أحد منكم».

وقرأ ابن عامر: ﴿أَيُّهُ المؤمنون﴾ وفي آية الزخرف: ﴿يا أَيُّهُ السَّاحر﴾، وفي الرحمن: ﴿أَيُّهُ الثقلان﴾ بضم الهاء في الوصل في الثلاثة، والباقون بفتحها، ووقف أبو عمرو والكسائي عليهنَّ ﴿أَيُّها﴾ بالألف، ووقف الباقون بغير ألف[1].

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أتى فاطمَةَ بعبدٍ.. » الحديث.

أخرجَه أبو داودَ مِن حَديثِ أَنسٍ[2].

قوله: «والطِّفلُ جِنسٌ وُضِعَ مَوضِعَ الجَمعِ».

عبارةُ «الكشاف»: وُضِعَ الواحِدُ مَوضِعَ الجَمعِ لأنَّه يُفيدُ الجِنسَ[3].

قال أبو حيَّان: وَضْعُ المُفْرَدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ لا يَنقاسُ عندَ سِيبويه، وإنَّما قولُه: الطِّفلُ مِن بابِ المُفْرَدِ المُعَرَّفِ بلامِ الجنسِ فيَعُمُّ، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾، ولذلك صَحَّ الاستثناءُ منه[4].

(٣٢) ـ ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ لمَّا نهى عمَّا عَسَى أن يُفضِيَ إلى السِّفاحِ المُخِلِّ بالنَّسبِ المقتضي[5] للأُلفَةِ وحسنِ التَّربيَةِ ومزيدِ الشَّفقَةِ المؤديَّةِ إلى بقاءِ النَّوعِ بعد الزَّجرِ عنه مُبالغةً فيه[6] = أمرَ بالنِّكاحِ الحافظِ له.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) رواه أبو داود (٤١٠٦).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٦/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٧٠).

(٥) قوله: «المقتضي» صفة لـ«النسب». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٧٥).

(٦) قوله: «بعد الزجر» متعلق بـ«نهى» والمبالغةُ من النهي عن النظر والزينة، وهو تعليل للنهي. وقوله =

والخطابُ للأولياءِ والسَّادةِ، وفيه دليلٌ على وُجوبِ تزويجِ المَوْليَّةِ والمَمْلوكِ وذلك عند طَلَبِهما، وإشعارٌ بأنَّ المرأةَ والعبدَ لا يستبدَّانِ به، إذ لو استبَدَّا لَمَا وجبَ على الوليِّ والمولَى.

و(أَيَامَى) مَقلوبُ: أَيائِمُ ـ كيَتامَى ـ جمعُ أَيِّمٍ، وهو العزَبُ ذكَرًا كانَ أو أُنثَى، بِكرًا كانَ أو ثَيِّبًا، قال:

فــإنْ تَنكِحــي أَنكِــحْ وإنْ تَتَأَيَّمــي وإنْ كنــــتُ أَفتَــى مِنكُــمُ أَتَأَيَّــمِ

وتخصيصُ الصَّالحينَ لأنَّ إحصانَ دينِهم والاهتمامَ بشَأنِهم أهمُّ؟

وقيل: المرادُ الصَّالحونَ للنِّكاحِ والقيامِ بحُقوقِه.

﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ رَدٌّ لِمَا عَسَى يمنعُ مِن النِّكَاحِ، والمعنى: لا يمنعنَّ فَقرُ الخاطبِ أو المَخطوبَةِ مِن المُناكَحَةِ، فإنَّ في فضلِ اللهِ غُنيَةً عن المالِ فإنَّه غادٍ ورائحٌ، أو وَعدٌ مِن اللهِ بالإغناءِ لقولِه عليه السَّلامُ: «اطلُبُوا الغِنَى في هذهِ الآيَةِ»، لكن مشروطَةٌ بالمشيئَةِ[1]؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْـلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْـلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾: ذو سَعَةٍ لا تَنفَدُ نِعمَتُه إذ لا تَنْتَهِي قُدرَتُه.

﴿عَلِيمٌ﴾ يبسطُ الرِّزقَ ويقدرُ على ما تَقتَضيهِ حِكمَتُه.

قوله: «وأَيَامى مَقلوبُ أَيَائِم كيَتامى».

قـال أبـو حيَّان: ذكـرَ غيـرُه مِـن النَّحويِّيـنَ: أنَّ أَيِّمًـا ويَتِيمًـا جُمِعَا عَلَـى أَيَامَى

= الآتي: «الحافظ له»؛ أي: للنسب أو للنوع. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٧٥).

(١) في (ض): «لكن بشريطة المشيئة».

ويَتَامَى شُذوذًا يُحفَظُ، ووَزْنُه فَعَالَى، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[1].

قوله:

(فَإِنْ تَنْكِحِي أَنْكِحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمُ أَتَأَيَّمِ)[2]

قال الطِّيبيُّ: (أَفْتَى) أَفْعَلُ مِن الفتى، أي: أقربُ إلى الشَّبابِ، و(أَتَأَيَّمِ) جزاءُ الشَّرطِ، (وإن كنتُ أَفْتَى مِنْكُمُ) جُملَةٌ مُعترِضَةٌ، يقول: أوافقكِ في حالتي التَّزوُّجِ والتأيُّمِ وإن كنتُ أَفْتَى منكِ[3].

قوله: «لقولِه عليهِ السَّلامُ: «اطلُبُوا الغِنَى في هذهِ الآيةِ»».

لم أَقِف عليه[4].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٠٠)، و«البحر المحيط» (١٦/ ٧٤).

(٢) دون نسبة في «مجاز القرآن» (٢/ ٦٥)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٢٧٤)، و«أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٤١٤)، وأورده ابن الأنباري في «الزاهر» (١/ ١٦٦)، و«الأضداد» (ص: ٣٣٢)، وعجزه فيهما:

يَدَ الدَّهرِ ما لم تَنكِحي أَتَأَيَّمِ

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٧٣).

(٤) ذكره يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٤٤٥) عن عبد العزيز بن أبي رواد.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٧٥) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفا بلفظ: التمسوا الغنى بالنكاح، يقول الله: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٣٨٥) و(١٠٣٩٣) عن عمر رضي الله عنه موقوفاً بلفظ: اطلبوا الفضل في الباه. وفي رواية: ما رأيت مثل رجل لم يلتمس الفضل في الباه، وتلا عمر: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾.

وفي معناه حديث: «التَمِسُوا الرِّزقَ بالنِّكاحِ»، رواهُ الثَّعلبيُّ والدَّيلَمِيُّ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ[١].

وحديث: «تزوَّجُوا النِّساءَ فإنَّهنَّ يَأتينَ بالمالِ»، أخرجَهُ البزَّارُ والدَّارقطنيُّ في «العلل» والحاكِمُ مِن حَديثِ عائشةَ[٢].

(٣٣) - ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾: وليَجتَهِدْ في العِفَّةِ وقَمعِ الشَّهوةِ ﴿الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾: أسبابَه، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالنِّكاحِ: ما يُنكَحُ به أو بالوجدانِ: التَّمكُّنُ منه.

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، من طريق مسلم بن خالد، عن سعيد بن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً بلفظ: «التمسوا الرزق بالنكاح»، قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٤٩): ومسلم فيه لين وشيخُه، وذكره الديلمي في «الفردوس» (٢٨٢).

(٢) رواه البزار كما في «كشف الأستار» للهيثمي (٢/ ١٤٩)، والدارقطني في «العلل» (١٥/ ٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٧٩) من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وقال البزار: رواه غير واحد مرسلاً ولا نعلم أحداً قال فيه عن عائشة إلا أبو أسامة، وهو بلفظ: «تزوجوا النساء يأتينكم بالأموال»، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط البخاري ومسلم.
قال السخاوي: «وهو كما قالا، فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (١٥٩١٣) عن أبي أسامة فلم يذكر عائشة، وكذلك أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٣) عن الربيع بن نافع عن أبي أسامة، ولا ينتقد عليهم بما أخرجه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٩٣) من رواية الحسين بن علوان عن هشام موصولاً، فالحسين متهم بالكذب، لا اعتبار بمتابعته.

﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ فيَجِدوا ما يتزوَّجونَ به.

﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: المكاتبةَ، وهو أن يقولَ الرَّجلُ لمَملوكِه: كاتَبْتُكَ على كذا، مِن الكتابِ[1]؛ لأنَّ السَّيِّدَ كتبَ على نفسِه عِتقَهُ إذا أدَّى المالَ، أو لأنَّه ممَّا يُكتَبُ لتأجيلِه، أو مِن الكتبِ بمَعنى الجمعِ؛ لأنَّ العِوضَ فيه يكونُ مُنجَّمًا بنُجومٍ يُضمُّ بَعضُها إلى بَعضٍ.

﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ عبدًا كانَ أو أَمَةً، والموصولُ بصِلَتِه مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ أو مفعولٌ لِمُضمَرٍ هذا تفسيرُه، والفاءُ لتَضمُّنِ معنى الشَّرطِ.

والأمرُ فيه للنَّدبِ عندَ أكثرِ العُلَماءِ؛ لأنَّ الكِتابَةَ مُعاوَضَةٌ تتضمَّنُ الإرفاقَ فلا تَجِبُ كغَيرِهَا، واحتجاجُ الحنفيَّةِ بإطلاقِه علـى جوازِ الكتابةِ الحالَّةِ ضَعيفٌ؛ لأنَّ المطلَقَ لا يَعُمُّ، مع أنَّ العَجزَ عن الأداءِ في الحالِ يمنَعُ صِحَّتَها، كما في السَّلَمِ فيما لا يوجدُ عندَ المحلِّ.

﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾: أمانَةً وقُدرَةً على أداءِ المالِ بالاحترافِ[2]، وقد رُوِيَ مثلُه مَرفوعًا. وقيل: صلاحًا في الدِّينِ. وقيل: مالًا، وضَعفُهُ ظاهِرٌ لفظًا ومَعنًى. وهو شرطُ الأمرِ فلا يَلزَمُ مِن عدمِهِ عَدمُ الجَوازِ.

﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أمرٌ للمَوالي كمَا قبلَهُ بأَنْ يَبذُلوا لهم شيئًا مِن أَموالِهِم، وفي معناه حَطُّ شيءٍ مِن مالِ الكتابَةِ، وهو للوُجوبِ عندَ الأكثَرِ.

---

(١) في (ض): «الكتبة».

(٢) أي: بممارسة حرفة.

ويكفي أقلُّ ما يُتموَّلُ، وعَن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: يحطُّ الرُّبعَ[١]، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: الثُّلُثَ[٢].

وقيل: ندبٌ لهم إلى الإنفاقِ عليهم بعد أن يؤدُّوا ويَعْتِقوا.

وقيل: أمرٌ لعامةِ المسلمينَ بإعانةِ المكاتَبين وإعطائهم سهمَهم من الزَّكاة، ويَحِلُّ للمَولى وإن كان غنيًّا؛ لأنه لا يأخذه صدقةً كالدَّائن والمشتري، ويدلُّ عليه قولُه عليه السَّلامُ في حديث بَريرةَ: «هو لها صدقةٌ ولنا هديةٌ».

﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ﴾: إماءَكُم ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾: على الزِّنا، كانَتْ لعبدِ اللهِ بنِ أُبيٍّ سِتُّ جَوارٍ يُكرِهُهنَّ على الزِّنا، وضربَ عليهنَّ الضَّرائبَ، فشكا بعضُهنَّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فنزَلَتْ.

﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾: تعفُّفًا، شرطٌ للإكراهِ فإنَّه لا يوجَدُ دونَه، وإنْ جُعلَ شرطًا للنَّهيِ لم يَلزَمْ مِن عدمِه جوازُ الإكراهِ؛ لجوازِ أن يكونَ ارتفاعُ النَّهيِ بامتناعِ المَنهيِّ عنهُ.

وإيثارُ ﴿إِنْ﴾ على (إذا) لأنَّ إرادةَ التَّحصُّنِ مِن الإماءِ كالشَّاذِّ النَّادرِ.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٥٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠١٩)، عن علي رضي الله عنه موقوفاً.
وراوه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٥٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠١٧)، عنه مرفوعاً، ورفعه منكر كما ذكر ابن كثير عند هذه الآية، قال: والأشبه أنه موقوف على علي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٨٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٦٧٥) بلفظ: «ضعوا عنهم من مكاتبتهم»، دون تحديد. وذكر التحديد بالثلث عن ابن عباس: السمعاني في «تفسيره» (٣/ ٥٢٨)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٤١٣).

﴿لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ أي: لهنَّ، أو: له إِنْ تابَ، والأوَّلُ أوفَقُ للظَّاهرِ، ولِمَا في مُصحَفِ ابنِ مَسعودٍ: (مِن بعدِ إكراهِهنَّ لَهُنَّ غفورٌ رحيمٌ).

ولا يَرِدُ عليه أنَّ المُكرهَةَ غيرُ آثمةٍ فلا حاجةَ إلى المغفرةِ؛ لأنَّ الإكراهَ لا يُنافي المؤاخذةَ بالذَّاتِ، ولذلك حَرُمَ على المكرَهِ القتلُ وأُوجبَ عليه القصاصُ.

قوله: «أمانَةً وقُدرَةً على أداءِ المالِ بالاحترافِ، وقد رُوِيَ مثلُه مَرفوعًا»[١].

قوله في بريرةَ: «هو لها صَدَقَةٌ ولنَا هَدِيَّةٌ».

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ عائشةَ[٢].

قوله: «كانَتْ لعَبْدِ اللهِ بن أبي ستُّ جَوارٍ..» الحديث.

أخرجَه الثَّعلبيُّ مِن حَديثِ مُقاتِلٍ، وأَصلُه عندَ مُسلمٍ مِن حَديثِ جابرٍ[٣].

قوله: «أي: لهنَّ أو له إن تابَ، والأوَّلُ أوفَقُ للظاهرِ، ولِمَا في مُصحَفِ ابن مَسعودٍ: (من بعد إكراههن لهن غفور رحيم)».

أخرجَ هذه القراءةَ عبدُ بنُ حُميدٍ وابنُ أبي حاتمٍ[٤].

---

(١) كذا في النسخ بلا تعليق من المصنف، وقد روى أبو داود في «المراسيل» (١٨٥) عن يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، قال: (إن علمتم منهم حرفة، ولا ترسلوهم كَلًّا على الناس). قال ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ١٩٠): هو مرسل أو معضل فلا حجة فيه.

(٢) رواه البخاري (١٤٩٣)، ومسلم (١٠٧٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٣٣) عن مقاتل، وأصله كما قال المصنف عند مسلم (٣٠٢٩/ ٢٧) من حديث جابر رضي الله عنه: أن جارية لعبدالله بن أبيٍّ ابنِ سلولَ يقال لها: مسيكة، وأخرى يقال لها: أميمة، فكان يكرههما على الزنا، فشكتا ذلك إلى النبي ﷺ، فأنزل الله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ﴾ الآية.

(٤) رواها عبد بن حميد في «تفسيره» عن ابن مسعود كما في «الدر المنثور» (٥/ ٤٧)، وذكرها مقاتل =

وقال أبو حيَّان: الصحيحُ أنَّ التَّقديرَ: (لَهُم)؛ ليكونَ جوابَ الشَّرطِ فيه ضميرٌ يعودُ على (من) الذي هو اسمُ الشَّرطِ ويكون ذلك مشروطًا بالتوبَةِ.

ولَمَّا غَفَلَ الزَّمخشريُّ وابنُ عَطيَّةَ وأبو البَقاءِ عَن هذا الحُكمِ قَدَّرُوا (لَهُنَّ)؛ أي: للمُكرهاتِ[1]، فعَرِيَت جملَةُ جوابِ الشَّرطِ مِن ضَميرٍ يَعودُ على اسمِ الشَّرطِ، وكلامُهُم كلامُ مَن لَمْ يُمعِن في لِسانِ العَربِ.

فإن قلت: قولُه: ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ مَصدَرٌ أُضيفَ إلى المفعولِ، والفاعِلُ مع المَصدَرِ محذوفٌ، والمَحذوفُ كالمَلفوظِ به، والتَّقديرُ: مِن بَعدِ إكراهِهِم إيَّاهُنَّ، والرَّبطُ يَحصُلُ بهذا المحذوفِ المُقدَّرِ، فلتَجُز المسألةُ.

قلت: لم يعدُّوا في الرَّوابطِ الفاعلَ المحذوفَ نحو: هندٌ عَجِبتُ مِن ضَربِها زيدًا؛ فتجوزُ المسألةُ، ولو قلت: هندٌ عَجِبتُ مِن ضربِ زيدًا؛ لم تَجُز[2].

(٣٤) ـ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ يعني: الآياتِ التي بُيِّنَت[3] في هذه السُّورَةِ وأُوضِحَت فيها الأحكامُ والحُدودُ.

= في «تفسيره» (٣/ ١٩٨)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٠٨) عن جابر رضي الله عنه، وذكره ابن جني في «المحتسب» (٢/ ١٠٨) عن ابن عباس وسعيد بن جبير.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٦/ ٧١)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ١٨٢)، و«التبيان» لأبي البقاء (٢/ ٩٦٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٧٩ ـ ٨٠).

(٣) في (ت): «تبينت».

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزَةُ والكِسائيُّ في الموضعينِ هنا وفي الطلاقِ بالكسرِ[١]؛ لأنَّها واضِحاتٌ تصدِّقُها الكتبُ المُتقدِّمَةُ والعقولُ المُستقيمَةُ، مِن بَيَّنَ؛ بمعنى: تبَيَّنَ، أو لأنَّها بيَّنَت الأحكامَ والحُدودَ.

﴿وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: ومثلًا مِن أمثالِ[٢] مَن قبلَكُم؛ أي: وقِصَّةً عَجِيبَةً مثلَ قصصِهِم، وهي قصَّةُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها فإنَّها كقصَّةِ يوسُفَ ومَريمَ.

﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يعني: ما وُعِظَ به في تلكَ الآياتِ، وتخصيصُ المُتَّقينَ لأنَّهم المُنتفِعُونَ بها. وقيل: المرادُ بالآياتِ القرآنُ والصِّفاتُ المذكورةُ صِفاتُه.

(٣٥) ـ ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ النُّورُ في الأصلِ كيفيَّةٌ تُدرِكُها الباصِرَةُ أولًا، وبوساطَتِها[٣] سائرَ المُبصَراتِ، كالكيفيَّةِ الفائضَةِ مِن النيِّرينِ على الأجرامِ الكثيفَةِ المحاذيَةِ لهما، وهو بهذا المعنى لا يَصِحُّ إطلاقُه على اللهِ تَعالى إلا بتَقديرِ مُضافٍ، كقولِك: زيدٌ كَرَمٌ، بمعنى: ذو كرمٍ، أو على تجوُّزٍ إمَّا بمَعنى: مُنَوِّرُ السَّماواتِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٢) في (ت): «من أمثال الذين».

(٣) في (ت): «وبواسطتها».

والأَرضِ، وقد قُرِئَ به(١)؛ فإنَّه تعالى نَوَّرَهما بالكَواكِبِ وما يفيضُ عنها مِن الأنوارِ، أو بالملائكَةِ والأنبياءِ.

أو: مُدَبِّرُهما، مِن قَولِهِم للرَّئيسِ الفائقِ في التَّدبيرِ: نورُ القَوْمِ؛ لأَنَّهُم يَهتدونَ به في الأمورِ.

أو: مُوجِدُهما، فإنَّ النُّورَ ظاهرٌ بذاتِهِ مُظهِرٌ لغَيرِهِ، وأصلُ الظُّهورِ هو الوجودُ كما أنَّ أصلَ الخَفاءِ هو العدمُ، واللهُ سُبحانَه وتَعالى موجودٌ بذاتِهِ مُوجِدٌ لِمَا عَداه.

أو: الذي به يُدرِكُ أو يُدرَكُ أهلُهما(٢) مِن حيثُ إنَّه يُطلَقُ على الباصرَةِ لتَعلُّقِها به أو لِمُشارَكَتِها له في توقُّفِ الإدراكِ عليه، ثمَّ على البَصيرَةِ لأَنَّها أقوى إدراكًا؛ فإنَّها تُدرِكُ نفسَهَا وغيرَها مِن الكُلِّيَّاتِ والجزئِيَّاتِ المَوجوداتِ والمَعدوماتِ، وتَغوصُ في بَواطِنِها وتتصرَّفُ فيها بالتَّركيبِ والتَّحليلِ.

---

(١) أي: قرئ بفعله وهو (نوَّر) كما أشار أبو حيان في «البحر» (١٦/ ٨٢)، وقراءة (الله نوَّر..) نسبت في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٤٢) لزيد بن علي، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) لأبي جعفر المدني وعبد العزيز المكي، وفي «المحرر الوجيز» (٤/ ١٨٣) لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وأبي عبد الرحمن السلمي، وزاد في «البحر» (١٦/ ٨٢) على هؤلاء نسبتها لثابت بن أبي حفصة والقورصي ومسلمة بن عبد الملك.

(٢) قوله: «أو الذي به يدرك...» معطوف على قوله: «منورهما»، فهو مجاز، و«يدرِك» الأول مبني للمعلوم، والثاني للمجهول، وقد تنازعا قوله: «أهلهما»؛ أي: أهل السماوات والأرض. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٨٠)، و«حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦٠).

وخالف هذا الأنصاريُّ في «الحاشية» (٤/ ٢٠١) فقال: «أو الذي به تدرك، أو يدرك أهلها» عطف على «كيفية»؛ أي: النورُ في الأصل إمَّا كيفيةٌ تدركُها الباصرةُ... إلى آخره، أو الذي به تُدرِكُ الباصرةُ، أو يُدرِكُ به أهلُها الأشياءَ، وهو بهذا المعنى يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى بدون تقديرِ مضافٍ أو تجوُّزٍ.

ثُمَّ إنَّ هذهِ الإدراكاتِ ليسَتْ لذَاتِها وإلَّا لَمَا فارَقَتْها، فهي إذَنْ مِن سَبَبٍ يفيضُها عليها، وهو اللهُ سُبحانَهُ وتعالى ابتداءً، أو بتوسُّطِ مِن الملائكةِ والأنبياءِ، ولذلك سُمُّوا أنوارًا.

ويقرُبُ مِنهُ قولُ ابنِ عبَّاسٍ: مَعناه: هادي مَن فيهِمَا[١]، فهُمْ بنُورِهِ يَهتَدُونَ.

وإضافَتُه إليهِمَا للدَّلالَةِ على سعَةِ إشراقِه، أو لاشتمالِهما على الأنوارِ الحِسِّيَّةِ والعَقليَّةِ وقصورِ الإدراكاتِ البَشريَّةِ عليهِما وعلى المتعلِّقِ بهما والمدلولِ لَهُما.

﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾: صِفةُ نورِهِ العَجيبةُ الشَّأنِ، وإضافَتُه إلى ضَميرِه سبحانَه دَليلٌ على أنَّ إطلاقَهُ عليه لم يَكُن على ظاهرِهِ.

﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾: كصِفَةِ مِشكاةٍ وهي الكُوَّةُ الغيرُ النافذةِ. وقرأ الكسائي برواية الدُّوري بالإمالة[٢].

﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾: سراجٌ ضَخمٌ ثاقِبٌ.

وقيل: المشكاةُ: الأُنبوبَةُ في وسطِ القِنديلِ، والمصباحُ: الفَتِيلَةُ المُشتَعِلَةُ.

﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾: في قنديلٍ مِن الزَّجاجِ ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾: مُضيءٌ مُتلألئٌ كالزُّهَرَةِ في صَفائِه وزهرَتِه، مَنسوبٌ إلى الدُّرِّ، أو فُعِّيلٌ كمُرِّيقٍ مِن الدَّرءِ فإنَّه يدفعُ الظَّلامَ بضَوئِهِ، أو بعضُ[٣] ضوئِه بعضًا مِن لَمَعانِه، إلَّا أنَّه قُلِبَت همزَتُه

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٩٥) بلفظ: يقول الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥).

(٣) قوله: «أو بعض ضوئه» معطوف على فاعل «يدفع» المستتر؛ أي: أو يدفع بعضُ ضوئه. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٨٢).

ياءً، ويدلُّ عليه قراءةُ حمزةَ وأبي بكرٍ على الأصلِ[١]، وقراءةُ أبي عَمرٍو والكِسائيِّ: ﴿دِرِّيْءٌ﴾ كشِرِّيبٍ[٢]، وقد قُرِئَ به مَقلوبًا[٣].

﴿تَوَقَّدَ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾؛ أي: ابتداءُ ثُقوبِ المصباحِ مِن شَجرةِ الزَّيتونِ المُتكاثِرِ نَفعُهُ بأَنْ رُوِيَت ذُبالَتُه بزَيْتِها.

وفي إبهامِ الشَّجرَةِ، ووَصفِهَا بالبركةِ، ثمَّ إبدالِ الزَّيتونةِ عنها، تَفخيمٌ لشأنِها.

وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ بالياءِ والبناءِ للمَفعولِ مِن (أُوقِد)، وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ بالتَّاءِ كذلك على إسنادِه إلى الزُّجاجةِ بحذفِ المضافِ[٤].

وقُرِئَ: (تَوَقَّدُ)[٥]، بمعنى: تَتوقَّد.

---

(١) أي: (دُرِّيءٌ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٣) أي: بكسر الدال، وقلب همزته ياء. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٨٢)، و«حاشية ابن التمجيد» مع «حاشية القونوي» (١٣/ ٣٦٦). رواها المفضَّل عن عاصم، وهي قراءة عبد الله بن عمرو والزهري. انظر: «زاد المسير» (٣/ ٢٩٦).

وقال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٢٠٢): (أي: قلْباً مكانيًّا بأن قُدِّمَت الهمزةُ ساكنةً على الراء، وهي قراءة غريبة). قلت: أي: (دِئِّير)، قال القونوي: قد أغرب من قال هذا. وقال الشهاب: قرئ به في نادر الشواذ.

(٤) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تَوَقَّدَ﴾ بالتاء مفتوحة وفتح الواو والدال والقاف مشدداً على أنه فعلٌ ماضٍ من التوقُّد وهو التلهُّب، والفعل للمصباح. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٥) هي رواية عن عاصم كما في «السبعة» (ص: ٤٥٦). وذكرها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣) عن السلمي ومجاهد والحسن وجماعة والمفضل عن عاصم.

و(يَوَقَّد) بحذفِ التَّاءِ لاجتماعِ زِيادَتَينِ، وهو غريبٌ(١).

﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ تقعُ الشَّمسُ عليها حينًا دونَ حينٍ، بل بحيثُ تقعُ عليها طولَ النَّهارِ كالتي تكونُ على قُلَّةٍ أو صحراءَ واسِعَةٍ، فإنَّ ثمرتَها تكونُ أنضجَ وزيتَها أَصْفَى.

أو: لا نابتةٍ في شرقِ المَعمورةِ وغربِها بل في وسطِها وهوَ الشَّامُ، فإنَّ زيتونَه أجوَدُ الزَّيتونِ.

أو لا في مضحًى تُشرِقُ الشَّمسُ عليها دائمًا فتُحرِقُها، أو في مَقْنَأَةٍ(٢) تغيبُ عَنْها دائِمًا(٣) فتتركُها نِيْئاً، وفي الحديثِ: «لا خيرَ في شجرةٍ ولا نَباتٍ في مَقنأَةٍ، ولا خيرَ فيهِما في مَضْحًى»(٤).

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٠)، و«البحر» (١٦/ ٨٨). قال أبو حيان: هو شاذ جدًّا.

وقال ابن جني: وهذا مشكل، وذلك أن أصله: (يتوقد)، فحُـذف التاء لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل، وهما الياء والتاء المحذوفة، والعرفُ في هذا أنه إنما تحذف التاء إذا كان حرفُ المضارعة قبلها تاء، نحو (تَفَكَّرُون) و﴿تَذَكَّرُونَ﴾، والأصل: تتفكرون وتتذكرون؛ فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلباً للخفة بذلك. وليس في (يتوقد) مثلان فيحذفَ أحدهما، لكنه شبَّه حرفَ مضارعةٍ بحرف مضارعة، أعني: شبه الياء في (يتوقد) بالتاء الأولى في (تتوقد) إذ كانا زائدين، كما شبهت التاء والنون في (تَعِد) و(نَعِد) بالياء في (يَعِد)، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء في (يعد).

(٢) المقنأة: المكان الذي لا تطلع عليه الشمس.

(٣) في (ض): «دائباً».

(٤) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٤٤٧): غريب جدًّا، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١١٩): لم أجده.

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞ﴾؛ أي: يكادُ يُضيءُ بنفسِه مِن غيرِ نارٍ: لتَلأْلُئِه وفَرْطِ وَبيصِه.

﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ﴾ نورٌ مُتَضاعِفٌ، فإنَّ نُورَ المِصباحِ زادَ في إنارَتِه صفاءُ الزَّيتِ وزهرَةُ القنديلِ وضبطُ المِشكاةِ لأشعَّتِه.

وقد ذُكرَ في مَعنى التَّمثيلِ وُجوهٌ:

الأوَّلُ[1]: أنَّه تَمثيلٌ للهُدَى الذي دلَّ عليه الآياتُ البيِّنَاتُ في جلاءِ مَدلولِها وظهورِ ما تضمَّنُه مِن الهُدى بالمشكاةِ المنعوتةِ.

أو: تَشبيهٌ للهُدى مِن حيثُ إنَّه محفوفٌ بظلماتِ أوهامِ النَّاسِ وخيالاتهم بالمصباحِ، وإنَّما وَلِيَ الكافَ المشكاةُ لاشتِمالِها عليه[2]، وتَشبيهُه به أوفَقُ مِن تَشبيهِهِ بالشَّمسِ.

أو: تمثيلٌ لِمَا نَوَّرَ اللهُ بِهِ قلبَ المؤمنِ مِن المعارفِ والعُلومِ بنُورِ المِشكاةِ المُنبَثِّ فيها مِن مِصباحِها. ويؤيِّدُه قراءةُ أُبيٍّ: (مثلُ نورِ المُؤمنِ)[3].

---

(١) قوله: «الأول» الأَولى حذفُه؛ لأنه لم يذكر مقابِلَه بلفظ الثاني، والثالث، والرابع، والخامس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٠٣).

(٢) قوله: «وإنما ولي الكاف المشكاة»؛ أي: لا المصباحَ «لاشتمالها عليه»؛ أي: على المصباحِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٠٣).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٨٣)، و«البحر» (١٦/ ٨٤).

وهذه القراءة رواها عن أبيٍّ: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٠٧)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٢٩٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٥٩٤).

أو: تمثيلُ ما منحَ اللهُ[(١)] عِبادَهُ مِن القُوَى الدَرَّاكةِ الخمسِ المترتِّبَةِ التي ينوطُ بها المعاشَ والمعادَ، وهي: الحسَّاسَةُ التي تُدرِكُ المَحسوساتِ بالحَواسِّ الخَمسِ، والخَياليَّةُ التي تحفَظُ صُورَ تلك المَحسوساتِ لتَعْرِضها على القُوَّةِ العَقليَّةِ متَى شاءَتْ، والعقليَّةُ[(٢)] التي تُدرِكُ الحَقائقَ الكُلِّيَّةَ، والمُفكِّرَةُ وهي التي تؤلِّفُ المعقولاتِ لتَستَنْتِجَ مِنْها عِلمَ ما لم تَعلَمْ، والقُوَّةُ القُدسِيَّةُ التي تتجَلَّى فيها لوائِحُ الغَيبِ وأسرارُ المَلكوتِ المُختصَّةُ بالأنبياءِ والأولياءِ، المَعنيَّةُ بقولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]= بالأشياءِ الخمسَةِ المذكورةِ في الآيةِ، وهي: (المشكاةُ) و(الزُّجاجَةُ) و(المِصباحُ) و(الشَّجرةُ) و(الزيتُ):

فإن الحساسَّةَ كالمشكاةِ لأنَّ محلَّها كالكُوَى[(٣)]، ووَجهُهَا إلى الظَّاهرِ لا تُدرِكُ ما وَراءَهَا، وإضاءَتُها بالمَعقولاتِ لا بالذَّاتِ.

والخَياليَّةَ كالزُّجاجةِ في قَبولِ صُوَرِ المُدرَكَاتِ مِن الجَوانِبِ وضَبطِها للأنوار العَقلِيَّةِ وإنارَتِها بما تَشتَمِلُ عليها مِن المعقولاتِ.

والعَاقِلَةَ كالمِصبَاحِ لإضاءَتِها بالإدراكاتِ الكُلِّيَّةِ والمَعارفِ الإلهيَّةِ.

---

(١) بعدها في (ض) و(ت): «به».

(٢) في (أ): «والعلمية»، وفي (ت) زيادة: «العاقلة».

(٣) قوله: «فإن الحساسَّةَ كالمشكاةِ لأنَّ محلَّها كالكُوَى» هكذا جاء في نسخنا الخطية، لكن وقع في غيرها اختلاف كثير في النسخ بيَّنه الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٨٤) فقال: قوله: «فإنّ الحاسة» في نسخة بدله: «الحساسة»، وقوله: «لأنّ محالها الكوى» في نسخة: «كالكوى»... و«محالها»: جمع محل، وفي نسخة: «محلها»، وضمير «محالها» و«وجهها» للحاسة، والمراد: بيان وجه السبب لتجويفها وتوجهها لظاهر البيت لا لِمَا خَلْفَه لتوجُّهها للحواسّ الظاهرة وكونها في مقدم الدماغ.

والمُفكِّرَةَ كالشَّجرَةِ المباركَةِ لتَأدِّيها[1] إلى ثمراتٍ لا نِهايَةَ لها، والزَّيتونَةِ المُثمِرَةِ بالزَّيتِ[2] الذي هو مادَّةُ المصابيحِ التي لا تكونُ شَرقيَّةً ولا غَربيَّةً؛ لتجرُّدِها عن اللَّواحقِ الجِسميَّةِ، أو لوُقوعِها بينَ الصُّوَرِ والمَعاني مُتصرِّفَةً في القَبيلَيْنِ مُنتفعةً مِن الجانِبَينِ.

والقُوَّةَ القدسيَّةَ كالزَّيتِ، فإنَّها لصَفائِها وشدَّةِ ذَكائِها تكادُ تُضِيءُ بالمعارفِ مِن غيرِ تَفكُّرٍ ولا تَعليمٍ.

أو: تمثيلٌ للقُوَّةِ العَقليَّةِ في مراتِبِها بذلك، فإنَّها في بَدءِ أَمرِهَا خَالِيَةٌ عَن العُلومِ مُستَعِدَّةٌ لقَبُولِها كالمِشكاةِ، ثمَّ تَنتَقِشُ بالعُلومِ الضَّروريَّةِ بتَوسُّطِ إحساسِ الجُزئيَّاتِ بحيثُ تَتمكَّنُ مِن تَحصيلِ النَّظَريَّاتِ فتَصيرُ كالزُّجاجَةِ مُتلألِئَةً في نَفسِها قابِلَةً للأَنوارِ، وذلك التَّمكُّنُ إنْ كانَ بفكرٍ واجتِهادٍ فكالشَّجرَةِ الزَّيتونَةِ، وإن كانَ بالحَدْسِ فكالزَّيتِ، وإن كانَ بقُوَّةٍ قُدسِيَّةٍ فكالتي يَكادُ زَيتُها يُضيءُ؛ لأنَّها تَكادُ تعلَمُ ولو لم تَتَّصِل بملَكِ الوَحيِ والإلهامِ الذي مَثَلُه النَّارُ مِن حيثُ إنَّ العُقولَ تَشتَعِلُ عَنْها، ثمَّ إذا حَصَلَتْ لها العُلومُ بحيثُ تَتمكَّنُ مِن استحضارِهَا مَتى شاءَتْ كان كالمِصباحِ، فإذا استحضَرَها كان نُورًا على نُورٍ.

﴿يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾؛ أي: لهذا النُّورِ الثَّاقبِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ فإنَّ الأسبابَ دونَ مَشيئَتِه لاغيةٌ إذ بها تَمامُها ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾ إدناءً للمَعقولِ مِن المَحسوسِ

---

(١) في (أ) و(ت) و(خ): «بالشجرة المباركة لتأديتها». والمثبت من (ض) وهو أوفق مما في النسخ الأخرى كما قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٨٤)، وقوله الآتي: «والزيتونة» معطوف على «الشجرة» كما ذكر.

(٢) في (ض): «للزيت».

تَوْضِيحًا وبَيانًا ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مَعقولًا كانَ أَوْ مَحسوسًا، ظاهِرًا كانَ أَوْ خَفِيًّا، وفيه وَعدٌ ووَعيدٌ لِمَن تَدبَّرَها ولِمَن لَمْ يَكْتَرِث بها.

(٣٦ ـ ٣٨) ـ ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مُتعلِّقٌ بما قبلَه؛ أي: كمِشكاةٍ في بعضِ بيوتِ الله، والمراد: المسجد.

أو: توقَدُ في بيوتٍ[1]، فيكونُ تقييدًا للمُمثَّلِ به بما يكونُ لخيرٍ، أو مُبالغةً فيه، فإنَّ قناديلَ المساجدِ تكونُ أعظَمَ، أو تمثيلًا لصلاةِ[2] المُؤمنينَ أو أبدانهم بالمساجدِ.

ولا يُنافي جمعُ البُيوتِ وحدةَ المشكاةِ؛ إذ المرادُ بها ما له هذا الوَصفُ بلا اعتبارِ وِحدةٍ ولا كَثرةٍ.

أو بما بعدَهُ وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾ وفيها تكريرٌ مُؤكِّدٌ، لا بـ(يُذكَرَ)؛ لأنَّه مِن صِلَةِ ﴿أَن﴾ فلا يعملُ فيما قبلَه.

أو بمَحذوفٍ مثلِ: سَبِّحُوا في بيوتٍ، والمراد بها: المساجِدُ لأنَّ الصِّفَةَ تُلائِمُها.

وقيل: المساجِدُ الثَّلاثَةُ والتَّنكيرُ للتَّعظيمِ.

﴿أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ بالبناءِ أو التَّعظيمِ ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ عامٌّ فيما يَتضمَّنُ ذكرَه حتَّى المذاكرةَ في أفعالِه والمباحثةَ في أحكامِه.

(١) بعدها في (ت) لفظ الجلالة: «الله».

(٢) في (ض): «الصدور».

﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ يُنزِّهونَهُ، أو يُصَلُّونَ لـه فيهـا بالغَـدَواتِ والعَشِـيَّاتِ[١]، و(الغُدُوُّ): مَصـدَرٌ أُطلِقَ للوَقتِ، ولذلك حَسُـنَ اقتِرانُه بـ(الآصالِ) وهو جمـعُ أَصيـلٍ[٢].

وقُرِئَ (والإيصال)[٣]، وهو الدُّخولُ في الأصيلِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكر: ﴿يُسبَّحُ﴾ بالفَتحِ على إسنادِهِ إلى أحدِ الظُّروفِ الثَّلاثَةِ ورفعِ ﴿رِجَالٌ﴾[٤] بما يَدُلُّ عليه، وقُرِئَ بالتَّاءِ مَكسورًا[٥] لتأنيثِ الجَمعِ، ومفتوحًا[٦] على إسنادِهِ إلى أوقاتِ الغُدوِّ.

---

(١) في (ض) و(ت): «والعشايا».

(٢) في (خ) و(ض): «أُصُل»، وفي (ت): «جمع أُصُل جمع أصيل». والمثبت من (أ)، وهذه الثلاثة قد قيل بكل منها:

ففي «الكشاف» (٦/ ٧٩): (والآصَالُ: جَمعُ أُصُلٍ) على وزن عُنُقٍ كما قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٣٨٦).

وفي «الصحاح» (مادة: أصل): والأَصيلُ: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُلٌ وآصال.

وقال العكبري في «التبيان» (ص: ٦١٠): و(الآصال): جمعُ الجمع؛ لأن الواحد أَصيلٌ، وفَعِيلٌ لا يُجمع على أفعالٍ، بل على فُعُلٍ، ثُم فُعُلٌ على أفعالٍ.

(٣) قرأ بها أبو مجلز وسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٥) أي: (تُسبِّحُ) بكسر الباء. انظر «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤) عن أبي حيوة. والفاعل: ﴿رِجَالٌ﴾ والتأنيث للجمع.

(٦) انظر «المختصر في شـواذ القـراءات» (ص: ١٠٤) عن أبـي جعفر، والمشـهور عنـه: ﴿يُسَبِّحُ﴾ مثـل الأكثر.

﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾: لا تَشغَلُهُم معاملةٌ رابحةٌ ﴿وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ مُبالغةٌ بالتَّعميمِ بعدَ التَّخصيصِ إنْ أُريدَ بهِ مُطلَقُ المعاوَضَةِ، أو بإفرادِ ما هو أهمُّ مِن قِسمَي التِّجارَةِ، فإنَّ الرِّبحَ يَتحقَّقُ بالبَيعِ ويُتوقَّعُ بالشِّراءِ.

وقيل: المرادُ بالتِّجارَةِ الشِّراءُ فإنَّه أَصلُها ومَبدَؤُها.

وقيل: الجَلَبُ لأنَّه الغالِبُ فيها، ومنه يقال: تَجَرَ في كذا: إذا جَلَبَه، وفيه إيماءٌ بأنَّهُم تُجَّارٌ.

﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ عَوَّضَ فيه الإضافةَ مِن التَّاءِ المُعوَّضَةِ عَن العينِ السَّاقطةِ بالإعلالِ كقولِه:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا

﴿وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ ما يجبُ إخراجُهُ مِن المالِ للمُسْتَحِقِّينَ.

﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ مع ما هُمْ عليهِ مِن الذِّكرِ والطَّاعةِ ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾: تَضطَرِبُ وتَتغيَّرُ مِن الهَوْلِ، أو تَنقَلِبُ أَحْوالُها فتفقَهُ القُلوبُ ما لم تكُن تَفقَهُ، وتُبصِرُ الأَبصارُ ما لَمْ تَكُن تُبْصِرُ، أو تَتقَلَّبُ القُلُوبُ مِن تَوَقُّعِ النَّجاةِ وخوفِ الهَلاكِ، والأَبصارُ مِن أيِّ ناحِيَةٍ يؤخَذُ بهم ويُؤتى كِتابُهِم.

﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ أو ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ﴾ أو ﴿يَخَافُونَ﴾.

﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾: أَحسَنَ جَزاءِ ما عَمِلُوا الموعودِ لَهُم من الجنَّةِ.

﴿وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ أشياءَ لم يَعِدْهُم بها على أَعمالِهم ولم تَخْطُر ببالِهِم.

﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ تقريرٌ للزِّيادَةِ، وتَنبيهٌ على كَمالِ القُدرَةِ، ونَفاذِ المَشيئَةِ، وسَعةِ الإحسانِ.

قوله: «على إسنادِه إلى أحدِ الظُّروفِ الثَّلاثَةِ».

قال الطِّيبيُّ: أي: له فيها بالغُدوِّ(١).

قوله: «﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ عوضَ فيه الإضافةَ مِن التَّاءِ المعوضَةِ عَن العينِ السَّاقطَةِ بالإعلالِ».

قال أبو حيَّان: هذا الذي ذكرَهُ مِن أنَّ التَّاءَ سقَطَتْ لأَجلِ الإضافَةِ هو مذهَبُ الفَرَّاءِ(٢)، ومَذهَبُ البَصريِّينَ أنَّ التَّاءَ مِن نَحوِ هذا لا تَسقُطُ للإضافَةِ(٣).

قوله:

(وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا)(٤)

صدره:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا

قال الطِّيبيُّ: أي: مَضَوا وأَسْرَعُوا، والخَلِيطُ بمَعنى المخالطِ(٥)، والمرادُ به الجَمعُ، و(عِدَ الأَمرِ)؛ أي: العِدَةُ(٦).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٠٦).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٤٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٩٦).

(٤) ورد عجز البيت دون نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١). وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير وليس في ديوانه، وصاحب «اللسان» (مادة: غلب) للفضل بن العباس بن عتبة اللهبي.

(٥) في (س) و(ن): «المخالطة» والمثبت من (ز) و«فتوح الغيب».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٠٩).

وقال أبو حيَّان: تأوَّلَه ابنُ كُلثومٍ[1] عَلى أنَّه جمعُ عُدْوَةٍ وهيَ النَّاحِيَةُ، قال: كأنَّ الشَّاعرُ أرادَ نواحي الأَمرِ وجَوانِبَه[2].

(٣٩) - ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾: والذينَ كَفَرُوا حالُهم على ضِدِّ ذلك، فإنَّ أَعمَالَهُم التي يَحسبونَها صالحَةً نافعَةً عندَ اللهِ يَجِدُونَها لاغِيَةً مُخيَّبَةً في العاقبةِ كالسَّرابِ، وهو ما يُرَى في الفَلاةِ مِن لَمَعانِ الشَّمسِ عليها وقتَ الظَّهيرَةِ فيُظَنُّ أنَّه ماءٌ يسربُ؛ أي: يَجْرِي.

والقِيعَةُ بمَعنى القَاعِ: وهو الأرضُ المُستَوِيَةُ، وقيل: جمعُهُ؛ كجارٍ وجِيرَةٍ.

وقُرِئَ (بِقِيعَاتٍ)[3] كدِيمَاتٍ في دِيمَةٍ.

﴿يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً﴾؛ أي: العَطشانُ، وتَخصيصُهُ لتَشبيهِ الكافرِ بهِ في شِدَّةِ الخَيبَةِ عندَ مَسيسِ الحاجَةِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ﴾: جاءَ ما تَوَهَّمَه ماءً، أو مَوضِعَه ﴿لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ ممَّا ظَنَّه ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾: عقابَه، أو: زَبانيتَهُ، أو وجدَهُ محاسبًا إيَّاه ﴿فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ استعراضًا أو مُجازاةً.

---

(١) خالد بن كلثوم الكوفي، لغوي راوية لأشعار القبائل وأخبارها، عارف بالأنساب والألقاب، له صنعة في الأشعار، له تصانيف منها: «كتاب الشعراء المولدين»، «كتاب أشعار القبائل»، وغيرها، انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (١/ ٣٨٧)، و«الدر الثمين» لابن الساعي (ص: ٣٦٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٩٦).

(٣) قرأ بها مسلمة بن محارب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٣).

﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حِسابٍ.

رُوِيَ أنَّها نَزَلَت في عُتبةَ بن رَبيعةَ بنِ أُميَّةَ، تعبَّدَ في الجاهليَّةِ ولَبِسَ المُسوحَ والتمسَ الدِّينَ، فلَمَّا جاءَ الإسلامُ كَفَرَ[1].

(٤٠) - ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾.

﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ عطفٌ على ﴿كَسَرَابٍ﴾، و(أو) للتَّخييرِ، فإنَّ أعمالَهُم لكَونِها لاغيَةً لا منفعةَ لها كالسَّرابِ، ولكَونِها خاليَةً عَن نورِ الحَقِّ كالظُّلماتِ المُتراكِمَةِ مِن لُجِّ البَحْرِ والأَمواجِ والسَّحابِ.

أو للتَّنويعِ؛ فإنَّ أَعْمالَهُم إنْ كانَتْ حَسَنَةً فكالسَّرابِ، وإن كانَتْ قَبيحَةً فكالظُّلماتِ.

أو للتَّقسيمِ باعتِبارِ وَقتَيْنِ: فإنَّها كالظُّلماتِ في الدُّنيا، والسَّرابِ[2] في الآخرَةِ.

﴿فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾: عميقٍ مَنسوبٍ إلى اللُّجِّ وهو مُعظَمُ الماءِ ﴿يَغْشَاهُ﴾ يَغشى البحرَ ﴿مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾؛ أي: أَمْواجٌ مُترادِفَةٌ مُتراكِمَةٌ ﴿مِنْ فَوْقِهِ﴾ مِن فوقِ الموجِ الثَّاني ﴿سَحَابٌ﴾ غَطَّى النُّجومَ وحَجَبَ أنوارَها، والجُملَةُ صِفَةٌ أُخرى للبَحرِ.

﴿ظُلُمَاتٌ﴾؛ أي: هذه ظُلماتٌ ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٩٢)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٥٣)، عن مقاتل. وهو في «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٠٢) إلا أن فيه: (شيبة) بدل (عتبة).

(٢) في (ت): «وكالسراب».

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ بالجرِّ على إبدالِها مِن الأُولى، وبإضافةِ السَّحابِ إليها في رواية البزِّي[1].

﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ﴾ وهـيَ أقربُ ما يُرَى إليه ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾: لم يقْربْ أَنْ يراهَا فَضْلًا أَنْ يَراها كقولِه:

إِذَا غَيَّـرَ النَّـأْيُ[2] المُحِبِّيـنَ لَـمْ يَكَــدْ ... رَسِيسُ الهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرَحُ

والضَّمائِرُ للوَاقعِ في البَحرِ ـ وإنْ لم يَجرِ ذِكرُه ـ لدَلالَةِ المَعنى عليه.

﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾: ومَن لَمْ يُقَدِّر لَهُ الهِدايةَ ولَمْ يُوَفِّقْهُ لأَسبابِها ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ خلافَ الموفَّقِ الذي له نورٌ على نُورٍ.

قوله:

(إذا غَيَّـرَ النَّـأْيُ المُحِـبِّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّـةَ يَبْرَحُ)[3]

---

(١) قرأ قنبل: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾، وقرأ البزي: ﴿سحابُ ظُلُماتٍ﴾، والباقون بالرفع والتنوين فيهما. انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٢).

(٢) في (خ): «الهجر».

(٣) البيت لذي الرمة انظر: «ديوانه» (٢/ ١١٩٢) وفيه: «لم أجد» بدل: «لم يكد». وقد كانت كما ذكرها المؤلف ثم غيرها ذو الرمة إلى رواية الديوان كما رواه الأصفهاني في «الأغاني» (١٨/ ٣٩)، والمرزباني في «الموشح» (ص: ٢٣٣)، من طريق عبد الصمد بن المعذل عن أبيه عن جده غيلان بن الحكم، وذكره الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (ص: ٢٧٤ ـ ٢٧٥) ـ ووقع فيه: «عنبسة»، بدل «غيلان بن الحكم» ـ قال: قدم علينا ذو الرُّمة الكوفة، فوقف راحلته بالكُناسة ينشدنا قصيدته الحائية، فلما بلغ إلى هذا البيت: (إذا غيَّر النأيُ المحبين لم يكد...) البيت، فقال له ابن شبرمة: يا ذا الرُّمة! أراه قد برح. قال الراوي: فشَنَق بناقَتِهِ وجَعَلَ يتأخَّرُ بها ويُفكِّرُ، ثمَّ قال: (إذا غيَّر النأي المحبين لم أجد...)، قال: فرجعت إلى أبي الحكم بن البختري بن المختار فأخبرته الخبر، فقال: =

الرَّسِيسُ: الشَّيءُ الثَّابِتُ الذي لَزِمَ مَن بقية هوًى أو سُقمٌ في البدنِ[١]. ويبرحُ أي: يَزولُ[٢].

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ (٤١) وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ﴾: أَلَمْ تعلَم عِلْمًا يشبهُ المشاهدةَ في اليقينِ والوَثاقةِ بالوَحْيِ أو الاستدلالِ ﴿أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: يُنزِّهُ ذاتَه عَن كلِّ نَقصٍ وآفةٍ أهلُ السَّماواتِ والأَرضِ، و﴿مَن﴾ لتَغليبِ العُقلاءِ، أو الملائكةُ والثَّقلانِ، بما يَدُلُّ عليه مِن مقالٍ أو دَلالةِ حالٍ[٣].

﴿وَالطَّيْرُ﴾ على الأوَّلِ تخصيصٌ لِمَا فيهَا مِن الصُّنعِ الظَّاهرِ والدَّليلِ الباهرِ ولذلك قيَّدَها بقولِه: ﴿صَافَّاتٍ﴾ فإنَّ إعطاءَ الأَجرامِ الثَّقيلَةِ ما بهِ تَقْوَى على الوُقوفِ في الجوِّ صافَّةً باسِطَةً أجنِحَتَها بما فيها مِن القَبضِ والبَسْطِ حُجَّةٌ قاطِعَةٌ على كمالِ قُدرَةِ الصَّانعِ ولطفِ تَدبيرِهِ.

= أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه، وأخطأ ذو الرُّمة حيث رجع إلى قوله؛ إنما هذا كقول الله عز وجل: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾؛ أي: لم يرها ولم يكد.

(١) انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد مادة: (رسس) (١/ ١٢٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١١٢ـ ١١٣).

(٣) قوله: «والملائكة والثقلان» معطوف على «أهلُ»، وقوله: «بما يدل... » متعلق بـ«ينزه»، وهو ناظر إلى الوجه الأوّل، وسكت عن الثاني لظهوره وعلمه منه، وضمير «عليه» للتنزيه المعلوم من الفعل «ينزه». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٣٩١).

﴿كُلٌّ﴾: كلُّ واحدٍ مما ذُكِرَ، أو: مِن الطَّيرِ ﴿قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾؛ أي: قد عَلِمَ اللهُ دُعاءَه وتَنزيهَهُ اختيارًا أو طبعًا؛ لقولِه: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

أو: عَلِمَ كُلٌّ، على تشبيهِ حالِه في الدَّلالةِ على الحَقِّ والميلِ إلى النَّفعِ على وجهٍ يَخُصُّه بحالِ مَن عَلِمَ ذلك، مع أنَّه لا يَبعدُ أن يُلْهِمَ اللهُ الطيرَ دعاءً وتَسبيحًا كما أَلهمَها علومًا دَقيقةً في أسبابِ تَعيُّشِها لا يكادُ يَهتَدِي إليها العُقَلاءُ.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فإنَّه الخَالِقُ لَهُما ولِمَا فيهِمَا مِن الذَّواتِ والصِّفَاتِ والأفعالِ مِن حَيثُ إنَّها مُمكِنَةٌ واجِبَةُ الانتهاءِ إلى الواجبِ ﴿وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ مَرجِعُ الجَميعِ.

(٤٣) - ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا﴾: يسوقُ ومنه: البِضاعَةُ المُزجاةُ، فإنَّها يُزجيها كلُّ أحدٍ.

﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ بأَنْ يكونَ قَزَعًا[1] فيضمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ، وبهذا الاعتبارِ صحَّ ﴿بَيْنَهُ﴾ إذ المعنى: بينَ أجزائِه. وقرأ نافع برواية ورشٍ: ﴿يُوَلِّفُ﴾ غيرَ مهموزٍ[2].

﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا﴾: متراكمًا بعضُه فوقَ بَعضٍ ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ﴾: المطرَ ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾: مِن فُتوقِه، جمع خَلَلٍ؛ كجبالٍ في جَبلٍ. وقُرِئَ: (مِن خَلَلِه)[3].

---

(١) بفتح القاف والزاي؛ أي: قطعا.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧).

(٣) رواها يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٦٦٥)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٣٦) عن الضحاك بن مزاحم، وذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٢٩٦)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ١٩٠) =

﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾: مِن الغمامِ، وكُلُّ ما علاكَ فهُوَ سَماءٌ.

﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا﴾: مِن قطعٍ عظامٍ تشبهُ الجبالَ في عظمِها أو جمودِها.

﴿مِن بَرَدٍ﴾ بيانٌ للجبالِ والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: ينزلُ مُبتَدئًا مِن السَّماءِ مِن جبالٍ فيها مِن بردٍ بَرَدًا، ويجوزُ أن تكونَ ﴿مِن﴾ الثَّانيةُ أو الثَّالثةُ للتَّبعيضِ واقعةً مَوقِعَ المفعولِ.

وقيل: المرادُ بالسَّماءِ: المُظِلَّةُ، وفيها جِبالٌ مِن بَرَدٍ كما في الأرضِ جِبالٌ مِن حَجَرٍ، وليسَ في العَقلِ قاطِعٌ يمنَعُه، والمشهورُ أنَّ الأَبخِرَةَ إذا تَصاعدَتْ ولم تُحلِّلْها حَرارَةٌ فبلغَت الطَّبقَةَ البارِدَةَ مِن الهَواءِ وقَوِيَ البَردُ هناك اجتمعَ وصارَ سَحابًا، فإن لم يَشتَدَّ البَردُ تقاطرَ مَطَرًا، وإن اشتَدَّ فإن وصلَ إلى الأَجزاءِ البُخارِيَّةِ قبلَ اجتماعِها نَزَلَ ثَلْجًا وإلا نَزَلَ بَرَدًا، وقد يبرُدُ الهواءُ بردًا مُفرِطًا فينَقبِضُ وينعَقِدُ سَحابًا وينزلُ منه المَطرُ أو الثَّلجُ، وكلُّ ذلك لا بُدَّ وأَنْ يَستَنِدَ إلى إرادةِ الواجبِ الحكيمِ؛ لقيامِ الدَّليلِ على أنَّها المُوجِبَةُ لاختصاصِ الحوادثِ بمَحالِّها وأوقاتِها، وإليه أشارَ بقولِه:

﴿فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ﴾ والضَّميرُ للبَرَدِ ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾: ضُوءُ برقِه. وقُرِئَ بالمدِّ بمَعنى العُلُوِّ[1]، وبإدغامِ الدَّالِ في السِّينِ[2].

= عن ابن عباس والضحاك، وذكرها الهذلي في «الكامل» (ص: ٦٠٩) عن معاذ العنبري عن أبي عمرو، والزَّعفراني.

(١) نسبت لطلحة بن مصرف. انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٢) وهي قراءة أبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ٢٤).

و: (بُرَقِه) بضم الباء وفتح الرَّاءِ[1]، وهو جَمعُ بُرْقَةٍ، وهي المِقدارُ مِن البَرْقِ كالغُرْفَةِ، وبضَمِّها للإتْبَاعِ[2].

﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾: بأبصارِ النَّاظرينَ إليه من فَرْطِ الإضاءةِ، وذلك أقوى دليلٍ على كمالِ القُدرَةِ مِن حَيثُ إنَّه تَوليدُ الضِّدِّ مِن الضِّدِّ.

وقُرِئَ: ﴿يُذْهِبُ﴾ على زيادةِ الباءِ[3].

(٤٤ ـ ٤٥) ـ ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ (٤٤) وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ بالمُعاقبَةِ بينَهُما، أو بنقصِ أحدِهِما وزيادةِ الآخرِ، أو بتَغييرِ أحوالِهِما بالحَرِّ والبَردِ والظُّلمَةِ والنُّورِ، أو بما يَعُمُّ ذلك.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: فيما تقدَّمَ ذِكرُه ﴿لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾: لدَلالَةً[4] على وُجودِ الصَّانعِ القَديمِ، وكَمالِ قُدرَتِه، وإحاطَةِ عِلمِه، ونَفاذِ مَشيئَتِه، وتَنزُّهِهِ عن الحاجَةِ وما يُفضِي إليها لِمَن يرجعُ إلى بصيرةٍ.

---

(١) وهي قراءة طلحة بن مصرف. انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٤/ ٥٤٥)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ١٩٠)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٢) أي: بضم الراء إتباعاً لضمة الباء. نسبت أيضاً لطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«الكامل» للهذلي (ص: ٦٠٩)، و«البحر» (١٦/ ١١١).

(٣) هي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٢).

(٤) في (أ) و(خ): «لدلالته».

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾: حيوانٍ يَدِبُّ على الأرضِ، وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿خالِقُ كلِّ دابَّةٍ﴾ بالإضافةِ[1].

﴿مِّن مَّآءٍ﴾ هو جزءُ مادَّتِه، أو ماءٍ مَخصوصٍ هو النُّطفَةُ، فيكونُ تنزيلًا للغالِبِ مَنزلَةَ الكُلِّ، إذ مِن الحيواناتِ ما يتولَّدُ لا عَن النُّطفةِ.

وقيل: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿دَآبَّةٍ﴾ وليسَ صِلَةً لـ﴿خَلَقَ﴾.

﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ كالحيَّـةِ، وإنَّما سُـمِّيَ الزَّحفُ مَشْـيًا على الاسـتعارَةِ للمُشاكلَةِ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ كالإنسِ والطَّيرِ.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ كالنَّعـمِ والوَحـشِ، ويَنـدرِجُ فيـه مـا لَهُ أكثَـرُ مِن أربعٍ كالعناكـبِ، فـإنَّ اعتمادَها إذا مَشَـتْ علـى أربعٍ.

وتذكيـرُ الضَّميـرِ لتَغليـبِ العُقَـلاءِ، والتَّعبيـرُ بـ﴿مَـن﴾ عَـن الأصنـافِ ليُوافِقَ التَّفصيـلُ الجُملَـةَ، والتَّرتيـبُ لتَقديـمِ مـا هـو أعـرَقُ في القُـدرَةِ.

﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ ممَّا ذكرَ وممَّا لم يُذكَر، بَسيطًا ومُركَّبًا على اختلافِ الصُّوَرِ والأَعضاءِ والهَيئاتِ والحَركاتِ والطَّبائعِ والقُوَى والأَفعالِ مع اتِّحادِ العُنصُرِ بمُقتَضى مَشيئَتِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيفعَلُ ما يَشاءُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٣٤).

(٤٦ ـ ٤٨) ـ ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾.

﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ للحقائقِ بأنواعِ الدَّلائلِ ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ بالتَّوفيقِ للنَّظرِ فيها والتَّدبُّرِ لِمَعانيها ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو دينُ الإسلامِ المُوصِلُ إلى دَرْكِ الحَقِّ والفَوْزِ بالجنَّةِ.

﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ﴾ نزَلَت في بشرٍ المُنافِقِ خاصمَ يَهوديًّا فدَعاه إلى كَعبِ بنِ الأشرَفِ وهو يدعوهُ إلى النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ(١).

وقيل: في مُغيرَةَ بنِ وائلٍ؛ خاصمَ عَليًّا في أَرْضٍ فأَبَى أَنْ يُحاكِمَهُ إلى الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ(٢).

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٠٥)، وعن مقاتل ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٥١٩)، والواحدي في «البسيط» (١٦/ ٣٣٢)، ودون عزو في «تفسير الثعلبي» (١٩/ ٣٠٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٣٢٧).
ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ١٩٣ ـ ١٩٤) عن مجاهد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ٦٠]، وكذا رواه الواحديُّ في أسباب النزول (ص: ١٦١)، عن قتادة والشعبي، وعن ابن عباس من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه.

(٢) ذكره دون عزو الماوردي في «النكت والعيون» (٤/ ١١٥)، والقرطبي في «تفسيره» (١٥/ ٣١٥)، وعزاه الجرجاني في «درج الدرر» (٢/ ٣٧٢)، والرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٠) للضحاك.
وأورد الخبر أيضاً بعض المتأخرين من المفسرين كابن عادل والنيسابوري والخطيب الشربيني وأبي السعود والآلوسي وابن عاشور وغيرهم، لكني لم أقف للمغيرة بن وائل هذا على ذكر في شيء من كتب السيرة والتاريخ والتراجم، ولم يعرف به أحد ممن أورد الخبر من المفسرين، سوى قول ابن عاشور عند ذكره لهذا الخبر: (وقيل: إن أحد المنافقين اسمُه المغيرةُ بنُ وائلٍ من الأوسِ =

﴿وَأَطَعْنَا﴾؛ أي: وأطَعْنَا لهما ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى﴾ بالامتناعِ عن قَبُولِ حُكمِه ﴿فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ بعدَ قولِهم هذا ﴿وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى القَائلين بأَسرِهم، فيكونُ إعلامًا مِن اللهِ بأَنَّ جميعَهُم وإنْ آمَنُوا بلِسانِهم لم تُؤمِن قُلوبُهُم، أو إلى الفَريقِ مِنْهُم، وسلبُ الإيمانِ عَنْهُم لتَولِّيهِمْ، والتَّعريفُ فيهِ للدَّلالَةِ على أنَّهم ليسُوا بالمؤمنينَ الذينَ عرَفْتَهُم، وهُم المُخلِصونَ في الإيمانِ، أو الثَّابِتونَ[1] عليه.

﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾؛ أي: ليَحْكُمَ النَّبيُّ؛ فإنَّه[2] الحاكِمُ ظاهِرًا والمدعوُّ إليه، وذكرُ اللهِ لتَعظيمِه والدَّلالَةِ على أَنَّ حُكمَهُ في الحقيقَةِ حكمُ اللهِ.

﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾: فاجأَ فريقٌ مِنْهُم الإعراضَ إذا كانَ الحقُّ عليهِمْ لعِلْمِهِم بأنَّه لا يحكُمُ[3] لهم، وهو شَرحٌ للتَّولِّي ومُبالغَةٌ فيه.

(٤٩ ـ ٥٠) ـ ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ ـ أي: الحكمُ ـ لا عَلَيْهِم ﴿يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾: مُنقادِينَ؛ لعِلْمِهِم بأنَّه يُحْكَم لهم. و(إلى) صِلَةٌ لـ﴿يَأْتُوٓا۟﴾ أو لـ﴿مُذْعِنِينَ﴾، وتقديمُه للاختصاصِ.

﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: كفرٌ، أو مَيْلٌ إلى الظُّلمِ ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ بأَنْ رَأَوْا مِنكَ تُهمةً فزالَت ثِقَتُهُم ويَقِينُهُم بك ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ في الحُكومَةِ.

= من بني أُميَّةَ بن زيدٍ الأوسيِّ تَخاصَم مع عليِّ بن أبي طالبٍ في أرضٍ...).

(١) في (ت): «والثابتون».

(٢) في (ت): «لأنه».

(٣) في (أ) و(ت) و(خ): «بأنك لا تحكم».

﴿بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ إضرابٌ عَن القِسمَيْنِ الأخيرَيْنِ لتَحقيقِ القسمِ الأوَّلِ.

ووجهُ التَّقسيمِ: أنَّ امتِناعَهُم: إمَّا لخَللٍ فيهِم أو في الحاكمِ، والثَّاني: إمَّا أن يكونَ مُحقَّقًا عِندَهُم أو مُتوقَّعًا، وكلاهُمَا باطلٌ؛ لأنَّ مَنصِبَ نُبُوَّتِه وفَرْطَ أمانَتِه يمنَعُه، فتعيَّنَ الأوَّلُ.

وظُلْمُهُم يَعُمُّ خللَ عَقيدَتِهم وميلَ نُفوسِهِم إلى الحَيفِ، والفصلُ لنَفْيِ ذلك عَن غَيرِهِم سيَّمَا المدعوُّ إلى حُكمِهِ.

(٥١ ـ ٥٢) ـ ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ على عادَتِه تعالى في إِتْبَاعِ ذكرِ المُحِقِّ المُبطِلَ، والتَّنبيهِ على ما يَنبَغِي بعدَ إنكارِه لِمَا لا يَنبَغِي.

وقُرِئَ: (قولُ) بالرَّفعِ[1]، و: ﴿ليُحْكَمَ﴾[2] على البناءِ للمَفعولِ، وإسنادِه إلى ضَميرِ مَصدَرِه على مَعنى: ليُفعَلَ الحُكْمُ.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فيمَا يَأمُرَانِه، أو في الفرائضِ والسُّنَنِ ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ على ما صدرَ عَنْه مِن الذُّنوبِ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فيما بَقِيَ مِن عُمرِه.

---

(١) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شوذ القراءات» (ص: ١٠٤)، و«المحتسب» (٢/ ١١٥).

(٢) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٧).

وقرأ يَعقوبُ وقالونُ عَن نافعٍ بلا ياءٍ، وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ بسُكونِ الهاءِ، وحفصٌ بسُكونِ القافِ[١]، فشُبِّهَ (تَقِهْ) بكَتِف وخُفِّف.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾ بالنَّعيمِ المُقيمِ.

(٥٣) ـ ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِنۡ أَمَرۡتَهُمۡ لَيَخۡرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقۡسِمُواْۖ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾.

﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ إنكارًا للامتناعِ عَن حُكمِه ﴿لَئِنۡ أَمَرۡتَهُمۡ﴾ بالخُروجِ عَن دِيارِهم وأموالِهم ﴿لَيَخۡرُجُنَّ﴾ جوابٌ لـ(أقسموا) على الحكايَةِ.

﴿قُل لَّا تُقۡسِمُواْ﴾ على الكذبِ ﴿طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌ﴾؛ أي: المطلوبُ مِنْكُم طاعَةٌ معروفَةٌ لا اليَمينُ الكاذبة[٢] والطاعةُ النِّفاقِيَّةُ المُنكرَةُ، أو: طاعَةٌ مَعروفَةٌ أمثَلُ مِنْها[٣]، أو: لِتَكُن طاعَةٌ.

وقُرِئَتْ بالنَّصبِ[٤] على: أَطِيعُوا طاعَةً.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ فلا تَخْفَى عليه سَرائِرُكُم.

---

(١) قرأ قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ بكسر القاف والهاء من غير إشباع، وهو أحد وجهي هشام عن ابن عامر، وبه قرأ يعقوب وأبو جعفر بخلف.
وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وخلاد ـ بخلاف عنه ـ عن حمزة: ﴿ويَتَّقِهْ﴾ بكسر القاف وسكون الهاء. وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقۡهِ﴾ بسكون القاف وكسر الهاء غير مشبعة.
وقرأ ورش عن نافع، وابنُ كثير، وابنُ ذكوان عن ابن عامر، وخلفٌ عن حمزة، وهو الوجه الآخر عن خلاد وعن هشام: بكسر القاف وكسر الهاء مشبعةً بحيث يتولد ياء. انظر: «التيسير» (ص: ١٦٢ ـ ١٦٣)، و«النشر» (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٢) «الكاذبة» من (خ).

(٣) في (ت): «مثل فيها».

(٤) انظر: «مختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٤) عن اليزيدي.

(٥٤) ـ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾.

﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ أمرٌ بتبليغِ ما خاطبَهم اللهُ بهِ على الحِكايَةِ مُبالغَةً في تَبكيتِهم ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ﴾ على مُحمَّدٍ ﴿مَا حُمِّلَ﴾ مِن التَّبليغِ ﴿وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ مِن الامتِثالِ ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ﴾ في حُكمِه ﴿تَهْتَدُوا﴾ إلى الحقِّ.

﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾: التَّبليغُ الموضحُ لِمَا كُلِّفْتُم به، وقَدْ أَدَّى، وإنَّما بَقِيَ ما حُمِّلْتُم، فإنْ أَدَّيْتُم فلكُم، وإنْ تولَّيْتُم فعلَيْكُم.

(٥٥) ـ ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ خطابٌ للرَّسولِ عليه السَّلامُ والأمَّةِ، أو له ولِمَن معه، و(مِن) للبيانِ.

﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: لَيَجعَلَنَّهُم خُلفاءَ مُتصرِّفِينَ في الأَرضِ تَصرُّفَ المُلوكِ في مَمالِكِهِم[1]، وهو جوابُ قَسَمٍ مُضمَرٍ تَقديرُه: وعَدَهُم اللهُ وأقسَمَ ليَسْتَخلِفَنَّهُم، أو الوعدُ في تَحقُّقِه مُنزَّلٌ منزلةَ القَسمِ.

﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ يعني: بني إسرائيلَ، استَخْلَفَهُم في مِصرَ والشَّامِ بعدَ الجبابرةِ. وقرأ أبو بكرٍ بضمِّ التاءِ وكسرِ اللامِ، وإذا ابْتَدأ ضمَّ الألفَ، والباقون بفتحِهما، وإذا ابتدؤوا كسروا الألفَ[2].

---

(١) في (خ): «مماليكهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ وهو الإسلامُ بالتَّقوِيَةِ والتَّثبيتِ ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ﴾ مِن الأَعداءِ. وقرأ أبو بكرٍ وابنُ كثيرٍ بالتخفيفِ[1].

﴿أَمْنًا﴾ مِنهم، وكانَ رسولُ اللهِ وأَصحابُه مَكَثُوا بمكَّةَ عشرَ سِنينَ خائِفينَ، ثمَّ هاجَرُوا إلى المدينَةِ فكانوا يُصبِحُونَ في السِّلاحِ ويُمسونَ فيه، حتَّى أَنْجزَ اللهُ وعدَهُ فأظهرَهُم على العَربِ كُلِّهِم وفتحَ لهم بلادَ الشَّرقِ والغَرْبِ، وفيه دَليلٌ على صِحَّةِ النُّبوَّةِ للإخبارِ عَن الغَيبِ على ما هو بهِ، وخلافةُ الخُلَفاءِ الرَّاشدينَ إِذْ لم يَجتَمِع الموعودُ والمَوعودُ عليه لغيرِهِم بالإجماعِ[2].

وقيل: الخَوْفُ مِن العَذابِ، والأَمنُ منه في الآخرةِ.

﴿يَعْبُدُونَنِي﴾ حالٌ مِن ﴿الَّذِينَ﴾ لتَقييدِ الوَعدِ بالثَّباتِ على التَّوحيدِ، أو استئنافٌ ببَيانِ المُقتَضِي للاستخلافِ والأَمنِ.

﴿لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ حالٌ مِن الواوِ؛ أي: يَعبدونَني غيرَ مُشركينَ.

﴿وَمَن كَفَرَ﴾: ومَن ارتَدَّ أو كفَرَ هذه النِّعْمةَ ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: بعدَ الوَعدِ، أو حصولِ الخِلافَةِ.

﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: الكامِلُونَ في فِسْقِهِم حيثُ ارتَدُّوا بعدَ وُضوحِ مثلِ هذه الآياتِ، أو كفَرُوا بتلكَ النِّعمَةِ العَظِيمَةِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٢) قوله: «إذ لم يجتمع الموعود»؛ أي: وهو استخلافُهم وما عُطِفَ عليه، «والموعود عليه»؛ أي: وهو العملُ الصالحُ «لغيرهم»؛ أي: لغيرِ الخلفاءِ الراشدين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٦).

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٥٦) لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ في سائرِ ما أمرَكُم بهِ، ولا يَبعدُ عَطْفُ ذلك على ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النور: ٥٤]؛ فإنَّ الفاصِلَ وعدٌ على المأمورِ بهِ، فيكونُ تكريرُ الأَمرِ بطاعَةِ الرَّسولِ للتَّأكيدِ، وتَعليقِ الرَّحمةِ بها أو بالمندَرِجَةِ هي فيه بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ كما عُلِّقَ به الهُدَى[1].

﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: ولا تحسبَنَّ يا محمَّدُ الكُفَّارَ مُعجزينَ اللهَ عَن إدراكِهم وإهلاكِهِمْ. و﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ صِلَةُ ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ بالياء[2] على أنَّ الضميرَ فيه لمحمدٍ ﷺ، والمعنى كما هو في القراءة بالتاء، أو ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فاعلٌ، والمعنى: ولا يَحسبَنَّ الكُفَّارُ في الأرضِ أحَدًا مُعجِزًا للهِ، فيكونُ ﴿مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ مَفعولَيْهِ، أو: لا يَحْسَبونَهُم مُعجِزِينَ، فحُذِفَ المَفعولُ الأوَّلُ لأنَّ الفاعِلَ والمفعولَيْنِ لشَيءٍ واحِدٍ، فاكتُفِي بذكرِ اثنينِ عن الثَّالثِ.

﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ عطفٌ عليه مِن حَيثُ المعنى؛ كأنَّه قيل: الذين كفَرُوا ليسوا بمُعجِزينَ ومَأواهُم النَّارُ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن النَّهيِ عَن الحُسبانِ تَحقيقُ نَفْيِ الإعجازِ.

---

(١) قوله: «للتأكيد»؛ أي: لتأكيد وجوبِ الطاعةِ، «وتعليق الرحمة» بالجر عطف على (للتأكيدِ) «بها»؛ أي: بالطاعةِ، وهو متعلق بـ(الرحمةِ)، «أو بالمندرجة» عطف على (بها) «هي»؛ أي: الطاعةُ «فيه»؛ أي: في ﴿وَأَطِيعُوا۟﴾ «بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾» متعلق بـ(تعليق الرحمة) «كما علق به»؛ أي: بما ذُكِر من الطاعة، أو المندرجةِ فيه «الهدى»؛ أي: في قوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ المَأْوَى الذي يصيرونَ إليه.

قولـه: «أو لا يَحسـبونَهُم مُعجزيـنَ، فحُـذِفَ المَفعـولُ الأوَّلُ لأنَّ الفاعـلَ والمفعوليـنِ لِشَـيءٍ واحِدٍ، فاكتُفِـيَ بذكـرِ الاثنيـنِ عَـن الثَّالـثِ».

قال أبو حيَّان: قد رَدَدنا هذا التَّخريجَ في أواخِرِ آلِ عِمرانَ[١]، ومُلَخَّصُه: أنَّ هذا ليسَ مِن الضَّمائرِ التي يُفسِّرُها ما بعدَها فلا يَتقدَّرُ: لا تَحْسَبنَّهُم؛ إذ لا يجوزُ: (ظَنَّهُ زَيدٌ قائمًا) على تقديرِ رفعِ زَيدٍ بـ (ظَنَّهُ)[٢].

(٥٨) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ رجوعٌ إلى تَتِمَّةِ الأحكامِ السَّالفَةِ بعدَ الفَراغِ عن الإلهيَّاتِ الدَّالَّةِ على وُجوبِ الطاعةِ فيما سلفَ مِن الأحكامِ وغيرِه، والوعدِ علَيْها والوَعيدِ على الإعراضِ عَنْها، والمرادُ بِهِ: خَطابُ الرِّجالِ والنِّساءِ، غلَّبَ فيه الرِّجالُ لِمَا رُوِيَ أنَّ غُلامَ أسماءَ بنتِ أبي مرثِدٍ[٣] دخلَ علَيْها في وقتِ كرهَتْه، فنَزلَتْ[٤].

---

(١) عند قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ...﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وانظر: «البحر المحيط» (٦/ ٣٤٤_٣٤٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٢٦).

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: مُرشِد»، وكلمة «أبي» ليست في (ض). وانظر التعليق الآتي.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٧/ ١١٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٢٩)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٦٠)، وأبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، وابن الجوزي في =

وقيل: أرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ مُدْلجَ بنَ عَمرٍو الأنصارِيَّ ـ وكانَ غُلامًا ـ وقتَ الظَّهيرَةِ ليَدْعُوَ عُمَرَ، فدخلَ وهو نائمٌ وقد انكشفَ عَنه ثوبُه، فقال عُمَر: لودِدْتُ أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ نَهى آباءَنا وأبناءَنا وخَدَمَنا أن لا يَدخُلوا هذه السَّاعاتِ علينا إِلَّا بإذنٍ، ثمَّ انطلَقَ معَهُ إلى النَّبيِّ ﷺ فوجَدَه وقد أُنزِلَتْ عليه هذهِ الآيَةُ[1].

= «زاد المسير» (٣/ ٣٠٥)، جميعهم عن مقاتل. وصرح النسفي بأنه مقاتل بن حيان، وكذا رواه بنحوه عن مقاتل بنِ حيان ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٣٣). لكنه ورد أيضاً في «تفسير مقاتل بن سليمان» (٣/ ٢٠٧)، ولعله مروي عن كليهما، فقد جاء في «البسيط» للواحدي (١٦/ ٣٥٢): وقال المقاتلان... فذكره.

ووقع في اسم صاحبة القصة اختلاف في المصادر، فجاء الاسم عند الثعلبي والواحدي في «أسباب النزول» والبغوي وابن الجوزي: (أسماء بنت مرثد). ومثله في «الإصابة» (٨/ ١٨) لكن لم يذكر لها هذا الحديث.

وفي «تفسير مقاتل»: (أسماء بنت أبي مُرْشِدٍ).

وعند ابن أبي حاتم والنسفي والواحدي في «البسيط»: (أسماء بنت مرشدة)، وكذا ذكر ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٣٥) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/ ١٩) أسماء بنت مرشدة في الصحابيات، لكن لم يوردا لها هذا الحديث.

وعند الرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٦)، والبيضاوي في «تفسيره» (٤/ ١١٣): (أسماء بن أبي مرثد)، قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (٦/ ٣٩٨): هي بالشين المعجمة أو الثاء المثلثة، قيل: وهو بفتح الميم فيهما.

(١) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)، والثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣١٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٢٩)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٦٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٤/ ٤١٦)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣٠٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما دون سند.

وذكره الواحدي في «البسيط» (١٦/ ٣٥٢) عن الكلبي.

وهو من رواية السديّ الصغير، عن الكلبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عباس؛ رواه كذلك ابن منده كما في «الإصابة» (٦/ ٥٠). والسدي الصغير هو محمد بن مروان: كذاب، والكلبي متروك، وأبو =

﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ﴾: والصبيانُ الذين لم يَبْلُغوا[1] الاحتلام مِن الأحرارِ، فعبَّرَ عَن البُلوغِ بالاحتلامِ لأنَّه أَقْوَى دلائلِه.

﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ في اليومِ واللَّيلَةِ، مَرَّةً ﴿مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ لأنَّـه وقتُ القِيامِ مِن المضاجعِ وطَرحِ ثِيابِ النَّومِ ولبسِ ثيابِ اليَقظَةِ، ومَحلُّهُ النَّصبُ بدلًا مِن ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾، أو الرَّفعُ خبرًا لِمَحذوفٍ؛ أي: هِي مِن قبلِ.

﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم﴾؛ أي: ثيابكُم لليقظَةِ للقَيلولَةِ[2] ﴿مِّنَ الظَّهِيرَةِ﴾ بيانٌ للحينِ.

﴿وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ لأنَّه وَقتُ التَّجرُّدِ عن اللباسِ والالتحافِ باللِّحافِ.

﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾؛ أي: هـيَ ثَلاثُ أوقـاتٍ لكم يختلُّ فيها تَستُّرُكُم، ويجوزُ أَنْ يكـونَ مُبتـدأً وخبـرُه مـا بعـدَهُ، وأَصـلُ العَـوْرَةِ الخَلَـلُ، ومنهـا: أعـوَرَ المَكانُ، ورَجُـلٌ أعوَرُ.

= صالح لم يسمع من ابن عباس.

وقوله: «نهى آباءنا وأبناءنا وخدمنا أن لا يدخلوا علينا» كذا تابع المصنفُ الزمخشريَّ في هذه العبارة، قال الطيبي: قيل: «لا» مزيدةٌ لتأكيد النهي، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] حملهم على ذلك أن عدم الدخول لا يجوز أن يكون منهياً، والمنهي الدخول، ومن ثم طرحها صاحب «المطلع» وقال: أن يدخلوا علينا. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٠١)، و«فتوح الغيب» (١١/ ١٤٢).

ثم تمحَّل الطيبي في ذكر وجه لها بما لا طائل تحته، فقد وردت في أكثر المصادر بلا «لا» كما ذكرها صاحب «المطلع»، وفي باقيها بنحو ذلك، فلا ضرورة لأخذ كلام الزمخشري وكأنه منزل، فلعله سها بذكر «لا»، أو بوضع «نهى» موضع «أمر» والله أعلم.

(١) في (خ) زيادة: «الاحتلام».

(٢) قوله: «لليقظة» أي: التي تلبس لليقظة، كما تقدم قريباً من قوله: «ولبس ثياب اليقظة»، وقوله: «للقيلولة» متعلق بـ﴿تَضَعُونَ﴾؛ أي: حين تضعون ثيابكم التي تلبسونها حال اليقظة لأجل القيلولة. وفي نسخة: «للقيظة؛ أي: للقيلولة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢١٨).

وقرأ حمزةُ والكِسائِيُّ وأبو بَكرٍ بالنَّصبِ[1] بَدلًا مِن ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾: بعد هذهِ الأَوقاتِ في تركِ الاستئذانِ، وليسَ فيه ما يُنافي آيةَ الاستئذانِ فينسَخَها؛ لأنَّه في الصِّبيانِ ومماليكِ المدخولِ عليه، وتلكَ في الأحرارِ البالغينَ.

﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾؛ أي: هُمْ طَوَّافونَ، استئنافٌ ببيانِ العُذرِ المُرخِّصِ في تركِ الاستئذانِ، وهو المخالطَةُ وكثرةُ المُداخَلَةِ، وفيه دليلٌ على تَعليلِ الأحكامِ، وكذا في الفرقِ بين الأوقاتِ الثَّلاثِ وغيرِها بأَنَّها عَوراتٌ.

﴿بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بعضُكُم طائِفٌ على بعضٍ، أو: يَطوفُ بعضُكم على بَعضٍ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلَ ذلك التَّبيينِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ﴾؛ أي: الأحكامَ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكُم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يَشرعُ لكم.

(٥٩) - ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الذين بَلَغوا مِن قبلِهم في الأوقاتِ كلِّها.

واستَدَلَّ به مَن أوجَبَ استئذانَ العبدِ البالغِ على سيِّدته، وجوابُه: أن المراد بهم المعهودونَ الذين جُعلوا قسيماً للمماليك، فلا يندرجونَ فيهم.

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ كرَّره تأكيدًا ومُبالغَةً في الأمرِ بالاستئذانِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٦٠) - ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: العجائزُ اللاتي قَعَدْنَ عن الحيضِ والحَملِ ﴿ٱلَّٰتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾: لا يطمَعْنَ فيه لكبرهِنَّ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾؛ أي: الثِّيابَ الظَّاهرةَ كالجِلبابِ، والفاءُ فيهِ لأنَّ اللامَ في (القَواعِدِ) بمعنى: اللاتي، أو لوَصفِها بها.

﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍ بِزِينَةٍ﴾: غيرَ مُظهِراتٍ زينةً ممَّا أَمرَ بإخفائِه في قولِه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، وأصلُ التَّبرُّجِ: التَّكلُّفُ في إظهارِ ما يَخْفَى، مِن قَولِهِم: سَفينةٌ بارِجَةٌ: لا غِطَاءَ عليها[1]، والبَرَجُ: سَعَةُ العينِ بحيثُ يُرَى بَياضُها مُحيطًا بسَوادِهَا كُلِّهِ لا يَغيبُ مِنْهُ شَيءٌ، إلا أنَّه خُصَّ بكَشفِ المَرأَةِ زينتَها ومَحاسِنَها للرِّجالِ.

﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ مِن الوَضعِ؛ لأنَّه بَعيدٌ[2] مِن التُّهمَةِ.

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَقالِهِنَّ للرِّجالِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بمَقصودِهِنَّ.

(٦١) - ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

---

(١) في (خ): «لها».

(٢) في (ض) و(ت): «أبعد».

﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ نَفْيٌ لِمَا كانُوا يَتحرَّجُونَ مِن مُؤاكلَةِ الأَصِحَّاءِ حَذرًا مِن استِقذارِهِم، أو أَكْلِهِم[١] مِن بَيتِ مَن يدفعُ إليهِم المفتاحَ، ويُبيحُ لَهُم التَّبسُّطَ فيه إذا خرجَ إلى الغَزْوِ وخَلَّفَهُم على المنازِلِ؛ مَخافةَ أَنْ لا يكونَ ذلك مِن طيبَةِ قَلبٍ.

أو: مِن إجابَةِ[٢] مَن يَدعوهُمْ إلى بيوتِ آبائِهِم وأولادِهِم وأَقارِبِهم فيُطعِمُونَهُم؛ كراهَةَ أَنْ يَكونُوا كَلًّا عليهِم.

وهـذا إنَّمـا يكونُ إذا عُلِمَ رِضـا صاحبِ البَيتِ بـإِذْنٍ أو قَرِينَـةٍ، أو كانَ في أوَّلِ الإسـلامِ ثـمَّ نُسِـخَ بنَحوِ قولِـه: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وقيل: نفيٌ للحَرَجِ عَنْهُم في القُعودِ عَن الجهادِ، وهو لا يلائِمُ ما قبلَهُ وما بعدَهُ.

﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ مِـن البُيوتِ التي فيها أزواجُكُم وعِيالُكُم، فيدخلُ فيها بيوتُ الأَولادِ لأنَّ بيتَ الوَلَدِ كبَيتِه؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «أنتَ ومالُكَ لأَبيكَ»، وقولِه: «إنَّ أطيبَ ما يأكُلُ المرءُ مِن كَسبِهِ، وإنَّ ولَدَهُ مِن كَسبِهِ».

﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ﴾ وهو ما يكونُ تحتَ أيديكُم وتَصرُّفِكُم مِن ضيعَةٍ أو ماشِيَةٍ وكالةً أو حِفظًا.

---

(١) قوله: «أو أكلهم» بالجر عطف على «مؤاكلة». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٥٧). وفي (أ) و(ض): «وأكلهم»، وهو أيضا معطوف على«مؤاكلة». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٠٠).

(٢) قوله: «أو من إجابة» عطف أيضاً على «مؤاكلة» متعلق بـ«يتحرجون». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٣/ ٤٥٧).

وقيل: بيوتُ المماليكِ.

والمفاتِحُ: جمعُ مِفْتَحٍ وهو ما يُفتَحُ به. وقُرِئَ: (مِفْتاحَهُ)(١).

﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾: أو بيوتِ صَديقِكُم، فإنَّهُم أَرْضَى بالتَّبسُّطِ في أموالِهِم وأَسَرُّ به، وهو يقَعُ على الواحِدِ والجَمعِ كالخَلِيطِ.

هذا كلُّه إنَّما يكونُ إذا عُلِمَ رِضَا صاحبِ البَيتِ بإذنٍ أو قَرِينَةٍ، ولذلك خصَّصَ هؤلاءِ فإنَّه يُعتادُ التَّبسُّطُ بينَهُم، أو كانَ في أوَّلِ الإسلامِ فنُسِخَ، فلا احتِجاجَ للحَنفيَّةِ به على أَنْ لا قطعَ بسَرِقَةِ مالِ المحرَمِ.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾: مُجتمعينَ أو مُتفرِّقينَ.

نَزلَتْ في بَنِي لَيثِ بنِ عمرٍو مِن كِنانَةَ، كانوا يَتحرَّجُونَ أَنْ يأكُلَ الرَّجُلُ وحدَهُ(٢).

أو في قومٍ مِن الأَنصارِ إذا نزَلَ بِهِم ضَيفٌ لا يأكلونَ إلَّا مَعَهُ(٣).

أو في قومٍ تَحرَّجُوا عَنِ الاجتماعِ على الطَّعامِ لاختلافِ الطِّباعِ(٤) في القَزازةِ والنُّهمَةِ.

﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا﴾ مِن هذهِ البُيوتِ ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾: على أهلِها الذين

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٦)، عن قتادة.

(٢) رواه يحيى بن سلام في «تفسيره» (١/ ٤٦٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٤٩)، من طريق سعيد بن جبير عن قتادة، وفيهما: «كنانة بن خزيمة» بدل: «ليث بن عمرو من كِنانَةَ».

ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٠٧٠)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٧٦)، عن معمر عن قتادة، وفيه: (وأحسب أنه ذكر أنهم من كنانة).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣٧٧) عن أبي صالح وعكرمة.

(٤) في (ض): «الناس».

هُمْ مِنكُم دِينًا وقَرابَةً ﴿تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: ثابتةً بأمرِهِ مَشروعَةً مِن لَدُنه، ويجوزُ أَنْ تكونَ صِلَةً للتَّحِيَّةِ فإنَّه طلبُ الحياة، وهيَ مِن عندِه، وانتصابُها بالمصدَرِ لأنَّها بمَعْنى التَّسليمِ.

﴿مُبَٰرَكَةً﴾ لأنَّها يُرْجَى بها زِيادَةُ الخيرِ والثَّوابِ ﴿طَيِّبَةً﴾ تطيبُ بها نفسُ المُستمِعِ.

وعن أنسٍ: أنَّه عليه السَّلامُ قال: «مَتى لقيتَ أحدًا مِن أُمَّتي فسَلِّمْ عليهِ يَطُلْ عُمُرُكَ، وإذا دخلتَ بيتَكَ فسَلِّمْ عليهِم يَكْثُرْ خيرُ بيتِكَ، وصَلِّ صَلاةَ الضُّحَى فإنَّها صَلاةُ الأَبرارِ الأَوَّابينَ».

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ كرَّره ثالثًا لِمَزيدِ التَّأكيدِ، وتَفخيمِ الأحكامِ المختَتَمةِ بِهِ، وفَصَلَ الأَوَّلين[1] بما هو المقتضي لذلك[2]، وهذا بمَا هو المقصودُ منه، فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ أي: الحقَّ والخيرَ في الأُمورِ.

قوله: «أنتَ ومالُكَ لأَبيكَ».

أخرجَه ابنُ ماجَه مِن حَديثِ جابرٍ[3].

---

(١) في (ض): «الأوليين»، وكتب تحتها: «بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾».

(٢) كتب تحتها في (ض): «المقام».

(٣) رواه ابن ماجه (٢٢٩١) من حديث جابر رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله، إنَّ لي مالاً ووَلَدًا، وإنَّ أبي يريدُ أنْ يجتاحَ مالي! فقال: «أنت ومالُكَ لأبيك»، وإسناده صحيح على شرط البخاري كما قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣٧). وصححه البزار فيما نقله عنه ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٧/ ٤٨١)، وصححه أيضًا ابن التركماني، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٤١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وإسناده صحيح كذلك.

ورواه أبو داود (٣٥٣٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

قوله: «إنَّ أَطْيبَ ما يأكلُ المؤمِنَ كَسبُه، وإنَّ وَلدَهُ مِن كَسبِه».

أخرجَه أَصحابُ السُّنَنِ وابنُ حِبَّانَ والحاكِمُ مِن حَديثِ عائشةَ(١).

قوله: «وعَن أنَسٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «مَتى لقيتَ أحدًا مِن أُمَّتِي فسَلِّم عليهِ يَطُلْ عُمُركَ.. » الحديث».

أخرجَه البَيهقِيُّ في «شعب الإيمان» والثَّعلَبِيُّ وحمزَةُ بنُ يوسُفَ الجُرجانيُّ في «تاريخ جرجان» وسنَدُه صَحيحٌ(٢).

(٦٢) - ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الكامِلُونَ في الإيمانِ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ مِن صَميمِ قُلوبِهِم ﴿وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ كالجمعةِ والأَعيادِ والحروبِ والمشاورَةِ في الأمورِ، ووصفُ الأمرِ بالجَمعِ للمُبالغَةِ.

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٢٨)، والترمذي (١٣٥٨)، وقال: هذا حديث حسن، ورواه النسائي (٤٤٥٢)، وابن ماجه (٢١٣٧)، والدارمي في «سننه» (٢٥٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٧٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٢٩٥)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٣٨٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٤١-٣٤٢)، وحمزة السهمي الجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص: ٤٥٣)، من طريق أبي نصر اليسع بن زيد بن سهل الزينبي، حدثنا سفيان بن عيينة عن حميد الطويل عن أنس، به، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٤٥٢): واليسع هذا ذكره شيخنا الذهبي [كما في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣٧)] فقال: اليسع بن سهل الزينبي عن ابن عيينة بخبر باطل، ولم أر لهم فيه كلاماً، وهو آخر من زعم أنه سمع من سفيان.

وقُرِئَ: (أَمرِ جميعٍ)[١].

﴿لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾؛ أي: يَستأذِنُوا رسولَ اللهِ فيأذنَ لَهُم، واعتبارُه في كَمالِ الإيمانِ لأنَّه كالمِصداقِ لصِحَّتِه، والمميزِ للمُخْلِصِ فيه عن المُنافقِ فإنَّ ديدنَهُ التَّسلُّلُ والفِرارُ، ولتَعظيمِ الجرمِ في الذَّهابِ عَن مجلسِ رَسولِ اللهِ ﷺ بغيرِ إذنِه، ولذلك أعادَهُ مؤكَّدًا على أسلوبٍ أبلغَ فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فإنَّه يفيدُ أنَّ المستأذِنَ مؤمِنٌ لا محالةَ، وأنَّ الذَّهابَ بغيرِ إذنٍ[٢] ليسَ كذلك.

﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾: ما يَعْرِضُ لَهُم مِن المهامِّ، وفيه أيضًا مُبالغةٌ وتَضييقٌ للأَمرِ.

﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ تَفويضٌ للأَمرِ إلى رأيِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ، واستُدلَّ بهِ على أنَّ بعضَ الأَحكامِ مفوَّضةٌ إلى رأيِهِ، ومن منعَ ذلك قَيَّدَ المشيئةَ بأن تكونَ تابعةً لعلمِهِ بصدقِهِ، فكأنَّ المَعنى: فأذَنْ لِمَن علمتَ أنَّ لهُ عُذرًا.

﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ﴾ بعدَ الإذنِ، فإنَّ الاستئذانَ ولَوْ لعُذْرٍ قُصورٌ؛ لأنَّه تَقديمٌ لأمرِ الدُّنيا على أمرِ الدِّينِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لفَرطَاتِ العبادِ ﴿رَّحِيمٌ﴾ بالتَّيسيرِ[٣] عليهِمْ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥) عن اليماني. وهو محمد بن السميفع.

(٢) في (ض): «عذر».

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: بالتستر».

(٦٣) - ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ لا تَقيسُوا دعاءَه إيَّاكُم على دُعاءِ بَعضِكُم بعضًا في جوازِ الإعراضِ والمُساهلةِ في الإجابةِ والرُّجوعِ بغيرِ إذنٍ؛ فإنَّ المُبادرةَ إلى إجابَتِه واجبةٌ، والمراجعةَ بغيرِ إذنِهِ محرَّمةٌ.

وقيل: لا تجعَلُوا نداءَهُ وتَسميتَه كنِداءِ بَعضِكُم بعضًا باسمِه، ورفعِ الصَّوتِ به، والنِّداءِ وراءَ الحجرةِ، ولكن بلقبِه المعظَّم مثل: يا نبيَّ اللهِ، ويا رسولَ اللهِ، معَ التَّوقيرِ والتَّواضُعِ وخفضِ الصَّوتِ.

أو: لا تجعَلُوا دُعاءَهُ عليكُم كدُعاءِ بَعضِكُم على بعض فلا تُبالُوا بسخطِهِ؛ فإنَّ دُعاءَهُ موجبٌ.

أو: لا تجعَلُوا دعاءَه رَبَّه كدُعاءِ صَغيرِكُم كبيرَكُم يجيبُهُ مَرَّةً ويردُّه أُخرَى، فإنَّ دُعاءَهُ مُستجابٌ.

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ﴾: يَنسَلُّونَ قليلًا قليلًا مِن الجَماعةِ، ونَظيرُ تَسلَّلَ: تَدرَّجَ وتدخَّلَ.

﴿لِوَاذًا﴾: ملاوذةً، بأنْ يَستَتِرَ بعضُهُم ببعضٍ حتَّى يخرجَ، أو يلوذَ بمَن يؤذَنُ له فينطلقَ معَهُ كأنَّه تابعُه، وانتصابهُ على الحالِ. وقُرِئَ بالفَتحِ[1].

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾: يُخالِفونَ أمرَهُ بتركِ مُقتضاهُ ويَذهبونَ سَمْتًا خلافَ سَمتِهِ، و(عن) لتَضمُّنِهِ مَعنى الإعراضِ.

---

(١) أي: (لَواذًا) بفتح اللام. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥) عن يزيد بن قطيب.

أو: يَصُدُّونَ عَن أمرِهِ دونَ المُؤمنينَ، مِن خالفَهُ عَنِ الأمرِ: إذا صدَّ عنه دونَهُ، وحُذِفَ المفعولُ(١) لأنَّ المقصودَ بيانُ المُخالِفِ والمخالَفِ عَنه.

والضَّميرُ للهِ؛ فإنَّ الأمرَ لَهُ في الحَقيقَةِ، أو للرَّسولِ؛ فإنَّه المَقصودُ بالذِّكرِ.

﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾: مِحنَةٌ في الدُّنيا ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرةِ.

واستُدِلَّ به على أنَّ الأمرَ للوُجوبِ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّ تركَ مُقتضَى الأمرِ مُقتضٍ لأحدِ العَذابينِ، فإنَّ الأمرَ بالحَذرِ عنه يدلُّ على حسنه(٢) المشروطِ بقيامِ المُقتَضِي له، وذلك يَستلزمُ الوُجوبَ.

(٦٤) ـ ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ أيُّها المُكلَّفونَ: مِن المُخالفَةِ والمُوافقَةِ، والنِّفاقِ والإخلاصِ، وإنَّما أكَّدَ عِلمَهُ بـ(قد) لتَأكيدِ الوَعيدِ.

﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾: يومَ يرجعُ المنافقونَ إليه للجَزاءِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخِطابُ أيضًا مَخصوصًا بهم على طَريقِ الالتِفاتِ.

وقرأ يعقوبُ بفتحِ الياءِ وكسرِ الجيمِ(٣).

---

(١) «أو يصدون عن أمره» عطف على (يخالفون أمره) «دون المؤمنين»؛ أي: فإنهم لا يصدُّونَ عنه، «مِن»؛ أي: مأخوذٌ ذلك من قولهم: «خالفه عن الأمر: إذا صد عنه دونه»؛ أي: مُجاوِزاً له «وحذف المفعول»؛ أي: مفعولُ ﴿يُخَالِفُونَ﴾ المعنيِّ به: يَصُدُّون، والتقدير: يخالفون المؤمنين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٢٣).

(٢) أي: حسن الحذر لأمر الله به. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٠٤).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨).

﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا﴾ مِن سُوءِ الأَعمالِ بالتَّوبيخِ والمُجازاةِ عليه.

﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا يَخْفَى عليه خافِيَةٌ.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ النُّورِ أُعطِيَ مِن الأَجرِ عشرَ حَسَناتٍ بعَددِ كلِّ مُؤمِنٍ ومُؤمِنَةٍ فيمَا مَضى وفيمَا بَقِيَ».

قوله: «مَن قَرَأَ سُورَةَ النُّورِ أُعطِيَ مِن الأجرِ..» إلى آخره.

موضوعٌ[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٩) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٧٩)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

سُورَةُ الفُرْقَانِ

سُورَةُ الفُرْقَانِ

مَكِّيَّةٌ، وآيُها سبعٌ وسَبعونَ(١).

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٢) ـ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾: تكاثَرَ خيرُه، مِن البَركةِ وهي كثرَةُ الخيرِ.

أو: تَزايدَ عَن كلِّ شيءٍ وتعالى عنه في صِفاتِهِ وأَفعالِه، فإنَّ البركةَ تتضمَّنُ مَعنى الزِّيادَةِ.

وتَرتيبُهُ على إنزالِ الفُرقانِ لِمَا فيهِ مِن كثرَةِ الخيرِ، أو لدَلالَتِه على تَعاليهِ.

وقيل: دامَ، مِن بُروكِ الطَّيرِ على الماءِ، ومِنه: البِرْكَةُ؛ لدَوامِ الماءِ فيها، وهو لا يُتصرَّفُ فيه، ولا يُستعمَلُ إلا للهِ تعالى.

و(الفرقانُ): مَصدرُ فَرَّقَ بينَ الشَّيئينِ: إذا فَصَلَ بينَهُما، سُمِّيَ به القرآنُ لفَصلِه بين الحقِّ والباطلِ بتَقريرِه، أو المحقِّ والمبطِلِ بإعجازِهِ، أو لكونِه مَفصولًا بَعضُه عن بعضٍ في الإنزالِ.

---

(١) وقد نقل أبو عمرو الداني الإجماع عليه. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٩٤).

وقُرِئَ: (على عِبادِه)[1]، وهم رسولُ اللهِ وأمَّتُه كقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ﴾ [النور: ٣٤]، أو الأنبياءُ على أنَّ ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ اسمُ جنسٍ للكُتُبِ[2] السَّماويَّةِ.

﴿لِيَكُونَ﴾ العَبدُ أو الفُرقانُ ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾: للجنِّ والإنسِ ﴿نَذِيرًا﴾: مُنذِرًا، أو: إنذارًا كالنَّكيرِ بمَعنى الإنكارِ.

وهذه الجُملَةُ وإنْ لَمْ تكُن مَعلومَةً لكنَّها لقُوَّةِ دَليلِها أُجرِيَت مجرى المعلومِ وجُعِلَت صِلَةً.

﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ، أو مَدحٌ مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ.

﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ كزَعْمِ النَّصارَى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ كقولِ الثَّنويَّةِ، أثبتَ له الملكَ مُطلقًا، ونفى ما يقومُ مقامَه وما يُقاوِمُه فيه، ثمَّ نبَّهَ على ما يَدُلُّ عليه فقال:

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾: أحدثَهُ إحداثًا مُراعًى فيه التَّقديرُ حسبَ إرادَتِه؛ كخَلقِهِ الإنسانَ مِن مَوادَّ مَخصوصةٍ وصُوَرٍ وأَشكالٍ مُعيَّنَةٍ.

﴿فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾: فقدَّرَه وهيَّأَه لِمَا أرادَ مِنه مِن الخَصائصِ والأفعالِ كهَيئَةِ الإنسانِ للإدراكِ والفَهمِ والنَّظَرِ والتَّدبيرِ واستنباطِ الصَّنائعِ المُتنوِّعَةِ ومُزاولَةِ الأعمالِ المُختَلِفَةِ إلى غيرِ ذلك.

أو: فقَدَّرَه للبَقاءِ إلى أجلٍ مُسمًّى.

---

(١) نسبت لابن الزبير. انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٥/ ٧)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٧).

(٢) في (ض): «الكتب».

وقد يُطلَقُ الخلقُ لِمُجرَّدِ الإيجادِ مِن غيرِ نَظَرٍ إلى وجهِ الاشتقاقِ، فيكُونُ المَعنى: وأوجَدَ كُلَّ شَيءٍ فقَدَّرَه في إيجادِهِ حتى لا يكونَ مُتفاوِتًا.

قوله: «بدلٌ من الأوَّلِ، أو مَدحٌ».

قال الطِّيبِيُّ: الإبدالُ مِن ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ﴾ أوجَهُ مِن أن يكونَ نصبًا أو رفعًا على المدحِ؛ لأنَّ مِن حقِّ صِلَةِ المَوصولِ أن تكونَ معلومةً عند المُخاطبِ، وكونُه تعالى نزَّلَ الفُرقانَ على عبدِه للإنذارِ لم يَكُن مَعلومًا عندَ المُعاندينَ، فأبدلَ بقولِه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بيانًا وتفسيرًا، وليسَ كذلك المدحُ[1].

(٣ ـ ٤) ـ ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾.

﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ لَمَّا تَضمَّنَ الكلامُ إثباتَ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ أخذَ في الرَّدِّ على المُخالفينَ فيهِما.

﴿لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ لأنَّ عَبدَتَهُم ينحتونَهُم ويُصوِّرُونَهُم.

﴿وَلَا يَمْلِكُونَ﴾: ولا يَستَطيعونَ ﴿لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا﴾ دفعَ ضرٍّ ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ ولا جلبَ نَفعٍ.

﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾: ولا يملكونَ إماتةَ أحدٍ وإحياءَهُ أوَّلًا وبعثَهُ ثانيًا، ومَن كانَ كذلكَ فبمَعزِلٍ عن الألوهيَّةِ؛ لعَرائِهِ عَن لَوازِمِها واتِّصافِه بما يُنافِيها.

وفيه تَنبيهٌ على أنَّ الإلهَ يَجِبُ أن يكونَ قادرًا على البَعثِ والجزاءِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٦٩).

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ﴾: كذبٌ مَصروفٌ عَن وَجهِه ﴿ٱفۡتَرَىٰهُ﴾: اختلَقَه ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ﴾؛ أي: اليَهودُ؛ فإنَّهُم يُلقونَ إليهِ أخبارَ الأُمَمِ، وهو يُعبِّرُ عنه بعبارَتِه.

وقيل: جَبْرٌ ويَسَارٌ وعَدَّاسٌ[1]، وقد سبقَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

﴿فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمًا﴾ بجعلِ الكَلامِ المُعجزِ إفكًا مُختلَقًا مُتلقَّفًا مِن اليَهودِ.

﴿وَزُورًا﴾ بنِسبةِ ما هو بَريءٌ منه إليه، و(أتَى) و(جاءَ) يُطلقَانِ بمَعنى (فعَلَ)، فيُعدَّيانِ تَعدِيَتَه.

(٥ ـ ٦) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا ۝٥ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾: ما سَطَرَهُ المُتقدِّمُون ﴿ٱكۡتَتَبَهَا﴾: كتبَها لنَفسِه، أو استكْتبَها، وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ[2]؛ لأنَّه أُمِّيٌّ، وأصلُه: اكتتَبها كاتِبٌ لَهُ، فحُذِفَ اللامُ وأَفْضَى الفِعلُ إلى الضَّميرِ، فصارَ: اكتتَبها إيَّاه كاتِبٌ، ثمَّ حُذِفَ الفاعِلُ وبُنِيَ الفِعلُ للضمير فاستتَرَ فيه.

﴿فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا﴾ ليحفظَها، فإنَّه أُمِّيٌّ لا يقدرُ أَنْ يكرِّرَ مِن الكتابِ، أو: ليكتُبَ.

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٢٦)، وذكره عن مقاتل الواحدي في «البسيط» (١٦/ ٤٠٦)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣١٢)، ونسب لابن عباس في «الهداية» لمكي (٨/ ٥١٧٥).

(٢) نسبت لطلحة بن مصرف. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١١٧).

﴿ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لأنَّه أعجزَكُم بفصاحَتِه عَن آخرِكُم وتضمَّنَ أخبارًا عن مُغيَّباتٍ مُستقبلةٍ، وأشياءَ مَكنونةً لا يعلَمُها إلا عالِمُ الأسرارِ، فكيفَ تَجعَلُونَه أساطيرَ الأوَّلين؟!

﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ فلذلك لا يُعجِّلُ في عقوبتِكُم على ما تقولونَ، مع كمالِ قُدرَتِه عليها، واستحقاقِكُم أن يَصُبَّ عليكم العَذابَ صَبًّا.

قوله: «وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ لأنَّه أُمِّيٌّ، وأصلُه: اكتتَبَها كاتِبٌ له، فحذفَ اللامَ وأَفْضى الفعلُ إلى الضَّميرِ، فصارَ اكتَتَبها إيَّاه كاتبٌ ثمَّ حذفَ الفاعلُ وبني الفعلُ للضَّميرِ فاستترَ فيه».

قال صاحب «الفرائد»: لقائلٍ أن يقولَ: إنْ كانَ قولُه (له) مفعولًا بحرفٍ، وجبَ أن لا يجوزَ بناءُ الفعلِ له مع المفعولِ به المتعدَّى إليه بغيرِ حَرفٍ، وإن كان مفعولًا له، وهو الوجهُ؛ لأنَّ المعنى: اكتَتَبها كاتبٌ له؛ أي: لأجلِه، وجبَ أَنْ لا يُبْنَى له.

أمَّا الأوَّلُ فلأنَّه قال في «المفصَّل»: (للمَفعولِ به المتعدَّى إليه بغير حرفٍ مِنَ الفضلِ على سائرِ ما لا يُبنى له)[1] إلى آخرِ الفصلِ.

وأمَّا الثَّاني فلأنَّه قال فيه: (المَفاعيلُ سَواءٌ في صحَّةِ البناءِ له إلا المفعولَ الثَّاني مِن بابِ (عَلِمْتُ)، والثالثُ[2] مِن بابِ (أَعْلَمْتُ)، والمفعولُ له والمفعولُ معه)[3].

---

(١) انظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص ٣٤٣).

(٢) في النسخ: «والثاني» والتصويب من «المفصل» و«فتوح الغيب».

(٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٣٤٣).

وقال الطِّيبِيُّ: يمكنُ أَنْ يقال: إنَّه مَفعولٌ بحرفٍ، ولَمَّا حُذِفَ الجارُّ أُوصِلَ الفِعلُ، وأُقيمَ مُقامَ الفاعلِ على القَلْبِ للمُبالغَةِ(١).

قال ابنُ جنِّي: (اكتُتِبَها) قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّفٍ، وإنَّما هو استكْتَبَها وهو على القلبِ؛ أي: استُكتبت له، ومثلُه قراءةُ مَن قرأَ: ﴿قُدِّروها تَقْدِيرًا﴾ أي: قُدِّرَتْ لَهُم، والقلبُ بابٌ وشواهدُه كثيرةٌ، وأمَّا قراءةُ العامَّةِ ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾ فمعناه: استكْتَبَها، ولا يكونُ مَعناه: كتبَها بيدِه؛ لأنَّه ﷺ كانَ أُمِّيًّا لا يكتبُ، [وليس مُمتنعاً أن يكونَ ﴿ٱكْتَتَبَهَا﴾ بمعنى: كَتَبها]؛ لأنه على رأيه وأمره، فهو كقولِنا: ضربَ الأَميرُ اللصَّ(٢).

وقال أبو حيَّان: ما قالَ الزَّمخشريُّ(٣) لا يَصِحُّ على مَذهبِ جمهورِ البَصريِّينَ؛ لأنَّ (اكتتبَها له كاتبٌ) وصلَ فيه (اكتتبَ) لِمَفعولينِ أحدهما مُسرَّحٌ، وهو ضَميرُ الأَساطيرُ، والآخرُ مُقيَّدٌ وهو ضميرُه عليه السَّلام.

ثم اتُّسِعَ في الفِعْلِ، فحُذِفَ حرفُ الجارِّ فصارَ: اكتتبَها إيَّاه كاتِبٌ، فإذا بُنِيَ للمَفعولِ إنَّما ينوبُ عَن الفاعلِ المَفعولُ المسرَّحُ لفظًا وتقديرًا، لا المُسرَّحُ لَفظًا المقيَّدُ تقديرًا.

فعلى هذا يكونُ التَّركيبُ: اكتُتِبَتْهُ لا: اكتتبَها، وعلى هذا الذي قلناه جاءَ السَّماعُ مِن العربِ في هذا النَّوعِ الذي أحدُ المفعولينِ فيه مُسرَّحٌ لفظًا وتقديرًا والآخرُ مُسرَّحٌ لفظًا لا تقديرًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٧٣)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٧ ـ ١١٨) وما بين معكوفتين منه ومن «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٦/ ١٢٦).

قال الفَرزدقُ:

ومِنَّا الـذي اختِيـرَ الرِّجـالَ سَـماحـةً وجـودًا إذا هـبَّ الرِّيـاحُ الزَّعـازِعُ[١]

ولـو جـاءَ علـى مـا قـرَّره الزَّمخشـريُّ لجـاء التركيـب: ومنَّـا الـذي اختيـرَه الرجـالُ؛ لأنَّ اختـارَ تَعدَّى إلى الرجالِ على إسـقاطِ حَـرفِ الجرِّ إذ تقديـرُه: اختيرَ مِن الرِّجـالِ[٢].

قـال الحَلَبِـيُّ: وهـو اعتـراضٌ حَسَـنٌ بالنِّسـبَةِ إلـى مَذهـبِ الجُمهـورِ، ولكنَّ الزَّمخشَـرِيَّ قَـدْ لا يَلتَزِمُـه ويوافِـقُ الأخفـشَ والكوفيِّيـنَ، وإذا كان الأخفَـشُ وَهم يُنزِّلـونَ المُسـرَّحَ لفظًـا وتقديـرًا ويقيمـونَ المَجـرورَ بالحـرفِ مـع وجـودِه، فهذا أَوْلَى وأَحْـرَى[٣].

وقال السَّفاقُسيُّ: في هذا الردِّ نَظَرٌ؛ إذ لا يُمكنُ توجيهُ هذه القراءةِ الشَّاذَّةِ بغيرِ هذا ولو أمكنَه لم يلزَمْهُ اتِّباعُ أحدِ القَوْلَينِ، بل يبقى فيها حُجَّةٌ لِمَذهبِ غيرِ الجُمهورِ.

(٧ ـ ٨) ـ ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾.

﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾: ما لهـذا الذي يَزعُمُ الرِّسالَةَ، وفيه استهانةٌ وتَهكُّمٌ ﴿يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ كمَا نَأكلُ ﴿وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ لطلبِ المَعاشِ كما نَمشِي، والمعنى: إنْ صَحَّ دعواه فما بالُه لم يخالِفْ حالُه حالَنا، وذلك لعَمَهِهِم وقُصورِ

(١) انظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٣٥٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٤٥٦).

نَظَرِهِم على المَحسوساتِ، فإنَّ تَميُّزَ الرُّسُلِ عَمَّن عَداهُم ليسَ بأُمورٍ جِسمانيَّةٍ، وإنَّما هو بأَحوالٍ نفسانيَّةٍ كما أشارَ إليه بقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ لنعلمَ صِدقَهُ بتَصديقِ الملكِ.

﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾ فيستظهِرَ به ويَستَغنِيَ عن تَحصيلِ المعاشِ.

﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ هذا على سبيلِ التَّنزُّلِ؛ أي: إن لم يُلْقَ إليه كَنزٌ فلا أقلَّ أَنْ يكونَ له بُستانٌ كما للدَّهاقينِ والمَياسيرِ فيَتعيَّشَ برَيْعِه.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالنُّونِ[1].

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وضعَ الظَّالِمينَ مَوضِعَ ضَميرِهِم تَسجيلًا عليهم بالظُّلمِ فيما قالوه:

﴿إِن تَتَّبِعُونَ﴾: ما تَتَّبعونَ ﴿إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ سُحِرَ فغُلِبَ على عقلِه.

وقيل: ذا سَحْرٍ وهو الرِّئَةُ؛ أي: بشرًا لا مَلَكًا.

قوله: «وهو الرِّئَةُ».

الجوهريُّ: الرِّئَةُ: السَّحرُ، مَهموزٌ يُجمَعُ على رِئِيْنٍ، والهاءُ عِوَضٌ عَن الياءِ[2].

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٩﴾ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾؛ أي: قالوا فيك الأقوالَ الشَّاذَّةَ واختَرعُوا

---

(١) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٢) انظر: «الصحاح» مادة: (رأى).

لكَ الأحوالَ النَّادرَةَ ﴿فَضَلُّواْ﴾ عَن الطَّريقِ الموصِلِ إلى معرفةِ خواصِّ النَّبيِّ والمَيزِ بينَهُ وبينَ المُتَنبِّئِ فخبَطُوا خبطَ عشواءَ ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ إلى القَدحِ في نُبوَّتِك، أو إلى الرشدِ والهُدى.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾ في الدُّنيا ﴿خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾: مما قالُوا، ولكنْ أخَّرَه إلى الآخرةِ لأنَّه خيرٌ وأبْقى.

﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ بدلٌ مِن ﴿خَيْرًا﴾، ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ عطفٌ على محلِّ الجَزاءِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالرَّفعِ(١)؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا كان ماضِيًا جازَ في جَوابِه(٢) الجزمُ والرَّفعُ كقولِه:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ(٣)

ويجوزُ أَنْ يكونَ استئنافًا بوعدِ ما يكونُ له في الآخرةِ.

وقُرِئَ بالنَّصبِ(٤) على أنَّه جوابٌ بالوَاوِ.

قوله: «لأنَّ الشَّرطَ إذا كان ماضيًا جازَ في جوابِه الجَزمُ والرَّفعُ».

قال أبو حيَّان: ليسَ هذا مَذهبَ سِيبويه، بل مَذهَبُه أنَّ الجوابَ مَحذوفٌ، وأنَّ

---

(١) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٢) في (ض): «جزائه».

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر: «ديوان زهير» بشرح الشنتمري (ص: ١٥٣)، و«الكتاب» (٣/ ٦٦).

(٤) نسبت لعبيد الله بن موسى وطلحة بن سليمان. انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٧)، وزاد الكرماني نسبتها في «شواذ القراءات» (ص: ٣٤٦) إلى أبي حيوة وابن أبي عبلة.

هذا المضارِعَ المرفوعَ النيَّةُ به التَّقديمُ[1]، ولكونِ الجوابِ مَحذوفًا لا يكونُ فِعلُ الشَّرطِ إلا بصيغَةِ الماضي.

وذهبَ المُبردُ والكُوفيُّونَ إلى أنَّه هو الجوابُ على حذفِ الفاءِ[2].

وذهبَ غير هؤلاء إلى أنَّه هو الجوابُ، وليسَ على حذفِ الفاءِ ولا عَلى التَّقديمِ، ولَمَّا لم يظهَر لأداةِ الشَّرطِ تَأثيرٌ في فعلِ الشَّرطِ لكَونه ماضيَ اللَّفظِ؛ ضَعُفَ عَن العملِ في فعلِ الجَوابِ فلَمْ يَعمَلْ فيه وبَقِيَ مَرفوعًا[3].

قوله: «ويَجوزُ أَنْ يكونَ استئنافاً».

قال الزَّجَّاجُ: والمعنى: سيَجْعَلُ لك قصورًا، أي: سيعطيكَ الله أكثرَ مما قالوا[4].

وقال صاحبُ «الفرائد»: هو جملةٌ مُبتدأةٌ مَعطوفَةٌ على الجملةِ الشَّرطيَّةِ؛ أي: يزيدُ لكَ اللهُ على ما قالُوا[5].

قوله: «وقُرِئَ بالنَّصبِ على أنَّه جوابٌ بالواوِ».

قال ابنُ جنِّي: قرأَ عبيدُ الله بنُ موسى وطلحَةُ بنُ سُليمانَ: (ويجعَلَ لك) بالنَّصبِ على أنَّه جوابُ الجزاءِ بالواوِ، كقولِك: إنْ تَأتِنِي آتِكَ وأُحْسِنْ إليكَ.

وجازَتْ إجابَتُه بالنَّصبِ لَمَّا لم يَكُن واجِبًا إلَّا بوُقوعِ الشَّرطِ مِن قِبَلِه، وليس

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٦).

(٢) انظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ٦٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٦٢).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٥٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٨٣)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

قَوِيًّا مع ذلك، أَلَا تراهُ أنَّه بمعنى قولِك: أَفعَلُ كذا إن شاءَ الله[١].

وقال غيرُه: هذا ضَعيفٌ عندَ سيبويه، والذي جوَّزَه شبهُ الجَزاءِ بأحدِ الأشياءِ السِّتَّةِ في أنَّه مُعلَّقٌ بالشَّرطِ، فكأنَّه غيرُ موجبٍ، فيكونُ الشَّرطُ مِن الأَشياءِ السِّتَّةِ التي تُجابُ بالفاءِ.

وقيل: إنَّما نُصِبَ في جوابِ الشَّرطِ والجَزاءِ؛ لأنَّهما ليسا بواقِعين حالَ المُشارطةِ، فكانَا كالتَّمنِّي[٢].

(١١ ـ ١٢) ـ ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾.

﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ﴾ فقصُرَت أَنظارُهُم على الحطامِ الدُّنيَوِيِّ، وظَنُّوا أنَّ الكَرامةَ إنَّما هي بالمالِ، وطَعَنوا فيك بفَقْرِكَ، أو: فلذلك كذَّبوك لا لِمَا تَمحَّلُوا مِن المَطاعنِ الفاسِدَةِ، أو: فكيفَ يَلتفتونَ إلى هذا الجوابِ ويُصَدِّقونَك بما وعدَ اللهُ لكَ في الآخرةِ؟ أو: فلا تَعجَبْ مِن تَكذيبِهِم إيَّاكَ فإنَّه أعجَبُ مِنه.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾: نارًا شَديدةَ الاستعارِ.

وقيل: هو اسمٌ لجهنَّمَ، فيكونُ صَرْفُه باعتبارِ المَكانِ.

﴿إِذَا رَأَتْهُم﴾: إذا كانَتْ بمَرأى مِنْهُم؛ كقولِه عليه السَّلامُ: «لا تَراءَى نارَاهُمَا»؛ أي: لا تَتَقاربان بحيثُ تكونُ إِحداهُما بمَرأًى مِن الأُخرَى على المجازِ، والتَّأنيثُ لأنَّه بمَعنى النَّارِ أو جَهنَّم.

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٨ ـ ١١٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٨٣).

﴿مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ هو أقصى ما يُمكِنُ أن يُرَى منه.

﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا﴾: صوتَ تَغيُّظٍ، شبَّهَ صوتَ غليانِها بصَوتِ المُغتاظِ وزَفيرِهِ، وهو صَوتٌ يُسمَعُ مِن جَوفِه.

هذا وإنَّ الحياةَ لَمَّا لم تَكُن مَشروطةً عِندَنا بالبِنْيةِ، أمكنَ أنْ يَخلُقَ اللهُ فيها حياةً فتَرى وتَتغيَّظُ وتَزفِرُ، وقيل: إنَّ ذلك لزَبانيتِهَا، فنُسِبَ إليها على حذفِ المُضافِ.

قولـه: «﴿إِذَا رَأَتۡهُم﴾ إذا كانَـتْ بمَـرْأًى مِنهـم، كقولِه عليه السَّـلامُ: «لا تَتراءَى ناراهُمـا»[1]؛ أي: لا تَتقاربـانِ بحيـثُ تكـونُ إحداهمـا بمـرأًى مـن الأخـرى علـى المَجازِ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: لا حـاجةَ إلى المجازِ فرُؤيَةُ جهنَّمَ جائزَةٌ، وقد تَظاهرَت الظَّواهرُ بوقوعِ هذا الجائزِ، بقولِه تعالى: ﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا﴾ وتحاجِّها مع الجنَّةِ وقولِها: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠]. و«اشْتكَت النَّارُ إلى رَبِّها»[2].

ولو فُتِحَ بابُ التَّأويلِ في أحوالِ المَعادِ لجَرَّ إلى مذهبِ الفَلاسفَةِ، ونحن مُتعبَّدونَ بالظَّواهرِ ما لم يمنَعْ مانِعٌ[3].

---

(١) رواه الترمذي (١٦٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٩٥٦)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله مرفوعاً. وصحح البخاري المرسل كما نقل عنه الترمذي.

(٢) رواه البخاري (٣٢٦٠)، ومسلم (٦١٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٦٧).

وقال الإمامُ: الحَملُ على المَجازِ قَوْلُ الجُبَّائيِّ[1]، والرُّؤْيَةُ والتَّغيُّظُ عندَنا يجبُ إجراؤُهُما على الظَّاهرِ؛ فإنَّه لا امتناعَ في أن تكونَ النَّارُ حَيَّةً مُغتاظَةً على الكُفَّارِ، والمُعتزِلَةُ لَمَّا جعَلُوا البِنْيَةَ[2] شرطًا في الحياةِ احتاجُوا إلى التَّأويلِ[3].

قوله: «وقيل: إنَّ ذلك لزَبانِيَتِها».

قال الطِّيبِيُّ: لأنَّ السَّعيرَ يَدُلُّ عليها، كما أنَّ الضَّميرَ في قولِه: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] للميتِ؛ لأنَّ الآيَةَ لَمَّا كانَتْ في الميراثِ عُلِمَ أنَّ التَّاركَ هو المَيِّتُ[4].

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا ۝١٣ لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾.

﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا﴾: في مَكانٍ، و﴿مِنْهَا﴾ بيانٌ تقدَّمَ فصارَ حالًا.

﴿ضَيِّقًا﴾ لزيادةِ العَذابِ، فإنَّ الكربَ معَ الضِّيقِ، والرَّوحَ مع السَّعةِ، ولذلك وصفَ اللهُ الجنَّةَ بأَنَّ عَرْضَها السماواتُ والأَرضُ. وقرأ ابنُ كثيرٍ بسكونِ الياءِ[5].

﴿مُّقَرَّنِينَ﴾: قُرِنَت أيديهِمْ إلى أعناقِهِم بالسَّلاسلِ.

---

(١) أبو علي، محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، شيخ المعتزلة، كان رأساً في الكلام، له مقالات مشهورة، وتصانيف، أخذ عنه ابنه أبو هاشم، وأبو الحسن الأشعري وكان زوج أمه وفارقه لما تبين له فساد مذهبه، وإليه تنتسب الفرقة الجبائية من فرق المعتزلة، (ت ٣٠٣ هـ)، انظر: «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (٤/ ٥٥).

(٢) في (س) و(ن): «التثنية»، وفي (ز) «البقية»، والمثبت من «تفسير الرازي» و«فتوح الغيب».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٤٣٧)، و«فتوح الغيب» (١١/ ١٨٦) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ١٨٦).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٣٩).

﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ﴾ في ذلك المكانِ ﴿ثُبُورًا﴾: هلاكاً؛ أي: يَتمنَّوْنَ الهلاكَ ويُنادونَه فيقولون: يا ثُبوراه! تعالَ فهذا حِينُكَ.

﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا﴾؛ أي: يقالُ لهم ذلك ﴿وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ لأنَّ عَذابكُم أنواعٌ كثيرةٌ، وكلُّ نوعٍ مِنْها ثُبورٌ لشِدَّتِه، أو لأنَّه يَتجدَّدُ كقولِه تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، أو لأنَّهُ لا يَنقطِعُ فهوَ في كُلِّ وقتٍ ثُبورٌ.

(١٥ ـ ١٦) ـ ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾.

﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ الإشارةُ إلى العَذابِ، والاستفهامُ والتَّفضيلُ والتَّرديدُ للتَّقريعِ مع التَّهكُّمِ، أو إلى الكنزِ والجنَّةِ، والرَّاجِعُ إلى الموصولِ مَحذوفٌ، وإضافَةُ الجنَّةِ إلى الخلدِ للمَدحِ، أو الدلالَةِ على خُلودِهَا، أو التَّمييزِ عَن جِنانِ الدُّنيا.

﴿كَانَتْ لَهُمْ﴾ في علمِ اللهِ واللوحِ، أو لأنَّ ما وعدَهُ اللهُ في تَحقُّقِه كالواقعِ.

﴿جَزَآءً﴾ على أعمالِهم بالوَعدِ ﴿وَمَصِيرًا﴾ يَنقَلِبُونَ إليه، ولا يمنَعُ كونَها جَزاءً لَهُم أن يتفضَّلَ بها على غيرِهم برِضَاهُم، مع جوازِ أن يُرادَ بالمُتَّقينَ: مَن يَتَّقِي الكُفرَ والتَّكذيبَ لأنَّهم في مُقابَلَتِهم.

﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾: ما يَشاؤونَه مِن النَّعيمِ، ولعلَّه يَقصُرُ همَّ[1] كلِّ طائفَةٍ

---

(١) في (أ) و(خ) و(ض): «همم». قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٤١١): قوله: «يقصر همّ»؛ أي: ما يهم به ويريده، وفي نسخة: «همم» جمع همة. وقال الأنصاري: «ولعله»؛ أي: الله، أو الشأنَ (يقصر): بالبناء للفاعل، أو للمفعول «هم» بالنصب، أو الرفع؛ أي: قَصْد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٢).

على ما يليقُ برُتبَتِه؛ إذ الظَّاهِرُ أنَّ النَّاقِصَ لا يُدرِكُ شَأْوَ الكاملِ بالتَّشهِّي، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ كُلَّ المَراداتِ لا تَحصلُ إلا في الجنَّةِ.

﴿خَٰلِدِينَ﴾ حالٌ مِن أحدِ ضَمائرِهِم ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعۡدٗا مَّسۡـُٔولٗا﴾ الضَّميرُ في ﴿كَانَ﴾ لـ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾، والوَعْدُ: الموعودُ، أي: كان ذلكَ مَوعودًا حَقيقًا بأَنْ يُسألَ ويُطلَبَ، أو مَسؤولًا سألَهُ النَّاسُ في دُعائِهِم: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، أو الملائكةُ بقولِهِم: ﴿رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [غافر: ٨]، وما في (على) مِن مَعنى الوُجوبِ لامتناعِ الخُلْفِ في وَعدِهِ، ولا يلزمُ مِنْه الإلجاءُ إلى الإنجازِ، فإنَّ تَعلُّقَ الإرادةِ بالمَوعودِ مُقدَّمٌ على الوعدِ الموجبِ للإنجازِ.

(١٧) - ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾.

﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ﴾ للجزاءِ، وقُرِئَ بكسرِ الشِّينِ[1]، وقرأ ابنُ كثيرٍ ويَعقوبُ وحَفصٌ بالياءِ[2].

﴿وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يَعُمُّ كلَّ معبودٍ سواهُ، واستعمالُ (ما) إما لأنَّ وضعَهُ أعمُّ، ولذلك يُطلَقُ لكلِّ شَبَحٍ يُرَى ولا يُعرَفُ، أو لأنَّه أُريدَ به الوصفُ كأنَّه قيل: ومَعبودِيهِم، أو لتَغليبِ الأَصنامِ تَحقيرًا أو اعتبارًا لغَلَبَةِ عُبَّادِها، أو يخصُّ الملائكةَ وعُزَيرًا والمسيحَ لقَرينَةِ السُّؤالِ والجَوابِ، أو الأصنامَ[3] يُنطِقُها اللهُ تَعالى أو تتكلَّمُ بلِسانِ الحالِ كما قيلَ في كلامِ الأَيدِي والأَرْجُلِ.

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١١٩)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٠٣) عن الأعمش.

(٢) وكذا أبو جعفر. انظر «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣)، و«النشر» (٢/ ٣٣٣).

(٣) قوله: «أو الأصنام» بالنصب عطفاً على «الملائكة». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٤).

﴿فَيَقُولُ﴾؛ أي: للمعبودينَ، وهو على تَلوينِ الخطابِ. وقرأ ابنُ عامرٍ بالنُّونِ[1]: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ لإخلالِهِم بالنَّظرِ الصَّحيحِ، وإعراضِهِم عَنِ المُرشدِ النَّصيحِ، وهو استفهامُ تَقريعٍ وتَبكيتٍ للعَبَدةِ، وأصلُه: أَأَضْلَلْتُم أَمْ ضَلُّوا، فغُيِّرَ النَّظمُ لِيَلِيَ حرفَ الاستفهامِ المَقصودُ بالسُّؤالِ، وهو المتولِّي للفعلِ دونَه؛ لأنه محقَّقٌ[2] لا شُبهَةَ فيه، وإلَّا لَمَا توجَّه العِتابُ، وحذفُ صِلَةِ (ضَلَّ) للمُبالغَةِ[3].

قوله: «وقُرِئَ بكسرِ السِّينِ».

قال ابن جنِّي: قرأها الأعرجُ، وهذا وإن كانَ قليلًا في الاستعمالِ فإنَّه قَوِيٌّ في القياسِ، وذلك أنَّ (يَفعِلُ) في المُتعدِّي أقيَسُ مِن: (يَفْعُلُ)، فـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) أقيَسُ مِن: (قَتَلَ يَقتُلُ)، وذلك أنَّ (يَفعُلُ) إنَّما بابُها الأقيَسُ أن يأتيَ في مُضارعِ (فَعُلَ) كـ: ظَرُفَ يَظْرُفُ[4].

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾.

﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ﴾ تَعجُّبًا ممَّا قيلَ لَهُم؛ لأنَّهم إمَّا مَلائِكَةٌ وأنبياءُ مَعصومونَ، أو

---

(١) انظر «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

(٢) «محقق» من (خ).

(٣) قوله: «وحذف صلة ضل»؛ أي: وهو (عن)، وأوقعَ الفعلَ على مدخولها؛ «للمبالغة» في ضلالِهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٣).

(٤) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٩).

جَماداتٌ لا تقدِرُ على شيء، أو إشعارًا بأنَّهم الموسومونَ بتَسبيحِهِ وتَوحيدِهِ، فكيفَ يَليقُ بهِمْ إضلالُ عَبيدِهِ؟ أو تَنزيهًا للهِ عن الأندادِ.

﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ﴾: يَصِحُّ لنا ﴿أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾؛ للعِصمَةِ، أو عدمِ القُدرَةِ، فكيفَ يَصِحُّ لنا أن ندعوَ غيرَنا أَنْ يَتولَّى أحدًا دونَك؟!

وقُرِئَ: ﴿نُتَّخَذَ﴾ بالبناءِ للمَفعولِ(١)، مِن (اتَّخذَ) الذي له مفعولانِ كقولِه: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، ومَفعولُه الثَّاني: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ للتَّبعيضِ، وعلى الأوَّلِ مَزيدَةٌ لتَأكيدِ النَّفي.

﴿وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ﴾ بأنواعِ النِّعَمِ فاستَغْرَقُوا في الشَّهواتِ ﴿حَتَّىٰ نَسُواْ الذِّكۡرَ﴾: حتى غَفَلُوا عن ذكرِكَ، أو التَّذكُّرِ لآلائِكَ والتَّدبُّرِ في آياتِكَ، وهو نِسبَةُ الضَّلالِ إليهِمْ مِن حيثُ إنَّه بكَسْبِهم، وإسنادٌ له إلى ما فعلَ اللهُ بهم فحملَهُم عليه، وهو عينُ ما ذَهَبْنا إليه، فلا يَنتَهِضُ حُجَّةً علينا للمُعتزِلَةِ.

﴿وَكَانُواْ﴾ في قَضائكَ ﴿قَوۡمَۢا بُورٗا﴾: هالكينَ، مَصدَرٌ وُصِفَ به، ولذلك يَستَوِي فيه الواحِدُ والجَمعُ، أو جمعُ بائرٍ كعائِذٍ وعُوذٍ.

﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم﴾ التفاتٌ إلى العَبَدَةِ بالاحتجاجِ والإلزامِ على حذفِ القَوْلِ، والمَعنى: فقَدْ كذبكَمُ المعبودونَ ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾ في قولِكُم: إنهم آلهةٌ، أو: هؤلاء أضلُّونا، والباءُ بمعنى (في)، أو مع المجرورِ بدلٌ مِن الضَّمير.

وعن ابنِ كثيرٍ بالياءِ(٢)؛ أي: كذَّبُوكُم بقولِهم: ﴿سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ﴾.

---

(١) قرأ بها أبو جعفر. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٣). في (ض) و(ت): «على البناء للمفعول».

(٢) نسبت لأبي حيوة كما في «المحرر الوجيز» (٤/ ٢٠٤)، ولسعيد بن جبير ومجاهد ومعاذ القارئ وابن شنبوذ عن قنبل كما في «زاد المسير» (٣/ ٣١٥). ونص ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٤٦٣) =

﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾؛ أي: المعبودونَ. وقرأَ حَفصٌ بالتَّاءِ[1] على خطابِ العابِدينَ.

﴿صَرْفًا﴾: دفعًا للعَذابِ عَنْكُم، وقيل: حيلةً؛ مِن قولِهم: إنه ليَتصرَّفُ؛ أي: يَحتالُ.

﴿وَلَا نَصْرًا﴾ فيعينكُمْ عليه.

﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ﴾ أيها المُكلَّفُونَ ﴿نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ هي النَّارُ.

والشَّرطُ وإنْ عَمَّ كُلَّ مَن كَفَرَ أو فسقَ لكنَّهُ في اقتضاءِ الجَزاءِ مقيَّدٌ بعدمِ المُزاحِمِ وِفاقًا، وهو التَّوبَةُ، والإحباطُ بالطَّاعَةِ إجماعًا، وبالعَفوِ عندَنا.

(٢٠) - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ أي: إلَّا رُسُلًا إنَّهم، فحُذِفَ الموصوفُ لدَلالَةِ (المُرسلينَ) عليه، وأُقيمَت الصِّفَةُ مُقامَه كقولِه: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤].

ويجوزُ أَنْ تكونَ حالًا اكتُفِيَ فيها بالضَّميرِ، وهو جوابٌ لقَولِهم: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

وقُرِئَ: (يُمَشَّوْنَ)؛ أي: تُمَشِّيهِمْ حوائِجُهم أو النَّاسُ.

= على سماعها من قنبل عن أبي بزة عن ابن كثير، وذكرها ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٣٣٤) خلافًا عن قنبل.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٣).

﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ﴾ أيُّها النَّاسُ ﴿لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾: ابتلاءً، ومن ذلك ابتلاءُ الفُقَراءِ بالأغنياءِ، والمُرسلينَ بالمُرسَلِ إليهِمْ، ومُناصَبَتِهم لهم العَداوةَ وإيذائِهم لهم، وهو تَسليةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ على ما قالوهُ بعدَ نقضِه، وفيه دليلٌ على القضاءِ والقَدَرِ.

﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ عِلَّةٌ للجعلِ، والمعنى: وجعلنا بعضَكُم لبَعضٍ فِتنَةً لنعلمَ أيُّكُم يصبِرُ، ونظيرُهُ قولُه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، أو حثٌّ على الصَّبرَ على ما افتُتِنُوا به.

﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ بمَن يَصبِرُ، أو بالصَّوابِ فيما يَبتَلِي به وغيرِه.

قوله: «وقُرِئَ: «يُمَشَّوْنَ»» بضمِّ الياءِ وفتح الشِّينِ المعجمَةِ[1].

(٢١) - ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾: لا يأمُلُون ﴿لِقَاءَنَا﴾ بالخيرِ لكُفرِهم بالبعثِ، أو: لا يخافونَ لِقاءَنا بالشَّرِّ على لغةِ تِهامَةَ، وأصلُ اللقاءِ: الوصولُ إلى الشَّيءِ، ومنه: الرُّؤيَةُ، فإنَّهُ الوُصولُ[2] إلى المرئيِّ، والمراد به: الوُصولُ إلى جَزائِه، ويمكنُ أنْ يُرادَ به الرُّؤيَةُ على الأوَّلِ.

﴿لَوْلَا﴾: هلَّا ﴿أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ﴾ فتُخبِرَنا[3] بصدقِ مُحمَّدٍ، وقيل: فيكونون رُسُلًا إلينا.

---

(١) والشين مشددة، وهي قراءة عبد الرحمن بن عبد الله وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٠).

(٢) في (ض) و(ت): «وصول».

(٣) في (ض) و(ت): «فيخبروننا».

﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ فيأمرَنا بتَصديقِه واتِّباعِه.

﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: في شَأنِها حتَّى أرادوا لها ما يَتَّفِقُ للأفرادِ مِن الأنبياءِ الذين هُمْ أكمَلُ خلقِ اللهِ في أكمَلِ أوقاتِها وما هو أعظَمُ مِن ذلك.

﴿وَعَتَوْ﴾: وتجاوَزُوا الحَدَّ في الظُّلمِ ﴿عُتُوًّا كَبِيرًا﴾: بالغًا أقصى مراتبِه، حيثُ عايَنُوا المُعجزاتِ القاهرةَ وأعرَضُوا عَنْها، واقترَحُوا لأَنفُسِهِم الخبيثَةِ ما سُدَّتْ دونَهُ مَطامِحُ النُّفوسِ القُدسِيَّةِ.

واللامُ جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ، وفي الاستئنافِ بالجملَةِ حُسْنٌ وإشعارٌ بالتَّعجُّبِ مِن استكبارِهِم وعُتُوِّهِم؛ كقَوْلِه:

وَجَارَةُ جَسَّاسٍ أَبَأْنَا بِنَابِهَا   كُلَيْبًا غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُهَا

قوله:

(وَجَارَةُ جَسَّاسٍ أَبَأْنَا بِنَابِهَا   كُلَيْبًا غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُهَا)(1)

قال الطِّيبِيُّ: جَسَّاس قاتِلُ كُلَيبٍ، وجارَتُه بَسوسٌ امرأَةٌ، والنَّابُ: ناقَةُ بَسُوسٍ، رَماها كُلَيبٌ فقتَلَها فشَكَتْ إلى جَسَّاسٍ فقال: لَأَقْتُلَنَّ غدًا فَحْلًا هو أعظَمُ مِن ناقَتِكِ، فبلغَ ذلك كُلَيْبًا وظَنَّ أَنَّه فَحلُهُ المُسمَّى بغُلَيَّانَ، فقال: دونَ غُلَيَّانَ خرطُ القَتادِ، وكانَ جَسَّاسٌ يعني بالفَحْلِ نفسَ كُلَيبٍ، ذكرَهُ الميدانيُّ(2).

---

(1) انظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (١/ ١٧٨)، قال الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» (٦/ ٤١٦): البيت من قصيدة لمهلهل، وجساس لقب مرّة بن ذهل الشيباني قاتل كليب، وجارته هي البسوس بنت منقذ التميمية وهي خالة جساس وقصتها معروفة، والناب: الناقة المسنة، وأبأت القاتل بالقتيل: إذا قتلته به قصاصاً، من البواء وهو التساوي. وقوله: «غلت» بالمعجمة؛ أي: ما أغلاها إذ قُتل فيها كليب، فهو محل الاستشهاد.

(2) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٢٦٩).

أَبَأْنَا؛ أيْ: قَاتَلْنَا، مِن البَواءِ وهو التَّساوي في القصاصِ، فأَبَأْتُه بفُلانٍ: إذا قتلتَهُ به، والبَوْءُ في القَوَدِ مَهمُوزٌ؛ أي: ما أغلى نابًا بَواؤُها كليبٌ[1].

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾.

﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾: مَلائكةَ المَوتِ أو العذابِ، و﴿ يَوْمَ ﴾ نَصبٌ بـ: (اذكر)، أو بما دلَّ عليه: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ فإنَّه بمَعنى: يُمْنَعُونَ البُشْرَى، أو: يُعدَمُونها، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تكريرٌ أو خبرٌ، و﴿لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ تبيينٌ، أو خبرٌ ثانٍ، أو ظرفٌ لِمَا يَتعلَّقُ به اللامُ، أو لِـ﴿بُشْرَىٰ ﴾ إن قُدِّرَتْ مُنوَّنَةً غيرَ مَبنيَّةٍ مع (لا) فإنَّها لا تعمَلُ.

و﴿لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ إمَّا عامٌّ يَتناوَلُ حكمُهُ حكمَهُم مِن طَريقِ البُرهانِ، ولا يلزَمُ مِن نَفْيِ البُشرَى لعامَّةِ المُجرمينَ حينَئذٍ نفيُ البُشرَى بالعَفْوِ والشَّفاعَةِ في وقتٍ آخَرَ، وإمَّا خاصٌّ وُضِعَ مَوضِعَ ضَميرِهِم تَسجِيلًا على جرمِهِم وإشعارًا بما هو المانِعُ للبُشرَى والموجبُ لِمَا يُقابِلُها.

﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ عطفٌ على المدلولِ؛ أي: ويقولُ الكَفَرَةُ حينئذٍ هذه الكلمَةَ استعاذَةً وطلبًا مِن اللهِ أَنْ يمنعَ لِقاءَهُم، وهي مما كانوا يقولونَ عندَ لِقاءِ عَدُوٍّ أو هجومِ مَكروهٍ، أو تَقُولُها الملائِكَةُ بمَعنى: حرامًا مُحرَّمًا عليكُم الجنَّةُ أو البُشرَى.

وقُرِئَ: (حُجْراً) بالضَّمِّ[2]، وأصلُهُ الفَتحُ، غيرَ أنَّه لَمَّا اختصَّ بمَوضِعٍ مَخصوصٍ غُيِّرَ كـ(قِعْدَك) و(عَمْرَك)، ولذلك لا يُتصرَّفُ فيه ولا يَظهرُ ناصِبُه.

ووصفُه بـ﴿مَّحْجُورًا ﴾ للتَّأكيدِ كقولِهِم: مَوْتٌ مائِتٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٠٩).

(٢) نسبت للحسن والضحاك. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

قوله: «و﴿ يَوْمَ ﴾ منصوبٌ بـ(اذكر)، أو: بما دلَّ عليه: ﴿لَا بُشْرَىٰ ﴾».

قال الزَّجَّاجُ: ولا يجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ﴾ بقولِه: ﴿لَا بُشْرَىٰ ﴾ لأنَّ ما اتَّصَلَ بـ(لا) لا يعمَلُ فيما قبلَه[1].

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أَنْ يكونَ مَنصوبًا بـ(ننزِّل) المُضمَرِ كقولهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ كأنَّه قيل: سنُنزِلُ الملائكةَ يومَ تَرونَهُم، و﴿يَوْمَئِذٍ ﴾ مَنصوبٌ بقولِهِ: ﴿لَا بُشْرَىٰ ﴾، لا يقالُ: كيفَ يكونُ وَقتُ الرُّؤيَةِ وقتَ الإنزالِ؟ لأنَّا نقولُ: الظَّرفُ يَحتَمِلُ ذلك لسَعَتِه، ولَمَّا كان قولُه: ﴿لَا بُشْرَىٰ ﴾ يَصِحُّ أن يكونَ عاملًا، فلا وَجهَ لجَعلِ مَدلولِه عامِلًا.

وقال الطِّيبِيُّ: قولُ[2] صاحبُ «الفرائد» لا مزيدَ عليه؛ لأنَّه إذا انتصبَ بـ(نزل) التَّامَ الكَلامانِ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ وقولَه: ﴿ وَقَدِمْنَآ ﴾ نَشْرٌ لقولِه: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ ﴾، وقولِه: ﴿أَوْ نَرَىٰ ﴾[3].

قوله: «و﴿يَوْمَئِذٍ ﴾ تكريرٌ».

قال أبو حيَّان: تَبِعَه أبو البَقاءِ في ذلك[4]، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ تَكريرًا، سواءٌ أُريدَ به التَّوكيدُ اللفظيُّ أو أريدَ به البدلُ؛ لأنَّ ﴿ يَوْمَ ﴾ مَنصوبٌ بما تقدَّمَ ذكرُهُ مِن (اذكر) أو مِن يقدمون البشرى، وما بعدَ (لا) العاملَةِ في الاسمِ لا يعمَلُ فيما قبلَها، وعلى تقديرِه يكون العامِلُ فيه ما قبلَ (لا)[5].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٦٣).

(٢) في النسخ: «قال» بدل «قول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢١٠).

(٤) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٩٨٣).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٨٢).

وقال الحَلَبيُّ: ما ردَّ به ليسَ بظاهرٍ، وذلك لأنَّ الجُملةَ المَنفيَّةَ مَعمولَةٌ للقولِ المُضمَرِ الواقعِ حالًا مِن الملائكةِ، والملائكةُ مَعمولٌ لـ﴿يَرَوْنَ﴾، و﴿يَرَوْنَ﴾ مَعمولٌ لـ﴿يَوْمَ﴾ خَفضًا[1] بالإضافةِ، فـ(لا) وما في خبرِها مِن تتمَّةِ الظَّرفِ الأوَّلِ مِن حيثُ إنَّها مَعمولَةٌ لبعضِ ما في خبرِهنَّ، فليسَتْ بأَجنبيَّةٍ ولا مانعةٍ من أَنْ يعملَ ما بعدَها فيما قبلَها، والعجبُ له كيفَ تخيَّلَ هذا وغَفَلَ عما قلتُه، فإنَّه واضحٌ مع التَّأمُّلِ؟![2].

قوله: «وأصلُهُ الفتحُ، غيرَ أنَّه لَمَّا اختصَّ بمَوضعٍ مَخصوصٍ غُيِّرَ كـ(قِعْدَكَ) و(عَمْرَكَ)».

قال الطِّيبيُّ: أي: أنَّ أصلَ ﴿حِجْرًا﴾ الفتحُ لأنَّه مِن حَجَرهُ حِجْرًا: منعَه، فلَمَّا اختصَّ بمَوضعٍ تصرَّفُوا فيه بالكسرِ والضَّمِّ، وذلكَ أنَّ ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ إنما يقالُ عندَ لقاءِ عَدُوٍّ أو هجومِ نازلَةٍ، فإنَّه هكذا عِبارَةٌ عن الاستعاذَةِ، فلذلك تصرَّفُوا فيه كما أنَّ: (قِعْدَكَ اللهُ) لَمَّا كان عبارةً عَن اليمينِ، لأنَّ معناه: بحقِّ صاحبِكَ الذي هو صاحبُ كلِّ نَجوى، وكذا: (عَمْرَكَ الله) معناه: بتعميركَ اللهَ؛ أي: بإقرارِكَ له بالبقاءِ تصرَّفوا فيهما[3].

﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾؛ أي: وعَمَدنا إلى ما عَمِلُوا في كُفرِهم من المَكارمِ كقِرى الضَّيفِ وصِلَةِ الرَّحمِ وإغاثةِ الملهوفِ فأَحْبَطناهُ لِفَقدِ ما هو شرطُ اعتبارِهِ، وهو تَشبيهُ حالِهم وأعمالِهم بحالِ قَوْمٍ استَعْصَوْا على سُلطانهم، فقَدِمَ إلى أسبابِهم فمَزَّقَها وأبطلَهَا ولم يُبقِ لها أثرًا.

---

(١) في النسخ: «خُصًّا» بدل «خفضاً»، والمثبت من «الدر المصون».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٤٧٣).

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (عمر)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

والهباءُ: غُبارٌ يُرَى في شُعاعِ الشَّمسِ يَطلعُ مِن الكوَّةِ، من الهبوةِ وهو الغبارُ، و﴿مَّنثُورًا﴾ صِفتُه، شُبِّهَ به[1] عَمَلُهم المُحبَطُ في حقارَتِه وعدمِ نفعِه، ثمَّ بالمنثورِ منه في انتشارِه بحيثُ لا يُمكِنُ نَظمُهُ، أو تَفرُّقِه[2] نحوَ أَغراضِهم التي كانوا يَتوجَّهونَ به[3] نحوَها، أو مَفعولٌ ثالِثٌ[4] مِن حيثُ إنَّه كالخبرِ بعدَ الخبرِ كقولِه: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

(٢٤) ـ ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا﴾.

﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا﴾: مَكانًا يُستَقَرُّ فيه أكثَرَ الأوقاتِ للتَّجالُسِ والتَّحادُثِ ﴿وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا﴾: مكانًا يُؤْوَى إليه للاستِرواحِ بالأَزواجِ والتَّمتُّعِ بهنَّ، تجوُّزاً له مِن مكانِ القَيلولَةِ على التَّشبيهِ، أو لأنَّه لا يخلو مِن ذلك غالبًا، إذ لا نومَ في الجنَّةِ[5].

---

(١) أي: بالهباء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٢) عطف على «انتشاره». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٣) أي: بعملهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٤) عطف على صفته. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

(٥) قوله: «تجوزاً له...» قال الشهاب في «الحاشية» (٦/ ٤١٩): أي: نقلًا له من معناه الحقيقي وهو مكان القيلولة إلى مكان التمتع بالأزواج لأنه يشبهه في كون كل منهما محل خلوة واستراحة فهو استعارة. وقال الأزهري المقيل الاستراحة في نصف النهار وإن لم يكن معه نوم. وقوله: «أو لأنه لا يخلو...» عطف على قوله: «على التشبيه» فهو مجاز مرسل لاستعمال المقيد في المطلق، ولا تغليب فيه بالمعنى المتعارف كما قيل، وقوله: «إذ لا نوم في الجنة» تعليل للتجوّز وعدم إرادة الحقيقة.

وقال الأنصاري: قوله: «تجوزاً له...» تعليلٌ لإرادة مكان القيلولة بـ﴿مَقِيلٗا﴾، وقوله: «له» الأولى: (به)؛ أي: بـ﴿مَقِيلٗا﴾، «أو لأنه» عطف على (تجوزاً). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٣٨).

وفـي ﴿أحسـنُ﴾ رمـزٌ إلى مـا يَتزيَّـنُ بـه مَقيلُهُم مِن حُسْـنِ الصُّـوَرِ وغيـرِهِ مِن التَّحاسـينِ، ويحتمـلُ أَنْ يُـرادَ بأَحدِهِمـا المصـدَرُ أو الزَّمانُ، إشـارةً إلـى أنَّ مَكانَهُم وزمانَهُـم أطيَـبُ مـا يُتخَيَّـلُ مـن الأمكنـةِ والأزمـانِ، والتَّفضيـلُ إمَّـا لإرادةِ الزِّيـادَةِ مُطلَقًـا، أو بالإضافـةِ إلـى مـا للمُتَرَفِينَ فـي الدُّنيَا.

رُوِيَ أنَّه يُفرغُ مِـن الحسابِ في نصفِ ذلك اليَومِ، فيَقيلُ أَهْلُ الجنَّةِ في الجنَّةِ، وأهلُ النَّارِ في النَّارِ(١).

قوله: «رُوِيَ أنَّه يفرغُ مِن الحسابِ في نصفِ ذلك اليومِ، فيقيلُ أهلُ الجنَّةِ في الجنَّةِ، وأهلُ النَّارِ في النارِ».

أخرجَ ابنُ المباركِ في «الزهد» وعبدُ بنُ حُميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ والحاكمُ وصَحَّحَه عَن ابن مسعودٍ قال: لا يَنتصِفُ النَّهارُ مِن يومِ القيامَةِ حتى يقيلَ هؤلاءِ وهؤلاءِ(٢).

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٥٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥١٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٣٤) عن ابن جريج.

وروى نحـوه ابـن أبـي حاتم فـي «تفسـيره» (٨/ ٢٦٨٠ ـ ٢٦٨١) عـن ابن عباس رضـي الله عنهما وسعيد بن جبير وعكرمة.

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٣١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٥٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٠٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥١٦)، وصححه، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط مسلم.

وأخرجَ ابنُ المباركِ وسعيدُ بنُ مَنصورٍ وابنُ جَريرٍ وابنُ المنذرِ وأبو نعيمٍ في «الحِليةِ»، عَن إبراهيمَ النَّخَعيِّ قال: كانوا يرونَ أنَّه يفرغُ مِن حسابِ النَّاسِ يوم القيامةِ نصفَ النَّهارِ، فيقيلُ أهلُ الجنَّةِ في الجنَّةِ، وأهلُ النَّارِ في النَّارِ[1].

(٢٥ ـ ٢٦) ـ ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾.

﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ﴾ أصلُه: تَتشقَّقُ، فحُذِفَ التَّاءُ، وأدغمَها ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ[2].

﴿بِٱلْغَمَٰمِ﴾: بسببِ طُلوعِ الغَمامِ مِنْها، وهو الغمامُ المذكورُ في قولِه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ في ذلك الغَمامِ، وهو الغمامُ بصَحائفِ أعمَالِ العبادِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿ونُنْزِلُ﴾[3].

وقُرِئَ: (ونُزِّلَت)، (وأُنْزِلَ)، (ونَزَلَ)، (ونَزَّلَ الملائكةَ)[4]، (ونُزِّلُ الملائكَةَ) بحذفِ نونِ الكلمَةِ[5].

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (١٣١٤)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٣٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٣٢).

(٢) أي: ﴿تَشَقَّقُ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٣ ـ ١٦٤)، و«النشر» (٢/ ٣٣٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٤) تنظر هذه القراءات مع قائليها وزيادة عليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦)، و«البحر» (١٦/ ١٨٧).

(٥) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٠ ـ ١٢١) وعزاها لابن كثير وأهل مكة، ورواية خارجة عن أبي عمرو، وحكاها أيضاً أبو معاذ عن أبي عمرو كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾: الثَّابتُ له؛ لأنَّ كلَّ مُلكٍ يَبطُلُ يومئذٍ ولا يبقى إلا ملكُهُ، فهوَ الخبرُ و﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ صِلَتُه أو تبيينٌ، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ معمولُ ﴿ ٱلْمُلْكُ ﴾ لا ﴿ٱلْحَقُّ﴾ لأنَّه مُتأخِّرٌ، أو صِفةٌ والخبرُ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ أو ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾.

﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾: شديدًا.

قوله: «بسببِ طُلوعِ الغَمامِ منها».

قالَ أبو عليٍّ: لَمَّا كانَ طُلوعُه سببًا لتَشقُّقِها، جُعِلَ الغَمامُ كأنَّه الذي تشقَّقَ به[1].

(٢٧ ـ ٢٩) ـ ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴾.

﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾ مِن فَرْطِ الحَسرةِ، وعَضُّ اليَدَينِ وأَكلُ البَنانِ وحرقُ الأسنان ونَحوُها كناياتٌ عن الغيظِ والحسرةِ لأنَّها مِن رَوادِفِهِمَا.

والمرادُ بالظَّالمِ: الجِنسُ.

وقيل: عُقبَةُ بن أبي مُعيطٍ؛ كانَ يُكثِرُ مُجالسةَ النبيِّ عليهِ السَّلامُ، فدُعِيَ إلى ضِيافَتِه فأبى أن يأكُلَ طعامَهُ حتى ينطِقَ بالشَّهادَتينِ ففعلَ، وكان أُبَيُّ بنُ خلفٍ صديقَهُ فعاتبَهُ فقال: صَبَأتَ؟ فقال: لا، ولكِن آلى أن لا يأكُلَ مِن طَعامِي وهو في بيتي فاستَحْيَيتُ مِنه فشَهِدْتُ له، فقال: لا أَرْضَى منك إلَّا أنْ تأتيَهُ فتطَأَ قَفاهُ وتَبزُقَ في وَجهِه، فوجدَهُ ساجِدًا في دارِ النَّدوةِ ففعلَ ذلك، فقال عليه السَّلامُ: لا

---

(١) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٢١٧)، وعنه نقل المصنف.

ألقاكَ خارجًا مِن مَكَّةَ إلا عَلَوْتُ رأسَكَ بالسَّيفِ، فأُسِرَ يومَ بدرٍ فأمرَ عَلِيًّا بقتلِه. وطَعَنَ أُبَيًّا بأُحُدٍ في المُبارزَةِ فرجعَ إلى مَكَّةَ وماتَ[1].

﴿يَـٰقُولُ يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا﴾: طريقًا إلى النَّجاةِ، أو طريقًا واحِدًا وهو طريقُ الحَقِّ ولم يَتشَعَّبْ بي طُرُقُ الضَّلالَةِ.

---

(١) رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» ـ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٢٥٠) ـ من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عَبَّاس.

وذكره دون عزو الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٣٤)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٨٠).

ورواه بنحوه ابن مردويه وأبو نعيم في «دلائل النبوة» بسند صحيح كما قال السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٢٥٠).

وورد الخبر في بعض المصادر بذكر (أمية بن خلف) بدل: (أبي بن خلف)، كما في «تفسير مقاتل» (٣/ ٢٣٢ و٣٠١)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٦٨٥) عن السدي، ولم يرد فيهما قصة قتله.

وفي قوله في هذا الخبر أن عقبة فعل ما طلبه منه أبيٌّ نظر، فقد رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٠٨٥ و٢٠٨٦)، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، عن مقسم مولى ابن عباس، وفيه بدل قوله: «ففعل ذلك»: (فلم يسلطه الله عليه).

وذكر الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٩٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٣٤)، عن الضحاك قال: لما بزق عقبة في وجه رسول الله ﷺ عاد بزاقه إلى وجهه وانشعب شعبتين، فأحرق خديه، وكان أثر ذلك فيه حتى الموت.

وذكر نحوه أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن أبي روق قال: جمع عقبة البزاق فأتى رسول الله ﷺ فيما بين أصحابه فرمى بالبزاق، فانصرف البزاق وصار قطعتين على خده فسفعتا خديه، فكان فيهما أثرُه إلى أن قتل.

وأبو روق ـ بفتح الراء وسكون الواو ـ هو عطية بن الحارث الهمداني الكوفي صاحب التفسير، من صغار التابعين كما في «التقريب».

﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ وقُرِئَ بالياءِ على الأصلِ[1] ﴿لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ يعني: مَن أضلَّهُ، و﴿فُلَانًا﴾ كنايةٌ عَن الأعلامِ كما أنَّ (هَناً) كنايةٌ عن الأجناسِ.

﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ﴾ عَن ذكرِ اللهِ، أو كتابِه، أو مَوعِظَةِ الرَّسولِ، أو كَلِمَةِ الشَّهادةِ.

﴿بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ وتمكَّنْتُ مِنه ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ يعني: الخليلَ المُضِلَّ، أو إبليسَ لأنَّه حملَهُ على مُخالَّتِه ومخالفةِ الرَّسُولِ، أو كلُّ مَن تَشَيْطَنَ مِن جنٍّ وإنسٍ.

﴿لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ يُواليهِ حتَّى يُؤدِّيَه إلى الهلاكِ، ثمَّ يَترُكُه ولا يَنفَعُه، فَعُولٌ مِن الخذلانِ.

قوله: «وقيلَ: عقبةُ بن أبي مُعيطٍ كان يكثرُ مُجالسةَ النَّبيِّ ﷺ..» إلى آخره.

أخرجه ابنُ جريرٍ مِن طرقٍ مرسلةٍ[2].

(٣٠ ـ ٣١) ـ ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ۝٣٠ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا مِّنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا وَنَصِيرٗا﴾.

﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ﴾ محمَّدٌ، يومئذٍ أو في الدُّنيا بَثًّا إلى اللهِ: ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي﴾ قُريشًا ﴿ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾ بأَنْ تَركوهُ وصَدُّوا عنه، وعنه عليه السَّلامُ: «مَن تَعلَّم

---

(١) نسبت للحسن وابن قطيب. انظر: «مختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٢) رواه ابن جرير في «تفسيره» (١٧/ ٤٤٠) عن الشعبي، قال: كان عقبة بن أبي معيط خليلًا لأمية بن خلف، فأسلم عقبة، فقال أمية: وجهي من وجهك حرام إن تابعت محمداً، فكفر؛ وهو الذي قال: ﴿لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا﴾ [الفرقان: ٢٨]، ورواه أيضاً (١٧/ ٤٤١) عن مجاهد نحوه، ورواه عن ابن عباس قال: هو أبي بن خلف كان يحضر النبي ﷺ، فزجره عقبة بن أبي معيط. وانظر ما تقدم في التعليق قبل السابق.

القُرآنَ[١] وعَلَّقَ مُصحَفَهُ ولم يَتعاهَدْهُ ولم يَنْظُر فيه، جاءَ يومَ القِيامَةِ مُتعلِّقًا به يَقولُ: يا رَبِّ! عبدُكَ هذا اتَّخَذَنِي مَهجورًا، اقضِ بَيني وبَينَهُ».

أو هَجَرُوا ولغَوا فيهِ إذا سَمِعُوه، أو زَعَمُوا أنَّه هُجْرٌ وأساطيرُ الأوَّلينَ، فيكون أصلُه: مَهجُورًا فيه، فحُذِفَ الجارُّ.

ويجوزُ أن يكونَ بمعنى الهَجْرِ كالمجلودِ والمعقولِ.

وفيه تخويفٌ لقَوْمِه لأنَّ الأنبياءَ إذا شَكَوْا إلى اللهِ قَوْمَهُم عجَّلَ اللهُ لَهُم[٢] العَذابَ.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ كمَا جَعَلناهُ لك، فاصبِرْ كمَا صَبَرُوا، وفيه دليلٌ على أنَّه خالِقُ الشَّرِّ، والعدوُّ يَحتَمِلُ الواحِدَ والجَمْعَ.

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا﴾ إلى طَرِيقِ قَهرِهِم ﴿وَنَصِيرًا﴾ لكَ عَلَيْهِم.

قوله: «مَنْ تَعلَّمَ القُرآنَ وعَلَّقَ مُصحفًا لم يتعاهده ولم يَنْظُر فيه جاءَ يوم القيامةِ مُتعلِّقًا به يقول: يا ربِّ! عبدُكَ هذا اتَّخذني مَهجورًا، اقضِ بَيني وبَينَه».

أخرجَه الثَّعلبيُّ مِن طريقِ أبي هُدْبةَ عن أنسٍ، وأبو هُدْبةَ كذَّابٌ[٣].

(٣٢) - ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾؛ أي: أُنزِلَ؛ كخُبِّرَ بمَعنى: أُخْبِرَ؛ لئلا يُناقِضَ

---

(١) بعدها في (خ): «وعلمه».

(٢) في (ض) و(ت): «عُجل لهم».

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤٠٦) من طريق أبي هدبة إبراهيمَ بنِ هدبة عن أنس. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ١٢١): وأبو هدبة كذاب.

قولَه: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾: دفعةً واحدةً كالكتبِ الثَّلاثَةِ، وهو اعتراضٌ لا طائلَ تحتَهُ؛ لأنَّ الإعجازَ لا يَختلِفُ بنزولِه جُملةً أو مُفرَّقًا، مع أنَّ للتَّفريقِ فوائِدَ:

منهـا: مـا أشـارَ إليـه بقولِـه: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾؛ أي: كذلـك أَنْزلناهُ مُفرَّقًا لنُقَوِّيَ بتَفريقِـهِ فُـؤادَكَ على حفظِـهِ وفَهمِـهِ؛ لأنَّ حالَـهُ تُخالِفُ حالَ مُوسَـى وداودَ وعِيسـى حيـثُ كانَ أُمِّيًا وكانوا يكتبونَ، فلَـوْ أُلْقِيَ إليه جُملَـةً تَعَنَّى[1] بحفظِهِ، ولعلَّـه لـم يستتبَّ لَـه، فـإنَّ التَّلَقُّـفَ لا يَتأَتَّـى إلا شـيئًا فشَـيْئًا، ولأنَّ نُزولَهُ بحسـبِ الوَقائِـعِ يوجِـبُ مَزيـدَ بَصيـرَةٍ وغَـوْصٍ فـي المَعنَـى، ولأنَّـه لمَّـا نُـزِّلَ مُنجَّمًـا وهو يَتحـدَّى بـكُلِّ نجمٍ فيعجـزونَ عَـن معارضَتِه زادَ ذلـك قوَّةَ[2] قلبِـه، ولأنَّـه إذا نزلَ به جِبريـلُ حـالًا بعدَ حـالٍ تَثَبَّـتُ بهِ فُـؤادُه.

ومنها: معرفةُ النَّاسخِ والمَنسوخِ.

ومنها: انضمامُ القَرائنِ الحاليَّةِ إلى الدَّلالاتِ اللَّفظيَّةِ فإنَّه يُعينُ على البلاغَةِ.

و﴿كَذَٰلِكَ﴾ صفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ، والإشارةُ إلى إنزالِهِ مُفرَّقًا، فإنَّه مَدلولٌ عليه بقولِه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً﴾.

ويحتمِـلُ أَنْ يكـونَ مِن تَمـامِ كلامِ الكَفَـرةِ، ولذلك وُقفَ عليـه، فيكونُ حالًا، والإشـارةُ إلى الكتبِ السَّابقَةِ.

واللامُ على الوَجهينِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ[3].

---

(١) في (ض): «العيي».

(٢) بعدها في (خ): «في».

(٣) قولـه: «والـلام علـى الوجهيـن متعلـق بمحـذوف»؛ أي: فرَّقناه لنثبِّـتَ به فـؤادَكَ. انظر: «حاشـية الأنصـاري» (٤/ ٢٤٢).

﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾: وقرأناهُ عليكَ شيئًا بعدَ شَيءٍ على تُؤَدةٍ وتَمهُّلٍ، في عشرينَ سنةً أو ثلاثٍ وعشرينَ، وأصلُه: التَّرتيلِ في الأسنانِ وهو تَفْلِيجُها.

قوله: «أي: أُنْزِلَ عليه كخُبْرٍ بمعنى أُخبِرَ؛ لئلَّا يناقضَ قولَه: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾».

قال أبو حيَّان: إنَّما قالَ: إنَّ ﴿نُزِّلَ﴾ هنا بمعنى أُنزِلَ؛ لأنَّ (نُزِّلَ) عنده أصلُها أن يكونَ للتَّفريقِ، فلو أقرَّهُ على ذلك تدافعَ هو وقولُه: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾.

قال: وعندَنا لا يَقتَضي التَّفريقَ؛ لأنَّ التَّضعيفَ فيه عندَنا مرادِفٌ للهمزةِ[1].

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ سؤالٍ عَجيبٍ كأنَّه مَثَلٌ في البطلانِ يريدونَ به القَدْحَ في نُبوَّتِك ﴿إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ الدَّامغِ له في جوابِه ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: وبما هو أحسَنُ بيانًا أو مَعنًى مِن سُؤالِهِم.

أو: لا يأتونَكَ بحالٍ عَجيبَةٍ يقولون: هلَّا كانَتْ هذه حالَه، إلا أعطيناكَ مِن الأحوالِ ما يحقُّ لك في حِكمَتِنا، وما هو أحسَنُ كشفًا لِمَا بُعثتَ له.

﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: مَقلوبينَ، أو: مَسْحوبين إليها، أو: مُتعلقةً قلوبُهُم بالسُّفليَّاتِ مُتوجهةً وُجوهُهم إليها، وعنه عليهِ السَّلامُ: «يُحشَرُ النَّاسُ يومَ القِيامَةِ على ثلاثةِ أصنافٍ: صنفٍ على الدَّوابِّ، وصنفٍ على الأقدامِ، وصنفٍ على الوُجوهِ».

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ١٩٤).

وهو ذَمٌّ مَنصوبٌ أو مَرفوعٌ، أو مُبتدَأٌ خبرُه:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾ والمفضَّلُ عليهِ هو الرَّسولُ عليه السَّلامُ على طريقةِ قولِه: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٦٠] كأنَّه قيل: إنَّ حامِلَهُم على هذه الأَسْولَةِ تحقيرُ مَكانِه وتَضليلُ[١] سَبيلِهِ، ولا يعلمونَ حالَهُم ليَعْلَمُوا أنَّهم شَرٌّ مَكانًا وأضَلُّ سبيلًا.

وقيل: إنَّه مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا﴾.

ووصفُ السَّبيلِ بالضَّلالِ مِن الإسنادِ المجازيِّ للمُبالغَةِ.

قوله: «يحشرُ النَّاسُ يومَ القيامَةِ على ثلاثةِ أصنافٍ: صنفٌ على الدَّوابِّ، وصنفٌ على الأقدامِ، وصنفٌ على الوُجوهِ».

أخرجَه البَيهقيُّ في «البعث» مِن حَديثِ أبي هريرةَ نحوه[٢].

قوله: «ووصفُ السَّبيلِ بالضَّلالِ مِن الإسنادِ المَجازيِّ للمُبالغَةِ».

قال الطِّيبيُّ: الأصلُ: أولئك أضلُّ منه في السَّبيلِ، فأُسْنِدَ الضَّلالُ إلى السَّبيلِ مُبالغَةً، حيثُ جُعِلَ تمييزًا ليُؤْذِنَ أنَّ سبيلَهُم ضالٌّ لقوَّةِ الضَّلالِ، نحو: مكانٌ سائِرٌ[٣].

---

(١) في (أ) و(ت) و(خ): «بتضليل».

(٢) رواه البيهقي في «البعث والنشور» (٢٧٥) ت: الشوامي، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٨٧٥٥)، والترمذي (٣١٤٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: هذا حديث حسن.

وروى الحاكم في «المستدرك» (٣٣٨٩) ـ وصححه ـ من حديث أبي ذر: حدثني الصادق المصدوق «أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: طاعمين كاسين راكبين، وفوج يمشون ويسعون، وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم إلى النار».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٣٣).

(٣٥ ـ ٣٧) ـ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾.

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا ﴾ يُؤازِرُه في الدَّعوةِ وإعلاءِ الكَلِمَةِ، ولا يُنافي ذلك مُشاركتَهُ في النبوَّةِ؛ لأنَّ المُتشارِكَينِ في الأمرِ مُتَوازِرانِ عليه.

﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ يعني: فِرعونَ وقومَه ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴾، أي: فذَهَبا إليهم فكَذَّبُوهما فدمَّرناهُم، فاقْتُصرَ على حاشِيَتَي القِصَّةِ اكتفاءً بما هو المقصودُ منها، وهو إلزامُ الحُجَّةِ ببعثةِ الرُّسُلِ، واستحقاقُ التَّدميرِ بتكذيبِهم، والتَّعقيبُ باعتبارِ الحكمِ لا الوقوعِ.

وقُرِئَ: (فدَمَّرتُهم)، (فَدَمِّراهُم)، (فدَمِّرانِّهم) على التَّأكيدِ بالنُّونِ الثَّقيلَةِ[١].

﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ ﴾: كَذَّبُوا نوحًا ومَن قبلَهُ، أو: نوحًا وحدَه، ولكنَّ تكذيبَ واحدٍ مِن الرُّسلِ كتكذيبِ الكلِّ، أو: بعثةَ الرُّسلِ مُطلقًا كالبَراهمَةِ.

---

(١) القراءتان الأوليان في «الكشاف» (٦/ ١٥٧) عن علي، والأخيرة نسبها في «المحتسب» (٢/ ١٢٢) لعلي ـ رضي الله عنه ـ أيضاً، ومسلمة بن محارب.

وذكر ابن جني عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ أيضاً قراءتين أُخريين فقال: حكى أبو عمرو عن علي أنه قرأ: (فَدَمِرْناهم)، بكسر الميم مخففة، وحكى عنه أيضاً: (فَدَمِّرا بهم)، بالباء على وجه الأمر.

وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٤/ ٢١٠) عن علي أيضاً: (فدمِّروا بهم) على الأمر لجماعة وزيادة باء كما قال.

وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦) عن علي أيضاً: (فدمرانِهم)، كذا ضبطت في مطبوعه بكسر النون المخففة، ولم يذكر في تقييدها شيئاً.

﴿أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ بالطُّوفانِ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾: وجَعَلْنا إغراقَهُم أو قِصَّتَهُم ﴿لِلنَّاسِ ءَايَةً﴾: عبرةً.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يحتمِلُ التَّعميمَ، والتَّخصيصَ فيكونُ وضعًا للظَّاهرِ مَوضِعَ المضمَرِ تَظليمًا لهم.

قوله: «كالبَراهِمَةِ».

قال الطِّيبِيُّ: قيل: هُم قومٌ لا يُجوِّزُونَ على اللهِ بعثةَ الرُّسلِ، نُسِبوا إلى رجلٍ منهم يقالُ له برهامٌ، قد مَهَّدَ لهم نفيَ النُّبواتِ أصلًا وقرَّرَ استحالَةَ ذلك في العُقولِ[1].

(٣٨ ـ ٣٩) ـ ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾.

﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟﴾ عطفٌ على (هم) في ﴿جَعَلْنَاهُم﴾، أو على (الظالمين) لأنَّ المعنى: ووَعَدْنا الظَّالمينَ.

وقُرِئَ: ﴿وَثَمُودَا۟﴾[2] على تَأويلِ القَبيلَةِ.

﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ قومٌ كانُوا يَعبدونَ الأَصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهِمْ شُعَيبًا فكَذَّبوهُ، فبَيْنَا هُم حولَ الرَّسِّ ـ وهي البئرُ غيرُ المطويَّةِ ـ فانهارَتْ، فخسفَ بهم وبديارِهم[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٣٥)، وذكر الشهرستاني في «الملل والنحل» (٣/ ٩٥ ـ ٩٧): أن هؤلاء القوم ينسبون لبراهم، وذكر أن البراهمة انقسموا لعدة فرق، وهم أصحاب البددة، وأصحاب الفكرة، وأصحاب التناسخ، وذكر كل طائفة منهم.

(٢) قرأ بها حفص وحمزة، وقرأ الباقون بالصَّرف. انظر: «التيسير» (ص: ١٢٥).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٢)، والواحدي في «البسيط» (١٦/ ٥٠٦)، عن وهب بن منبه.

وقيل: الرَّسُّ: قريَةٌ بفَلَجِ اليَمامةِ كانَ فيها بقايا ثمودَ، فبُعِثَ إليهم نَبِيٌّ فقَتلوهُ فهَلَكُوا[1].

وقيل: صاحبُ[2] الأُخدودُ.

وقيل: بئرٌ بأَنطاكِيَّةَ قتَلُوا فيها حبيبًا النَّجَّارَ.

وقيل: هُمْ أَصحَابُ حَنظلةَ بنِ صَفوانَ النَّبيِّ، ابتلاهُم اللهُ بطيرٍ عَظيمٍ كان فيها مِن كلِّ لونٍ وسَمَّوْهَا عَنْقاءَ لطولِ عُنقِها، وكانَتْ تَسكُنُ جبلَهُم الذي يقالُ لهُ: فَتْخٌ[3]، أو: دَمْخٌ[4]، وتنقضُّ على صِبيانِهِم فتخطَفُهُم[5] إذا أَعْوَزَهَا الصَّيدُ، ولذلك سُمِّيت مُغْرِبًا، فدَعَا عليها حنظلَةُ فأصابَتْها الصَّاعِقَةُ، ثمَّ إنَّهُم قَتَلوهُ فأُهْلِكُوا[6].

وقيل: قومٌ كذَّبُوا نبيَّهُم ورَسُّوه؛ أي: دَسُّوهُ في بئرٍ.

﴿وَقُرُونًا﴾: وأهلَ أعصارٍ، قيل: القرنُ أَربعونَ سنةً، وقيل: سَبعونَ، وقيل: مئةٌ وعِشرونَ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٣) عن قتادة، ورواه عنه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٩٥١) بلفظ: «كانوا بحجر بناحية اليمامة على آبار»، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٥٢) بلفظ: «الرس قرية من اليمامة يقال لها: الفلج».

(٢) «صاحب» من (ض).

(٣) في (ض): «فتح». قال الأنصاري في «الحاشية» (٤/ ٢٤٥): قيل: هو بتاء فوقية فخاء معجمة أو مهملة، وبياء تحتية وجيم.

(٤) في (خ): «دمح». وفي «معجم البلدان» (٢/ ٤٦٢): دَمْخٌ ـ بفتح أوله، وسكون ثانيه، وآخره خاء معجمة ـ: اسم جبل كان لأهل الرّسّ مصعده في السماء ميل، وقيل: جبل لبني نفيل بن عمرو بن كلاب.

(٥) في (ض): «فتختطفهم».

(٦) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٤١٣) عن سعيد بن جبير والكلبي والخليل.

﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ ﴿كَثِيرًا﴾ لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ.

﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾: بيَّنَّا لهُ القصصَ العَجِيبةَ مِن قصصِ الأوَّلينَ إنذارًا وإِعذارًا، فلَمَّا أصرُّوا أُهلِكُوا كما قالَ: ﴿وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾: فتَّتْناه تَفتيتًا، ومنه: التِّبرُ لفُتاتِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، و﴿كلًّا﴾ الأوَّلُ مَنصوبٌ بما دلَّ عليه: ﴿ضَرَبْنَا﴾ كـ: أنذَرْنا، والثَّاني بـ﴿تَبَّرْنَا﴾ لأنَّه فارغٌ.

قوله: «وهي البئرُ غيرُ المَطويَّةِ» أي: غير المَبنيَّةِ.

قولـه: «قريـةٌ بفَلْـجِ اليمامَـةِ» بفتحِ الفـاءِ والـلامِ: ناحيـةٌ عظيمةٌ باليَمامـةِ يقالُ لـه: فُتْح[1].

قـال الطِّيبـيُّ: قيـل: هـو بالتَّـاءِ المُثنَّـاةِ مِـن فـوقٍ وبالحـاءِ غيـرِ المُعجمَـةِ والمُعجمَـةِ، وبالجيـمِ واليَـاءِ التَّحتانيِّ أيضًـا، ذكرَه صاحبُ «الإيضاح» في «شـرح المقامـات»[2].

(٤٠) ـ ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾.

﴿وَلَقَدْ أَتَوْا﴾ يعنـي: قُريشًـا مَـرُّوا مِرارًا فـي مَتاجِرِهم إلى الشَّـامِ ﴿عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ﴾ يعني: سَـدُوم عُظْمَى قُـرَى قومِ لُوطٍ أُمطِـرَتْ علَيْها الحِجارَةُ.

﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾ في مرارِ مُرورِهِمْ فيَتَّعِظونَ بما يَرَوْنَ فيها مِن آثارِ عَذابِ اللهِ.

---

(١) انظر: «الأماكن» للحازمي (ص: ٧٥٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٣٧).

﴿بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾: بَلْ كانُوا كفرَةً لا يَتوقَّعونَ نُشورًا ولا عاقِبَةً، فلذلك لَمْ يَنْظُروا ولَمْ يَتَّعِظُوا، فمَرُّوا بها كمَا مَرَّت رِكَابُهُم لا يأمُلونَ نُشورًا كما يأمله المُؤمنونَ طَمَعًا في الثَّوابِ.

أو: لا يخافونَه على اللغةِ التِّهامِيَّةِ.

قوله: «يعني: سَدُوم».

قال الطِّيبِيُّ: ذكرَهُ الجَوهرِيُّ أنَّه بالدَّالِ غيرِ المُعجمَةِ، وذكرَهُ الأزهريُّ بالذَّالِ المُعجمَةِ[1].

قوله: «أو لا يأملونَ».

قال الطِّيبِيُّ: فعلى هذا: الرَّجاءُ على حَقيقتِه[2].

قوله: «أو لا يَخافونَه».

في «الأساس»: ومن المَجازِ استعمالُ الرَّجاءِ في مَعنى الخَوفِ[3].

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾: ما يَتَّخِذونَكَ إلا مَوضِعَ هُزْءٍ، أو مَهزوءًا به.

﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ مَحكِيٌّ بعدَ قولٍ مُضمَرٍ، والإشارةُ للاستحقارِ،

---

(١) انظر: «الصحاح» مادة: (سدم)، و«تهذيب اللغة» (١٢/ ٢٦٠)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٢٣٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٣٩).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري مادة: (رج).

وإخراجُ بعثِ اللهِ رسولًا في مَعرِضِ التَّسليمِ بجَعْلِهِ صِلَةً وهم على غايةِ الإنكارِ تهكُّمٌ واستهزاءٌ، ولولاهُ لقالوا: أهذا الذي زعمَ أنَّه بعثَهُ اللهُ رسولًا.

﴿ إِن كَادَ ﴾: إنَّه كادَ ﴿لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾ ليصرفَنا عن عِبادَتِها بفَرْطِ اجتِهادِه في الدُّعاءِ إلى التَّوحيدِ، وكثرةِ ما يوردُ ممَّا يسبقُ إلى الذِّهنِ أنَّها حُجَجٌ ومُعجِزاتٌ.

﴿لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ﴾: ثَبَتْنا عليها واستَمْسَكْنا بعِبادَتِها، و(لولا) في مثلِه تقيِّدُ الحكمَ المطلقَ مِن حَيثُ المَعنى دونَ اللَّفظِ.

﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ كالجوابِ لقَوْلِهم: ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ فإنَّه يفيدُ نفيَ ما يلزمُهُ ويكونُ الموجِبَ له[1]، وفيه وعيدٌ ودلالةٌ على أنَّه لا يُهمِلُهُم وإنْ أَمْهَلَهُم.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾.

﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ بأنْ أطاعَهُ وبَنى عليهِ دِينَهُ، لا يسمَعُ حُجَّةً ولا يَتبصَّرُ دَليلًا، وإنَّما قُدِّمَ المفعولُ الثَّاني للعِنايَةِ به.

---

(١) قوله: «كالجواب لقولهم: ﴿ إِن كَادَ.. ﴾.. » المراد بالجواب: الجواب المعروف لا جواب الشرط، وجعله كالجواب لا جواباً لعدم صراحته، وقوله: «فإنه.. » بيان لكونه كالجواب، والمراد أنهم جعلوا دعوته ﷺ إضلالاً، والمضل لغيره لا بد أن يكون ضالاً، وهذه الجملة تدل على نفي الضلال عنه لأنّ معناها: أنهم يعلمون أنهم في غاية الضلال لا هو، ونفي اللازم يقتضي نفي ملزومه، فيلزمه أن يكون هادياً لا مضِلًا. وقوله: «يكون» عطف على قوله: «يلزمه»، و«الموجب» بفتح الجيم وكسرها؛ أي: يفيد نفي ما يكون موجباً لقولهم هذا، وهو كونهم على الهداية والرشاد. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٢٦).

﴿أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾: حفيظًا تَمنعُه عَن الشِّركِ والمَعاصِي وحالُه هذا؟ فالاستفهامُ الأوَّلُ للتَّقريرِ والتَّعجيبِ، والثَّاني للإنكارِ.

﴿أَمْ تَحْسَبُ﴾: بَلْ أَتحسبُ ﴿أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ فتُجدِيَ لهم الآياتُ والحُجَجُ[1]، فتهتَمَّ بشَأنِهِم وتَطمَعَ في إيمانِهِم، وهو أَشَدُّ مَذمَّةً ممَّا قبلَهُ حتَّى حُقَّ بالإضرابِ عنهُ إليه، وتخصيصُ الأكثرِ لأنه كان منهم مَن آمن ومنهم مَن عَقَل الحقَّ وكابَرَ استكبارًا وخوفًا على الرئاسة.

﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ في عدمِ انتِفاعِهِم بقرعِ الآياتِ آذانَهُم، وعدمِ تدبُّرِهِم فيما شاهَدُوا مِن الدَّلائلِ والمُعجِزاتِ.

﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ مِن الأنعامِ؛ لأنَّها تَنقادُ لمن يَتعهَّدُها، وتُميِّزُ مَن يُحسِنُ إليها ممَّنْ يُسيءُ إليْها، وتطلبُ ما يَنفعُها وتتجنَّبُ ما يَضرُّهَا، وهؤلاءِ لا ينقادونَ لربِّهِم ولا يَعرِفُونَ إحسانَه مِن إساءَةِ الشَّيطانِ، ولا يطلبونَ الثَّوابَ الذي هو أعظَمُ المَنافعِ، ولا يتَّقونَ العِقابَ الذي هو أَشَدُّ المَضارِّ، ولأنَّها إنْ لم تَعتَقِد حقًّا ولم تكتَسِبْ خيرًا لم تَعتَقِدْ باطِلًا ولم تكتَسِبْ شَرًّا، بخِلافِ هؤلاءِ، ولأنَّ جهالَتَها لا تضرُّ بأحَدٍ، وجَهالةُ هؤلاءِ تُؤدِّي إلى هيجِ الفِتَنِ وصَدِّ النَّاسِ عَن الحقِّ، ولأنَّها غيرُ مُتمَكِّنَةٍ من طلبِ الكَمالِ فلا تَقصيرَ مِنْها ولا ذَمَّ، وهؤلاءِ مُقَصِّرونَ مُستَحِقُّونَ أعظَمَ العِقابِ على تَقصيرِهِم.

(٤٥ - ٤٦) - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾: أَلَمْ تَنظُر إلى صُنعِهِ ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾: كيفَ بَسَطَهُ؟

---

(١) في (ض): «أو الحجج».

أو: أَلَمْ تَنْظُر إلى الظِّلِّ كيف مَدَّهُ رَبُّكَ؟ فغيَّرَ النَّظْمَ إِشعارًا بأَنَّ المعقولَ مِن هذا الكَلامِ لوُضوحِ بُرهانِه ـ وهو دَلالةُ حُدوثِه وتَصرُّفِه عَلى الوَجهِ النَّافعِ بأسبابٍ مُمكِنَةٍ، على أَنَّ[1] ذلك فعلُ الصَّانعِ الحَكيمِ ـ كالمشاهَدِ المَرئيِّ[2]، فكيفَ بالمَحسوسِ مِنْهُ؟!

أو: أَلَمْ يَنْتَهِ عِلمُكَ إلى أنَّ ربَّكَ كيفَ مَدَّ الظِّلَّ وهو فيما بينَ طُلوعِ الفَجرِ والشَّمسِ وهو أطيَبُ الأحوالِ؟! فإنَّ الظُّلمةَ الخالِصَةَ تُنَفِّرُ الطَّبعَ وتسدُّ النَّظرَ، وشُعَاعُ الشَّمسِ يُسخِّنُ الجَوَّ ويبهِرُ البصرَ، ولذلك وصفَ به الجنَّةَ فقال: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠].

﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾: ثابتًا، مِن السُّكْنَى، أو: غيرَ مُتقلِّصٍ، مِن السُّكونِ، بأَنْ يجعلَ الشَّمسَ مُقيمَةً على وضعٍ واحِدٍ.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ فإنَّه لا يظهَرُ للحِسِّ حتَّى تطلعَ فيقعَ ضَوْؤُها على بعضِ الأجرامِ، أو لا يوجَدُ ولا يَتفاوَتُ إلا بسببِ حَرَكَتِها.

﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا﴾؛ أي: أَزَلْنَاه بإيقاعِ الشُّعاعِ موقعَه، لَمَّا عبَّرَ عَن إِحداثِه بالمَدِّ بمَعنى النشر عَبَّرَ عَن إِزالَتِه بالقَبْضِ إلى نَفسِهِ الذي هو في مَعنى الكَفِّ.

﴿قَبْضًا يَسِيرًا﴾: قليلًا قليلًا حَسْبَما ترتفِعُ الشَّمسُ؛ لِيَنتظِمَ بذلك مَصالِحُ الكونِ ويَتحصَّلَ به ما لا يُحصَى مِن مَنافعِ الخَلقِ.

و﴿ثُمَّ﴾ في الموضِعَينِ لتفاضُلِ الأُمورِ، أو لتَفاضُلِ مَبادِئِ أَوقاتِ ظُهورِهَا.

وقيل: ﴿مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ لَمَّا بَنى السَّماء بلا نيِّرٍ، ودَحا الأرضَ تحتَها فألقَتْ عليها ظِلَّهَا، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ﴾ ثابتًا على تلك الحالِ، ﴿ثُمَّ﴾ خلقَ ﴿ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾؛

---

(١) قوله: «على أن ذلك» متعلق بـ«دلالةُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٤٨).

(٢) قوله: «كالمشاهد» خبرُ (أنَّ) في قوله: «بأنَّ المعقولَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٤٨).

أي: مُسلَّطًا عليه مُستتبِعًا إيَّاه كما يَستتبعُ الدَّليلُ المَدلولَ، أو: دليلًا لطريقِ مَن تهديهِ، فإنه يتفاوَتُ بحَركَتِها ويتحوَّلُ بتحوُّلِها ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ شَيئًا فشَيْئًا إلى أَنْ تَنْتَهِيَ غايةُ نُقصانِه أو: قبضًا سَهْلًا عندَ قيامِ السَّاعةِ بقبضِ أسبابِه مِن الأجرامِ المُظِلَّةِ والمُظَلِّ عليها.

(٤٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ شبَّهَ ظلامَهُ باللباسِ في ستره ﴿وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا﴾ راحةً للأبدانِ بقَطعِ المَشاغلِ، وأَصْلُ السَّبتِ: القَطْعُ، أو: موتًا كقَوْلِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠] لأنَّه قطعُ الحياةِ، ومنه: المَسبوتُ، للمَيتِ.

﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾: ذا نُشورٍ؛ أي: انتشارٍ يَنتَشِرُ فيه النَّاسُ للمَعاشِ، أو: بعثٍ[1] مِن النَّومِ بعثَ الأمواتِ، ويكونُ إشارةً إلى أنَّ النَّومَ واليَقَظةَ أنموذَجٌ للمَوْتِ والنُّشورِ، وعَن لُقمانَ عليه السَّلامُ: يا بنيَّ! كما تنامُ فتُوقَظُ كذلك تَموتُ فتُنْشَرُ[2].

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ۝٤٨ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ وقرأَ ابنُ كثيرٍ على التَّوحيدِ[3] إرادةً للجنسِ.

﴿نُشُرًا﴾: ناشراتٍ للسَّحابِ، جمعُ نَشورٍ، وقرأَ ابنُ عامرٍ بالسُّكونِ على

---

(١) أي: أو ذا بعثٍ، فهو عطف على «نشورٍ».

(٢) انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١/ ٨١)، وذكر الثعلبي نحوه في «تفسيره» (١٢/ ١٠٢) بلفظ: ويقال: مكتوب في التوراة: يا ابن آدم، كما تنام، كذلك تموت، وكما توقظ، كذلك تبعث.

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٢٥).

التَّخفيفِ، وحمزةُ والكِسائيُّ به وبفَتحِ النُّونِ على أنَّه مَصدَرٌ وُصِفَ بِهِ، وعاصِمٌ: ﴿بُشْرًا﴾(١) تخفيفُ بُشُرٍ جمعُ بشورٍ بمَعنى مُبشِّرٍ.

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ يعني: قدَّامَ المطرِ.

﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾: مُطهِّرًا؛ لقولِه: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وهو اسمٌ لِمَا يُتطَهَّر بهِ كالوَضوءِ والوَقودِ لِمَا يُتوضَّأُ ويوقَدُ به(٢)، قال عليه السَّلامُ: «التُّرابُ طَهورُ المؤمِنِ»، «طَهورُ إناءِ أَحدِكُم إذا ولغَ الكلبُ فيه أَنْ يُغسَلَ سَبْعًا إحداهُنَّ بالتُّرابِ».

وقيل: بليغًا في الطَّهارةِ.

و(فَعُولٌ) وإِنْ غلبَ في المَعنيينِ لكنَّه قَدْ جاءَ للمَفعولِ كالصَّبُوبِ، وللمَصدرِ كالقَبُولِ، وللاسمِ كالذَّنُوبِ(٣).

---

(١) وقرأ بالأولى المصدَّرِ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) قوله: «مطهراً» تفسير للمراد منه، وقوله: «لقوله.. » دليل على أنّ المراد بالطَّهور المطهِّر لأنّ القرآن يفسر بعضُه بعضاً، ثم شرع في بيان كيفية دلالته على التطهير مع أنّ فَعولاً صيغةُ مبالغةٍ من الثلاثي وهو لازم، فكيف يفيد معنى التعدي؟ فقال: «وهو اسم لما يتطهر به». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٢٩).

(٣) قوله: «وإن غلب في المعنيين»؛ أي: كونه اسم آلة كطهور، وكونه للمبالغة بمعنى فاعِلٍ كأكول، و«صبوب» بصاد مهملة وباءين موحدتين بمعنى: مصبوب، وفي نسخة: «ضبوث» بضاد معجمة وباء موحدة وثاء مثلثة من ضَبَثه: إذا جسه بيده، والمراد ناقة تجس باليد للشك في سمنها، والمصدر بوزن فَعول بالفتح نادرٌ والمعروف فيه الضم، وقوله: «للاسم» بمعنى اسم الجنس الجامد، والذَّنوب: الدلو المملوءة ماءً، أو القِربة من الماء، ويطلق على النصيب. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٢٩).

وتَوصيفُ الماءِ بهِ إشعاراً بالنِّعمَةِ فيه وتتميمًا(١) للمنَّةِ فيما بعدَهُ، فإنَّ الماءَ الطَّهورَ أهنأُ وأنفَعُ ممَّا خالطَهُ ما(٢) يزيلُ طهورِيَّته، وتنبيهًا على أنَّ ظواهِرَهُم لمَّا كانَتْ ممَّا يَنبَغِي أَنْ يُطَهِّروهَا فبواطنُهُم بذلكَ أولى.

﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةً مَّيۡتًا﴾ بالنَّباتِ، وتَذكيرُ ﴿مَّيۡتًا﴾ لأنَّ البلدةَ في مَعنى البَلدِ، ولأنَّه غيرُ جارٍ على الفعلِ كسائرِ أَبنِيَةِ المُبالغَةِ، فأُجرِيَ مُجرى الجامدِ.

﴿وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ يعني: أهلَ البَوادِي الذين يعيشونَ بالحَيَا، ولذلك نكَّرَ الأنعامَ والأَناسِيَّ، وتَخصيصُهُم لأنَّ أهلَ المُدنِ والقُرَى يُقيمونَ بقُربِ الأنهارِ والمنابعِ، فبِهِم وبما حولَهُم مِن الأنعامِ غُنيةٌ عَن سُقيَا السَّماءِ، وسائرُ الحَيواناتِ تُبعِدُ في طَلَبِ الماءِ فلا يُعوِزُهَا الشُّربُ غالِبًا، مع أنَّ مَساقَ هذه الآياتِ كما هو للدَّلالةِ على عظيمِ القُدرَةِ فهو لتعدادِ أنواعِ النِّعمَةِ، والأنعامُ قُنيَةُ الإنسانِ وعامَّةُ مَنافعِهِم، وعِلْيَةُ معايِشِهِم مَنوطَةٌ بها، ولذلك قدَّمَ سَقْيَها على سَقيِهِم كما قَدَّمَ علَيْها إحياءَ الأَرضِ فإنَّه سببٌ لِحَياتِها وتَعَيُّشِها.

وقُرِئَ: (نَسْقيَه)(٣)، وسَقَى وأَسْقَى لُغتانِ. وقيل: أَسْقَاهُ: جعَلَ لهُ سُقيا(٤).

---

(١) قوله: «إشعاراً... وتتميماً» كذا في النسخ، والجادة: «إشعار... وتتميم» على الخبرية لـ«توصيف»، ولعله إنما يستقيم على ما جاء في نسخة ذكرها الشهاب: «يوصف الماء». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٢٩).

(٢) في (خ) و(ض) و(ت): «ما».

(٣) قرأ بها ابن مسعود، والأعمش، والمفضل في رواية عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦). والمشهور عن عاصم كقراءة الجماعة.

(٤) قوله: «سقيا» غير منصرف لأن ألف فعلى لا تكون إلا للتأنيث. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج٢/ و٢٠٢ب).

و: (وأَنَاسِيَ) بحذفِ ياءٍ[١].

وهو[٢] جمعُ إِنْسِيٍّ، أو إنسانٍ ـ كـ: ظَرَابِيَّ في ظَرِبَانٍ ـ على أنَّ أصلَهُ أَنَاسِينُ، فقُلِبَت النُّونُ ياءً.

قوله: «التُّرابُ طهورُ المؤمنِ».

أخرجَه النَّسائيُّ مِن حَديثِ أبي ذرٍّ بلفظ: «الصَّعيدُ الطَّيبُ طَهورُ المُسلمِ»[٣].

قوله: «طهورُ إناءِ أَحدِكُم إذا ولغَ فيه الكَلْبُ أن يغسلَ سبعًا إِحداهُنَّ بالتُّرابِ».

أخرجَه مُسلِمٌ مِن حَديثِ أبي هُريرةَ[٤].

قوله: «ولأنَّه غيرُ جائزٍ على الفعلِ».

قال الطِّيبِيُّ: أي: الميتُ ليسَ على وزنِ الفعلِ فيَستَوِي فيهِ المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ[٥].

(٥٠) ـ ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ﴾: صَرَّفْنَا هذا القولَ بينَ النَّاسِ في القُرآنِ وسائرِ الكُتبِ.

أو: المطرَ ﴿بَيْنَهُمْ﴾ في البُلدانِ المُختَلِفَةِ والأوقاتِ المُتغايرَةِ والصِّفاتِ

---

(١) نسبت ليحيى بن الحارث الذماري، ورويت عن الكسائي في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٢) أي: ﴿أناسيَّ﴾ بتشديد الياء كما في القراءة المشهورة.

(٣) رواه النسائي (٣٢٢)، وأبو داود (٣٣٢)، والترمذي (١٢٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، بلفظ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين»، وفي رواية: «طهور المسلم»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) رواه مسلم (٢٧٩) بلفظ: «أولاهن بالتراب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٥٥).

المُتفاوتَـةِ مِـن وابـلٍ وطَـلٍّ وغيرِهمـا، وعَـن ابـنِ عبَّـاسٍ: مـا عـامٌ أمطَرَ مِـن عامٍ، ولكـنَّ اللهَ قسـمَ ذلـكَ بيـنَ عِبـادِهِ علـى ما شـاءَ، وتـلا هـذهِ الآيةَ.

أو في الأنهارِ والمنابعِ.

﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾: ليتفكَّروا ويعرفوا كَمالَ القُدرةِ وحقَّ النِّعمَةِ في ذلك ويقوموا بشُكرِهِ، أو: ليَعتَبِرُوا بالصَّرفِ عَنْهُم وإليهِمْ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ بسكونِ الذالِ وضمِّ الكافِ مخفَّفةً(١).

﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾: إلا كُفرانَ النِّعمَةِ وقلَّةَ الاكتراثِ لها، أو: جُحودَها بأَنْ يَقُولوا: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا، ومَن لا يَرَى الأمطارَ إلا مِن الأَنواءِ كانَ كافِرًا، بخلافِ مَن يَرَى أنَّها مَن خلقِ اللهِ والأَنْوَاءَ وَسائِطَ وأماراتٍ بجعلِهِ تَعالى.

قوله: «وعَن ابنِ عبَّاسٍ: ما مِن عامٍ أمطرَ مِن عامٍ، ولكنَّ اللهَ قَسمَ ذلك بينَ عِبادِه على ما شاءَ، وتلا هذه الآيةَ».

أخرجَه عبدُ بن حُميدٍ والحاكمُ(٢).

(٥١ ـ ٥٢) ـ ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَبَعَثۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٖ نَّذِيرٗا ۝٥١ فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾.

﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَبَعَثۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٖ نَّذِيرٗا﴾: نبيًّا ينذرُ أهلَها فتخفُّ عليك أعباءُ النبوَّةِ، لكِنْ قَصَرْنا الأمرَ عليكَ إجلالًا لك وتعظيمًا لشَأنِكَ، وتَفضِيلًا لك عَلى سائرِ الرُّسلِ، فقابِلْ ذلك بالثَّباتِ والاجتهادِ في الدَّعوةِ وإظهارِ الحَقِّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧٠٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٢٠) وصححه، والطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٦٨).

﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فيما يُريدُونَكَ عليه، وهو تهييجٌ له وللمُؤمنينَ ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ﴾: بالقُرآنِ، أو بتركِ طاعَتِهم الذي يدلُّ عليه ﴿فَلَا تُطِعِ﴾، والمعنى: أنَّهُم يَجتَهِدونَ في إبطالِ حَقِّكَ فقابِلْهُم بالاجتهادِ في مُخالفتِهم وإزاحةِ باطِلِهم.

﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ لأنَّ مُجاهدةَ السُّفهاءِ بالحُجَجِ أكبرُ مِن مُجاهدةِ الأعداءِ بالسَّيفِ، أو لأنَّ مُخالفتَهُم ومُعاداتَهم فيما بينَ أَظْهُرِهم مع عُتُوِّهِم وظُهورِهِم، أو لأنَّه جهادٌ مَع كلِّ الكفرةِ لأنَّه مَبعوثٌ إلى كافَّةِ القُرَى.

(٥٣) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾: خلَّاهما متجاوِرَينِ متلاصِقَينِ بحيث لا يَتمازجان، مِن مَرَج دابَّته: إذا خلَّاها.

﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ قامعٌ للعطش من فَرْط عُذوبته ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ بليغُ المُلوحة.

وقُرِئَ: (مَلِحٌ) على فَعِلٍ[1]، ولعلَّ أصلَهُ: (مالِحٌ) فخُفِّفَ؛ كبَرِدٍ في بارِدٍ.

﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾: حاجزًا مِن قُدرَتِه ﴿وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾: وتَنافُرًا بليغًا، كأنَّ كُلًّا مِنْهُما يقولُ للآخرِ ما يقولُه المتعوِّذُ منه[2].

وقيل: حَدًّا مَحدودًا، وذلك كدجلةَ تدخلُ البحرَ وتشُقُّه فتَجري في خلالِه فَراسخَ لا يَتغيَّرُ طعمُها.

---

(١) نسبت لطلحة بن مصرف وقتيبة عن الكسائي في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٥)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٥).

(٢) قوله: «المتعوذ منه» هكذا في نسخنا، وجاء في بعض النسخ: «المتعوِّذ للمتعوَّذ عنه». انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٣١).

وقيل: المرادُ بالبَحرِ العَذبِ: النَّهْرُ العَظِيمُ مثلُ النِّيلِ، وبالبَحرِ المِلْحِ: البحرُ الكَبيرُ، وبالبَرزَخِ: ما يحولُ بينَهُما مِن الأرضِ، فتكونُ القُدرَةُ في الفصلِ واختلافِ الصِّفَةِ، مع أنَّ مُقتضى طبيعَةِ أجزاءِ كلِّ عنصرٍ أن تَضامَّتْ وتَلاصَقَتْ وتَشابَهَتْ في الكَيفِيَّةِ.

(٥٤ ـ ٥٥) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ يعني: الذي خمَّرَ به طينةَ آدمَ، أو جعلَهُ جزءًا مِن مادَّةِ البَشرِ لتَجتَمِعَ وتَسْلُسَ وتَقبلَ الأشكالَ والهيئاتِ بسُهولَتِهِ، أو النُّطفَةَ.

﴿فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾، أي: قسمَهُ قِسْمَينِ: ذَوِيْ نَسَبٍ؛ أي: ذُكورًا يُنسبُ إليهم، وذواتِ صهرٍ، أي: إناثًا يصاهَرُ بهنَّ كقوله: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩].

﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ حيثُ خلقَ مِن مادَّةٍ واحِدَةٍ بشرًا ذا أعضاءٍ مُختَلِفَةٍ وطِباعٍ مُتباعدَةٍ، وجعله قسمَينِ مُتقابلَينِ، وربَّما يَخلُقُ مِن نطفةٍ واحدةٍ تَوْأَمَينِ ذكرًا وأُنثَى.

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ يعني: الأصنامَ، أو كلَّ ما عُبدَ مِن دونِ اللهِ، إذ ما مِن مَخلوقٍ يستقلُّ بالنَّفعِ والضُّرِّ.

﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ يظاهرُ الشَّيطانَ بالعَداوةِ والشِّركِ، والمرادُ بالكافرِ الجِنسُ، أو أبو جهلٍ.

وقيل: هَيِّنًا مَهينًا لا وَقْعَ له عندَهُ، مِن قولِهم: ظَهَرْتُ به: إذا نَبذْتَه خلفَ ظَهرِكَ، فيكونُ كقَوْلِه: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

(٥٦ ـ ٥٧) ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٦﴾ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾.

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ للمُؤمنينَ والكافرينَ.

﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: على تَبليغِ الرِّسالَةِ الذي يدلُّ عليه: ﴿إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ﴿مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ﴾: إلا فعلَ مَن شاءَ ﴿أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾: أن يتقرَّبَ إليه ويَطلُبَ الزُّلفى عِندَهُ بالإيمانِ والطَّاعةِ، فصوَّرَ ذلك بصُورَةِ الأَجرِ مِن حيثُ إنَّه مَقصودُ فِعلِه، واستثناه منه قَلْعًا لشُبهَةِ الطَّمعِ وإظهَارًا لغايةِ الشَّفقَةِ، حيثُ اعتَدَّ بإنفاعِكَ[١] نفسَكَ بالتَّعرُّضِ للثَّوابِ والتَّخلُّصِ عَن العِقابِ أجرًا[٢] وافيًا مَرضِيًّا به مَقصُورًا عليه، وإشعارًا بأنَّ طاعاتِهِم[٣] تعودُ عليه بالثَّوابِ مِن حيثُ إنَّها بدَلالَتِه عليه السَّلامُ.

وقيل: الاستثناءُ مُنقَطِعٌ معناه: لكن مَن شاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إلى رَبِّهِ سَبِيلًا فليَفْعَل.

(٥٨ ـ ٥٩) ـ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ في استكفاءِ شُرورِهِم والإغناءِ عَن أُجورِهِم، فإنَّه الحَقيقُ بأَنْ يُتوَكَّلَ عليه دونَ الأحياءِ الذين يموتونَ، فإنَّهُم إذا ماتوا ضاعَ مَن توكَّلَ عليهِم.

---

(١) قولـه: «حيـث اعتـد»؛ أي: الرسـولُ «بإنفاعـك»؛ أي: أيُّهـا المُبلِّـغُ. انظـر: «حاشـية الأنصـاري» (٤/ ٢٥٤).

(٢) قوله: «أجراً» تمييز من نسبة الاعتداد إلى الرسول. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٥٤).

(٣) في (خ) و(ت): «طاعتهم».

﴿وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِهِۦ﴾: ونزِّهْهُ عَن صفاتِ النُّقصانِ، مُثنيًا عليه بأَوصافِ الكَمالِ، طالبًا لِمَزيدِ الإنعامِ بالشُّكرِ على سَوابِقِه.

﴿وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ﴾ ما ظهرَ مِنْها وما بَطَنَ ﴿خَبِيرًا﴾ مُطَّلِعًا، فلا عليكَ إنْ آمَنُوا أو كَفَرُوا.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ قَدْ سبقَ الكلامُ فيه، ولعلَّ ذكرَهُ زيادةُ تقريرٍ لكَوْنِه حَقيقًا بأن يُتوكَّلَ عليه مِن حَيثُ إنَّه الخالقُ للكُلِّ والمُتصرِّفُ فيه، وتحريضٌ على الثَّباتِ والتَّأنِّي في الأَمرِ، فإنَّه تَعالى مع كمالِ قُدرَتِه وسُرعَةِ نَفاذِ أَمرِهِ في كُلِّ مُرادٍ خلقَ الأشياءَ على تُؤَدَةٍ وتَدرُّجٍ.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ خبرٌ لـ﴿ٱلَّذِى﴾ إنْ جعَلْتَه مُبتدأً، ولِمَحذوفٍ إن جعَلْتَه صِفَةً للحَيِّ، أو بَدلٌ مِن المُستكِنِّ في ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾.

وقُرِئَ بالجرِّ صِفَةً لـ﴿ٱلۡحَىِّ﴾(١).

﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرًا﴾: فاسأَلْ عمَّا ذكرَ مِن الخلقِ والاستواءِ عالِمًا يُخبركَ بحَقيقَتِه، وهوَ اللهُ تَعالى، أو جبريلُ، أو مَن وَجدَهُ في الكُتبِ المُتَقدِّمَةِ ليُصدِّقَكَ فيه.

وقيل: الضَّميرُ لـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، والمعنى: إنْ أَنكَرُوا إِطلاقَهُ على اللهِ فاسأَلْ عَنه مَن يخبرُكَ مِن أهلِ الكتابِ ليعرفوا(٢) مجيءَ ما يُرادِفُه في كتبِهِم، وعلى هذا يجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ مُبتدأً والخبرُ ما بعدَهُ، والسُّؤالُ كمَا يُعَدَّى بـ(عن) لتَضمُّنِه مَعنى التَّفتيشِ، يُعَدَّى بالباءِ لتَضمُّنِه مَعنى الاعتِناءِ.

وقيل: إنَّه صِلَةُ ﴿خَبِيرًا﴾.

---

(١) قرأ بها زيد بن علي. انظر: «المحرر الوجيز» (٤/ ٢١٦)، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٢٤).

(٢) في (ض): «لتعرفوا».

(٦٠ ـ ٦١) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩ ﴿٦٠﴾ تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ لأنَّهُم ما كانُوا يُطلِقُونَه على اللهِ، أو لأنَّهُم ظَنُّوا أنَّه أرادَ بهِ غيرَهُ، ولذلك قالوا: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾؛ أي: للَّذي تَأمُرُناه، يعني: تأمُرُنَا بسُجودِه، أو: لأمرِكَ لَنا مِن غيرِ عِرفانٍ.

وقيل: لأنَّهُ كانَ مُعرَّبًا لم يَسمعوهُ.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يأمُرنَا﴾ بالياءِ[1] على أنَّه قولُ بَعضِهِم لبَعْضٍ.

﴿وَزَادَهُمْ﴾؛ أي: الأمرُ بسُجودِ الرَّحمنِ ﴿نُفُورًا﴾ عَنِ الإيمانِ.

﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ يعني: البُروجَ الاثنَيْ عشَرَ، سُمِّيَتْ بهِ ـ وهيَ القُصُورُ العالِيَةُ ـ لأنَّها للكَواكِبِ السَّيَّارَةِ كالمَنازِلِ لسُكَّانِها، واشتقاقُهُ مِن التَّبرُّجِ لظُهورِه.

﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا﴾ يعني: الشَّمسَ، لقولِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿سُرُجًا﴾[2]، وهي الشَّمسُ والكَواكِبُ الكِبَارُ.

﴿وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾: مُضيئًا بالليلِ، وقُرِئَ: (وقُمْرًا)[3]؛ أي: ذا قُمْرٍ، وهو جمعُ قَمْراءَ[4]، ويحتملُ أَنْ يكونَ بمَعنى القَمَرِ كالرُّشْدِ والرَّشَدِ والعُرْبِ والعَرَبِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦) عن الحسن والأعمش.

(٤) قوله: «أي ذا قمر» قدّر فيه «ذا» بمعنى صاحب لأنه جمع قمراء بمعنى منيرة، وهي الليلة ذات القمر وصاحبها هو القمر نفسه، فيتضح وصفه بقوله: ﴿مُنِيرًا﴾ وكونه فيها، ويوافق القراءة المشهورة =

(٦٢) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً﴾؛ أي: ذَوَيْ خِلْفَةٍ يخلُفُ كلٌّ مِنْهُما الآخَرَ بأَنْ يقومَ مقامَهُ فيمَا يَنبَغِي أَنْ يعملَ فيه، أو بأَنْ يَعْتَقِبَا كقَولِه: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهي للحالَةِ مِن خَلَفَ؛ كـ: الرِّكْبَةِ والجِلْسَةِ.

﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾: أَنْ يَتذكَّرَ آلاءَ اللهِ ويَتفكَّرَ في صُنْعِه، فيَعلمَ أَنْ لا بُدَّ لَهُ مِن صانعٍ حَكيمٍ واجبِ الذَّاتِ رَحيمٍ عَلى العِبادِ.

﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾: أن يَشْكُرَ اللهَ على ما فيه مِن النِّعَمِ.

أو ليكونا وَقتَينِ للمُتذكِّرينَ والشَّاكرينَ، مَن فاتَه وِرْدُه في أحدِهما تَدارَكَهُ[١] في الآخرِ.

وقرأ حمزَةُ: ﴿أَن يَذْكُرَ﴾[٢] مِن ذكَرَ بمعنى: تَذَكَّرَ، وكذلك: ﴿لِيَذْكُروا﴾ [الفرقان: ٥٠] ووافقَهُ الكِسائيُّ فيه[٣].

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾.

﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مُبتدأٌ خبرُهُ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ﴾ أو ﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾، وإضافتُهم إلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ للتَّخصيصِ والتَّفضيلِ، أو لأنَّهم

= في المعنى، و﴿مُنِيرًا﴾ وصف للمضاف المقدر لأنّ المحذوف قد يعتبر بعد حذفه. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٣٤).

(١) في (أ) و(ض): «تذكر له».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

الرَّاسِخونَ في عبادَتِه، على أنَّ (عِبادُ)[1] جمعُ عابدٍ كتاجرٍ وتِجَارٍ.

﴿هَوْنًا﴾: هيِّنينَ، أو: مَشْيًا هَيِّنًا، مَصدرٌ وُصِفَ به، والمَعنى: أَنَّهُم يمشونَ بسكينةٍ وتواضُعٍ.

﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾: تَسلُّمًا مِنْكُم ومُتاركَةً لكم لا خيرَ بيننَا ولا شرَّ، أو: سدادًا مِن القَوْلِ يسلمونَ فيه مِن الإيذاءِ والإثمِ.

ولا يُنافيهِ آيةُ القِتالُ لتنْسَخَه؛ فإنَّ المُرادَ هو الإغضاءُ عَن السُّفَهاءِ وتركُ مُقابلَتِهم في الكَلامِ.

﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ في الصَّلاةِ، وتَخصيصُ البَيْتُوتَةِ لأنَّ العبادةَ بالليلِ أحمَزُ[2] وأبعدُ عَن الرِّياءِ.

وتأخيرُ القِيامِ للرويِّ، وهو جمعُ قائمٍ، أو مَصدرٌ أُجرِيَ مُجراهُ.

(٦٥ ـ ٦٦) ـ ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا (٦٥) إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾: لازِمًا، ومنه الغَرِيمُ لِمُلازمَتِه، وهو إيذانٌ بأَنَّهُم مع حسنِ مُخالقَتِهم مع الخلقِ واجتهادِهِم في عبادةِ الحقِّ، وَجِلُونَ مِن العَذابِ، مُبتَهِلُونَ إلى اللهِ في صرفِهِ عنهم؛ لعدمِ اعتِدادِهِم بأَعمالِهِم ووثوقِهِم على استمرارِ أَحوالِهِم[3].

(١) في (خ): «عبادا».

(٢) أي: أشقُّ.

(٣) بعدها في (ت): «وآجالهم».

﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾؛ أي: بِئسَتْ مُستقَرًّا، وفيها ضميرٌ مُبهَمٌ يُفسِّرُه المميِّزُ، والمَخصوصُ بالذمِّ ضَميرٌ مَحذوفٌ به ترتبِطُ الجملَةُ باسمِ (إنَّ).

أو: أحزنَتْ، وفيها ضميرُ اسمِ (إنَّ)، و﴿مُسْتَقَرًّا﴾ حالٌ أو تمييزٌ.

والجُملَةُ تعليلٌ للعِلَّةِ الأولى، أو تَعليلٌ ثانٍ، وكِلاهُما يحتمِلانِ الحكايةَ والابتداءَ مِن اللهِ.

(٦٧) - ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾: لم يُجاوِزُوا حدَّ الكرمِ ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾: ولم يُضَيِّقُوا تضييقَ الشَّحيحِ.

وقيل: الإسرافُ هو الإنفاقُ في المَحارمِ، والتَّقتيرُ منعُ الواجبِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بفتحِ الياءِ وكسرِ التاءِ، ونافعٌ وابنُ عامرٍ بضم الياء وكسر التاء، من أَقتَرَ[1]، وقُرِئَ بالتَّشديدِ[2]، والكُلُّ واحِدٌ.

﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾: وَسطًا وعَدْلًا، سُمِّيَ به لاستقامَةِ الطَّرفينِ كما سُمِّيَ سواءً لاستِوائِهما، وقُرِئَ بالكَسرِ[3]، وهو ما يُقامُ به الحاجةُ؛ لا يَفضُلُ عنها ولا ينقصُ.

---

(١) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الياء وضم التاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) أي: (يُقتِّروا) بضم الياء وتشديد القاف، نسبت للعلاء بن سيابة واليزيدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٦)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٥)، عن حسان بن عبد الرحمن.

وهو خبرٌ ثانٍ، أو حالٌ مؤكِّدةٌ، ويجوزُ أن يكونَ الخبرَ و﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ لغوًا، وقيل: إنَّه اسمُ (كان) لكنَّه مَبنِيٌّ لإضافَتِه إلى غيرِ مُتمَكِّنٍ، وهو ضَعيفٌ لأنَّه بمَعنى القوامِ، فيكونُ كالإخبارِ بالشَّيءِ عن نفسِهِ.

(٦٨ ـ ٦٩) ـ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾.

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾؛ أي: حرَّمَها بمَعنى: حَرَّمَ قتلَها ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مُتَعلِّقٌ بالقتلِ المَحذوفِ أو بـ﴿لا يقتلون﴾.

﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ نَفَى عَنْهُم أُمَّهاتِ المعاصي بعدَما أثبتَ لهم أصولَ الطَّاعاتِ؛ إظهارًا لكمالِ إيمانِهِم، وإشعارًا بأنَّ الأجرَ المَذكورَ موعودٌ للجَامعِ بين ذلك، وتَعريضًا للكفرةِ بأضدادِه، ولذلك عقَّبَه بالوعيد تهديدًا لهم فقَال:

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾: جزاءَ إثمٍ، أو: إثمًا، بإضمارِ الجَزاءِ.

وقُرِئَ: (أيَّامًا)[1]؛ أي: شَدائدَ، يقال: يومٌ ذو أيَّامٍ؛ أي: صَعبٌ.

﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بدلٌ مِن (يَلْقَ) لأنَّه في معناهُ كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وَقَرَأَ أَبو بَكْرٍ بالرَّفعِ على الاستئنافِ أو الحالِ، وكذلك: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾،

---

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «الكشاف» (٦/ ١٨٩)، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٤٣)، ووقع في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): (أيامى) يريد أثاماً. ونسبها أيضاً لابن مسعود.

وابنُ كثيرٍ ويعقوبُ ﴿يُضَعَّفْ﴾ بالجزمِ، وابنُ عامرٍ بالرَّفعِ فيهما مع التشديدِ وحذفِ الألف في ﴿يُضَعَّفُ﴾(١).

وأبو عمرٍو: (يُخْلَدْ) على البناءِ للمَفعولِ مخففًا(٢)، وقُرِئَ مُثقَّلًا(٣).

و: (نُضَعِّفْ له العذابَ)(٤).

ومضاعفَةُ العذابِ لانضمامِ المَعصِيَةِ إلى الكفرِ، ويدلُّ عليهِ قولُه:

قوله:

«مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونَارًا تَأَجَّجَا»(٥)

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) ذكرها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٤٦٧) عن أبي عمرو رواية في غير المشهور عنه، وقال: وهو غلط. وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن المفضل عن عاصم.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن أبي حيوة.

(٤) نسبت لطلحة بن سليمان كما في «المحتسب» (٢/ ١٢٥).

(٥) البيت لعبيد الله بن الحر يخاطب رجلًا كان محبوساً معه. انظر: «شرح كتاب سيبويه» للرماني (ص: ١٠١١ و١٠١٩)، و«شرح أبيات سيبويه» لأبي محمد السيرافي (٢/ ٧٧)، و«سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/ ٣١٧)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٢٥٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٢٨١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٩٠ و٩٨). ودون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ١٦٦ و٢١٧)، و«الكتاب» (٣/ ٨٦). وذكر العجز الأخفش في «معاني القرآن» (٢/ ٥١٤) وذكر له صدراً آخر، وهو:

متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضوءِ نارِه

وقد تقدم البيت عند تفسير الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

قال الطِّيبيُّ: تُلْمِم أي: تَنْزِل، وهو بدلٌ مِن تَأْتِنا، والألِفُ في تَأَجَّجَا للتَّثنيةِ، وذُكِرَ لتَغليبِ الحطبِ على النَّارِ، وقيل: أي: تأجَّجْنَ بالنُّونِ الخَفيفَةِ[1].

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾.

﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾ بأَنْ يَمْحُوَ سوابِقَ مَعاصيهِمْ بالتَّوبَةِ ويُثْبِتَ مَكانَها لواحِقَ طاعَاتِهِم، أو يبدلَ مَلَكَةَ المَعصِيَةِ في النَّفسِ بمَلَكَةِ الطَّاعَةِ.

وقيل: بأَنْ يُوَفِّقَهُ لأضدادِ ما سلفَ منه، أو بأَنْ يُثْبِتَ له بدلَ كلِّ عقابٍ ثَوابًا.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ فلذلكَ يعفو عن السَّيِّئاتِ ويُثيبُ على الحَسَناتِ.

﴿ وَمَن تَابَ ﴾ عن المَعاصِي بتَرْكِها والنَّدمِ عليها ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ يَتلافَى بهِ ما فَرَّطَ، أو خرجَ عَن المَعاصِي ودخلَ في الطَّاعَةِ.

﴿فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ﴾: يرجعُ إلى اللهِ بذلك ﴿مَتَابًا ﴾ مَرْضِيًّا عندَ اللهِ ماحِيًا للعِقابِ مُحصِّلًا للثَّوابِ.

أو: يتوبُ مَتابًا إلى اللهِ الذي يحبُّ التَّائبينَ ويَصطَنِعُ بهم[2].

أو: فإنَّه يرجعُ إلى اللهِ وإلى ثوابِه مَرجِعًا حَسَنًا، وهذا تَعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٩٢).

(٢) قوله: «ويصطنع بهم» بمعنى: يحسن إليهم، وعداه بالباء لتضمنه معنى الرفق. انظر: «حاشية الشهاب» (٦/ ٤٣٧).

(٧٢ - ٧٣) - ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾.

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ﴾ لا يُقيمُونَ الشَّهادةَ الباطِلَةَ، أو: لا يحضرونَ محاضرَ الكَذبِ، فإنَّ مُشاهدةَ الباطلِ شركَةٌ فيهِ.

﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ﴾: ما يَجِبُ أَنْ يُلْغَى ويُطرَحَ ﴿مَرُّوا كِرَامًا﴾: مُعرِضِينَ عنهُ مُكْرِمينَ أَنْفُسَهُم عَن الوُقوفِ عليه والخَوْضِ فيه، ومِن ذلك: الإِغضاءُ عَن الفَواحشِ، والصَّفحُ عَن الذُّنوبِ، والكنايَةُ عمَّا يُستَهْجَنُ التَّصريحُ به.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ بالوَعظِ والقِراءَةِ ﴿لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾: لم يُقيموا عليها غيرَ واعينَ لها ولا مُتبصِّرينَ[1] بما فيها كمَنْ لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، بَلْ أَكَبُّوا عليها سامعينَ بآذانٍ واعِيَةٍ مُبصِرينَ بعُيونٍ راعِيَةٍ، فالمرادُ مِن النَّفيِ: نَفْيُ الحالِ دُونَ الفعلِ؛ كقَولِك: لا يَلْقَاني زَيدٌ مُسلِّمًا، وقيل: الهاءُ للمعاصي المَدلولِ عَلَيْها باللَّغوِ.

قوله: «مَتَابًا مَرضيًّا عندَ اللهِ، ماحيًا للعقابِ مُحصِّلًا للثَّوابِ».

قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ إذا اتَّحدا مَعنًى، حُمِلَ الجزاءُ على نِهايةِ ما يَحتَمِلُهُ مِن المعنى، ونحوَه قولُهُم: مَن أَدْرَكَ الصَّمَّانَ فقَدْ أَدْرَك[2].

(٧٤) - ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾.

---

(١) في (خ): «ولا مستبصرين».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٢٩٥). والصَّمَّان: جبل أحمر في أرض تميم، وهي أرض فيها قيعان واسعة ورياض معشبة، وإذا أخصَبت الصمَّان رتعت العرب. «تاج العروس» (مادة: صمم).

﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ بتَوْفيقِهِم للطَّاعَةِ وحيازَةِ الفَضائلِ، فإنَّ المُؤمِنَ إذا شارَكَهُ أهلُهُ في طاعَةِ اللهِ سُرَّ بِهِم قلبُه وقَرَّ بهم عينُهُ؛ لِمَا يرى مِن مُساعَدَتِهم له في الدِّينِ وتَوقُّعِ لُحوقِهِم بِهِ في الجَنَّةِ.

و(مِن) ابتِدائيَّةٌ، أو بَيانيَّةٌ كقولِك: رأيتُ مِنْكَ أَسَدًا.

وقرأَ حمزَةُ وأبو عَمرٍو والكِسائيُّ وأبو بَكرٍ: ﴿وذُرِّيَّتِنا﴾[1].

وتنكيرُ الأَعْيُنِ لإرادةِ تَنكيرِ القُرَّةِ تعظيمًا، وتَقليلُها لأنَّ المُرادَ أعيُنُ المُتَّقينَ وهي قليلةٌ بالإضافَةِ إلى عُيونِ غَيرِهِم.

﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ يَقتَدُونَ بِنَا في أَمرِ الدِّينِ، بإفاضةِ العلمِ والتَّوفيقِ للعَمَلِ، وتوحيدُهُ لدَلالَتِه على الجنسِ وعدمِ اللبسِ، كقوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [غافر: ٦٧]، أو لأنَّه مَصدَرٌ في أَصلِه، أو لأنَّ المُرادَ: واجعَلْ كُلَّ واحِدٍ مِنَّا، أو لأَنَّهُم كنَفسٍ واحِدَةٍ لاتِّحادِ طَريقَتِهِم واتِّفاقِ كَلِمَتِهِم.

وقيل: جمعُ آمٍّ كصائِمٍ وصِيَامٍ، ومَعناه: قاصِدينَ لَهُم مُقتَدِينَ بهم.

قوله: «و(مِن) ابتدائيَّةٌ أو بَيانيَّةٌ كقولِك: رأيتُ مِنكَ أَسَدًا».

قال الطِّيبيُّ: فيه إشعارٌ بأنَّ (مِن) البَيانيَّةَ تَجريديَّةٌ لِمَا ذكره مِن المثالِ[2].

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴿٧٥﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ ﴾: أَعلى مَواضعِ الجنَّةِ، وهيَ اسمُ جِنْسٍ أُرِيدَ بهِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٠٢).

الجَمْعُ لقولِه[1]: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وللقراءةِ بها[2]، وقيل: هي مِن أسماءِ الجنَّةِ.

﴿بِمَا صَبَرُوا۟﴾: بِصَبرِهِم على المَشاقِّ مِن مَضَضِ الطَّاعاتِ، ورَفضِ الشَّهَواتِ، وتَحمُّلِ المُجاهداتِ.

﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ دُعاءٌ بالتَّعميرِ والسَّلامَةِ، أي: يُحَيِّيهِم المَلائِكَةُ ويُسَلِّمُونَ عَلَيهِم، أو يُحَيِّي بَعضُهُم بَعضًا ويُسَلِّمُ عليه، أو تبقيَةً دائمَةً وسَلامَةً مِن كلِّ آفةٍ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بَكرٍ: ﴿ويَلْقَوْنَ﴾[3] مِن لَقِيَ.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ لا يَموتونَ ولا يخرجونَ ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ مُقابِلُ: ﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٦٦] مَعنًى ومثلُه إعرابًا.

(٧٧) ـ ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا﴾.

﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى﴾: ما يَصنَعُ بِكُم، مِن عَبَأْتُ الجَيْشَ: إذا هَيَّأْتَه، أو: لا يَعْتَدُّ بِكُم ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾: لولا عِبادَتُكُم، فإنَّ شرفَ الإنسانِ وكرامتَهُ بالمَعرِفَةِ والطَّاعَةِ، وإلَّا فهُوَ وسائرُ الحيواناتِ سَواءٌ.

---

(١) قوله: «أو تبقية...»؛ أي: أو يعطون التَّبقِيَةَ والتخليد معَ السَّلامة من كُلِّ آفةٍ. عبارة «الكشاف» (٦/ ١٩٥).

(٢) «وللقراءة بها»؛ أي: بالغرفة ثَمَّ بدلَ ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾، وهي قراءة يحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢٣)، و«الكشاف» (٦/ ١٩٥)، و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٥).

وقيل: معناهُ: ما يَصنَعُ بعَذَابِكُم لولا دُعاؤُكُم مَعَه آلهةً.

و﴿مَا﴾ إنْ جُعِلَت استِفهامِيَّةً فمَحلُّها النَّصبُ على المصدَرِ؛ كأنَّهُ قيل: أيَّ عَبْءٍ يَعبأُ بِكُم.

﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ بِمَا أَخْبَرْتُكُم بِهِ حَيثُ خَالَفْتُموه.

وقيل: فقَدْ قَصَّرْتُم في العبادةِ؛ مِن قولِهم: كَذَبَ القِتَالَ: إذا لم يُبَالِغْ فيه.

وقُرِئَ: (فقَدْ كَذَّبَ الكافِرُونَ)[1]؛ أي: الكافرونَ مِنْكُم؛ لأنَّ توجُّهَ الخِطابِ إلى النَّاسِ عامَّةً بما وُجِدَ في جِنسِهِم مِن العِبادَةِ والتَّكذِيبِ.

﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾: يَكونُ جَزاءُ التَّكذيبِ لازِمًا يَحيقُ بِكُم لا مَحالةَ، أو: أثرُه لازمًا بِكُم حتَّى يكبَّكُم في النَّارِ، وإنَّما أضمرَ مِن غيرِ ذِكرٍ للتَّهويلِ والتَّنبيهِ على أنَّه ممَّا لا يَكتَنِهُهُ الوَصفُ.

وقيل: المرادُ قَتلُ يومِ بَدْرٍ وأنَّه لوزِمَ بينَ القَتْلَى لزامًا.

وقُرِئَ: (لَزامًا) بمعنى اللُّزومِ[2]، كالثَّباتِ والثُّبوتِ.

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ الفُرقانِ لَقِيَ اللهَ وهوَ مُؤمِنٌ بأنَّ السَّاعةَ آتيَةٌ لا ريبَ فيها، وأُدخِلَ الجنَّةَ بغيرِ نَصَبٍ».

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن ابن عباس، و«المحتسب» (٢/ ١٢٦) عنه وعن ابن الزبير. ورواها عنهما الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٥٢) عن أبي السمال، و«البحر المحيط» (١٦/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) عن المنهال وأبان بن تغلب وأبي السمال، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): (لَزَامِ) بفتح اللام ولا ألف أبو السمال، فاللِّزام المصدر، واللَّزامِ مثل حذامِ وقطامِ.

قوله: «مَن قرأَ سورةَ الفُرقانِ... » إلى آخره.

موضوعٌ[(١)].

* * *

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٩/ ٣٥٤) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفتح السماوي» للمناوي (٢/ ٨٨٥)، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

مَكِّيَّةٌ، إلا قولَه: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ...﴾ إلى آخرِها[1].

وهي مئتانِ وسِتٌّ ـ أو سَبعٌ ـ وعشرونَ آية[2].

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١ ـ ٣) ـ ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿طسٓمٓ﴾ قرأَهُ حمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ بالإمالةِ، ونافعٌ بينَ بينَ كراهةَ العَوْدِ إلى الياءِ المهروبِ مِنْها، وأظهرَ نُونَهُ حمزةُ[3]؛ لأنَّه في الأصلِ مُنفَصِلٌ عمَّا بعدَه.

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾: الظاهِرِ إِعجازُهُ وصِحَّتُه، والإشارةُ إلى السُّورَةِ، أو القرآنِ على ما مرَّ في (أوَّلِ البقَرةِ).

﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾: قاتِلٌ نفسَكَ، وأصلُ البَخْعِ: أَنْ يبلُغَ بالذَّبحِ البِخَاعَ، وهو عِرقٌ مُستَبطِنُ الفِقارَ وذلك أقصى حدِّ الذَّبحِ. وقرِئَ: (باخِعُ نَفْسِكَ) بالإضافةِ[4].

---

(١) روي هذا القول عن ابن عباس وعطاء. انظر: «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٩٦).

(٢) المصدر السابق، وفيه: مئتان وست وعشرون آية في المدني الأخير والمكي والبصري، وسبع وعشرونَ في المدني الأول والكوفي والشامي.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٥).

(٤) نسبت لقتادة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧).

و(لعل) للإشـفاقِ؛ أي: أَشْـفِقْ على نَفسِـكَ أَنْ تَقتُلَهـا ﴿أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ لئلَّا يُؤمِنُـوا، أو: خيفـةَ أَنْ لا يُؤمِنوا.

قوله: «الظَّاهِرِ إعجازُه».

قال الطِّيبيُّ: أَرادَ أنَّ المبينَ، مِن أبانَ؛ بمَعنى: بانَ[1].

قوله: «أن يبلغ بالذَّبحِ البِخَاعَ».

قال الطِّيبيُّ: بالباءِ الموحَّدَةِ.

قال ابنُ الأثيرِ في «النهاية»: بَحثتُ في كُتبِ اللغَةِ والطبِّ والتَّشريحِ فلم أَجِد بِخَاع بالباءِ[2].

قال أهلُ اللغَةِ: النُّخاعِ بضمِّ النُّونِ: الخَيطُ الأَبيضُ الذي في حرفِ القفَا[3].

قوله: «لئلَّا يُؤمِنوا، أو خيفَةَ أَنْ لا يُؤمِنوا».

قال الطِّيبيُّ: إنَّما قدَّرَ الوَجهينِ؛ لأنَّ قـولَه: ﴿أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾، وليس بفعلٍ لفاعلِ الفعلِ المُعلَّلِ فكانَ مِن الظَّاهرِ ذكرُ حَرفِ التَّعليلِ، وإنَّما تُرِكَ لأنَّ في (أن) دلالةً عليهِ لَمَّا اطَّردَ حذفُ الجارِّ منه، أو فعلٌ له على تقديرِ المُضافِ، ومِن ثَمَّ قال: خيفةَ[4] أن لا يُؤمِنوا[5].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣١١).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير مادة: (بخع).

(٣) انظر: «الصحاح» مادة: (نخع)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٣١١)، وعنه نقل المصنف.

(٤) في (س): «مخافة».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣١٢).

(٤ ـ ٦) ـ ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴿٥﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾: دلالةً مُلجِئَةً إلى الإيمانِ، أو: بَلِيَّةً قاسِرَةً عليه.

﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾: مُنقادِينَ، وأصلُه: فظَلُّوا لها خاضِعينَ، فأُقحِمَت الأَعناقُ لبيانِ مَوضعِ الخُضوعِ وتُرِكَ الخبرُ على أصلِه.

وقيل: لَمَّا وُصِفَت الأَعناقُ بصِفاتِ العُقَلاءِ أُجرِيَتْ مُجراهُم.

وقيل: المرادُ بها الرُّؤساءُ أو الجماعاتُ؛ مِن قولِهم: جاءَنا عُنُقٌ مِن النَّاسِ، لفَوْجٍ منهم.

وقرئ: (خاضِعَةً)[1].

﴿فَظَلَّتْ﴾ عطفٌ على ﴿نُنَزِّلْ﴾ عطفَ ﴿وَأَكُن﴾ على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠][2]؛ لأنَّه لو قيل: (أنزلْنا) بدلَه صحَّ[3].

﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾: موعظةٍ، أو: طائفةٍ مِن القُرآنِ ﴿مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ يُوحيه[4] إلى نَبِيِّه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن عيسى، ونسبت لابن أبي عبلة. انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٢٥).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

(٣) يعني: ﴿فَظَلَّتْ﴾ عطفٌ على ﴿نُنَزِّلْ﴾ المضارع الذي لو استعمل بدله الماضي لكان صحيحاً، كما أن (أكُنْ) معطوفٌ على (أَصَّدَّقَ) على أنه لو قيل: (أَصَّدقْ) مجزوماً؛ لكان صحيحاً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٥).

(٤) في (ض): «بوحيه».

﴿مُحْدَثٍ﴾: مُجدَّدٍ إنزالُه لتكريرِ التَّذكيرِ وتَنويعِ التَّقريرِ ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾: إلا جَدَّدُوا إعراضًا عنه وإصرارًا على ما كانوا عليه.

﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾؛ أي: بالذِّكرِ بعدَ إِعراضِهِم، وأَمعَنُوا في تكذيبِه بحيثُ أَدَّى بهم إلى الاستهزاءِ به المخبَرِ به عَنْهُم ضِمنًا في قولِه:

﴿فَسَيَأْتِيهِمْ﴾؛ أي: إذا مَسَّهُم عذابُ اللهِ يومَ بَدرٍ أو يومَ القيامَةِ ﴿أَنبَؤُا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ مِن أَنَّه كانَ حقًّا أم باطلًا، وكان حقيقًا بأَنْ يُصَدَّقَ ويُعظَّمَ قَدْرُه، أو يُكذَّبَ فيستخفَّ أمرُه.

قوله: «﴿فَظَلَّتْ﴾ عطفٌ على ﴿نُنَزِّلْ﴾ عطفَ ﴿وَأَكُن﴾ على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأنَّه لو قيل: (أنزلنا) بدلَه لصَحَّ».

قالَ الطِّيبِيُّ: يعني (فظَلَّت) مَعطوفٌ على المضارعِ الذي لو استُعمِلَ بدلَه الماضي لكانَ صَحيحًا، كما أنَّ (أَكُن) مَعطوفٌ على (أَصَّدَّقَ)، على أنَّه لو قيل: (أَصَّدَّقْ) مَجزومًا لكانَ صحيحًا[1].

(٧ - ٩) - ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿٧﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ﴾: أولَمْ يَنظُروا إلى عَجائبِها ﴿كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ﴾: صنفٍ ﴿كَرِيمٍ﴾: محمودٍ كثيرِ المَنفعَةِ، وهو صِفَةٌ لكلِّ ما يُحمَدُ ويُرضَى، وهاهنا يحتمِلُ أن تكونَ مُقيِّدَةً لِمَا يتضمَّنُ الدَّلالةَ على القُدرةِ، وأن تكون مُنبِئةً مُنبِّهةً على أنه ما مِن نبتٍ إلَّا ولَهُ فائدَةٌ إمَّا وحدَهُ أو مع غيرِه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣١٣).

و﴿كُلِّ﴾ لإحاطَةِ الأزواجِ و﴿كَرِيمٍ﴾ لكثرَتِها.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾: إنَّ في إنباتِ تلكَ الأَصنافِ، أو: في كلِّ واحدٍ ﴿لَآيَةً﴾ على أنَّ مُنبِتَها تامُّ القُدرةِ والحِكمَةِ، سابغُ النِّعمةِ والرَّحمةِ ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ في علمِ اللهِ وقَضائِه، فلذلك لا يَنفَعُهم أمثالُ هذه الآياتِ العِظامِ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادِرُ على الانتقامِ مِن الكَفَرةِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ حيث أَمْهلهم.

أو: ﴿الْعَزِيزُ﴾ في انتقامه ممَّن كَفَر ﴿الرَّحِيمُ﴾ لِمَن تاب وآمَن.

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ مُقدَّرٌ بـ: اذكُر، أو ظرفٌ لِمَا بعدَه: ﴿أَنِ ائْتِ﴾: أي ائتِ، أو: بأَنِ ائتِ ﴿الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ بالكُفرِ واستعبادِ بني إسرائيلَ وذبحِ أولادِهم ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ بدلٌ مِن الأوَّلِ أو عَطفُ بيانٍ له، ولعَلَّ الاقتصارَ على القومِ للعلمِ بأنَّ فِرعونَ كانَ أَوْلَى بذلك.

﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ استئنافٌ أتبعَهُ إرسالَهُ إليهم للإنذارِ تَعجيبًا له مِن إفراطِهم في الظُّلمِ واجترائِهم عليه، وقُرِئَ بالتَّاءِ[1] على الالتفاتِ إليهم زجرًا لهم وغضبًا عليهم، وهُم وإنْ كانوا غُيَّبًا حينئذٍ أُجروا مُجرى الحاضرينَ في كلامِ المُرْسَلِ إليهم مِن حَيثُ إنَّه مبلِّغُهُ إليهم وإسماعُه مَبدأُ إسماعِهم، مع ما فيه مِن مزيدِ الحثِّ على التَّقوى لِمَن تَدبَّره وتأمَّلَ مَورِدَه.

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٢٧) عن عبد الله بن مسلم بن يسار وحماد بن سلمة.

وقُرِئ بكسرِ النُّونِ[١] اكتفاءً بها عن ياءِ الإضافةِ، ويحتملُ أن يكونَ بمعنى: ألا يا ناسُ اتَّقونِ كقوله: ﴿أَلَا يَا اسجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][٢].

قوله: «أتبعَهُ إرسالَه إليهِم للإنذارِ تَعجيبًا له».

قال الطِّيبيُّ: أي: أتبعَ اللهُ تعالى بقولِه ﴿أَلَا يَتَّقُونَ﴾ قولَه: ﴿ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وهو كلامٌ مُشتَمِلٌ على إرسالِ اللهِ تعالى إلى فِرعونَ المُسجلِ بقولِه: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾، فقولُه: (تعجيبًا) مفعولٌ له لـ (أتبعه)[٣].

قوله: «ويحتملُ أن يكونَ بمعنى: ألا يا ناسُ اتَّقونِ، كقوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾».

قال الطِّيبيُّ: فيكونُ مِن بابِ حذفِ المُنادى وحقُّ الكتابةِ[٤] هكذا: (ألا يا اسجدوا)، ولكِنْ في (الإمامِ) كُتِبَا مُتَّصِلَينِ[٥].

(١٢ ـ ١٤) ـ ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾.

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ﴾ رتَّبَ استدعاءَ ضمِّ أخيه إليهِ وإشراكَه له في الأمرِ على الأُمورِ الثَّلاثةِ: خوفِ التَّكذيبِ،

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٠٧) دون نسبة، وقال في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧): أجازه عيسى.

(٢) قراءة الكسائي، يخفف (ألا) على أنها للتنبيه، ويقف على (يا)، ويبتدئ: (اسجدوا) على الأمر. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٢٤).

(٤) في مطبوع «فتوح الغيب»: «الكناية»، وهو خطأ.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٢٦).

وضيقِ القَلْبِ انفعالًا عنه، وازديادِ الحُبْسَةِ في اللسانِ بانقباضِ الرُّوحِ إلى باطنِ القَلْبِ عندَ ضِيقِهِ بحيثُ لا يَنطَلِقُ؛ لأنَّها إذا اجتمَعَتْ مَسَّتِ الحاجَةُ إلى مُعينٍ يُقَوِّي قلبَهُ وينوبُ مَنابَه متى تعتريه حُبسَةٌ حتَّى لا تختلَّ دعوَتُه ولا تَنبَتِرَ حُجَّتُه، وليس ذلك تَعَلُّلًا منه وتَوقُّفًا في تَلَقِّي الأمرِ، بل طلبًا لِمَا يكونُ معونةً على امتثالِه وتمهيدَ عُذرٍ فيه.

وقرأ يعقوبُ: ﴿ويضيقَ... ولا يَنطلِقَ﴾ بالنَّصبِ[1] عطفًا على ﴿يُكَذِّبُونِ﴾ فيكونانِ مِن جُملَةِ ما خافَ منه.

﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾؛ أي: تَبِعةُ ذَنبٍ[2]، فحُذِفَ المضافُ أو سُمِّيَ باسمِه، والمرادُ: قتلُ القِبطيِّ، وإنَّما سَمَّاهُ ذنبًا على زَعمِهم، وهذا اختصارُ القصَّةِ[3] المبسوطَةِ في مواضِعَ.

﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ بِهِ قبلَ أداء الرِّسالةِ، وهو أيضًا ليس تَعلُّلًا، وإنما هو استدفاعٌ للبَلِيَّةِ المتوقعَةِ، كما أنَّ ذاكَ استمدادٌ واستظهارٌ في أَمْرِ الدَّعوَةِ، وقوله:

(١٥ ـ ١٧) ـ ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾.

﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا﴾ إجابةٌ له إلى الطَّلِبتينِ بوعدِه للدَّفعِ اللازمِ ردعَهُ عَن الخوفِ وضَمِّ أخيه[4] إليه في الإرسالِ، والخطابُ في ﴿فَاذْهَبَا﴾ على تغليبِ

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٥).

(٢) في (ض): «أي تبعته».

(٣) في (خ) و(ض) و(ت): «قصته».

(٤) قوله: «بوعده...» متعلق بـ(إجابةٌ)، و«للدفع» مفعول (وعده)؛ أي: موسى عليه الصلاة والسلام، واللام للتقوية، وفي نسخة: (الدفعَ) بلا لامٍ، وفي أخرى: «بالدفع» فهو متعلِّق بـ(وعده)، و«اللازم» صفة لـ(الدفع)، و«ردعه» مفعول (اللازم)، ويجوز أن يكون فاعله؛ أي: اللازم له ردعُه، و«ضم =

الحاضرِ؛ لأنَّه معطوفٌ على الفعلِ الذي يدلُّ عليه ﴿كَلَّا﴾ كأنَّه قيل: ارتَدِعْ يا موسى عمَّا تَظُنُّ فاذهَبْ أنتَ والذي طلبتَه.

﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ يعني: موسى وهارونَ وفرعونَ ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾: سامعونَ لِمَا يَجرِي بينكُما وبينَهُ فأُظهِرُكُما عليه، مثَّل نفسَهُ تَعالى بمَنْ حَضرَ مجادلةَ قومٍ استِمَاعًا لِمَا يَجْرِي بينَهُم، وتَرقُّبًا لإمدادِ أوليائه مِنْهُم؛ مُبالغَةً في الوعدِ بالإعانَةِ، ولذلك تُجوِّزَ بالاستماعِ الذي هو بمَعنى الإصغاءِ للسَّمعِ الذي هو مُطلَقُ[١] إدراكِ الحُروفِ والأصواتِ، وهو خبرٌ ثانٍ، أو الخبرُ وحَده و﴿مَعَكُم﴾ لَغوٌ.

﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أفردَ الرَّسولَ لأنَّه مَصدَرٌ وُصِفَ به، فإنه مُشترَكٌ بينَ المُرسَلِ والرِّسالةِ[٢] قال:

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُم بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

ولذلك ثُنِّيَ تارةً وأُفرِدَ أُخرى، أو لاتِّحادِهما للأُخوَّةِ[٣]، أو لوحدةِ المرسِلِ والمرسَلِ به[٤]، أو لأنَّه أرادَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَّا.

= أخيه» عطف على «وعده». انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧)، و«حاشية الشهاب» (٧/ ٧).

(١) في (ض): «المطلق».

(٢) قوله: «فإنه مشترك بين المرسل والرسالة»؛ أي: فجعل الرسول هنا بمعنى الرسالة، فجازت التسويةُ فيه إذا وُصف به بين الواحد والتثنية والجمع. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧).

(٣) في (خ): «في الأخوة».

(٤) قوله: «المرسِل» اسم فاعل هو الله «والمرسل به» الشريعة والتوحيد. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٨).

﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أي أرسِلْ[١]، لتَضمُّنِ الرَّسولِ معنى الإرسالِ المُتضمِّنِ مَعنى القولِ، والمرادُ: خَلِّهم يَذهَبُوا معنا إلى الشَّامِ.

قوله:

«لَقَدْ كَذَبَ الواشونَ مَا فُهتُ عِنْدَهُمْ ... بليلى بسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُم برَسُولِ»[٢]

هو لكُثَيِّرٍ، وقبلَه:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلى مِنَى ... خِلَالَ المَلَا يَمْدُدْنَ كُلَّ جَدِيلِ

وبعدَه:

فَلَا تَعْجَلِي يَا عَزُّ أَنْ تَتَفَهَّمِي ... بنُصْحٍ أَتَى الوَاشُونَ أَمْ بِحُبُولِ

قال الطِّيبيُّ: رقصَ البَعيرُ رَقْصًا ورَقَصانًا: خَبَّ، وأَرْقَصُوا في سَيْرِهِم وتَرَقَّصُوا: ارتَفَعُوا وانخَفَضُوا[٣].

وخِلالَ المَلَا: وسطَ النَّاسِ، والجَدِيلُ: الحبلُ المَفتولُ، والزِّمامُ المَجدولُ، (ما) في قولِه: (ما فهتُ) نافيةٌ، يقال: ما فُهْتُ بكلمَةٍ؛ أي: ما تكلَّمْتُ.

---

(١) قوله: «أي أرسل» يعني: ﴿أَنْ﴾ تفسيرية هنا، وأشار بما بعده إلى توفر شرطها عند النحاة، وهو تقدم ما تضمن معنى القول دون حروفه، وقد جوز فيها المصدرية بتقدير: بأن أرسل. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٩).

(٢) البيت لكثير عزة، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٧٨)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٨٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٥٥٤)، و«معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٨٥).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري مادة: (رقص).

وقالَ: في الاستشهادِ بقولِه: (ولا أرسَلْتُهُم برَسولٍ) نظرٌ؛ لأنَّه يحتملُ أن يكونَ بمعنى المرسَلِ[1].

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿قَالَ﴾؛ أي: فرعونُ لِمُوسى بعدَما أَتياهُ فقالا لهُ ذلك: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا﴾: في مَنازِلِنا ﴿وَلِيدًا﴾: طفلًا، سُمِّيَ به لقُربِه مِن الوِلادةِ ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾.

قيل: لبثَ فيهِم ثلاثينَ سنةً، ثمَّ خرجَ إلى مَدْيَنَ عشرَ سنين[2]، ثمَّ عادَ إليهم يَدعوهُم إلى اللهِ ثلاثين، ثمَّ بَقِيَ بعد الغَرقِ خمسينَ.

﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ يعني: قَتْلَ القِبطيِّ، وبَّخَه به مُعظِّمًا إيَّاه بعدما عدَّدَ عليه نِعمتَهُ. وقُرِئَ: (فِعْلتَكَ) بالكسرِ[3] لأنَّها كانت قِتلةً بالوكزِ[4].

﴿وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ بنعمَتِي حتَّى عمدْتَ إلى قتلِ خواصِّي، أو: ممَّنْ تُكفِّرُهم الآن[5]، فإنَّه عليه السَّلامُ كانَ يُعايِشُهُم بالتَّقِيَّةِ، فهو حالٌ مِن إحدى التَّاءينِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٣٣).

(٢) في (أ) و(خ): «عشرين سنة».

(٣) نسبت للشعبي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٧)، و«الكشاف» (٦/ ٢١٤).

(٤) قوله: «قِتلة» بكسر القاف، و(فِعْلةٌ) للهيئة والفعلِ المخصوص، كما أشار إليه بقوله: «بالوكز»، وهو الضرب بجمع كفه، وعلى الفتح هو للمرّة. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٧/ ٩).

وعبارة «الكشاف» (٦/ ٢١٤): وعن الشَّعبيِّ: (فِعْلتَكَ) بالكسر، وهي قِتْلةُ القِبْطيِّ؛ لأنَّه قَتلهُ بالوَكزةِ وهو ضَرْبٌ من القَتل، وأما الفَعْلة فلأنَّها كانَت وَكزةً واحِدَةً.

(٥) أي: وأنتَ إذْ ذاك ممن تُكفِّرُهم السَّاعةَ، وقَد افترى عليه أو جَهِلَ أَمْرَه؛ لأنَّه كان يُعَايشُهم بالتَّقيَّة. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢١٤).

ويجوزُ أَنْ يكونَ حُكمًا مبتدأً عليه بأنَّه مِن الكافرينَ بإلهيَّتِه، أو بنِعمَتِه لمَّا عادَ عليه بالمُخالفَةِ، أو مِن الذين كانوا يُكفِّرونَ في دِينِهم(١).

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ حكمًا مُبتدأً عليه بآيةٍ مِن الكافرينَ بإلهيَّتِه، أو بنِعمَتِه».

قال الطِّيبيُّ: فعَلَى هذا: (وأنتَ مِن الكافرينَ) اعتراضٌ أو تَذييلٌ(٢).

(٢٠ ـ ٢٢) ـ ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾: مِـن الجاهلينَ، وقـد قُرِئَ به(٣)، والمَعنى: مِن الفاعِلينَ فعلَ أولي الجهلِ والسَّفَهِ، أو: مِن المُخطئينَ؛ لأنَّه لم يتعمَّدْ قتلَهُ، أو: الذَّاهبينَ عمَّا يَؤولُ إليه الوكزُ؛ لأنَّه أرادَ به التأديبَ، أو: النَّاسينَ مِن قولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا﴾: حكمـةً ﴿وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ردَّ أوَّلًا بذلـك مـا وبَّخـه بـه قدحًا فـي نبوَّته، ثـمَّ كرَّ على مـا عدَّهُ عليـه من النِّعمَـةِ، ولم يُصَـرِّح بـردِّه لأنَّـه كانَ صِدقًا غيـرَ قادحٍ في دَعـواهُ، بَلْ نبَّـهَ على أنَّه كانَ فـي الحقيقةِ نقمـةً لكونِه مُسـبَّبًا عنها فقال:

﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: وتلكَ التَّربيَةُ نعمَةٌ تمنُّها عليَّ ظاهِرًا، وهي في الحقيقةِ تَعبيدُكَ بني إسرائيلَ وقَصدُهُم بذَبحِ أبنائِهم، فإنَّه السَّببُ في وُقوعِي إليك وحُصولي في تَربيَتِك.

---

(١) قوله: «يكفِّرون» بضم الياء وفتح الكاف والفاء المشددة «في دينهم»؛ أي: دين فرعون وقومه؛ لعدم عبادته آلهتهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٦٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٣٥).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وقيل: إنَّه مُقدَّرٌ بهمزةِ الإنكارِ؛ أي: أوتلكَ نِعمَةٌ تمنُّها عليَّ وهي أَنْ عَبَّدْت.

ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ الرَّفعُ على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ، أو بدلُ ﴿نِعۡمَةٞ﴾، أو الجرُّ بإضمارِ الباءِ، أو النَّصبُ بحَذفِها.

وقيل: ﴿تلك﴾ إشارةٌ إلى خَصْلَةٍ شَنعاءَ مُبهمَةٍ و﴿أَنْ عَبَّدتَّ﴾ عطفُ بيانِها، والمعنى: تَعبيدُكَ بني إسرائيلَ نِعمَةٌ تمنُّها عليَّ.

وإنَّما وُحِّدَ الخِطابُ في ﴿تَمُنُّهَا﴾ وجُمِعَ فيما قبلَهُ؛ لأنَّ المِنَّةَ كانَتْ منه وحدَهُ، والخوفَ والفرارَ منه ومِن مَلئِه.

(٢٣ ـ ٢٥) ـ ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنۡ حَوۡلَهُۥٓ أَلَا تَسۡتَمِعُونَ﴾.

﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ لَمَّا سَمِعَ جواب ما طعنَ به فيه، ورأى أنَّه لم يَرْعَوِ بذلك، شرعَ في الاعتراضِ على دعواهُ، فبدأ بالاستفسارِ عن حقيقةِ المُرسِلِ.

﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآ﴾ عرَّفَه بأظهَرِ خواصِّه وآثارِه لَمَّا امتنع تَعريفُ الأفرادِ إلا بذكرِ الخواصِّ والأفعالِ، وإليه أشارَ بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾؛ أي: إن كُنتم مُوقنينَ الأشياءَ مُحقِّقينَ لها، عَلِمْتُم أنَّ هذه الأجرامَ المَحسوسةَ مُمكنَةٌ لتَركُّبِها وتعدُّدِها وتغيُّرِ أَحْوالِها، فلها مَبدَأٌ واجِبٌ لذاتِه، وذلك المبدأُ لا بدَّ وأَنْ يكونَ مبدأً لسائرِ المُمكِنَاتِ ما يُمكِنُ أن يُحَسَّ بها وما لا يمكِنُ، وإلَّا لزم تعدُّدُ الواجبِ أو استغناءُ بعضِ الممكناتِ عَنْه، وكلاهُما مُحالٌ، ثمَّ ذلك الواجِبُ لا يمكِنُ تَعريفُه إلا بلَوازِمِه الخارجيَّةِ؛ لامتناعِ التَّعريفِ بنَفسِهِ وبما هو داخِلٌ فيه لاستحالةِ التَّركيبِ في ذاتِه.

﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ جوابَه، سألتُهُ عن حقيقَتِه وهو يذكرُ أفعالَهُ[1]، أو يزعمُ أنَّه رَبُّ السَّماواتِ، وهي واجِبَةٌ مُتحرِّكَةٌ لذَواتِها كما هو مَذهَبُ الدَّهرِيَّةِ، أو غيرُ مَعلومٍ افتِقارُهَا إلى مُؤثِّرٍ.

(٢٦ ـ ٢٨) ـ ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ عُدولًا إلى ما لا يُمكِنُ أن يُتوهَّمَ فيه مِثلُه ويُشكَّ في افتقارِه[2] إلى مُصوِّرٍ حَكيمٍ، ويكونُ أقربَ إلى النَّاظرِ وأوضحَ عندَ التَّأمُّلِ.

﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ أسألُه عَن شيءٍ ويُجيبُني عن آخرَ، وسَمَّاه رَسُولًا على السُّخريةِ.

﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ تشاهدونَ كلَّ يومٍ أنَّه يأتي بالشَّمسِ مِن المشرقِ، ويحركُها على مَدارٍ غيرِ مَدارِ اليومِ الذي قبلَهُ، حتى يبلِّغَها إلى المغربِ على وجهٍ نافعٍ تَنتَظِمُ به أمورُ الكائناتِ.

﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾: إن كانَ لَكُم عقلٌ عَلِمْتُم أَنْ لا جوابَ لَكُم فوقَ ذلك.

لاينهم أوَّلًا، ثمَّ لَمَّا رأى شدَّةَ شَكِيمَتِهم خاشَنَهُم وعارَضَهُم بمثلِ مَقالِهِم.

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ﴾.

﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ عُدولًا إلى التَّهديدِ عَن

---

(١) في (خ): «أحواله».

(٢) في (ت): «في احتياجه».

المحاجَّةِ بعدَ الانقطاعِ، وهكذا ديدَنُ المعانِدِ المَحجوجِ، واستدلَّ به على ادِّعائِه للألوهيَّةِ وإنكارِه للصَّانعِ، وأنَّ تعجُّبَه بقولِه: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ مِن نسبةِ الرُّبوبيَّةِ إلى غيرِه، ولعلَّه كانَ دهريًّا اعتقدَ أنَّ مَن ملكَ قطرًا أو تولَّى[1] أمرَهُ بقوَّةٍ طالِعَةٍ استحقَّ العبادةَ مِن أهلِه.

واللامُ في ﴿الْمَسْجُونِينَ﴾ للعَهدِ؛ أي: ممَّن عرفتَ حالَهُم في سُجوني، فإنَّه كان يطرَحُهُم في هوةٍ عميقَةٍ حتَّى يَمُوتوا، ولذلك جُعلَ أبلغَ مِن (لَأَسْجنَنَّكَ).

﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾؛ أي: أتفعَلُ ذلك ولو جِئتُكَ بشَيءٍ مُبينٍ صَدَّقَ دعوايَ، يعني: المعجزةَ؛ فإنَّها الجامعةُ بينَ الدلالةِ على وجودِ الصَّانعِ وحِكمَتِه، والدَّلالةِ على صدقِ مُدَّعي نبوَّتِه[2]، فالواوُ للحَالِ وَلِيَها الهَمزَةُ بعدَ حَذْفِ الفِعلِ.

قوله: «أتفعَلُ ذلك ولو جئتكَ بشَيءٍ مُبين».

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ عاملَ الحالِ وصاحِبها ما دلَّ عليه قولُه: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾، فجعلَ وعيدَه مَخْلَصًا للانتقالِ إلى نوعٍ آخرَ مِن الدَّليلِ[3].

(٣١ ـ ٣٣) ـ ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾.

﴿قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في أن لك بيِّنَةً، أو: في دعواكَ؛ فإنَّ مُدَّعِيَ النُّبوَّةِ لا بُدَّ لهُ مِن حُجَّةٍ.

﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهرٌ ثُعبانِيَّتُه، واشتقاقُ الثُّعبانِ مِن ثَعَبْتُ الماءَ فانْثَعَبَ: إذا فَجرتَهُ فانفجَرَ.

---

(١) في (ض) و(ت): «وتولى».

(٢) في (أ): «النبوة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٤٨).

﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ رُوِيَ أنَّ فِرعونَ لَمَّا رأى الآيةَ الأولى قال: فهَلْ غيرُها؟ فأخرجَ يده قال: فما فيها؟ فأدخلَها في إبطِهِ ثمَّ نزعَهَا ولها شُعاعٌ يكادُ يُغْشي الأبصارَ ويَسُدُّ الأفُقَ.

(٣٤ـ٣٥) ـ ﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ٣٤ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾.

﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ﴾: مُستقرِّينَ حولَه، فهو ظرفٌ وقعَ مَوقِعَ الحالِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ﴾ فائقٌ في عِلْمِ السِّحرِ ﴿يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ بَهَرَهُ سُلطانُ المعجزةِ حتَّى حَطَّه عَن دَعْوَى الرُّبوبيَّةِ إلى مُؤامرةِ القومِ وائتمارِهِم، وتَنفيرِهِم عَن موسى، وإظهارِ الاستشعارِ عَن ظُهورِه واستيلائِه على مُلكِه.

(٣٦ ـ ٣٨) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ٣٦ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ٣٧ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ﴾.

﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾: أخِّرْ أمرَهُما، وقيل: احبِسْهُما ﴿وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾: شُرَطًا يَحْشُرونَ السَّحرَةَ ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ﴾ يَفْضُلونَ عليه في هذا الفنِّ.

وأمالَها ابنُ عامر وأبو عمرو والكِسائيُّ[١]، وقرئ: (بكلِّ ساحرٍ)[٢].

﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ﴾: لِمَا وقِّتَ به مِن ساعاتِ يومٍ مُعيَّنٍ، وهو وقتُ الضُّحَى من يومِ الزِّينةِ.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)، وفيه: اتفق أبو عمرو من راوييه والكسائي من رواية الدوري على إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه، واختلف عن ابن ذكوان، وروى الأزرق عن ورش جميع الباب بين بين.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٧) عن الأعمش.

(٣٩ ـ ٤٢) ـ ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴿٣٩﴾ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤٠﴾ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾.

﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ﴾ فيه استبطاءٌ لهم في الاجتماعِ حَثًّا على مُبادرتِهم إليهِ، كقَوْلِ تأبَّطَ شرًّا:

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لِحَاجَـتِـنَـا ... أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مِخْـرَاقِ

أي: ابعَثْ أحدَهُما إِلَينا سَرِيعًا.

﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾: لَعلَّنا نَتَّبِعُهم في دينِهم إنْ غَلَبُوا، والتَّرجِّي باعتبارِ الغلبةِ المُقتَضيَةِ للاتِّباعِ، ومَقصودُهُم الأصليُّ أن لا يَتَّبِعُوا موسى لا أَنْ يَتَّبعوا السَّحرَةَ، فساقوا الكَلامَ مساقَ الكِنايةِ لأَنَّهم إذا اتَّبعوهُم لم يَتَّبِعُوا موسى.

﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ التزمَ لهم الأجرَ والقُربةَ عندَهُ زيادةً عليه إن غلَبُوا، فـ﴿إِذًا﴾ على ما تقتضيهِ من الجوابِ والجزاءِ. وقُرِئَ: ﴿نَعِمْ﴾ بالكسرِ[1]، وهما لُغتانِ.

قوله: «كقولِ تأبَّطَ شرًّا:

هـل أنـتَ باعِـثُ دينـارٍ لـحـاجَـتِـنـا ... أو عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بنِ مِخْـرَاقِ»[2]

---

(١) هي قراءة الكسائي في كل القرآن. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) البيت في ملحق «ديوان تأبط شرًّا» (ص: ٢٤٥)، ودون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ١٢٦)، و«الكتاب» (١/ ١٧١)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٨٩) و«المقتضب» (٤/ ١٥١)، و«تفسير الطبري» (١/ ٦٢٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٢١٥).

قال البغدادي: والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وقيل: هو لجابر بن =

قال الطِّيبيُّ: (هل أنتَ) حَثٌّ وتحريضٌ على الاستحبابِ، (دينار): اسمُ رَجُلٍ وكذا (عبدَ رَبٍّ)، و(عبدَ رَبٍّ) معطوفٌ مَنصوبٌ على محلِّ (دينار)، و(أخا عَوْنٍ) مُنادى لا نعتٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ عَطفُ بيانٍ (لعَبدَ ربٍّ)[1].

(٤٣ ـ ٤٥) ـ ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٤٣﴾ فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾.

﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾؛ أي: بعدما قالوا له: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، ولم يُرِد بهِ أمرَهُم بالسِّحرِ والتَّمويهِ، بل الإذنَ في تَقديمِ ما هم فاعِلوه لا محالةَ توسُّلًا به إلى إظهارِ الحَقِّ.

﴿فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ أقسَمُوا بعِزَّتِه على أنَّ الغلبةَ لهم؛ لفَرطِ اعتِقادِهِم في أَنفُسِهِم وإتيانِهم بأقصى ما يُمكِنُ أن يُؤتَى به مِن السِّحرِ.

﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ تَلَقَّفُ﴾: تبتلِعُ، وقرأ حفصٌ: ﴿تَلْقَفُ﴾ بالتَّخفيفِ[2].

﴿مَا يَأْفِكُونَ﴾: ما يَقْلبونَه عن وَجهِهِ بتَمويهِهِم وتَزويرِهِم، فيخيِّلونَ حِبالَهُم وعِصيَّهُم أنَّها حيَّاتٌ تَسعَى، أو: إفكُهُم؛ تَسمِيَةً للمأفوكِ به مُبالَغَةً.

= رألان السنبسي. وسنبس: أبو حَيٍّ من طيىء. ونسبه غير خَدَمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شرًّا، وإلى أنه مصنوع.

وقال أبو محمد السيرافي في «شرح أبيات سيبويه» (١/ ٢٦١): الاسم: (عبد ربه)، ولكنه ترك الإضافة وهو يريدها. وقال: الشاهد فيه نصب «عبد رب» وعطفه على موضع «دينار»، والأصل: هل أنت باعثٌ ديناراً، ويجوز أن تنصب بإضمار فعل تقديره: أو تبعث عبد رب. وكلام سيبويه يدل على هذا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٥٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٤٦ـ٤٨)ـ ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿٤٦﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾.

﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ لعِلْمِهم بأنَّ مِثلَهُ لا يتأتَّى بالسِّحرِ، وفيه دليلٌ على أنَّ مُنتهَى السِّحرِ تَمويهٌ وتَزْويقٌ يخيِّلُ شيئًا لا حقيقةَ له، وأنَّ التبحُّرَ في كلِّ فنٍّ نافعٌ، وإنما بدَّلَ الخُرورَ بالإلقاءِ ليُشاكِلَ ما قبلَهُ، ويدلُّ على أنَّهم لَمَّا رَأَوْا ما رأوا لم يَتمالَكُوا أنفُسَهُم وكأنَّهم أُخِذُوا وطُرِحُوا على وُجوهِهِم، وأنَّه تَعالى أَلقاهُم بما خَوَّلَهُم مِن التَّوفيقِ.

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بدلٌ مِن: (أُلْقِي) بدلَ الاشتمالِ، أو حالٌ بإضمارِ (قد).

﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ إبدالٌ للتَّوضيحِ ودفعِ التَّوهُّمِ، والإشعارِ على أنَّ الموجِبَ لإيمانِهم ما أجراهُ على أيديهِمَا.

(٤٩)ـ ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ فعلَّمَكُم شيئًا دونَ شَيءٍ، ولذلك غَلَبكُم، أو: فواعَدَكُم ذلك وتواطَأْتُم عليه، أرادَ به التَّلبيسَ على قَومِه كيلا[1] يَعْتَقِدُوا أنَّهم آمَنوا عن بَصيرَةٍ وظهورِ حَقٍّ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ ورَوْحٌ: ﴿أآمنتُمْ﴾ بهمزتينِ[2].

﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وبالَ ما فعَلْتُم، وقولُه: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بيانٌ له.

---

(١) في (أ): «لئلا».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٢١)، «التيسير» (ص: ١١٢)، وانظر: «النشر» (١/ ٣٦٨).

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَـٰيَـٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾: لا ضررَ علينا في ذلك ﴿ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ بما تُوْعِدُنا به[١]، فإنَّ الصَّبرَ عليه مَحَّاءٌ للذُّنوبِ مُوجِبٌ للثَّوابِ والقُربِ مِن اللهِ.

أو: بسببٍ[٢] مِن أَسبابِ المَوتِ وقتلُكَ أنفعُها وأرجاها.

﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَـٰيَـٰنَآ أَن كُنَّآ ﴾: لأَنْ كُنَّا ﴿ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مِن أَتباعِ فِرعونَ، أو مِن أهلِ المشهَدِ، والجملةُ في المعنى تعليلٌ ثانٍ لنَفْيِ الضَّميرِ، أو تعليلٌ للعِلَّةِ المُتقدِّمَةِ.

وقُرِئَ: (إن كُنَّا)[٣] على الشَّرطِ لهضمِ النَّفسِ وعدمِ الثِّقَةِ بالخاتمةِ، أو على طريقَةِ المُدِلِّ بأمرِه: إِنْ أحسنتُ إليكَ فلا تَنْسَ حقِّي[٤].

(٥٢) ـ ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾.

﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ ﴾ وذلك بعدَ سنينَ أقامَ بين أَظهُرِهم يدعوهم إلى الحقِّ ويُظهِرُ لهم الآياتِ، فلَمْ يَزيدُوا إلا عُتُوًّا[٥] وفَسادًا.

---

(١) أي: بما تتوعدنا به.

(٢) قوله: «أو بسبب» عطف على «بما توعدنا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن بعضهم، و«المحتسب» (٢/ ١٢٧) عن أبان بن تغلب.

(٤) في (أ): «بحقي».

(٥) في (ض): «غيًا».

وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ: ﴿أَنِ اسْرِ﴾ بكسرِ النُّونِ ووَصلِ الألفِ مِن سَرَى(١).

وقُرِئَ: (أَنْ سِرْ) مِن السَّيرِ(٢).

﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾: يتَّبعكُم فِرعونُ وجُنودُه، وهو عِلَّةُ الأمرِ بالإسراءِ؛ أي: أَسْرِ بهِمْ حتَّى إذا اتَّبعَكُم مُصبِحينَ كانَ لَكُم تقدُّمٌ عليهِم بحيثُ لا يُدرِكُونكُم قبلَ وُصولِكُم إلى البَحرِ، بَلْ يَكونونَ على أَثرِكُم حين تَلِجونَ البحرَ، فيدخلونَ مدخلَكُم، فأُطبِقُه عليهم فأُغرِقُهُم.

(٥٣ ـ ٥٦) ـ ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ ﴿٥٥﴾ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾.

﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ﴾ حين أُخبرَ بسُراهِم ﴿فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ العساكرَ ليتَّبعوهُم.

﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ على إرادةِ القَوْلِ، وإنَّما استقلَّهُم ـ وكانوا ستَّ مئةٍ وسبعينَ ألفًا ـ بالإضافةِ إلى جُنودِه، إذ رُوِيَ أنَّه خرجَ وكانت مُقدِّمَتُه سبعَ مئةِ ألفٍ.

والشِّرذِمَةُ: الطَّائفَةُ القَليلَةُ، ومنها: ثوبٌ شُرَاذِمُ، لِمَا بَلِيَ وتَقطَّعَ. و﴿قَلِيلُونَ﴾ باعتبارِ أنَّهُم أسباطٌ كلُّ سبطٍ مِنْهُم قليلٌ(٣).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن اليماني.

(٣) قوله: «و﴿قَلِيلُونَ﴾...» يعني: كان الظاهر: شرذمةٌ قليلةٌ، فجمع باعتبار أنّ الشرذمة مشتملة على الأسباط؛ أي: الفرق والقبائل من بني إسرائيل، وكل منهم قليل؛ كما يقال: (ثوب شراذمة)، ويراد: أخلاق؛ للمبالغة في أنّ كل جزء منه متصف بالبلى؛ كـ: (مِعًى جياعٌ) فهو يفيد تناهيه في ذلك الوصف، ولذا ذكَرهم باسم دالّ على القلة وهو شرذمة ثم وصفهم بالقلة، ثم جمع القليل للإشارة إلى قلة كل حزب منهم، وأتى بجمع السلامة الدال على القلة، ويجوز أن يراد بالقلة: الذلة، لا قلة العدد، يعني: أنهم لقلتهم لا يبالى بهم ولا يُتوقع غلبهم. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ١٤).

﴿وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ﴾: لفاعلونَ ما يَغيظُنا ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾: وإنَّا لَجَمْعٌ من عادَتِنا الحَذرُ واستعمالُ الحَزمِ في الأمورِ، أشارَ أوَّلًا إلى عدمِ ما يمنَعُ اتِّباعَهُم مِن شَوكَتِهِم، ثمَّ إلى تَحقُّقِ ما يدعو إليه من فَرْطِ عَداوَتِهم ووجوبِ التَّيقُّظِ في شأنِهم حثًّا عليه، أو اعتذرَ بذلك إلى أهلِ المدائنِ كيلا يُظنَّ به ما يكسرُ سُلطانَه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ برواية ابن ذكوان والكوفيُّونَ: ﴿حَٰذِرُونَ﴾[1]، والأوَّلُ للثَّباتِ، والثَّاني للتَّجدُّدِ.

وقيل: الحاذِرُ: المُؤْدِي في السِّلاحِ، وهو أيضًا من الحَذَرِ؛ لأنَّ ذلك إنما يُفعَلُ حذرًا.

وقرئ: (حادِرُونَ) بالدالِ[2]؛ أي: أقوياءُ، قال:

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّهِ ... وَأُبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِهَا وَهوَ حَادِرُ[3]

أو: تامُّوا السِّلاحِ، فإنَّ ذلك يوجبُ حدارَةً في أجسامِهِم.

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِن أَجْلِ أُمِّهِ ... وأُبغِضُهُ مِن أَجْلِهَا وَهوَ حادِرُ[4]

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧١)، و«التيسير» (ص: ١٦٥). وذكر في «النشر» (٢/ ٣٣٥) خلافاً عن هشام. والكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم.

(٢) نسبت لابن أبي عمار ومحمد بن السميفع. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٢٤)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٨).

(٣) البيت دون نسبة في «العين» (٣/ ١٧٨)، و«الدلائل في غريب الحديث» للسرقسطي (٢/ ٦٧٠)، و«تهذيب اللغة» (٤/ ٢٣٦)، و«اللسان» (مادة: حدر). يقول: إني أحب بعض الصبيان وإن كان قبيحاً لحب أمّه، وقد أبغض بعض الصبيان لبغض أمّه وإن كان حسناً، فكنى عن حسنه بكونه حادراً. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ١٤).

(٤) كذا جاء في النسخ الخطية، ولم يعلّق عليه المصنف شيئاً.

(٥٧ ـ ٥٩) ـ ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٥٨﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾.

﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم ﴾ بأَنْ خلَقْنَا داعيَةَ الخروجِ بهذا السَّببِ فحَمَلْتَهُم عليه ﴿ مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ يعني: المنازلَ الحَسَنَةَ والمَجالِسَ البهيَّةَ.

﴿ كَذَٰلِكَ ﴾: مثلَ ذلك الإخراجِ أخرَجْنَا، فهو مَصدرٌ، أو: مثلِ ذلك المَقامِ الذي كانَ لَهُم، على أنَّه صِفَةُ (مَقامٍ)، أو: الأمرُ كذلك، فيكونُ خبرًا لِمَحذوفٍ ﴿ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾.

قوله: «مثلَ ذلك الإخراجِ أخرَجْنَا، فهوَ مَصدَرٌ».

قال أبو حيَّان: هذا الوجهُ لا يَسوغُ لأنَّه يؤولُ إلى تَشبيهِ الشَّيءِ بنَفسِه، وكذا قولُه: أو مثلُ ذلك المقامِ الذي كانَ لهم؛ لأنَّ المقامَ الذي كانَ لهم هو المقامُ الكريمُ، فلا يُشَبَّهُ الشَّيءُ بنفسِه[1].

وقال الحَلَبِيُّ: ليس في ذلك تشبيهُ الشيءِ بنفسِهِ؛ لأنَّ المرادَ في الأوَّلِ: أخرجناهُم إخراجًا مثلَ الإخراجِ المعروفِ المشهورِ، وكذلك الثاني[2].

قوله: «أو الأمرُ كذلك».

قال الطِّيبِيُّ: هذا الوَجهُ أَقْوَى الوجوهِ ليكونَ قولُهُ: ﴿ وَأَوْرَثْنَٰهَا ﴾ عطفًا عليه، والجُملتانِ مُعترِضتانِ بين المعطوفِ عليه، وهو: ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم ﴾، وبين ﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾؛ لأنَّ الاتِّباعَ عقِبَ الإخراجِ لا الإيراثِ[3].

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٨/ ٥٢٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٦٤).

(٦٠ ـ ٦٨) ـ ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ۝٦٠ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٦٢ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ۝٦٣ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ۝٦٤ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ۝٦٥ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ۝٦٦ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝٦٧ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

﴿ فَأَتْبَعُوهُم ﴾ وقُرِئَ: (فاتَّبعُوهُم)[١] ﴿مُّشْرِقِينَ﴾: داخلينَ في وَقتِ شُروقِ الشَّمسِ.

﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾: تَقارَبا بحيثُ رَأَى كلُّ واحدٍ[٢] مِنهُما الآخرَ.

وقرئ: (تَراءتِ الفِئتانِ)[٣].

﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾: لمُلْحَقونَ، وقُرئ: (لَمُدَّركونَ)[٤] من ادَّركَ

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) عن الحسن والذماري.

(٢) «واحد»: ليس في (ت).

(٣) «تراءت الفئتان» كذا في النسخ الخطية، ومثله في بعض نسخ «الكشاف» (٦/ ٢٣٣)، وفي نسخة أخرى من «الكشاف»: «ترات الفئتان» دون همز، وهو الموافق لما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨) في هذه السورة عن الأعمش عن عاصم وقيدها بقوله: دون همز في (ترات). وذكر الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٣٥٥) عن أبي البرهسم: (ترى الجمعان) بتليين الهمزة بين بين.

(٤) نسبت للأعرج وعبيد بن عمير. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٢٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (٢/ ١٢٩)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٥٤ ـ ٥٥)، وذكرها دون نسبة الفراء في «معاني القرآن» (٢/ ٢٨٠)، ولم يقيد أحد من هؤلاء الراءَ بكسر ولا فتح، وقيدها بالكسر الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٣٣)، وأبو حيان في «البحر» (١٦/ ٢٩٦) وقال أبو حيان: وهو لازم بمعنى الفناء والاضمحلال، يقال منه: ادَّرك الشيءُ بنفسه: إذا فني تتابعاً، =

الشَّيءُ: إذا تَتابعَ ففَنِيَ؛ أي: لَمُتتابعونَ في الهلاكِ على أيديهِمْ.

﴿قَالَ كَلَّآ﴾ لَنْ يُدرِكُوكُمْ، فإنَّ اللهَ وعدَكُم الخلاصَ مِنْهُم ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ بالحفظِ والنَّصرِ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ طريقَ النَّجاةِ مِنْهُم.

رُوِيَ: أنَّ مُؤمِنَ آلِ فِرعونَ كان بين يدَيْ مُوسى عليه السَّلامُ فقال: أينَ أُمِرْتَ؟ فهذا البَحرُ أمامكَ وقد غَشِيَكَ آلُ فِرعونَ، قال: أُمِرْتُ بالبحرِ ولَعلِّي أُومَرُ بما أصنَعُ[١].

﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾: القُلْزُمَ[٢] أو النِّيلَ.

﴿فَٱنفَلَقَ﴾؛ أي: فضربَ فانفلَقَ وصارَ اثنَيْ عشرَ فِرْقًا بينَها مَسالِكُ ﴿فَكَانَ كُلُّ

= ولذلك كسرت الراء على هذه القراءة؛ نص على كسرها أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوامح»، والزمخشري في «كشافه» وغيرهما، وقال أبو الفضل الرازي: وقد يكون (ادّرك) على (افتعَل) بمعنى (أفعل) متعدياً، فلو كانت القراءة من ذلك لوجب فتح الراء، ولعل في كلام الفراء والنحاس ما يفهم منه أنها عندهما بفتح الراء، قال الفراء: ﴿لَمُدْرَكُونَ﴾ و(لَمُدَّركونَ) مفتعَلونَ من الإدراك، كما تَقُولُ: حفرت واحتفرت بمعنًى واحد، فكذلك ﴿لَمُدْرَكُونَ﴾ و(لمدَّركون) معناهما واحد.
وتعقبه النحاس بقوله: وليس كذا يقول النحويون الحذاق، إنما يقولون: (مُدْرَكون): ملحوقون، و(مدَّركون): مُجْتَهَدٌ في لحاقهم، كما يقال: (كَسَبْتُ) بمعنى: أصبت وظفرت، و(اكتسبت) بمعنى: اجتهدت وطلبت.
أما ابن جني فيفهم من كلامه في هذه القراءة أنها بكسر الراء، فقد شرحها بمثل ما سيأتي من كلام المؤلف والزمخشري، ولعل الزمخشري قد نقل كلامه فيها منه.

(١) روى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧٧٠) عن خالد بن عبد الله، وعن السدي.

(٢) وهو البحر الأحمر.

﴿فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ﴾: كالجبلِ المُنيفِ الثَّابتِ في مَقرِّهِ، فدَخلُوا في شِعَابِها، كلُّ سِبْطٍ في شِعْبٍ.

﴿وَأَزۡلَفۡنَا﴾: وقَرَّبْنا ﴿ثَمَّ ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ فرعونَ وقومَه حتى دَخلوا على أثرهِم مداخِلَهُم.

﴿وَأَنجَيۡنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجۡمَعِينَ﴾ بحفظِ البَحرِ على تلكَ الهيئةِ إلى أن عبرُوا.

﴿ثُمَّ أَغۡرَقۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ بإطباقِه عليْهِم.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ﴾ وأيَّةَ آيةٍ ﴿وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ وما تنبَّهَ عليها أكثرُهُم، إذ لم يُؤمِن بها أحدٌ ممَّنْ بَقِيَ في مِصرَ مِن القِبْطِ، وبنو إسرائيلَ بعدما نَجوا سأَلُوا بقرةً يَعبدونَها، واتَّخذُوا العجلَ، وقالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [البقرة: ٥٥].

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾ المنتقم من أعدائِه ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بأوليائِه.

(٦٩ - ٧١) - ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ (٦٩) إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ (٧٠) قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾.

﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾: على مشركي العربِ ﴿نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ (٦٩) إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ﴾ سألهم ليُرِيَهُم أنَّ ما يَعبدونَهُ لا يستحقُّ العبادةَ.

﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ فأطالُوا جوابَهُم وشَرْحَ(١) حالِهِم معَهُ تبجُّحًا بهِ وافتخارًا، و(نظل) هاهنا بمعنى: نَدُومُ، وقيل: كانوا يعبدونَها بالنَّهارِ دونَ الليلِ.

---

(١) في (ض) و(ت): «بشرح».

(٧٢ ـ ٧٤) ـ ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾.

﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾: يَسمَعونَ دُعاءَكُم، أو: يسمَعونكُم تدعونَ، فحذفَ ذلك لدَلالةِ: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ عليه.

وقرئ: (يُسْمِعُونكُم)[1]؛ أي: يُسمِعُونكُم الجوابَ عَن دُعائِكُم، ومجيئُه مُضارِعًا مع (إذ) على حكايةِ الحالِ الماضيةِ استحضارًا لها.

﴿أَوْ يَنفَعُونَكُمْ﴾ على عِبادَتِكُم لها ﴿أَوْ يَضُرُّونَ﴾ مَن أعرَضَ عنها.

﴿ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ أضرَبُوا عن أنْ يكونَ لَهُم سَمعٌ، أو يُتوقَّعَ مِنْهُم ضرٌّ أو نفعٌ والتَجؤوا إلى التَّقليدِ.

(٧٥ ـ ٧٧) ـ ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾.

﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴾ فإنَّ التَّقدُّمَ لا يدلُّ على الصِّحَّةِ ولا ينقلبُ به الباطلُ حقًّا.

﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي ﴾ يريدُ أنَّهُم أعداءٌ لعابدِيهِم مِن حيثُ إنَّهُم يَتضرَّرونَ مِن جِهَتِهِم فوقَ ما يتضرَّرُ الرَّجلُ من جهةِ عَدوِّه، أو أنَّ المُغرِيَ بعِبادَتِهِم أعدى أعدائِهِم وهو الشَّيطانُ، لكنَّهَ صوَّرَ الأمرَ في نفسِه تَعريضًا لهم فإنَّه أنفَعُ في النُّصحِ مِن التَّصريحِ، وإشعارًا بأنهَّا نَصيحَةٌ بدأَ بها نَفسَهُ ليكونَ أَدْعَى إلى القَبولِ، وإفرادُ العدوِّ لأنَّه في الأصلِ مَصدَرٌ، أو بمعنى النَّسَبِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٨)، و«المحتسب» (ص: ١٢٩) عن قتادة، وزاد ابن خالويه نسبتها ليحيى بن يعمر.

﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ، أو متَّصِلٌ على أنَّ الضَّميرَ لكلِّ مَعبودٍ عَبَدوهُ وكانَ مِن آبائِهم مَن عَبَدَ اللهَ.

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ لأنَّه يَهدِي كلَّ مَخلوقٍ لِمَا خُلِقَ له مِن أمورِ المَعاشِ والمَعادِ؛ كما قالَ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣] هدايةً مُدرَّجةً مِن مبدأِ إيجادِهِ إلى مُنتَهى أَجَلِه، يتمَكَّنُ بها مِن جَلبِ المَنافعِ ودَفعِ المَضارِّ، مبدؤُها بالنِّسبةِ إلى الإنسانِ هِدايةُ الجَنينِ إلى امتصاصِ دمِ الطَّمْثِ مِن الرَّحِم، ومُنْتَهاها الهِدايةُ إلى طريقِ الجنَّةِ والتَّنعُّمِ بلَذائذِهَا.

والفاءُ للسَّببيَّةِ إن جُعِلَ المَوصولُ مُبتدأً، وللعَطفِ إن جُعِلَ صِفةَ ﴿رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فيكونُ اختلافُ النَّظمِ لتَقدُّمِ الخلقِ واستمرارِ الهِدايَةِ، وقوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ على الأوَّلِ مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ لدلالةِ ما قبلَهُ عليه، وكذا اللذانِ بعدَهُ، وتكريرُ المَوصولِ على الوجهينِ للدَّلالةِ على أنَّ كُلَّ واحدَةٍ مِن الصِّلاتِ مُستقلَّةٌ باقتضاءِ الحكمِ.

(٨٠ ـ ٨١) ـ ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾.

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ عطفٌ على ﴿يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ لأنَّه مِن رَوادِفِهما؛ مِن حيثُ إنَّ الصِّحَّةَ والمرضَ في الأغلبِ يتبعانِ المأكولَ والمَشروبَ.

وإنَّما لم يَنسُبِ المَرضَ إليه تعالى لأنَّ مَقصودَهُ تعديدُ النِّعَمِ، ولا يَنتقِضُ بإسنادِ الإماتَةِ إليه، فإنَّ المَوتَ مِن حيثُ إنه لا يُحَسُّ به لا ضررَ فيه، وإنَّما الضَّررُ في مُقدِّماتِه وهي المرضُ، ثمَّ إنَّه لأهلِ الكمالِ وُصلَةٌ إلى نيلِ المحابِّ التي تُستَحْقَرُ دونَها الحياةُ الدُّنيويَّة، وخلاصٌ مِن أَنواعِ المِحَنِ والبَلِيَّة، ولأنَّ المرضَ في غالبِ

الأمرِ إنَّما يَحدُثُ بتَفريطٍ مِن الإنسانِ في مَطاعمِهِ ومَشاربِه، وبما بين الأَخلاطِ والأَركانِ مِن التَّنافِي والتَّنافُرِ[١]، والصِّحَّةُ إنَّما تَحصُلُ باستحفاظِ اجتماعِهَا والاعتدالِ المخصوصِ عليها قهرًا، وذلك بقُدرَةِ العَزيزِ الحَكيمِ[٢].

﴿ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ في الآخرةِ.

(٨٢ ـ ٨٣) ـ ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾.

﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ذكرَ ذلك هَضْمًا لنفسِه، وتعليمًا للأمَّةِ أَنْ يجتَنِبُوا المعاصيَ، ويَكونُوا على حذرٍ وطلبٍ لأَنْ يُغفرَ لهم ما يَفْرُطُ مِنْهُم، واستغفارًا لِمَا عسى يَنْدُرُ مِنْه من الصَّغائرِ، وحملُ الخَطيئَةِ على كلماتِه الثَّلاثِ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولِه[٣]: «هي أختي»[٤] = ضعيفٌ؛ لأَنَّها مَعاريضُ وليسَتْ خَطايا.

﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا ﴾: كمالًا في العلمِ والعملِ أستَعِدُّ به خلافةَ الحقِّ ورئاسةَ الخلقِ.

---

(١) قوله: (وبما بين): عطف على (بتفريط)، و«الأخلاط» هي أجسام رطبة سيَّالة يَستحِيلُ إليها الغذاءُ أولاً، وهي الدم والصفراء والسوداء والبلغم «والأركان» هي أجسام بسيطة هي أجزاء أولية لبدن الإنسان وغيره، وهي النارُ والهواء والماء والتراب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٢) قوله: «باستحفاظ اجتماعها»؛ أي: الأخلاط والأركان «والاعتدال المخصوص» عطف على (اجتماعها)، «عليها» متعلِّق بقوله: (قهراً) و«قهراً» حال من (الاستحفاظ)، «وذلك»؛ أي: الاستحفاظ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) «وقوله»: ليس في (خ).

(٤) هذه الثلاثة وردت في حديث رواه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: ووَفِّقْني للكمالِ في العملِ لأنتظِمَ[1] به في عِدادِ الكاملينَ في الصَّلاحِ الذين لا يَشُوبُ صَلاحَهُم كبيرُ ذَنْبٍ ولا صَغيرُه.

(٨٤ ـ ٨٦) ـ ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨٥﴾ وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾: جاهًا وحُسنَ صيتٍ في الدُّنيا يبقى أثرُه إلى يومِ الدِّينِ، ولذلك ما مِن أُمَّةٍ إلا وهُم مُحِبُّونَ له مُثْنونَ عليه، أو: صادقًا من ذُرِّيَّتي يجدِّدُ أصلَ ديني ويَدعُو النَّاسَ إلى ما كنتُ أَدْعُوهُم إليه، وهو محمَّدٌ صَلواتُ اللهِ عليهِ وسَلامُه.

﴿وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ في الآخرةِ، وقد مرَّ مَعنى الوراثةِ فيها.

﴿وَٱغْفِرْ لِأَبِىٓ﴾ بالهدايةِ والتَّوفيقِ للإيمانِ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ طريقَ الحقِّ، وإن كانَ هذا الدُّعاءُ بعدَ مَوتِه فلعلَّه كانَ لظَنِّه أنَّه كانَ يُخفي الإيمانَ تَقِيَّةً مِن نُمْروذَ، ولذلك وعدَهُ به، أو لأنَّه لم يُمنَعْ بَعدُ مِن الاستغفارِ للكُفَّارِ.

(٨٧ ـ ٨٩) ـ ﴿وَلَا تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

﴿وَلَا تُخْزِنِى﴾ بمُعاتَبتي على ما فَرَّطْتُ، أو بنقصِ رُتبَتِي عن رُتبَةِ بعضِ الوُرَّاثِ، أو بتَعذيبي لخَفاءِ العاقِبَةِ وجوازِ التَّعذيبِ عَقْلًا، أو بتَعذيبِ والدِي، أو ببَعْثِه في عدادِ الضَّالِّينَ، وهو مِن الخِزيِ بمَعْنى الهوانِ، أو مِن الخَزايَةِ بمَعنى الحَياءِ.

﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ الضَّميرُ للعبادِ لأنَّهم مَعلومونَ، أو للضَّالِّينَ.

---

(١) في (ض): «أنتظم».

﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ٨٨ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾؛ أي: لا ينفعانِ أَحَدًا إلا مُخلِصًا سليمَ القَلبِ عَن الكُفرِ وميلِ[1] المَعاصِي وسائرِ آفاتِه، أو لا ينفعانِ إلا مالَ مَن هذا شأنُه وبنُوه[2] حيثُ أنفقَ مالَهُ في سَبيلِ[3] البِرِّ، وأرشدَ بنيهِ إلى الحقِّ وحثَّهُم على الخيرِ وقصدَ بهم أن يكونوا عِبادَ الله مُطيعينَ شُفَعاءَ له يومَ القِيامَةِ.

وقيل: الاستثناءُ ممَّا دلَّ عليه المالُ والبَنونَ؛ أي: لا ينفعُ غِنًى إلا غِناهُ.

وقيل: مُنقطِعٌ، والمعنى: ولكن سلامةُ مَن أتى اللهَ بقَلبٍ سَليمٍ تنفعُه.

قوله: «وقيل: مُنقطِعٌ، والمعنى: ولكن سلامَةُ مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ تنفعُه».

قال في «الكشاف»: ولا بُدَّ مِن تَقديرِ هذا المضافِ وإلا لم يَتحصَّل للاستثناءِ معنًى[4].

وقال أبو حيَّان: لا ضَرورةَ تدعو إلى هذا التَّقديرِ، إذ يَصِحُّ: لكن مَن أَتَى اللهَ بقَلْبٍ سَليمٍ ينفعُه ذلك[5].

وقال الحَلَبِيُّ: إنما قُدِّرَ المُضافُ ليُتوهَّمَ دخولُ المُستثنى في المستثنى مِنه؛ لأنَّه متى لم يُتوهَّم ذلك لم يَقَع الاستثناءُ، ولهذا منَعوا: (صَهَلت الخيلُ إلا الإبلَ) إلا بتأويلٍ[6].

---

(١) في (خ): «ونيل».

(٢) «وبنوه»: ليس في (خ).

(٣) في (ض): «سبل».

(٤) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٤٢).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٣١١).

(٦) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٣٢).

وفي «المفتاح»: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ مُقدَّرٌ على حذفِ المُضافِ وهو: (إلا سلامة مَن أتى اللهَ) مَدلولًا عليه بقرائنِ الكَلامِ[1].

وفي «حاشية الطِّيبِيُّ»: قال صاحبُ «التقريب» في توجيهِ كلامِ «الكشاف»: إذ شَرطُ المُنقطِعِ أن يَصِحَّ إسنادُ الفعلِ الأوَّلِ إليهِ فلا يدخلُ في المُستثنى منه. قيل: وفيه نظرٌ؛ لأنَّا إذا قدَّرْنا المُضافَ يكونُ التَّقديرُ: لكن حالُ مَن أتى اللهَ بقلبٍ سَليمٍ يَنفَعُه، ويستقيمُ المعنى.

وكذلك لَوْ لم يُقدَّرْ، ويكونُ التَّقديرُ: لكن مَن أتى اللهَ بقلبٍ سَليمٍ يَنفَعُه حالُه؛ ليَستقيمَ المعنى.

وإذا استقامَ المعنى على التَّقديرينِ بناءً على أنَّه لا بُدَّ في الاستثناءِ المُنقطِعِ مِن جعلِ (إلا) بمعنى (لكن)، وتقديرِ الخبرِ بعدَ ذلك، فلا يتعيَّنُ تقديرُ المُضافِ ولا يفسدُ المعنى إذا لم يُقدَّر[2].

ويؤيِّدُه قولُ أبي البقاءِ: أي: لكن مَن أتى اللهَ بقلبٍ يسلَمُ أو ينتفِعُ[3].

وقال الطِّيبِيُّ: مرادُ الزَّمخشريِّ مِن قولِه: (ولو لم يُقدَّر المُضافُ لم يتحصَّلْ للاستثناءِ مَعنًى)[4] شيءٌ آخرُ، وهو أنَّ المذكورَ بعد حرفِ الاستثناءِ كلمَةُ ﴿مَنْ﴾ وهو بمعنى النَّفسِ أو الشَّخصِ، وليس المعنى أنَّ نفسَ الآتي تنفعُه أو تنفَعُ أحدًا

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٥٠٧).

(٢) في (ن): «يقدر».

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٩٩٧)، والعبارة فيه: «لكن مَن أتى اللهَ يسلَمُ أو ينتفِعُ».

(٤) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٤٠) وقد تقدم.

بالدَّفعِ أو الشَّفاعةِ أو النُّصرَةِ، لكن المعنى: لا ينفعُه إلا سَلامَةُ قلبِهِ، فلا بُدَّ مِن التَّأويلِ كيفَما كان[1].

(٩٠ ـ ٩٣) ـ ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٩٠﴾ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴿٩١﴾ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴾.

﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ بحيثُ يَرَوْنَها مِن الموقفِ فيَتبجَّحون بأَنَّهم المَحشورونَ إلَيْها.

﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ فيرَوْنَها مكشوفةً، ويتحسَّرونَ على أنَّهم المسوقونَ إليها، وفي اختلافِ الفِعلَيْنِ ترجيحٌ لجانبِ الوَعدِ.

﴿ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾: أينَ آلِهتُكم الذينَ تَزْعُمونَ أنَّهم شُفعَاؤُكم.

﴿ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ ﴾ بدفعِ العَذابِ عنكُم ﴿ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴾ بدَفعِه عَن أنفُسِهم؛ لأنَّهم وآلِهتَهم يَدخلونَ النَّارَ كما قالَ:

(٩٤ ـ ٩٨) ـ ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾؛ أي: الآلهةُ وعبدَتُهم، والكَبْكَبَةُ: تكريرُ الكَبِّ لتكريرِ مَعناه، كأنَّ مَن أُلقِيَ في النَّارِ ينكبُّ مرةً بعدَ أُخرَى حتى يَستَقِرَّ في قَعرِها.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٣٨٠) وعنه نقل المصنف ما سبق.

﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ﴾: مُتَّبِعُوه مِن عُصاةِ الثَّقَلينِ، أو شَياطينُه ﴿أَجْمَعُونَ﴾ تأكيدٌ للجُنودِ إن جُعِلَ مُبتدأً خبرُه ما بعدَهُ، وإلا للضَّمير وما عُطِفَ عليه، وكذا الضَّميرُ المُنفَصِلُ وما يعودُ إليهِ في قولِه: ﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ على أنَّ اللهَ يُنطِقُ الأَصنامَ فتخاصمُ العبدَةَ، ويُؤيِّدُه الخطابُ في قولِه: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: في استحقاقِ العِبادَةِ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ الضَّمائِرُ للعَبَدةِ كمَا في ﴿قَالُواْ﴾، والخِطَابُ للمُبالغَةِ في التَّحسُّرِ والنَّدامَةِ، والمعنى: أَنَّهُم مع تَخاصُمِهِم في مَبدأِ ضَلالِهِم مُعترفونَ بانهِمَاكِهِم في الضَّلالةِ مُتحسِّرونَ عَلَيْها.

(٩٩ ـ ١٠٢) ـ ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ كما للمؤمنين[1] مِن الملائكةِ والأَنبياءِ ﴿وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ إذ الأَخِلَّاءُ يومئذٍ بعضُهم لبَعضٍ عدوٌّ إِلَّا المُتَّقين.

أو: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ﴾ ممَّنْ نعدُّهُم شفعاءَ وأَصدِقاءَ.

أو: وقَعْنا في مَهْلَكَةٍ لا يخلِّصُنا منها شافعٌ ولا صديقٌ.

وجمعُ الشَّافعِ ووحدةُ[2] الصَّديقِ لكَثرةِ الشُّفعاءِ في العادةِ وقِلَّةِ الصَّديقِ، ولأَنَّ الصَّديقَ الواحِدَ يَسعَى أكثرَ ممَّا يَسْعَى الشُّفعاءُ، أو لإطلاقِ الصَّديقِ على الجمعِ كالعَدُوِّ؛ لأَنَّه في الأصلِ مَصدرٌ كالحَنِينِ والصَّهِيلِ.

---

(١) «كما للمؤمنين» من (ض) و(ت).

(٢) في (ض): «ووحد».

﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ تَمنٍّ للرَّجعةِ، وأقيمَ فيهِ (لو) مقامَ (ليت) لتَلاقيهِمَا في مَعنى التَّقديرِ، أو شرطٌ حُذِفَ جوابُه.

﴿فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ جوابُ التَّمنِّي، أو عطفٌ على ﴿كَرَّةً﴾؛ أي: لو أَنَّ لَنا أَنْ نكرَّ فنكونَ.

(١٠٣ ـ ١٠٤) ـ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ (١٠٣) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: فيمَا ذكرَ مِن قصَّةِ إبراهيمَ ﴿لَآيَةً﴾: لحُجَّةً وعِظَةً لِمَن أرادَ أَنْ يَستَبْصِرَ بها ويَعتَبِرَ؛ فإنَّها جاءَتْ على أنظمِ تَرتيبٍ وأحسَنِ تَقريرٍ، يتفطَّنُ المُتأمِّلُ فيها لَغزارَةِ عِلمِه لِمَا فيهَا مِن الإشارةِ إلى أُصولِ العُلومِ الدِّينيَّةِ والتَّنبيهِ على دلائِلِها، وحُسنِ دَعوَته للقَوْمِ، وحُسنِ مُخالَفَتِه مَعَهُم، وكَمالِ إِشفاقِهِ عَلَيهِم، وتصويرِ الأمرِ في نفسِهِ، وإطلاقِ الوعدِ والوَعيدِ على سَبيلِ الحِكايَةِ تَعريضًا وإيقاظًا لهم ليَكونَ أَدْعَى لَهُم إلى الاستماعِ والقَبُولِ.

﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم﴾ أكثرُ قَومِه ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ بِهِ.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ﴾: القادرُ على تَعجيلِ الانتِقامِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ بالإمهالِ لكَي يُؤمِنُوا هم أو أحدٌ مِن ذُرِّيَّتِهم.

(١٠٥ ـ ١١٠) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ (١٠٥) إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ (١٠٦) إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ (١٠٧) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٠٨) وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠٩) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾.

﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ القومُ مُؤنَّثةٌ ولذلك تُصغَّرُ على قويمةٍ، وقد مرَّ الكَلامُ في تكذيبِهم المُرسَلينَ.

﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ﴾ لأنَّه كانَ مِنْهُم: ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾ الله فتتركوا عبادةَ غيرِه.

﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ مَشهورٌ بالأمانةِ فيكُم.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ فيما آمرُكُم به مِن التَّوحيدِ والطَّاعةِ للهِ.

﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾: على ما أنا عليهِ مِن الدُّعاءِ والنُّصحِ ﴿مِن أجرٍ إنْ أَجْرِيْ إلَّا على ربِّ العالَمينَ﴾.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ كرَّرَه للتَّأكيدِ والتَّنبيهِ على دلالةِ كلِّ واحدٍ مِن أمانَتِه وحسمِ طَمعِهِ على وُجوبِ طاعتِه فيما يَدعوهُمْ إليه، فكيفَ إذا اجتمعَا؟

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وأبو عَمرٍو وحفصٌ بفتحِ الياءِ في ﴿أَجْرِيَ﴾ في الكلمات الخمسِ[1].

(١١١ ـ ١١٥) ـ ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ (١١١) قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١١٢) إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ (١١٣) وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ (١١٤) إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾.

﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾: الأقلُّونَ جاهًا ومالًا، جمعُ الأَرْذَلِ على الصِّحَّةِ، وقرأَ يعقوبُ: ﴿وأَتباعُكَ﴾[2] وهو جمعُ تابعٍ كشَاهِدٍ وأَشهادٍ، أو تَبَعٍ كبَطَلٍ وأَبْطَالٍ.

وهذا مِن سَخافَةِ عَقلِهِم وقُصورِ رَأيِهِم على الحُطامِ الدُّنيَوِيِّ[3] حتى جَعَلُوا اتِّباعَ المُقِلِّينَ فيها مانعًا عَن اتِّباعِهِم، وإيمانَهم بما يَدعوهُم إليه دليلًا على بُطلانِهِ.

---

(١) من (سورة الشعراء) انظر: «التيسير» (ص: ١٦٧).

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٥).

(٣) في (أ) و(ت) و(خ): «الدنيوية»، والمثبت من (ض)، وهو الذي رجحه الأنصاري فقال: «على الحطام الدنيوية» الأولى: (الدنيوي)؛ لأن الحطام مفرد، وكأنه ضمَّنه معنى الحطمة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٨٥).

وأشاروا بذلك إلى أنَّ اتِّباعَهُم ليسَ عَنْ نَظرٍ وبَصيرةٍ، وإنَّما هو لتَوقُّعِ مالٍ ورِفعةٍ فلذلك ﴿قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ أنَّهُم عَمِلوهُ إخلاصًا أو طمعًا في طُعْمةٍ، وما عَلَيَّ إلا اعتبارُ الظَّاهرِ.

﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى﴾: ما حِسابُهُم على بَواطِنِهم إلَّا على اللهِ فإنَّه المُطَّلِعُ عَلَيها ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ لعَلِمْتُم ذلك، ولكنَّكُم تَجهَلُونَ فتَقولونَ ما لا تَعلمونَ.

﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ جوابٌ لِمَا أوهمَ قولُهم مِن استِدعاءِ طَردِهِم وتوقيفِ إيمانِهِم عليه، حيثُ جعَلُوا اتِّباعَهُم المانعَ عنهُ، وقوله: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ كالعِلَّةِ له، أي: ما أنا إلا رَجُلٌ مَبعوثٌ لإنذارِ المُكَلَّفينَ عَن الكُفرِ والمَعاصي سواءٌ كانوا أَعِزَّاءَ أو أَذِلَّاءَ، فكيفَ يَليقُ بي طردُ الفُقَراءِ لاستِتباعِ الأَغنياءِ؟ أو: ما عليَّ إلَّا إِنذارُكُم إنذارًا بيِّنًا بالبرهانِ الواضِحِ، فلا عليَّ أنْ أطرُدَهُم لاستِرضَائِكُم.

(١١٦ ـ ١١٨) ـ ﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴿١١٧﴾ فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ﴾ عمَّا تَقولُ ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾: مِن المَشتومِينَ، أو: المَضروبينَ بالحجارةِ.

﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ إظهارًا لِمَا يَدعُو عليهِم لأجلِه، وهو تكذيبُ الحَقِّ، لا تخويفُهُم له واستخفافُهُم عليه.

﴿فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا﴾: فاحكُمْ بيني وبينَهُم، من الفُتاحَة.

﴿وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِن قَصدِهِم أو شُؤمِ عَمَلِهِم.

(١١٩ ـ ١٢٢) ـ ﴿ فَأَنجَيْنَـٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ ﴿١٢٠﴾
إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٢١﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

﴿ فَأَنجَيْنَـٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾: المملوءِ ﴿ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ﴾ بعدَ إنجائِه ﴿ ٱلْبَاقِينَ ﴾ مِن قومِه.

﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً ﴾ شاعَتْ وتواتَرتْ ﴿ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٢١﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

(١٢٣ ـ ١٢٧) ـ ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ
أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ أنَّثَه باعتبارِ القَبيلَةِ، وهو في الأصلِ اسمُ أبيهِمْ.

﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٢٦﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ تصديرُ القَصصِ بها دلالةٌ على أنَّ البعثةَ مَقصورةٌ على الدُّعاءِ إلى معرفةِ الحقِّ والطَّاعةِ فيما يُقرِّبُ المَدعوَّ إلى ثوابِهِ ويُبعِدُه عَن عِقابِه، وكان الأنبياءُ متَّفِقينَ على ذلك ـ وإن اختلَفُوا في بعضِ التَّفاريعِ ـ مُبرَّئينَ[1] عن المطاعمِ الدَّنِيَّةِ والأغراضِ الدُّنيوِيَّةِ.

(١٢٨ ـ ١٣١) ـ ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ
﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾.

﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ﴾: بكلِّ مَكانٍ مُرتفعٍ، ومِنه: رِيعُ الأَرضِ، لارتِفاعِها.

---

(١) في (أ): «متفقون... مبرؤون». وهذا يصح على ما وقع في نسخة: «وأن الأنبياء... ». انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٢).

﴿ءَايَةً﴾: عَلَمًا للمارَّةِ ﴿تَعۡبَثُونَ﴾ ببنائِها؛ إذ كانوا يَهتدونَ بالنُّجومِ في أسفارِهِم فلا يحتاجونَ إليها، أو: بروجَ الحمامِ، أو: بنيانًا يجتمعونَ إليها للعَبثِ بمَنْ يمرُّ علَيْهِم، أو: قصورًا يَفتَخِرُونَ بها.

﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾: مآخذَ الماءِ، وقيل: قُصورًا مُشيَّدَةً وحُصونًا ﴿لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ﴾ فتُحْكِمُونَ بُنيانَها.

﴿وَإِذَا بَطَشۡتُم﴾ بسَوْطٍ أو سَيْفٍ ﴿بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ﴾: مُتسلِّطين غاشِمينَ بلا رأفةٍ ولا قصدِ تأديبٍ ونظرٍ في العاقِبَةِ.

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ بتركِ هذه الأشياءِ ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ فيما أَدعوكُم إليه فإنَّه أنفَعُ لكم.

قوله: «وقيل: قُصورًا مُشيدَةً وحُصونًا».

قال الطِّيبيُّ: هذا أظهَرُ في العَبَثِ مِن المصَّانعِ، لقوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ﴾.

قال الإمامُ: البِناءُ المُرتفِعُ إنَّما كانَ مذمومًا لدَلالتِه على السَّرَفِ والخُيَلاءِ، واتِّخاذُ القُصورِ لدلالتِهِ على الأَمَلِ الطَّويلِ والغَفلَةِ على أنَّ الدُّنيا دارُ مَمرٍّ لا دارُ مَقرٍّ(١).

(١٣٢ ـ ١٣٥) ـ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ (١٣٣) وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ (١٣٤) إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ﴾ كرَّره مُرَتَّبًا على إمدادِ اللهِ إيَّاهم بما يعرفونَه مِن أنواعِ النِّعَمِ تعليلًا وتنبيهًا على الوعدِ عليه بدوامِ الإمدادِ، والوَعيدِ على تركِه بالانقطاعِ، ثمَّ فصَّلَ بعضَ تلكَ النِّعَمِ كما فصَّلَ بعضَ مَساوئِهم المَدلولِ عليها

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٥٢٣)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٣٩٥).

إجمالًا بالإنكارِ في ﴿أَلَا تَتَّقُونَ﴾ مُبالغَةً في الإيقاظِ والحثِّ على التَّقوَى فقال[1]:

﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ ثمَّ أوعدَهُم فقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ في الدُّنيا والآخرةِ، فإنَّه كما قَدَرَ على الإنعامِ قَدَرَ على الانتقامِ.

(١٣٦ ـ ١٤٠) ـ ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١٣٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ فإنَّا لا نَرْعَوِي عمَّا نحن عليه، وتغييرُ شقِّ النَّفيِ عمَّا تَقتَضيهِ المُقابلَةُ للمُبالغَةِ في قِلَّةِ اعتِدادِهِم بوَعظِه.

﴿إنْ هذا إلا خَلْقُ الأوَّلينَ﴾: ما هذا الذي جِئتَنا به إلا كَذِبُ الأوَّلينَ، أو: ما خَلْقُنا هذا إلا خَلْقُهم نحيا ونموتُ مِثلَهُم ولا بعثَ ولا حِسابَ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزَةُ: ﴿خُلُقُ﴾ بضمَّتينِ[2]، أي: ما هذا الذي جئتَ بِهِ إلا عادةُ الأوَّلينَ كانوا يُلَفِّقُونَ مِثلَه، أو: ما هذا الذي نحنُ عليه مِن الدِّينِ إلا خلقُ الأوَّلينَ وعادَتُهم ونحنُ بِهِم مُقتَدونَ، أو: ما هذا الذي نحنُ عليه مِن الحياةِ والمَوتِ إلا عادَةٌ قديمَةٌ لم يَزل النَّاسُ عَلَيها.

﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ على ما نحنُ عليه.

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ﴾ بسببِ التَّكذيبِ بريحٍ صَرْصَرٍ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

---

(١) «فقال» من (ت)، وفي هامش (أ): «بقوله» وعليها (ظ)؛ أي: الظاهر.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(١٤١ ـ ١٤٨) ـ ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾.

﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَٰلِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٤٤﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤٥﴾ أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴾ إنكارٌ لأَنْ يُترَكُوا كذلك، أو تَذكيرٌ بالنِّعمةِ في تخليَةِ اللهِ إيَّاهم وأسبابَ تنعُّمِهم آمنينَ، ثمَّ فسَّره بقولِه:

﴿ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾: لطيفٌ ليِّنٌ للُطفِ الثَّمرِ، أو لأنَّ النَّخلَ أُنثى، وطَلْعُ إناثِ النَّخلِ ألطَفُ، وهو ما يَطْلُعُ مِنْها كنَصْلِ السَّيفِ في جَوْفِه شَماريخُ القِنْوِ، أو مُتدلٍّ مُنكسِرٌ مِن كثرةِ الحَملِ، وإفرادُ النَّخلِ لفَضلِه على سائرِ أَشجارِ الجنَّاتِ، أو لأنَّ المُرادَ بها غيرُها مِن الأشجارِ.

قوله: «شَماريخُ». جمعُ: شِمْراخٍ، وهو الذي دلَّ عليهِ البُسْرُ.

(١٤٩ ـ ١٥٢) ـ ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾.

﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴾: بَطِرِينَ، أو: حاذِقِينَ، مِنَ الفَراهةِ وهي النَّشاطُ، فإنَّ الحاذِقَ يعمَلُ بنَشاطٍ وطِيبِ قَلْبٍ.

وقُرِئَ وقرأ نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو: ﴿ فَرِهِينَ ﴾[1]، وهو أبلَغُ من الأوَّلِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝١٥٠ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ استُعيرَ الطاعةُ ـ التي هي انقيادُ الآمرِ ـ لامتثالِ الأمرِ، أو نُسبَ حكمُ الآمرِ إلى أمرِه مجازًا.

﴿ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ وصفٌ موضحٌ لإسرافِهم، ولذلك عُطِفَ ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ على ﴿يُفْسِدُونَ ﴾ دلالةً على خُلوصِ فسادِهم.

(١٥٣ ـ ١٥٤) ـ ﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ۝١٥٣ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾.

﴿ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴾ الذين سُحِرُوا كثيرًا حتى غلبَ على عُقولِهم، أو مِن ذَوِي السَّحْرِ وهي الرِّئَةُ؛ أي: مِن الأَناسيِّ، فيكون ﴿ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ تأكيدًا له ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ في دَعواكَ.

(١٥٥ ـ ١٥٩) ـ ﴿ قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝١٥٥ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥٦ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ ۝١٥٧ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٥٨ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾.

﴿ قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ ﴾؛ أي: بعدما أخرجَها اللهُ مِن الصَّخرةِ بدُعائِه كما اقترحُوها.

﴿لَّهَا شِرْبٌ ﴾ نصيبٌ مِن الماءِ، كالسِّقْيِ والقِيتِ للحَظِّ مِن السَّقيِ والقُوتِ، وقُرِئَ بالضَّمِّ[1].

﴿وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾ فاقتَصِرُوا على شِرْبِكُم ولا تُزاحِمُوها على شِرْبها.

﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ ﴾ كضَرْبٍ وعقْرٍ ﴿ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ عظَّمَ اليومَ لعِظَمِ ما يحلُّ فيه، وهو أبلَغُ مِن تَعظيمِ العَذابِ.

(١) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١١) عن ابن أبي عبلة.

﴿ فَعَقَرُوهَا ﴾ أُسنِدَ العقرُ إلى كلِّهم لأنَّ عاقِرَها إنما عقَرَ بِرِضاهُم ولذلك أُخِذُوا جَميعًا ﴿فَأَصْبَحُوا۟ نَـٰدِمِينَ ﴾ على عَقْرِها خوفًا من حلولِ العَذابِ لا توبةً، أو عندَ مُعاينَةِ العَذابِ ولذلك لم يَنْفَعْهُم ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾؛ أي: العَذابُ المَوعودُ.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ في نَفيِ الإيمانِ عَن أكثَرِهم في هذا المَعرِضِ إيماءٌ بأنَّهُ لو آمنَ أكثَرُهم أو شَطْرُهُم لَمَا أُخِذُوا بالعذابِ، وأنَّ قُرَيشًا إنَّما عُصِمُوا عَن مثلِهِ ببركَةِ مَن آمنَ مِنْهُم.

(١٦٠ ـ ١٦٦) ـ ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٦٣﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٤﴾ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾.

﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٦٣﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾؛ أي: أتأتونَ مِن بينِ مَن عَداكُمْ مِن العالَمِينَ الذُّكرانَ لا يُشارِكُكُم فيهِ غيرُكُم، أو: أتأتونَ الذُّكرانَ مِن أولادِ آدمَ مع كَثرَتِهم وغلبةِ الإناثِ فيهِم كأنَّهنَّ قد أعوزْنَكُم، فالمرادُ بـ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ على الأوَّلِ: كلُّ من يُنكَحُ، وعلى الثَّاني: النَّاسُ.

﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم﴾ لأجلِ استِمتاعِكُم ﴿مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾ لبيانِ ﴿مَا﴾ إنْ أُريدَ به جنسُ الإناثِ، أو للتَّبعيضِ إن أُريدَ به العضوُ المباحُ مِنْهنَّ، فيكونُ تعريضًا بأنَّهم كانوا يفعلونَ ذلك بنسائِهِم أيضًا.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾: مُتجاوِزونَ عَن حدِّ الشَّهوَةِ، حيثُ زادُوا على سائرِ النَّاسِ بَل الحيواناتِ، أو: مُفْرِطونَ في المعاصي، وهذا مِن جملةِ ذاكَ، أو: أَحِقَّاءُ بأَنْ تُوصَفُوا بالعدوانِ لارتِكابِكُم هذه الجريمةَ.

(١٦٧ ـ ١٦٨) ـ ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ ۝١٦٧ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾.

﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ﴾ عمَّا تدَّعيهِ، أو: عَن نَهْيِنا، أو: عَنْ تَقبيحِ أَمْرِنا.

﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾: مِن المَنْفيِّينَ مِن بينِ أَظْهُرِنا، ولعلَّهُم كانوا يُخْرِجُونَ مَن أخرجوهُ على عنفٍ وسُوءِ حالٍ.

﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾: مِن المُبغضينَ غايةَ البُغضِ، لا أَقِفُ عَن الإنكارِ عليهِ بالإيعادِ[1]، وهو أبلَغُ مِن أَنْ يقولَ: إنِّي لعمَلِكُم قَالٍ؛ لدلالتِه على أنَّه مَعدودٌ في زُمرَتِهم مَشهورٌ بأنَّه مِن جُملَتِهم[2].

قوله: «وهو أبلَغُ مِن أَنْ يقولَ: إني لعَمَلِكُم قالٍ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: كثيرًا ما وردَ في القرآنِ خُصوصًا في هذه السُّورَةِ العُدولُ عَن التَّعبيرِ بالفعلِ إلى الصِّفَةِ المُشتقَّةِ، وجَعلِ الموصوفِ واحدًا من جمعٍ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾، ﴿مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾، ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ﴾، ﴿بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾؛ لأنَّ التَّعبيرَ بالفعلِ يُفْهِمُ وقوعُه خاصَّةً.

وأَمَّا بالصِّفَةِ وجعلِ الموصوفِ واحدًا من جمعٍ فيُفهِمُ أمرًا زائدًا، وهو جعلُ ذلك سِمَةً للمَوصوفِ ثابتَةَ التَّعلُّقِ به، كاللَّقَبِ المَشهورِ.

---

(١) أي: إني وإن أوعدتموني بالإخراج لا أنتهي عن الإنكار عليكم فالوقوف بمعنى الرجوع والانتهاء. انظر «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٤).

(٢) قال الشهاب في «الحاشية» (٧/ ٢٤): لأنه إذا قيل: (فاعل) لم يفد أكثر من تلبسه بالفعل، وإذا قيل: (من الفاعلين) أفاد أنه مع تلبسه به من قوم عُرفوا أو اشتهروا به فيكون راسخ القدم عريق العرق فيه.

ولو قُلتَ: بأن يتخلفوا؛ لم يَزِدْ على الإخبارِ بتَخلُّفِهم، والمتلوُّ وهو قولُه: ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ألحقَهُم لقبًا رديئًا وصيَّرَهُم نوعًا فَشِلًا رَذْلًا، وكذا ما يردُ مِن أَمثالِها[1].

(١٦٩ ـ ١٧١) ـ ﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٩﴾ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٧٠﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾.

﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: مِن شُؤمِه وعَذابِه ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ﴾: أهلَ بيتِهِ والمُتَّبعينَ له على دينِهِ، بإخراجِهِم مِن بينِهِم وقتَ حُلولِ العَذابِ بِهِم.

﴿إِلَّا عَجُوزًا﴾ هي امرأةُ لوطٍ ﴿فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: مُقدَّرةً في الباقينَ في العذابِ؛ إذ أصابَها حَجَرٌ في الطَّريقِ فأهلكَها؛ لأنَّها كانَتْ مائلَةً إلى القومِ راضِيَةً بفِعلِهِم.

وقيل: كائنةً فيمَنْ بَقِيَ في القَريَةِ فإنَّها لم تَخرُج مع لوطٍ.

(١٧٢ ـ ١٧٥) ـ ﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴿١٧٢﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٣﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾: أهلكْناهُم ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ قيل: أمطرَ اللهُ على شُذَّاذِ القومِ حِجارةً فأهلكَهُم ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ اللامُ فيه للجنسِ حتى يَصِحَّ وقوعُ المُضافِ إليه فاعلَ (ساء)، والمخصوصُ بالذمِّ مَحذوفٌ وهو: مطرُهُم.

﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٣/ ٣٣٠).

(١٧٦ ـ ١٨١) ـ ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧٨﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٧٩﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٠﴾ ۞ أَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ﴾.

﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الأَيكَةُ: غيضةٌ تُنبتُ ناعمَ الشَّجرِ، يريدُ: غيضةَ بقربِ مَدْيَنَ تسكنُها طائفةٌ، فبعثَ اللهُ إليهِم شعيبًا كما بُعِثَ إلى مَدْينَ، وكانَ أَجنبيًّا منهم فلذلك قال: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ ولم يقل: أَخوهُم شُعَيبٌ.

وقيل: الأَيْكَةُ: شَجَرٌ مُلتفٌّ، وكان شجرُهُم الدَّومَ وهو المُقْلُ(١).

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ بحَذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حَرَكَتِهَا على اللامِ، وقُرِئَت لذلك مفتوحةً(٢) على أَنَّها (لَيْكَةَ) وهي اسمُ بَلَدتِهِم، وإِنَّما كُتِبَت هاهنا وفي (ص) بغيرِ أَلِفٍ اتِّباعًا للَّفظِ(٣).

---

(١) هو من شجر البادية يشبه صغار النخل. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٤).

(٢) في (ض) و(ت): «وقرئت كذلك مفتوحة»، والمثبت من (أ) و(خ)، وعليه تكون اللام للتعليل والمعنى: أنه لأجل إلقاءِ حَرَكَة الهمزة على اللامِ قرئت اللام مفتوحة، وهو الأولى، فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير همزة بعدها ولا ألف قبلها وفتحِ التاء، والباقون بالألف واللام مع الهمزة وخفضِ التاء. انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

أما على كون العبارة: «وقرئت كذلك مفتوحة» فقد قال الشهاب في «الحاشية» (٧/ ٢٦): هذا يقتضي أنّ ما قبله بالكسر، وليس كذلك فإنّ فيها ثلاثَ قراءات: قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿ليكةَ﴾ بفتح التاء، وقراءة غيرهم على الأصل: ﴿الأيكة﴾ وقرئ شاذاً: (ليكة) بكسر التاء.

(٣) قوله: «اتباعاً للفظ» غير صحيح كما قال الشهاب، قال: والذي غره كلام الزمخشريّ، وأنه ليس في كلام العرب مادة (ل ي ك)، وليس بشيء، والأسماء المرتجلة لا منع منها، وذكر البخاريّ أنّ ليكة بمعنى الأيكة وناهيك به.

وكان الشهاب قد نقل عن أبي عبيد قوله: وجدتها في مصحف عثمان الذي يقال له (الإمام) في =

﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ (١٧٨) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٧٩) وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٠)﴾ ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ﴾: أَتِمُّوهُ ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ حقوقَ النَّاسِ بالتَّطفيفِ.

(١٨٢ ـ ١٨٤) ـ ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ (١٨٢) وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (١٨٣) وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾.

﴿وزِنُوا بالقُسْطاسِ المُستَقِيمِ﴾: بالميزانِ السَّوِيِّ، وهو إِنْ كانَ عَرَبِيًّا[١]: فإن كانَ مِن القِسْطِ ففُعْلَاسٌ[٢]........................

= (الحِجْر) و(ق): ﴿الأيكة﴾، وفي (الشعراء) و(ص): ﴿ليكة﴾، وعلى هذا قرّاء المدينة.

قال الشهاب: وهذا ردٌّ على ما قاله النحاة فإنهم نسبوا القراءة إلى التحريف وليس بشيء، فلا عبرة بإنكار الزمخشريّ ومن تبعه كالمصنف، وقوله في هذه القراءة: إنها على النقل، غير صحيح. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٥ ـ ٢٦).

(١) قوله: «إن كان عربيًّا» إشارةٌ إلى قول آخر فيه، وهو أنه معرَّب روميُّ الأصل، ومعناه: العدل، أيضاً كالقسط فهو من توافق اللغتين. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٦)

(٢) قوله: «ففعلاس»، ومثله في «الكشاف» (٦/ ٢٦٥)، قال الطيبي في «فتوح الغيب» (١١/ ٤١٢): (قيل: فيه نظرٌ، والصواب أن وزنه: فعلاع، لأن التكرير يقتضي أن يوزن بما قبله...)، وانظر باقي كلامه ثمة، وقد نقله أبو حيان في «البحر» (١٦/ ٣٤٠) عن الزمخشري فجاء في بعض نسخه: «فعلاع».

والظاهر أن في نسخ البيضاوي اختلافاً فقد جاءت في «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٦): «فعلاع» وعليه شرح فقال: قوله: «ففعلاع بتكرير العين» يعني: شذوذاً إذ هي لا تكرّر وحدها مع الفصل باللام، ومَن قال إنها مكررة صورة لا حقيقة فقد وهم لأنه يتحد مع القول الثاني، ولذا قال الزمخشريّ: (وزنه فُعْلاس) كما وقع في بعض النسخ تحقيقاً لزيادتها.

قلت: الذي يفيده كلام الشهاب أنها عند الزمخشري «فعلاس» وعند المصنف «فعلاع»، بخلاف الشيخ زكريا الأنصاري، حيث قال في «الحاشية» (٤/ ٢٩٣): «ففعلاس» تبع فيه «الكشاف» «وصوابه: (ففعلاع)؛ لأن المكرَّر يُوزَن بما قبله.

بتكريرِ العينِ، وإلا ففُعْلَالٌ[1].

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بكسرِ القافِ[2].

﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾: ولا تُنقِصُوا شيئًا من حُقوقِهِم ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ بالقَتلِ والغَارَةِ وقطعِ الطَّرِيقِ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: وذَوِي الجِبِلَّةِ الأوَّلينَ، يعني: من تَقدَّمَهم مِن الخلائقِ.

قوله: «فإنْ كانَ مِن القِسْطِ ففُعْلَاسٌ بتكريرِ العينِ».

قال الطِّيبِيُّ: قيلَ: فيه نظرٌ، والصَّوابُ أنَّ وزنَه (فُعْلَاع)؛ لأنَّ التَّكريرَ يَقتَضي أن يُوزَنَ بما قبلَه.

فإنْ قلتَ: فعل ذلك لعدمِ فُعْلَاعٍ كما قيلَ في بُطْنَان؟

قلتُ: ذلك لوُجودِ فُعْلَان نحو عُثْمان وغُفْران، وأمَّا فُعْلَاس فلم يُوجَد أصلًا، وأيضًا فقد تُكلِّمَ هنا على فرضِ كَونِه في القسطِ وتكريرِ العينِ، فعلى هذا يجبُ التَّعبيرُ عنه بما تَقدَّمَهُ جَزْمًا.

فإن قيل: عدولُ المُصنِّفِ[3] إلى أنَّ وزنَه (فُعْلَاسٌ) إشارَةٌ إلى أنَّه ليسَ هذا بالحقيقَةِ تكريرًا للعينِ؛ فإنَّ العينَ لا تُضاعفُ وحدَها مع تَخلُّلِ اللامِ؛ لما يلزَمُ مِنَ

---

(١) قوله: «وإلا» بأن كان مأخوذاً من الرباعي «ففعلال»؛ أي: بتكرير اللام، وعلى الأول فهو مأخوذ من الثلاثي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٤٠).

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٦٥).

الفصلِ الممتنعِ عندهم، ولهذا قالوا: لا تُزادُ الفاءُ وحدَها مُطلقًا.

قلت: قَد صَرَّحَ بتكريرِ العينِ، فكيفَ يُحمَلُ على ذلك، فهو وارِدٌ عليه من هذا الوَجهِ أيضًا، إلا أن يقالَ: في عبارَتِه تَساهُلٌ، على أنَّ الكوفيِّينَ يُجوِّزُونَ مثلَ هذه الزِّيادَةِ(١).

(١٨٥ ـ ١٨٧) ـ ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾ فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾.

﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ أَتوا بالواوِ للدَّلالةِ على أنَّه جامعٌ بين وصفَيْنِ مُنافِيَينِ للرِّسالةِ مُبالغَةً في تكذيبِه.

﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾ في دَعْواكَ ﴿ فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾: قِطعَةً مِنها، ولعلَّه جَوابٌ لِمَا أشعرَ به الأمرُ بالتَّقوى مِن التَّهديدِ. وقرأ حفصٌ بفَتحِ السِّينِ(٢).

﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ في دَعْواكَ.

قوله: «أَتَوْا بالواوِ للدلالَةِ على أنَّه جامِعٌ بينَ وَصْفَينِ منافيينِ للرِّسالَةِ، مبالغَةً في تكذيبِه».

قال الطِّيبِيُّ: فإن قلت: هذا بيانُ خاصيَّةِ التَّركيبِ، فما بيانُ الأَبلغِيَّةِ واختصاصِ الواوِ بمَوضِعٍ دونَ مَوضِعٍ؟

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤١٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

قلت: التَّركيبُ بدونِ الواوِ في قصَّةِ ثمودَ يُفيدُ التَّوكيدَ والتَّقريرَ والقَطْعَ بأنَّه بَشَرٌ مِثلُهُم؛ أي: لا ينبغِي أَنْ نُؤمِنَ برِسالاتِكَ إلا بشَيْءٍ تمتازُ به عنَّا، ولهذا قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ والقومُ أنصفُوا في الطَّلبِ، ولهذا قال: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ﴾.

وأمَّا قومُ شُعيبٍ فإنَّهُم أثبتُوا له شَيئينِ: كونَه مُسحَّرًا، وكونَه بَشَرًا مثلَهُم، كلٌّ واحدٍ منهُما مُستقِلٌّ في المنعِ مِن كونِه رسولًا؛ يعني: نحنُ وأنتَ في عدمِ صُلوحيَّةِ الرسالةِ مِن كوننا بشرًا سواءٌ، ولك المزيدُ علينا في كونِكَ مُسحَّرًا دونَنا، ثمَّ أكَّدُوا ذلك بقولِهم: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ والظَّنُّ بمَعنى اليقينِ، ولذلك أدخلَ (أن) واللامَ.

ولمَّا كانَ هذا الرَّدُّ أبلَغَ مِن الأوَّلِ ما طلَبُوا البُرهانَ كما طلبوا حيثُ قالوا: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، بل قطعوا بما يدلُّ على الناسِ مِن إيمانِهم بقولِهم: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ على سبيلِ الاستهزاءِ[1].

(١٨٨ ـ ١٩١) ـ ﴿قَالَ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٨٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٨٩﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٩٠﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿قَالَ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وبعذابِه المُنْزَلِ عليكُمْ مما أوجبَهُ لَكُم عليه في وَقتِه المقدَّرِ له لا محالةَ.

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ على نحوِ ما اقترحُوا، بأَنْ سلَّطَ اللهُ عليهم الحرَّ سبعَةَ أيَّامٍ حتَّى غلَتْ أنهارُهُم، فأظَلَّتْهُم سحابةٌ فاجتمَعُوا تحتَها فأمطَرَتْ عليهِم نارًا فاحترَقُوا ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٨٩﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٩٠﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤١٤).

هذا آخرُ القصصِ السَّبعِ المذكورةِ على سبيلِ الاختِصارِ تَسلِيَةً لرَسولِ اللهِ ﷺ وتهديدًا للمُكذِّبينَ به.

واطِّرادُ نُزولِ العَذابِ على تكذيبِ الأُمَمِ بعد إنذارِ الرُّسُلِ بِهِ واقتراحِهِم له استهزاءً وعدَمَ مُبالاةٍ بهِ يدفَعُ أن يقالَ: إنَّهُ كانَ بسببِ اتِّصالاتٍ فَلَكيَّةٍ، أو كانَ ابتلاءً لَهُم لا مُؤاخذَةً على تكذيبِهِم.

(١٩٢ ـ ١٩٦) ـ ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ تقريرٌ لحقِّيَّةِ تلك القصصِ، وتنبيهٌ على إعجازِ القرآنِ ونبوَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّ الإخبارَ عنها ممَّنْ لم يَتعلَّمْها لا يكونُ إلا وحيًا مِن اللهِ عزَّ وجلَّ.

و(القلبُ) إنْ أرادَ به الرُّوحَ فذاكَ، وإنْ أرادَ بِهِ العُضوَ فتَخصيصُه لأنَّ المَعانِيَ الرُّوحانيَّةَ إنَّما تنزلُ أوَّلًا على الرُّوحِ، ثمَّ تَنتَقِلُ منه إلى القَلْبِ لِمَا بينَهُما مِن التَّعلُّقِ، ثمَّ تَتصعَّدُ مِنه إلى الدِّماغِ فيَنْتَقِشُ بها لوحُ المُتخيِّلَةِ.

والرُّوحُ الأَمينُ: جبريلُ؛ فإنَّه أمينُ اللهِ على وَحيِه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ بتَشديدِ الزَّايِ ونصبِ ﴿الرُّوحَ الأمينَ﴾[1][2].

﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ عمَّا يُؤدِّي إلى عَذابٍ مِن فعلٍ أو تَرْكٍ.

---

(١) «وقرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بتشديد الزاي ونصب الروح الأمين»: ليس في (ض).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾: واضحِ المَعنى لئلَّا يَقولوا: ما نصنَعُ بما لا نَفْهَمُه؟ فهو مُتعلِّقٌ بـ﴿نَزَلَ﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿الْمُنذِرِينَ﴾؛ أي: لتكونَ ممَّنْ أَنذَرُوا بلُغةِ العربِ، وهم هودٌ وصالحٌ وإسماعيلُ وشُعَيبٌ ومحمَّدٌ عليهِم السَّلامُ.

﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾: وإنَّ ذِكرَهُ أو معناه لَفِي الكُتبِ المُتقدِّمَة.

(١٩٧ ـ ١٩٩) ـ ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٩٧﴾ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً﴾ على صِحَّةِ القُرآنِ أو نبوَّةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ ﴿أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾: أن يعرفوهُ بنَعتِه المَذكورِ في كُتبِهِم، وهو تقريرٌ لكونِه دليلًا.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتَّاءِ و﴿آيةٌ﴾ بالرَّفعِ[1] على أنَّها الاسمُ، والخبرُ ﴿لَهُمْ﴾، و﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ بدلٌ، أو الفاعِلُ و﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ بدلٌ و﴿لَهُمْ﴾ حالٌ، أو: أنَّ الاسمَ ضَميرُ القِصَّةِ و﴿آيةٌ﴾ خبرُ ﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ والجملةُ خبرُ ﴿تَكُنْ﴾.

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ كما هو زيادةً في إعجازِهِ، أو بلُغَةِ العجمِ ﴿فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ لفَرطِ عِنادِهِم واستِكبارِهِم، أو لعَدمِ فَهمِهِم واستِنكافِهِم مِن اتِّباعِ العَجَمِ.

و﴿الْأَعْجَمِينَ﴾: جمعُ أَعجَمِيٍّ على التَّخفيفِ، ولذلكَ جُمِعَ جَمْعَ السَّلامَةِ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٦).

(٢) قوله: «جمع أعجمي»؛ أي: بياء النسب «على التخفيف»؛ أي: بحذفها من الجمع، «ولذلك»؛ أي: ولكونه جمعَ أعجمي «جُمع جمعَ السلامة»؛ لأنه حينئذ ليس من باب (أفعل فعلاء)، بخلاف ما لو كان جمع (أعجم) فإن مؤنثه (عجماء) بوزن (أفعل فعلاء)، وهو عند البصريين لا يُجمع هذا الجمعَ إلا لضرورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٢٩٦).

(٢٠٠ ـ ٢٠٣) ـ ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾.

﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾: أدخلناهُ ﴿فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ والضَّميرُ للكُفرِ المَدلولِ عليه بقولِه: ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ فتدلُّ الآيةُ على أنَّه بخلقِ اللهِ.

وقيل: للقُرآنِ؛ أي: أدخلناهُ فيها فعرفُوا معانيَهُ وإعجازَهُ ثمَّ لَمْ يؤمِنُوا به عِنادًا.

﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ المُلجِئَ إلى الإيمانِ.

﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً﴾ في الدُّنيا والآخرةِ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بإتيانِه ﴿فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ تَحسُّرًا وتأسُّفًا.

(٢٠٤ ـ ٢٠٧) ـ ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴿٢٠٤﴾ أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ﴾.

﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ فيقولونَ: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٠]، وحالُهم عندَ نُزولِ العذابِ طَلَبُ النَّظِرَةِ.

﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ﴾: لم يُغنِ عَنْهُم تَمتُّعُهم المُتطاوِلُ في دَفعِ العَذابِ وتَخفيفِه.

(٢٠٨ ـ ٢٠٩) ـ ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾.

﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ أَنذرُوا أهلَها إلزامًا للحُجَّةِ ﴿ذِكْرَىٰ﴾: تَذكرةً، ومَحلُّها النَّصبُ على العِلَّةِ أو المصدرِ لأنَّها في مَعنى الإنذارِ، أو الرَّفعُ على أنَّها صِفَةُ ﴿مُنذِرُونَ﴾ بإضمارِ (ذَوُو)، أو بجَعْلِهم ذِكرَى لإمعانِهم في التَّذكِرَةِ، أو خبرُ مَحذوفٍ والجُملَةُ اعتراضِيَّةٌ.

﴿وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ فنُهلكَ غيرَ الظَّالمينَ، وقبلَ الإنذارِ.

قوله: «ومَحلُّها النَّصبُ على العِلَّةِ».

قال أبو حيَّان: مَذهَبُ الجُمهورِ أنَّ ما قبلَ (إلا) لا يعمَلُ فيما بعدَها إلَّا أن يكونَ مُستثنًى، أو مُستثنًى منه، أو تابعًا له غيرَ مُعتمَدٍ على الأداةِ، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٌ مِن عمرٍو، والمفعولُ له ليسَ واحدًا من هذهِ الثَّلاثةِ، فلا يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، ويُخَرَّجُ جوازُ ذلك على مَذهبِ الكسائيِّ والأخفشِ، وإن كانا لم يَنُصَّا على ذلك بخُصوصيَّتِه[1].

وقال الحَلَبِيُّ: الجوابُ ما تقدَّمَ قبلَ ذلك من أنَّه يختارُ مذهبَ الأخفشِ[2].

(٢١٠-٢١٣)- ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿٢١٢﴾ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾.

﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ كما زَعَمتِ المشركونَ أنَّه مِن قبيلِ ما يُلْقِي الشَّياطينُ على الكهنَةِ ﴿وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ﴾: وما يَصِحُّ لهم أَنْ يتنزَّلوا[3] بِهِ ﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾: وما يقدرونَ.

﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ﴾ لكلامِ الملائكةِ ﴿لَمَعْزُولُونَ﴾ لأنَّه مَشروطٌ بمُشاركَةٍ في صَفاءِ الذَّاتِ، وقَبولِ فيضانِ الحقِّ، والانتقاشِ بالصُّوَرِ الملكوتيَّةِ، ونُفوسُهم خبيثةٌ ظُلمانيَّةٌ شريرةٌ بالذَّاتِ لا تَقبَلُ ذلك، والقرآنُ مُشتمِلٌ على حقائقَ ومُغيَّباتٍ لا يمكنُ تَلقِّيها إلَّا مِن الملائكةِ.

---

(١) في النسخ: «بخصوصية»، والمثبت من «البحر». انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٦١).

(٣) في (أ) و(ت) و(خ): «ينزلوا».

﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ تهييجٌ لازديادِ الإخلاصِ، ولطفٌ لسائرِ المكلَّفينَ(١).

(٢١٤ ـ ٢١٦) ـ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الأقربَ مِنْهم فالأقربَ، فإنَّ الاهتمامَ بشَأنِهم أهمُّ.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا نزلَتْ صَعِدَ الصَّفَا فناداهُم فَخِذًا فَخِذًا حتَّى اجتمَعُوا إليه فقال: «لو أخبرتكُم أن بسفحِ هذا الجبلِ خيلًا أكُنتُمْ مُصدِّقيَّ» قالوا: نعم، قال: «فإنِّي نذيرٌ لَكم بين يَدَي عذابٍ شَديدٍ».

﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: لَيِّنْ جانِبَكَ لَهُم، مُستعارٌ مِن خَفضِ الطَّائرِ جناحَهُ: إذا أرادَ أَنْ يَنحطَّ، و﴿مِنَ﴾ للتَّبيينِ؛ لأنَّ مَن اتَّبعَ أعمُّ ممَّن اتَّبعَ لدينٍ أو غيرِه، أو للتَّبعيضِ على أنَّ المُرادَ مِن المؤمنينَ: المشارفونَ للإيمانِ، أو: المُصدِّقونَ باللسانِ.

﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ ولم يتبعوكَ ﴿فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ممَّا تعملونَهُ، أو: من أعمالِكُم.

قوله: «رُوِيَ أنَّه لَمَّا نزلَت صَعِدَ الصَّفَا وناداهُم فَخِذًا فَخِذًا حتى اجتَمَعُوا إليه فقال: «لو أخبَرتُكُم أنَّ بسفحِ هذا الجبلِ خيلًا، أكُنتُم مُصدِّقيَّ؟» قالوا: نَعَم، قال: «فإنِّي نذيرٌ لكُم بينَ يَدَيْ عذابٍ شَديدٍ»».

---

(١) ووجه اللطف فيه: أنه إيقاظ لهم من سِنة الغفلة بألطف وجه حيث لم يواجهوا به، ولو خوطبوا به لخافوا من أن يكونوا متهمين به أو محتملاً صدوره منهم في القابل عند الله، فأتى به على منوال: إياك أعني فاسمعي يا جاره، وهذا وجه بديع في مثله. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٢٨ ـ ٢٩).

أخرجَه البُخارِيُّ ومُسلِمٌ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ(١).

(٢١٧ ـ ٢٢٠) ـ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الذي يقدِرُ على قهرِ أعدائِهِ ونصرِ أَوليائِه يَكْفِكَ شرَّ مَن يَعصيكَ منهم ومن غيرِهِم.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿فَتَوَكَّلْ﴾(٢) على الإبدالِ مِن جوابِ الشَّرطِ.

﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾ إلى التَّهجُّدِ ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ وتردُّدَكَ في تصفُّحِ أحوالِ المُتهجِّدينَ، كما رُوِيَ أنَّه لَمَّا نُسِخَ فرضُ قيامِ الليلِ طافَ تلكَ الليلةِ ببيوتِ أَصحابِه لينظرَ ما يَصْنعونَ حِرصًا على كثرةِ طاعاتِهِم، فوجدَها كبيوتِ الزَّنابيرِ لِمَا سَمِعَ لها مِن دَنْدَنتِهِم بذكرِ اللهِ والتِّلاوةِ.

أو تَصرُّفَك فيما بينَ المُصلِّينَ بالقيامِ والرُّكوعِ والسُّجودِ والقُعودِ إذا أَمَمْتَهم.

وإنَّما وصفَهُ اللهُ تَعالى بعلمِه بحالِه التي بها يستأهلُ وِلايَتَه بعدَ وَصفِه بأنَّ مِن شأنِهِ قهرَ أَعدائِه ونصرَ أَوليَائِه؛ تحقيقًا للتَّوكُّلِ وتطمينًا لقلبِهِ عليه.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِمَا تقولُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بما تَنويهِ.

قوله: «رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا نُسِخَ فرضُ قِيامِ الليلِ طافَ تلكَ اللَّيلةَ ببيوتِ أَصحابِه لينظُرَ ما يَصنَعونَ حِرصًا على كثرَةِ طاعَاتِهم فوَجدَها كبُيوتِ الزَّنابيرِ لِمَا سَمِعَ مِن دَنْدَنَتِهم بذكرِ اللهِ والتِّلاوَةِ»(٣).

---

(١) رواه البخاري (٤٩٧١)، ومسلم (٢٠٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٣) كذا في النسخ بلا تعليق من المصنف، وقد ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٦/ ٢٨٠) ولم أقف عليه مسنداً.

(٢٢١ - ٢٢٣) - ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾.

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ لَمَّا بيَّنَ أنَّ القُرآنَ لا يَصِحُّ أن يكونَ ممَّا تنزَّلت بهِ الشَّياطينُ، أكَّدَ ذلك بأَنْ بيَّنَ أنَّ مُحمَّدًا عليه السَّلامُ لا يصلحُ لأَنْ يَتنزَّلُوا عليه مِن وَجهَيْنِ:

أحدُهُما: أنه إنَّما يَكونُ على شِرِّيرٍ كذَّابٍ كثيرِ الإثمِ، فإنَّ اتِّصالَ الإنسانِ بالغائباتِ لِمَا بينَهُمَا مِن التَّناسُبِ والتَّوادِّ، وحالُ مُحمَّدٍ ﷺ على خلافِ ذلك.

وثانيهِما: قوله: ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾؛ أي: الأفَّاكون يلقونَ السَّمعَ إلى الشَّياطينِ فيتلقَّونَ مِنهُم ظنونًا وأَماراتٍ لنقصانِ عِلْمِهم، فيضمُّونَ إليها على حسبِ تَخيُّلاتِهم أشياءَ لا يطابقُ أكثرُها الواقعَ، كما جاءَ في الحديثِ: «الكَلِمةُ يخطَفُها[1] الجنِّيُّ فيقُرُّها في أُذُنِ وَلِيِّه فيزيدُ فيها أكثرَ مِن مئةِ كذبةٍ»، ولا كذلك محمَّدٌ ﷺ؛ فإنَّه أخبرَ عَن مُغيَّباتٍ كثيرةٍ لا تُحصَى، وقد طابقَ كلَّها.

وقد فُسِّرَ الأكثرُ بالكلِّ لقوله: ﴿ كُلِّ أَفَّاكٍ ﴾، والأظهرُ أنَّ الأكثريَّةَ باعتبارِ أقوالِهم على مَعنى: أنَّ هؤلاءِ قلَّ مَن يَصْدُقُ منهم فيما يَحكي عن الجنيِّ.

وقيل: الضَّمائرُ للشَّياطينِ؛ أي: يلقونَ السَّمعَ إلى الملأِ الأعلى قبلَ أَنْ يُرجموا، فيختطفونَ مِنهم بعضَ المُغيَّباتِ ويُوحونَ بهِ إلى أوليائِهم، أو يلقونَ مَسموعَهُم منهم إلى أَوليائِهم، وأكثرُهُم كاذِبونَ فيما يوحونَ به إليهم؛ إذ يُسمعونَهُم لا على نحوِ ما تكلَّمَت به الملائِكةُ؛ لشرارَتِهم، أو لقُصورِ فَهمِهم، أو ضَبطِهم، أو إِفهامِهم[2].

---

(١) في (خ) و(ض) و(ت): «يحفظها»، وفي (أ): «يحذفها»، والمثبت من الصحيحين.

(٢) بكسر الهمزة. انظر: «حاشية القونوي على تفسير البيضاوي» (١٤/ ٣٢٩).

قوله: «كمَا جاءَ في الحديثِ: «الكَلِمَةُ يحفَظُها الجِنِّيُّ فيقرُّها في أُذُنِ وَلِيِّهِ فيزيدُ فيها أكثرَ مِن مائةِ كذبَةٍ».

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ عائشةَ[1].

(٢٢٤ ـ ٢٢٦) ـ ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ وأتباعُ مُحمَّدٍ عليه السَّلامُ لَيسُوا كذلك، وهو استئنافٌ أبطلَ كونَه شاعرًا، وقرَّرَه بقولِه:

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ لأنَّ أكثرَ مُقدِّماتِهم خيالاتٌ لا حَقيقةَ لها، وأغلَبَ كلماتِهم في النَّسيبِ بالحُرَمِ[2] والغزلِ والابتهارِ[3]، وتمزيقِ الأَعراضِ والقَدحِ في الأَنسابِ، والوَعدِ الكاذبِ، والافتِخارِ الباطلِ، ومَدحِ مَن لا يَستَحِقُّه والإطراءِ فيه، وإليه أشارَ بقولِه:

﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ وكأنَّه لَمَّا كان إعجازُ القُرآنِ مِن جهَةِ المعنى واللفظِ، وقَدْ قَدحُوا في المَعنى بأنَّه ممَّا تنزَّلَت به الشَّياطينُ، وفي اللفظِ بأنَّه مِن جنسِ كلامِ الشُّعراءِ = تكلَّمَ في القِسمَيْنِ وبيَّن منافاةَ القرآنِ لهما ومُضادَّةَ حالِ الرَّسولِ لحالِ أَربابِهما.

---

(١) رواه البخاري (٥٧٦٢)، ومسلم (٢٢٢٨)، بلفظ: «الكلمة يخطفها»، و«يخطفها» من الخطف وهو الأخذ بسرعة. «وليّه»؛ أي: الكاهن الذي يواليه.

(٢) بضم الحاء وفتح الراء جمع حُرْمَة، وحُرْمَة الرجل أهله، والحرم: النساء. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٣٣٠).

(٣) الابتهار: ادعاء الشيء كذباً. انظر: «الصحاح» (مادة: بهر).

وقرأ نافعٌ: ﴿يَتْبَعُهُم﴾ على التَّخفيفِ[1]، وقُرِئَ بالتَّشديدِ وتسكينِ العينِ[2] تَشبيهًا لـ(بِعُه) بعَضُد[3].

(٢٢٧) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟﴾ استثناءٌ للشُّعراءِ المؤمنينَ الصَّالحينَ الذين يُكثِرُونَ ذِكرَ اللهِ، ويكونُ أكثَرُ أَشعارِهِم في التَّوحيدِ والثَّناءِ على اللهِ والحثِّ على طاعَتِه، ولو قالوا هَجْوًا أرادُوا به الانتصارَ ممَّنْ هجَاهُم ومُكافحةَ هُجاةِ المُسلمينَ؛ كعبدِ اللهِ بنِ رواحةَ وحسَّانِ بن ثابتٍ والكعبان[4]، وكانَ عليه السَّلامُ يقول لحسَّانَ: «قُلْ وروحُ القُدُسِ مَعَك».

وعن كعبِ بن مالكٍ أنَّه عليه السَّلامُ قال له: «اهجُهُم فوالذي نفسي بيدِهِ لَهُوَ أشَدُّ عليهِمْ مِن النَّبْلِ»[5].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٤)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٢) أي: (يَتْبَعْهم). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٩) عن الحسن وعن عبد الوارث عن أبي عمرو.

(٣) قوله: «تشبيهاً لـ(بعه)»، هو حكايةٌ لبعض حروف ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾، وقد قال الزمخشري كما في هامش بعض نسخه الخطية وأثبتناه في حواشي المطبوع: (لما غيَّروا الضمة في (عَضُد) واقعةً بعد الفتحة، فلأن يغيِّروها واقعةً بعد الكسرة أولى. انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٨٦)، و«فتوح الغيب» (١١/ ٤٤٥).

(٤) كعبُ بن مالك وكعبُ بن زهَير.

(٥) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٨٥) و(١٥٧٨٦) و(٢٧١٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٠٧)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

وروى مسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها: «اهجُوا قريشًا، فإنه أشدُّ عليها من رَشْقٍ بالنَّبْل»، وانظر حديث البراء في التعليق السابق. وعزاه السيوطي ـ كما سيأتي ـ إلى عبد الرزاق.

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ تهديدٌ شَديدٌ لِمَا في (سَيعْلَمُ) مِن الوعيدِ البليغِ، وفي ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ من الإطلاقِ والتَّعميمِ، وفي ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ - أي: بعدَ الموتِ - مِن الإبهامِ والتَّهويلِ. وقد تَلاها أبو بكرٍ لعُمَرَ رضيَ اللهُ عَنهما حينَ عَهِدَ إليه[1].

وقُرِئ: (أيَّ مُنفَلَتٍ يَنفَلِتُونَ)[2] مِن الانفلاتِ وهو النَّجاةُ، والمعنى: أنَّ الظَّالمين يطمَعونَ أَنْ يَنفَلِتُوا عن عَذابِ اللهِ، وسيعلمونَ أنْ ليسَ لهم وَجهٌ مِن وُجوهِ الانفلاتِ.

عَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سورَةَ الشُّعراءِ كانَ له مِن الأَجرِ عشرُ حَسناتٍ بعَددِ مَن صدَّقَ بنوحٍ وكذَّبَ به، وهودٍ وصالحٍ وشُعيبٍ وإبراهيمَ، وبعددِ مَن كذَّبَ بعِيسى وصَدَّقَ بمُحمَّدٍ عليهِم السَّلامُ».

قوله: «وكانَ عليهِ السَّلامُ يَقولُ لحَسَّانَ: «قُلْ وروحُ القُدُسِ مَعك»».

أخرجَه الشَّيخانِ مِن حَديثِ البراءِ بنِ عازِبٍ[3].

قوله: «وعَن كعبِ بنِ مالكٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ قال: «اهجُهُمْ فوالذي نَفسي بيَدِهِ لهُوَ أشَدُّ عليهِمْ مِن النَّبلِ»».

رواه عبدُ الرَّزَّاقِ، وليس فيه: «اهجُهُم»[4].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٨٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه البخاري (٣٢١٣)، ومسلم (٢٤٨٦) بلفظ: (اهجُهُم - أو هاجِهم - وجبريلُ معك)، ورواه مسلم (٢٤٩٠) من حديث عائشة مطولاً، وفيه: قالت عائشةُ: فسمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ لحسانَ: (إن روحَ القُدُس لا يزالُ يُؤيِّدُكَ ما نافحْتَ عن الله ورسوله).

(٤) رواه عبد الرزاق كما في «جامع معمر» (٢٠٥٠٠) عن كعب بن مالك أنه قال للنبي ﷺ: إن الله قد =

وفي «طبقات ابن سعد» عن ابنِ سيرينَ مُرسلًا: أنَّه عليهِ السَّلامُ قالَ لكعبِ بنِ مالكٍ: «هيه»، فأنشدَه، فقال: «لهوَ أشَدُّ عليهِم مِن وقعِ النَّبْلِ»[1].

وفي «صحيحِ مُسلم» مِن حَديثِ عائشةَ: «اهجُو قريشًا، فإنَّه أَشَدُّ عليهِمْ مِن رَشْقِ النَّبلِ»[2].

قوله: «مَن قرَأَ سُورَةَ الشُّعَرَاءِ...» إلى آخره.

موضوعٌ[3].

* * *

= أنزل في الشعر ما أنزل، قال: «إن المؤمن يجاهد بنفسه ولسانه، والذي نفسي بيده لكأنما يرمون فيهم به نضح النبل».

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٣٩٥)، مرسلًا.

(٢) رواه مسلم (٢٤٩٠).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٢) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).

سُورَةُ النَّمۡلِ

سُورَةُ النَّمْلِ

مَكِّيَّةٌ، وهي ثلاثٌ أو أربعٌ وتسعونَ آيةً.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

(١ ـ ٣) ـ ﴿طسٓۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾.

﴿طسٓۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ الإشارةُ إلى آيِ السُّورةِ. والكتابُ المُبينُ: إمَّا اللوحُ، وإبانَتُه: أنَّه خُطَّ فيه ما هو كائنٌ فهو يبينُهُ للنَّاظرينَ فيه، وتأخيرُه باعتبارِ تَعلُّقِ عِلْمِنا به، وتَقديمُه في (الحِجْرِ) باعتبارِ الوُجودِ.

أو القرآنُ، وإبانَتُه لِمَا أُوْدِعَ فيه مِن الحِكَمِ والأحكامِ، أو لصِحَّتِه بإعجازِهِ، وعَطفُه على ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾ كعَطفِ إحدى الصِّفتَينِ على الأخرى، وتنكيرُهُ للتَّعظيمِ.

وقُرِئَ: (وكتابٌ) بالرَّفعِ[1] على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه.

﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ حالانِ مِن الآياتِ، والعامِلُ فيهما مَعنى الإشارةِ، أو بدلانِ مِنْها، أو خبرانِ آخرانِ، أو خبرانِ لِمَحذوفٍ.

﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الذين يَعملونَ الصَّالحاتِ مِن الصَّلاةِ والزَّكاةِ.

---

(١) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٦١٢)، و«الكشاف» (٦/ ٢٩٤).

﴿وَهُم بِٱلْأٓخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ مِن تتمَّةِ الصَّلاةِ، والواوُ للحالِ أو للعَطفِ، وتَغييرُ النَّظمِ للدَّلالةِ على قوَّةِ يَقينِهم وثَباتِه وأنَّهم الأَوحدونَ[١] فيه. أو جملةٌ اعتراضيةٌ كأنَّه قيل: وهؤلاءِ الذينَ يُؤمِنونَ ويعملونَ الصَّالحاتِ هم الموقنونَ بالآخرةِ؛ فإنَّ تَحمُّلَ المَشاقِّ إنَّما يكونُ لخوفِ العاقِبةِ والوُثوقِ على المحاسبَةِ، وتَكريرُ الضَّميرِ للاختِصاصِ.

قوله: «أو جُمْلَةٌ اعتِراضِيَّةٌ».

قال أبو حيَّان: هذا على غيرِ اصطلاحِ النُّحَاةِ؛ فإنَّها عِندَهُم لا تَقعُ إلَّا بينَ شيئينِ يَتعلَّقُ أحدُهُما بالآخرِ كوُقوعِها بينَ صِلَةٍ ومَوصُولٍ وبينَ جُزْأي إسنادٍ وبينَ شرطٍ وجَوابِه[٢] وبينَ نَعْتٍ ومَنعوتٍ وبينَ قَسَمٍ ومُقسَمٍ عليهِ، وهنا ليسَتْ واقِعَةً بين شَيئينِ ممَّا ذُكِرَ[٣].

وقال الحَلَبِيُّ: تَسمِيَةُ هذا اعتراضًا يعني: مِن حيثُ المعنى وسِياقُ الكَلامِ[٤].

قوله: «وتَكريرُ الضَّميرِ للاختصاصِ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: تكرَّرَ مِنه أنَّ إيقاعَ الضَّميرِ مُبتدَأً يفيدُ الحصرَ لقولِه: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١] أي: لا يُنشِرُ إلا هم، وعدُّ الضميرِ من آلاتِ الحَصْرِ ليسَ يَثْبُتُ، وهاهنا الضمير مُكَرَّرٌ؛ لأنَّ الأصلَ: وهُم يوقنونَ بالآخرةِ، فقُدِّمَ المَجرورُ

---

(١) في (خ): «الأوحديّون».

(٢) في (ز) و(ن): «وجزائه».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٣٧٧).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٧١).

للعِنايةِ فوقعَ فاصِلًا بينَ المُبتدَأِ والخَبرِ، فأُريدَ أنْ يَلِيَ المُبتدَأُ خبرَهُ وقد حالَ المَجرورُ بينهما فطُوِيَ ذِكرُهُ، ولم تَفُت العِنايَةُ بالمَجرورِ حيثُ بَقِيَ مُقدَّمًا[(١)].

وقال الطِّيبيُّ بعدَ حِكايَتِه: هـذا كـلامُ مَـن لم يَشَمَّ رائحَةَ علمِ البَيانِ، فإنَّهم أجمَعُوا على أنَّ مثلَ: (أنا عرفتُ) تَحتَملُ التَّقوِّيَ والتَّخصيصَ، أمَّا التَّقوِّيَ فلتكريرِ الإسنادِ، وأمَّا التَّخصيصُ فلاعتبارِ تَقدُّمِ الفاعلِ المَعنويِّ على عامِلِه، ولَمَّا تَقدَّمَ ضَميرُ ﴿هُمْ﴾ على ﴿يُوقِنُونَ﴾ وأُكِّدَ بالتَّكريرِ؛ أفادَ التَّخصيصَ والتَّوكيدَ، ولهذا قالَ الزَّمخشرِيُّ: ما يُوقِنُ بالآخرَةِ حقَّ الإيقانِ إلا هؤلاءِ الجامِعونَ[(٢)].

ولَمَّـا كانَ جَـدوى الاعتراضِ تَأكيـدَ مَعنى المعتـرضِ فيه، ودَلَّ مَفهـومُ قولِه: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ علـى أنَّ مَـن أَيْقَـنَ بالآخـرةِ حقَّ الإيقـانِ لا بُـدَّ أن يخافَ تَبِعَاتِهـا، ومَـن خافَ تَحمُّلَ المشـاقِّ والمتاعـبِ، وكانَ بهذا الاعتبـارِ مؤكِّدًا لقوله: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، فصـحَّ كونُـه مُعترِضًا[(٣)].

(٤ ـ ٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ وَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ۝٥ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾: زيَّنَ أعمالَهُم القبيـحةَ بـأَنْ جعلَها

---

(١) انظر بنحوه: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٣/ ٣٤٧)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (٢/ ١٣٠) وعبارته أقرب لعبارة المصنف.

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٩٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤٥٥).

مُشتهاةً للطَّبعِ مَحبوبةً للنَّفسِ، أو الأعمالَ الحسنَةَ التي وجبَ عليهم أن يَعملُوها بترتُّبِ المَثوباتِ عليها ﴿فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ عنها، لا يدركونَ ما يتبعُها مِن ضرٍّ أو نَفعٍ.

﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ كالقتلِ والأسرِ يومَ بدرٍ ﴿وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾: أشدُّ النَّاسِ خسرانًا؛ لفَواتِ المَثوبةِ واستِحقاقِ العُقوبةِ[1].

﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ﴾: لتُؤْتاهُ ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ أيِّ حَكيمٍ وأيِّ عليمٍ، والجمعُ بينَهُما ـ مع أنَّ العِلمَ داخِلٌ في الحكمةِ ـ لعمومِ العِلْمِ، ودلالةِ الحكمَةِ على إتقانِ الفِعلِ، والإشعارِ بأنَّ عُلومَ القرآنِ مِنْها ما هي حِكمةٌ كالعَقائدِ والشَّرائعِ ومِنْها ما ليسَ كذلك كالقصصِ والإخبارِ عن المُغيَّباتِ.

ثمَّ شرعَ في بَيانِ بعضِ تلكَ العُلومِ بقولِه:

(٧) ـ ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾.

﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾؛ أي: اذكُرْ قِصَّتَه إذ قالَ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿عَلِيمٍ﴾ ﴿سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾؛ أي: عن حالِ الطَّريقِ لأنَّه قد ضلَّهُ.

وجمعُ الضَّميرِ ـ إن صَحَّ أنَّه لم يَكُن معه غيرُ امرأتِه ـ لِمَا كَنَى عَنْها بالأهلِ، والسِّينُ للدَّلالةِ على بعدِ المسافةِ، أو الوعدِ بالإتيانِ وإن أبطأَ.

﴿أو آتيكم بشهابٍ قَبَسٍ﴾ شعلةِ نارٍ مَقبوسَةٍ، وإضافةُ الشِّهابِ إليه لأنَّه يكونُ قبسًا وغيرَ قَبَسٍ، ونَوَّنَه الكوفِيُّون ويعقوبُ[2] على أنَّ القبسَ بدلٌ منه، أو وصفٌ له؛ لأنَّه بمعنى المقبوسِ.

---

(١) في (ت): «العذاب».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٦٧)، و«النشر» (٢/ ٣٣٧).

والعِدَتانِ على سبيلِ الظَّنِّ، ولذلك عبَّرَ عنهما بصيغَةِ التَّرجِّي في (طه)، والتَّرديدُ للدَّلالَةِ على أنَّه إن لم يَظْفَر بِهِمَا لم يَعْدَمْ أحدَهُما؛ بناءً على ظاهِرِ الأمرِ، وثِقَةً بعادةِ اللهِ أنَّه لا يكادُ يجمعُ حِرْمَانَيْنِ على عبدِه.

﴿لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ رجاءَ أَنْ تَستَدْفِئُوا بها، والصِّلَاءُ[1]: النَّارُ العَظيمةُ.

قوله: «وإضافَةُ الشِّهابِ إليه لأنَّه يكونُ قَبَسًا وغيرَ قَبَسٍ».

قال مكيٌّ: هو من إضافَةِ الشَّيءِ إلى جنسِه، نحو: ثوبُ خزٍّ[2].

(٨ ـ ٩) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ﴾: أي بُورِكَ، فإنَّ النِّداءَ فيه مَعنى القولِ، أو: بأَنْ بورِكَ، على أنَّها مَصدريَّةٌ أو مُخففَّةٌ مِن الثَّقيلةِ، والتَّخفيفُ وإن اقتضَى التَّعويضَ بـ(لا) أو (قد) أو السِّينِ أو (سوفَ) لكنَّه دعاءٌ، وهو يخالِفُ غيرَهُ في أحكامٍ كَثيرَةٍ.

﴿مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: مَن في مَكانِ النَّارِ ـ وهو البُقعَةُ المُباركَةُ المذكورةُ في قولِه تَعالى: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾ [القصص: ٣٠] ـ ومَنْ حولَ مكانِها، والظَّاهرُ أنَّه عامٌّ في كُلِّ مَن في ذلكَ الوادي وحوالَيْه مِن أرضِ الشَّامِ الموسومةِ بالبركاتِ لكَوْنِها مبعثَ الأنبياءِ وكِفاتَهم[3] أحياءً وأمواتًا، وخصوصًا تلك البقعَةُ التي كلَّمَ اللهُ فيها مُوسَى عليه السَّلامُ.

---

(١) في (ت): «والصلى». وكلاهما صواب؛ قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٧/ ٣٤): الصلاء بكسر الصاد والمدّ ويفتح بالقصر كما في القاموس هو الدنوّ من النار لتسخين البدن، وهو الدفء ودفع ألم البرد ويطلق على النار نفسها كما ذكره أهل اللغة، أو هو بالكسر الدفء وبالفتح النار.

(٢) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (٢/ ٥٣١).

(٣) أي: مقرَّهم. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ٣٤).

وقيل: المرادُ موسى والملائكةُ الحاضرونَ، وتصديرُ الخطابِ بذلك بشارةٌ بأنَّه قد قُضي له أمرٌ عَظيمٌ تنتشرُ بركتُهُ في أقطارِ الشَّامِ.

﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مِن تَمامِ ما نُودِيَ به؛ لئلَّا يُتوهمَ مِن سماعِ كلامِه تَشبيهًا، وللتَّعجيبِ من عظمةِ ذلك الأمرِ، أو تَعجُّبٌ مِن مُوسَى لِمَا دَهاهُ مِن عَظَمتِه.

﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ الهاءُ للشَّأنِ، و﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ جملةٌ مُفسِّرَةٌ له، أو للمُتكلِّمِ(١)، و﴿أَنَا﴾ خبرُه و﴿ٱللَّهُ﴾ بيانٌ له.

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صِفتانِ للهِ ممهِّدتانِ لِمَا أرادَ أن يظهرَهُ، يريد: أنا القَوِيُّ القادرُ على ما يَبعدُ مِن الأَوهامِ كقلبِ العصا حَيَّةً، الفاعِلُ كلَّ ما يفعلُه(٢) بحكمَةٍ وتَدبيرٍ.

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ عطفٌ على ﴿بُورِكَ﴾؛ أي: نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن في النَّارِ، وأن أَلقِ عَصاكَ، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٣١] بعد قولِه: ﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] بتكريرِ (أن).

﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾: تتحرَّكُ باضطرابٍ ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾: حيَّةٌ خفيفةٌ سَريعةٌ.

وقرئ: (جَأَنٌّ)(٣) على لغةِ مَن جَدَّ في الهربِ مِن التقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾: ولم يَرْجِع، مِن عَقَّبَ المُقاتِلُ: إذا كرَّ بعدَ الفِرارِ، وإنَّما رُعِبَ لظَنِّه أن ذلك لأمرٍ أُريدَ بِهِ، ويدلُّ عليهِ قولُه:

---

(١) في (خ) و(ض): «للمكلم».

(٢) في (خ): «أفعله».

(٣) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٣٥) عن الحسن وعمرو بن عبيد.

﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ﴾؛ أي: مِن غيري ثقةً بي[1]، أو: مطلقًا؛ لقوله: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾؛ أي حينَ يُوحَى إليهِم مِن فرطِ الاستغراقِ فإنَّهُم أخوَفُ النَّاسِ مِن اللهِ، أو: لا يكونُ لهم عندي سُوءُ عاقِبَةٍ فيخافونَ منه.

﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ استدركَ بـه ما يَختلِجُ في الصَّدرِ مِن نَفْيِ الخَوفِ عن كلِّهِم، وفيهِم مَن فَرَطَتْ مِنهُ صَغيرَةٌ، فإنَّهُم وإن فَعَلُوها أَتبعُوا فِعلَها ما يُبطِلُها ويَستَحقونَ به مِن اللهِ مَغفِرَةً ورحمةً، وقُصدَ تعريضُ موسى بوكزِه القِبطيَّ.

وقيل: مُتَّصِلٌ، و﴿ثُمَّ﴾ بدلٌ مستأنفٌ معطوفٌ على مَحذوفٍ؛ أي: مَن ظلمَ ثمَّ بدلَ ذنبَهُ بالتَّوبةِ.

قوله: «وقيل: مُتَّصِلٌ».

هذا القولُ مَبنيٌّ على جوازِ صُدورِ الرَّيبِ مِنْهُم وحاشاهُمْ مِن ذلك، فكانَ الأَوْلَى بالمُصنفِ أن لا يتبعَ الزَّمخشريَّ في حكايَةِ ذلك.

(١٢) ـ ﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾.

﴿وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ لأنَّه كانَ مِدْرَعَةَ صوفٍ لا كمَّ له[2].

وقيل: الجَيبُ: القَمِيصُ؛ لأنَّه يُجابُ؛ أي: يُقطَعُ.

﴿تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ﴾: آفَةٍ كبَرَصٍ ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾: في جُملَتِها أو مَعها، على

---

(١) في (ض): «فيَّ».

(٢) في (خ): «لها».

أنَّ التِّسعَ هي: الفَلْقُ، والطُّوفانُ، والجرادُ، والقُمَّلُ، والضَّفادِعُ، والدَّمُ، والطمسةُ، والجَدْبُ في بواديهِم، والنُّقصانُ في مَزارِعِهم، ولِمَن عدَّ العَصا واليدَ مِن التِّسعِ أن يَعُدَّ الأخيرَينِ واحدًا، ولا يَعُدَّ الفَلْقَ لأنه لم يُبْعَث به إلى فِرعونَ.

أو: اذهَبْ في تسعِ آياتٍ، على أنه استئنافٌ بالإرسالِ فيتعلَّقُ به ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ وعلى الأوَّلَيْنِ يَتعلَّقُ بنحوِ: مَبعوثًا ومُرسَلًا.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ تَعليلٌ للإرسالِ.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا﴾ بأَنْ جاءَهُم مُوسى بها ﴿مُبْصِرَةً﴾: بَيِّنَةً، اسمُ فاعلٍ أُطلِقَ للمَفعولِ إشعارًا بأنَّها لفَرطِ اجتِلائِها للأبصارِ بحيثُ تكادُ تبصِرُ نفسَها لو كانَتْ ممَّا يبصِرُ، أو ذات تبصُّرٍ[1] مِن حيثُ إنَّها تُهدَى[2]، والعَمِيُّ لا يُهْدَى فضلاً أن يَهدِي، أو مُبصرةً كلَّ مَن نظرَ إليها وتأمَّلَ فيها.

وقُرِئَ: (مَبْصَرَةً)[3] أي: مكانًا يكثرُ فيه التَّبصُّر.

قوله: «اسمُ فاعلٍ أُطلِقَ للمَفعولِ».

قال الطِّيبيُّ: هذا الوَجهُ مِن الإسنادِ المَجازِيِّ، أَسنَدَ الإبصارَ إلى الآياتِ وهو في الحقيقَةِ لذَوي البصائرِ، وهم إمَّا كلُّ أحدٍ، أو فِرعونُ ومَلَؤه بقرينَةِ ﴿وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ﴾[4].

---

(١) في (خ) و(ض): «بصر».

(٢) في (ض): «تَهدي».

(٣) نسبت لعلي بن الحسين وقتادة. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٣٧)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٥٨) وفيه: بفتح وكسر.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤٧٢).

﴿قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واضِحٌ سحريَّتُه.

﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾: وكذَّبُوا بها ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ وقد استَيْقَنَتْها لأنَّ الواوَ للحالِ ﴿ظُلْمًا﴾ لأنفُسِهِم ﴿وَعُلُوًّا﴾: ترفُّعًا عن الإيمانِ، وانتصابُهُما على العِلَّةِ مِن (جَحَدُوا).

﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ وهو الإغراقُ في الدُّنيا والإحراقُ في الأخرى.

(١٥) ـ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾: طائفةً مِن العلمِ، وهو علمُ الحكمِ والشَّرائعِ، أو: عِلمًا أيَّ علمٍ.

﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عطفَهُ بالواوِ إشعارًا بأنَّ ما قالاهُ بعضُ ما أَتيَا بهِ في مُقابلَةِ هذه النِّعمَةِ، كأنَّه قال: ففعَلَا شكرًا له ما فعلَا ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

﴿الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: مَن لم يُؤتَ عِلمًا، أو مثلَ عِلمِهمَا، وفيه دليلٌ على فضلِ العلمِ وشرفِ أهلِهِ حيثُ شَكَرَا على العلمِ وجَعَلاهُ أَساسَ الفَضلِ، ولم يَعتبِرَا دونَه ما أُوتِيَا مِن الملكِ الذي لم يؤتَ غيرُهُما، وتحريضٌ للعالِمِ على أَنْ يحمدَ اللهَ على ما آتاهُ مِن فَضلِهِ، وأن يتواضعَ ويعتقدَ أنَّه وإن فُضِّلَ على كثيرٍ فقَدْ فُضِّلَ عليهِ كثيرٌ.

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ۖ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴿١٦﴾ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾.

﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ النُّبوَّةَ، أو العِلمَ، أو الملكَ، بأَنْ قامَ مقامَهُ في ذلك دونَ سائرِ بَنيهِ وكانوا تِسعةَ عشرَ.

﴿وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ تشـهيرًا لنِعمَـةِ اللهِ وتَنويهًـا بهـا، ودعـاءً للنَّـاسِ إلى التَّصديقِ بذكـرِ المعجزةِ التي هـيَ علمُ مَنطـقِ الطَّيرِ، وغيرُ ذلـك مِـن عَظائمِ مـا أُوتيَه.

والنَّطقُ والمنطقُ في التَّعارُفِ: كلُّ لفظٍ يُعبَّرُ به عمَّا في الضَّميرِ مُفردًا كانَ أو مُركَّبًا، وقد يُطلَقُ لكلِّ ما يُصوِّتُ به على التَّشبيهِ أو التَّبعِ كقولِهم: نَطَقَتِ الحمامَةُ، ومنه: النَّاطِقُ والصَّامِتُ، للحَيَوانِ والجمادِ، فإنَّ الأصواتَ الحيوانيَّةَ مِن حيثُ إنَّها تابعَةٌ للتَّخيُّلاتِ مُنَزَّلَةٌ مَنزِلَةَ العِباراتِ، سِيَّمَا وفيها ما يَتفاوَتُ باختلافِ الأغراضِ بحيثُ يَفهَمُها ما مِن جنسِهِ.

ولعلَّ سُليمانَ عليهِ السَّلامُ مَهْما سَمِعَ صوتَ حيوانٍ عَلِمَ بقُوَّتِه القُدسيَّةِ التَّخيُّلَ الذي صوَّتَه والغرضَ الذي تَوخَّاهُ به، ومِن ذلك ما حُكِيَ أنَّه مَرَّ ببُلْبُلٍ يصوِّتُ ويترقَّصُ فقال: يقولُ: إذا أكلتُ نِصفَ تمرَةٍ فعَلى الدُّنيا العَفاءُ، وصاحَت فاخِتَةٌ فقال: إنَّها تَقولُ: ليتَ الخَلْقَ لم يُخلَقُوا(١).

فلعلَّه كان صوتُ البلبلِ عَن شبعٍ وفراغِ بالٍ، وصِياحُ الفاخِتَةِ عن مُقاساةِ شِدَّةٍ وتَألُّمِ قلبٍ(٢).

والضَّميرُ في ﴿عُلِّمْنَا﴾ و﴿أوتينا﴾ له ولأبيهِ، أو لَهُ وحدَهُ على عادةِ الملوكِ لِمُراعاةِ قواعدِ السِّياسَةِ.

---

(١) رواه مطولًا الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٨٧) من طريق الكلبي عن رجل عن كعب الأحبار، وذكره عن كعب أيضاً البغوي في «تفسيره» (٦/ ١٤٨). وظاهر أنه من أقاصيص أهل الكتاب.

(٢) والأولى إجراؤها كما جاءت وأنها معجزة لسيدنا سليمان عليه السلام، ولا شيء يدعو لمثل هذه التأويلات.

والمرادُ مِن ﴿كُلِّ شَيۡءٍ﴾: كثرةُ ما أوتيَ، كقولك: فلانٌ يقصِدُهُ كلُّ أحدٍ، ويعلَمُ كلَّ شَيءٍ.

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡمُبِينُ﴾ الذي لا يَخْفَى على أحدٍ.

﴿وَحُشِرَ﴾: وجُمِعَ ﴿لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ يُحبَسون بحبسِ أوَّلِهم على آخرِهم ليتلاحَقُوا.

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾: وادٍ بالشَّامِ كثيرِ النَّملِ.

وتَعديَةُ الفعلِ إليه بـ﴿عَلَىٰ﴾ إمَّا لأنَّ إتيانَهم كانَ مِن عَلٍ[1]، أو لأنَّ المرادَ قِطعُه، مِن قولِهم: أَتَى على الشَّيءِ: إذا أنفدَهُ وبلغَ آخرَهُ، كأنَّهم أرادوا أن ينزلوا أُخرياتِ الوادي.

﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ كأنَّها لَمَّا رَأَتْهم مُتوجِّهينَ إلى الوادي فرَّت عنهم مخافةَ حَطْمِهم، فتَبِعَها غيرُها، فصاحَتْ صيحَةً تنبَّهَتْ بها ما بحَضْرَتِها من النِّمالِ فتَبِعَتْها، فشُبِّهَ ذلك بمخاطبَةِ العقلاءِ ومُناصحَتِهم، ولذلك أُجْرُوا مجراهُم، مع أنَّه لا يَمتَنِعُ خلقُ اللهِ فيها العَقلَ والنُّطقَ.

﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ نهيٌ لَهُم عَن الحطْمِ، والمرادُ: نَهيُها عن التَّوقُّفِ

(١) في (خ): «عال» وفي (أ): «عُلي».

بحيثُ يَحطِمُونها؛ كقولِهم: (لا أرينَّكَ هاهنا) فهو استئنافٌ، أو بدلٌ مِن الأمرِ لا جوابَ له؛ فإنَّ النُّونَ لا تَدخلُه في السَّعَةِ.

﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ أنَّهُم يَحطِمُونكُم، إذ لو شَعَرُوا لم يَفْعَلُوا، كأنَّها شعرَتْ عِصمَةَ الأنبياءِ مِن الظُّلمِ والإيذاءِ.

وقيل: استئنافٌ؛ أي: فَهِمَ سُليمانُ والقومُ لا يَشعرونَ.

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا﴾ تَعجُّبًا مِن حَذَرِها وتَحذيرِهَا واهتِدائِهَا إلى مَصالِحِها، أو سُرورًا ممَّا خصَّهُ اللهُ بهِ مِن إدراكِ هَمْسِها وفهمِ غَرضِهَا، ولذلك سأَلَ توفيقَ شُكرِهِ ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾: اجعَلْني أزعُ شكرَ نِعمَتِكَ عندِي؛ أي: أكفُّهُ وأرتَبِطُه لا ينفلِتُ عنِّي بحيثُ لا أنفكُّ عنه.

وقرأَ البَزِّيُّ وورشٌ بفتحِ ياءِ ﴿أَوْزِعْنِيَ﴾(١).

﴿ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ﴾ أدرجَ فيه ذكرَ والِدَيهِ تكثيرًا للنِّعمَةِ، أو تَعميمًا لها؛ فإنَّ النِّعمةَ عليهِمَا نِعمَةٌ عليه، والنِّعمَةُ عليه يرجعُ نفعُهَا إليهِمَا سيَّما الدِّينية.

﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾ تمامًا للشُّكرِ واستدامةً للنِّعمَةِ ﴿وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ في عدادِهِم الجنَّةَ.

قوله: «أو بَدلٌ مِن الأَمرِ».

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ لأنَّ مَدلولَ ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ مخالفٌ لِمَدلولِ ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾، وقولُ الزَّمخشريِّ في تَقريرِه: لأنَّه في مَعنى: (لا تكونُوا حيثُ أنْتُم فيَحطِمَنَّكُم)(٢) تَفسيرُ مَعنًى لا تفسيرُ إعرابٍ، والبَدَلُ مِن صفةِ الأَلفاظِ، [نعم]

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١٧٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣١٤).

لـو كانَ اللفظُ القُرآنـيُّ: لا تكونوا بحيـث لا يحطِمَنَّكُم، لتُخُيِّلَ فيه البـدلُ؛ لأنَّ الأمرَ بدُخـولِ المسـاكنِ نَهيٌ عَـن كونِهِم فـي ظَاهـرِ الأَرضِ(١).

وقال الحَلَبِيُّ: أمَّا مَنعُهُ البَدلَ بما ذُكِرَ، فلا نُسَلِّمُ تَغايُرَ المَدلولِ بالنِّسبَةِ لِمَا يَؤولُ إليهِ المعنى(٢).

وقال السَّفاقُسيُّ: هذا المنعُ مَبْنِيٌّ عَلى صِناعَةِ الإعرابِ، وقد حاولَ الزَّمخشريُّ فيه مُحاولَةً حسنَةً جدًّا لأنَّ ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ في معنى: لا تَكُونوا هنا، وهو مَعنى: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾؛ لأنَّه في مَعنى: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا؛ أي: لا تَكُن هاهنا.

وقال الطِّيبِيُّ: مَعنى هذا الأسلوبِ وهو أَنْ يُنْهى الغَيرُ، والمُرادُ: نَهْيُ المُخاطَبِ النَّهْيَ عَن أن يكونَ المُخاطَبُ على وصفٍ هو مَلزومُ المَنهيِّ عنه.

فمآلُ المَعنى: لا تَكونوا خارجينَ عَن مَساكِنِكُم فيَحطِمَنَّكُم سُليمانُ وجنودُه، فلذلك(٣) صَحَّ أن يكونَ بَدَلًا مِن ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾(٤).

قوله: «لا جوابَ له، فإنَّ النُّونَ لا تَدخُلُه في السَّعَةِ».

رَدٌّ لقـولِ صاحـبِ «الكشـاف»، إنَّـه يَحتَمِلُ أن يكـونَ جَوابًا للأَمْرِ، وقَد سـبَقَ المُصنِّـفَ إلـى ردِّه أبـو البقـاءِ، وأطبَـقَ المُعرِبُـونَ والمُتعقِّبُـونَ علـى مُتابعَتِـه فـي ذلك(٥).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٠٢) وما بين معكوفتين فيه.

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٥٨٨).

(٣) في (ز): «فكذلك».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤٨٩).

(٥) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (٢/ ١٠٠٦)، و«الكشاف» (٦/ ٣١٤).

قال صاحبُ «الكشف»: هذا وإن كانَ المعنى صَحيحًا إلا أنَّ اللفظَ يمنَعُ مِن فَصاحَتِه لو حُمِلَ عليه؛ لأنَّ النُّونَ لا تَدخُلُ في الجزاءِ إلا في ضَرورةِ الشِّعرِ[1].

(٢٠ ـ ٢١) ـ ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ ۝٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾.

﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ﴾: وتعرَّفَ الطَّيرَ[2] فلم يَجِد فيها الهُدهُدَ ﴿فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ﴾ ﴿أَمۡ﴾ مُنقَطِعَةٌ، كأنَّه لَمَّا لَمْ يرَهُ ظنَّ أنَّه حاضِرٌ ولا يراهُ لساترٍ أو غيرِهِ فقال: ما لي لا أراهُ؟ ثمَّ احتاطَ فلاحَ له أنَّه غائبٌ، فأضرَبَ عن ذلك وأخذَ يقول[3]: أهُوَ غائبٌ؟ كأنَّه يسألُ عن صحَّةِ ما لاحَ له.

﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا﴾ كنَتْفِ ريشِهِ وإلقائِهِ في الشَّمسِ أو حيثُ النَّملُ يَأكلُهُ، أو جعْلِه مع ضدِّهِ في قَفَصٍ.

﴿أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ ليَعتبرَ به أبناءُ جِنسِهِ ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ بحُجَّةٍ تبينُ عُذرَهُ، والحلفُ في الحقيقةِ على أحدِ الأوَّلَيْنِ بتَقديرِ عدمِ الثَّالثِ، لكن لَمَّا اقتَضى ذلك وقوعَ أحدِ الأُمورِ الثَّلاثةِ ثلَّثَ المحلوفَ عليه بعَطفِهِ عليهِما.

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنَّنِي﴾ بنُونَينِ الأُولى مفتوحَةٌ مشدَّدةٌ[4].

قوله: «﴿أَمۡ﴾ مُنقَطِعَةٌ...» إلى آخره.

---

(١) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (١١/ ٤٨٨)، عن صاحب «الكشف».

(٢) «وتعرف الطير»: ليست في (ت).

(٣) في (ض): «فأضرب عن ذاك وقال».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٤٧٩)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

قال أبو حيَّان: جَعَلَها ابنُ عطيَّة مُتَّصِلَةً[1]، والصَّحيحُ أنَّها هاهنا مُنقَطِعَةٌ كما ذكرَهُ الزَّمخشرِيُّ[2]؛ لأنَّ شرطَ المُتَّصلَةِ تقدُّمُ هَمزَةِ الاستفهامِ، فلو تَقدَّمَها أداةُ استِفهامٍ غيرُ الهمزةِ كانَتْ مُنقَطِعَةً، وهنا[3] تقدَّمَ (ما) ففاتَ شرطُ المُتَّصِلَةِ[4].

(٢٢) ـ ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾.

﴿فَمَكُثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾: زمانًا غيرَ بَعيدٍ[5]، يريدُ به الدلالةَ على سُرعةِ رُجوعه خوفًا مِنه. وقرأَ عاصِمٌ بفَتحِ الكافِ[6].

﴿فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ يعني: حالَ سَبَأٍ، وفي مُخاطبَتِه إيَّاه بذلك تنبيهٌ له على أنَّ في أدنى خلقِ اللهِ مَن أحاطَ علمًا بما لم يُحِط به؛ لتَتحاقرَ إليه نفسُه ويتصاغرَ لديهِ عِلمُهُ.

وقُرِئَ بإدغامِ الطَّاءِ في التَّاءِ بإطباقٍ وبغيرِ إطباقٍ[7].

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣١٦).

(٣) في (س) و(ن): «وكذا هنا».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٠٦).

(٥) في (ض) و(ت): «مديد».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧).

(٧) الثابت عند القراء هو الإدغام مع الإطباق. انظر: «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٢/ ٦٦٥)، وفيه: (وأجمعوا على إدغام الطاء في التاء مع تبقية إطباق الطاء؛ لئلا يختل بذلك صوتُها في نحو قوله: ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿فَرَّطتُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] وما أشبهه). ومثله قول الصفاقسي في «غيث النفع في القراءات السبع» (ص: ٤٤٥): (لا خلاف بينهم أن الطاء مدغمة في التاء مع إطباق الطاء لئلا تشتبه بالطاء المدغمة).

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ وقرأَهُ ابنُ كثيرٍ بروايةِ البزِّيِّ وأبو عمرٍو غيرَ مَصروفٍ على تأويلِ القبيلةِ أو البلدةِ، والقوَّاسُ بهمزةٍ ساكنةٍ(١).

﴿بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾: بخبرٍ مُحقَّقٍ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ لَمَّا أتمَّ بناءَ بيتِ المَقدسِ تجهَّزَ للحجِّ، فوافى الحرمَ وأقامَ بها ما شاءَ، ثمَّ توجَّهَ إلى اليمنِ فخرجَ من مكَّةَ صباحًا، فوافى صنعاءَ ظهيرةً، فأعجَبَتْهُ نزاهَةُ أرضِهَا فنزلَ بها، ثم لم يَجِدِ الماءَ وكان الهدهدُ رائِدَه لأنَّه يُحسِنُ طلبَ الماءِ فتَفقَّدَه لذلك، فلم يَجِدْه إذ حلَّقَ حين نزلَ سليمانُ، فرأى هدهدًا واقعًا فانحطَّ إليه، فتواصفَا وطارَ معه لينظُرَ ما وصفَ له، ثمَّ رجعَ بعد العصرِ وحكَى ما حكى(٢).

ولعلَّ في عَجائبِ قُدرَةِ اللهِ تعالى وما خصَّ به خاصَّةَ عبادِه أشياءَ أعظَمُ مِن ذلك يستكبرُها مَن يَعرِفُها ويَستَنْكِرُها مَن يُنكِرُها.

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ۝٢٣ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾.

﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ يعني: بِلْقيسَ بنتَ شراحيلَ بنِ مالكِ بنِ الرَّيَّانِ، والضَّميرُ لسَبَأ أو لأهلِها ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ يَحتاجُ إليه الملوكُ ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ عظَّمَهُ بالنِّسبةِ إليها، أو إلى عُروشِ أمثالِها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧). وقد قرأ قنبل بإسكانها على نِيَّة الوقف، والقواس: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عون شيخ قنبل الذي يروي من طريقه قراءة ابن كثير. وقوله: «والقواس بهمزة ساكنة»: ليس في (ض) و(ت).

(٢) رواه دون قصة الحج: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٨٥٢)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ٣٠)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٨٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقيل: كان ثلاثينَ ذِراعًا في ثلاثينَ عرضًا وسمكًا، أو ثمانينَ في ثمانينَ، مِن ذهبٍ وفضَّةٍ مُكلَّلًا بالجواهرِ.

﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كأنَّهُم كانوا يعبدونَها ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾: عبادةَ الشَّمسِ وغيرَها مِن مَقابحِ أفعالِهِم ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ سبيلِ الحقِّ والصَّوابِ ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ إليه.

قوله: «يعني: بِلْقيس».

قال الطِّيبيُّ: بالعَربيَّةِ بكسرِ الباءِ، وعلى العَجميَّةِ بفَتحِها[1].

(٢٥ ـ ٢٦) ـ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾ فصَدَّهُم لأَنْ لا يَسجدُوا، أو: زيَّنَ لهم أَنْ لا يَسجدُوا، على أنَّه بَدلٌ مِن ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾، أو: لا يَهتدونَ إلى أَنْ يَسجُدُوا، بزيادةِ (لا).

وقرأَ الكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿أَلَا﴾ بالتَّخفيفِ[2] على أنَّها للتَّنبيهِ، و(يا) للنداء، ومُناداهُ مَحذوفٌ؛ أي: (أَلَا يا قوم اسجدُوا) كقولِه:

وَقَالَـتْ أَلَا يَـا اسْـمَعْ نَعِظْـكَ بِخُطَّةٍ ... فَقُلْـتُ: سَـمِيعًا فَانْطِقِـي وَأَصِيبِـي[3]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٤٩٥).

(٢) قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام ووقفوا في الابتداء (ألا يا) وابتدؤوا (اسجدوا) بهمزة مضمومة على الأمر، على معنى: ألا يا هؤلاء، أو يا أيها الناس اسجدوا، فحذفت همزة الوصل بعد (يا) وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٦٧ ـ ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٧).

(٣) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«نوادر أبي زيد» (ص: ٢٢)، وبلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٤٠٢)، و«الوقف والابتداء» لأبي بكر بن الأنباري (١/ ١٧٢)، و«الحجة» لأبي =

وعلى هذا صَحَّ أن يكونَ استئنافًا مِن اللهِ، أو مِن سُلَيمانَ والوقفُ على ﴿لَا يَهْتَدُونَ﴾، ويكونُ أمرًا بالسُّجودِ، وعلى الأوَّلِ ذَمًّا على تركِهِ، وعلى الوَجْهَينِ يَقتَضِي وُجوبَ السُّجودِ في الجملَةِ لا عندَ قِراءَتِها.

وقُرِئَ: (هَلَّا) و(هَـلَا) بقلبِ الهمزةِ هاءً[1]. و: (أَلَا تَسجُدُونَ)[2] و: (هَـلَا تَسجدونَ) علـى الخطابِ[3].

﴿ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وما يُعلِنُونَ﴾ وصفٌ له بما يُوجِبُ اختصاصَهُ باستحقاقِ السُّجودِ مِن التَّفرُّدِ بكمالِ القُدرَةِ والعلمِ حَثًّا على سُجودِهِ ورَدًّا على مَن يسجدُ لغيرِهِ.

و(الخَبْءُ): ما خَفِيَ في غَيرِه، وإخراجُه: إظهارُه، وهو يَعُمُّ إشراقَ الكواكبِ وإنزالَ الأَمطارِ وإنباتَ النَّباتِ، بل الإنشاءَ فإنَّه إخراجُ ما في الشَّيءِ بالقوَّةِ إلى الفعلِ، والإبداعَ فإنَّه إخراجُ ما في الإمكانِ والعَدمِ إلى الوُجوبِ والوُجودِ، ومَعلومٌ أَنَّه يَختَصُّ بالواجبِ لذَاتِه.

= علي الفارسي (٥/ ٣٥٨). والبيت في الديوان:

وقالت ألا فاسمع نعظك بخطبة ... فقيراً سمعنا فانطقي وأصيبي

(١) نسبت لابن مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٠)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤).

(٢) نسبت لأبي بن كعب. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٠)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤)، ولفظها: (أَلَا تَسجُدُونَ لله الذي يُخرِج الخَبْءَ من السماء والأَرض ويَعلمُ سرَّكُم وما تُعلِنُون).

(٣) نسبت لعبد الله بن مسعود. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٠)، و«تفسير الثعلبي» (٢٠/ ٢٣١)، و«الكشاف» (٦/ ٣٢٤).

وقرأ حَفصٌ والكِسائيُّ: ﴿مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتاء[1].

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ الذي هو أوَّلُ الأجرامِ وأعظَمُها والمحيطُ بجُمْلَتِها، فبين العَظِيمَيْنِ[2] بَوْنٌ عَظيمٌ.

قوله: «و(يا) للنِّداءِ، ومُناداه مَحذوفٌ».

قال أبو حيَّان: الذي أذهَبُ إليه: أنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ الواردِ عَن العَربِ ليسَتْ (يا) فيه للنِّداءِ وحَذفِ المُنادى؛ لأنَّ المُنادَى عندي لا يجوزُ حذفُه؛ لأنَّه قد حُذِفَ الفعلُ العامِلُ في النِّداءِ، وانحذفَ فاعلُه بحذفِه، فلَوْ حذَفْنا المُنادَى لكانَ في ذلك حذفُ جُملَةِ النِّداءِ وحَذفُ مُتعلِّقِه وهو المُنادى، فكانَ ذلك إخلالًا كثيرًا، وإذا أبقينا المُنادى ولَمْ نَحذِفْه؛ كانَ ذلك دليلًا على العاملِ فيه وهو جملةُ النِّداءِ، وليسَ حرفُ النِّداءِ حرفَ جَوابٍ كـ(نعم) و(لا) و(بلى) و(أجل)، فيَجوزُ حذفُ الجُمَلِ بعدَهُنَّ لدَلالةِ ما سبَقَ مِن السُّؤالِ على الجُمَلِ المَحذوفةِ.

فـ(يا) عندي في تلك التراكيبِ حَرفُ تَنبيهٍ أُكِّدَ بِهِ (ألا) التي للتَّنبيهِ، وجازَ ذلك لاختلافِ الحَرفينِ، ولقَصدِ المُبالغَةِ في التَّأكيدِ، وإذا كانَ قَدْ وُجِدَ التَّأكيدُ في اجتماعِ الحَرفينِ المختلفَي اللفظِ العامِلَيْنِ في قَولِه:

فَأَصْبَحْـنَ لَا يَسْـأَلْنَهُ عَـنْ بِمـا بِـهِ[3]

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٠ ـ ٤٨١)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

(٢) هما عرش الله وعرش بلقيس.

(٣) صدر بيت ذكره الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٢٢١) دون نسبة وعجزه:

أصعـد في غـاوي الهـوى أم تصوبـا

والمُتَّفِقَي اللفظِ العامِلَيْنِ في قولِه:

وَلَا لِلْمَــا بِهِــمْ أَبَــدًا دَوَاءُ(١)

فاجتماعُ غيرِ العامِلَيْنِ وهما مُختَلِفَا اللَّفظِ أَوْلَى، وكذا ليسَ (يا) في قولِه:

يَــا لَعْنَــةُ اللهِ والأَقْــوَامِ كُلِّهِــمُ(٢)

حرفَ نِداءٍ، بل حَرفُ تنبيهٍ جاءَ بعدَه المُبتدأُ لِمَا ذكرناه(٣).

وقال السَّفاقُسيُّ: ما اختارَه الشَّيخُ واستدلَّ به هوَ اختيارُ ابنِ عُصْفورٍ واستدلالُه.

وذكرَه هنا أيضًا أبو البقاءِ فقال: وقالَ جماعةٌ مِن المُحقِّقين: دخلَ حَرفُ التَّنبيهِ على الفعلِ مِن غيرِ تَقديرِ حرفٍ، كما دخلَ في (هَلُمَّ)(٤).

قلتُ: واختارَ هذا أيضًا ابنُ مالكٍ، قالَ في «توضيحه»: يَظُنُّ أكثرُ النَّاسِ أنَّ (يا) التي تليها (ليتَ) حرفُ نِداءٍ والمُنادى مَحذوفٌ؛ أي: يا قوم.

وهذا الرأيُ عندي ضَعيفٌ؛ لأنَّ القائِلَ قد يكونُ وحدَهُ فلا يكونُ معه مُنادى ثابِتٌ ولا مَحذوفٌ، كقولِ مريمَ عليها السَّلامُ: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣].

---

(١) عجز بيت ذكره الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٦٨) من إنشاد بعض بني أسد دون أن يسميه وصدره:

فــلا والله لا يلفــى لمــا بــي

(٢) صدر بيت ذكره سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢١٩) وعجزه:

والصالحين على سمعان من جار

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٤) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (٢/ ١٠٠٧).

ولأنَّ الشَّيءَ إنَّما يَجوزُ حَذفُه مع صِحَّةِ المَعنى بدُونِه إذا كانَ المَوضِعُ الذي ادَّعى فيه حَذفَه مُستعمَلًا فيه ثبوتُه كحَذفِ المُنادَى قبلَ أمرٍ أو دُعاءٍ؛ فإنَّه يَجوزُ حَذفُه لكثرَةِ ثُبوتِه.

بخلافِ (ليت)؛ فإنَّ المنادى لم تَستعمِلْهُ العربُ قبلَها ثابتًا، فادِّعاءُ حَذفِه باطِلٌ لخلُوِّهِ مِن دليلٍ، فيتعيَّنُ كونُ (يا) التي تقَعُ قبلَها لِمُجرَّدِ التَّنبيهِ مثل (ألا) و(ها).

وقد يُجمَعُ بينَ (ألا) و(يا) توكيدًا للتَّنبيهِ، كما جمعَ بين (كي) واللام ومَعناهما واحدٌ، وسهَّلَ ذلك اختِلافُ اللَّفظينِ.

ومثلُ (يا) الواقعَةِ قبلَ (ليت) في نحوِها للتَّنبيهِ (يا) الواقِعَةُ قبلَ (حبَّذَا) في قولِ الشَّاعرِ:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[1]

وقبلَ (رُبَّ) في قَولِه:

يَا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا[2]

انتهى[3].

---

(١) صدر بيت لجرير وهو في «ديوانه» (١/ ١٦٥)، وعجزه:

وحبذا ساكن الريان من كانا

(٢) صدر بيت ذكره ابن الأنباري في «الأضداد» (ص: ١٨٨)، من إنشاد الفراء وعجزه:

إلا ذراع العنس أو كف اليدا

(٣) انظر: «شواهد التوضيح» لابن مالك (ص: ٥٩ ـ ٦٢).

(٢٧ ـ ٢٨) ـ ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾.

﴿قَالَ سَنَنظُرُ﴾: سنتعرَّفُ؛ مِن النَّظرِ بمَعنى التَّأمُّلِ ﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾؛ أي: أَمْ كَذَبْتَ، والتَّغييرُ للمُبالغَةِ ومُحافظَةِ الفَواصِلِ.

﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾: ثمَّ تَنحَّ عَنْهُم إلى مكانٍ قَرِيبٍ تَتوارَى فيه ﴿فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾: ماذا يَرجِعُ بعضُهُم إلى بعضٍ مِن القَوْلِ.

(٢٩ ـ ٣١) ـ ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾.

﴿قَالَتْ﴾؛ أي: بعدَما أُلقِيَ إليها ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ لكرمِ مَضمُونِه، أو مُرسِلِه، أو لأنَّه كانَ مَختومًا، أو لغرابةِ شأنِه إذ كانَتْ مُستلقِيَةً في بيتٍ مُغلقَةِ الأبوابَ، فدخلَ الهدهدُ مِن كُوَّةٍ وألقاهُ على نحرِها بحيثُ لم تَشْعُر بِهِ.

﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ استئنافٌ كأنَّه قيلَ لها: مِمَّنْ هو؟ أو: ما هو[1]؟ فقالَت: ﴿إِنَّهُ﴾؛ أي: إنَّ الكِتابَ أو العنوانَ مِن سُليمانَ ﴿وَإِنَّهُ﴾: وإنَّ المكتوبَ أو المضمونَ ـ وقُرِئَا بالفتحِ[2] على الإبدالِ مِن ﴿كِتَابٌ﴾ أو التَّعليلِ لكرمِه ـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا﴾ (أَنْ) مُفسِّرَةٌ، أو مَصدرِيَّةٌ، فيكونُ بصِلَتِه خبرَ مَحذوفٍ؛ أي: هو أو المقصودُ أَنْ لا تَعْلُوا، أو بدلٌ مِن ﴿كِتَابٌ﴾.

---

(١) «أو ما هو»: ليس في (خ).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٠ ـ ١١١) عن عكرمة، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٢٥٨) عن ابن أبي عبلة، و«البحر» (١٦/ ٤٢٧) عنهما معاً.

﴿وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾: مؤمنينَ، أو: مُنقادينَ، وهذا كلامٌ في غايةِ الوَجازَةِ مع كمالِ الدَّلالةِ على المقصودِ؛ لاشتمالِه على البَسملَةِ الدَّالَّةِ على ذاتِ الصَّانعِ وصِفاتِه صَريحًا أو التزامًا، والنَّهيِ عن التَّرفُّعِ الذي هو أمُّ الرَّذائلِ، والأَمرِ بالإِسلامِ الجامعِ لأُمَّهاتِ الفَضائلِ، وليسَ الأمرُ فيه بالانقيادِ قبلَ إقامةِ[1] الحُجَّةِ على رِسالَتِه حتَّى يكونَ استدعاءً للتَّقليدِ، فإنَّ إلقاءَ الكِتابِ إليها على تلكَ الحالةِ مِن أَعظَمِ الدَّلالَةِ.

(٣٢ - ٣٣) - ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾.

﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾: أجيبوني في أمرِي الفتيِّ[2]، واذكُروا ما تَسْتَصوِبُونَ فيه ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا﴾: ما أَبُتُّ أَمْرًا ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾: إلا بمحضرِكُم، استَعْطفَتْهُم بذلك ليُمالِئوها على الإجابةِ.

﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ﴾ بالأَجسادِ والعَدَدِ ﴿وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾: نجدةٍ وشَجاعَةٍ.

﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ موكولٌ ﴿فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ مِن المقاتلَةِ والصُّلحِ نُطِعْكِ ونتَّبِعْ رأيَكِ.

(٣٤ - ٣٥) - ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾.

﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ تَزييفٌ لِمَا أحسَّتْ مِنْهُم مِن الميلِ إلى المقاتلَةِ بادِّعائِهم القُوى الذَّاتيَّةَ والعَرَضيَّةَ، وإشعارٌ بأنَّها ترى الصُّلْحَ مخافةَ أن

---

(١) في (أ) و(ت): «للانقياد قبل قيام».

(٢) في (خ): «الفتوى». و«الفتيّ»: الحادث؛ أخذاً من الفتوى، فإنها جواب الحادثة، وجواب الحادثِ حادثٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٥).

يتخطَّى سُليمانُ خُطَطَهُم فيُسرِعَ إلى إفسادِ ما يُصادِفُه مِن أموالِهم وعماراتِهم، ثمَّ إنَّ الحربَ سِجالٌ لا تُدرَى عاقِبَتُها.

﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ بنهبِ أموالِهم وتخريبِ ديارِهم، إلى غير ذلك مِن الإهانةِ والأسرِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ تأكيدٌ لِمَا وَصفَتْ مِن حالِهم، وتقريرٌ بأنَّ ذلك مِن عاداتِهم الثَّابتَةِ المُستَمرَّةِ، أو تصديقٌ لَها مِن اللهِ عزَّ وجَلَّ.

﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ بيانٌ لِمَا تَرَى تَقديمَه في المصالحةِ، والمعنى: إنِّي مُرسِلَةٌ رُسُلًا بهَدِيَّةٍ أدفعُهُ[1] بها عَن ملكِي ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ من حالِه حتى أعملَ بحسبِ ذلك.

رُوِيَ أنَّها بعَثَتْ مُنذِرَ بنَ عمرٍو في وفدٍ، فأرسلَتْ مَعَهُم غِلمانًا على زيِّ الجوارِي، وجَوارِيَ على زيِّ الغِلمانِ، وحُقًّا فيه دُرَّةٌ عَذراءُ وجَزْعَةٌ معوجَّةُ الثَّقْبِ[2]، وقالت: إنْ كانَ نَبيًّا مَيَّزَ بينَ الغِلمانِ والجَوارِي، وثَقَبَ الدُّرَّةَ ثَقْبًا[3] مُستَوِيًا، وسلك في الخَرَزةِ[4] خيطًا، فلَمَّا وَصَلُوا إلى مُعَسْكَرِه ورَأَوا عظمَةَ شأنِه تقاصَرَت إليهِمْ نفوسُهُم، فلمَّا وَقَفُوا بين يديهِ ـ وقَد سبقَهُم جبريلُ بالحالِ ـ طلبَ[5] الحُقَّ وأَخبرَ عمَّا فيه، فأمرَ الأَرضةَ فأخذَتْ شَعرَةً ونفذَتْ في الدرَّةِ، وأمر دودةً بيضاءَ فأخذَتِ

---

(١) في (ت): «أدفع».

(٢) في (ض): «النقب».

(٣) في (ض): «ونقب الدرة نقباً».

(٤) في (خ): «الجزعة».

(٥) في (أ) و(ت) و(خ): «وطلب»، والمثبت من (ض)، ولم تصل هذا النسخة للشهاب فقال في «الحاشيته» (٧/ ٤٦): وهو بالواو في النسخ، والظاهر حذفها جواب «لما».

الخَيطَ ونفذَتْ في الجزعةِ، ودعا بالماءِ فكانَتِ الجاريَةُ تأخذُ الماء بيَدِهَا فتَجعَلُه في الأخرى ثمَّ تَضرِبُ به وجهَها، والغلام كما يَأخذُهُ يضربُ به وَجهَهُ، ثمَّ رَدَّ الهديَّةَ[1].

(٣٦ ـ ٣٧) ـ ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ﴾؛ أي: الرَّسولُ، أو ما أهدَتْ إليهِ. وقُرِئَ (فلَمَّا جاؤُوا)[2].

﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ خطابٌ للرَّسولِ ومَن مَعه، أو للرَّسولِ والمرسِلِ على تغليبِ المخاطَبِ. وقـرَأَ حمزَةُ ويَعقوبُ بالإدغامِ، وقُرِئَ بنونٍ واحدةٍ وبنونينِ وحذفِ الياءِ[3].

﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ مِن النُّبوَّةِ والملكِ الذي لا مزيدَ عليه.

قـرأ نافـعٌ وأبو عمـرٍو وحفصٌ بإسـكانِ اليـاءِ، وبإِسـقاطها الباقـونَ، وبإمالتِها الكِسـائيُّ وحدَه[4].

---

(١) ذكره ابن كثير في «تفسيره» عند هـذه الآية ثم قال: والله أعلم أكان ذلك أم لا، وأكثره مأخوذ من الإسرائيليات، والظاهر أن سليمان عليه السلام لم ينظر إلى ما جاؤوا به بالكلية ولا اعتنى به بل أعرض عنه.

(٢) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٣).

(٣) قرأ حمزة ويعقوب بنون واحدة مُشدّدة وبياء في الوصل والوقف، والباقون بنونين ظاهرتين، وأثبت الياء في الحالين ابن كثير وحمزة ويعقوب، وأثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو، وقرأ عاصم وابن عامر والكسائي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٠)، و«النشر» (١/ ٣٠٣) و(٢/ ٣٤٠).

(٤) أثبتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم في الوقف، وفتحها في الوصل وحذفها في الوقف ورش، وحذفها الباقون في الحالين. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٢)، و«التيسير» (ص: ١٧٠).

﴿خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ فلا حاجةَ بي إلى هَدِيَّتِكُم، ولا وَقْعَ لها عندي.

﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ لأنَّكُم لا تعلمونَ إلا ظاهِرًا من الحياةِ الدُّنيا، فتَفرَحُونَ بما يُهدَى إليكم حُبًّا لزيادةِ أَموالِكُم، أو بما تُهدونَهُ افتِخارًا على أمثالِكُم.

والإضرابُ عَن إنكارِ الإمدادِ بالمالِ عليه وتَعليلِه إلى بيانِ ما حملَهُم عليه، وهو قياسُ حالِه على حالِهِم في قصورِ الهِمَّةِ بالدُّنيَا والزِّيادَةِ فيها.

﴿ٱرْجِعْ﴾ أيُّها الرَّسولِ ﴿إِلَيْهِمْ﴾: إلى بِلْقيسَ وقومِها ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾: لا طاقةَ لهم بمُقاومَتِها ولا قدرةَ على مقاتَلَتِها. وقرئ: (بهم)[1].

﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ﴾: مِن سَبأ ﴿أَذِلَّةً﴾ بذهابِ ما كانوا فيه مِن العزِّ ﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾: أُسراءُ مُهانونَ.

(٣٨ ـ ٣٩) ـ ﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ۝٣٨ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾.

﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ أرادَ بذلك أَنْ يُريَها بعضَ ما خصَّهُ اللهُ به مِن العَجائبِ الدَّالَّةِ على عظمِ[2] القُدرَةِ وصدقِه في دَعْوى النُّبوَّةِ، ويختبرَ عَقْلَها بأن ينكِّرَ عَرْشَها فينظرَ أَتعرفُه أم تُنكِرُه؟

﴿قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ فإنَّها إذا أَتَتْ مُسلِمَةً لم يَحِلَّ أَخذُه إلا برِضاها.

﴿قَالَ عِفْرِيتٌ﴾ خبيثٌ ماردٌ ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ بيانٌ له؛ لأنَّه يقالُ للرَّجُلِ الخَبيثِ المنكرِ المُعفِرِ أقرانَهُ، وكان اسمُه ذَكْوانَ أو صَخْراءَ:

---

(١) نسبت لابن مسعود. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٩٣).

(٢) في (ض) و(ت): «عظيم».

﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾: مِن مَجلسِكَ للحُكومَةِ، وكان يجلسُ إلى نصفِ النَّهارِ ﴿وَإِنِّي عَلَيۡهِ﴾: على حَمْلِه ﴿لَقَوِيٌّ أَمِينٞ﴾ لا أختزِلُ منهُ شَيئًا ولا أبدِّلُه.

(٤٠) ـ ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾.

﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ آصَفُ بنُ بَرْخِيا[1] وزيرُه، أو الخضرُ، أو جبريلُ، أو مَلَكٌ أيَّدَه اللهُ به، أو سليمانُ نَفسُهُ، فيكونُ التَّعبيرُ عنه بذلك للدَّلالةِ على شرفِ العلمِ، وأنَّ هذه الكرامةَ كانَتْ بسببِه، والخطابُ في: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾ للعفريتِ، كأنه استبطأَهُ فقالَ له ذلك، أو أرادَ إظهارَ مُعجِزَةٍ في نقلِه فتحدَّاهُم أوَّلًا ثمَّ أراهُم أنَّه يَتأتَّى لَه ما لا يَتهيَّأُ لعَفاريتِ الجنِّ فَضلًا عن غيرِهم.

والمرادُ بالكتابِ: جِنسُ الكُتبِ المُنزلَةِ، أو اللوحُ.

و﴿ءَاتِيكَ﴾ في الموضعينِ صالِحٌ للفِعليَّةِ والاسميَّةِ.

والطَّرْفُ: تَحريكُ الأَجفانِ للنَّظرِ، فوُضعَ مَوضِعَه، ولَمَّا كان الناظرُ يُوصَفُ بإرسالِ الطَّرفِ كمَا في قولِه:

وَكُنْتَ إِذَا أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا ... لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتْعَبَتْكَ المَنَاظِرُ

وُصِفَ بِرَدِّ الطَّرفِ، والطَّرفُ بالارتدادِ، والمعنى: أنَّكَ ترسِلُ طرفَكَ نحوَ شيءٍ فقبْلَ أَنْ تَرُدَّهَ أُحضِرُ عرشَها بين يديكَ، وهذا غايةٌ في الإسراعِ ومَثَلٌ فيه.

﴿فَلَمَّا رَءَاهُ﴾: رأى العرشَ ﴿مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾: حاصِلًا بينَ يديهِ ﴿قَالَ﴾ تلقِّيًا للنِّعمةِ بالشُّكرِ على شاكِلَةِ المُخلصينَ مِن عبادِ اللهِ:

---

(١) في (ض): «آصف بن حنان».

﴿هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ تفضَّلَ به عليَّ مِن غيرِ استحقاقٍ، والإشارةُ إلى التَّمكُّنِ مِن إحضارِ العرشِ في مُدَّةِ ارتدادِ الطَّرفِ مِن مَسيرةِ شهرينِ بنفسِه أو غيرِه، والكلامُ في إمكانِ مثلِه قد مرَّ في آيةِ (الإسراءِ)[1].

﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ﴾ بأَنْ أراهُ فضلًا مِن اللهِ بلا حولٍ مِنِّي ولا قُوَّةٍ وأقومَ بحقِّهِ ﴿أَمْ أَكْفُرُ﴾ بأن أجِدَ نَفسي في البَيْنِ[2]، أو أُقصِّرَ في أداءِ مَواجِبِه، ومَحلُّهُما النَّصبُ على البدلِ مِن الياءِ.

﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ لأنَّه به يَستَجلِبُ لها دوامَ النِّعمَةِ ومزيدَها، ويَحُطُّ عنها عِبءَ الواجبِ، ويحفَظُها عَن وَصمَةِ الكُفرانِ.

﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ﴾ عَن شُكرِه ﴿كَرِيمٌ﴾ بالإنعامِ عليه ثانيًا.

قوله:

(وَكُنْتَ إذَا أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا ... لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتْعَبَتْكَ المَنَاظِرُ)

وبعدَه:

رَأَيْتَ الذي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ ... عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ[3]

قال المَرْزُوقِيُّ: (رَائِدًا) حَالٌ، وجوابُ (إذا): (أَتْعَبَتْكَ)، وقولُه: (رَأَيْتَ الذي) تَفصيلٌ لِمَا أجمَلَه (أتعبَتْكَ المَناظِرُ).

---

(١) قوله: «قد مرَّ في آية الإسراء»؛ أي: في آية أول سورة الإسراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٩).

(٢) قوله: «في البين»؛ أي: البعد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤/ ٣١٩).

(٣) أنشدتهما جارية حسنة الوجه لأبي الغصن الأعرابي لما طلب منها أن تسفر عن وجهها، روى القصة ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٤/ ٢٣)، وورد البيتان دون القصة وبلا نسبة في «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٨٦٩)، و«التذكرة الحمدونية» (٦/ ١٦٥).

والرَّائِدُ: الذي يَتقدَّمُ القومَ لطَلَبِ الكَلَأِ لهم.

المعنى: إذا جَعلْتَ عينَيْكَ رَائِدًا لقَلْبِكَ تَطلُب له هواهُم، فتُتعِبُكَ مَناظِرُها، وأَوْقَعَتْكَ موارِدُها في أَشَقِّ المَكارِه، وذلك أَنَّها تَهجُمُ بالقلبِ في ارتيادِها له على ما لا يُصْبَرُ في بعضِه على فراقِه مع تَهيُّجَاتِ اشتِياقِه، ولا يَقدِرُ على السُّلُوِّ عَن جَميعِه، فهوَ مُمتَحَنٌ الدَّهرَ يَتلوَّى[1] مَا لا يَقدِرُ على كلِّهِ ولا يصبرُ عَن بَعضِه[2].

وعَن بعضِ الحُكماءِ: مَن أَرسلَ طرفَهُ استَدْعَى حتفَهُ[3].

وفي المَثلِ: الرَّائِدُ لا يَكذِبُ أهلَه؛ لأَنَّه إِنْ كذبَ هلَكَ مَعَهُم[4].

قيل: الشِّعرُ لعَبدِ اللهِ بنِ طاهرِ بن الحُسَينِ[5].

(٤١ ـ ٤٢) ـ ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾.

﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا﴾ بتَغييرِ هيئتِهِ وشَكلِه ﴿نَنظُرْ﴾ جوابُ الأَمرِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ على الاستئنافِ[6].

﴿أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ إلى مَعرِفَتِه، أو الجوابِ الصَّوابِ.

وقيل: إلى الإيمانِ باللهِ ورَسولِه إذا رَأَتْ تقدُّمَ عَرشِهَا وقد خلَّفَتْهُ مُغلَّقَةً عليه الأبوابَ موكَّلَةً عليها الحُرَّاسَ.

---

(١) في «فتوح الغيب»: «يبلوى».

(٢) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٨٦٨ ـ ٨٦٩).

(٣) انظر: «أدب الدنيا والدين» (ص: ٣٢٢).

(٤) انظر: «العين» للخليل (٨/ ٦٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٢٣٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٢)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٦) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١).

﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾ تَشبيهًا عليها زيادةً في امتحانِ عَقْلِها؛ إذ ذُكِرَت عندَهُ بسخافةِ العَقلِ ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ ولم تَقُل: هو؛ لاحتمالِ أن يكونَ مِثلَهُ، وذلك مِن كمالِ عَقلِها.

﴿وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ مِن تتمَّةِ كلامِها، كأنَّها ظَنَّت أنَّه أرادَ بذلك اختبارَ عقلِها وإظهارَ مُعجِزَةٍ لها، فقالت: أوتينا العِلمَ بكَمالِ قُدرَةِ اللهِ وصِحَّةِ نُبوَّتِكَ قبلَ هذه الحالةِ أو المعجزةِ بما تقدَّمَ مِن الآياتِ.

وقيل: إنَّه كلامُ سُليمانَ وقومِه؛ عَطفوهُ على جوابِها لِمَا فيه مِن الدَّلالةِ على إيمانِها باللهِ ورسولِه حيثُ جوَّزَتْ أن يكونَ ذلك عرشَها تَجْويزًا غالبًا، وإحضارُه ثَمَّ مِن المُعجِزاتِ التي لا يقدرُ عليها غيرُ اللهِ، ولا تَظهَرُ إلَّا على الأنبياءِ؛ أي: وأُوتينا العِلمَ باللهِ وقُدرَتِه وصِحَّةِ ما جاءَ مِن عندِه قَبْلَها، وكُنَّا مُنقادينَ لِحُكمِهِ، ولم نَزَلْ على دينِه، فيكونُ غَرَضُهُم فيه التَّحدُّثَ بما أنعمَ اللهُ عَليهِم مِن التَّقدُّمِ في ذلك شُكرًا له.

(٤٣ ـ ٤٤) ـ ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ (٤٣) قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: وصَدَّهَا عِبادَتُها الشَّمسَ عَنِ التَّقدُّمِ إلى الإسلامِ، أو: صَدَّها اللهُ عَن عبادَتِها بالتَّوفيقِ للإيمانِ.

﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ وقُرِئَ بالفَتحِ[1] على الإبدالِ مِن فاعلِ (صَدَّ) على الأوَّلِ؛ أي: صَدَّهَا نُشوؤهَا بين أظهُرِ الكفَّارِ، أو التَّعليلِ له.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن سعيد بن جبير.

﴿قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَ﴾: القَصرَ، وقيل: عَرصةَ الدَّارِ ﴿فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةً وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَا﴾ رُوِيَ أنَّه أمَرَ قبلَ قُدومِها فبُنِيَ قصرٌ صَحنُهُ مِن زُجاجٍ أبيضَ، وأُجرِيَ مِن تَحتِه الماءُ، وأُلْقِي فيهِ حيواناتُ البحرِ، ووُضِعَ سَريرُهُ في صدرِه فجلسَ عليه، فلَمَّا أَبْصَرَتْهُ ظنَّتْ ماءً راكِدًا فكشفَتْ عَن ساقَيْها.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ بِروايةِ قُنبُلٍ: ﴿سَأْقَيْهَا﴾ بالهمزِ[1]، حملًا على جمعِهِ: (سُؤْقٌ) و(أَسْؤُقٌ).

﴿قَالَ إِنَّهُۥ﴾: إنَّ ما تظنِّينَه ماءً ﴿صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ﴾: مُمَلَّسٌ ﴿مِّن قَوَارِيرَ﴾ مِن الزُّجَاجِ.

﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي﴾ بعِبادةِ[2] الشَّمسِ، وقيل: بِظَنِّي بسُلَيمَانَ، فإنَّها حَسِبَت أنَّه يُغرِقُها في اللُّجَّةِ.

﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فيمَا أَمرَ بهِ عبادَهُ، وقد اختُلِفَ في أنَّه تزوَّجَها أو زَوَّجَها مِن ذي تُبَّعٍ ملكِ هَمْدانَ.

قوله: «أو صَدَّها اللهُ عَن عِبادَتِها».

زادَ «الكشاف»: بتَقديرِ حَذفِ الجَارِّ وإيصالِ الفعلِ[3].

قال أبو حيَّان: فيهِ نَظَرٌ مِن حَيثُ إنَّ حَذفَ الجارِّ ضَرورةٌ لقولِه:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ[4]

---

(١) هي رواية قنبل عن ابن كثير كما في «التيسير» (ص: ١٦٨). ورواية أبي الإخريط عنه كما في «السبعة» (ص: ٤٨٣). وأبو الإخريط هو وهب بن واضح المكي القارئ، ويكنى أيضاً أبا القاسم، توفي سنة (١٩٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٣٠٨).

(٢) في (ض): «بعبادتي».

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٤٠).

(٤) جزء من صدر بيت لجرير وهو في «الكامل» للمبرد (١/ ٣٣) وتمامه:

(٤٥ ـ ٤٧) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾: بأَنِ اعبُدُوه. وقُرِئَ بضمِّ النُّونِ على إتباعِهَا الباءَ[١].

﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾: ففاجَؤُوا التَّفرُّقَ والاختصامَ، فآمنَ فريقٌ وكفرَ فريقٌ، والواوُ لِمَجموعِ الفَريقَيْنِ.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾: بالعُقوبَةِ فتقولونَ: ﴿ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٧].

﴿قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ﴾: قبلَ التَّوبةِ فتؤَخِّرونَها إلى نُزولِ العقابِ، فإنَّهُم كانوا يقولونَ: إنْ صدقَ إيعادُه تُبْنَا حينَئذٍ.

﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ قبلَ نزولِه ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بقبُولِها، فإنَّها لا تُقبَلُ حينئذٍ.

﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا﴾: تشاءَمْنَا ﴿بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ إذ تتابَعَتْ علينَا الشَّدائِدُ، أو: وقعَ بينَنا الافتراقُ مُذ اخترَعْتُم دينكُم.

﴿قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ﴾: سَبَبُكم[٢] الذي جاءَ مِنه شَرُّكُم ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهو قَدَرُه، أو عَملُكم

تمــرون الديــار ولــم تعوجوا كلامكــمُ علــيَّ إذاً حــرام

وانظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

(١) قراءة نافع والكسائي وابن عامر وابن كثير. انظر: «السبعة» (ص: ٦٥٢)، و«التيسير» (ص: ٧٨).

(٢) في (خ): «سيئكم».

المكتوبُ عِندَه ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾: تُختبرونَ بتَعاقُبِ السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، والإضرابُ مِن بيانِ طائرِهم الذي هو مبدأُ ما يحيقُ بهم إلى ذكرِ ما هو الدَّاعِي إليه.

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾.

﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾: تِسعَةُ أَنفُسٍ، وإنَّما وقعَ تَمييزًا للتِّسعَةِ باعتبارِ المعنى، والفرقُ بينَهُ وبينَ النَّفَرِ: أنَّه مِن الثَّلاثَةِ أو السَّبعَةِ إلى العشرةِ، والنَّفرُ مِن الثَّلاثةِ إلى التِّسعَةِ.

﴿يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾؛ أي: شأنُهم الإفسادُ الخالصُ عَن شَوبِ الصَّلاحِ(١).

﴿قَالُوا﴾؛ أي: قال بَعضُهم لبعضٍ: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾ أمرٌ مَقُولٌ، أو خبرٌ وقَعَ بدلًا، أو حالًا بإضمارِ (قد).

﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾: لنُباغِتَنَّ صالِحًا وأهلَه ليلًا، وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ على خطابِ بَعضِهم لِبعضٍ(٢)، وقُرِئَ بالياءِ(٣) على أَنَّ ﴿تَقَاسَمُوا﴾ خبرٌ.

﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ فيه القِراءاتُ الثَّلاثُ(٤) ﴿لِوَلِيِّهِ﴾: لوَلِيِّ دَمِه: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ

---

(١) في (ت): «شوائب الإصلاح».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

(٣) نسبت لمجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١).

(٤) انظر المصادر السابقة.

أَهۡلِهِۦ﴾ فَضلًا أَنْ تَوَلَّيْنَا إهلاكَهُم، وهو يحتمِلُ المَصدرَ والزَّمانَ والمكانَ، وكذلك ﴿مَهۡلِكَ﴾ في قراءةِ حَفصٍ؛ فإنَّ مَفْعِلًا قد جاءَ مَصدرًا كمَرْجِعٍ، وقرأ أبو بكرٍ بالفَتحِ[1]، فيكونُ مَصدَرًا.

﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾: ونحلفُ إنَّا لَصادِقونَ، أو: والحالُ إنَّا لَصادِقُونَ فيما ذكَرْنَا؛ لأنَّ الشَّاهِدَ للشَّيءِ غيرُ المباشرِ له عُرفًا.

أو: لأنَّا ما شَهِدْنَا مَهْلِكَهُم وحدَهُ بَلْ مَهلِكَهُ ومَهْلِكَهُم؛ كقولِك: ما رَأَيْتُه ثمَّ رَجُلًا بَلْ رَجُلَيْنِ[2].

قوله: «تِسْعَةُ أَنفُسٍ».

قال أبو حيَّان: تَقديرُ غيرِه: (تِسعَةُ رجالٍ) أَوْلَى؛ لأنَّ النَّفسَ مُؤنَّثةٌ، فيكونُ الفَصيحُ تَركَ التَّاءِ مِن العَددِ[3].

---

(١) قرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وأبو بكر بفتحهما، وباقي السبعة بضم الميم وفتح اللام. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣)، و«التيسير» (ص: ١٤٤).

(٢) هذا الوجه الأخير تبع به المصنف الزمخشري مع أن فيه دسيسة اعتزالية، فقد ذكره الزمخشري ليسوّق مذهبه في تصحيح قاعدة التحسين والتقبيح بالعقل إذ استقبح القومُ الكذب بعقولهم لا بالشرع لأنهم لا يَعرِفُونَ الشَّرعَ ونَوَاهِيَهُ ولا يَخطُرُ ببَالِهم، قال: ألَا تَرى أَنَّهُم قصَدُوا قَتلَ نبيِّ اللهِ ولم يَرْضَوا لأنفُسهم بأنْ يكُونوا كاذِبِينَ حَتَّى سَوَّوْا لِلصِّدْق في خَبَرهم حِيْلَةً يَتفَصَّون بها عن الكَذِب؟ ورد عليه صاحب «الانتصاف» (٣/ ٣٧٢) بقوله: وأنى يتم له ذلك أو لهم، وهم كاذبون صريح الكذب في قولهم: ﴿مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ﴾... وانظر باقي كلامه ثمة، وقد استوفينا الرد عليه في تحقيق «الكشاف» (٦/ ٣٤٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٥٢).

وقال الحَلَبِيُّ: إنَّما أرادَ تَفسيرَ المَعنى[١].

قوله: «وقُرِئَ بالياءِ على أنَّ ﴿تقَاسَمُواْ﴾ خبرٌ».

قال الحَلَبِيُّ: ويَصِحُّ أَنْ يكونَ أمرًا أيضًا، وتكونُ الغيبةُ فيما بعدَه جوابًا لسؤالٍ مُقدَّرٍ[٢].

والمُصنِّفُ تَبعَ في ذلك الزَّمخشَرِيَّ وأبا البقاءِ، وسَبقَهُمَا إلى ذلك مَكِّيٌّ[٣].

قال الطِّيبِيُّ: يعني إذا كان تَقاسَمُوا أمرًا فـ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بالنُّونِ والتَّاءِ الفوقانيَّةِ جوابٌ لهُ؛ لأنَّ هذه الألفاظَ التي تكونُ مِن ألفاظِ القَسَمِ تُتَلَقَّى بما تُتَلَقَّى به الأَيْمَانُ، والمَعنى: احْلِفُوا لنُبيِّتَنَّهُ، أو لَتُبيِّتَنَّه، وعلى هذا الخبرُ.

أمَّا مع الياءِ التَّحتيَّةِ فلا يكونُ إلا خبرًا، ومَعناه: قالوا: ليُبيِّتَنَّهُ[٤] مُتقاسِمِينَ كقولِك: (حَلَفَ باللهِ ليَفْعَلَنَّ) بالياءِ.

ولا يَصِحُّ أن يكون أمرًا؛ لأنَّ الياءَ للغيبَةِ، والأمرُ للمُخاطَبِ، ولا مَعنى لقولِهِم: احلِفُوا ليُبَيِّتُنَّه مُتقاسمينَ، وقدَّرَ بَعضُهُم: ليُقْسِمنَّ بعضُكُم لَيُبيِّتُنَّه، انتهى[٥].

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٨/ ٦٢٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٨/ ٦٢٥).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٤٤)، و«التبيان» لأبي البقاء (٢/ ١٠١٠)، و«مشكل إعراب القرآن» لمكي (٢/ ٥٣٦).

(٤) في مطبوع «فتوح الغيب»: «لنبيتنه».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٤٢).

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٥٠ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا﴾ بهذِه المُواضَعةِ ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ بأَنْ جعَلْناها سَببًا لإهْلَاكِهم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بذلك، رُوِيَ أنَّه كان لصالِحٍ في الحِجْرِ مَسجِدٌ في شِعْبٍ يُصَلِّي فيه، فقَالوا: زعمَ أنَّه يَفْرُغُ مِنَّا إلى ثلاثٍ، فنفرغُ مِنْه ومِن أهلِه قبلَ الثَّلاثِ، فذَهَبُوا إلى الشِّعبِ ليقتُلُوه فوقعَ عليهم صَخرَةٌ حيالَهُم فطبَّقَتْ عليهِمْ فمَ الشِّعبِ فهلَكُوا ثَمَّةَ، وهلكَ الباقونَ في أَماكِنِهم بالصَّيحَةِ كما أشارَ إليهِ قوله:

﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ و﴿كَانَ﴾ إِنْ جُعِلَت ناقصةً فخبرُها ﴿كَيْفَ﴾، و﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ استئنافٌ أو خبرُ مَحذوفٍ، لا خبرُ ﴿كَانَ﴾ لعَدمِ العائِدِ، وإن جُعلتْ تامَّةً فـ﴿كَيْفَ﴾ حالٌ.

وقرأَ الكُوفيُّونَ ويَعقوبُ: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ بالفتحِ[1] على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ، أو بدلٌ مِن اسمِ ﴿كَانَ﴾، أو خبرٌ له و﴿كَيْفَ﴾ حالٌ.

(٥٢ ـ ٥٣) ـ ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٥٢ وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾.

﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾: خاليَةً، مِن خَوَى البَطنُ: إذا خَلَا، أو ساقِطَةً مُنهَدِمَةً مِن خَوَى النَّجمُ: إذا سقطَ، وهي حالٌ عَمِلَ فيها معنى الإشارةِ، وقُرِئَ بالرَّفعِ[2] على أنَّه خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ.

﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾: بسببِ ظُلمِهِم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فيتَّعِظُونَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن أبي معاذ.

﴿وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: صالِحًا ومَن معه ﴿وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ الكُفرَ والمَعاصيَ فلذلك خُصُّوا بالنَّجاةِ.

(٥٤ ـ ٥٥) ـ ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٥٤ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾.

﴿وَلُوطًا﴾ واذكُرْ لوطًا، أو: وأَرْسَلْنا لوطًا لدلالةِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾ [الأنعام: ٤٢] عليه.

﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ بدلٌ على الأوَّلِ ظرفٌ على الثَّاني: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾: تَعلَمُونَ فُحشَهَا، مِن بَصَرِ القلبِ، واقترافُ القبائحِ مِن العالِمِ بقُبحِها أقبحُ، أو: يبصرُهَا بَعضُكُم مِن بَعضٍ لأنَّهُم كانوا يُعلِنُونَ بها فتكونُ أَفحَشَ.

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ بيانٌ لإتيانِهم الفاحشَةَ، وتَعليلُهُ بالشَّهوةِ للدَّلالَةِ على قُبحِهِ، والتَّنبيهِ على أنَّ الحِكمَةَ في المواقعةِ طلبُ النَّسلِ لا قضاءُ الوَطَرِ.

﴿مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ اللاتي خُلِقْنَ لذلك.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: تفعَلونَ فِعلَ مَن يَجهَلُ قُبحَها، أو يكونُ سَفِيهًا لا يميزُ بينَ الحسنِ والقَبيحِ، أو: تجهلونَ العاقِبةَ، والتَّاءُ فيه لكَوْنِ المَوصوفِ به في مَعْنَى المُخاطَبِ.

قوله: «تفعلونَ فِعلَ مَن يجهَلُ قُبحَها».

قال الطِّيبيُّ: هذا التَّقديرُ غيرُ مَرْضِيٍّ، تأباهُ كلمَةُ الإضرابِ، بَل إنَّه تَعالى لَمَّا أنكرَ عَليهِم فِعلَهُم على الإجمالِ وسَمَّاهُ فاحِشَةً وقيَّدَه بالحالِ المُقررَةِ لِجهَةِ الإشكالِ تتميمًا للإنكارِ بقولِه: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ أرادَ مزيدَ ذلك التَّوبيخِ والإنكارِ، فكشفَ عَن حَقيقَةِ تلك الفاحشَةِ مُفصَّلًا.

وصَرَّحَ بذكرِ الرِّجالِ مُحلًّى بلامِ الجنسِ مُشيرًا بهِ إلى أنَّ الرُّجوليَّةَ مُنافيةٌ لهذه الحالةِ، وقيَّدَه بالشَّهوةِ التي هي أَخَسُّ أحوالِ البهيمَةِ.

وقد تَقرَّرَ عندَ ذَوِي البَصائرِ أنَّ إتيانَ النِّساءِ لِمُجرَّدِ الشَّهوةِ مُستَرذَلٌ، فكيفَ بالرِّجالِ؟! وضمَّ إليهِ ﴿مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾، وآذنَ بأنَّ ذلكَ ظلمٌ فاحِشٌ، ووَضْعُ الشَّيءِ في غَيرِ مَوضِعِه، ثمَّ أضربَ عَنِ الكُلِّ بقولِه: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾، أي: كيفَ يقالُ لِمَن يرتكِبُ هذه الشَّنعاءَ وأنتُم تعلَمُونَ؟!

فأَوْلَى حرفَ الإضرابِ ضَميرَ (أَنْتُم) وجَعلَهُم قومًا جاهلينَ، والتفتَ في ﴿تَجۡهَلُونَ﴾ مُوبِّخًا مُعيِّرًا[1].

(٥٦ ـ ٥٨) ـ ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ٥٦ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَٰهَا مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ٥٧ وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ﴾.

﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ﴾: يتنَزَّهونَ عَن أفعالِنا، أو عَنِ الأقذارِ ويَعُدُّونَ فِعلَنا قذرًا.

﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَٰهَا مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾: قَدَّرْنا كونَها مِن الباقينَ في العَذابِ.

﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ﴾ مَرَّ مِثْلُه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨).

(٥٩) ـ ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ أمرَ رسولَهُ عليهِ السَّلامُ ـ بعدما قصَّ عليه القصصَ الدَّالَّةَ على كمالِ قُدرَتِه وعظمِ شأنِهِ وما خصَّ به رسلَهُ مِن الآياتِ الكُبرَى والانتصارِ من العِدَا ـ بتَحميدِهِ والسَّلامِ على المُصطفَينَ مِن عبيده شكرًا على ما أنعمَ عليهِم، وعلَّمه ما جهلَ مِن أحوالِهم، وعرفانًا لفَضلِهِم وحقِّ تَقدُّمِهم واجتهادِهِم في الدِّينِ.

أو: لوطًا بأَنْ يَحْمَدَهُ على هلاكِ كَفَرةِ قومِه ويسلِّمَ على مَن اصطفاهُ بالعِصمَةِ مِن الفَواحشِ والنَّجاةِ مِن الهَلاكِ.

﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ إلزامٌ لهم وتهكُّمٌ بهم وتَسفيهٌ لرَأْيِهم؛ إذْ مِن المَعلومِ أَنْ لا خيرَ فيما أشركوهُ رَأْسًا حتَّى يوازنَ بينَهُ وبين مَن هو مَبدأُ كلِّ خيرٍ.

وقرأَ أبو عَمْرٍو وعاصِمٌ ويعقوبُ بالياءِ(١).

(٦٠) ـ ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾.

﴿ أَمَّنْ ﴾: بل أَمَّنْ ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ التي هي أُصول الكائناتِ ومبادئُ المنافعِ. وقرئ (أَمَنْ) بالتخفيفِ(٢) على أنه بدلٌ مِن ﴿ ءَآللَّهُ ﴾.

﴿ وَأَنزَلَ لَكُم ﴾: لأجلِكُم ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ عدلَ بهِ مِن الغَيْبَةِ إلى التَّكلُّمِ لتأكيدِ اختصاصِ الفعلِ بذاتِه، والتَّنبيهِ على أنَّ إنباتَ الحَدائقِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٤)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨).

(٢) نسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٢).

البَهيَّةِ المُختلفَةِ الأنواعِ المتباعدَةِ الطِّباعِ مِن الموادِّ المُتشابِهَةِ لا يقدرُ عليه غيرُه، كما أشارَ إليه بقولِه:

﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾: شجرَ الحَدائقِ، وهي البَساتينُ، مِن الإحداقِ وهو الإحاطَةُ.

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾: أغيرُه يُقرَنُ بِهِ ويُجعَلُ لَه شَريكًا وهو المُنفَرِدُ[1] بالخلقِ والتَّكوينِ.

وقرئَ: (أإلهًا)[2] بإضمارِ فعلٍ مثل: تدعونَ أو تشركونَ.

وتَوسيطِ مدَّةٍ بين الهَمزتينِ، وإخراجِ الثَّانيَةِ بينَ بينَ[3].

﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ عن الحقِّ الذي هو التَّوحيدِ.

(٦١) - ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ بدلٌ مِن ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وجعلُها قرارًا: إبداءُ بعضِها مِن الماءِ، وتَسوِيَتُها بحيثُ يَتأتَّى استقرارُ الإنسانِ والدَّوابِّ عَلَيْها.

﴿وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ﴾: أوساطَها[4] ﴿أَنْهَٰرًا﴾ جاريةً ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ﴾: جبالًا تتكوَّنُ فيها المعادِنُ وتنبعُ مِن حضيضِها المنابعُ.

---

(١) في (ض): «المتفرد».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١) عن بعض المصاحف.

(٣) قرأ بالأولى أبو عمرو وأبو جعفر وقالون وهشام بخلاف عنه وبالثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس. انظر: «التيسير» (ص: ٣٢)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ٥٣٣)، و«النشر» (ص: ٣٧٤)، و«حاشية الأنصاري» (٤/ ٣٢٥).

(٤) في (ض) و(ت): «وسطها».

﴿وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ العذبِ والمالحِ، أو خليجَيْ فارِس والرُّومِ ﴿حَاجِزًا﴾: برزخًا، وقد مرَّ بيانُه في (الفُرقانِ).

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الحقَّ فيُشرِكُون به.

قوله: «بَدلٌ مِن ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾».

قال الطِّيبيُّ: يعني: إذا أخذتَ مَجموعَ الآيتينِ وخُلاصَتَهُما وكونَهُما دَالَّتَينِ عَلى اختِصاصِ اللهِ تَعالى بهذه الأفعالِ التي لا يقدرُ عليها غيرُهُ، وأنَّها دالَّةٌ على التَّوحيدِ ونَفيِ الضِّدِّ والنِّدِّ = كان حكمُ الثَّاني حُكْمَ الأوَّلِ، فيَصِحُّ الإبدالُ، ولا يَنبغي أن يَعتبرَ مُفرداتِهما في الإبدالِ؛ لعدمِ استقامَةِ المَعنى.

وممَّا يُؤيِّدُ أنَّ الإبدالَ مِن المعنى تَذييلُ الآيتينِ بقولِه: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، وأنَّ الثَّاني بيانٌ للأوَّلِ تَجهيلُهُم بقولِه ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: جاهلونَ في أَنْ يعدِلُوا به غيرَهُ، أو يَعدِلُوا عَن طريقِ الحقِّ الذي هو التَّوحيدُ؛ لأنَّ الآثارَ السُّفليَّةَ أظهَرُ مِن الآثارِ العُلْويَّةِ، وأقرَبُ حُضورًا عندَ الأغنياءِ ولأنَّ الدَّلائلَ كلَّما كانَتْ أسهَلَ مَأخذًا كانَتْ أبيَنَ وأوضَحَ، فصَحَّ إبدالُ الثَّانيَةِ مِن الأُولى[1].

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ المضطرُّ: الذي أحوَجَهُ شِدَّةُ ما بِهِ إلى اللجأِ إلى اللهِ، مِن الاضطرارِ، وهو افتِعَالٌ من الضَّرورةِ، واللامُ فيه للجِنسِ لا للاستغراقِ، فلا يَلزَمُ منهُ إجابةُ كُلِّ مُضطَرٍّ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧).

﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾: ويدفعُ عن الإنسانِ ما يسوءُه.

﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ خُلفاءَ فيها بأَنْ وَرَّثَكم سُكناهَا والتَّصرفَ فيها مِمَّنْ قبلَكُم.

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ الذي حفَّكُم بهذِه النِّعَمِ العامَّةِ والخاصَّةِ.

﴿قَلِيلًا مَّا تذَكَّرُون﴾؛ أي: تذكَّرونَ آلاءَهُ تَذكُّرًا قليلًا، و(ما) مزيدةٌ، والمرادُ بالقِلَّةِ العدمُ أو الحقارةُ المُزيحَةُ للفائِدَةِ.

وقرأَ أبو عَمرٍو ورَوْحٌ بالياءِ، وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ بالتَّاءِ وتَخفيفِ الذالِ[1].

﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ بالنُّجومِ وعَلاماتِ الأَرضِ.

والظُّلماتُ: ظُلماتُ اللَّيالِي أضافَها إلى البرِّ والبَحرِ للمُلابَسَةِ، أو مُشتبِهاتُ الطُّرقِ، يقال: طريقَةٌ ظَلْماءُ وعَمْيَاءُ، للَّتي لا منارَ بها.

﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشْرًۢا[2] بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾[3] يعني: المطرَ، ولو صَحَّ أنَّ السَّببَ الأَكثَرِيَّ في تكوُّنِ الرِّيحِ مُعاودَةُ الأَدخِنَةِ الصَّاعدَةِ مِن الطَّبَقَةِ البارِدَةِ لانكِسارِ حَرِّهَا وتَمويجِهَا الهواءَ، فَلا شَكَّ أَنَّ الأسبابَ الفاعِلِيَّةَ والقابِلِيَّةَ لذلك مِن خَلقِ اللهِ، والفاعِلُ للسَّببِ فاعِلٌ للمُسبَّبِ.

---

(١) قرأ أبو عمرو وهشام وروح بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتخفيف الذال حيث جاء، وقرأ الباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٤)، و«التيسير» (ص: ١٦٨)، و«النشر» (٢/ ٣٣٨)، و(٢/ ٢٦٦).

(٢) في (ت): «بشرى».

(٣) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿نُشُرًا﴾ بضم النون والشين، وابن عامر: ﴿نُشْرًا﴾ بضم فسكون، وعاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالباء، وقرأ الباقون: ﴿نَشْرًا﴾ بفتح فسكون. انظر: «السبعة» (ص: ٤٦٥)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يقدِرُ على مثلِ ذلك؟

﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ تعالى القادِرُ الخالِقُ عن[1] مُشاركَةِ العاجزِ المَخلوقِ.

(٦٤) ـ ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ والكفرةُ وإن أنكَرُوا الإعادةَ فهم مَحجوجونَ بالحُجَجِ الدَّالَّةِ عليها.

﴿وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: بأسبابٍ سماويَّةٍ وأَرضيَّةٍ ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ يفعَلُ ذلك؟ ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ على أنَّ غيرَه يقدِرُ على شيءٍ مِن ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في إشراكِكُم، فإنَّ كَمالَ القُدرَةِ مِن لَوازِمِ الأُلوهِيَّةِ.

(٦٥) ـ ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.

﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لَمَّا بيَّنَ اختصاصَهُ بالقُدرةِ التَّامَّةِ الفائقةِ العامَّةِ أتبعَهُ ما هو كاللازمِ له، وهو التَّفرُّدُ بعلمِ الغيبِ، والاستثناءُ مُنقطِعٌ، ورفعُ المُستثنى على اللغةِ التَّميميَّةِ للدَّلالةِ على أنَّه تَعالى إن كانَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ ففيها مَن يَعلَمُ الغيبَ مُبالغَةً في نفيِه عنهُم، أو مُتَّصِلٌ على أنَّ المُرادَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرض مَن تعلَّقَ عِلمُه بها واطَّلَع عليها اطِّلاعَ الحاضرِ فيها، فإنَّه[2] يَعُمُّ اللهَ تعالى وأولي العلمِ مِن خَلْقِه، وهو مَوصولٌ أو مَوصوفٌ.

---

(١) في (ت): «على».

(٢) في (خ): «وأنه».

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾: متى يُنشَرون، مُرَكَّبةٌ مِن (أيّ) و(آن). وقُرِئت بكسرِ الهمزةِ[1].

والضَّميرُ لـ﴿مَن﴾، وقيل: للكفرةِ.

قوله: «والاستثناءُ مُنقطِعٌ ورفعُ المُستثنى على اللُّغةِ التَّميميَّةِ».

قال ابنُ مالكٍ في «شرحِ التَّسهيلِ»: زعمَ الزَّمخشَرِيُّ أنَّ قولَه تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ جاءَ على لُغةِ تَميمٍ[2]؛ لأنَّ اللهَ تعالى وإن صَحَّ الإخبارُ عنه بأنَّه في السَّمواتِ والأرضِ على المجازِ؛ لأنَّه مُقدَّسٌ عَن الكونِ في مكانٍ، بخِلافِ غيرِه؛ فإنَّه إذا أُخبرَ عنه بأنَّه في السَّمواتِ أو في الأرضِ فإنَّه كائنٌ فيهما حقيقةً، ولا يَصِحُّ حَملُ اللَّفظِ في حالٍ واحدٍ على الحقيقةِ والمَجازِ.

قال: والصَّحيحُ عندي: أنَّ الاستثناءَ مُتَّصِلٌ، وفي مُتعلَّقِهِ بغيرِ (استقرَّ) من الأفعالِ المنسوبةِ على الحقيقةِ إلى اللهِ تعالى، وإلى المخلوقينَ كذكَرَ ويُذْكَرُ، فكأنَّه قيل: ألا يَعلَمُ مَن يُذْكَرُ في السَّمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللهُ تعالى.

ويجوزُ تعليقُ (في) بـ(استقرَّ) مُسندًا[3] إلى مضافٍ حُذِفَ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه؛ أي: لا يَعلَمُ من استقرَّ ذكرُهُ في السَّمواتِ والأَرضِ إلا اللهُ، ثمَّ حُذِفَ الفِعلُ والمضافُ واستترَ الضَّميرُ لكَونِه مَرفوعًا، هذا على تَسليمِ امتِناعِ إرادةِ الحَقيقةِ والمَجازِ في حالٍ واحدَةٍ، فليس عندي ممتنعًا كقَوْلِهم: القَلَمُ أحد اللسانينِ، والخالُ أحَدُ الأبوينِ، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦][4].

---

(١) انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٢) عن السلمي.

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٥٦).

(٣) في (ن): «مسندًا».

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

ويمكنُ أنْ يقالَ: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ في موضِعِ نصبٍ و﴿ٱلْغَيْبَ﴾ بدلُ اشتمالٍ، والفِعلُ مُفرَّغٌ لِمَا بعدَ (إلا)؛ أي: لا يَعلَمُ غيبَ مَن في السَّمواتِ والأرضِ إلَّا اللهُ، انتهى[1].

وقال الطِّيبيُّ بعد حِكايَتِهِ[2]: الزَّمخشرِيُّ ما اختارَ المذهبَ التَّميمِيَّ اضطرارًا إليه، بل مُراعاةً للنُّكتَةِ التي ذكرَها، وتحقيقُها على ما ذكرَهُ صاحِبُ «المفتاح»، ومن البناءِ على هذا التَّنويعِ؛ أي: على الدَّعوى، قولُه:

تَحِيَّــةُ بَيْنِهِــمْ ضَــرْبٌ وَجِيــعُ

وقولُه تَعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

وقولُه:

وَبَلْــدَةٍ لَيْــسَ بِهَــا أَنِيــسُ ... إِلَّا اليَعَافِــيرُ وَإِلَّا العِيــسُ[3]

قال في فصلِ المُستَثْنى منه: أي: أَنِيسُهَا لَيْسُوا إلَّا إيَّاهَا، وقال فيه:

وَقَفْــتُ فِيهَــا أُصَيْــلَالاً أُسَائِلُــهَا ... عيَّتْ[4] جوَابًــا ومَــا بِالرَّبْــعِ مِــنْ أَحَــدِ

إِلَّا أَوَارِيَّ...................[5]

---

(١) من قوله: «ويمكن أن يقال» إلى هاهنا لم أقف عليه في «شرح التسهيل» لابن مالك، ونقله عن ابن مالك: الطيبي في «فتوح الغيب».

(٢) أي: بعد حكاية ما قاله ونقله عن ابن مالك في «شرح التسهيل» في ردِّه على الزمخشري، ووقع في جميع النسخ: «وقال الطيبي بعد حكاية الزمخشريِّ»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) البيت لجران العود وهو في «ديوانه» (ص: ٥٢)، وذكره سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٢٢).

(٤) في النسخ «أعيت»، والمثبت من «الكتاب» و«فتوح الغيب».

(٥) البيتان للنابغة الذبياني، وذكرهما سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٢٠) وتمام البيت الثاني:

إلا أواريَّ لأْيــاً مــا أُبيِّنهــا ... والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومة الجلَدِ

أرادَ: إنْ كانَ الأَواريُّ يُعَدُّ أحدًا، فلا أحدَ فيه إلَّا إيَّاه[١].

وعليهِ كلامُ المُصنِّفِ: (إن كانَ اللهُ ممَّنْ في السَّمواتِ والأرضِ فهُمْ يَعلَمُونَ الغيبَ)[٢]؛ أي: المَقصودُ مِن إدخالِ رَبِّ العِزَّةِ في المُستثنى مِنه بالدَّعوى، وجعلِه جِنسًا مِنْهُم كما سبقَ، ثمَّ الإخراجِ بالمستَثْنَى = قَطْعُ القولِ بنَفْيِ مَعرِفَةِ الغيبِ عمَّنْ في السَّمواتِ والأَرضِ، وأنَّ استِحالَةَ عِلْمِهم الغيبَ كاستِحالَةِ أَنْ يكونَ اللهُ مِنْهُم.

والفَرْقُ بين الآيةِ والمثالِ: أنَّه في الآيةِ أدخَلَ اللهَ تَعالى ممَّنْ في السَّمواتِ والأرضِ ليَجْعَلَ غيرَه مِثلَهُ في مَعرفَةِ الغَيبِ ادِّعَاءً، وفي المثالِ عَكْسُه.

قال صاحِبُ «التقريب»: في الكلامِ [تعقيدٌ ينحلُّ ببيانِ أمرَين:][٣] الأوَّلِ: تَوقُّفُ النُّكتَة على لغَةِ التَّميميِّ، والثاني: موازنة الآيةِ بالبيتِ.

أما الأَوَّلُ فتَلخيصُه: إنْ كانَ اللهُ ممَّنْ فيهِما، وهو يَعلَمُ الغيبَ، ففيهِمَا مَن يعلَمُ الغيبَ، أي استحالَتُهُ كاستِحالَتِه.

وأما الثَّاني: فلتَوَقُّفِها على تَقديرِ شَرطيَّةٍ مثل: إن كانَ اليَعافِيرُ أَنِيسًا ففِيهَا أنيسٌ.

وهذا إنَّما يَصِحُّ على التَّميميِّ، وجَعلُه بدلًا مِن جنسِ الأولِ على سَبيلِ الفَرضِ والتَّقديرِ لتَصِحَّ تلك الشَّرطيَّةُ.

وأمَّا على الحِجَازِيِّ ونَصبِه على أنَّه مُستثنًى مُنقطِعٌ؛ أي: مَذكورٌ بعدَ (إلا) غيرُ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٧٢، ٥٠٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٥٦).

(٣) ما بين معكوفتين من «فتوح الغيب».

مُخرَجٍ، فليسَ فيه أنَّه مِن جنسِ الأَوَّلِ لا حقيقةً ولا فَرَضًا، فقد انكشفَ المَقصودُ، ولله الحَمدُ[1].

(٦٦) ـ ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾.

﴿ بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ لَمَّا نَفَى عنهُم علمَ الغيبِ، وأكَّدَ ذلك بنَفْيِ شُعورِهِم بما هو مآلُهُم لا محالةَ، بالغَ فيه بأَنْ أضرَبَ عنهُ وبيَّنَ أنَّ ما انتهَى وتكامَلَ فيه أسبابُ عِلْمِهِم مِنَ الحُجَجِ والآياتِ ـ وهو أنَّ القِيامَةَ كائنةٌ لا محالةَ ـ لا يَعْلَمونَه كما يَنبَغِي ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ﴾ كمَنْ تَحيَّرَ في أمرٍ لا يَجِدُ عليه دليلًا ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ لا يُدرِكُونَ دَلائِلَها لاختلالِ بَصيرَتِهِم.

وهذا[2] وإن اختصَّ بالمُشركينَ ممَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ نُسِبَ إلى جَميعِهِم كما يُسنَدُ فعلُ البَعضِ إلى الكُلِّ.

والإضراباتُ الثَّلاثُ تنزيلٌ لأحوالِهِم.

وقيل: الأوَّلُ إضرابٌ عَن نفيِ الشُّعورِ بوَقتِ القِيامَةِ عَنْهُم، ووَصفَهم باستحكامِ علمِهِم في أَمرِ الآخرةِ تَهكُّمًا بهم.

وقيل: أدركَ بمعنى: انتهَى واضمَحَلَّ، مِن قَولِهِم: أَدْرَكَتِ الثَّمَرَةُ؛ لأنَّها تلك غايَتُها التي عندَها تعدَمُ.

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾[3] بمعنى: تتابَعَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٦٢ ـ ٥٦٤)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٢) قوله: «وهذا..» إشارة لما تضمنته الآيات الثلاث الأخيرة من إنكار البعث. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٣٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٨).

حتى استحكَمَ، أو تتابعَ حتَّى انقطعَ، مِن: تدارَكَ بنو فُلانٍ: إذا تَتابعُوا في الهلاكِ، وأبو بكر: (ادَّرَكَ)[1]، وأصلُهما: تَفاعَلَ وافتعَلَ.

وقُرِئَ: (أَأَدْرَكَ) بهمزتينِ، و: (آأَدْرَكَ) بألفٍ بينَهُما، و: (بلَ ادَّرَكَ)[2]، و: (بل تَدَارَكَ)، و: (بلى أَدْرَكَ)، و: (بلى آأدْرَكَ)، و: (أَم أَدْرَكَ)، و: (أَمْ تَدارَكَ)[3].

وما فيه استفهامٌ صريحٌ، أو مُضمَّنٌ من ذلك فإنكارٌ، وما فيه (بلى) فإثباتٌ لشُعورِهِم وتفسيرٌ له بالإدراكِ على التَّهكُّمِ، وما بعده إضرابٌ عن التَّفسيرِ مُبالغَةً في نفيِه ودلالةً على أنَّ شُعورَهُم بها أنَّهم شاكُّون فيها بل أنَّهم مِنْهَا عَمُونَ، أو رَدٌّ وإنكارٌ[4] لشعورهم.

(٦٧ ـ ٦٨) ـ ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ كالبيانِ لعَمَهِهِم.

والعاملُ في (إذا) ما دلَّ عليه ﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ وهو: نُخْرَجُ، لا (مُخرَجُونَ)، لأنَّ كُلًّا مِن الهمزةِ و(إنَّ) واللامِ مانعةٌ مِن عَمِلِه فيما قبلَها، وتكريرُ الهمزَةِ للمُبالغَةِ في الإنكارِ.

---

(١) ذكرها ابن مجاهد رواية عن أبي بكر وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥).

(٢) (بَلَ ادَّرَكَ) بفَتْحِ اللَّامِ وتَشْدِيدِ الدَّالِ وَأَصْلُه: (بَلْ أَدَّرَكَ) على الاستِفهَام. انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٢)، و«شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٦٣)، و«الكشاف» (٦/ ٣٥٨)، وانظر شرحها وتفصيلها ونسبة كل منها لقائله في «البحر» (١٦/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٤) «أو ردٌّ وإنكار» عطف على «إضراب».

والمرادُ بالإخراجِ: الإخراجُ مِن الأجداثِ، أو مِن حالِ الفناءِ إلى الحياةِ.

وقرأَ نافِعٌ: ﴿إِذا كُنَّا﴾ بهمزةٍ واحدَةٍ مكسورةٍ، وقرأَ ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ: ﴿إِنَّنَا لَمُخرجونَ﴾ بنونين[1] على الخبرِ.

﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ من قبلِ وَعدِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ، وتَقديمُ ﴿هَٰذَا﴾ على ﴿نَحْنُ﴾ نظراً إلى الاهتمام[2]؛ لأنَّ المَقصودَ بالذِّكرِ هو البَعثُ، وحيثُ أُخِّرَ فالمَقصودُ به المبعوثُ.

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ التي هي كالأَسْمَارِ.

(٦٩ ـ ٧٠) ـ ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾.

﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ تهديدٌ لَهُم على التَّكذيبِ، وتَخويفٌ بأن ينزلَ بهم مثلُ ما نزلَ بالمُكذِّبينَ قبلَهُم، والتَّعبيرُ عَنْهُم بالمُجرمينَ ليَكونَ لطفًا للمُؤمنينَ في تركِ الجرائمِ[3].

﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾: على تكذيبِهِم وإعراضِهِم ﴿وَلَا تَكُن فِى ضَيْقٍ﴾: في حرجِ صَدْرٍ.

وقَرَأَ ابنُ كثيرٍ بكسرِ الضَّادِ[4] وهما لُغتَانِ، وقُرِئَ: (ضَيِّق)[5] أي: أمرٍ ضَيِّقٍ.

﴿مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾: مِن مَكرِهِم، فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن النَّاسِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٥)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) «نظرًا إلى الاهتمام» من (ت).

(٣) في (ت): «الحرام».

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٣٩).

(٥) نسبت لابن مقسم. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٦).

(٧١ ـ ٧٢) ـ ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٧١﴾ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾؛ أي: العَذابُ الموعودُ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾: تَبِعَكُم ولَحِقَكُم، واللامُ مَزيدَةٌ للتَّأكيدِ، أو الفعلُ مُضمَّنٌ معنى فعلٍ يُعَدَّى باللامِ مثل: دَنَا، وقُرِئَ بالفَتحِ[١] وهو لغَةٌ فيه.

﴿بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ حُلولَهُ، وهو عذابُ يومِ بَدرٍ.

و(عَسى) و(لعَلَّ) و(سوفَ) في مواعيدِ الملوكِ كالجَزْمِ بها، وإنَّما يُطلِقُونَه إظهارًا لوَقارِهِم، وإشعارًا بأنَّ الرَّمزَ مِنْهُم كالتَّصريحِ مِن غيرِهِم، وعليهِ جَرَى وعدُ اللهِ ووَعيدُه.

(٧٣ ـ ٧٥) ـ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾ وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بتأخيرِ عُقوبَتِهِم على المعاصي، والفَضْلُ والفَاضِلَةُ: الإفضالُ، وجَمْعُهُما: فُضُولٌ وفُوَاضِلُ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾: لا يعرفونَ حقَّ النِّعمَةِ فيه فلا يشكرونَه، بل يَستعجِلُونَ بجَهْلِهِم وُقوعَه.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾: ما تُخفيهِ، وقُرِئَ بفتحِ التَّاءِ[٢] مِن كَنَنْتُ؛ أي: سَتَرْتُ.

﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من عداوتِكَ فيُجازيهِم عليه.

﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: خافيَةٍ فيهما، وهما من الصِّفاتِ الغالبَةِ، والتَّاءُ[٣]

---

(١) أي: (رَدَفَ) بوَزنِ ذَهَبَ، نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (٢/ ١٤٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٤)، عن ابن السميفع وابن محيصن.

(٣) في (خ): «والهاء».

فيهما للمُبالغَةِ كما في الرَّاويَةِ، أو اسمانِ لِمَا يَغيبُ ويَخْفَى كالتَّاءِ في: عاقبَةٍ وعافيَةٍ.

﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾: بيِّنٍ، أو مُبينٍ ما فيه لِمَن يُطالِعُه، والمرادُ: اللَّوحُ، أو القَضاءُ على الاستعارةِ.

(٧٦ ـ ٧٨) ـ ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ كالتَّشبيهِ والتَّنزيهِ وأحوالِ الجنَّةِ والنَّارِ وعُزيرٍ والمَسيحِ.

﴿وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ فإنَّهُم المُنتَفِعُونَ به.

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم﴾: بين بني إسرائيلَ ﴿بِحُكْمِهِۦ﴾: بما يحكمُ به وهو الحقُّ، أو: بحكمَتِه، ويدلُّ عليه أنَّه قُرِئَ: (بحِكَمِهِ)[1].

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ فلا يُردُّ قضاؤُه ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بحقيقةِ ما يقضي فيه وحُكمِه.

(٧٩ ـ ٨١) ـ ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴿٧٩﴾ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ولا تُبالِ بمُعاداتِهِم ﴿إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ وصاحِبُ الحقِّ حَقيقٌ بالوُثوقِ بحفظِ اللهِ ونَصرِه.

﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ تعليلٌ آخَرُ للأمرِ بالتَّوكلِ مِن حيثُ إنَّه يقطَعُ طمعَهُ عن مُشايعَتِهِم ومُعاضَدتِهِم رأسًا، وإنَّما شُبِّهُوا بالموتى لعَدمِ انتِفاعِهِم باستماعِ ما يُتلَى عليهم كما شُبِّهُوا بالصُّمِّ في قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾، فإنَّ إسماعَهُم في هذه الحالِ أبعَدُ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢) عن جناح بن حبيش.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾[1].

﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ حيثُ الهِدايةُ لا تحصلُ إلا بالبصرِ.

وقرأَ حمزةُ وحدَهُ: ﴿وما أنتَ تَهْدِي العُمْيَ﴾[2][3].

﴿إِن تُسْمِعُ﴾؛ أي: ما يُجدِي إسماعُكَ ﴿إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مَن هوَ في علمِ اللهِ كذلك ﴿فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُخلِصُونَ، مِن: أسلمَ وجهَهُ للهِ.

(٨٢) - ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾.

﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾: إذا دَنا وقوعُ مَعناه، وهو ما وُعِدُوا به مِن البَعثِ والعَذابِ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ وهي الجسَّاسَةُ، رُوِيَ أنَّ طُولَها سِتُّونَ ذِراعًا، ولها قوائِمُ وزغَبٌ وريشٌ وجَناحانِ، لا يفوتُها هاربٌ ولا يُدرِكُها طالبٌ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٢) «وقرأ حمزة وحده (وما أنت تهدي العمي)»: ليس في (ض).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٤) قوله: «لها قوائِمُ وزغَبٌ وريشٌ وجَناحانِ» ذكره مقاتل في «تفسيره» (٣/ ٣١٧). ورواه دون ذكر الجناحين يحيى بن سلام في «تفسيره» (٢/ ٥٦٥)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢١٧٦)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٨٦٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٢٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وقوله: «لا يدركها طالب...» ورد ضمن حديث رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٤)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٣٨)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعاً، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: إسناده لا يصح.

ورواه الطيالسي في «مسنده» (١١٦٥)، ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٢٣)، عن أبي سريحة حذيفة بن أسيد رضي الله عنه مرفوعاً. وللحديث عندهما إسنادان: الأول فيه إبهام الراوي عن حذيفة، والثاني فيه طلحة بن عمرو وهو متروك. ورواه بالإسناد الثاني الطبراني في «الكبير» (٣٠٣٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٩٠) وقال: صحيح الإسناد! وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٧): فيه طلحة بن عمرو وهو متروك. =

ورُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ سُئِلَ: مِن أين مخرَجُها؟ فقال «مِن أعظَمِ المَساجِدِ حُرمَةً على اللهِ»(١)؛ يعني المسجدَ الحرامَ.

﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ مِن الكلامِ، وقيل: مِن الكَلْمِ، إذْ قُرِئَ: (تَكْلِمُهُم)(٢).

ورُوِيَ: أنَّها تَخرُجُ ومعَها عَصا مُوسى وخاتمُ سُلَيمانَ، فتنكتُ بالعَصا في مَسجِدِ المؤمنِ نكتةً بيضاءَ فيبيَضُّ وجهُه، وبالخاتمِ في أنفِ الكافرِ نُكتةً سَوداءَ فيسوَدُّ وَجهُه(٣).

﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: خروجِها وسائرِ أحوالِها؛ فإنَّها مِن آياتِ اللهِ، وقيل: القرآن.

= ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٢١٧٥)، ونعيم في «الفتن» (١٨٦٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٩١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٣٤٤)، والطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٩١) وصححه، من طريق أبي الطفيل عن حذيفة رضي الله عنه موقوفاً. ووقع عند عبد الرزاق: حذيفة بن اليمان، وعند الفاكهي والطبري: حذيفة بن أسيد، وفي باقي المصادر: حذيفة، دون تعيين. وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة يروي عن حذيفة بن اليمان وعن حذيفة بن أسيد، كما في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٧٩ ـ ٨٠). وسواء كان هذا أو هذا، فمثله لا يقال بالرأي، والله أعلم.

(١) قطعة من حديث رواه الطبراني في «الأوسط» (١٦٣٥) من رواية أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد أُراه رَفَعه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨): رجاله ثقات.
ووردت أيضًا ضمن حديث رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٤)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٣٨)، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعاً، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: إسناده لا يصح. وقد تقدمت قطعة منه قريباً.

(٢) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١١)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٤).

(٣) روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٧)، والترمذي (٣١٨٧) وحسنه، وابن ماجه (٤٠٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده علي بن زيد بن جُدْعان ضعيف، وأوس بن خالد مجهول، ولفظ الحديث: (تخرج الدابة ومعها خاتم سليمان، وعصا موسى، فتجلو وجه المؤمن، وتخطم أنف الكافر بالخاتم، حتى إن أهل الخوان ليجتمعون، فيقول هذا: يا مؤمن، ويقول هذا: يا كافر، ويقول هذا: يا كافر، ويقول هذا: يا مؤمن).

وقرأ الكوفيُّون: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ بالفتحِ[١].

﴿لَا يُوقِنُونَ﴾: لا يتيقَّنونَ. وهو حِكايَةُ مَعنى قولِها، أو حِكايَتُها لقولِ اللهِ، أو عِلَّةُ خُروجِها أو تكلُّمِها على حذفِ الجارِّ[٢].

قوله: «رُوِيَ أَنَّ طُولَها سِتُّونَ ذِراعًا».

رواهُ الثَّعلَبِيُّ مِن حَديثِ حُذيفَةَ[٣].

قوله: «رُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ سُئِلَ عَن مخرَجِها، فقال: مِن أعظَمِ المَساجِدِ حُرمَةً».

رواهُ ابنُ جَريرٍ مِن حديثِ حُذيفَةَ بنِ اليمانِ[٤].

(٨٣ ـ ٨٥) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ يعني: يومَ القِيامَةِ ﴿مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ بيانٌ للفَوجِ؛ أي: فَوْجًا مُكَذِّبينَ، و﴿مِن﴾ الأولى للتَّبعيضِ؛ لأنَّ أُمَّةَ كُلِّ نَبِيٍّ وأهلَ كُلِّ قرنٍ شاملٌ للمُصدِّقينَ والمُكذِّبينَ.

﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾: يُحبَسُ أوَّلُهم على آخرِهم ليَتلاحَقُوا، وهو عبارةٌ عَن كثرَةِ عدَدِهم وتَباعُدِ أطرافِهم ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا﴾ إلى المحشرِ ﴿قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٦ ـ ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩). الكوفيون: حمزة وعاصم والكسائي.

(٢) قوله: «وهو حِكايَةُ مَعنى قولِها، أو حِكايَتُها لقولِ اللهِ» على القراءة بكسر همزة (إنَّ)، «أو عِلَّةُ خُروجِها أو تكلُّمِها» يعني: أو علة لخروجها أو علة لتكلمها على القراءة بفتح الهمزة «على حذفِ الجارِّ» وهو اللام التي هي للتعليل؛ والتقدير: لأن الناس. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (١٤/ ٤٥٠).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، وتقدم تخريج الحديث قريباً.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٢٤)، وتقدم تخريج الحديث قريباً.

بِهَا عِلْمًا﴾ الواوُ للحَالِ؛ أي: أكذَّبتُمْ بها باديَ الرَّأيِ غيرَ ناظرينَ فيها نظرًا يُحيطُ علمُكم بكُنهِهَا وأنَّها حقيقةٌ بالتَّصديقِ أو التَّكذيبِ؟ أو للعطفِ؛ أي: أَجمعْتُم بينَ التَّكذيبِ بها وعدمِ إلقاءِ الأذهانِ لتحقُّقِها؟

﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: أم أيَّ شيءٍ كُنتم تعمَلونَهُ بعد ذلك؟ وهو للتَّبكيتِ إذْ لم يَفعَلُوا غيرَ التَّكذيبِ مِن الجَهلِ، فلا يقدرونَ أَنْ يَقُولوا: فَعَلْنَا غيرَ ذلك.

﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِم﴾: حلَّ بهم العَذابُ الموعودُ وهو كَبُّهُم في النَّارِ بعدَ ذلك ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾: بسببِ ظُلمِهِم وهو التَّكذيبُ بآياتِ اللهِ ﴿فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ﴾ باعتذارٍ لشغلِهِم بالعَذابِ.

قوله: «الواوُ للحَالِ؛ أي: أكذبتم بها باديَ الرَّأيِ، أو للعَطفِ».

قال الطِّيبيُّ: فإن قيلَ: ما الفَرقُ بينَهُما؟

قلت: على الحَالِ يَكونُ المُنكَرُ التكذيبَ المقيَّدَ بقيدِ عدمِ التَّدبُّرِ، فلا يكونُ كلُّ واحدٍ مِن التَّكذيبِ وعدمِ النَّظرِ مُنكَرًا على الاستقلالِ، بخلافِه في العطفِ؛ أي: لو جمَعْتُم بينَ هذينِ المُنكَرينِ، فإنْ أَنكرتُموهُ، فهَلَّا تفكَّرْتُم فيها؟ لِمَا عَسَى أَنْ يكونَ ذلك يُؤدِّيكُم إلى التَّصديقِ، فإنَّ مَن جَحَدَ كِتابًا فلا يَمْنَعُه الجَحْدُ مِن قراءتِه[1].

(٨٦) ـ ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ ليتحقَّقَ لَهُم التَّوحيدُ، ويُرشِدَهُم إلى تجويزِ الحَشْرِ وبعثةِ الرُّسُلِ؛ لأنَّ تعاقُبَ النُّورِ والظُّلمَةِ على وَجهٍ مَخصوصٍ غيرِ مُتعيِّنٍ بذاتِه[2] لا يكونُ إلا بقُدرةٍ قاهِرةٍ، وأنَّ مَن قدَرَ على إبدالِ الظُّلمَةِ بالنُّورِ في مادَّةٍ واحِدَةٍ قدَرَ على إبدالِ الموتِ بالحياةِ في مَوادِّ الأبدانِ، وأنَّ مَن جعلَ النَّهارَ ليُبصِرُوا فيه سَببًا مِن أَسبابِ مَعاشِهِم

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١١/ ٥٨٨).

(٢) قوله: «غير متعين بذاته» يعني: لأنه حادث ممكن يحتاج إلى الغير. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٥٣).

لعلَّه لا يُخِلُّ بما هو مَناطُ جميعِ مَصالِحِهم في مَعاشِهم ومَعادِهم.

﴿أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ بالنَّومِ والقَرارِ ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ فإنَّ أصلَه: (ليبصروا فيه) فبُولِغَ فيه بجعلِ الإبصارِ حالًا مِن أَحوالِه المجعولِ عليها بحيثُ لا يَنفَكُّ عنها.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ لدلالَتِها على الأمورِ الثَّلاثةِ.

قوله: «فإنَّ أصلَهُ: ليُبصِرُوا فيه».

قال أبو حيَّان: الذي يَظهَرُ أنَّ هذا مِن بابِ ما حُذِفَ مِن أوَّلِه ما أُثبتَ في مقابلِهِ، وحُذِفَ من آخرِه ما أُثبتَ في أوَّلِه، فالتَّقديرُ: جعَلْنَا الليلَ مُظلِمًا لتَسكُنُوا فيه والنَّهارَ مُبصِرًا لتَتصرَّفُوا فيه(1).

قلتُ: وهو نَوعٌ بَديعِيٌّ يُسمَّى الاحتِبَاكَ.

(٨٧) ـ ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾.

﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾: في الصُّوَرِ(2) أو القَرنِ، وقيل: إنَّه تمثيلٌ لانبعاثِ الموتى بانبعاثِ الجَيشِ إذا نُفِخَ في البوقِ.

﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مِن الهَولِ، وعبَّر عنه بالماضي لتَحقُّقِ وُقوعِه.

﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أن لا يفزعَ بأَنْ يُثبِّتَ قلبَهُ.

قيل: هُم جِبريلُ ومِيكائيلُ وإسرافيلُ وعَزرائيلُ.

وقيل: الحورُ والخَزَنَةُ وحَمَلةُ العَرشِ(3).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٦/ ٤٩٠).

(٢) قوله: «في الصوَر» بضم الصاد وفتح الواو جمع صورة بناء على أنّ (الصور) بسكون الواو بمعناه. انظر: «حاشية القونوي» (١٤/ ٤٥٤).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٣٢) بلفظ: هم رضوان والحور ومالك والزبانية.

وقيل: الشُّهداءُ(١).

وقيل: مُوسَى عليه السَّلامُ لأنَّه صَعِقَ مَرَّةً(٢). ولعلَّ المرادَ ما يعمُّ ذلك.

﴿وَكُلٌّ آتُوه﴾: حاضرونَ الموقِفَ بعدَ النَّفخَةِ الثَّانيَةِ، أو: راجعونَ إلى أمرِه.

وقرأَ حمزَةُ وحفصٌ: ﴿أَتَوْهُ﴾ على الفعلِ(٣)، وقُرِئَ: (أَتَاهُ)(٤) لتَوحيدِ لفظِ الكُلِّ.

﴿دَاخِرِينَ﴾: صاغرينَ، وقُرِئَ: (دَخِرينَ)(٥).

(٨٨ ـ ٩٠) ـ ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ (٨٨) مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ (٨٩) وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾: ثابتةً في مَكانِها ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ في السُّرعةِ، وذلك لأنَّ الأجرامَ الكبارَ إذا تحرَّكَت في سَمْتٍ واحدٍ لا تكادُ تتبيَّنُ حركتُها.

---

(١) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ٤٤٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٢٩٣٠)، والطبراني في «الأحاديث الطوال» (٣٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٦٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه، ولعل الصواب وقفه.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٣٠) عن جابر رضي الله عنه موقوفاً، وعزاه في «الدر المنثور» (٧/ ٢٥١) لابن المنذر. وروى البخاري (٢٤١١)، ومسلم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا تخيِّروني على موسى؛ فإن الناس يَصعَقون يوم القيامة، فأُصعَق معهم، فأكون أول مَن يَفيق، فإذا موسى باطشٌ جانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صُعِق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله». لفظ البخاري.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، و«المحتسب» (٢/ ١٤٥)، عن قتادة.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢) عن الحسن.

﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لنفسِهِ، وهو لِمَضمونِ[1] الجملَةِ المتقدِّمَةِ كقولِه: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

﴿ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾: أَحْكَمَ خَلْقَهُ وسوَّاهُ على ما يَنبَغي.

﴿إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ﴾: عالمٌ بظَواهرِ الأفعالِ وبَواطنِها فيُجازِيهِم عليها كما قال: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾ إذ ثبتَ له الشَّريفُ بالخسيسِ، والباقي بالفانِي، وسبعُ مئةٍ بواحدٍ.

وقيل: ﴿خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾؛ أي: خيرٌ حاصِلٌ مِن جِهَتِها وهو الجنَّةُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وهِشامٌ: ﴿خَبِيرُۢ بِمَا يفعلُونَ﴾ بالياءِ[2].

﴿وهُمْ مِن فَزَعٍ يَوْمئِذٍ آمِنُون﴾ يعني به: خوفَ عذابِ يومِ القيامَةِ، وبالأوَّلِ: ما يَلحقُ الإنسانَ مِن التَّهيُّبِ لِمَا[3] يرى مِن الأهوالِ والعَظائمِ، ولذلك يعمُّ الكافرَ والمُؤمِنَ، وقرأ الكوفِيُّونَ بالتَّنوينِ؛ لأنَّ المرادَ فزعٌ واحِدٌ مِن أَفزاعِ ذلك اليومِ.

و(أَمِنَ) يُعدَّى بالجارِّ وبنفسِه كقولِه: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩].

وقرأ الكوفِيُّونَ ونافِعٌ: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ بفتحِ الميمِ والباقونَ بكَسرِها[4].

﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ قيل: بالشِّركِ ﴿فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾: فكُبُّوا فيها على وُجوهِهِم. ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالوُجوهِ أَنفسُهُم، كما أُريدَت بالأَيدِي في قولِه: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

---

(١) في (ض): «مضمون».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٦٩).

(٣) في (ت): «مما».

(٤) قرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿مِّن فَزَعٍ﴾ بالتنوين ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ بفتح الميم، وقرأ الباقون بغيرِ تنوين، وفتَح الميمَ نافع وخفضها الباقون. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٧)، و«التيسير» (ص: ١٧٠).

﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ علـى الالتفاتِ، أو بإضمـارِ القولِ؛ أي: قيلَ لَهُم فـي ذلك.

(٩١ ـ ٩٢) ـ ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾.

﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ أُمِرَ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ بأن يقولَ لهم ذلك بعد ما بيَّنَ المبدأَ والمعادَ وشَرَحَ أحوالَ القيامَةِ، إشعارًا بأنَّه قد أَتَمَّ الدَّعوةَ وقد كملَتْ، وما عليه بعدُ إلَّا الاشتغالُ بشأنِه والاستغراقُ في عبادةِ رَبِّه، وتَخصيصُ مَكَّةَ بهذه الإضافةِ تَشريفٌ لها وتعظيمٌ بشأنِها.

وقرئ: (التي حَرَّمَها)[1].

﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ خلقًا وملكًا.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾: المنقادينَ، أو الثَّابتينَ على مِلَّةِ الإسلامِ.

﴿وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾: وأن أواظِبَ على تِلاوَتِه لتنكشِفَ لي حقائقُه في تِلاوَتِه شيئًا فشيئًا، أو اتِّباعِه[2]، وقُرِئَ: (واتْلُ عَلَيهِم)[3]، (وأَنْ أَتْلُ)[4].

﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ باتباعِه إيَّايَ في ذلك ﴿فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾: فإنَّ مَنافِعَه عائدةٌ إليه.

---

(١) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢)، وله ولابن عباس رضي الله عنهم في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ٣٦٤).

(٢) معطوف على «تلاوتِه».

(٣) لفظها: (وَاتْلُ عَلَيْهِم هذا القرآنَ) نسبت لأُبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢).

(٤) نسبت لابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١٢).

﴿وَمَن ضَلَّ﴾ لِمُخالفَتِي[1] ﴿فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ فلا عليَّ مِن وَبالِ ضَلالِه شيءٌ؛ إذ ما على الرَّسولِ إلا البلاغُ وقد بلَّغتُ.

(٩٣) ـ ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على نعمةِ النُّبوَّةِ، أو: على ما علَّمَني ووَفَّقَني للعملِ به.

﴿سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ القاهرةَ في الدُّنيا كوَقعَةِ بَدرٍ وخُروجِ دابَّةِ الأَرضِ، أو في الآخرةِ.

﴿فَتَعْرِفُونَهَا﴾: فتَعرفونَ أنَّها آياتُ اللهِ، ولكن حينَ لا تَنْفَعكُم المَعرِفَةُ.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ فلا تَحسبُوا أنَّ تأخيرَ عَذابِكُم لغفلَتِه عن أعمالِكُم.

وقُرِئَ في السَّبعةِ بالياءِ[2].

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ ﴿طسٓ﴾ كانَ لهُ مِن الأَجرِ عَشرُ حَسناتٍ بعددِ مَن صدَّقَ سليمانَ وكذَّبَ بهِ، وهودٍ وصالحَ وإبراهيمَ وشُعيبٍ، ويخرجُ مِن قبرِه وهو ينادي: لا إله إلا اللهُ».

قوله: «مَن قرَأَ سورَةَ ﴿طسٓ﴾..» إلى آخره.

موضوعٌ[3]، واللهُ أعلَمُ.

* * *

---

(١) في (ض): «بمخالفتي».

(٢) قرأ بتاء المخاطبة نافع وابن عامر وحفص، والباقون بياء المغايبة. انظر: «السبعة» (ص: ٤٨٨)، و«التيسير» (ص: ١٢٦).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠/ ١٥٩) من حديث أبي رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور. وقد تقدم الكلام عليه مراراً. وانظر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص: ٢٩٦).